إتحاف فضلاء البشر

بالقراءات الأربعة عشر

«المسمى»

منتهى الأماني والمسرات
في علوم القراءات

تأليف

العلامة الشيخ أحمد بن محمد البنا

المتوفى سنة ١١١٧هـ/١٧٠٥م

الجزء الأول

حققه وقدم له

الدكتور شعبان محمد إسماعيل

عالم الكتب
بيروت

مكتبة الكليات الأزهرية
القاهرة

الطبعة الأولى
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

إتحاف فضلاء البشر

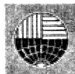
بالقراءات الأربعة عشر

«المسمى»

منتهى الأماني والمسرات

في علوم القراءات





بيروت - المزرعة بناية الايمان - الطابق الاول - ص.ب. ٨٧٢٣
تلفون : ٣٠٦١٦٦ - ٣١٥١٤٢ - ٣١٣٨٥٩ - برقياً : نابعلبكي - تلكس : ٢٣٣٩٠

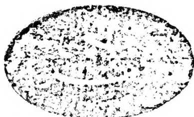
البشر بقراات القراالاربعة عشر

في علوم القراات لاخينلفي

تعلي الشيخ احمد ابن

مباطي نفعنا

امين



وقف لله سبحانه وتعالى

على طلبة العلم بالازهر ومقره بحارة الدناسره

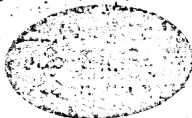
كلما ذكرك وذكره الذاكرون وكلما غفل عن ذكرك وذكره
الغافلون وكمل يوم الثلاث المبارك الثالث من
شهر الله المحرم من شهور سنة ١١٧٠ الف وما يه
وسبعين والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

منه بمحمد واله آمين وصلى الله

النبيين والمرسلين

اجمعين

وقف صحيحا شرعيا اوقفه السيد
حسين ابو اخلى الدخاخني في شهر ربيع اول
سنة ١٢٤٢ فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه
على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً.

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، سيدنا محمد النبي الأمي المصطفى الكريم، وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته وتمسك بسنته إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن القرآن الكريم هو حبل الله المتين، ونوره المبين، والذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، من قال به صدق، ومن حكم به عدل، ومن عمل به أجر، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم. وقد تكفل الله عز وجل - بحفظ هذا الكتاب من التحريف والتبديل قال تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾[1] ولهذا حرصت الأمة على هذا الكتاب فوعته في صدورها، وسجلته في السطور، ووعت جميع قراءاته ورواياته التي نزل بها الأمين جبريل - عليه السلام - على قلب سيد المرسلين ﷺ حتى لا يضيع منه حرف واحد، ولا تهمل منه رواية، مما استقر في العرضة الأخيرة وثبتت قرآنيته.

ولما كان القرآن الكريم آخر كتب الله تعالى، المنزلة على أنبيائه ورسله لهداية البشرية جميعاً، وأن يكون الدستور الدائم لجميع الناس، وصالحاً لكل الأزمان فقد

---

(١) الحجر (٩).

يسر الله عز وجل حفظه على الأمة، وأنزله على سبعة أحرف، وهي التي تمثل لهجات شبه الجزيرة العربية.

روى الإمامان البخاري ومسلم عن الرسول ﷺ أنه قال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه».

فالعرب الذين أنزل إليهم القرآن كانوا مختلفي اللهجات، متعددي اللغات، متنوعي الألسن - فأنزل الله تعالى كتابه مشتملاً على لهجات العرب ولغاتهم، ليتمكنوا من قراءته، وينتفعوا بما فيه من أحكام وتشريعات، إذ لو أنزله بلغة واحدة - ومن أنزل إليهم مختلفو اللغات كما سبق - لحال ذلك دون قراءته والانتفاع بهدايته، لأن الإنسان يتعذر عليه أن يتحول من لغته التي درج عليها، ومرن لسانه على التخاطب بها منذ نعومة أظافره، وصارت طبيعة من طبائعه، وسجية من سجاياه واختلطت بلحمه ودمه، حتى لا يمكنه التفصي عنها، والعدول الى غيرها، فلو كلف الله العرب مخالفة لغاتهم التي لا يستقيم لسانهم إلا عليها، ولا يتيسر نطقهم إلا بها لشق ذلك عليهم غاية المشقة، ولكان ذلك منافياً ليسر الإسلام وسماحته التي تقتضي درء المشقة والحرج عن معتنقيه، فاقتضت رحمة الله تعالى بهذه الأمة، وإرادته التخفيف عليها، ووضع الإصر عنها، أن ييسر لها حفظ كتابها، وتلاوة دستورها، لتتمكن من قراءته والتعبد بتلاوته والانتفاع بما فيه، على أكمل الوجوه وأحسنها، فأنزله على لغات العرب المختلفة، ولهجاتهم المتنوعة، وكان الرسول ﷺ يقرأه على العرب بهذه اللهجات، ليسهل على كل قبيلة تلاوته بما يوافق لهجتها، ويلائم لغتها.

وعلى هذه السياسة الرشيدة نزل القرآن على سبعة أحرف مصطفى ما شاء من لغات القبائل العربية، تيسيراً على الأمة في حفظ كتاب ربها، كما قال عز وجل: ﴿ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر﴾[1].

وتحقيقاً لوعد الله - تعالى - بحفظ كتابه، قيض له من الصحابة أئمة ثقات،

---

(١) سورة القمر الآيات (١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠).

تلقوه عن النبي ﷺ وحفظوه في قلوبهم، ووعوه في صدورهم بجميع قراءاته ورواياته. ثم تجدد قوم ممن جاء بعدهم، أخذوا عنهم، وعنوا بضبطه، ومعرفة وجوه قراءاته، وعلى مضي الزمن، وتوالي الأيام تفرقوا في الأمصار، واشتهر أمرهم، وصاروا أئمة يرحل إليهم في المدينة، ومكة، والكوفة، والبصرة، ومصر، والشام، وكثر الآخذون عنهم، وخلفهم أمم بعد أمم، عرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة، المشهور بالرواية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم الاختلاف وقلّ الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق، فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد، وبلغوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاز، بأصول أصولها، وأركان فصولها[1].

وبسبب تصدي هؤلاء الأعلام لتلقي القراءات، وإقرائها نسبت إليهم، فهي نسبة تمييز فقط، لا نسبة إنشاء.

---

(١) انظر: النشر (جـ ١ ص ٩) طبعة المكتبة التجارية.

71

المشهورون من الصحابة بإقراء القرآن

اشتهر من الصحابة عدد كثير بإقراء القرآن الكريم، بجميع قراءاته ورواياته، نذكر منهم:

١ ـ عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ ثالث الخلفاء الراشدين وأحد السابقين إلى الإسلام.

تتلمذ عليه الكثيرون، منهم: **المغيرة بن أبي شهاب المخزومي**، المتوفى **٩١ هـ**.

٢ ـ علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ رابع الخلفاء الراشدين وأول من دخل الإسلام من الصبيان، وأحد العشرة المبشرين بالجنة.

تتلمذ عليه كل من:

(أ) **أبي عبد الرحمن السلمي** المتوفى سنة **٧٣ هـ**.
(ب) **أبي الأسود الدؤلي** المتوفى سنة **٦٩ هـ**.
(جـ) **عبد الرحمن بن أبي ليلى** المتوفى سنة **٨٣ هـ**.

٣ ـ أُبيّ بن كعب ـ رضي الله عنه ـ من أجلاء الصحابة، من كتاب الوحي لرسول الله ﷺ قرأ القرآن على رسول الله ﷺ وأتم حفظه في حياته ﷺ.

أخذ عنه الكثيرون منهم :

(أ) **عبد الله بن عباس .**

(ب) **أبو هريرة .**

(جـ) **أبو عبد الرحمن السلمي .** وغيرهم كثيرون رضي الله عنهم جميعاً .

٤ ـ **زيد بن ثابت الأنصاري**، أحد كتاب الوحي لرسول الله ﷺ وهو الذي جمع القرآن في عهد الخليفتين : (أبي بكر) و (عثمان) رضي الله عنهم كما أوفده (عثمان بن عفان) إلى أهل المدينة المنورة مع المصحف الذي أرسله إليهم وتتلمذ عليه الكثيرون منهم :

(أ) **أبو هريرة .**

(ب) **عبد الله بن عباس .**

(جـ) **عبد الله بن عمر .**

(د) **أنس بن مالك** رضي الله عنهم جميعاً .

٥ ـ **عبد الله بن مسعود** رضي الله عنه .

من أجلاء الصحابة ومن السابقين إلى الإسلام ، أتم حفظ القرآن في حياة النبي ﷺ . قال عنه ﷺ : (من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أم عبد) .

تتلمذ عليه الكثيرون منهم :

(أ) **علقمة بن قيس .**

(ب) **الأسود بن يزيد النخعي .**

(جـ) **مسروق بن الأجدع .**

(د) **أبو عبد الرحمن السلمي .**

٦ ـ **أبو موسى الأشعري** ـ رضي الله عنه ـ الصحابي الجليل ، كان من أطيب الناس صوتاً بالقرآن الكريم .

سمع النبي ﷺ قراءته فقال : (لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود) .

تتلمذ عليه الكثيرون منهم :

(أ) سعيد بن المسيب .

(ب) حطان الرقاشي .

(جـ) أبو رجاء العطاردي[1] .

---

(١) انظر: النشر جـ ١ ص ٦ الإتقان للسيوطي (١/٢٠٢) مناهل العرفان (١/٤١٤) .

المشهورون من التابعين

اشتهر من التابعين عدد كثير بإقراء القرآن الكريم، نذكر منهم:

١ - في المدينة المنورة:

اشتهر في المدينة المنورة ابن المسيب، وعروة بن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان بن يسار، وزيد بن أسلم، وابن شهاب الزهري، وعبد الرحمن بن هرمز، ومعاذ بن الحارث.

٢ - في مكة:

كما اشتهر في مكة كل من: مجاهد، وطاوس، وعكرمة، وابن أبي مليكة، وعبيد بن عمير، وغيرهم.

٣ - في البصرة:

كما كان في البصرة: عامر بن عبد القيس، وأبو العالية، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، وجابر بن الحسن، وابن سيرين، وغيرهم.

٤ - في الكوفة:

كذلك كان بالكوفة: علقمة بن قيس النخعي، وأبو عبد الرحمن السلمي، والأسود بن زيد النخعي، وسعيد بن جبير، وعمر بن شرحبيل، وعمرو بن ميمون،

والحارث بن قيس، وغيرهم.

٥ ـ في الشام:

كما كان بالشام: المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، وأبو الدرداء، وخليد بن سعيد ـ صاحب أبي الدرداء وغيرهم[١].

ثم تفرغ ـ بعد ذلك ـ قوم للقراءات، يضبطونها، ويعنون بها، حتى صاروا في هذا المجال أئمة يرحل إليهم ويؤخذ عنهم . . وهم الأئمة الذين نسبت إليهم القراءات السبع أو العشر. وستأتي ترجمتهم.

---

(١) راجع في ذلك: غاية النهاية لابن الجزري (١/٤٣٩ ـ ٤٤٠) معرفة القراء الكبار (١/٤٩) مناهل العرفان (١/٤١٥ ـ ٤١٦).

الأئمة العشرة ورواتهم

١ ـ نافع المدني[١]:

هو: أبو رويم، نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، أصله من (أصفهان) وهو مولى (جعونة بن شعوب الليثي) .

كان حسن الخلقة، وسيم الوجه، وفيه دعابة، أحد أئمة القراءة في عصره.

تلقى القراءة على سبعين من التابعين، منهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، وعبد الرحمن بن هرمز، وشيبة بن نصاح القاضي، ومسلم بن جندب الهذلي.

وقد تلقى هؤلاء القراءة على أبي هريرة، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي وهؤلاء أخذوا عن (أبي بن كعب) عن رسول الله ﷺ.

توفي « نافع » بالمدينة المنورة سنة تسع وتسعين ومائة.

تلاميذه:

لقد أخذ القراءة عن نافع خلق كثيرون، منهم الإمام مالك بن أنس، والليث بن

(١) راجع في ترجمته: النشر لابن الجزري (١/١١٢) معرفة القراء الكبار للذهبي (١/٩٠ ـ ٩٢) الاعلام للزركلي (٨/٣١٧ ـ ٣١٨).

سعد، وأبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن وردان، وسليمان بن جماز.

وأشهر الرواة عنه اثنان:

١ ـ قالون ٢ ـ ورش.

قالون:

هو: عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد، و (قالون) لقب له، لقبه به (نافع) لجودة قراءته، كان قارىء المدينةالمنورة. قال أبو محمد البغدادي: كان (قالون) أصم شديد الصمم، لا يسمع البوق، فإذا قرىء عليه القرآن سمعه.

توفي بالمدينة المنورة سنة عشرين ومائتين في عهد الخليفة المأمون[١].

ورش:

هو: عثمان بن سعيد بن عبد الله المصري، ويكنى أبا سعيد، و (ورش) لقب له لُقبَ به لشدة بياضه. كان جيد القراءة، حسن الصوت، انتهت إليه رياسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه، لا ينازعه فيها منازع.

توفي سنة سبع وتسعين ومائة عن سبع وثمانين سنة[٢].

٢ ـ ابن كثير المكي[٣]:

هو: عبد الله بن كثير بن عمر بن عبد الله بن زاذان بن فيروز بن هرمزالمكي

---

(١) النجوم الزاهرة (٢/٢٣٥) الأعلام للزركلي (٥/٢٩٧). وترتيب هؤلاء الأئمة على هذا النسق انما هو اتباع لبعض العلماء في القراءات كالإمام الشاطبي، ولعل هذا الترتيب انما كان على حسب البلاد التي كانوا فيها فبدءوا بنافع لأنه كان قارىء المدينة وهي العاصمة، ثم مكة وهكذا، والله أعلم.

(٢) غاية النهاية (١/٥٠٢) الأعلام (٤/٣٦٦).

(٣) راجع في ترجمته: أ ـ النشر في القراءات العشر (١/١٢٠ ـ ١٢١).

ب ـ معرفة القراء الكبار (١/٧١).

ولد بمكة سنة خمس وأربعين، وتلقى القراءة عن أبي السائب، عبد الله بن السائب المخزومي ومجاهد بن جبر المكي، و (درباس) مولى ابن عباس، وقرأ ابن السائب على أُبيّ بن كعب، وعمر بن الخطاب، وقرأ مجاهد على ابن السائب، وعبد الله بن عباس، وقرأ (درباس) على ابن عباس، وقرأ ابن عباس على أُبيّ بن كعب، وزيد ابن ثابت، وكل من أُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وعمر ـ رضي الله عنهم ـ قد قرأوا على رسول الله ﷺ. فقراءة ابن كثير متواترة، ومتصلة السند برسول الله ﷺ توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بمكة سنة عشرين ومائة.

تلاميذه:

لقد أخذ عن ابن كثير خلق كثير، وأشهر من روى عنه:

١ ـ البزي. ٢ ـ قنبل.

البزي:

هو: أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، واسم أبي بزة (بشار) فارسي الأصل من أهل (همذان) أسلم على يد السائب بن أبي السائب المخزومي. ولد البزي بمكة سنة سبعين ومائة، وهو أكبر من روى قراءة ابن كثير، كان إماماً في القراءة، محققاً، ضابطاً، متقناً، انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة، وكان مؤذن المسجد الحرام.

توفي سنة خمسين ومائتين عن ثمانين سنة[1].

قنبل:

هو: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المخزومي بالولاء، ولقب بقنبل لأنه كان من قوم يقال لهم القنابلة، كان إماماً في القراءة انتهت إليه مشيخة

---

(١) غاية النهاية (١/ ١١٩) الأعلام (١/ ١٩٣).

الإقراء بالحجاز ورحل إليه الناس من جميع الأقطار.

توفي بمكة سنة إحدى وتسعين ومائتين عن ست وتسعين سنة(١).

٣ ـ أبو عمرو البصري(٢) :

هو: زبان بن العلاء بن عمار بن العريان المازني، التميمي، البصري وقيل: اسمه (يحيى) كان إمام البصرة ومقرئها، قال الإمام ابن الجزري:

(كان أبو عمرو بن العلاء أعلم الناس بالقران والعربية، مع الصدق والثقة والأمانة، والدين) .

ولد بمكة سنة سبعين، ونشأ بالبصرة، ثم توجه مع أبيه إلى مكة والمدينة، فقرأ على أبي جعفر، وشيبة بن نصاح، ونافع بن أبي نعيم، وعبد الله بن كثير، وعاصم بن أبي النجود، وأبي العالية، وقد قرأ أبو العالية على عمر بن الخطاب، وأُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت وعبد الله بن عباس، وجميعهم قرأوا على رسول الله ﷺ .

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة.

تلاميذه:

تلقى القراءة عن أبي عمرو عدد كثير، من أشهرهم: يحيى بن المبارك بن المغيرة اليزيدي المتوفى سنة ٢٠٢ هـ وعنه أخذ كل من:

١ ـ الدوري ٢ ـ السوسي.

الدوري:

هو: حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدي، الدوري الأزدي،

---

(١) النشر (١/ ١٢٠)، الأعلام (٧/ ٦٢) .
(٢) راجع في ترجمته: معرفة القراء الكبار (١/ ٨٣) النشر (١/ ١٣٤) غاية النهاية (١/ ٤٤٣) الأعلام (٣/ ٧٢).

النحوي، البغدادي، والدوري: نسبة إلى (الدور) موضع ببغداد. كان إمام القراءة في عصره وشيخ الإقراء في وقته، ثقة ضابطاً، انتفع الناس بعلمه في سائر الآفاق حتى توفي سنة ست وأربعين ومائتين[1].

السوسي:

هو: صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن الجارود، السوسي[2] وكنيته أبو شعيب، كان مقرئاً ضابطاً، محرراً، ثقة. توفي بالرقة سنة إحدى وستين ومائتين وقد قارب التسعين[3].

٤ ـ عبد الله بن عامر الشامي[4]:

هو: عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي المكنى بأبي عمرو، من التابعين.

ولد سنة ثمان من الهجرة، وكان إمام أهل الشام، قال عنه ابن الجزري: (كان ابن عامر إماماً كبيراً، وتابعياً جليلاً، وعالماً شهيراً، أم المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة في أيام (عمر بن عبد العزيز) ـ رضي الله عنه ـ فكان يأتم به وهو أمير المؤمنين.

وجمع له بين الإمامة والقضاء، ومشيخة الإقراء بدمشق، فأجمع الناس على قراءته وعلى تلقيها بالقبول، وهم الصدر الأول الذين هم أفاضل المسلمين.

تلقى القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب، وعبد الله بن عمر بن المغيرة

---

(١) النشر (١/١٣٤) الأعلام (٢/٢٩١).

(٢) نسبة الى سوس « مدينة » بالأهواز.

(٣) النشر (١/١٣٤) الأعلام (٣/٢٧٦).

(٤) راجع في ترجمته: معرفة القراء الكبار (١/٦٧) النشر (١/١٤٤) الأعلام (٤/٢٢٨).

المخزومي، وأبي الدرداء، عن عثمان بن عفان، عن رسول الله ﷺ. توفي - رحمه الله تعالى - بدمشق سنة ثمان عشرة ومائة.

تلاميذه:

وأشهر من روى قراءة ابن عامر:

١ - هشام ٢ - ابن ذكوان.

هشام:

هو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي الدمشقي، وكنيته أبو الوليد.

ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة، وكان عالم أهل دمشق وخطيبهم، ومقرئهم، ومحدثهم، ومفتيهم، مع الثقة والضبط والعدالة.

توفي آخر المحرم سنة خمس وأربعين ومائتين[١].

ابن ذكوان:

هو: عبد الله بن أحمد بن بشر ويقال بشير - ابن ذكوان بن عمر، القرشي، الدمشقي، يكنى أبا عمرو.

كان شيخ الإقراء بالشام، وإمام الجامع الأموي، انتهت إليه مشيخة الإقراء بعد (أيوب بن تميم). توفي - رحمه الله تعالى - بدمشق سنة اثنتين وأربعين ومائتين[٢].

٥ - عاصم الكوفي[٣]:

هو: عاصم بن أبي النجود - بفتح النون وضم الجيم وقيل اسم أبيه عبد الله،

---

(١) معرفة القراء الكبار جـ ١ ص ١٦٠ ط القاهرة، النشر (١/ ١٤٢).

(٢) غاية النهاية (١/ ٤٠٤) الأعلام (٤/ ١٨٨).

(٣) راجع في ترجمته: معرفة القراء الكبار (١/ ٧٣) النشر لابن الجزري (١/ ١٥٥) الأعلام (٤/ ١٢).

وكنيته أبو النجود ويكنى أبا بكر وهو من التابعين.

قال ابن الجزري: كان عاصم هو الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي ورحل إليه الناس للقراءة من شتى الآفاق، جمع بين الفصاحة والتجويد والإتقان والتحرير، وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن.

تلقى القراءة عن أبي عبد الرحمن بن عبد الله السلمي، وزر بن حبيش الأسدي، وأبي عمر سعد بن إلياس الشيباني، وقرأ هؤلاء الثلاثة على عبد الله بن مسعود وقرأ كل من أبي عبد الرحمن السلمي وزر بن حبيش على عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب.

كما قرأ أبو عبد الرحمن السلمي على أُبيّ بن كعب وزيد بن ثابت - رضي الله عنهم جميعاً.

وجميعهم تلقوا القراءة من رسول الله ﷺ توفي عاصم - رحمه الله تعالى - بالكوفة سنة سبع وعشرين ومائة.

تلاميذه:

وأشهر الرواة عن عاصم:

١ - شعبة ٢ - حفص.

شعبة:

هو شعبة بن عياش بن سالم الحناط الأسدي النهشلي الكوفي، وكنيته أبو بكر، ولد سنة خمس وتسعين من الهجرة، كان إماماً علماً كبيراً، عالماً عاملاً حجة من كبار أئمة السنة، عرض القرآن على عاصم أكثر من مرة، وعلى عطاء بن السائب.

توفي - رحمه الله تعالى - في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة[1].

---

(١) انظر: النشر (١٥٦/١) الأعلام (٢٤٢).

حفص :

هو حفص بن سليمان بن المغيرة بن أبي داود الأسدي الكوفي، ولد سنة تسعين من الهجرة وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءة عاصم، تردد بين بغداد ومكة وهو يقرىء الناس القرآن الكريم.

قال عنه الذهبي: هو في القراءة ثقة ثبت ضابط.

توفي سنة ثمانين ومائة هجرية على الصحيح[١].

٦ ـ حمزة الكوفي[٢] :

هو : حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي ، أحد الأئمة السبعة، وإمام الناس في القراءة بالكوفة بعد « عاصم » وكان ثمة حجة، قيما بكتاب الله تعالى، مجوداً، عارفاً بالفرائض حافظاً للحديث، عابداً خاشعاً قانتاً لله تعالى.

ولد سنة ثمانين من الهجرة، وأدرك بعض الصحابة فهو من التابعين، تلقى القراءة على أبي حمزة حمران بن أعين، وأبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي يعلى، وأبي محمد طلحة بن مصرف اليامي، وأبي عبد الله جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب. فقراءة حمزة ينتهي سندها إلى علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود عن رسول الله ﷺ. توفي سنة ست وخمسين ومائة بحلوان ـ مدينة في آخر سواد العراق.

تلاميذه :

وأشهر من روى قراءة حمزة:

١ ـ خلف   ٢ ـ خلاد.

---

(١) النشر (١/١٥٦) غاية النهاية (١/٢٥٤) الأعلام (٢/٢٩١).

(٢) راجع في ترجمته: معرفة القراء الكبار للذهبي (١/٩٣) النشر في القراءات العشر (١/١٦٦) الأعلام (٢/٣٠٨).

خلف:

هو خلف بن هشام بن ثعلب الأسدي البغدادي، وكنيته أبو محمد، ولد سنة خمسين ومائة وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين.

قال عنه الدارقطني: كان عابداً فاضلاً.

كما كان ثقة زاهداً عالماً. أخذ القراءة عرضاً عن سليم بن عيسى وعبد الرحمن بن حماد عن حمزة، وعن أبي زيد مسعد بن أوس الأنصاري.

وقد اختار لنفسه قراءة انفرد بها، فيعد من الأئمة العشرة، كما سيأتي ذلك.

توفي في جمادى الأخرة سنة تسع وعشرين ومائتين ببغداد[1].

خلاد:

هو خلاد بن خالد الشيباني الصيرفي الكوفي، وكنيته أبو عيسى، ولد سنة تسع عشرة ـ وقيل سنة ثلاثين ومائة ـ وأخذ القراءة عرضاً عن سليم بن عيسى عن حمزة، وكان من أضبط أصحابه وأجلهم كما كان ثقة عارفاً محققاً مجوداً، ضابطاً، متقناً أخذ عنه القراءة أحمد بن يزيد الحلواني، وإبراهيم بن علي القصار، وعلي بن الحسين الطبري وغيرهم. توفي سنة عشرين ومائتين[2].

٧ ـ الكسائي الكوفي[3]:

هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان النحوي المكنى بأبي الحسن، ولقب بالكسائي لأنه أحرم في كساء. قال عنه أبو بكر بن الانباري: اجتمعت في الكسائي

---

(١) غاية النهاية (١/٢٧٣) تاريخ بغداد (٨/٣٢٢) الأعلام (٢/٣٦٠).

(٢) النشر لابن الجزري (١/١٦٥) الأعلام (٢/٣٥٦).

(٣) راجع في ترجمته: معرفة القراء الكبار (١/١٠٠) النشر لابن الجزري (١/١٧٢) الأعلام (٥/٩٤).

أمور كان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم في الغريب، وأوحد الناس في القرآن، فكانوا يكثرون عنده فيجمعهم ويجلس على كرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره، وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ. وقال بعض العلماء: كان الكسائي إذا قرأ القرآن أو تكلم، كأن ملكاً ينطق على فيه.

تلقى القراءة على خلق كثير منهم حمزة بن حبيب الزيات الذي تقدمت ترجمته، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعاصم بن أبي النجود، وأبي بكر بن عياش، أجد تلاميذ الإمام عاصم، وإسماعيل بن جعفر عن شيبة بن نصاح شيخ الإمام نافع المدني، وكلهم متصلو السند برسول الله ﷺ.

توفي الكسائي سنة تسع وثمانين ومائة.

تلاميذه:

أشهر من روى عنه اثنان:

١ ـ الليث ٢ ـ حفص الدوري.

الليث:

هو الليث بن خالد المروزي البغدادي، وكنيته أبو الحارث، وهو من أجل أصحاب الكسائي، كان ثقة حاذقاً، ضابطاً للقراءة محققاً لها. توفي سنة أربعين ومائتين[١].

حفص الدوري:

وأما حفص الدوري فقد تقدم الكلام عليه في ترجمة أبي عمرو بن العلاء، لأنه روى عنه وعن الكسائي.

(١) معرفة القراء الكبار (١٧٣/١) تاريخ القراء العشرة ورواتهم للشيخ القاضي ص ٣٦.

٨ ـ أبو جعفر المدني[1] :

هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، وكنيته أبو جعفر، أحد القراء العشرة ومن التابعين، عرض القرآن على مولاه عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة، وقرأ هؤلاء الثلاثة على أُبيّ بن كعب، وقرأ أبو هريرة وابن عباس على زيد بن ثابت أيضاً، وكلهم قرأوا على رسول الله ﷺ .

توفي رحمه الله تعالى سنة ثلاثين ومائة على الأصح.

تلاميذه :

وأشهر من روى عن أبي جعفر:

١ ـ عيسى بن وردان ٢ ـ سليمان بن جماز.

عيسى بن وردان :

هو عيسى بن وردان المدني، وكنيته أبو الحارث من قدماء أصحاب نافع، ومن أصحابه في القراءة على أبي جعفر. عرض القرآن على أبي جعفر وشيبة، ثم عرض على نافع.

قال الداني: هو من جلة أصحاب نافع وقدمائهم وقد شاركه في الإسناد وهو إمام مقرىء حاذق وراو محقق ضابط.

وعرض عليه القرآن إسماعيل بن جعفر وقالون، ومحمد بن عمر، توفي في حدود الستين ومائة [2] .

---

(١) راجع في ترجمته معرفة القراء الكبار (١/ ٥٩ ـ ٦٠) النشر (١/ ١٧٨) الأعلام (٩/ ٢٤١).

(٢) معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٩٢) النشر لابن الجزري (١/ ١٧٩) تاريخ القراء العشرة ورواتهم ص ٣٨ ـ ٣٩ .

ابن جماز:

هو سليمان بن محمد بن مسلم بن جماز بالجيم والزاي مع تشديد الميم الزهري المدني، وكنيته أبو الربيع.

روى القراءة عرضاً على أبي جعفر وشيبة، ثم عرض على نافع، وأقرأ بحرف أبي جعفر ونافع، ثم عرض عليه إسماعيل بن جعفر وقتيبة بن مهران. وهو مقرىء جليل، ضابط نبيل، مقصود في قراءة نافع وأبي جعفر.

توفي بعد سنة سبعين ومائة(١).

٩ ـ يعقوب البصري(٢):

هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري، وكنيته أبو محمد، أحد الأئمة العشرة، وكان إماماً كبيراً ثقة عالماً صالحاً، انتهت إليه رياسة القراءة بعد أبي عمرو بن العلاء، قال أبو حاتم السجستاني: هو أعلم من رأيت بالحرف والاختلاف في القراءات وعلله ومذاهبه، ومذاهب النحو، وأروى الناس لحروف القرآن وحديث الفقهاء.

أخذ القراءة على أبي المنذر سلام بن سليمان المزني، وشهاب بن شرنفة، وأبي يحيى مهد بن ميمون، وأبي الأشهب جعفر بن حبان العطار.

وقراءة هؤلاء يتصل سندها بأبي موسى الأشعري عن رسول الله ﷺ.

توفي في ذي الحجة سنة خمس ومائتين.

تلاميذه:

وأشهر تلاميذ يعقوب:

---

(١) النشر (١/ ١٧٩) تاريخ القراء العشرة ورواتهم ص ٣٩.

(٢) انظر ترجمته: النشر (١/ ١٨٦) معرفة القراء الكبار (١/ ١٣٠) الأعلام (٩/ ٢٥٥).

١ ـ رويس ٢ ـ روح.

رويس:

هو محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري وكنيته أبو عبد الله، وهو من أفضل أصحاب يعقوب، وهو مقرىء حاذق وإمام في القراءة ماهر مشهور بالضبط والإتقان.

توفي بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين[١].

روح:

هو روح بن عبد المؤمن الهذلي البصري النحوي وكنيته أبو الحسن، كان من أجل أصحاب يعقوب وأوثقهم.

توفي سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين[٢].

١٠ ـ خلف العاشر[٣]:

الإمام العاشر: خلف بن هشام البزار البغدادي، الذي تقدمت ترجمته باعتباره راوياً عن حمزة، وقد اختار لنفسه قراءة اشتهر بها وأشهر رواته:

١ ـ إسحاق ٢ ـ إدريس.

إسحاق:

هو إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله المروزي ثم البغدادي الوراق، وكنيته أبو يعقوب، وهو راوي خلفاً في اختياره، قرأ على خلف اختياره وقام به بعده.

وقرأ أيضاً على الوليد بن مسلم، وكان إسحاق قيماً بالقراءة ثقة فيها، ضابطاً لها

---

(١) معرفة القراء الكبار (١/ ١٧٧) النشر (١/ ١٨٦).

(٢) معرفة القراء الكبار (١/ ١٧٥) النشر (١/ ١٨٧).

(٣) انظر في ترجمته: النشر (١/ ١٩١) تاريخ القراء العشرة ص ٣١.

وإن كان لا يعرف من القراءات إلا اختيار خلف.

وقرأ عليه ابنه محمد بن إسحاق ومحمد بن عبد الله بن أبي عمر النقاش، والحسن بن عثمان البرصاطي وعلي بن موسى الثقفي، وابن شنبوذ.

توفي سنة ست وثمانين ومائتين[1].

ادريس:

هو ادريس بن عبد الكريم الحداد البغدادي، وكنيته أبو الحسن، قرأ على خلف البزار روايته واختياره وعلى محمد بن حبيب الشموني، وهو إمام متقن ثقة، سئل عنه الدارقطني فقال: هو ثقة وفوق الثقة بدرجة.

روى عنه القراءة أحمد بن مجاهد، ومحمد بن أحمد بن شنبوذ، وموسى بن عبد الله الخاقاني، ومحمد بن إسحاق البخاري، وأحمد بن بويان، وأبو بكر النقاش، والحسن بن سعيد المطوعي، ومحمد بن عبد الله الرازي.

توفي سنة اثنتين وتسعين ومائتين عن ثلاث وتسعين سنة[2].

من خلال ما سبق بيانه في ترجمة هؤلاء الأئمة ورواتهم يتبين أن قراءة الأئمة العشرة ورواتهم صحيحة، ومتصلة السند برسول الله ﷺ.

---

(١) النشر لابن الجزري (١/١٩١) تاريخ القراء العشرة ص ٤٥.
(٢) النشر (١/١٦٦) تاريخ القراء العشرة ص ٤٥.

تدويـن القراءات

اهتم العلماء بتدوين علم « القراءات » والتـأليف فيه، والخـروج به من حيز التلقي والمشافهة إلى حيز التصنيف.

أول من دوّن القراءات:

يذكر المؤرخون أن أول من ألف في هذا الفن هو: الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤ هـ.

حيث ألف كتاب « القراءات » جمع فيه قراءة خمسة وعشرين قارئاً[١].

كما ذكر بعضهم أن أول من نظم كتاباً في القراءات السبع هو: الحسين بـن عثمان بن ثابت البغدادي الضرير المتوفى سنة ٣٧٨ هـ[٢].

وذهب السيد حسن الصدر فـي كتابه « تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام » إلى أنه « أبان بن تغلب الكوفي » المتوفى سنة ١٤١ هـ.

وبعد تتبعي لهذا الموضوع في كتب التاريخ والتراجم، وجدت أن هناك من سبق هؤلاء جميعاً في التأليف في علم « القراءات » وسأذكرهم هنا حسب تسلسلهم

---

(١) النشر (١/ ٣٤).

(٢) كشف الظنون (٢/ ١٣١٧).

الزمني من واقع المراجع التي اطلعت عليها ـ عملاً بالأمانة العلمية في النقل، ويرجع علم الحقيقة والصواب ـ في واقع الأمر إلى الله تبارك وتعالى.

١ ـ يحيى بن يعمر (ت ٩٠ هـ)

ذكر ابن عطية أن أول من ألف في علم « القراءات » هو: يحيى بن يعمر المتوفى سنة ٩٠ من الهجرة حيث قال: وأما شكل المصحف ونقطه: فروى أن عبد الملك بن مروان أمر به عماله، فتجرد لذلك الحجاج بواسط، وجدّ فيه، وزاد تحزيبه، وأمر ـ وهو والي العراق ـ الحسن، ويحيى بن يعمر بذلك.

وألف ـ يعني يحيى بن يعمر ـ إثر ذلك بواسط كتاباً في القراءات، جمع فيه ما روي من اختلاف الناس فيما وافق الخط، ومشى الناس على ذلك زماناً طويلاً، إلى أن ألف « ابن مجاهد » كتابه في « القراءات »[١].

٢ ـ أبان بن تغلب الكوفي (ت ١٤١ هـ)

قال ابن النديم: « أبان بن تغلب، وله من الكتب: كتاب معاني القرآن، كتاب القراءات »[٢].

كما نص على ذلك السيد حسن الصدر ـ كما تقدم آنفاً.

٣ ـ مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠ هـ)

له في ذلك كتاب «القراءات».

٤ ـ أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ)

وهو أحد الأئمة السبعة الذين أجمعت الأمة على تلقي القراءات عنهم بالقبول،

---

(١) وهو كتاب السبعة لابن مجاهد، حققه الدكتور شوقي ضيف. ينظر: مقدمتان في علوم القرآن ص ٢٧٥، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف للدكتور عبد الهادي الفضلي ص ٢٧ ـ ٢٨ ط بيروت.

(٢) انظر: الفهرست لابن النديم ص ٢٢٠.

وكان أبو عمرو إمام البصرة ومقرئها، روي أن له كتاب « القراءات »[1].

٥ ـ حمزة بن حبيب الزيات (ت ١٥٦ هـ)

وهو أحد الأئمة السبعة، وكان إمام أهل الكوفة بعد « عاصم » وأدرك كثيراً من الصحابة، فهو من التابعين، وقراءته يتصل سندها إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وروي أن له كتاباً في القراءات[2].

٦ ـ عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر (ت ١٧٧ هـ)

روى الأصفهاني عنه أنه صنف كتباً كثيرة في القراءات والعربية[3].

٧ ـ هارون بن موسى الأعور (ت حوالي ١٧٠ ـ ١٨٠ هـ)

قال ابن الجزري: قال أبو حاتم السجستاني: كان أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات، وألفها، وتتبع الشاذ منها، فبحث في إسناده: هارون بن موسى الأعور، وكان من القراء[4].

٨ ـ هشيم بن بشير السلمي (ت ١٨٣ هـ)

قال ابن النديم: « وله من الكتب: كتاب السنن في الفقه، كتاب التفسير، كتاب القراءات»[5].

٩ ـ يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت ٢٠٥ هـ)

«له كتاب « الجامع » جمع فيه عامة اختلاف وجوه القرآن ونسب كل حرف إلى من يقرأ به »[6].

---

(١) القراءات القرآنية ص ٢٨.

(٢) القراءات القرآنية ص ٢٨.

(٣) منجد المقرئين ص ٤.

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء (٢/٣٤٨).

(٥) الفهرست ص ٢٨٤ ط جامعة طهران.

(٦) أنباء الرواة (٤/٤٥).

١٠ ـ عبد الرحمن بن واقد الواقدي (ت ٢٠٩ هـ)

من مؤلفاته : كتاب القراءات[١] .

١١ ـ أبو عبيد : القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ)

وتقدم الكلام عليه .

١٢ ـ أبو حاتم : سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥ هـ)

ذهب الإمام ابن الجزري ـ في كتابه غاية النهاية ـ إلى أنه أول من ألف في علم « القراءات » حيث قال : « وأحسبه أول من صنف في القراءات »[٢] .

وقال الفيروزابادي : « ولأهل البصرة أربعة كتب يفتخرون بها على أهل الأرض : كتاب العين للخليل، وكتاب سيبويه ، وكتاب الحيوان للجاحظ ، وكتابَ أبي حاتم في القراءات » .

١٣ ـ أحمد بن جبير الكوفي (ت ٢٥٨ هـ)

قال عنه ابن الجزري : « جمع كتاباً في قراءات الخمسة من كل مصر : مكة ، والمدينة ، والبصرة ، والكوفة ، والشام »[٣] .

وفي الإبانة لمكي بن أبي طالب .

« وقد ألف ابن جبير المقرىء ـ كان قبل ابن مجاهد ـ كتاباً في القراءات وسماه « كتاب الثمانية » وزاد على هؤلاء السبعة يعقوب الحضرمي »[٤] .

ويبدو أن لابن جبير كتابين في القراءات ، أحدهما في القراءات الخمس ، والآخر في القراءات الثمانية والله أعلم .

١٤ ـ إسماعيل بن إسحاق المالكي :

ومنهم : إسماعيل بن إسحاق المالكي المتوفى سنة ٣١٠ هـ ألف كتاباً في

---

(١) الفهرست لابن النديم ص ٣٥ .
(٢) غاية النهاية (١/ ٣٢٠) .
(٣) النشر (١/ ٣٤) طبعة المكتبة التجارية .
(٤) الإبانة ص ٥١ ط . دمشق .

القراءات سماه (الجامع) جمع فيه عدداً من القراءات[1].

١٥ ـ الداجوني:

ومنهم: الإمام محمد بن أحمد الداجوني المتوفى سنة ٣٣٤ هـ ألف كتاباً سماه (القراءات الثمانية) جمع فيه قراءات الأئمة السبعة وأضاف إليهم قراءة أبي جعفر[٢] وهكذا تتابع العلماء في التأليف في هذا العلم، بين منشور ومنظوم، ومختصر، ومطول، كما سنرى ذلك في المؤلفات المطبوعة في (علم القراءات).

الكتب المطبوعة في علم القراءات:

مما لا شك فيه أن الكتب المؤلفة في علم «القراءات» كثيرة، ولا يزال أكثرها مخطوطاً، ورغبة في زيادة الفائدة للقارىء الكريم سنذكر هنا ما وقفنا عليه من الكتب المطبوعة في «القراءات» ليرجع إليها متى شاء.

١ ـ الإبانة عن معاني القراءات

تأليف مكي بن أبي طالب القيسي المتوفى سنة ٤٣٧ هـ طبع دار المأمون للتراث ـ دمشق ـ بتحقيق الدكتور محيي الدين رمضان.

٢ ـ إبراز المعاني من حرز الأماني شرح على الشاطبية

تأليف عبد الرحمن بن إسماعيل، الشهير بـ (أبو شامة) المتوفى سنة ٦٦٥ هـ ط. القاهرة.

٣ ـ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر

تأليف أحمد بن محمد الدمياطي المتوفى سنة ١١١٧هـ وهو الكتاب الذي نقدم له. طبع ثلاث مرات.

---

(١) النشر جـ ١ ص ٣٤.

(٢) غاية النهاية جـ ٢ ص ٧٧.

الأولى بالأستانة سنة ١٢٨٥ هـ. والثانية بالمطبعة الميمنية سنة ١٣١٧ هـ والثالثة بمطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة ١٣٥٩ هـ.

٤ ـ (**الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية**)

تأليف الدكتور محمد سالم محيسن. ط مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.

٥ ـ (**إرشاد المريد في شرح القصيد**) **شرح على الشاطبية**

تأليف المرحوم الشيخ محمد علي الضباع ـ شيخ المقارىء المصرية ـ سابقاً.

٦ ـ (**البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**)

تأليف الشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي. ط. مكتبة مصطفى الحلبي بالقاهرة.

٧ ـ (**تحبير التيسير**) **في القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة**

تأليف الإمام محمد بن محمد الجزري المتوفى سنة ٨٣٢ هـ. ط القاهرة.

٨ ـ (**التذكرة في القراءات الثلاث وتوجيهها من طريق الدرة**)

تأليف الدكتور محمد سالم محيسن. ط الكليات الأزهرية بالقاهرة.

٩ ـ (**تقريب النشر في القراءات العشر**)

تأليف الإمام ابن الجزري. ط القاهرة.

١٠ ـ (**التيسير في القراءات السبع**)

تأليف الإمام أبي عمرو الداني المتوفى سنة ٤٤٤ هـ. طبع في استانبول سنة ١٩٣٠ م.

١١ ـ (**الحجة في القراءات السبع**)

تأليف الحسين بن أحمد بن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ هـ. ط. دمشق.

١٢ ـ (**الحجة في علل القراءات السبع**)

تأليف الحسن بن أحمد الشهير بأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ. ط القاهرة.

١٣ - **(حرز الأماني ووجه التهاني) نظم في القراءات السبع .**

تأليف الإمام الشاطبي المتوفى سنة ٥٤٨ هـ ط القاهرة .

١٤ - **(الدرة المضية) نظم في القراءات الثلاث المتممة للعشرة**

تأليف الإمام ابن الجزري . ط القاهرة .

١٥ - **(سراج القارىء المبتدي وتذكار القارىء المنتهي) شرح على الشاطبية**

تأليف أبي القاسم علي بن عثمان ، الشهير بابن القاصح المتوفى سنة ٨٠١ هـ . ط القاهرة .

١٦ - **(سيبويه والقراءات)**

تأليف الدكتور أحمد مكي الأنصاري . ط القاهرة .

١٧ - **(شرح السمنودي على الدرة)**

تأليف المرحوم الشيخ محمد بن حسن السمنودي . توفي سنة ١١٩٩ هـ . ط القاهرة .

١٨ - **(طيبة النشر في القراءات العشر) نظم في القراءات العشر**

تأليف الإمام ابن الجزري . ط القاهرة .

١٩ - **(غيث النفع في القراءات السبع)**

تأليف الشيخ علي النوري الصفاقسي ط . القاهرة بهامش كتاب (سراج القارىء المبتدىء) .

٢٠ - **(القراءات أحكامها ومصدرها)**

تأليف الدكتور شعبان محمد إسماعيل . ط رابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة .

٢١ - **(القراءات العشر)**

تأليف المرحوم الشيخ محمود خليل الحصري . ط القاهرة .

٢٢ - **(القراءات الشاذة)**

تأليف المرحوم الشيخ عبد الفتاح القاضي . ط القاهرة .

٢٣ ـ (القراءات واللهجات)

تأليف المرحوم الأستاذ عبد الوهاب حمودة. ط القاهرة.

٢٤ ـ (القراءات القرآنية)

تأليف الدكتور عبد الصبور شاهين. ط القاهرة.

٢٥ ـ (القراءات القرآنية تاريخ وتعريف)

تأليف الدكتور عبد الهادي الفضلي. ط دار القلم ببيروت.

٢٦ ـ (القراءات في نظر المستشرقين والملحدين)

تأليف الشيخ عبد الفتاح القاضي. ط القاهرة.

٢٧ ـ (القراءات القرآنية في بلاد الشام)

تأليف الدكتور حسين عطوان. ط دار الجيل. بيروت.

٢٨ ـ (كتاب السبعة)

تأليف الإمام أحمد بن موسى بن مجاهد المتوفى سنة ٣٢٤ هـ. ط.القاهرة، بتحقيق الدكتور شوقي ضيف.

٢٩ ـ (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها)

تأليف الإمام مكي بن أبي طالب القيسي المتوفى سنة ٤٣٧ هـ. طبع بدمشق.

٣٠ ـ (كنز المعاني في شرح حرز الأماني)

تأليف الإمام محمد بن أحمد، الشهير بـ (شعلة) توفي سنة ٦٥٦ هـ. طبع بالقاهرة.

٣١ ـ (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات):

تأليف أبي الفتح عثمان بن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ هـ. طبع بالقاهرة.

٣٢ ـ (مختصر شواذ القرآن)

تأليف الإمام ابن خالويه. ط القاهرة.

٣٣ ـ (المستنير في تخريج القراءات المتواترة من حيث اللغة والإعراب والتفسير).

تأليف الدكتور محمد سالم محيسن. ط القاهرة.

٣٤ - **(المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر)**

تأليف أبي حفص عمر بن القاسم النشار. طبع بالقاهرة.

٣٥ - **(المهذب في القراءات العشر)**

تأليف الدكتور محمد سالم محيسن. طبع بالقاهرة.

٣٦ - **(النشر في القراءات العشر)**

تأليف الإمام ابن الجزري. طبع بالقاهرة.

٣٧ - **(الوافي في شرح الشاطبية)**

تأليف: الشيخ عبد الفتاح القاضي. طبع بالقاهرة.

هذا ما اطلعت عليه من الكتب المطبوعة في علم القراءات، ولعل هناك ما طبع ولم أقف عليه، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾ .



التعريف بالإمام « البنا »[1]

اسمه ونسبه :

هو أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، الملقب بشهاب الدين، المشهور بالبنا.

نشأته وتعلمه :

ولد بدمياط ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم وجوده، كما برع في علم القراءات ومبادىء العلوم المختلفة على مشايخ دمياط. ولما أراد المزيد من العلم رحل إلى القاهرة، فلازم علماءها، وتلقى عنهم سائر العلوم المختلفة من القراءات، والحديث، والفقه، والأصول، والتاريخ والسير، وسائر العلوم الشرعية والعربية، حتى وصل إلى ما لم يصل إليه نظراؤه من علماء عصره.

---

(١) راجع في ترجمته: عجائب الآثار للجبرتي جـ ١ ص ٨٩ ـ ٩٠، هدية العارفين جـ ١ ص ١٦٧ ـ ١٦٨، معجم المطبوعات لسركيس ص ٨٨٠ ايضاح المكنون للبغدادي، جـ ١ ص ٢٠، ٥٤٠، جـ ٢ ص ٥٧١، معجم المؤلفين عمر رضا كحالة جـ ٢ ص ٧١، الفتح المبين في طبقات الأصوليين جـ ٣ ص ١٢٠، أصول الفقه ـ تاريخه ورجاله للدكتور شعبان محمد اسماعيل ص ٥٠٦، الأعلام للزركلي (١/ ٢٢٩)، خطط مبارك (١١/ ٥٦)، فهرس المكتبة الأزهرية (١/ ٤٥)، (٥/ ٥٤٧) الخزانة التيمورية (٣/ ٣٩) طبقات الشافعية للشيخ عبد الله الشرقاوي. مخطوط بمكتبة الأزهر ورقة ٢١٣.

ثم رحل بعد ذلك إلى الحجاز فحج، وأقام هناك طلباً للعلم، وتلقى الحديث على الشيخ « البرهان الكوراني » ثم رجع إلى « دمياط » ينشر العلم فيها، ويستفيد منه العامة والخاصة، ثم عاد مرة ثانية إلى الحجاز للحج، وتوجه بعد ذلك إلى اليمن، فدرس على شيخه الشيخ « أحمد بن عجيل » فلازمه، وأخذ عنه الحديث، وتلقى عليه طريقة النقشبندية وظل يلازمه حتى بلغ مبلغ الكمل من الرجال، فأجازه وأمره بالرجوع إلى « دمياط » فاشتغل بالتصنيف والتأليف، والتدريس وتلقين الذكر. فوفد إليه الكثير من طلبة العلم، يتلقون عليه مختلف العلوم النقلية والعقلية، وبخاصة علم « القراءات » وفي آخر حياته انقطع للعبادة والتصوف، على طريقة النقشبندية، وظل مرابطاً منقطعاً للعبادة في قرية قريبة من البحر تسمى « عزبة البرج ».

ثم رحل إلى الحجاز، فحج وظل مقيماً بالمدينة المنورة بجوار حبيبه المصطفى ﷺ حتى توفاه الله تعالى لثلاث خلون من المحرم سنة سبع عشرة ومائة وألف ودفن بالبقيع. رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

شيوخه:

لقد تلقى الشيخ « البنَّا » علومه ومعارفه على الكثير من علماء عصره، نتيجة لكثرة ترحاله في طلب العلم، ما بين « دمياط » و « القاهرة » و « الحجاز » و « اليمن » نذكر منهم:

١ ـ الشيخ سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل المزَّاحي كان شيخ الإقراء بالقاهرة، وأصله من « منية مزاح » من الدقهلية توفي بالقاهرة سنة ١٠٧٥ هـ ١٦٦٤ م[1].

---

(١) راجع في ترجمته: خلاصة الأثر جـ ٢ ص ٢١٠، الأعلام للزركلي جـ ٣ ص ١٦٤.

٢ ـ الشيخ علي بن علي الشبراملسي، أبـو الضياء نور الـدين، فقيه شافعـي مصري، كف بصره في طفولته، وهو من أهل « شبراملس » من محافظة الغـربية، تعلم وعلم بالأزهر الشريف، توفي سنة ١٠٨٧ هـ ـ ١٦٧٦ م وهـو المـراد بقولـه: « شيخنا » عند الاطلاق في كتاب « الإتحاف »[١].

٣ ـ الشيخ علي بن محمد بن عبد الرحمن بـن علي، نور الدين الأجهـوري فقيه مالكي، من علماء الحديث توفي بمصر سنة ١٠٦٦ هـ ـ ١٦٥٦ م[٢].

٤ ـ ومنهم: الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عجيل، أبو الوفا اليمني، الفقيه الحافظ، حجة عصره في سائر العلوم النقلية والعقلية، وهو الذي تتلمذ عليه « البنا » أخيراً في علم الحديث، وتلقى عنه حديث « المصافحة ». توفي سنة ١٠٧٤ هـ[٣].

٥ ـ ومنهم الشيخ الشهاب القليوبي، والشيخ الشمس البابلي.

٦ ـ الشيخ البرهان الميموني، وغيرهم كثير.

سنده في القراءة:

إن سند الإمام «البنا» في القراءة يتصل بالإمام ابن الجزري كما يتصل ـ تبعاً لذلك ـ برسول الله ـ ﷺ اتصالاً صحيحاً، مما يؤكد صحة روايته وتلقيه للقراءات على طرق صحيحة، قال في الإتحاف:

« قرأت القرآن العظيم من أوله إلى آخره بالقراءات العشر بمضمـون « طيبـة النشر » المذكور بعد حفظها على علاّمة العصر والأوان، الذي لم يسمح بنظيره ما تقدم من الدهور والأزمان « أبي الضياء النور علي الشبراملسي » بمصر المحروسة.

---

(١) راجع في ترجمة خلاصة الاثر جـ٣ ص١٧٤ ـ ١٧٧، الأعلام جـ٥ ص١٢٩.

(٢) الخطط التوفيقية جـ ٨ ص ٣٣، المكتبة الأزهرية جـ ٢ ص ٣٤٧، الاعلام جـ ٥ ص ١٦٨.

(٣) خلاصة الأثر للمحبي (١/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧).

وقرأ شيخنا المذكور على شيخ القراء بزمانه الشيخ « عبد الرحمن اليمني » وقرأ اليمني على والده الشيخ « شحاذة اليمني » وعلى « الشهاب أحمد بن عبد الحق السنباطي » وقرأ السنباطي على « الشيخ شحاذة » المذكور. وقرأ « الشيخ شحاذة » على « الشيخ أبي النصر الطبلاوي » وقرأ « الطبلاوي » على شيخ الإسلام « زكريا الأنصاري » وقرأ شيخ الإسلام على الشيخين: « البرهان القلقيلي » و « الرضوان أبي النعيم العقبي ».

وقرأ كل منهما على إمام القراء والمحدثين، محرر الروايات والطرق، أبي الخير « محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري » بأسانيده المذكورة في نشره »[1].

أما الإمام ابن الجزري فقد ذكر الكتب والطرق التي روى بها القراءات حتى أوصلها إلى سيدنا رسول الله ﷺ والتي يعسر نقلها هنا لكثرتها، ولكنا نكتفي بنقل جزء منها لنستدل به على صحة ما قلناه، ثم نحيل القارىء الى مراجعه الأصيلة .

قال الإمام ابن الجزري:

« . . . فهذا ما تيسر من أسانيدنا بالقراءات العشر، من الطرق المذكورة، التي أشرنا إليها، وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق، وهي أصح ما يوجد اليوم في الدنيا، وأعلاه إلا من ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا ـ عدالته، وتحقق لقيه لمن أخذ عنه، وصحت معاصرته، وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم »[2].

ثم قال:

« وأعلى ما وقع لنا باتصال تلاوة القرآن على شرط الصحيح، عند أئمة هذا الشأن أن بيني وبين النبي ﷺ أربعة عشر رجلاً، وذلك في قراءة « عاصم » من رواية

---

(١) الاتحاف ص ٩ طبعة المشهد الحسيني.

(٢) النشر (١/١٩٢ ـ ١٩٣) طبعة المكتبة التجارية.

« حفص » وقراءة « يعقوب » من رواية « رويس » وقراءة « ابن عامر » من رواية « ابن ذكوان » . . .

ويقع لنا من هذه الرواية ثلاثة عشر رجلاً، لثبوت قراءة « ابن عامر » على « أبي الدرداء » رضي الله عنه. وكذلك يقع لنا في رواية « حفص » من طريق « الهاشمي » عن « الأشناني » ومن طريق « هبيرة » عن « حفص » متصلاً، وهو من كفاية « سبط الخياط » .

وهذه أسانيد لا يوجد اليوم أعلى منها، ولقد وقع لنا في بعضها المساواة والمصافحة للإمام أبي القاسم الشاطبي ـ رحمه الله ـ ولبعض شيوخه، كما بينت ذلك في غير هذا الموضوع .

ووقع لي في بعض القرآن ـ كذلك ـ وأعلى من ذلك، فوقعت لي سورة « الصف » مسلسلة الى النبي ﷺ بثلاثة عشر رجلاً ثقات، وسورة « الكوثر » مسندة بأحد عشر رجلاً. وهذا أعلى ما يكون من جهة القرآن »[1] .

فيستفاد من مجموع ذلك أن قراءة الإمام « البنا » متصلة السند برسول الله ﷺ .

مذهبه الفقهي :

كان الإمام « البنا » ـ رحمه الله تعالى ـ شافعي المذهب، يدل على ذلك ما روته كتب التراجم والتاريخ، وما قاله هو عن نفسه : جاء في عجائب الآثار للجبرتي :

« . . . الأستاذ العلامة : أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، الشافعي، الشهير بالبنا، خاتمة من قام بأعباء الطريقة النقشبندية بالديار المصرية، ورئيس من قصد لرواية الأحاديث النبوية »[2] .

---

(١) المصدر السابق ص ١٩٣ ـ ١٩٤ .

(٢) عجائب الآثار (١/ ٨٩ ـ ٩٠)، الخطط التوفيقية (١١/ ٥٦) .

وذكره الشيخ «عبد الله الشرقاوي » في « طبقات الشافعية » ورقة ٢١٣ مخطوط بمكتبة الأزهر.

وفي مقدمة حاشيته على شرح جلال الدين المحلي على كتاب « الورقات » لإمام الحرمين الجويني:

« . . . وبعد: فهذه تقريرات شريفة، وعبارات لطيفة، لشيخنا علامة مصره وفريد عصره، الشيخ « أحمد بن محمد الدمياطي ،الشافعي، مفتي بلد الله الحرام ـ مكة المكرمة ـ تغمده الله بالرحمة والرضوان على شرح « ورقات » أبي المعالي « إمام الحرمين » للشيخ « جلال الدين المحلي » أنزل الله عليهما سحائب رحمته، وأسكنهما بحبوحة جنته . . »[1].

وفي ختام كتاب «الإتحاف» قال:

« واختلف في إهداء ثواب الختمة ونحوها للنبيﷺ فقيل: بمنعه، لعدم الاذن فيه، بخلاف الصلاة عليه، وسؤال الوسيلة لهﷺ ولأنه تحصيل للحاصل؛ لأن له مثل أجر من تبعه. وأجازه الشيخ أبو بكر الموصلي، قال: بل هو مستحسب، وتبعه كثيرون، وهذا هو الراجح عندنا معاشر الشافعية » ا هـ[2].

من كل هذه النصوص نستطيع أن نجزم بأنه ـ رحمه الله تعالى ـ كان شافعي المذهب.

مكانته العلمية وثناء الناس عليه:

إن الآثار الطيبة والمؤلفات المختلفة، التي تركها الإمام « أحمد البنا » تدل دلالة صريحة وواضحة على سعة اطلاعه، وعلو منزلته، في سائر العلوم النقلية والعقلية، يدل على ذلك ما سنذكره من نماذج عن مميزات كتاب « الإتحاف»:

---

(١) حاشية الشيخ الدمياطي على شرح الورقات ص ٢ ط الخيرية.

(٢) ص ٤٥٣ طبعة المشهد الحسيني.

جاء في الخطط التوفيقية :

« . . . ثم ارتحل إلى القاهرة فلازم الشيخ سلطان المزاحي، والنور الشبراملسي، فأخذ عنهما القراءات، وتفقه عليهما، وسمع عليهما الحديث، وعلى النور الأجهوري والشمس الشوبري، والشهاب القليوبي، والشمس البابلي، والبرهان الميموني، وجماعة آخرين، واشتغل بالفنون وبلغ من الدقة والتحقيق غاية قل أن يدركها أحد من أمثاله، ثم ارتحل الى الحجاز فأخذ الحديث عن البرهان الكوراني، ورجع إلى « دمياط » وصنف كتاباً في القراءات سماه « إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر » أبان فيه عن سعة اطلاعه، وزيادة اقتداره، حتى كان الشيخ « أبو النصر المنزلي » يشهد بأنه أدق من « ابن قاسم العبادي »[1].

ثم قال:

« . . . وذهب إلى اليمن فاجتمع بسيدي « أحمد بن عجيل » ببيت الفقيه، فأخذ عنه حديث المصافحة[2] من طريق المعمرين، وتلقن منه الذكر على طريقة « النقشبندية » ولم يزل ملازماً لخدمته إلى أن بلغ مبلغ الكمل من الرجال، فأجازه، وأمره بالرجوع إلى بلده، والتصدي للتسليك، وتلقين الذكر، فرجع وأقام مرابطاً بقرية

---

(١) الخطط التوفيقية لعلي مبارك (١١/ ٥٦).

(٢) حديث المصافحة: هو ما روى أنس بن مالك الأنصاري قال: صافحت بكفي هذه كف رسول الله ﷺ فما مسست خزاً ولا حريراً، ألين من كف رسول الله ﷺ المتن صحيح كما أخرجه البخاري وأحمد عن أنس قال: ما مسست خزاً ولا حريراً ألين من كف رسول الله ﷺ وأما التسلسل فمتكلم فيه بالضعف.

قلت: أخبرني به الشيوخ، عمر بن حمدان المحرسي، ومحمد علي بن حسين المالكي، وعبد الله بن محمد غازي، والمفتي أبو بكر باكو ار الشحري، والسيد المعمر علي بن عبد الرحمن الحبشي الكويتاني، فصافحني كل واحد منهم بيده، وهكذا قال كل راو من رواته: حدثني أو أخبرني فلان فصافحني بيده. (مجموعة المسلسلات والأوائل والأسانيد العالية للشيخ محمد ياسين الفاراني المكي ص ٥ ط المطبعة السلفية).

قريبة من البحر المالح تسمى « بعزبة البرج » واشتغل بالله، وتصدى للإرشاد والتسليك، وقصد للزيارة والتبرك والأخذ والرواية، وعم النفع به، لا سيما في الطريقة النقشبندية، وكثرت تلامذته، وظهرت بركته عليهم، إلى أن صاروا أئمة يقتدى بهم، ويتبرك برؤيتهم، ولم يزل في إقبال على الله تعالى، إلى أن ارتحل إلى الديار الحجازية، فحج ورجع إلى المدينة المنورة، فأدركته المنية بعد ارتحال الحج بثلاثة أيام، في المحرم سنة سبع عشرة ومائة وألف، ودفن بالبقيع مساء، رحمه الله تعالى[1].

مؤلفاته:

١ - « إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ». وهو هذا الكتاب الذي نقدم له ويسمى « منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات » ووهم بعض المؤرخين فعدهما كتابين، وهو خلاف الواقع.

٢ - « حاشية على شرح الجلال المحلي على الورقات لإمام الحرمين في أصول الفقه ».

طبعت بالمطبعة الخيرية بالقاهرة سنة ١٣٢٦ هـ.

٣ - « مختصر السيرة الحلبية ».

٤ - « الذخائر والمهمات فيما يجب الإيمان به من المسموعات ».

أهمية كتاب « الإتحاف »

معلوم - كما سبق أن أوضحت - أن الكتب المؤلفة في « القراءات » كثيرة ومتنوعة، ما بين منظوم ومنثور، ومخطوط ومطبوع إلا أنها - على كثرتها - لم تجمع شتات هذا العلم وقضاياه الكثيرة في مؤلف واحد.

---

(١) الخطط (١١/ ٥٦ - ٥٧) وانظر: عجائب الآثار للجبرتي (١/ ٨٩ - ٩٠).

١ ـ ذلك أن علم « القراءات » له ارتباط وثيق بسائر العلوم الأخرى، فإنه مرتبط بعلم التفسير، من حيث المعاني في القراءات التي توضح المعنى المراد من بعض الآيات، وبالأخص القراءات الشاذة، حيث يعتبرها المفسرون موضحة ومفسرة لوجوه القراءات الصحيحة، في مثل قوله تعالى: ﴿وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت﴾ النساء (١٢).

حيث وضحت هذه القراءة المقصود بالأخ أو الأخت في هذه الآية الكريمة.

ومثل قوله تعالى: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾ .

جاء في قراءة عائشة ـ رضي الله عنها ـ (والصلاة الوسطى ـ صلاة العصر) فإنها بينت المراد من الصلاة الوسطى[١].

٢ ـ كما أن علم القراءات مرتبط بعلم الحديث والمصطلح، لمعرفة أحكام السند، وصحة الرواية، والمتواتر والآحاد، وغير ذلك، ومن هنا تحدث علماء القراءات على أهم ركن من أركان القراءة الصحيحة المقبولة، وهو التواتر، أو صحة السند، على اختلاف العلماء في هذه المسألة.

٣ ـ ولعلم القراءات ارتباط ـ كذلك ـ بعلوم اللغة العربية وآدابها، من حيث إن القرآن الكريم، وأوجه قراءاته كل ذلك عربي، ولا بد لقبول القراءة من موافقتها لوجه صحيح من أوجه اللغة العربية. وهو الركن الثاني من أركان القراءة المقبولة.

٤ ـ كذلك يرتبط علم القراءات بعلم «الرسم العثماني» ومعرفة القواعد التي بنى عليها كتابة المصحف بما يوافق دستور سيدنا عثمان ـ رضي الله عنه ـ في كتابة المصحف، وضبطه وشكله.

ولذلك يعتبر موافقة أحد المصاحف العثمانية للقراءة الركن الثالث لقبولها.

---

(١) راجع: القرطبي (١/ ٤٧) ط دار الكتب: جمع الجوامع بحاشية البناني (١/ ١٣٢) القراءات ـ أحكامها ومصدرها ـ للدكتور شعبان محمد إسماعيل ص ١٢٤ ـ ١٢٥ ط رابطة العالم الإسلامي.

٥ ـ كما أن علم « الفواصل » وعد الآي من أهم العلوم التي لا غنى لطالب علم القراءات عنها، حيث يترتب على معرفة آخر الآية أحكام كثيرة:

من أهمها بالنسبة لعلم القراءات معرفة ما يمال، أو يقلل وجهاً واحداً، أو يجري فيه الخلاف، بين الفتح والإمالة، كما هو مشهور عن الأزرق مثلاً.

وهكذا ـ كما قلت ـ علم القراءات له اتصال وثيق بالعديد من العلوم الأخرى، من أهمها ما قدمته.

«اسم الكتاب»

على ضوء ما تقدم، وبناء عليه نستطيع أن ندرك السر في تسمية الإمام البنا لكتابه هذا بـ (منتهى الأماني والمسرات في علـوم القراءات » .

وهو العنوان الذي أغفلته جميع الطبعات التي ظهرت، بالرغم من النص عليه من المؤلف.

ولعل السبب في ذلك أن الكتاب طبع بدون تحقيق فاختير له الاسم المشهور وهو:

« اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ».

ولما كانت « القراءات » هي المقصود الأعظم من تأليف هذا الكتاب سمي بهذا الاسم، وإن كان مشتملاً على كل ما يتعلق بالقراءات من علوم أخرى.

وبذلك نستطيع ان نستخلص أهم مميزات هذا الكتاب في النقاط الآتية:

١ ـ جمع علوم القراءات:

فمن أهم مميزات هذا الكتاب جمعه لعلوم القراءات كلها في مؤلف واحد وهو عمل جليل، وجهد عظيم تبع فيه المؤلف طريقة الإمام شهاب الدين القسطلاني المتوفى سنة ٩١٧ هـ في كتابه « لطائف الإشارات لفنون القراءات » وكثيراً ما يشير إليه بقوله: « في الأصل كذا . . » إلا أنه تدارك عليه كثيراً من الأشياء التي لم تصح،

فوضح وجه الصواب فيها، مع الدقة في العزو والأمانة في النقل.

وتحدث في أول كتابه على الأمور التالية:

أ ـ عرّف القراءات، وذكر أقسامها المختلفة، ثم عرف علماء القراءات الأربعة عشر، ورواتهم وطرقهم، وسبب نسبة القراءات إلى هؤلاء الأئمة بالذات.

ب ـ عقد فصلاً خاصاً للحديث عن الرسم العثماني وضوابطه ومواضع الحذف والإثبات، والزيادة، والوصل والفصل، وكل ما يتعلق بقواعد الرسم العثماني.

جـ ـ كما عقد فصلاً مستقلاً تحدث فيه عن آداب القرآن الكريم، وكيفية تلاوته، وما ينبغي على قارىء القرآن والقراءات، وكيفية جمع القراءات، ومسلك السلف الصالح في ذلك.

د ـ ثم أعقب ذلك كله ببيان أصول القراءات، وتوجيهها من حيث اللغة العربية، وإسناد كل قاعدة من هذه القواعد الى قائليها، والدفاع عن الطعون التي وردت على بعض هذه القواعد، بالأدلة، والأسانيد التي لا تقبل الجدال، ثم أعقب ذلك بالفرش، وهو ما يخص كل سورة من سور القرآن الكريم على حدة.

هـ ـ كما أن طريقة المؤلف في كتابه هذا تعتبر فريدة من نوعها، حيث إنه عندما يبدأ في الحديث عن سورة من سور القرآن الكريم، وهو المعروف بالفرش، يبدأ أولاً بذكر اسم السورة، وهل هي مكية، أم مدنية، وإذا كان هناك خلاف نقله معزواً إلى صاحبه، وهذا يدل على مدى الأمانة العلمية في النقل.

ثم يثني بالكلام على الفواصل، وعدد آيات السورة، اتفاقاً واختلافاً، فيذكر العدد الإجمالي للسورة عند كل واحد من علماء العدد، ثم يبين الآيات التي وقع فيها الخلاف فيذكر الذي يعدها والذي يتركها.

ومشبه الفاصلة وعكسه وهكذا.

ثم بعد ذلك يبدأ في القراءات الواردة في السورة معزوة لصاحبها، موجهة من حيث اللغة والإعراب الخ.. وبعد الانتهاء من القراءات يذكر المرسوم: فيورد

الكلمات التي ترسم بالحذف، أو الإثبات، أو الوصل، أو الفصل وسائر الأحكام المتعلقة بالرسم العثماني.

ثم يذكر المقطوع والموصول من الكلمات التي وردت في السورة المتحدث عنها.

ثم يتحدث عن هاء التأنيث، من حيث كتابتها بالتاء المفتوحة، أو المربوطة، وإذا كان هناك خلاف نص عليه ثم يختم الحديث عن السورة بذكر ياءات الإضافة، والزوائد بصورة إجمالية، فيذكر عدد ياءات الإضافة التي وردت في السورة وكذلك ياءات الزوائد، بقصد التذكير الإجمالي، بعد النص عليها في محالها من السورة.

٢ ـ الاهتمام بالتوجيه:

كذلك من مميزات هذا الكتاب: أنه بعد أن يذكر القراءات التي وردت في كلمة ما، سواء كانت قراءة عشرية، أو من القراءات الزائدة عن العشر ـ يتبع ذلك بتوجيه هذه القراءات من حيث اللغة والإعراب.

وقد لا يكتفي برأي واحد، حتى ولو كان مشهوراً، بل يروي كل ما قيل فيها، ويشير إلى الراجح منها.

مثال ذلك ما جاء في توجيه قوله تعالى: ﴿ . . فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾ حيث قال: «قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب (فلا رفث ولا فسوق) بالرفع والتنوين، ثم قال وقرأ أبو جعفر (ولا جدال) كذلك بالرفع والتنوين.

ثم قال: «ووجه رفع الأولين، مع التنوين أن الأول اسم «لا» المحمولة على «ليس» والثاني عطف على الأول، و «لا» مكررة للتأكيد، ونفي الاجتماع، وبناء الثالث على الفتح، على معنى الاخبار بانتفاء الخلاف في الحج، لأن قريشاً كانت تقف بالمشعر الحرام، فرفع الخلاف بأن أمروا أن يقفوا كغيرهم بعرفة.

وأما الأول: فعلى معنى النهي: أي لا يكونن رفث ولا فسوق ا. هـ[١].

ومثل ما جاء في توجيه قوله تعالى في سورة الجن ﴿وأنه تعالى جد ربنا﴾ حيث قال:

« واختلف في همز (وأنه تعالى) وما بعده إلى قوله سبحانه ﴿وأنا منا المسلمون﴾ وجملته اثنا عشر:

فابن عامر، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف بفتح الهمزة فيهن، عطفاً على مرفوع (أوحى) قاله أبو حاتم. وعورض بأن أكثرها لا يصح دخوله تحت معمول (أوحى) وهو ما كان فيه ضمير المتكلم نحو (لمسنا) .

وقيل: عطفاً على الضمير في (به) من (فآمنا به) من غير إعادة الجار، على مذهب الكوفيين وقواه «مكي » بكثرة حذف حرف الجر مع (أنَّ).

وجعله القاضي - تبعاً للزمخشري - عطفاً على محل (به) كأنه قال: صدقناه، وصدقنا أنه تعالى، وأنه كان، وكذا البواقي.

وقرأ أبو جعفر بالفتح في ثلاثة منها، وهي: (وأنه تعالى) (وأنه كان يقول) (وأنه كان رجال) جمعا بين اللغتين، وافقهم الحسن والأعمش.

والباقون بالكسر فيها كلها، عطفاً على قوله: (إنا سمعنا) فيكون الكل مقولاً للقول » ا. هـ[٢].

٣ - الاهتمام بالتفسير:

سبق أن قلنا: إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين القراءات والتفسير، من حيث بيان المعاني، واختلاف المعنى، تبعاً لاختلاف وجوه القراءات.

---

(١) انظر: الإتحاف ص ١٣٥ طبعة المشهد الحسيني.

(٢) الإتحاف ص ٤٢٥ ط المشهد الحسيني.

والإمام « البنا » ـ رحمه الله تعالى ـ قد اعتنى بهذه الناحية عناية تامة، حيث يتبع الكلام على أوجه القراءات بالحديث عن المعاني التي تفهم تبعاً لهذا الاختلاف.

ولنضرب لذلك بعض الأمثلة:

أ ـ عند حديثه عن القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿فروح وريحان وجنة نعيم﴾ ـ الواقعة ـ يقول:

« واختلف في فروح » هنا.

فرويس بضم الراء، فسرت بالرحمة، أو الحياة، وانفرد بذلك ابن مهران عن روح، ورويت عن أبي عمرو، وابن عباس، عن النبي ﷺ من حديث عائشة كما في سنن أبي داود.

والباقون بالفتح أي: فله استراحة، وقيل: الفرح، وقيل: المغفرة، والرحمة، وقيل: غير ذلك اهـ[1].

ب ـ كذلك نراه عند الحديث على قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحاً﴾ ـ التحريم ـ يقول: « واختلف في (نصوحاً):

فأبو بكر بضم النون، مصدر نصح نصحاً، ونصوحاً، ووافقه الحسن.

والباقون بفتحها ـ صيغة مبالغة، كضروب أسند النصح إليها مبالغة، وهو صفة التائب، فإنه ينصح نفسه بالتوبة، فيأتي بها على طريقتها، ونصبها في القراءة الأولى على المفعول له، أي: لأجل نصح صاحبها، أو نعتاً على الوصف بالمصدر، أي: ذات نصح.

عن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ هي اليقين بالقلب، والاستغفار باللسان، والإقلاع بالجوارح، والاطمئنان على الترك » اهـ[2].

---

(١) إتحاف فضلاء البشر ص ٤٠٩ ط المشهد الحسيني.

(٢) الإتحاف ص ٤١٩ ط المشهد الحسيني.

٤ ـ العناية بالأحكام الفقهية:

كذلك من مميزات هذا الكتاب أنه ـ أحياناً ـ يتعرض لبعض الأحكام الفقهية، التي تمس جانب القراءة، سواء في الصلاة، أو خارجها.

وعلى سبيل المثال:

عند الحديث على الاستعاذة، قبل أن يتكلم على كيفيتها، وأوجهها يتحدث عن حكمها أولاً فيقول:

«هي مستحبة عند الأكثر، وقيل: واجبة، وبه قال الثوري، وعطاء، لظاهر الآية.

وقال بعضهم: موضع الخلاف إنما هو في الصلاة خاصة أما في غيرها فسنة قطعاً، وعلى الأول هي سنة عين، لا كفاية، فلو قرأ جماعة شرع لكل واحد الاستعاذة» اهـ[1].

وبالجملة: فإن هذا الكتاب يعتبر ـ بحق ـ من أهم الموسوعات التي ألفت في علم القراءات، بل يستحق فعلاً أن يسمى ـ كما قال مؤلفه: «منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات».

فهو كتاب لا يستغني عنه أي مسلم، فضلاً عن المتخصص في هذا الفن، وعلى الأخص طلاب معاهد القراءات الذين يحتاجون الى تحضير دروسهم كل يوم، وقد كثرت عليهم العلوم وتنوعت المواد. فما أحوجهم إلى مثل هذا الكتاب كي يستفيدوا منه في أقل وقت ممكن. والله من وراء القصد.

نسخ الكتاب

حظي هذا الكتاب بعدة نسخ، ما بين مخطوط ومطبوع، غير أنه ينقصه التحقيق

---

(١) الإتحاف ص ١٩ ط المشهد الحسيني.

الذي يعين على الاستفادة من هذا المؤلف العظيم .

والنسخ التي وقفنا عليها هي :

١ ـ نسخةمطبوعة بالمطبعة الميمنية بالقاهرة سنة [١٣١٧ هـ] نشر مكتبة مصطفى البابي الحلبي .

٢ ـ نسخة مطبوعة بمطبعة المشهد الحسيني سنة [١٣٥٩ هـ] .

٣ ـ نسخة مخطوطة بقلم معتاد بها أثار رطوبة في خمسمائة وأربع ورقات ، ومسطرتها [٢٥] سطراً ـ ١٦ سم ـ مخطوطة بمكتبة الأزهر تحت رقم [٦٨] قراءات .

٤ ـ نسخة بقلم معتاد سنة ١١٧٠ هـ مجدولة بالمداد الأحمر في [٤٣٨] ورقة ، ومسطرتها [٢٣] سطراً ـ ٢٢ سم ـ مخطوطة بمكتبة الأزهر تحت رقم [٩٤] .

٥ ـ نسخة طبع الأستانة سنة ١٢٨٥ هـ .

٦ ـ نسخة بقلم معتاد سنة ١٢٣٤ هـ في [٣٤١] ورقة ومسطرتها مختلفة [٢٢] سم ـ مخطوطة بمكتبة الأزهر برقم [١٦٠] .

٧ ـ نسخة بقلم معتاد بخط علي بن محمد القباني سنة ١١١٥ هـ في [٣٧٧] ورقة ومسطرتها مختلفة ـ ٢٢ سم ـ مخطوطة بمكتبة الأزهر تحت رقم [٢٣٤] .

٨ ـ نسخة بقلم معتاد بخط أحمد يوسف السمنودي سنة ١٢٢٧ هـ مجدولة بالمداد الأحمر، بآخرها مقابلة على الأصل المنقولة عنه في [٥٣٩] ورقة ، ومسطرتها [١٩] سطراً ـ ٢٢ سم ـ مخطوطة بمكتبة الأزهر تحت رقم [١٢٢١] صعايدة .

النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق :

١ ـ نسخة المطبعة الميمنية نشر مكتبة مصطفى البابي الحلبي وهي المرموز إليها بالحرف (ب) .

٢ ـ نسخة المشهد الحسيني ورمزت لها بالحرف « ش ».

٣ ـ نسخة مخطوطة بمكتبة الأزهر بقلم معتاد سنة ١١٧٠ هـ مجدولة بالمداد الأحمر، في (٤٣٨) ورقة، ومسطرتها [٢٣] سطراً ـ ٢٢ سم ـ مخطوطة تحت رقم (٩٤) وهي المرموز لها بالحرف « خ » .

وحين تتفق النسخ الثلاث أقول: « الأصل » فإن اختلفت نسخة منها أشرت إليها بالرموز المتقدمة، أو صرحت باسمها.

ومن الله وحده أستمد العون والتوفيق.

عملي في التحقيق :

إن المهمة الأساسية للمحقق هي تصحيح النص بحيث يكون على الصورة التي وضعها المؤلف، أو قريباً منها على الأقل، وما عدا ذلك فهو من المحسنات التي تضع هذا التأليف في قالب حسن يشجع على القراءة ويفيد القارىء من أقرب الطرق، وانطلاقاً من هذا المبدأ:

١ ـ قمت بتصحيح النص، ومقابلة النسخ المطبوعة على المخطوطة، وأثبت في الأصل ما هو الصحيح منها، وأشرت في الحاشية إلى وجوه الاختلاف بين هذه النسخ.

٢ ـ خرَّجت شواهد الكتاب، من القرآن، والسنة، والشعر، والآثار المختلفة مع نسبة كل قول لقائله أو ناقله، وذلك بالرجوع إلى المصادر الأصلية أو المساعدة.

٣ ـ أحلت بعض المسائل المهمة الغامضة إلى المراجع التي توضحها، والتي لا يكفي فيها الإشارة السريعة في هامش الكتاب.

٤ ـ عرَّفت بالأعلام، والكتب التي ترد في الكتاب بالقدر الذي يتفق وأسلوب التحقيق.

٥ ـ ضبطت الكلمات الغريبة لغوياً، وأشرت إلى معانيها، وذلك بالرجوع إلى

كتب اللغة والمعاجم العربية .

٦ ـ وضعت عناوين لبعض المسائل المهمة في أول الكتاب وكذا لأول كل ربع في صلب الكتاب ، إعانة للقارىء على الوصول إلى الموضع الذي يريد القراءة فيه ، حتى جزء « قد سمع » فتركت ذلك ، اكتفاء بقصر السور في الأجزاء الأخيرة . وفيما يلي نموذج للصفحتين الأولى والأخيرة من النسخة المخطوطة للكتاب[١] .

وإني لأتوجه إلى الله جلت قدرته أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به أهل القرآن بقدر إخلاصي فيه ، إنه سميع مجيب .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم

شعبان محمد إسماعيل

---

(١) راجع من الصفحة (٥ ـ ٧) من هذا الكتاب .

إتحاف فضلاء البشر

بالقراءات الأربعة عشر

«المسمّى»

مُنتهى الأماني والمسرّات في عُلوم القراءات

تأليف

العلاّمة الشّيخ أحمد بن محمّد البنّا

المتوفى سنة ١١١٧هـ / ١٧٠٥م

حققه وقدّم له

الدكتور شعبان محمد إسماعيل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة المؤلف]

الحمد لله الذي جمع ببديع حكمته أشتات العلوم بأوجز كتاب، وفتح بمقاليد هدايته مقفلات الفهوم لأفصح خطاب، أنزله بأبلغ معنى وأحسن نظام، وأوجز لفظ، وأفصح كلام، حلواً على ممر التكرار، جديداً على تقادم الأعصار، باسقاً في إعجازه الذروة العليا، جامعاً لمصالح الآخرة والدنيا.

وأشهد أن لا إلّه إلا الله وحده لا شريك له، الذي بمشيئته تتصرف الأمور، وبإرادته تتقلب الدهور.

وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، الذي جعل كتابه خير كتاب، وصحابته أفضل أصحاب، تلقوه (بالقبول)[1] من فيه الكريم غضّاً، وواظبوا على قراءته تلاوة وعرضاً، حتى أدوه إلينا خالصاً مخلصاً صلى الله عليه، وعلى جميع الآل والأصحاب، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم المآب.

وبعد:

فلما كان عام اثنين وثمانين بعد الألف، ومنّ الله تعالى بالرحلة إلى « طيبة المنورة » زادها الله تعالى نوراً وشرفاً ومهابة، والمجاورة بها، صحبني فيها جماعة من فضلائها في قراءة القراء السبع، وبعضهم في العشر، بما تضمنته طيبة النشر

(١) ما بين القوسين من « خ ».

لحافظ العصر « أبي الخير محمد شمس الدين بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري »[1] رضي الله تعالى عنه وأرضاه، فخطر لي بعد ذلك أن ألخص ما صح وتواتر من القراءات العشر، حسبما تضمنته الكتب المعتمدة، المعول عليها في هذا الشأن، ككتاب « النشر في القراءات العشر » « وطيبته » « وتقريبه » للشيخ المذكور، الذي ترجموه بأنه لم تسمح الأعصار بمثله، ووصف كتابه النشر بأنه لم يسبق بمثله، وكشرح « طيبته » للإمام أبي القاسم العقيلي الشهير « بالنويري »[2]، وككتاب اللطائف للشهاب المحقق « أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني »[3] شارح البخاري.

ثم وقع الإعراض عن ذلك، فحثني عليه حثاً شديداً بعض إخواني، فاستخرت الله تعالى، وشرعت فيه مستعيناً به تبارك وتعالى، فجاء بحمد الله تعالى على وجه سهل، يمكن ويتيسر معه وصول دقائق هذا الفن لكل طالب، مع الاختصار الغير المخل، ليسهل تحصيله، مع زيادة فوائد وتحريرات تحصّلت حال قراءتي على شيخنا المفرد بالفنون، وإنسان العيون محقق العصر « أبي الضياء نور الدين علي

---

(١) هو: محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، أبو الخير شمس الدين، الشهير بابن الجزري، شيخ الإقراء في زمانه من حفاظ الحديث، ولد ونشأ في دمشق، وبنى بها مدرسة سماها « دار القرآن » ورحل إلى مصر عدة مرات، ودخل بلاد الروم وغيرها. . له عدة مؤلفات منها: النشر في القراءات العشر، غاية النهاية في طبقات القراء، طيبة النشر في القراءات العشر، منجد المقرئين وغير ذلك كثير. توفي - رحمه الله تعالى - سنة ٨٣٣ هـ.

راجع في ترجمته: طبقات الحفاظ للسيوطي (٨٥/٣) مفتاح السعادة (٣٩٢/١) غاية النهاية (٢٤٧/٢) الأعلام للزركلي (٢٧٤/٧ - ٢٧٥).

(٢) هو: محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النويري، فقيه مالكي، عالم بالقراءات، ولد في (الميمون) إحدى قرى الصعيد، وتعلم بالقاهرة، وحج مراراً، ورحل الى غزة، والقدس، ودمشق وغيرها. من أهم مؤلفاته شرح طيبة النشر في القراءات العشر. توفي سنة ٨٥٧ هـ بمكة المكرمة.
راجع في ترجمته: الضوء اللامع (٢٤٦/٩) الأعلام (٢٧٧/٧)

(٣) هو: احمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني، المصري، من علماء الحديث، ولد وتوفي بالقاهرة، من أهم كتبه « ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري » توفي سنة ٩٢٣ هـ، راجع في ترجمته: البدر الطالع (١٠٢/١) خطط مبارك (١١/٦) الأعلام (٢٢١/١).

الشبراملسي »[1] - رحمه الله تعالى - وهو مرادي بشيخنا عند الإطلاق، فإن أردت غيره قيدت.

ثم جنح الخاطر لتتميم الفائدة بذكر قراءة الأربعـة، وهم: « ابن محيصن » « واليزيدي » « والحسن » « والأعمش » وإن اتفقوا على شذوذها، لما يأتي - إن شاء الله تعالى - من جواز تدوينها، والتكلم على ما فيها.

وسميت مجموع ما ذكر من التلخيص، وما ضم إليه:

بـ (إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر)

أو يقال: (منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات).

وأرجو من الله تعالى، متوسلاً إليه برسوله سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم - وعلى آله وصحبه، عموم النفع به، وأن يسهله على كل طالب، إنه جواد كريم، رؤوف رحيم.

---

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على شيوخ المؤلف.

[مبادىء علم القراءات]

وهذه مقدمة ذكرهامهم قبل الخوض في المقصود، ليعلم أن علم القراءة علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات، والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال، وغيره من حيث السماع.

أو يقال: « علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها، معزواً لناقله ».

وموضوعه: كلمات القرآن، من حيث يبحث فيه عن أحوالها كالمد والقصر، والنقل.

واستمداده: من السنة والإجماع[1].

وفائدته: صيانته عن التحريف والتغيير، مع ثمرات كثيرة، ولم تزل العلماء تستنبط من كل حرف يقرأ به قارىء معنى لا يوجد في قراءة الآخر، والقراءة حجة الفقهاء في الاستنباط، ومحجتهم في الاهتداء، مع ما فيه من التسهيل على الأمة.

وغايته: معرفة ما يقرأ به كل من أئمة القراء.

والمقرىء: من علم بها أداء ورواها مشافهة، فلو حفظ كتاباً امتنع عليه

---

(١) أي: من النقول الصحيحة والمتواترة عن علماء القراءات، الموصولة السند إلى رسول الله ﷺ (البدور الزاهرة ص ٥).

(إقراؤه)[1] بما فيه إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلاً؛ لأن في (القراءات أشياء)[2] لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة، بل لم يكتفوا بالسماع من لفظ الشيخ فقط في التحمل، وإن اكتفوا به في الحديث؛ قالوا لأن المقصود هنا كيفية الأداء، وليس كل من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء، أي: فلا بد من قراءة الطالب على الشيخ، بخلاف الحديث، فإن المقصود (منه)[3] المعنى أو اللفظ، لا بالهيآت المعتبرة في أداء القرآن، وأما الصحابة فكانت (طباعهم السليمة وفصاحتهم)[4] تقتضي قدرتهم على الأداء، كما سمعوه منه ﷺ؛ لأنه نزل بلغتهم.

وأما الإجازة المجردة عن السماع والقراءة، فالذي استقر عليه عمل أهل الحديث قاطبة العمل بها حتى صار إجماعاً، وهل يلتحق بها الإجازة بالقراءات؟

قال الشهاب القسطلاني: الظاهر نعم، ولكن منعه الحافظ الهمداني، وكأنه حيث لم يكن الطالب أهلاً، لأن في القراءة أموراً لا تحكمها إلا المشافهة، وإلاّ فما المانع منه على سبيل المتابعة، إذا كان المُجاز قد أحكم القرآن وصححه، كما فعل أبو العلاء نفسه، يذكر سنده بالتلاوة، ثم يردفه بالإجازة، إما للعلو أو المتابعة، وأبلغ من ذلك رواية الكمال الضرير شيخ القراء بالديار المصرية القراءات من المستنير « لابن سوار » عن « الحافظ السلفي » بالإجازة العامة، وتلقاه الناس خلفاً عن سلف.

والقارىء المبتدىء من إفراد إلى ثلاث روايات، والمتوسط إلى أربع أو خمس، والمنتهي من عرف من القراءات، أكثرها وأشهرها.

[الفرق بين القرآن والقراءات]

والقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان:

---

(١) ما بين القوسين ساقط من « ب، ش ».

(٢) في « ش » (القراءة شيئاً) وما أثبتناه من « ب، خ ».

(٣) ما بين القوسين ساقط من « ش ».

(٤) في «ش» (فصاحتهم وطباعهم السليمة) وما أثبتناه من « ب، خ ».

فالقرآن هو (الوحي)[1] المنزل للإعجاز والبيان.

والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما[2].

وحفظ القرآن فرض كفاية على الأمة، ومعناه أن لا ينقطع عدد التواتر، فلا يتطرق إليه التبديل والتحريف، وكذا تعليمه ـ أيضاً ـ فرض كفاية، وتعلم القراءات أيضاً وتعليمها.

---

(١) ما بين القوسين من «ش».

(٢) ما قاله المؤلف في العلاقة بين القرآن والقراءات هو رأي الإمام بدر الدين الزركشي في « البرهان » وتبعه على ذلك الإمام شهاب الدين القسطلاني في كتابه « لطائف الإشارات لفنون القراءات ».

بينما ذهب بعض العلماء المحدثين إلى أن القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد. وكلا الرأيين مجانب للصواب: فإذا كان الزركشي ومن معه يريدون التغاير التام من كل الوجوه، فهذا غير مسلم، إذ ليس بين القرآن والقراءات تغاير تام، فالقراءات الصحيحة، التي تلقتها الأمة بالقبول جزء من القرآن الكريم، وبعض حروفه، فبينهما ارتباط وثيق، ارتباط الجزء بالكل.

ولعل الزركشي يقصد ذلك، حيث قال: « ولست أنكر تداخل القرآن بالقراءات، إذ لا بد أن يكون الارتباط بينهما وثيقاً».

أما من قال باتحادهما فمردود لما يأتي:

أولاً: أن القراءات على اختلاف أقسامها لا تشمل كلمات القرآن الكريم كله، بل هي موجودة في بعض ألفاظه فقط، فكيف يقال بالاتحاد؟

ثانياً: تعريف القراءات يشمل القراءات الصحيحة، التي يصح قراءة القرآن الكريم بها، كما يشمل القراءات الشاذة، التي أجمع العلماء على عدم صحة القراءة بها فلو كان القرآن والقراءات شيئاً واحداً، لترتب على ذلك دخول القراءات الشاذة في القرآن الكريم وهو غير صحيح.

فالواقع أنهما ليسا متغايرين تغايراً تاماً، وليسا متحدين اتحاداً حقيقياً، بل بينهما ارتباط وثيق، ارتباط الجزء بالكل. والله أعلم.

راجع: البرهان في علوم القرآن للزركشي (١/٣١٨) في رحاب القرآن للدكتور محمد سالم محيسن (١/٢٠٩) ط الكليات الأزهرية، القراءات ـ أحكامها ومصدرها للدكتور شعبان محمد إسماعيل ص ٢٣ ط رابطة العالم الاسلامي.

[السبب في الاقتصار على الأئمة المشهورين]

ثم ليعلم أن السبب الداعي إلى أخذ القراءة عن القراء المشهورين دون غيرهم، أنه لما كثر الاختلاف فيما يحتمله رسم المصاحف العثمانية (الثمانية)[1] التي وجه بها « عثمان » - رضي الله عنه - إلى الأمصار « الشام، واليمن ، والبصرة، والكوفة، ومكة، والبحرين »، وحبس بالمدينة واحداً، وأمسك لنفسه واحداً، الذي يقال له « الإمام » فصار أهل البدع والأهواء يقرأون بما لا يحل تلاوته، وفاقاً لبدعتهم أجمع رأي المسلمين أن يتفقوا على قراءات أئمة ثقات، تجردوا للاعتناء بشأن القرآن العظيم، فاختاروا من كل مصر وجه إليها مصحف أئمة مشهورين بالثقة والأمانة في النقل، وحسن الدراية، وكمال العلم، أفنوا عمرهم في القراءة والإقراء، واشتهر أمرهم، وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم، ولم تخرج قراءتهم عن خط مصحفهم.

ثم إن القراء (الموصوفين)[2] بما ذكر بعد ذلك تفرقوا في البلاد، وخلفهم أمم بعد أمم، فكثر الاختلاف، وعسر الضبط، فوضع الأئمة لذلك ميزاناً يرجع إليه، وهو السند، والرسم، والعربية.

[أركان القراءة المقبولة]

فكل ما صح سنده، ووافق وجهاً من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أو مختلفاً فيه، اختلافاً لا يضر مثله، ووافق خط مصحف من المصاحف المذكورة، فهو من السبعة الأحرف المنصوصة في الحديث، فإذا اجتمعت هذه الثلاثة في قراءة وجب قبولها، سواء كانت عن السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، نص على ذلك الداني وغيره ممن يطول ذكرهم.

إلا أن بعضهم لم يكتف بصحة السند، بل اشترط مع الركنين التواتر.

---

(١) ما بين القوسين من (خ).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب، خ).

[تعريف التواتر]

والمراد بالمتواتر ما رواه جماعة عن جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب، من البـداءة إلى المنتهى، من غير تعيين عـدد على الصحيح، وقيل بالتعيين ستة، أو اثنا عشر، أو عشرون، أو أربعون، أو سبعون، أقوال.

وقد رأى صاحب هذا القول أن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وجزم بهذا القول « أبو القاسم النويري » في شرح طيبة شيخه، متعقباً به لكلامه فقال: « عدم اشتراط التواتر قول حادث، مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم؛ لأن القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة هو: «ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً» وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتركما قال «ابن الحاجب» وحينئذ فلا بد من التواتر عند الأئمة الأربعة، صرح بذلك جماعات كابن عبد البر وابن عطية، والنووي والزركشي والسبكي، والإسنوي، والأذرعي، وعلى ذلك أجمع القراء، ولم يخالف من المتأخرين إلا مكي وتبعه بعضهم انتهى ملخصاً.

[لا تجوز القراءة بالشاذ]

وقد أجمع الأصوليون والفقهاء، وغيرهم على أن الشاذ ليس بقرآن، لعـدم صدق الحد عليه.

والجمهور على تحريم القراءة به، وأنه إن قرأ به غير معتقد أنه قرآن ولا يوهم أحداً ذلك، بل لما فيه من الأحكام الشرعية، عند من يحتج به، أو الأحكام الأدبية فلا كلام في جواز قراءته، وعليه يحمل من قرأ بها من المتقدمين، قالوا: وكذا يجوز تدوينه في الكتب، والتكلم على ما فيه.

وأجمعوا على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على العشرة المشهورة.

ونقل الإمام البغوي في تفسيره الاتفاق على جواز القراءة بقراءة « يعقوب » وأبي « جعفر » مع السبعة المشهورة، ولم يذكر « خلفاً » لأن قراءته لا تخرج عن قراءة الكوفيين، كما حققه الحافظ « الشمس ابن الجزري » في نشره وأطال في ذلك بما لا

يجوز (العدول)[1] عنه.

وجزم بذلك الإمام الجليل المتقن المحقق « التقي السبكي » في صفة الصلاة من شرح المنهاج، ثم قال: والبغوي أولى من يعتمد عليه في ذلك؛ لأنه مقرىء فقيه جامع للعلوم.

وقال ولده المحقق (تاج الأئمة في فتاواه)[2]: القراءات السبع، التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاثة التي هي قراءة « أبي جعفر » وقراءة « يعقوب » وقراءة « خلف » متواترة، معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل.

وليس تواتر شيء منها مقصوراً على من قرأ بالروايات، بل هي متواترة عند كل مسلم يقول أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، ولو كان مع ذلك عامياً جلفاً لا يحفظ من القرآن حرفاً.

قال: ولهذا تقرير طويل، وبرهان عريض، لا تسعه هذه الورقة، وحظ كل مسلم وحقه أن يدين لله تعالى، وتجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين، لا تتطرق الظنون ولا الارتياب إلى شيء منه ا هـ.

والحاصل: أن السبع متواترة اتفاقاً، وكذا الثلاثة « أبو جعفر » و «يعقوب » و «خلف » على الأصح، بل الصحيح المختار، وهو الذي تلقيناه عن عامة شيوخنا، وأخذنا به عنهم وبه نأخذ، وأن الأربعة بعدها « ابن محيصن » و « اليزيدي » و « الحسن » و « الأعمش » شاذة اتفاقاً.

فإن قيل: الأسانيد إلى الأئمة، وأسانيدهم إليه ﷺ، على ما في كتب القراءات آحاد، لا تبلغ عدد التواتر؟

أجيب: بأن انحصار الأسانيد المذكورة في طائفة لا يمنع مجيء القراءات عن

---

(١) في «ش» (خروجه) وما أثبتناه من (ب، خ).

(٢) ما بين القوسين من (ش).

غيرهم، وإنما نسبت القراءات إليهم لتصديهم لضبط الحروف، وحفظ شيوخهم فيها، ومع كل واحد منهم في طبقته ما يبلغها عدد التواتر.

ثم إن التواتر المذكور شامل للأصول والفرش.

هذا هو الذي عليه المحققون، ومخالفة «ابن الحاجب» في بعض ذلك تعقبها محرر الفن ابن الجزري، وأطال في كتابه المنجد بما ينبغي الوقوف عليه[1].

---

(١) قال ابن الجزري:

«أما من قال بتواتر الفرش، دون الأصل، فابن الحاجب، قال في مختصر الأصول له: «القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء، كالمد، والإمالة، وتخفيف الهمز، ونحوها» فرغم أن المد والإمالة وما أشبه ذلك من الأصول، كالإدغام، وترقيق الراءات، وتفخيم اللامات، ونقل الحركة، وتخفيف الهمزة، وغيره من قبيل الأداء، وأنه غير متواتر، وهذا قول غير صحيح كما سنبينه: أما المد فأطلقه، وتحته ما ينسكب العبرات، فإنه إما أن يكون طبيعياً، أو عرضياً، والطبيعي هو الذي لا تقوم ذات حرف المد دونه، كالألف من «قال» والواو من «يقول» والياء من «قيل».

وهذا لا يقول مسلم بعدم تواتره، إذ لا يمكن القراءة بدونه.

والمد العرضي: هو الذي يعرض زيادة على الطبيعي لموجب إما سكون أو همز.

فالسكون قد يكون لازماً، كما في فواتح السور، وقد يكون مشدداً، نحو «الم» (ق)، (ن)، (ولا الضالين) ونحوه.

فهذا يلحق بالطبيعي، لا يجوز فيه القصر، لأن المد قام مقام حرف توصلاً للنطق بالساكن، وقد أجمع المحققون من الناس على مده قدراً سواء.

وأما الهمز فعلى قسمين:

الأول: أن يكون حرف المد في كلمة والهمز في كلمة أخرى، وهذا يسميه القراء منفصلاً، واختلفوا في مده وقصره، وأكثرهم على المد.

فادعاؤه عدم تواتر المد فيه ترجيح من غير مرجح، ولو قال بالعكس لكان أظهر بشبهته، لأن أكثر القراء على المد.

الثاني: أن يكون حرف المد والهمز في كلمة واحدة، وهو الذي يسمى متصلاً.

وهذا أجمع القراء سلفاً وخلفاً، من كبير وصغير، وشريف وحقير، على مده، لا اختلاف بينهم في ذلك، إلا أن يكون روي عن بعض من لا يعول عليه بطريق شاذة، فلا تجوز القراءة به...

ثم أخذ الإمام ابن الجزري يرد على ابن الحاجب ومن تابعه إلى أن قال: «فإذا عرفت ذلك: فكلامنا قاض بتواتر السبع، ومن السبع مطلق المد، والإمالة، وتخفيف الهمز بلا شك».

انظر: منجد المقرئين ص ٢٢٧ ـ ٢٣٨ ط مكتبة جمهورية مصر بتحقيق الدكتور عبد الحي الفرماوي.

بـــاب

أسماء الأئمة القراء الأربعة عشر ورواتهم وطرقهم

فأما القراء ورواتهم فهم :

١ ـ نافع من روايتي : قالون ، وورش عنه .

٢ ـ وابن كثير من روايتي : البزي ، وقنبل عن أصحابهما عنه .

٣ ـ وأبو عمرو : من روايتي : الدوري ، والسوسي ، عن يحيى اليزيدي عنه .

٤ ـ وابن عامر : من روايتي : هشام ، وابن ذكوان عن أصحابهما عنه .

٥ ـ وعاصم : من روايتي : أبي بكر شعبة بن عياش ، وحفص بن سليمان عنه .

٦ ـ وحمزة من روايتي : خلف ، وخلاد ، عن سليم عنه .

٧ ـ وعلي بن حمزة الكسائي ، من روايتي : أبي الحارث ، والدوري عنه .

٨ ـ وأبو جعفر : يزيد بن القعقاع ، من روايتي : عيسى بن وردان ، وسليمان بن جماز عنه .

٩ ـ ويعقوب بن إسحاق الحضرمي ، من روايتي : رويس وروح عنه .

١٠ ـ وخلف بن هشام البزار ، من روايتي : إسحاق الوراق ، وإدريس الحداد عنه .

١١ ـ وابن محيصن : محمد بن عبد الرحمن المكي ، من روايتي : البزي السابق ، وأبي الحسن بن شنبوذ .

١٢ ـ واليزيدي : يحيى بن المبارك ، من روايتي : سليمان بن الحكم ، وأحمد بن فرح بالحاء المهملة .

١٣ ـ والحسن البصري، من روايتي: شجاع بن أبي نصر البلخي، والدوري السابق ذكره.

١٤ ـ والأعمش: سليمان بن مهران، من روايتي: الحسن بن سعيد المطوعي، وأبي الفرج ـ بالجيم ـ الشنبوذي الشطوي.

ثم إن لكل من رواة القراء العشرة طريقين.

كل طريق من طريقين إن تأتّى ذلك، وإلا فأربعة عن الراوي نفسه، ليتم ثمانون طريقاً عن الرواة العشرين.

وأما طرق رواة الأربعة فتأتي بعد إن شاء الله تعالى.

فأما قالون:

فمن طريقي أبي نشيط والحلواني عنه.

فأبو نشيط: من طريقي ابن بويان، والقزاز، عن أبي بكر الأشعث عنه، فعنه.

والحلواني: من طريقي ابن أبي مهران، وجعفر بن محمد عنه. فعنه.

وأما ورش:

فمن طريقي الأزرق والأصبهاني.

فالأزرق: من طريقي: إسماعيل النحاس، وابن سيف عنه، فعنه.

والأصبهاني: من طريق ابن جعفر، والمطوعي عنه، عن أصحابه فعنه.

وأما البزي:

فمن طريقي: أبي ربيعة، وابن الحباب عنه.

فأبو ربيعة: من طريقي النقاش، وابن بُنان بضم الموحدة بعدها نون عنه، فعنه.

وابن الحباب: من طريقي ابن صالح، وعبد الواحد، بن عمر عنه، فعنه.

وأما قنبل: فمن طريقي: ابن مجاهد، وابن شنبوذ عنه.

فابن مجاهد: من طريقي السامري، وصالح عنه فعنه.

وابن شنبوذ: من طريقي أبي الفرج، بالجيم، والشطوي، عنه، فعنه.

وأما الدوري: فمن طريقي: أبي الزعراء، وابن فرح بالحاء المهملة عنه.
فأبو الزعراء: من طريقي ابن مجاهد، والمعدل عنه، فعنه.
وابن فرح: من طريقي: ابن أبي بلال، والمطوعي عنه فعنه.
وأما السوسي: فمن طريقي: ابن جرير، وابن جمهور عنه.
فابن جرير: من طريقي: عبد الله بن الحسين، وابن حبش عنه فعنه.
وابن جمهور: من طريقي الشذائي، والشنبوذي عنه، فعنه.

وأما هشام: فمن طريقي: الحلواني عنه، والداجوني عن أصحابه عنه.
فالحلواني: من طريقي: ابن عبدان، والجمال، عنه، فعنه.
والداجوني: من طريقي زيد بن علي، والشذائي عنه، عن أصحابه فعنه.

وأما ابن ذكوان: فمن طريقي الأخفش، والصوري عنه.
فالأخفش: من طريقي النقاش، وابن الأخرم، عنه فعنه.
والصوري: من طريقي الرملي، والمطوعي عنه، فعنه.

وأما أبو بكر: فمن طريقي: يحيى بن آدم، ويحيى العليمي عنه.
فابن آدم: من طريقي شعيب، وأبي حمدون عنه فعنه.
والعليمي: من طريقي ابن خليع، والرزّاز كلاهما عن أبي بكر الواسطي، عنه، فعنه.

وأما حفص: فمن طريقي: عبيد الله بن الصباح، وعمرو بن الصباح عنه.
فعبيد: من طريقي أبي الحسن الهاشمي، وأبي طاهر بن أبي هاشم، عن الأشنائي عنه، فعنه.

وعمرو من طريقي الفيل، وزرعان عنه، فعنه.

وأما خلف: فمن طرق ابن عثمان، وابن مقسم، وابن صالح، والمطوعي، أربعتهم عن إدريس، عنه فعنه.

وأما خلاد: فمن طرق ابن شاذان، وابن الهيثم، والوزّان، والطلحي، أربعتهم عن خلاد.

وأما أبو الحارث فمن طريقي محمد بن يحيى، وسلمة بن عاصم عنه.

فابن يحيى: من طريقي البطي، والقنطري عنه، فعنه.

وسلمة، من طريقي ثعلب وابن الفرج عنه، فعنه.

وأما الدوري: فمن طريقي: جعفر النصيبي، وأبي عثمان الضرير عنه.

فالنصيبي: من طريقي ابن الجلندا، وابن ديزويه عنه، فعنه.

وأبو عثمان: من طريقي ابن أبي هاشم، والشذائي عنه، فعنه.

وأما عيسى بن وردان: فمن طريقي الفضل بن شاذان، وهبة الله بن جعفر، عن أصحابهما عنه.

فالفضل: من طريقي ابن شبيب، وابن هارون عنه.

وهبة الله: من طريقي الحنبلي، والحمامي عنه.

وأما ابن جماز: فمن طريقي: أبي أيوب الهاشمي، والدوري، عن إسماعيل بن جعفر عنه.

فالهاشمي: من طريقي ابن رزين، والأزرق الجمال عنه.

والدوري: من طريقي ابن النفاح ـ بالحاء المهملة ـ وابن نهشل عنه فعنه.

وأما رويس: فمن طرق النخاس ـ بالمعجمة ـ وأبي الطيب، وابن مقسم، والجوهري، أربعتهم عن التمار عنه.

وأما روح: فمن طريقي: ابن وهب، والزبيري عنه.

فابن وهب: من طريقي المعدل، وحمزة بن علي، عنه فعنه.

والزبيري: من طريقي غلام بن شنبوذ، وابن حبشان عنه فعنه.

وأما إسحاق: فمن طريقي: السوسنجردي، وبكر بن شاذان، عن ابن أبي عمر عنه، ومن طريقي: محمد بن إسحاق نفسه، والبرصاطي عنه.

وأما إدريس: فمن طرق الشطي، والمطوعي، وابن بويان، والقطيعي، أربعتهم عنه.

فهذه ثمانون طريقاً عن الرواة العشرين.

والطرق المتشعبة عن الثمانين، استوعبها مفصلة في النشر، وبها يكمل للأئمة العشرة تسعمائة طريق، وثمانون طريقاً.

وفائدة تفصيلها، وذكر كتبها، عدم التركيب في الوجوه المروية عن أصحابها.

وقد حرر ذلك الإمام الجليل، الحافظ: شيخ القراء والمحدثين، في سائر بلاد المسلمين « الشمس ابن الجزري » في « نشره » الذي لم يسبق بمثله، ولذا عولنا عليه في كتابنا هذا، كما أخذناه عن شيوخنا قاطبة، وهم عن شيوخهم كذلك، أثابه الله بمنه وكرمه.

وقد ذكر فيه ـ رحمه الله تعالى ـ اتصال سنده بجميع الطرق المذكورة، فلنذكر اتصال سندنا به، لكونه الركن الأعظم فأقول:

[سند المؤلف في القراءة]

قرأت القرآن العظيم، من أوله إلى آخره بالقراءات العشر، بمضمون « طيبة النشر » المذكور، بعد حفظها على علامة العصر والأوان، الذي لم يسمح بنظيره ما تقدم من الدهور والأزمان « أبي الضياء: النور علي الشبراملسي » بمصر المحروسة.

وقرأ شيخنا المذكور على شيخ القراء بزمانه، الشيخ « عبد الرحمن اليمني ».

وقرأ اليمني على والده الشيخ « شحاذة اليمني » وعلى « الشهاب أحمد بن عبد الحق السنباطي ».

وقرأ السنباطي على الشيخ « شحاذة المذكور ».

وقرأ الشيخ « شحاذة » على الشيخ « أبي النصر الطبلاوي ».

وقرأ الطبلاوي على شيخ الإسلام « زكريا الأنصاري ».

وقرأ شيخ الإسلام على الشيخين: « البرهان القلقيلي » و « الرضوان أبي النعيم العقبي ».

وقرأ كل منهما على إمام القراء والمحدثين، محرر الروايات والطرق، أبي الخير « محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري » بأسانيده المذكورة. في نشره.

وأما طرق القراء الأربعة:

فالبزي ، وابن شنبوذ، عن « ابن محيصن » فعن شبل عنه من المبهج، ومفردات الأهوازي.

وأما سليمان بن الحكم، وأحمد بن فرح عن «اليزيدي» فمن المبهج ، والمستنير .

وأما المطوعي، والشنبوذي، عن «الأعمش» فعن قدامة عنه من المبهج .

وأما البلخي ، والدوري، عن «الحسن البصري» فعن عيسى الثقفي عنه، من مفردات الأهوازي، والله تعالى أعلم .

[أقسام القراءات]

ولما كانت القراءات بالنسبة إلى التواتر وعدمه، ثلاثة أقسام :

قسم اتفق على تواتره، وهم السبعة المشهورة .

وقسم اختلف فيه، والأصح، بل الصحيح المختار المشهور تواتره، كما تقدم، وهم الثلاثة بعدها .

وقسم اتفق على شذوذه، وهم الأربعة الباقية، قدمت قراءة السبعة، ثم الثلاثة، ثم الأربعة، على الترتيب السابق، فإن تابع أحد من الثلاثة أحداً من السبعة عطفته بكذا أبو جعفر مثلاً، تبعاً لكتاب « اللطائف »، وهو مرادي بالأصل. فإن وافق أحد من الأربعة قلت بعد استيفاء الكلام على تلك القراءة ـ وافقهم الحسن مثلاً.

فإن خالف قلت : وعن الحسن كذا مثلاً .

وهذا في الأصول، أما الفرش فأسقط لفظ كذا، غالباً، إيثاراً للاختصار.

(فصل)

في ذكر جملة من مرسوم الخط.

لكونه أحد أركان القرآن الثلاث على ما تقدم، ونتبعه إن شاء الله تعالى بذكر مرسوم كل سورة آخرها لتتم الفائدة .

[وجوب كتابة المصحف بالرسم العثماني]

وقد سئل مالك ـ رحمه الله تعالى ـ هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ .

فقال : لا ، إلا على الكتبة الأولى. لكن قال بعضهم، هذا كان في الصدر الأول، والعلم غض حيّ، وأما الآن فقد يخشى الالتباس.

وكذا قال شيخ الإسلام «العز بن عبد السلام»[1] لا يجوز كتابة المصحف الآن على المرسوم الأول باصطلاح الأئمة، لئلا يوقع في تغيير من الجهال.

وهذا ـ كما قال بعضهم ـ لا ينبغي إجراؤه على إطلاقه، لئلا يؤدي إلى درس العلم، ولا يترك شيء قد أحكمه السلف، مراعاة لجهل الجاهلين، لا سيما وهو أحد

---

(١) هو: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، عز الدين، الملقب بسلطان العلماء، فقيه شافعي، بلغ رتبة الاجتهاد، من تلاميذه الإمام ابن دقيق العيد، وهو الذي لقّبه بسلطان العلماء. من مؤلفاته: مختصر صحيح مسلم، القواعد الكبرى والصغرى في فقه الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ توفي سنة ٦٦٠ هـ ودفن بالقرافة الكبرى.

انظر: فوات الوفيات (٢٨٧/١) طبقات السبكي (٥/ ٨٠ ـ ١٠٧)، مفتاح السعادة (٢١٢/٢) وقضية وجوب كتابة المصحف بالرسم العثماني، قضية قديمة فرغ منها العلماء، وأكدوا وجوب الالتزام بالرسم العثماني، ولا ينبغي أن يخالف فيها أحد. . .

راجع في ذلك:

البرهان للزركشي (١/ ٣٧٩)، الاتقان للسيوطي (٢٨٣/٢)، مناهل العرفان للزرقاني (٣٨٢/١) تاريخ المصحف للمرحوم الشيخ عبد الفتاح القاضي ص ٨٦، رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات للدكتور عبد الفتاح شلبي ، القراءات أحكامها ومصدرها للدكتور شعبان محمد اسماعيل ص ١٠٢ وما بعدها.

الأركان التي عليها مدار القراءات .

[لا تجوز كتابة القرآن بغير العربية] :

وهل يجوز كتابة القرآن بقلم غير العربي؟

قال الزركشي : لم أر فيه كلاماً للعلماء، ويحتمل الجواز لأنه قد يحسنه من يقرأه بالعربية .

والأقرب : المنع، كما تحرم قراءته بغير لسان العرب .

وقد سئل عن ذلك المحقق « ابن حجر المكي » فأجاب : بأن قضية ما في المجموع عن الأصحاب التحريم، وأطال في بيان ذلك[1] .

ثم إن الخط تصوير الكلمة بحروف هجائها، بتقدير الابتداء بها، والوقف عليها، ولذا حذفوا صورة التنوين، وأثبتوا صورة همزة الوصل .

والهجاء : هو التلفظ بأسماء الحروف، لا مسمياتها، لبيان مفرداتها، وجاء الرسم على المسمى .

[أقسام الرسم] :

ثم إن الرسم ينقسم إلى قياسي : وهو موافقة الخط اللفظ .

واصطلاحي : وهو مخالفته ببدل، أو زيادة، أو حذف، أو فصل، أو وصل، للدلالة على ذات الحرف، أو أصله، أو رفع لبس، أو نحو ذلك من الحكم .

وأعظم فوائد ذلك : أنه حجاب منع أهل الكتاب أن يقرأوه على وجهه دون موقف .

واعلم أن موافقة المصاحف تكون تحقيقاً، كقراءة ﴿ ملك يوم الدين ﴾ بالقصر .

وتقديراً كقراءة المد، وهذا الاختلاف، اختلاف تغاير، وهو في حكم

---

(١) راجع البرهان (١/ ٣٨٠) ط عيسى الحلبي بتحقيق الشيخ محمد أبو الفضل إبراهيم .

الموافق، لا اختلاف تضاد وتناقض .

وتحقيقه : أن الخط تارة يحصر جهة اللفظ، فمخالفه مناقض .

وتارة لا يحصرها، بل يرسم على أحد التقادير، فاللافظ به موافق تحقيقاً، وبغيره موافق تقديراً، لتعدد الجهة، إذ البدل في حكم المبدل، وما زيد في حكم العدم، وما حذف في حكم الثابت، وما وصل في حكم الفصل، وما فصل في حكم الوصل.

وحاصله : أن الحرف يبدل في الرسم، ويلفظ به اتفاقاً (كاصطبر) .

ويرسم ولا يلفظ به اتفاقاً (كالصلوٰة) .

ويرسم ويختلف في اللفظ به كـ (الغدوٰة) .

ويزاد ويلفظ به اتفاقاً، كـ (حسابيه) .

ويزاد، ولا يلفظ به اتفاقاً كـ (أولئك) و (مائة) .

ويزاد ويختلف فيه، كـ (سلطانيه) .

ويحذف كذلك نحو (بسم الله) وبـ (رب) وكـ (الرحمن) وكـ (الداع) .

ويوصل ويتبعه اللفظ كـ (مناسككم) و (عـليهم) .

ويخالفه نحو(كهيعص)و (يبنؤم) .

ويختلف فيه نحو: (ويكأن) .

ويفصل ويوافق نحو (حم عسق) .

ولا يوافق كـ (إسرائيل) .

ويختلف فيه نحو (مال) .

وأكثر رسم المصاحف موافق لقواعد العربية، إلا أنه قد خرجت أشياء عنها يجب علينا اتباع مرسومها، فمنها ما عرف حكمه، ومنها ما غاب عنا علمه، ولم يكن ذلك من الصحابة كيف اتفق، بل عن أمر عندهم قد تحقق.

وقد انحصر الرسم في الحذف، والزيادة، والبدل، والوصل، والفصل، والهمز، وما فيه قراءتان يكتب على أحدهما .

الأول في الحذف :

فحذفوا ألف (لـكن) مخففة ومشددة،كيف وقعت، نحو (ولـكن البر) و(لـكنى أريـكم).

وألف (أولـئك) (وأولئكم) وألف لام (الىء) (كالىء يئسن)، وألف (ذلـك) و (ذلكم) (وكذلك) (فذلكن).

وألف هاء التنبيه نحو (هأنتم هؤلاء) وألف (هـذا) و (هـذان) و (هـتين).

والألف الندائية نحو : (يـرب) (يـأيها) (يـأيتها) (يـآدم) (ينوح) (يـسمـاء) (يـأسفي).

وألف (السلـم) معرفا، ومنكراً، وألف (الـتي) و (المسـجد) منكراً، ومعرفاً.

وألف لام (إلـه) كيف جاء نحو (لا إلـه إلا هو) (وإلـهنا وإلـهكم واحد).

وألف لام (الملـئكة) وباء (تبـرك الذي) (بـركنا حوله) .

واستثنى (وبارك فيها) وألف ميم (الـرحمـن) وألف حاء (سبحـن) إلا (قـل سبحان ربي) .

وحذفوا ألف «بسم الله» وألف (خلـلكم يبغونكم) و (خلـل الديار) وألف سين (المسـكين) كيف جاء وألف لام (الضلـل) نحو: (في الضلـلة) وألف لام (الحلـل) نحو: (حلـلا طيباً) (هذا حلـل).

ولام (كلـلة) وألف لام (هو الخلـق).

وقرأ المطوعي : (هو الخلـق).

فوجه حذف الألف احتمال القراءتين. وكذا حذفوا ألف (سلـلة من طين) وألف (غلـم) حيث وقع، نحو (لي غلـم) (فكان لغلـمين) (غلمـن لهم).

وألف (الظلـل) نحو: (وظلـلهم).

واطرد حذفها إذا وقعت بين لامين، نحو: (الأغلـل) و (في أعناقهم أغلـلاً).

وحذفوا ـ أيضاً ـ الألف الدالة على الاثنين إعراباً، وعلامة في الاسم، وضميراً في

الفعل مطلقاً، إذا كانت حشواً[1] فإن تطرفت ثبتت نحو (قال رجلـٰن) (همت طائفتـٰن) (الفتيـٰن) (تراءا الجمعـٰن) (قالوا ساحرٰن) (والذٰن يأتيـٰنها) (هٰذان خصمـٰن) (الذين أضلـٰنا) (حتى إذا جاءٰنا) (فخانتـٰهما) (وما يعلمـٰن) (تذودٰن) (يلتقيـٰن).

ونحو: (إلا أن يخـٰفا إلا) (بما قدمت يدٰك).

وكذا ألف الضمير المرفوع المتصل للمتكلم العظيم، أو لمن معه، إذا اتصل به ضمير المفعول مطلقاً نحو : (فـرشنـٰها) (ولقـد آتينـٰك) و (ثم جعلنـٰكم) (قد أنجينـٰكم) (وعلمنـٰه) (نجينـٰهما) (زدنٰهم) (أنشأنٰهن) و (أغوينـٰهم).

وكذا ألف (عالم) حيث جاء نحو (عـٰلم الغيب) وألف لام (بـٰلغ) وألف لام (سلـٰسل) وألف طاء (الشيطـٰن) كيف وقع، وألف لام (لإيلـٰف قريش)، وحذف ألف طاء (سلطـٰن) حيث وقع، ولام (اللـٰعنون) كيف أعرب، نحو: (ويلعنهم الـلـٰعنون) ولام (الـٰت) ويـاء (القيـٰمـة) حيث (وقـع، وجـاء أصحـٰب حيث)[2]جـاء ولام (خلـٰئف) وهاء (الأنهٰر) كيف أتى، وتاء (يتـٰمى النساء) ونحـوه وصاد (نصـٰرى) وعين (تعـٰلى) وهمزة (الئٰن) الثانية[3] نحو (الئـٰن خفف الله عنكم) إلا (فمن يستمع الأن) لكن سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ في باب وقف حمزة (وهشام)[4] أن الألف في هذه إنما هي صورة الهمز بعد لام التعريف، والألف بعدها محذوفة على الأصل.

وكذا حذفـوا ألف لام (ملـٰقوا) حيث جـاء (إنهم ملـٰقوا الله) (حتى يلـٰقـوا) (فملـٰقيه).

---

(١) « حشوا » أي: في وسط الكلام.

(٢) ما بين القوسين ساقط من «ش».

(٣) المقصود بالثانية: الألف الثانية من لفظ (آلـٰـن) إلا موضع سورة الجن فإنها ثابتة، ولذا استثناها المؤلف.

(٤) ما بين القوسين من (خ).

وألف باء (مبٰركاً).

والألف من أسماء العدد كيف تصرفت نحو: (ثلٰث مرات) (ثلٰثين ليلة) (ثلٰثمائة) (ثمٰني حجج) (ثمٰنين جلدة).

وألف عين (الميعٰد) بالأنفال.

واتفقوا على الإثبات في غيرها نحو: (لا يخلف الميعاد)، وألف راء (تراباً) في قوله (كنا ترٰباً) بالرعد، والنمل، و (كنت ترٰباً) بالنبأ، وأثبتوا ما عداها نحو (من تراب).

وحذفوا ألف «ها» من (أيه المؤمنون) و (يا أيه الساحر) و (أيه الثقلان) وأثبتوا ما عداها نحو (يـٰأيها الناس) وحذفوا ألف تاء (الكتٰب) كيف تصرف، إلا أربعة (لكل أجل كتاب) بالرعد (كتاب معلوم) بالحجر (من كتاب ربك) بالكهف، (وكتاب مبين) أول النمل، فأثبتوا فيها الألف.

وكذا حذفوا ألف (ءايٰت محكمات) (ءايٰتنا مبصرة) (وءايٰته يؤمنون) الا موضعين بيونس (وإذا تتلى عليهم آياتنا) (إذا لهم مكر في آياتنا) فأثبتوا الألف فيهما.

وكذا حذفوها من (قرءٰناً) بيوسف. و(إنا جعلناه قرءٰناً) بالزخرف، وقيل: إنها ثابتة فيهما في العراقية، وثبتت في غيرهما في الكل نحو (فيه القرآن) (قرآناً عربياً).

وقال نصير: الرسوم كلها على حذف ألف (سٰحر) في كل القرآن، إلا (قالوا ساحر) بالذاريات، فإنها ثابتة.

وقال نافع: كل ما في القرآن من (ساحر) فالألف قبل الحاء إلا (بكل سحار) بالشعراء، فإنه بعد الحاء.

واتفقت الرسوم على حذف الألف المتوسطة في الاسم الأعجمي العلم الزائد على ثلاثة أحرف، حيث جاء نحو: (إبرٰهيم)، و (إسمٰعيل) و (إسحٰق)، و (هٰرون)، و (ميكٰل)، و (عمرٰن)، و (لقمٰن).

وعلى إثبات ألف (طالوت ملكاً) (فصل طالوت) و (بجالوت وجنوده) (جالوت

وآتاه) وألف(إن يأجوج ومأجوج) و(فتحت يأجوج ومأجوج)، وألف (داود) حيث أتى، لحذف واوه.

واختلف في (هاروت، وماروت)، و(قارون)، و(هامان)، و(اسرائيل) حيث جاء لحذف يائه، فثبتت في أكثر المصاحف، وحذفت في أقلها.

وقد خرج نحو: (آدم)، و(موسى)، و(عيسى)، و(زكريا)، ونحو: (يـٰصالح) (يـٰمالك) ونحو (عاد).

واتفقوا على حذف ألف فاعل، في الجمع الصحيح المذكر، نحو: (الظـٰلمين) (العـٰلمين)، و (خـٰسئين)، إلا (طاغون) بالذاريات، والطور، و (كراماً كاتبين)[1] وعلى حذف ألف الجمع في السالم المؤنث، إن كثر دوره نحو (المؤمنـٰت)، (المتصدقـٰت) (ثيبـٰت) (ظلمـٰت) .

واتفقت المصاحف الحجازية، والشامية، على إثبات الألف في المشدد، والمهموز نحو (الضالّين)، و (العادّين) و (حافّين) و (قائمون)، و (الصائمون)، و (السائلين) .

وأكثر المصاحف العراقية وغيرها، على حذف ألفي فاعل في الجمع الصحيح المؤنث، حتى المشدد، والمهموز، وأقلها على حذف الأولى، وإثبات الثانية نحو: (الصـٰلحـٰت) (الحـٰفظـٰت) (قـٰنتـٰت) (ثـٰيبـٰت) (سـٰئحـٰت) (صـٰفـٰت).

واتفقوا على رسم (ليكة) بالشعراء و (ص) بلام من غير ألف قبلها، ولا بعدها، ورسمت في الحجر، و« ق » (الأيكة) بألفين، مكتنفي اللام.

وعلى حذفها من كل جمع على مفاعل، أو شبهه نحو (المسـٰجد) .

واتفقوا على رسم (تراءا الجمعان) بألف واحدة، بعد الراء.

وعلى رسم (جاءنا قال) بالزخرف بألف واحدة بين الجيم والنون.

---

(١) سورة الانفطار آية (١١).

وعلى رسم كل كلمة لامها همزة مفتوحة، بعد فتحة أو ألف، قبل ألف الاثنين، أو التنوين، بألف واحدة نحو (أن تبوءآ) (خطأ) (ملجأ) (لهن متكأ) (من السماء ماء) (دعاءً ونـداء)، (فيذهب جفاء) (غثاء).

وعلى رسم (نئا) بسبحـٰن، وفصلت، بألف واحدة بعد النون.

وعلى رسم (رءا) الماضي الثلاثي، اتصل بمضمر، أو ظاهر، متحرك، أو ساكن حيث وقع، بألف بعد الراء نحو (رءا كوكبا) إلا (رأى) أول النجم، وثالثها (ما كذب الفؤاد ما رأى) (لقد رأى) و (أساؤا السوأى) فإنهما رسمتا بالألف، وياء بعد الراء والواو.

واتفقوا على رسم كل كلمة في أولها ألفان فصاعداً، بألف واحدة، وضابطه: كل كلمة أولها همزة مقطوعة للاستفهام، أو غيره، تليها همزة قطع، أو وصل، على أي حركة محققة، أو مخففة، نحو (قل آلله خير) (وآتَى المال) (يٰآدم) (آزر)، (آمّين) (ءأنذرتهم) (ءأنت قلت)، (أءلدا) (أءلـه) (أءنزل عليـه) (ءألقى) (ءآمنتم) (ءآلهتنا خير).

واتفقت [المصاحفُ] على حذف الألف الثانية من (خطايا) في جمع التكسير المضاف الى ضمير المتكلم، أو المخاطب، أو الغائب، حيث جاء نحو (نغفر لكم خطيٰكم) (يغفر لنا ربنا خطيٰنا) (مما خطيٰهم) وأكثر المصاحف على حذف الأولى، وأقلها على ثبوتها.

وحذفوا في كل المصاحف الألف بعد واو الجمع من قوله تعالى: ﴿وجاءوا﴾ حيث وقع نحو (وجـاءو على قميصه) (جاءو بالإفك) (وباءو) حيث جاء نحو (وباءو بغضب) وفاء (فاءو) بالبقرة، (وسعو في آيـاتنا) بسبـأ، و (عتو عتـواً) بالفرقان، و (الذين تبوءو الدار) بالحشر.

وكذا حذفوها بعد واو الواحد في (عسى الله أن يعفو) بالنساء دون بقية لفظها في غيرها وأمثالها نحو (ويعفوا) بالبقرة، (ويعفوا عن كثير) بالشورى.

وحذفوا (لن ندعو من دونه) (ونبلو أخباركم) بالقتال و (ترجوا أن) بالقصص و (ادعو) بمريم.

وأما حذف الياء فاتفقوا على حذف الياء الواحدة المتطرفة بعد كسرة اجتزاءً بالكسرة قبلها لاماً وضميراً لمتكلم، فاصلة وغيرها، في الفعل الماضي، والمضارع، والأمر والنهي، والاسم العاري من التنوين، والنداء، والمنقوص، المنون المرفوع، والمجرور، والمنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

(فالأول): مائة وثلاثة ، وثلاثون نحو (ولا تكفرون)، و(فارهبون)، و (فاتقون)، و (خافون)، و (أن يؤتين)، و (يشفين)، و (يحيين)، و (أكرمن).

(والثاني): وهو المنقوص نحو: (غواش) و (هار).

(والثالث): نحو (يا عباد لا خوف) (ويا قوم)، (ويا رب).

قال في المقنع: حدثنا أحمد، حدثني ابن الأنباري، قال: كل اسم منادى، أضافه المتكلم إلى نفسه فياؤه ساقطة.

ثم قال: إلا حرفين: أثبتوا ياءهما، في العنكبوت (يا عبادي الذين آمنوا) وبالزمر (يا عبادي الذين أسرفوا).

واختلف في حرف بالزخرف (يا عبادي لا خوف) ففي مصاحف المدينة بياء، وفي مصاحفنا بغير ياء.

أي: مصاحف العراق، لأن « ابن الأنباري » من العراق.

وحذفوا ياء (إلفهم) بقريش.

واتفقوا على حذف احدى كل ياءين واقعتين وسطا أو طرفاً خفيفتين، أو إحداهما، أصليتين، أو زائدتين، أو إحداهما نحو: (أثاثاً ورءيا) و (الحواريين) و(الأميين) و (ربانيين) و(النبيين) ونحو (خطئين)، و(متكئين)، و(خسئين)، و (المستهزئين) (والصبئين) و (السيئات)، و (سيئاتكم) ونحو: (من حي عن) و (يحيي) و (يميت) و (لا يستحي أن) و (أنت ولي) .

وهل المحذوف الأولى أو الثانية:

اختار الجعبري حذف الأولى في الأعراب، والثانية في الآخر، لكون اللام محل الاعلال، واستثنوا من صورة الهمز (هيء لنا) (ويهيء لكم) و(أرجئه) (والسيء) و(سيئة) نحو: (مكر السيء) (وءاخر سيئاً) (ولا السيئة).

ونقل الغازي في هجاء السنة أن (هيأ لنا) (ويهيأ لكم) و(مكر السيأ) و(المكر النسيأ) بياء واحدة، بعدها ألف فيها، وهو يروي عن المدني، لكنه لم يتابع عليه، كما قال الشاطبي وعبارته:

هيأ يهيأ مع السيأ بها ألف مع يائها رسم الغازي وقد نكرا

نعم قال السخاوي: رأيتها في المصحف الشامي بالألف، كقول الغازي.

قال الجعبري: فيقدمان على النافي، لكونهما مثبتين.

واستثنوا أيضاً من الإعرابية (لفي عليين) بالمطففين فأجمعوا على كتبه بياءين.

واستثنوا - أيضاً - ما اتصل به ضمير الجمع، والمخاطب، والغائب، نحو (نحيي الموتى) (ثم يحييكم) (إذا حييتم) (ثم يحيين) (أفعيينا) (قل يحييها) فاتفقوا على رسمه بياءين.

وكتبوا في العراقية (بأية) (وبآيات) الواحد، والجمع، المجرورين، بالباء الموحدة، كيف وقعا بياءين، نحو (وإذا لم تأتهم بئيية) (والذين كذبوا بئييتنا) (وما نرسل بالئييت إلا) وليس ذلك مشهوراً، وفي أكثرها كالبواقي بياء واحدة.

وأما (حذف) الواو:

فاتفقوا على حذف إحدى كل واوين تلاصقتا في كلمة، انضمت الأولى، أو انفتحت، سواء كانت صورة الواو، أو الهمزة، أو الثانية: زائدة، لتكميل الصيغ المبينة للمعاني، أو لرفع المذكر السالم، أو ضميره، نحو (داود) و(يؤساً) و(الموءودة)، و(يؤده)، و(الغاون)، و(المستهزءون)، و(لا يستون)، و(يدرءون)، و(فادرءوا) و(ليسؤا) و(ليطفئوا) و(أنبئوني).

وكذا حذفوا الواو من (ويـدع الإنسان) (ويمـح الله) بالشـورى، (ويدع الداع) (وسندع الزبانية) .

واتفقوا على رسم ما أوله لام لحقتها لام التعريف، بلام واحدة من (الذي) وتأنيثه، وتثنيتهما، وجمعهما، حيث جاءت نحو: (الذي جعل) (والذان يأتيانها) و (أرنا الذين)، و (الذين يؤمنون)، ونحو: (القبلة التي) (والّٰىِٕي يئسن) (والّٰتي دخلتم بهن)، (واليل) حيث جاء.

وعلى الإثبـات فيمـا عـدا ذلـك، نحـو (اللغـو) و (اللهـو) و (اللؤلؤ) و (اللات) .

وأما الثاني ـ وهو الزيادة ـ:

فاتفقوا على زيادة ألف بعد واو ضمير جمع المـذكرين، المتصـل بالفعـل الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي.

وبعد واو الجمع، والـرفع، في المـذكر السـالم المرفـوع، ومضاهيـه، إذا تطرفت، انضم ما قبلها، أو انفتح، انفصلت عما قبلها كتابة، أو اتصلت.

وبعد الواو التي هي لام في المضارع (كذلك)[1] سكنت، أو انفتحت، وإن حذفا للساكنين لفظاً، ما لم يختصا نحو (آمنوا وهاجروا وجاهدوا) و (خلوا إلى) (عملوا) (اشتروا) (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا) (ولا تهنـوا وتدعـوا)، (ولا تنسوا الفضل) (وائتمروا) (واخشوا) (واتقوا الله) ونحو: (ملاقوا ربهم)، (كاشفوا العذاب) (مرسلوا الناقة)، (وأولوا العلم) ونحو: (وأدعوا ربي) (يرجوا رحمة ربه) بخلاف المفرد نحو (لذو علم) .

واتفقوا على زيادة ألف بين الشين والياء من قوله تعالى : (ولا تقولن لشائى إني فاعل) بالكهف جعلوا الألف علامة فتحة الشين، كما هو في الاصطلاح الأول.

واختلفوا فيما سواه، والصحيح أنها لم تزد في غيره.

---

(١) ما بين القوسين من « خ ».

وكتبوا في كل المصاحف بعد ميم (مائة) ألفاً كيف جاءت موحدة، ومثناة، وواقعة، موقع الجمع، للفرق بينه وبين (منه) نحو (مائة صابرة) (يغلبوا مائتين) (ثلثمائة سنين) .

وأثبتوا ألف (ابن) و (ابنت) حيث وقعا وصفاً أو خبراً، أو مخبراً عنه، نحو: (عيسى ابن مريم) (ومريم ابنت) (إن ابني من أهلي) (إن ابنك سرق) (إحدى ابنتي) .

وكذا كتبوا ألفاً في (الظنونا)، و (الرسولا)، و (السبيلا)، و (لأاذبحنه)، (ولأاوضعوا) و (لا إلى الجحيم)، و (تيأسوا) (أفلم ييأس) .

وبين الجيم والياء في (جاىء) نحو (جاىء بالنبيين) كما في مصاحف الأندلسيين، وهم يعولون على المدني .

وأما زيادة الياء

فاتفقوا على زيادتها على اللفظ في (ملأ) المجرور، والمضاف إلى مضمر، نحو: (إلى فرعون وملائه) (من فرعون وملائهم)، وفي (نبأي المرسلين)، (ومن آناءي اليل) بطه، (وتلقاءي نفسي) بيونس، و (من وراءي حجاب) بالشورى، (وإيتاءي ذي القربى) بالنحل (بلقاءي ربهم) (ولقاءي الآخرة) بالروم (بأييكم المفتون) (بنيناها بأييد) (أفأين مات) (أفأين مت) .

وأما زيادة الواو:

فاتفقوا على زيادة واو ثانية، على اللفظ الموضوع لجمع (ذى) بمعنى (صاحب)، كيف تصرف إعرابه، وكذا المشار به كيف جاء نحو: (وأولوا الأرحام) (يا أولي الألباب) (غير أولي الضرر) (وأولات الأحمال) (وأولئك هم المفلحون) .

وأما الثالث ـ وهو البدل :

فاتفقوا على رسم الألف المتطرفة ياء، وإن اتصلت بضمير، أو هاء تأنيث،

المنقلبة عن ياء، وإن لقيت ساكنة غير ياء، أو عن واو صائرة ياء، أو كالياء، في الأسماء المتمكنة، والأفعال نحو: (الهدى) و (القرى)، و (فتى) و (قرى)، و (الموتى)، و (الأسرى)، و (شتى)، و (أدنى)، و (أزكى)، و (الأعلى)، و (موسى)، و (البشرى)، و (الذكرى)، و (السلوى)، و (المنتهى)، و (أكدى)، و (مثويٰه) و (مجريٰها) و (مرسيٰها) و (إحديٰهما)، و(إحديٰهن)، و (ثم هدى)،و(سعى)، و (رمى) و (أغنى)، و (تردى)، و (استوى)، و (أبقى) و (اعتدى)، و (استعلى) و (أدريٰكم) (ولا أدريٰكم) و (جليٰها) و (أرسيٰها) و (فسويٰهن) و (تصلىٰ)، (ويدعىٰ) و (يرضىٰ) و (يتوفيٰكم) و (لا يخشىٰ) و (تتمارى) .

واستثنوا من النوعين مواضع، فاتفقوا على رسم ألفها ألفاً:

منها جزئية تذكر في محالها، من أواخر السور إن شاء الله تعالى.

ومنها كلية، وهي كل ألف جاورت ياء قبلها، أو بعدها، أو اكتنفاها، نحو: (الدنيا)، و (العليا)، و (الحوايا)، و (رؤياك)، و (محياهم ثم) و (هداي)، و (مثواي)، و (بشراي) ونحو (محياي) و (رؤياي). ثم (فأحياكم)، (فأحيا به) (ومن أحياها) (وأمات وأحيا)، إلا (يحيى) اسماً أو فعلاً، وكذا (وسقيٰها) بالشمس، فرسمت بالياء.

واختلف في (نخشى أن تصيبنا) ففي بعض المصاحف بالياء، وفي بعضها بالألف.

ورسموا ألف (أنىٰ) و (عسى) ياء كذلك، حيث وقعا، وكذا (حتىٰ) و (بلىٰ) و(علىٰ) و (هدىٰ) و (إلىٰ) حيث وقعن نحو (أنى شئتم) و (عسى الله) و (حتى يقول) و (بلى من) و (على هدى) و (إلى السماء) .

واتفقوا على رسم نون التأكيد الخفيفة ألفاً في (وليكونا من الصاغرين) و (لنسفعا):

وكذا نون (إذا) عاملة، ومهملة ألفاً نحو (فإذا لا يؤتون) و (إذا لأذقناك)

و (إذا لا يلبثون) .

وعلى رسم (كأين) بنون حيث وقعت، نحو (وكأين من نبي) و (كأين من دابة) .

وكتبوا بالواو ألف (الصلوٰة) و (الزكوٰة) و (الحيوٰة) و (الربوٰ) غير مضافات، و (الغدوٰة) و (مشكوٰة) و (النجوٰة) و (منوٰة) .

ورسموا بالهاء هاء التأنيث إلا (رحمت) بالبقرة، والأعراف، وهود، ومريم، والروم، والزخرف.

و (نعمت) بالبقرة، وآل عمران، والمائدة، وإبراهيم، والنحل، ولقمان، وفاطر، والطور.

و (سنت) بالأنفال، وفاطر، وغافر.

و (امرأت) مع زوجها[(١)].

و (كلمت ربك الحسنى)[(٢)].

(فنجعل لعنت الله) - (والخامسة أن لعنت الله) .

(ومعصيت) بقد سمع .

و (شجرت الزقوم) و (قرت عين) و (جنت نعيم) و (بقيت الله) و (يـأبت) و (الّٰت) و (مرضات) و (هيهات) و (ذات)[(٣)] و(أبنت) و (فطرت) .

وأما الرابع - وهو الوصل والفصل:

فنحو: (فيما) و (عما) و (إن لم) فيأتي - إن شاء الله تعالى - أواخر السور،

---

(١) وهي في سبعة مواضع: (إذ قالت امرأة عمران) بآل عمران، (امرأت العزيز) بيوسف، (امرأت فرعون) بالقصص والتحريم، (امرأت نوح) و (امرأت لوط) كلاهما بالتحريم، وما عدا ذلك فبالهاء المربوطة، مثل قوله تعالى: ﴿وإن امرأة خافت من بعلها﴾.

(٢) سورة الأعراف آية (١٣٧).

(٣) من قوله تعالى: ﴿فأنبتنا به حدائق ذات بهجة﴾ النمل آية (٦٠).

وفي باب الوقف على المرسوم.

وأما الخامس ـ وهو الهمز:

فكتبوا صورته بالحرف الذي يؤول إليه في التخفيف، أو يقرب منه، وأهملوا المحذوفة فيه، ورسموا المبتدأة ألفاً، وإليه أشار ابن معطي(١) بقوله:

وكتبوا الهمز على التخفيف وأولا بالألف المعروف

فقياس الهمزة المبتدأة تحقيقاً، أو تقديراً، أن ترسم ألفاً، والمتوسطة، والمتطرفة، الساكنة حرفاً يجانس حركة سابقها، فيكون ألفاً بعد الفتحة، وياء بعد الكسرة، وواواً بعد الضمة، والمتحركة الساكن ما قبلها صحيحاً، أو معتلاً، أصلاً، أو زائداً لا يرسم لها صورة إلا المضمومة، والمكسورة المتوسطتين بعد الألف، فتصور المكسورة ياء والمضمومة واواً، والمتحرك ما قبلها تصور حرفاً، يجانس حركتها، إلا المفتوحة بعد ضمة، فواو، وبعد كسرة فياء.

وقد وقعت مواضع في الرسم على غير قياس، لمعان تذكر إن شاء الله تعالى - في باب وقف حمزة وهشام على الهمز.

وقد اتفقوا على رسم همزة (أو لاء) إذا اتصلت بهاء التنبيه واواً حيث جاءت نحو (هؤلاء إن) وعلى رسم همزة (يومئذ) و (حينئذ) و (لئلا) و (لئن) بالياء.

ورسمت الهمزة الثانية في (اشمأزت) بالزمر، و(امتلأت) بـ(ق) ألفاً في الحجازي، والشامي، وأقل العراقية ولم يرسم لها صورة في أكثرها.

واتفقوا على رسم همزة الوصل ألفاً، إن لم يدخل عليها أداة، أو دخلت نحو

---

(١) هو: يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، عالم بالعربية والأدب، والقراءات، أصله من أفريقيا، وسكن دمشق مدة وكذلك القاهرة حتى توفي بها سنة ٦٢٨ هـ.
من مؤلفاته « الدرة الالفية في علم العربية » في النحو وأرجوزة في القراءات السبع.
راجع في ترجمته: (وفيات الأعيان ٢/ ٢٣٥)، الأعلام (٩/ ١٩٢ - ١٩٣).

(الأسماء الحسنى) ونحو (بـالله) و (تالله) إلا في خمسـة أصول لم يـرسم لها صورة:

الأول: همزة لام التعريف، الداخل عليها لام الجر والابتداء، نحو و (للدار الآخرة) .

الثاني: الهمزة الداخلة على همزة فاء الكلمة، إذا دخلت عليها واو العطف نحو (وأتوا البيوت)(وائتمروا بينكم) أو فاء نحو: (فأتوا حرثكم) .

الثالث : الهمزة الداخلة على أمر المخاطب من « سأل » بعد واو العطف نحو: (وسلوا الله) و (سل من أرسلنا) أو فائه نحو (فسلوا أهل الذكر) .

الرابع: الهمزة الداخلة عليها همزة أستفهام نحو: (آلذكرين) .

الخامس: همزة « اسم » المجرور بالباء، المضاف إلى الله نحو: (بسم الله) ويأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ بيان رسم الحروف التي لم تطرد في مواضعها.

السادس: الذي فيه قراءتان نحو: (ملك) و (يخدعون) و (ووعدنا) و (الريح) والله الموفق.

وأما الركن الثالث:

وهو علم العربية: فاعلم أنه لما كان إنزال القرآن العزيز إنما وقع بلسان العرب، توقف الأمر في أدائه على معرفة كيفية النطق عندهم، وذلك قسمان:

معرفة الإعراب المميز للخطأ، من الصواب.

والثاني: معرفة كيفية نطقهم بكل حرف، ذاتاً، وصفة، وقد وضع لكل منهما كتب مخصوصة فأضربنا عنهما إيثاراً للاختصار.

فصـــل
[في آداب تلاوة القرآن]

لا بأس بذكر شيء من آداب القرآن العظيم، والقارىء، وما ينبغي لمريد علم القراءات وما يتعلق بذلك كالفرق بين القراءة، والرواية، والطريق والوجه، وكيفية جمع القراءات، لمسيس الحاجة لجميع ذلك:

ليعلم أن طلب حفظ القرآن العزيز، والاجتهاد في تحرير النطق بلفظه، والبحث عن مخارج حروفه، وصفاتها، ونحو ذلك، وإن كان مطلوباً حسناً، لكن فوقه ما هو أهم منه، وأولى وأتم، وهو: فهم معانيه، والتفكر فيه، والعمل بمقتضاه، والوقوف عند حدوده، والتأدب بآدابه.

قال الغزالي - رحمه الله تعالى - : أكثر الناس منعوا من فهم (معاني)[1] القرآن لأسباب وحجب، سدلها الشيطان على قلوبهم، فعميت عليهم عجائب أسرار القرآن:

منها: أن يكون الهم منصرفاً إلى تحقيق الحروف، بإخراجها من مخارجها، قال: وهذا يتولاه شيطان، وكل بالقراء ليصرفهم عن فهم معاني كلام الله تعالى، فلا يزال يحملهم على ترديد الحروف يخيل إليهم أنها لم تخرج من مخارجها، فهذا يكون تأمله مقصوراً على ذلك فأنى تنكشف له المعاني، وأعظم ضحكة للشيطان من

(١) ما بين القوسين من « ب، خ ».

كان مطيعاً لمثل هذا التلبيس[١].

ثم قال: وتلاوة القرآن حق تلاوته: أن يشترك فيه اللسان، والعقل، والقلب، فحظ اللسان تصحيح الحروف، وحظ العقل تفسير المعاني، وحظ القلب الاتعاظ، والتأثر، والانزجار، والائتمار، فاللسان يرتل، والعقل ينزجر، والقلب يتعظ انتهى.

وفي الجامع الكبير للسيوطي - رحمه الله تعالى - من حديث أبي بن كعب - «أن النبي - ﷺ - صلى بالناس فقرأ عليهم سورة، فأغفل منها آية فسألهم: هل تركت (منها)[٢] شيئاً فسكتوا فقال: «ما بال أقوام يقرأ عليهم كتاب الله تعالى لا يدرون ما قرىء عليهم فيه، ولا ما ترك هكذا كانت بنو إسرائيل، خرجت خشية الله من قلوبهم (فغابت قلوبهم)[٣] وشهدت أبدانهم، ألا وإن الله عز وجل لا يقبل من أحد عملاً حتى يشهد بقلبه ما يشهد ببدنه».

وفي الحديث: «هلك المتنطعون هم المتعمقون الغالون، الذين يتكلمون بأقصى حلوقهم»[٤] مأخوذ من النطع وهو ما ظهر من الغار الأعلى.

وإذا أراد القارىء القراءة فلينظف فمه بالسواك، ويتطهر، ويتطيب، وليكن في مكان نظيف، والمسجد أفضل بشرطه.

والمختار عدم الكراهة في الحمام[٥] والطريق ما لم يشتغل، وإلا كره، كحش،

---

(١) وهو الخلط بين الحق وغيره، قال تعالى: ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم..﴾.

(٢) ما بين القوسين من «خ».

(٣) ما بين القوسين ساقط من «ب، خ».

(٤) حديث صحيح رواه الإمام احمد في مسنده، ومسلم، وأبو داود من حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - (الفتح الكبير ٣/٢٩٢ - ٢٩٣).

(٥) قوله: «والمختار عدم الكراهة في الحمام» ينبغي أن يكون معلوماً أن ذلك مشروط بألا يكون الحمام مشتركاً بينه وبين المكان المعد لقضاء الحاجة، كما هو المعهود هذه الأيام، وإلا كان حراماً! فإنه ينبغي ألا يذكر فيه اسم الله تعالى، صوناً للذات العلية عن الذكر في الأماكن النجسة، والله أعلم اهـ. محققه.

وبيت الرحى، وهي تدور، أو فمه متنجس، لا محدث، فلا يكره.

ويسن الجهر بها إن أمن رياء، وتأذى أحد من نحو نائم، ومصل، وقارىء لحديث البياضي وهو صحيح «لا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن».

وأما الحديث الدائر بين الناس «ما أنصف القارىء المصلي» فقال: الحافظ ابن حجر: لا أعرفه، ويغني عنه «لا يجهر بعضكم» الخ.

قال: وهو صحيح في الموطأ وغيره انتهى، وإلا أسر.

والجلوس للقراءة، لأنه أقرب إلى التوقير، وأن يكون مستقبلاً، متخشعاً، متدبراً بسكينة، مطرقاً رأسه غير متربع، وغير جالس على هيئة التكبر، وفي الصلاة أفضل مع البكاء والتباكي، ويساعده على ذلك التدبر، ويردد الآية له ولغيره، كابتغاء تكثير الحسنات.

وأن يحسّن صوته بالقراءة، ويسن طلب القراءة من حسنه، والإصغاء لها[1]. وإذا مرّ بآية رحمة سأل الله تعالى من فضله، أو آية عذاب استعاذ، وإن مرت به آية فيها اسم «محمد» ﷺ، سواء القارىء والسامع، ولو كان القارىء مصلياً، لكن بالضمير كصلى الله عليه وسلم، لا اللهم صل على محمد للاختلاف في (بطلان الصلاة)[2] بركن قولي.

ويتأكد ذلك عند (إن الله وملائكته يصلون) الآية، ويقول بعد (ويزيدهم خشوعاً) اللهم اجعلني من الباكين إليك، الخاشعين لك وبعد (سبح اسم ربك الأعلى)، سبحان ربي الأعلى، وبعد (بأحكم الحاكمين) بلى، وأنا على ذلك من

---

(١) روى البخاري ومسلم عن عبد الله بن مسعود قال: قال لي رسول الله ﷺ: «اقرأ عليّ» قلت: أقرأ عليك وعليك أنزل؟ قال: «إني أحب أن أسمعه من غيري» فقرأت عليه سورة النساء حتى بلغت ﴿فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً﴾ قال: «أمسك» فإذا عيناه تذرفان» (القرطبي ٥/١٩٧) ط دار الكتب.

(٢) ما بين القوسين ساقط من «ب، خ».

الشاهدين. رواه أبو داود مرفوعاً.

وبعد آخر المرسلات، آمنا بالله تعالى.

وكان إبراهيم النخعي إذا قرأ نحو: (وقالت اليهود عزير ابن الله) (وقالت اليهود يد الله مغلولة) خفض بها صوته.

وأن يجتنب (الضحك)[١] واللغط، والحديث، خلال القراءة، فيكره إلا لحاجة.

قال الحليمي: ويكره التحدث بحضورها لغير مصلحة، ولا يعبث بيده، ولا ينظر إلى ما يلهي قلبه عن التدبر.

وإذا عرض له خروج ريح فليمسك عن القراءة، حتى يخرج، ثم يعود للقراءة.

وكذا إذا تثاءب أمسك عنها.

ويقطعها لابتداء السلام ندباً، ولرده وجوباً. وكذا يقطعها ندباً للحمد بعد العطاس، وللتشميت ولإجابة المؤذن.

ولا بأس بقيامه إذا ورد عليه من يطلب القيام له شرعاً[٢].

وإذا مر بآية سجدة تلاوة سجد ندباً، وأوجبه الحنفية.

ويتأكد عليه أن يتعاهد القرآن، فنسيان شيء منه كبيرة، كما أوضحه ابن حجر المكي، في كتابه « الزواجر » لحديث أبي داود وغيره « عرضت عليّ ذنوب أمتي، فلم أر ذنباً أعظم من سورة، أو آية أوتيها رجل ثم نسيها »[٣].

وليقل ندبا : أنسيت كذا، لانسيته، للنهي عنه في الحديث.

---

(١) في « خ » (الضحكات).

(٢) مثل والديه وشيوخه، وسائر أهل الفضل والصلاح.

(٣) رواه أبو داود والترمذي من حديث أنس ولفظه: « عرضت عليّ أجور أمتي، حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد، وعرضت علي ذنوب أمتي، فلم أر ذنباً أعظم من سورة من القرآن، أو آية، أوتيها رجل ثم نسيها » (الفتح الكبير ٢/٢٢٦).

ويندب تقبيل المصحف، وتطييبه، وجعله على كرسي، والقيام له كما قاله النووي.

وكتبه، وإيضاحه، إكراماً له، ونقطه وشكله، صيانة له عن التحريف.

وأول من أحدث نقطه وشكله «الحجاج» بأمر «عبد الملك بن مروان».

وأما نقل قراءات شتى في مصحف واحد، بألوان مختلفة فقال «الداني» لا أستجيزه، لأنه من أشد التخليط، والتغيير للمرسوم.

وقال «الجرجاني» في كتابه: تفسير كلمات القرآن بين أسطره من المذموم انتهى.

وقراءته في المصحف أفضل منها عن ظهر قلب، لأن النظر في المصحف عبادة أخرى.

نعم إن زاد خشوعه، وحضور قلبه في القراءة عن ظهر القلب، فهي أفضل، قاله النووي رحمه الله تعالى تفقهاً، واعتمده الأستاذ «أبو الحسن البكري» قدس [الله] سره. ويجب رفع ما كتب عليه شيء من القرآن، وكذا كل اسم معظم.

وورد أن الملائكة - عليهم الصلاة والسلام - لم يعطوا فضيلة قراءته، فهم حريصون على استماعه.

وقيل: إن مؤمني الجن يقرأونه.

ويأتي - إن شاء الله تعالى - ما يتعلق بختمه آخر الكتاب.

[ما يجب على متعلم القراءات]

من أراد علم القراءات عن تحقيق فلا بد له من حفظ كتاب كامل، يستحضر به اختلاف القراء، ثم يفرد القراءات التي يريدها بقراءة راو راو، وشيخ شيخ وهكذا.

وكان السلف لا يجمعون رواية إلى أخرى، وإنما ظهر جمع القراءات في ختمة واحدة أثناء المائة الخامسة، في عصر «الداني» واستمر إلى هذه الأزمان، لكنه مشروط بإفراد القراءات، وإتقان الطرق والروايات.

[الفرق بين القراءة والرواية والطريق والوجه]

واعلم أن الخلاف إما أن يكون للشيخ كنافع، أو للراوي عنه كقالون، أو للراوي عن الراوي وإن سفل، كأبي نشيط عن قالون، والقزاز عن أبي نشيط، أو لم يكن كذلك.

فإن كان للشيخ بكماله، أي مما اجتمعت عليه الروايات، والطرق عنه، فقراءة.

وإن كان للراوي عن الشيخ فرواية.

وإن كان لمن بعد الرواة وإن سفل، فطريق. وما كان على غير هذه الصفة، مما هو راجع إلى تخيير القارىء فيه فهو وجه.

مثاله: إثبات البسملة بين السورتين، قراءة ابن كثير ومن معه، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأصبهاني عن ورش، وطريق صاحب الهادي عن أبي عمرو، وطريق صاحب العنوان عن ابن عامر.

وأما[1] الأوجه فكثلاثة الوقف على العالمين ونحوه، وثلاثة البسملة بين السورتين لمن بسمل، فلا تقل ثلاث قراءات ولا ثلاث روايات، ولا ثلاث طرق، بل ثلاثة أوجه.

وتقول للأزرق في نحو (آدم) و (أوتوا) ثلاث طرق.

والفرق بين الخلافين أن خلاف القراءات، والروايات، والطرق، خلاف نص ورواية.

فلو أخل القارىء بشيء منها كان نقصاً في الرواية.

وخلاف الأوجه ليس كذلك، إذ هو على سبيل التخيير، فبأي وجه أتى القارىء أجزأ في تلك الرواية، ولا يكون إخلالاً بشيء منها فلا حاجة لجمعها في موضع واحد بلا داع.

---

(١) في المخطوطة (ومثال).

ومن ثمة كان بعضهم لا يأخذ منها إلا بالأصح، ويجعل الباقي مأذوناً فيه.
وبعضهم لا يلتزم شيئاً، بل يترك القارىء يقرأ بما شاء.
وبعضهم يقرأ بواحد في موضع، وبآخر في غيره ليجتمع الجميع بالمشافهة.
وبعضهم يجمعها في أول موضع أو موضع ما. وجمعها في كل موضع تكلف مذموم. وإنما ساغ الجمع بين الأوجه في نحو التسهيل، في وقف «حمزة» لتدريب القارىء المبتدىء فيكون على سبيل التعريف فلذا لا يكلف (القارىء)[1] بها في كل محل.

[شروط جمع القراءات]

وإذا تقرر ذلك فليعلم: أنه يشترط على جامع القراءات شروطاً أربعة:
رعاية الوقف، والابتداء، وحسن الأداء، وعدم التركيب.
وأما رعاية الترتيب، والتزام تقديم قارىء بعينه، فلا يشترط.

وكثير من الناس يرى تقديم قالون أولاً، ثم ورشاً، وهكذا على حسب الترتيب السابق، ثم بعد إكمال السبعة يأتي بالثلاثة.

والماهر ـ عندهم ـ هو الذي لا يلتزم تقديم شخص بعينه، فإذا وقف على وجه لقارىء يبتدىء لذلك القارىء بعينه ثم يعطف الوجه الأقرب إلى ما ابتدأ به عليه، وهكذا إلى آخر الأوجه.

[كيفية الجمع]

واختلف في كيفية الأخذ بالجمع:
فمنهم من يرى الجمع بالوقف، وهي طريق الشاميين، وكيفيته أنه إذا أخذ في قراءة من قدمه، لا يزال يقرأ حتى يقف على ما يحسن الابتداء بتاليه، ثم يعود إلى القارىء (التالي)[2] إن لم يكن داخلاً في سابقه، ثم يفعل بكل قارىء حتى ينتهي

---

(١) في «ش» العارف.
(٢) في «خ» الثاني.

الخلف، ثم يبتدىء بما بعد ذلك الوقف.

ومنهم من يرى الجمع بالحرف، وهي طريق المصريين، بأن يشرع في القراءة، فإذا مر بكلمة فيها خلف أعاد تلك الكلمة بمفردها، حتى يستوفي ما فيها من الخلاف.

فإن كانت مما يسوغ الوقف عليه وقف واستأنف، وإلا وصلها بآخر وجه انتهى إليه، حتى ينتهي إلى موقف فيقف.

وإن كان الخلف مما يتعلق بكلمتين، كمد المنفصل، والسكت على ذي كلمتين، وقف على الكلمة الثانية واستأنف الخلاف، وهذه أوثق في استيفاء أوجه الخلاف، وأسهل في الأخذ (وأخصر)[1] والأول أشد في الاستحضار وأسد في الاستظهار.

وللشمس ابن الجزري وجه ثالث مركب من هذين، وهو أنه إذا ابتدأ بالقارىء ينظر إلى من يكون من القراء أكثر موافقة له، فإذا وصل إلى كلمة بين القارئين فيها خلف وقف، وأخرجه معه، ثم وصل حتى ينتهي إلى وقف سائغ وهكذا حتى ينتهي الخلاف.

ومنهم من يرى كيفية التناسب، فإذا ابتدأ بالقصر مثلاً أتى بالمرتبة التي فوقه ثم كذلك حتى ينتهى لآخر مراتب المد، وكذا في عكسه، وإن ابتدأ بالفتح أتى بعده بالصغرى، ثم بالكبرى

وإن ابتدأ بالنقل أتى بعده بالتحقيق ثم بالسكت القليل، ثم ما فوقه، وهذا لا يقدر على العمل به إلا قوي الاستحضار.

مهمة:

هل يسوغ للجامع إذا قرأ كلمتين رسمتا في المصاحف كلمة واحدة، وكانت

---

(١) في « ب، خ » أخف.

ذات أوجه نحو « هؤلاء » « يآدم » مثلاً وأراد (استيفاء)[١] بقية أوجهها أن يبتدىء بأول الكلمة الثانية فيقول « آدم » بالتوسط، ثم بالقصر مثلاً، مع حذف أداة النداء لفظاً للاختصار.

قال في الأصل[٢]: لم أر في ذلك نقلاً والذي يظهر عدم الجواز.

قال: ويؤيده ما يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ في مرسوم الخط أنه لا يجوز الوقف على ما اتفق على وصله، إلا برواية صحيحة، كما نصوا عليه انتهى، وهذا هو الذي أخذناه عن شيخنا رحمه الله تعالى[٣].

خاتمة:

قال الإمام « أبو الحسن السخاوي » في كتابه « جمال القراء »: « خلط هذه القراءات بعضها ببعض خطأ ».

وقال النووي ـ رحمه الله تعالى: وإذا ابتدأ القارىء بقراءة شخص من السبعة، فينبغي أن لا يزال على تلك القراءة ما دام للكلام ارتباط، فإذا انقضى ارتباطه فله أن يقرأ بقراءة آخر.

والأولى: دوامه على تلك القراءة، ما دام في ذلك المجلس.

وقال الجعبري: والتركيب ممتنع في كلمة وفي كلمتين، إن تعلقت إحداهما بالأخرى، وإلا كره. قال في النشر: قلت: وأجازه أكثر الأئمة مطلقاً، وجعلوا خطأ مانعي ذلك محققاً.

قال: والصواب عندنا في ذلك التفصيل، فنقول: إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع تحريم، كمن يقرأ (فتلقى آدم من ربه كلمات) برفعهما أو بنصبهما ونحو (وكفلها زكريا) بالتشديد والرفع (وأخذ

---

(١) في « ش » استئناف.

(٢) المراد بالأصل: « لطائف الاشارات للقسطلاني ».

(٣) المراد به الشبراملسي، الذي تقدمت ترجمته في شيوخه.

ميثاقكم) وشبهه مما لا تجيزه العربية، ولا يصح في اللغة.

وأما ما لم يكن كذلك، فإنا نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرها، فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية لم يجز أيضاً، من حيث إنه كذب في الرواية، وإن لم يكن على سبيل الرواية بل على سبيل القراءة والتلاوة، فإنه جائز صحيح مقبول، لا منع منه ولا حظر، وإن كنا نعيبه على أئمة القراءات، من حيث وجه تساوي العلماء بالعوام، لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام، إذ كل من عند الله تعالى، نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين، صلى الله عليهما وسلم، تخفيفاً عن الأمة (وتسهيلاً)[٤] على أهل هذه الملة، فلو أوجبنا عليهم قراءة كل رواية على حدة لشق عليهم، وانعكس المقصود من التخفيف وعاد الأمر بالسهولة إلى التكليف انتهى ملخصاً والله تعالى أعلم.

---

(١) في « خ » « وتهوينا ».

باب
الاستعاذة

هي مستحبة عند الأكثر، وقيل واجبة، وبه قال الثوري، وعطاء، لظاهر الآية.

وقال بعضهم: موضع الخلاف إنما هو في الصلاة خاصة، أما في غيرها فسنة قطعاً.

وعلى الأول هي سنة عين، لا سنة كفاية.

فلو قرأ جماعة جملة شرع لكل واحد الاستعاذة[1].

والذي اتفق عليه الجمهور ـ قديماً وحديثاً ـ أنها قبل القراءة، وقيل بعدها. ونقل عن حمزة.

وقيل: قبلها بمقتضى الخبر، وبعدها بمقتضى القرآن جمعاً بين الأدلة.

ونقل الثاني عن « مالك » وغيره لم يصح، وكذا الثالث.

والمختار لجميع القراء في كيفيتها « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ».

وهو المأخوذ به عند عامة الفقهاء، وحكى فيه الاجماع، لكنه تعقب بما روي من الزيادة والنقص، فلا حرج على القارىء في الإتيان بشيء من صيغ الاستعاذة مما صح عند أئمة القراء.

فما ورد في الزيادة على اللفظ المتقدم « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان

---

(١) راجع تفسير القرطبي (١/ ٨٦) طبعة دار الكتب.

الرجيم » نص عليه الداني في الجامع، ورواه أصحاب السنن الأربعة، عن أبي سعيد الخدري بإسناد جيد.

وروي ذلك عن « الحسن » مع زيادة « إن الله هو السميع العليم » مع الادغام.

وعن الأعمش من رواية المطوعي « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم ».

وعن الشنبوذي كذلك، لكن بالإدغام.

ومما ورد في النقص عنه ما في حديث جبير بن مطعم المروي في أبي داود « أعوذ بالله من الشيطان » فقط.

ويستحب الجهر بها عند الجميع، إلا ما صح من إخفائها من رواية المسيبي عن نافع.

ولحمزة وجهان: الإخفاء مطلقاً، والجهر أول الفاتحة فقط.

والمراد بالإخفاء: الأسرار على ما صوبه في النشر. ومحل الجهر حيث يجهر بالقراءة، فإن أسر القراءة أسر الاستعاذة لأنها تابعة، وهذا في غير الصلاة، أما فيها: فالمختار الإسرار مطلقاً.

وقيد أبو شامة إطلاقهم اختيار الجهر بحضرة سامع.

ويجوز الوقف على التعوذ،ووصله بما بعده، بسملة كان أو غيرها من القرآن. وظاهر كلام الداني أن الأولى وصلها بالبسملة.

وأما من لم يسم، فالأشبه الوقف على الاستعاذة، ويجوز الوصل، وعليه لو التقى مع الميم مثلها نحو « الرجيم . ما ننسخ » أدغم من مذهبه الإدغام كما يجب حذف همزة الوصل في نحو « الرجيم اعلموا أنما ».

تتمة:

إذا قطع القارىء القراءة لعارض، من سؤال، أو كلام يتعلق بالقراءة لم يعده، بخلاف ما إذا كان الكلام أجنبياً ولو رداً لسلام، فإنه يستأنف الاستعاذة، وكذا لو كان القطع إعراضاً عن القراءة.

بـــاب
الإدغـــام

جرى كثير على ذكره بعد الفاتحة، لأجـل (الرحيم . ملك) ومشى [على ذلك] في الأصل وتبعته، على رسمهم، في جعله أول الأصول، لما ذكر، وأخرت سورة الفاتحة، ومعها البسملة، لأول الفرش،لتجتمع السور.

وهو عندهم « اللفظ بساكن فمتحرك، بلا فصل، من مخرج واحد ».

فقـولهم: « اللفظ بسـاكن فمتحـرك » جنس يشمـل المـظهـر والمـدغم، والمخفي، « وبلا فصل » أخرج المظهر، « ومن مخرج » أخرج المخفي.

وهو قريب من قول النشر: « اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني[مشدداً][1]لأن قوله « بحرفين » يشمل الثلاث، وقوله: « حرفاً » خرج به المظهر، وقوله: « كالثـاني » خرج به المخفي.

[أقسامـه]

وهو نوعان: كبير، وصغير.

الأول: الكبير وهو ما كان الأول من المثلين، أو المتجانسين، أو المتقاربين، متحركاً.

---

(١) راجع النشر (١/ ٢٧٤).

ثم إن لأبي عمرو، من روايتي الدوري والسوسي، في هذا النـوع، أعني: الكبير مذهبين: الادغام، والإظهار.

كما أن له من الروايتين في الهمز الساكن الآتي مذهبين: التخفيف بالإبدال، والتحقيق.

فيتركب من البابين ثلاثة مذاهب، كل منها صحيح، مقروء به.

١ ـ الأول الإظهار مع الابدال، لأن تحقيق الهمز أثقل من إظهار المتحرك، فخفف الأثقل، ولا يلزم تخفيف الثقيل، وهو أحد وجهي التيسير، من قراءته علـى الفارسي، كالجامع، من قراءته على أبي الحسن.

٢ ـ الثاني الادغام، مع الإبدال للتخفيف، وهو في جميع كتب أصحاب الادغام، من الروايتين جميعاً، وهو عن السوسي في الشاطبية، والثاني في التيسير، وهو المأخوذ به اليوم من طريق الحرز، وأصله، وبه كان يقرىء **الشاطبي ـ رحمه الله ـ** كما ذكره السخاوي، وهو مستند أهل العصر في تخصيص السوسي بوجه واحد.

٣ ـ الثالث الاظهار مع تحقيق الهمز، عملاً بالأصل، الثابت عن أبي عمرو، من جميع الطرق.

وأما الادغام مع الهمز، فلا يجوز عند أئمة القراء، عن أبي عمرو، لما فيه من تخفيف الثقيل دون الأثقل.

نعم يجوز ذلك ليعقوب كما هو قاعدته، كما يأتي، فالأولى أن يحتج لأبي عمرو بالاتباع[1].

وأما منع الإدغام مع مد المنفصل لأبي عمرو ـ أيضاً ـ فلقوله في التيسير: إذا أدرج، أو أدغم، لم يهمـز، فخص الإدراج الـذي هـو الاسـراع بالمـد، والادغـام بالابدال، وسيعلم مما يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ جواز مد المنفصل مع الابدال.

---

(١) أي: ان القراءة سنة متبعة، ولا مجال فيها للقياس والاجتهاد.

فقول النويري في شرحه للطيبة هنا: والابدال لا يكون إلا مع القصر، إن أراد به السوسي من طريق الحرز فمسلم، وإلا ففيه نظر، لأن كلاً من الدوري، والسوسي، روى عنه مد المنفصل، وتحقيق الهمز، والإبدال، ولم يصرح أحد من المصنفين من طريق الطيبة، وأصلها، التي هي طرق كتابنا هذا بمنع المد مع الإبدال، وإنما صرحوا بامتناع الإدغام مع تحقيق الهمز، كما تقدم، ومع مد المنفصل.

وما ذكره ـ أعني النويري ـ في باب الهمز بناء على ما ذكره هنا، فليتفطن له، نبه عليه شيخنا رحمه الله تعالى.

مثال اجتماع الهمز مع الادغام (يأتهم تأويله كذلك كذب) .

ففيه الثلاثة المتقدم بيانها، ويمتنع الرابع.

ومثال اجتماع الإدغام مع المد (قل لا أقول لكم).

فيمتنع المد مع الادغام، ويجوز الثلاثة الباقية.

ومثال اجتماعها، أعني الادغام والهمز، والمد (قال لا يأتيكما طعام ترزقانه إلا نبأتكما بتأويله).

ويتحصل فيها ثمانية أوجه، يمتنع منها ثلاثة، وهي الإدغام مع الهمز، والمد، والادغام، مع الهمز، والقصر، والإدغام مع البدل والمد، وتجوز الخمسة الباقية.

[شروط الإدغام]

ثم إن للإدغام شروطاً، وأسباباً، وموانع.

فشروطه في المدغم: أن يلتقي الحرفان خطا سواء التقيا لفظاً أم لا فدخل نحو: (إنه هو) فلا تمنع الصلة.

وخرج نحو: (أنا نذير) وفي المدغم فيه: كونه أكثر من حرف، إن كان من كلمة ليدخل نحو (خلقكم) ويخرج نحو (نرزقك) و (خلقك).

[أسبابه]

وأسبابه: التماثل: وهو أن يتحدا مخرجاً وصفة، كالباء في الباء، والكاف في الكاف، والتجانس وهو: أن يتفقا مخرجاً، ويختلفا صفة، كالدال في التاء، والتاء في الطاء، والثاء في الذال، والتقارب وهو: أن يتقاربا مخرجاً أو صفة أو مخرجاً وصفة.

[موانعه]

وموانعه قسمان: متفق عليه، ومختلف فيه.

فالمتفق عليه ثلاثة: الأول كونه منوناً أو مشدداً أو تاء ضمير.

فالمنون نحو (غفور رحيم) (سميع عليم) (سارب بالنهار) (نعمة تمنها) (في ظلمات ثلاث) (رجل رشيد).

لأن التنوين حاجز قوي، جرى مجرى الأصول، فمنع من التقاء الحرفين، بخلاف صلة (إنه هو) لعدم القوة، ولا تمنع زيادة الصفة في المدغم، ولذا أجمعوا على إدغام (بسطت) ونحوها.

والمشدد نحو (ربّ بما) (مسّ سقر) (فتم ميقات). (الحق كمن) (أشد ذكراً).

ووجهه ضعف المدغم فيه عن تحمل المشدد، لكونه بحرفين.

وتاء الضمير، متكلماً او مخاطباً نحو (كنت تراباً) (أفأنت تكره) (كدت تركن) (خلقت طيناً) (جئت شيئاً إمراً).

وسيأتي إن شاء الله تعالى (جئت شيئاً) بمريم.

ولا يخفى أن في إطلاقهم تاء الضمير على نحو: (أفأنت تكره) تجوز، إذ التاء فيه ليست ضميراً، على الصحيح، بل حرف خطاب، والضمير « أن ».

والمختلف فيه من الموانع « الجزم » وقد جاء في المثلين في قوله تعالى: (ويخل لكم) (ومن يبتغ غير) (وإن يك كاذباً).

وفي المتجانسين (ولتأت طائفة) وألحق به (وآت ذا القربى).

وفي المتقاربين في قوله (ولم يؤت سعة) والمشهور الاعتداد بهذا المانع في

المتقاربين، واجراء الوجهين في غيره.

وموانع الادغام عند الحسن البصري: التشديد، والتنوين، فقط، لادغام تاء المتكلم، والمخاطب، نحو (كنت تراباً) (أفأنت تكره).

فإذا وجد الشرط، والسبب، وارتفع المانع، جاز الادغام.

فإن كانا مثلين أسكن الأول وأدغم في الثاني، وإن كانا غير مثلين، قلب كالثاني، وأسكن، ثم أدغم، وارتفع اللسان عنهما دفعة واحدة، من غير وقف على الأول، ولا فصل بحركة، ولا روم، وليس بإدخال حرف في حرف، بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما، كما حققنا طلباً للتخفيف، قاله في النشر.

[أقسام الإدغام الكبير]:

ثم إن هذا النوع، وهو الإدغام الكبير ينقسم إلى مثلين، وغيره.

أما المدغم من المثلين فسبعة عشر حرفاً، الباء، والتاء، والثاء، والحاء، والراء، والسين، والعين، والغين، والفاء، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون، والواو، والهاء، والياء. نحو: (لذهب بسمعهم)، (الشوكة تكون) (حيث ثقفتموهم) (النكاح حتى) (شهر رمضان)(الناس سكارى) (يشفع عنده) (يبتغ غير) (خلائف في الأرض) (الرزق قل) (ربك كثيراً) (لاقبل لهم) (الرحيم ملك) (نحن نسبح) (هو والذين)، (فيه هدى) (يأتي يوم).

واختلف المدغمون فيما إذا جزم الأول، وذلك في قوله تعالى: (ومن يبتغ غير) و (يخل لكم) (وإن يك كاذبا) والوجهان في الشاطبية وغيرها، وصححهما في النشر.

وكذا اختلفوا في (آل لوط) وهي في أربعة مواضع: اثنان في الحجر، والثالث في النمل، والرابع في القمر.

وعلل الإظهار فيها بقلة الحروف، ولكن نقض ذلك بادغام (لك كيداً).

والأولى: التعليل بتكرار إعلال عينه، إذ أصل (آل) عند سيبويه «أهل» فقلبت

الهاء همزة، توصلاً إلى الألف، ثم الهمزة ألفاً لاجتماع الهمزتين.

لكن حمل صاحب النشر ما روي عن أبي عمرو من قوله لقلة حروفها، على قلة دورها في القرآن، قال: فإن قلة الدور وكثرته معتبرة.

وكذا اختلفوا، في الواو إذا وقع قبلها ضمة نحو: (هو والذين) (هو والملائكة) ووقع في ثلاثة عشر موضعاً.

وبالإدغام أخذ أكثر المصريين، والمغاربة، وبالاظهار أخذ أكثر البغداديين، واختاره ابن مجاهد.

ومن جعل علة الإظهارفيه المد عورض بإدغامهم (يأتي يوم) ونحوه، ولا فرق بينهما، قاله الداني في جامع البيان.

وبالوجهين قرأت، وأختار الادغام لاطراده أما إذا أسكنت الهاء من (هو) وذلك في ثلاثة مواضع، (فهو وليهم) (وهو وليهم) (وهو واقع بهم) فلا خلاف في الإدغام حينئذ، خلافاً لما وقع في شرح الإمام أبي عبد الله الموصلي، المعروف بشعلة للشاطبية..

قال في النشر - بعد أن نقل عن جامع البيان - عدم الخلاف في إدغامه والصحيح أنه لا فرق بين (وهو وليهم) وبين (العفو وأمر) وبين (فهي يومئذ) إذ لا يصح نص عن أبي عمرو وأصحابه بخلافه.

واختلفوا أيضاً، في (اللائي يئسن) بالطلاق، على وجه إبدال الهمزة ياء ساكنة وقد ذكرها الداني في الإدغام الكبير، وتعقب بأن محلها الصغير، لسكون الياء.

وأجيب: بأن وجه دخولها فيه قلبها عن متحرك. وقد ذهب الداني، والشاطبي، والصفراوي، وغيرهم، إلى إظهار الياء فيها، لتوالي الاعلال، لأن اصلها (اللائي) بياء ساكنة بعد الهمزة، كقراءة «ابن عامر» ومن معه، فحذفت الياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، فصارت كقراءة قالون ومن معه، ثم أبدلت الهمزة ياء ساكنة، على غير قياس،

لثقلها، فحصل في الكلمة إعلالان، فلا تعل ثالثاً بالادغام. وذهب الآخرون إلى الادغام، قال في النشر « قلت: وكل من وجهي الاظهار والادغام ظاهر مأخوذ به، وبهما: قرأت على أصحاب أبي حيان، عن قراءتهم بذلك عليه، وليسا مختصين بأبي عمرو وبل يجريان لكل من أبدل معه، وهما البزي واليزيدي ».

واتفقوا على إظهار (يحزنك كفره) من أجل الاخفاء قبله ولم يدغم من المثلين في كلمة واحدة، إلا قوله تعالى: (مناسككم) بالبقرة، و (ماسلككم) بالمدثر وأظهر ما عداهما نحو (جباههم) و (وجوههم) و (أتحاجوننا) و (بشرككم) خلافاً للمطوعي عن الأعمش، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

[إدغام المتجانسين والمتقاربين]:

وأما المدغم من المتجانسين والمتقاربين فهو ضربان أيضاً في كلمة اصطلاحية، وفي كلمتين.

أما ما كان من كلمة فلم يدغم منه إلا القاف في الكاف؛ إذا تحرك ما قبل القاف، وكان بعد الكاف، ميم، جمع لتحقق الثقل بكثرة الحروف والحركات، نحو (خلقكم) و (رزقكم) و(واثقكم)و (سبقكم) ولا ماضي غيرهن، ونحو (نخلقكم) و (نرزقكم) (فنغرقكم) ولا مضارع غيرهن، فإن سكن ما قبل القاف نحو (ميثاقكم) (ما خلقكم) أو لم يأت بعد الكاف ميم جمع نحو: (خلقك) و (نرزقك) فلا خلاف في إظهاره، إلا إذا كان بعد الكاف نون جمع وهو (طلقكن) فقط بالتحريم، ففيه خلاف، لكراهة اجتماع ثلاث تشديدات في كلمة.

قال صاحب النشر: وعلى إطلاق الوجهين فيها من علمناه من قراء الامصار. اهـ.

وأما ما كان من كلمتين: فإن المدغم من الحروف في مجانسه، أو مقاربه، بشرط انتفاء الموانع المتقدمة، ستة عشر حرفاً: وهي الباء، والتاء، والثاء، والجيم، والحاء، والدال، والذال، والراء، والسين، والشين، والضاد، والقاف، والكاف،

واللام، والميم، والنون.

وقد جمعت في قولك: (رض سنشد حجتك بذل قثم).

فالباء تدغم في الميم في قوله تعالى: (يعذب من يشاء) فقط وهو في خمسة مواضع، لاتحاد مخرجهما، وتجانسهما في الانفتاح، والاستفال،(والجهر)[1] وليس منه موضع آخر البقرة، لسكون الباء، فمحله الصغير، وفهم من تخصيص (يعذب) خروج نحو (سنكتب ما قالوا) و (يضرب مثلاً).

والتاء تدغم في عشرة أحرف: الثاء، والجيم، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

ففي الثاء، نحو: (بالبينات ثم)، (ذائقة الموت ثم) واختلف عنه في (الزكوٰة ثم) بالبقرة و (التورىٰة ثم) بالجمعة لأنهما مفتوحان بعد ساكن، فروى إدغامهما ابن حبش، من طريقي الدوري، والسوسي، وبذلك قرأ الداني من الطريقين.

وروى أصحاب ابن مجاهد عنه الإظهار، لخفة الفتحة بعد السكون.

وفي الجيم، نحو (الصالحات جنات)؛ (ورثة جنة النعيم).

وفي الذال نحو: (الآخرة ذلك) (الدرجات ذو).

واختلف في (وآت ذا القربى) (فآت ذا القربى) كلاهما من أجل الجزم، أوما في حكمه وبالوجهين قرأ الداني، وأخذ الشاطبي، وأكثر المصريين.

وفي الزاى نحو: (الآخرة زينا).

وفي السين نحو: (الصالحات سندخلهم)

وفي الشين نحو: (بأربعة شهداء).

واختلف في: (جئت شيئاً فريا) بمريم.

وعلل الإظهار بكون تاء (جئت) للخطاب، وبحذف عينه، الذي عبر عنه

---

(١) ما بين القوسين ساقط من «ب، خ».

الشاطبي، بالنقصان وذلك لأنهم لما حولوا «فعل» المفتوح العين الأجوف، اليائي، إلى «فعل» بكسرها عند اتصاله بتاء الضمير، ، وسكنوا اللام وهي الهمزة هنا، وتعذر القلب، نقلوا كسرة الياء إلى الجيم، فحذفت الياء للساكنين، ولكن ثقل الكسرة سوّغ الادغام، وبالوجهين أخذ الشاطبي، وسائر المتأخرين.

وفي الصاد نحو: (والصآفآت صفاً).

وفي الضاد نحو: (والعاديات ضبحاً).

وفي الطاء نحو: (الصلاة طرفى).

واختلف في (ولتأت طائفة) لمانع الجزم، لكن قوي الادغام هنا للتجانس، وقوة الكسر، والطاء، ورواه الداني والأكثرون بالوجهين.

وأما (بيت طائفة) بالنساء، فأدغمه أبو عمرو، وجهاً واحداً، كما يأتي في محله - إن شاء الله تعالى .

وفي الظاء نحو: (الملائكة ظالمي).

والثاء تدغم في خمسة أحرف: التاء، والذال، والسين، والشين، والضاد.

ففي التاء نحو: (حيث تؤمرون).

وفي الذال نحو: (الحرث ذلك) لا غير .

وفي السين نحو: (وورث سليمـٰن) .

وفي الشين نحو: (حيث شئتما)

وفي الضاد نحو: (حديث ضيف) فقط.

والجيم تدغم في موضعين: أحدهما: في الشين في: (أخرج شطأه) على خلاف بين المدغمين.

والثاني: في التاء في (ذي المعارج تعرج)

والحاء تدغم في العين، في حرف وهو (زحزح عن النار) على خلاف فيه أيضاً بين المدغمين.

والدال تدغم في عشرة أحرف: التـاء، والثاء، والجيم، والـذال، والزاي،

والسين، والشين، والصاد، والضاد، والظاء.

إلا أن تكون الدال مفتوحة، وقبلها ساكن، فإنها لا تدغم إلا في التاء لقوة التجانس.

ففي التاء نحو: (المساجد تلك) (بعد توكيدها).

وفي الثاء (يريد ثواب).

وفي الجيم نحو: (داود جالوت).

وفي الذال نحو: (القلائد ذلك).

وفي الزاي (يكاد زيتها)

وفي السين نحو (الأصفاد سرابيلهم).

وفي الشين نحو: (وشهد شاهد).

وفي الصاد (نفقد صواع الملك).

وفي الضاد (من بعد ضراء).

وفي الظاء (من بعد ظلمه).

والذال تدغم في السين، في قوله تعالى: (فاتخذ سبيله) موضعي الكهف.

وفي الصاد في قوله تعالى: (ما اتخذ صاحبة) فقط.

والراء تدغم في اللام نحو: (أطهر لكم) (المصير لا يكلف) (النهار لآياتْ).

فإن فتحت، وسكن ما قبلها أظهرت، نحو: (الحمير لتركبوها).

وتقدم التنبيه على أن زيادة الصفة في المدغم، كالتكرير هنا، لا تمنع إدغامه فيما دونه، لإجماعهم على إدغام(أحطت) مع قوة الطاء، ولو سلم فالتكرير أمر عدمي عارض في الراء، لا متأصل فلا يقويها.

والسين تدغم في الزاي، في قوله تعالى: (وإذا النفوس زوجت) وفي الشين في قوله تعالى: (الرأس شيباً) باختلاف بين المدغمين فيه.

وأجمعوا على إظهار (لا يظلم الناس شيئاً) لخفة الفتحة بعد السكون.

والشين تدغم في حرف واحد وهو السين من قوله تعالى: (ذي العرش سبيلاً) على خلاف بين المدغمين.

والضاد تدغم في الشين، في قوله تعالى: (لبعض شأنهم) لا غير بخلاف أيضاً.

وأما إدغام (الارض شقاً) فغير مقروء به لانفراد القاضي أبي العلاء به، عن ابن حبش.

والقاف تدغم في الكاف، إذا تحرك ما قبلها نحو: (ينفق كيف يشاء).

وتقدم الكلام على نحو (خلقكم) مع (طلقكن) و (نرزقك) فإن سكن ما قبلها لم تدغم نحو: (وفوق كل).

والكاف تدغم في القاف، إذا تحرك ما قبلها، نحو: (لك قال) فإن سكن ما قبلها لم تدغم، نحو (وتركوك قائماً).

واللام تدغم في الراء، إذا تحرك ما قبلها بأي حركة، نحو: (رسل ربك) (أنزل ربكم) (كمثل ريح) فإن سكن ما قبلها أدغمها مكسورة أو مضمومة، فقط نحو: (يقول ربنا) (إلى سبيل ربك).

فإن انفتحت بعد الساكن نحو: (فعصوا رسول ربهم) امتنع الإدغام، لخفة الفتحة، إلا لام قال، نحو: (قال ربك) (قال رجلان) فإنها تدغم حيث وقعت، لكثرة دورها.

والميم، تسكن عند الباء، إذا تحرك ما قبلها، فتخفى بغنة نحو: (أعلم بالشاكرين).

وليس في الإدغام الكبير مخفي غير ذلك، عند من أخفاه، فإن سكن ما قبلها أظهرت نحو. (إبراهيم بنيه) ونبه بتسكين الباء، على أن الحرف المخفي كالمدغم، يسكن ثم يخفى، لكنه يفرق بينهما بأنه في المدغم يقلب، ويشدد الثاني بخلاف المخفي.

والنون تدغم إذا تحرك ما قبلها في الراء، واللام، نحو: (تأذن ربك) (نؤمن لك) فإن سكن ما قبلها أظهرت، عندهما نحو (يخافون ربهم) (يكون لهم) إلا النون من (نحن) فقط فإنها تدغم نحو (نحن لك) لثقل الضمة مع لزومها، ولكثرة دورها.

فهذا ما أدغمه أبو عمرو، وقد شاركه غيره فقرأ حمزة وفاقاً له بإدغام التاء في

أربعة مواضع، وهي (والصافات صفاً) (فالزاجرات زجراً) (فالتاليات ذكراً) (والذاريات ذرواً) بغير إشارة.

واختلف عن خلاد عنه في (فالملقيات ذكراً) (فالمغيرات صبحاً) وبالإدغام قرأ الداني على أبي الفتح والوجهان في الشاطبية.

وقرأ يعقوب بإدغام الباء في الباء في (والصاحب بالجنب) بالنساء.

وقرأ رويس بإدغام أربعة أحرف كأبي عمرو، لكن بلا خلاف: (نسبحك كثيراً) (ونذكرك كثيراً إنك كنت) (فلا أنساب بينهم).

واختلف عنه في إدغام اثني عشر حرفاً: (لذهب بسمعهم) بالبقرة، و (جعل لكم) جميع ما في النحل، وهو ثمانية و (لا قبل لهم) بالنمل (وأنه هو أغنى) (وأنه هو رب الشعرى) كلاهما بالنجم.

فأدغمها النخاس من جميع طرقه، وكذا الجوهري، كلاهما عن التمار، وهو الذي لم يذكر الداني، وأكثر أهل الأداء عن رويس سواه، فهو الراجح، ورواها أبو الطيب، وابن مقسم، كلاهما عن التمار عنه، بالإظهار.

واختلف عن رويس أيضاً، لكن من غير ترجيح في أربعة عشر حرفاً، ثلاثة بالبقرة، (فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم) (والعذاب بالمغفرة) و (نزل الكتاب بالحق) بعدها، وفي الاعراف (من جهنم مهاد)، وفي الكهف (لا مبدل لكلماته) وفي مريم (فتمثل لها) وفي طه (ولتصنع على عيني)، وفي النحل (وأنزل لكم من السماء) وفي الزمر (وأنزل لكم من الأنعام) وفي الروم (كذلك كانوا) وفي الشورى (جعل لكم من أنفسكم)، وفي النجم (وأنه هو أضحك وأبكى) (وأنه هو أمات وأحيى) الأولان، وفي الانفطار (ركبك كلا).

وروى الأهوازي، وابن الفحام إدغام (جعل لكم) جميع ما في القرآن وروى الحمامي التخيير فيها.

وروى أبو الكرم الشهرزوري، صاحب المصباح، عن يعقوب بكماله، إدغام

جميع ما أدغمه أبو عمرو، من المثلين، والمتقاربين، وإليه الاشارة بقول الطيبة :

وقيل عن يعقوب ما لابن العلا .

وكذا ذكره أبو حيان في كتابه «المطلوب في قراءة يعقوب» .

وبه قرأ ابن الجزري عن اصحابه، وحكاه أبو الفضل الرازي، واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمزة.

قال شيخنا: وذلك لأنهم لما أطلقوا الإدغام عنه، ولم يشترطوا له ما اشترطوا لأبي عمرو، دل على إدغامه بلا شرط.

قال : وكما دل على الإدغام مع الهمز، يدل عليه مع مد المنفصل، وهو كذلك، كما تقدم التصريح به.

واختص يعقوب، عن أبي عمرو بإدغام التاء من (ربك تتمارى) بالنجم.

ورويس بإدغامها من (ثم تتفكروا) بسبأ. وإذا ابتدآ بهاتين الكلمتين فبتاءين مظهرتين، موافقة للرسم والأصل، بخلاف الابتداء بتاآت البزي الآتية ، إن شاء الله تعالى فإنها مرسومة بتاء واحدة، فكان الابتداء بها كذلك.

وافق اليزيدي أبا عمرو، على إدغام جميع الباب بقسميه اتفاقاً واختلافاً.

والحسن على إدغام المثلين في كلمتين فقط،وزاد تاءالمتكلم،والمخاطب، كـ(كنت تراباً) (أفأنت تكره).

وابن محيصن على ما ضم أوله من المثلين في كلمتين، نحو: (يشفع عنده) ويشير إلى ضم الحرف.

وزاد من المفردة إدغام باقي المثلين، إلا أنه أظهر ما اختلف فيه عن أبي عمرو، كـ(يخل لكم).

وعنه إدغام القاف في الكاف، نحو (خلقكم) و (رزقكم) وعنه من المفردة إدغام جميع المتجانسين، والمتقاربين، إلا أنه أظهر ما اختلف فيه عن ابي عمرو، وزاد منها إدغام الضاد في التاء نحو: (أفضتم) و (أقرضتم).

وأدغم من المبهج، والمفردة، الضاد في الطاء، إذا اجتمعا في كلمة نحو (اضطر) (اضطررتم) والظاء في التاء من (أوعظت) ويبقى صوت حرف الاطباق.

ووافق الشنبوذي عن الأعمش على إدغام الباء في الباء، وعلى إخفاء الميم عند الباء نحو (أعلم بالشاكرين) وباء (يعذب) عند ميم (من).

والمطوعي على إدغام جميع المثلين في كلمتين وزاد مثلى كلمة، في جميع القرآن نحو (جباههم) لتلاقي المثلين. واستثنى من إدغام التاء (إلا موتتنا) ووافقه ابن محيصن، على إدغام (بأعيننا) بالطور، وعنه الإظهار من المبهج.

فصـل
يلتحق بهذا الباب خمسة أحرف

أولها ـ (بيت طائفة) بالنساء ادغم التاء منه في الطاء، أبو عمرو، وحمزة.

ثانيها ـ (لا تأمننا) بيوسف ، أجمع الأئمة العشرة على إدغامه، واختلفوا في اللفظ به.

فقرأ أبو جعفر بإدغامه ادغاماً محضاً، من غير إشارة وسيأتي له إبدال الهمزة الساكنة، وافقه الشنبوذي، عن الأعمش.

والباقون بالإشارة، واختلفوا فيها، فبعضهم يجعلها روماً، فيكون ذلك إخفاء، لا إدغاماًصحيحاً، لأن الحركة لا تسكن رأساً بل يضعف صوت الحركة، وبعضهم يجعلها إشماماً، وهو عبارة عن ضم الشفتين، إشارة إلى حركة الفعل، مع الإدغام الصريح.

قالوا: وتكون الإشارة إلى الضمة بعد الإدغام فيصح معه حينئذ الادغام.

والروم اختيار الداني، وبالاشمام قطع أكثر أهل الاداء.

قال ابن الجزري، وإياه أختار، مع صحة الروم عندي، وافقهم ابن محيصن، والحسن، واليزيدي.

وعن المطوعي عن الأعمش، الإظهار المحض، فينطق بنونين، أولاهما مضمومة، والثانية مفتوحة.

ثالثها ـ (ما مكنني) في الكهف.

قرأ ابن كثير بإظهار النون، والباقون بالإدغام.

رابعها ـ (أتمدوونن) بالنمل.

أدغم النون في النون حمزة، وكذا يعقوب، والباقون بالإظهار، وهي بنونين في جميع المصاحف، وسيأتي حكم يائها في الزوائد، إن شاء الله تعالى.

خامسها ـ (أتعدانني) بالأحقاف.

أدغم هشام النون في النون، وافقه الحسن، وابن محيصن، بخلف عنه.

والباقون بالإظهار وهي كذلك في جميع المصاحف، ويأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ جميع ذلك مبسوطاً في محاله من الفرش.

فصـل

[في جواز الروم والاشمام في الحرف المدغم]

تجوز الإشارة بالروم والإشمام، إلى حركة الحرف المدغم، سواء كان مماثلاً أو مقارباً، أو مجانساً، إذا كان مضموماً، وبالروم فقط، إذا كان مكسوراً، وترك الإشارة هو الأصل، والإدغام الصحيح يمتنع مع الروم، دون الإشمام.

والآخذون بالإشارة أجمعوا على استثناء «الميم» عند مثلها، وعند «الباء» وعلى استثناء «الباء» عند مثلها، وعند الميم، واستثنى بعضهم «الفاء» عند «الفاء» وذلك نحو: (يعلم ما) (وأعلم بما) (نصيب برحمتنا) (يعذب من) (تعرف في وجوههم).

تنبيهان:

الأول: كل من أدغم الراء في مثلها أو في اللام أبقى إمالة الألف قبلها، نحو: (وقنا عذاب النار ربنا) (والنهار لآيات) لعروض الإدغام، والأصل عدم الاعتداد به.

وروى «ابن حبش» عن السوسي، فتح ذلك، حالة الإدغام اعتداداً بالعارض، والأول مذهب ابن مجاهد، وأكثر القراء، وأئمة التصريف، وقد ترجح الإمالة عند من يأخذ بالفتح في قوله تعالى: (في النار لخزنة) لوجود الكسر بعد الألف، حالة الإدغام، قاله في النشر قياساً.

الثاني: لا يخلو ما قبل الحرف المدغم إما أن يكون متحركاً، أو ساكناً، فالأول لا كلام فيه، والثاني إما أن يكون معتلاً أو صحيحاً، فإن كان معتلاً أمكن الإدغام

معه، وحسن لامتداد الصوت به، ويجوز فيه ثلاثة أوجه: المد، والتوسط، والقصر، كالوقف، سواء كان المعتل حرف مد، نحو: (الرحيم ملك) (قال لهم) (يقول ربنا) أو حرف لين نحو: (قوم موسى) (وكيف فعل) والمد أرجح.

وفي النشر: لو قيل باختيار المد في حرف المد، والتوسط في حرف اللين، لكان له وجه، لما يأتي في باب المد - إن شاء الله تعالى -.

وإن كان الساكن صحيحاً عسر الإدغام معه، لكونه جمعاً بين ساكنين، ليس أولهما حرف علة، وذلك نحو: (شهر رمضان) (العفو وأمر)(زادته هذه)(المهد صبياً).

وفيه طريقان ثابتان، صحيحان، مأخوذ بهما: طريق المتقدمين، إدغامه إدغاماً صحيحاً، قال الحافظ البارع المتقن الشمس ابن الجزري: «والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الاداء، والنصوص مجتمعة عليه»[1] الطريق الثاني: لأكثر المتأخرين، أنه مخفي، بمعنى مختلس الحركة، وهو المسمى بالروم، المتقدم آنفاً وهو في الحقيقة مرتبة ثالثة، لا إدغام، ولا إظهار، وليس المراد: الاخفاء المذكور، في باب النون الساكنة والتنوين، وفرارهم من الإدغام الصحيح، لما يلزم عليه من التقاء الساكنين، على غير حده، وذلك لأن قاعدة الصرفيين أنه لا يجمع بين ساكنين إلا إذا كان الأول حرف علة، مداً أو ليناً.

فإن كان صحيحاً جاز وقفاً، لعروضه، لا وصلاً، فحصل من قاعدتهم أنه لا يجمع بين ساكنين.

والأول صحيح في الوصل، وقد ثبت عن القراء اجتماعهما فخاض فيها الخائضون، توهماً منهم ان ما خالف قاعدتهم لا يجوز، وهو كما قاله جميع المحققين: أنا لا [نسلم][2] ان ما خالف قاعدتهم غير جائز، بل غير مقيس، وما خرج عن القياس إن لم يسمع فهو لحن، وإن سمع فهو شاذ قياساً فقط، ولا يمتنع وقوعه في القرآن.

---

(١) راجع: النشر جـ ١ ص ٢٩٩ طبعة التجارية.

(٢) في «ش» (سلم) تحريف.

وأيضاً: فهو ملحق بالوقف، إذ لا فرق بين الساكن للوقف، والساكن للإدغام.

ثم نعود ونقول: دعواهم عدم جوازه وصلاً، ممنوعة، وعدم وجدان الشيء لا يدل على عدم وجوده، في نفس الأمر، فقد سمع التقاؤهما من أفصح العرب، بل أفصح الخلق على الاطلاق ﷺ فيما يروى:

«نعمَّا المال الصالح للرجل الصالح(١)».

قاله أبو عبيدة، واختاره، وناهيك به، وتواتر ذلك عن القراء، وشاع وذاع ولم ينكر، وهو إثبات مفيد للعلم، وما ذكروه نفي مستنده الظن، فالإثبات العلمي أولى، من النفي الظني.

ولئن سلمنا أن ذلك غير متواتر، فأقل الأمر أن يثبت لغة بدلالة نقل العدول له، عمن هو افصح، ممن استدلوا بكلامهم، فبقي الترجيح في ذلك بالإثبات، وهو مقدم على النفي، وإذا حمل كلام المخالف على أنه مقيس، أمكن الجمع بين قولهم والقراءة المتواترة، والجمع ولو بوجه أولى.

وقال ابن الحاجب: ـ بعد نقله التعارض بين قولي القراء والنحويين ـ ما نصه: «والأولى الرد على النحويين في منع الجواز، فليس قولهم بحجة، إلا عند الإجماع، ومن القراء جماعة من أكابر النحويين؛ فلا يكون إجماع النحويين حجة، مع مخالفة القراء لهم، ثم ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحوي، فإنهم ناقلون لهذه اللغة، وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى، لأنهم ناقلوها عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون آحاد، ثم لو سلم انه ليس بمتواتر، فالقراء أعدل، وأكثر، فكان الرجوع إليهم أولى» انتهى، والله أعلم.

---

(١) انظر: النشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

النوع الثاني : الادغام الصغير

وهو ما كان الحرف المدغم منه ساكناً[١].

وينقسم إلى واجب، وممتنع، وجائز.

الأول: إذا التقى حرفان أولهما ساكن، نحو (ربحت تجارتهم) (يدرككم) (يوجهه)(قالت طائفة)(قد تبين)(أثقلت دعوا)وجب إدغام الأول منهما بشروط ثلاثة:

الأول: أن لا يكون أول المثلين هاء سكت، فإنها لا تدغم، لأن الوقف على الهاء منوي، نحو: (ماليه هلك) ويأتي الكلام عليها في محلها إن شاء الله تعالى.

الثاني : أن لا يكون حرف مد نحو (قالوا وهم) (في يوم) لئلا يذهب المد بالادغام.

الثالث : أن لا يكون أول الجنسين حرف حلق، نحو (فاصفح عنهم).

القسم الثاني: الممتنع، وهو ان يتحرك أولهما، ويسكن ثانيهما[٢] مثاله في كلمة (ضللتن) وفي كلمتين (قال الملأ).

القسم الثالث: الجائز وهو المراد هنا، وينحصر في فصول «ستة».

وهي: « إذ » و « قد » و « تاء التأنيث » و « هل » و « بل » وحروف قربت مخارجها، وأحكام النون الساكنة والتنوين.

---

(١) أي: سكن الأول، وتحرك الثاني، وسمي صغيراً لقلة وروده، بخلاف الكبير، فإنه عام. وقيل: سمي صغيراً لقلة ما فيه من أعمال، حيث يسكن الثاني فقط ويدغم في الأول، بخلاف الكبير. انظر: نهاية القول المفيد ص ١٠٥. ابراز المعاني لأبي شامة ص ١٣٨.

(٢) ويسمى بالمطلق، ولا يترتب عليه شيء، وإنما يذكر تميماً للأقسام كما يقولون. ا هـ محققه.

الفصل الأول

في حكم ذال إذ

اختلف في إدغامها في ستة أحرف، وهي حروف (تجد) و (الصفير) الصاد، والسين، والـزاي.

فالتاء نحو (إذ تبرأ) والجيم،(إذ جاء) والدال (إذ دخلوا) والصاد(وإذ صرفنا)ولا ثاني له، والسين (إذ سمعتموه) والزاي: (وإذ زين).

فقرأ أبو عمرو، وهشام، بإدغام الذال في الستة، وافقهما، اليزيدي، وابن محيصن، وأظهرها عند الستة نافع، وابن كثير، وعاصم، وكذا أبو جعفر، ويعقوب.

واختلف عن «ابن ذكوان» في الدال: فادغم الذال فيها من طريق الأخفش، وأظهرها من طريق الصوري، كالخمسة الباقية.

وقرأ حمزة، وكذا خلف، بإدغامها في التاء، والدال فقط. وبإظهارهـا عند الأربعة الباقية.

وقرأ خلاد، والكسائي، بإدغامها في غير الجيم، وافقهما الحسن.

وعن الأعمش إدغامها في الـزاي، والصاد، والسين، وزاد المـطوعي عنه «الجيم».

الفصل الثاني

في حكم دال قد

اختلف في إدغامها في ثمانية أحرف.

الأول: الجيم نحو: (لقد جاءكم).

الثاني: الذال [مثل] (ولقد ذرأنا) ليس غيره.

الثالث: الزاي (ولقد زينا) فقط.

الرابع: السين (قد سألها).

الخامس: الشين (قد شغفها) فقط.

السادس: الصاد (ولقد صرفنا).

السابع: الضاد (قد ضلوا).

الثامن: الظاء (لقد ظلمك).

فأدغمها فيهن أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وهشام، وكذا خلف، وافقهم الأربعة.

لكن اختلف عن «هشام» في(لقد ظلمك) بـ(ص) فالإظهار له في الشاطبية كأصلها[1] وفاقاً لجمهور المغاربة، وكثير من العراقيين.

وهو في المبهج وغيره، عنه من طريقيه. والإدغام له في المستنير وغيره،

(١) وهو كتاب «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني، المتوفى سنة ٤٤٤ هـ طبع عدة طبعات أولها في استانبول سنة ١٩٣٠ م.

وفاقاً لجمهور العراقيين، وبعض المغاربة.

وأدغمها ورش في الضاد، والظاء المعجمتين، وأظهرها عند الستة.

وأدغمها ابن ذكوان في الذال، والضاد، والظاء، المعجمات فقط.

واختلف عنه في الزاي: فالإظهار رواية الجمهور، عن الأخفش عنه، والإدغام رواية الصوري عنه، وبعض المغاربة عن الأخفش.

والباقون بالإظهار، وهم: ابن كثير، وعاصم، وقالون، وكذا أبو جعفر، ويعقوب.

الفصل الثالث

في حكم تاء التأنيث

اختلف في إدغامها في ستة أحرف:

أولها: الثاء نحو (كذبت ثمود).

ثانيها: الجيم (وجبت جنوبها).

ثالثها: الزاي (خبت زدناهم) فقط.

رابعها: السين (كانت سراباً).

خامسها: الصاد (لهدمت صوامع).

سادسها: الظاء (حملت ظهورهما).

فأدغمها في الستة أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وافقهم الأربعة.

وأدغمها في الظاء فقط، ورش، من طريق الأزرق.

واظهرها خلف في الثاء فقط.

وادغمها ابن عامر في الظاء، والصاد، وأدغمها هشام في الثاء.

واختلف عنه في حروف (سجز) السين، والجيم والزاي، فالإدغام من طريق الداجو ني، وابن عبدان، عن الحلواني، والإظهار من باقي طرق الحلواني.

واختلف عن الحلواني عنه في (لهدمت صوامع).

وأظهرها ابن ذكوان عند حروف (سجز) المتقدمة واختلف عنه في الثاء، فروى عنه الصوري الإظهار، وروى عنه الاخفش الإدغام.

واختلف عنه أيضاً في (أنبتت سبع)

فأدغمها الصوري ، وأظهرها الأخفش. وأما حكـاية الشـاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ الخلاف عن ابن ذكوان في (وجبت جنوبها) فتعقبه في النشر بأنه لا يعرف خلافاً عنه، في إظهارها من هذه الطرق، التي من جملتها طرق الشاطبية.

الفصل الرابع

في حكم لام هل وبل

اختلف في إدغامها في ثمانية أحرف:

أولها: (التاء) نحو (هل تنقمون) (بل تأتيهم).

ثانيها: (هل ثوب) فقط.

ثالثها: الزاي: (بل زين) (بل زعمتم) فقط.

رابعها: السين (بل سولت) معاً فقط.

خامسها: الضاد (بل ضلوا) فقط.

سادسها: الطاء (بل طبع).

سابعها: الظاء (بل ظننتم) فقط.

ثامنها: النون (هل نحن) (بل نقذف) فاشترك هل وبل في التاء، والنون. واختص هل بالثاء المثلثة، وبل بالخمسة الباقية.

فقرأ بإدغام اللام في الأحرف الثمانية الكسائي، وافقه ابن محيصن. بخلف عنه، في لام هل في النون.

وقرأ حمزة بالإدغام في التاء والثاء والسين.

واختلف عنه في (بل طبع) فأدغمه خلف، من طريق المطوعي، وكذا رواه ابن مجاهد عن اصحابه عنه.

وأدغمه خلاد ـ أيضاً ـ من طريق فارس بن أحمد، وكذا في التجريد من

قراءته، على الفارسي.

وخص في الشاطبية الخلاف بخلاد، والمشهور عن حمزة الإظهار من الروايتين.

وقرأ هشام بالإظهار عند الضاد، والنون، واختلف عنه في الستة الباقية وصوب في النشر الإدغام عنه فيها، وقال: إنه الذي عليه الجمهور، وتقتضيه أصول هشام.

واستثنى أكثر رواة الإدغام عن هشام (هل تستوي الظلمات) بالرعد فاظهروها، وهو الذي في الشاطبية وغيرها، ولم يستثنها في الكفاية، واستثناها في الكامل للحلواني، دون الداجوني.

ونص في المبهج على الوجهين من طريق الحلواني عنه.

والباقون بالإظهار في الثمانية، إلا أن ابا عمرو أدغم لام «هل» في تاء «ترى» «بالملك» و «الحاقة» فقط، وافقه الحسن واليزيدي والله أعلم.

الفصل الخامس

في حكم حروف قربت مخارجها وهي سبعة عشر حرفاً

الأول: الباء الساكنة عند الفاء، في خمسة مواضع: (يغلب فسوف) (تعجب فعجب) (اذهب فمن) (فاذهب فإن) (يتب فأولئك).

فأدغمها في الخمسة المذكورة أبو عمرو، وهشام، وخلاد، والكسائي، وافقهم الأربعة.

إلا أنه اختلف عن هشام، وخلاد:

فأما هشام فالإغام له من جميع طرقه، رواه الهذلي، ورواه القلانسي من طريق الحلواني، وابن سوار من طريق المفسر، عن الداجوني، عنه، والإظهار في الشاطبية كأصلها كالجمهور، وعليه جميع المغاربة.

وأما خلاد: فالإدغام عنه ذكره الهذلي ومكي والمهدي، كالجمهور، وعليه جميع المغاربة، والاظهار عليه جميع العراقيين، وخص بعض المدغمين الخلاف عن خلاد بقوله تعالى: (يتب فأولئك) بالحجرات. كالشاطبي والداني، وفي العنوان إظهاره فقط.

الثاني: (يعذب من) بالبقرة، أدغم الباء في الميم منه أبو عمرو، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم اليزيدي، والأعمش.

واختلف عن ابن كثير، وحمزة، وقالون.

فأما ابن كثير: فقطع له بالإدغام في التبصرة، والعنوان، وغيرهما، وقطع

بالإظهار للبزي صاحب الإرشاد ، وهو في التجريد لقنبل، من طريق ابن مجاهد، واطلق الخلاف عن ابن كثير في الشاطبية كأصلها، وتعقبهما في النشر بأن مقتضى طرقهما الإظهار فقط.

وأما حمزة: فقطع له بالإظهار صاحب العنوان، والمبهج ، وفاقاً لجمهور العراقيين، وبالإدغام جميع المغاربة، وكثير من العراقيين.

وأما قالون: فالإدغام له عند الأكثرين ، من طريق أبي نشيط، وهو رواية المغاربة قاطبة، عن قالون، والإظهار له من طريقيه في الإرشاد، والكفاية لسبط الخياط، ومن طريق الحلواني في المبهج، وغيره.

وقرأ من بقي من الجازمين وهو «ورش» وحده بالإظهار.

الثالث: (اركب معنا) بهود:

أدغمه أبو عمرو، والكسائي، وكذا يعقوب، وافقهم الأربعة، بخلف عن ابن محيصن ، والأعمش.

واختلف عن ابن كثير، وعاصم، وقالون، وخلاد، والوجهان صحيحان عن كل منهم.

والباقون وهم: ورش، وابن عامر، وخلف، وكذا أبو جعفر، وخلف [في اختياره] بالإظهار.

الرابع : (نخسف بهم) بسبأ:

أدغم الفاء في الباء الكسائي وحده، وأظهرها الباقون.

وتضعيف الفارسي، والزمخشري، للإدغام فيها من حيث إنه أدغم الأقوى وهو الفاء، في الأضعف، وهو الباء، رده أبو حيان وغيره.

الخامس: الراء الساكنة عند اللام، نحو: (يغفر لكم) (واصبر لحكم). .

فقرأ بالإدغام أبو عمرو، بخلاف عن الدوري عنه وافقه ابن محيصن، واليزيدي.

والخلاف للدوري ـ كما في النشر ـ مفرع على الاظهار في الإدغام الكبير،

فمن أدغم الإدغام الكبير أدغم هذا وجها واحداً، ومن أظهر الكبير أجرى الخلاف في هذا.

والأكثر على الإدغام، والوجهان صحيحان، وفي المبهج الإظهار لابن محيصن، وبه قرأ الباقون.

السادس: لام (يفعل) حيث وقع أدغمها في الذال[1] أبو الحارث عن الكسائي، وأظهرها الباقون.

السابع: الدال عند الثاء في (ومن يرد ثواب) معاً بآل عمران.

فقرأ بالإدغام أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي وكذا خلف، وافقهم الأربعة والباقون بالإظهار.

الثامن: الثاء عند الذال وهو (يلهث ذلك)[2] فقط.

فأظهرها نافع، وابن كثير، وهشام، وعاصم، وكذا أبو جعفر، بخلاف عنهم.

والباقون بالإدغام.

قال ابن الجزري: وهو المختار عندي للجميع، للتجانس، وحكى الإجماع عليه للجميع ابن مهران.

التاسع: الذال عند التاء من (اتخذتم) و(أخذت) وما جاء من لفظه.

فأظهر الذال ابن كثير، وحفص، واختلف عن رويس، فروى الجمهور عن النخاس الإظهار، وروى أبو الطيب، وابن مقسم، الإدغام، وروى الجوهري إظهار حرف الكهف فقط وهو: (لتخذت عليه) وإدغام الباقي، وكذا روى الكارزيني عن النخاس.

والباقون بالإدغام.

العاشر: الذال في التاء أيضاً في (نبذتها) بطه:

أدغمها أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف ، وافقهم اليزيدي

(١) في مثل قوله تعالى: ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاماً﴾ الفرقان (٦٨).

(٢) سورة الأعراف الآية (١٧٦).

والحسن، والأعمش.

واختلف عن هشام: فقطع له المغاربة قاطبة بالإظهار، وهو الذي في الشاطبية وغيرها.

وجمهور المشارقة بالإدغام، ورواه في التجريد عنه من طريق الداجوني، وفي المبهج من طريق الحلواني، ووافقه ابن محيصن بخلفه، أيضاً والباقون بالإظهار.

الحادي عشر: الذال في التاء أيضاً من (عذت) معاً.

فقرأه بالإدغام أبو عمرو، وهشام؛ بخلف عنه، وحمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وخلف، وافقهم الأربعة بخلف عن ابن محيصن، وهو لهشام عند الهذلي وغيره، وفاقاً لجمهور العراقيين.

والإظهار له في الشاطبية كأصلها ، وفاقاً لجميع المغاربة، وبه قرأ الباقون.

الثاني عشر: الثاء في التاء من (لبثتم) و (لبثت) كيف جاء:

فأدغمه أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وافقهم الأربعة، والباقون بالإظهار.

الثالث عشر: الثاء في التاء - أيضاً - في (أورثتموها) بالأعراف، والزخرف:

فأدغمه أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وافقهم الأربعة.

واختلف عن ابن ذكوان: فالصوري بالإدغام، والأخفش بالإظهار، وبه قرأ الباقون.

وأدخل في الأصل هنا «خلفاً» في اختياره في المدغمين، وفيه نظر، ولعله سبق قلم، بل يظهر هذا الحرف في السورتين كما تقرر، قولاً واحداً كما في النشر وغيره.

الرابع عشر: الدال في الذال من (كهيعص ذكر).

أدغمها أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف والباقون بالإظهار.

الخامس عشر: النون في الواو، من (يس والقرآن):

فأدغمه هشام، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، وافقهم ابن محيصن، والأعمش.

واختلف فيه عن نافع، والبزي، وابن ذكوان، وعاصم:

فأما نافع: فقطع له بالإدغام من رواية قالون جمهور العراقيين وغيرهم، وبالإظهار صاحب التيسير، والشاطبية، وجمهور المغاربة وفي الجامع للداني الإدغام من طريق الحلواني، والإظهار من طريق أبي نشيط.

قال في النشر: وكلاهما صحيح عن قالون من الطريقين.

والإدغام لورش من طريق الأزرق، رواية الجمهور، وقطع به في الشاطبية وغيرها، وبالإظهار له من الطريق المذكور، قطع في التجريد.

وقطع بالإدغام من طريق الأصبهاني ابن سوار، والأكثرون.

وبالإظهار ابن مهران، والداني، وهما صحيحان عن ورش، كما في النشر.

وأما البزي: فروى عنه الإظهار أبو ربيعة، والإدغام ابن الحباب، وهما صحيحان عنه كما في النشر.

وأما ابن ذكوان: فروى عنه الإدغام الأخفش، والإظهار الصوري، وهما صحيحان عنه ـ أيضاً ـ.

وأما عاصم: فالوجهان صحيحان عنه، من رواية أبي بكر، من طريقيه كما في النشر.

وروى عنه الإدغام من رواية «حفص» عمرو بن الصباح، من طريق زرعان، والإظهار من طريق الفيل، وهما صحيحان من طريق عمرو، ولم يختلف عن عبيد عنه أنه بالإظهار، وبه قرأ الباقون، وهم: قنبل، وأبو عمرو، وحمزة، وكذا أبو جعفر، وافقهم اليزيدي، والحسن.

السادس عشر: النون في الواو من (ن. والقلم).

فقرأ قالون، وقنبل، وأبو عمرو، وحمزة، وكذا أبو جعفر، بالإظهار، وافقهم الأربعة، بخلف عن ابن محيصن، والأعمش.

وقرأ هشام، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، بالإدغام، واختلف عن « ورش » « والبزي» و « ابن ذكوان » و « عاصم».

فالإدغام لورش من طريق الأزرق، في التجريد وغيره، والإظهار في العنوان وغيره، والوجهان في الشاطبية وغيرها، والخلاف عن البزي، وابن ذكوان وعاصم، كالخلاف في (يس) سواء؛ إلا أن سبط الخياط قطع لأبي بكر، من طريق العليمي، بالإدغام هنا، والإظهار في (يس) ولم يفرق غيره بينهما.

السابع عشر: النون عند الميم من (طسم) أول الشعراء، والقصص.

فأدغمه نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، وافقهم الأربعة بخلف عن الأعمش.

وأظهره حمزة، وكذا أبو جعفر، على أنه لا حاجة إلى ذكره مع المظهر، لأن مذهبه السكت على حروف الفواتح، كما يأتي - إن شاء الله تعالى - ومن لازمه الإظهار.

«تتمة»:

وقع لأبي شامة - رحمه الله تعالى - النص على إظهار نون(طس تلك) أول النمل، وهو- كما في النشر- سبق قلم، بل النون مخفاة عند التاء، وجوباً بلا خلاف، والمشهور اخفاء نون (عين) عند الصاد للكل، من(كهيعص)وبعضهم يظهرها، وهو مروي عن حفص، لأنها حروف مقطعة، ونظيرها نون (عين) عند السين من فاتحة شورى، ولم أر من نبه عليه فليراجع[1].

وأما (ألم نخلقكم) بالمرسلات:

فأجمعوا على إدغامه إلا انهم اختلفوا في إبقاء صفة الاستعلاء في القاف، فبالإدغام التام أخذ الداني، وبإبقاء صفة الاستعلاء أخذ مكي.

---

(١) انظر: ابراز المعاني لأبي شامة ص ١٤٨ عند شرحه لقول الشاطبي:

وطس عند الميم فاز اتخذتم أخذتم وفي الإفراد عاشر دغفلا

والأول أصح رواية، وأوجه قياساً، كما في النشر. قال فيه: بل ينبغي أن لا يجوز البتة غيره، في قراءة أبي عمرو، في وجه الإدغام الكبير، لأنه يدغم المتحرك من ذلك إدغاماً محضاً، فالساكن أولى وأحرى.

الفصل السادس

في أحكام النون الساكنة والتنوين

أكثر مسائل هذا الفصل إجماعية، وإنما ذكروه هنا لكثرة دور مسائله، والاختلاف في بعضها، وقيدوا النون بالسكون لتخرج المتحركة، وترك ذلك في التنوين، لأن وضعه السكون.

وأكثرهم قسم أحكام الباب إلى أربعة: إظهار، وإدغام، وقلب، وإخفاء.

قيل: والتحقيق أنها ثلاثة: إظهار، وإدغام محض، وغير محض، وإخفاء، مع قلب، وبدونه.

ودليل الحصر استقرائي، لأن الحرف الواقع بعدهما إما أن يقرب من مخرجهما جداً أولاً، الأول واجب الإدغام والثاني: إما أن يبعد جداً أولاً، الأول واجب الإظهار، والثاني واجب الاخفاء. فالاخفاء حينئذ حال بين الإدغام والإظهار، وقيل: بل خمسة، والخلف لفظي.

الأول: الإظهار:

وهو عند حروف الحلق الستة، وهي: الهمزة، نحو (ينأون) فقط[1] (من آمن) (عادٍ إذ).

والهاء: (عنهم) (من هاد) (امرؤ هلك).

---

(١) قوله: « فقط » إشارة الى أن النون الساكنة لم يقع بعدها همزة في كلمة واحدة سوى قوله: (ينأون).

والعين : (أنعمت) (من عمل) (حقيق على).
والحاء : (وانحر) (من حكيم حميد) .
والغين : (فسينغضون) (من غل) (ماءٍ غير) .
والخاء : (المنخنقة) (إن خفتم) (يومئذ خاشعة).

فاتفق القراء على إظهار النون الساكنة، والتنوين، عند الستة لبعد المخرجين، إلا أن «أبا جعفر» قرأ باخفائهما عند الأخيرين، الغين، والخاء، المعجمتين، كيف وقعا.

لكن استثنى بعض أهل الأداء له (فسينغضون) (يكن غنياً) (والمنخنقة) فأظهر فيها كالجمهور، وفي النشر: الاستثناء أشهر وعدمه أقيس[1].

الثاني: الادغام :

في ستة أحرف ـ أيضاً وهي النون نحو: (عن نفس) (ملكاً نقاتل) .
والميم (من مال) (سنبلة مائة حبة).
والواو (من وال) (رعد وبرق).
والياء : (من يقول) (فئة ينصرونه).
واللام : (فإن لم تفعلوا) (هدى للمتقين) .
والراء : (من ربهم) (ثمرة رزقا).

فاتفقوا على إدغامها في الستة، مع إثبات الغنة، معَ النونِ، والميم، وأما اللام والراء : فحذفوا الغنة معهما. وهذا ـ كما في النشر ـ وغيره، مذهب الجمهور من أهل الأداء، والجلة من أئمة التجويد، وعليه العمل عند أئمة الأمصار.

وذهب كثير من أهل الأداء وغيرهم، إلى الإدغام فيهما مع بقاء الغنة، ورووا ذلك عن أكثر القراء: نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، وغيرهم.

ووردت عن كل القراء، وصحت من طرق النشر، التي هي طرق هذا الكتاب،

(١) راجع: النشر (٢/ ٢٢ ـ ٢٣) طبعة المكتبة التجارية.

نصا وأداء، عن أهل الحجاز، والشام، والبصرة، وحفص وأشار إلى ذلك في طيبته بقوله: وأدغم بلاغنة في لام وراء وهي «أي الغنة» لغير صحبة أيضاً ترى،

لكن ينبغي ـ كما في النشر ـ تقييد ذلك في اللام بالمنفصل رسماً، نحو (أن لا أقول) و (أن لا ملجأ).

أما المتصل رسماً نحو: (ألن نجعل) بالكهف فلا غنة فيه للرسم.

وأما الواو والياء: فاختلف فيهما:

فقرأ خلف عن حمزة، بإدغام النون والتنوين فيهما، بغير غنة، وافقه المطوعي عن الأعمش، وبه قرأ الدوري عن الكسائي، في الياء، من طريق أبي عثمان الضرير، وروى الغنة عنه جعفر بن محمد، وكلاهما صحيح، كما في النشر.

وقرأ الباقون بالغنة فيهما، وهو الأفصح.

واختلفوا في الغنة الظاهرة مع الإدغام في الميم.

فذهب بعضهم إلى أنها غنة النون، والجمهور إنها غنة الميم، وهو الصحيح.

واتفقوا على أنها مع الواو والياء غنة المدغم، ومع النون غنة المدغم فيه.

واتفقوا ـ أيضاً ـ على إظهار النون الساكنة، إذا اجتمعت مع الياء، أو الواو، في كلمة واحدة نحو (صنوان) و (الدنيا) و (بنيان)[1] خوف التباسه بالمضاعف.

تنبيـــه:

التحقيق ـ كما في الحلبي ـ على مقدمة التجويد لابن الجزري: أن الأدغام مع عدم الغنة محض، كامل التشديد، ومعها غير محض، ناقص التشديد، من أجل صوت الغنة الموجودة معه، فهو بمنزلة الإطباق الموجود مع الإدغام في (أحطت) و(بسطت) انتهى.

ومقتضاه: أنه متى وجدت الغنة كان الادغام غير محض، ناقص التشديد، سواء قلنا إنها للمدغم، أو للمدغم فيه.

---

(١) ومثل ذلك: (قنوان) ولا يوجد غير هذه الأربعة.

ومقتضى كلام الجعبري أنه محض كامل التشديد مع الغنة، حيث كانت للمدغم فيه، لا للمدغم، نبه عليه شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ

وما ذكر من أن الادغام إذا صاحبته الغنة يكون إدغاماً ناقصاً، هو الصحيح في النشر وغيره، خلافاً لمن جعله إخفاء، وجعل إطلاق الادغام عليه مجازاً كالسخاوي، ويؤيد الأول وجود التشديد فيه، إذ التشديد ممتنع مع الاخفاء.

الثالث : القلب :

وهو في الباء الموحدة فقط، نحو (أنبئهم) (أن بورك) (عليم بذات) .

فاتفقوا على قلب النون الساكنة والتنوين ميما خالصة، واخفائها بغنة عند الباء، من غير إدغام، وحينئذ فلا فرق في اللفظ بين (أن بورك) و (أم به جنة) .

الرابع : الاخفاء :

عند باقي الحروف، وجملتها خمسة عشر، وهي القاف [مثل] (وينقلب) (من قرار) (بتابع قبلتهم) .

والكاف (أنكالاً) (من كتاب كريم) .

والجيم : (أنجيتنا) (وإن جنحوا) (ولكل جعلنا) .

والشين : (ينشىء) (فمن شهد) (غفور شكور) .

والضاد : (منضود) (من ضعف) (وكلا ضربنا) .

والطاء : (ينطق) (من طين) (صعيداً طيباً) .

والدال (عنده) (من دابة) (عملا دون)،

والتاء : (كنتم) (ومن تاب) (جنات تجري) .

والصاد : (ينصركم) (ولمن صبر) (عملاً صالحاً) .

والسين : (الانسان) (أن سيكون) (رجلاً سلماً) .

والزاي : (ينزل) (من زوال) (نفساً زكية) .

والظاء (انظر) (من ظهير) (ظلا ظليلاً) .

والذال : (لينذر) (من ذهب) (وكيلاً ذرية) .

والثاء : (الأنثى) (فمن ثقلت) (أزواجاً ثلاثة) .

والفاء: (ينفق) (من فضله) (خالداً فيها).

فاتفقوا على إخفائهما عند الخمسة عشر، إخفاء تبقى معه صفة الغنة، فهوحال بين الأظهار والادغام، كما تقدم.

والفرق بين المخفى والمدغم: أن المدغم مشدد، والمخفى مخفف، ولذا يقال: أدغم في كذا، وأخفى عند كذا، والله تعالى أعلم[1].

تتمة: يجب على القارىء أن يحترز من المدعند إخفاء النون، نحو: (كنتم) وعند الإتيان بالغنة في النون، والميم، في نحو (إن الذين) (وإما فداء) وكثيراً ما يتساهل في ذلك من يبالغ في إظهار الغنة، فيتولد منها واو وياء، فيصير اللفظ (كونتم) إين (إيما) وهو خطأ قبيح، وتحريف.

وليحترز ـ أيضاً ـ من إلصاق اللسان فوق الثنايا العليا، عند إخفاء النون، فهو خطأ أيضاً ـ وطريق الخلاص منه تجافي اللسان قليلاً عن ذلك.

وفي النشر: إذا قرىء بإظهار الغنة، من النون الساكنة والتنوين، في اللام والراء، عند أبي عمرو فينبغي قياساً اظهارها من النون المتحركة فيهما[2] نحو

---

(١) وإنما تعين الاخفاء لأن النون الساكنة والتنوين لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف الادغام فيدغمان فيهن. ولم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الحلق فيظهران عندهن فلذا تعين الاخفاء وكان على قدر قربهما منهن. فكلما قوي التناسب بالمخرج أو بالصفة قرب إلى الادغام. وكلما قل قرب إلى الاظهار. قاله الجعبري. وهو معنى قول غيره فما قربا منه كانا عنده أخفى مما بعدا عنه. واتفق أهل الأداء على أنه لا عمل للسان في النون والتنوين حالة الاخفاء كعمله فيهما مع ما يظهران عنده أو ما يدغمان فيه بغنة. وإنما يخرجان عند حروف الاخفاء من الخيشوم. هامش طبعة المشهد الحسيني ص٣٣.

(٢) لا ينبغي أن يلتفت إلى هذا القياس لمصادمته للرواية الصحيحة الواردة على الأصل، إذ النون من نحو (لن نؤمن لك) و (تأذن ربك) متحركة في الأصل، وسكونها عارض للادغام، والأصل أن لا يعتد بالعارض، ولما فيه من قياس ما لا يروى على ما روي، والقراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول. والقياس إنما يصار إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء. وهذا لا غموض فيه مع أنه حكى الإجماع على تركها في ذلك، حيث قال في باب الادغام الكبير ما نصه: «وكذلك أجمعوا على إدغام النون في اللام والراء، إدغاماً خالصاً كاملاً من غير غنة، عند من روى الغنة عنه في النون الساكنة والتنوين، في اللام والراء، ومن لم يروها» اهـ.

=

(نؤمن لك) (زين للذين) (تأذن ربك) اذ النون من ذلك تسكن للادغام .

قال: وبعدم الغنة قرأت عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك، وبه آخذ، ويحتمل أن القارىء بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار، أي حيث لم يدغم الادغام الكبير، قال في الأصل ـ بعد نقله ما ذكر ـ : لكن القراءة سنة متبعة فإن صح نقلاً اتبع .

= ولو وردت الغنة في ذلك لخرجت على اعتبار العارض، ووجب قبولها، وطرح الأصل الذي هو أقوى من العارض.

وبهذا تعلم أن قوله : ويحتمل أن القارىء بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار، حيث لم يدغم الإدغام الكبير، مجرد توهم سرى له من ترك الغنة في المتحرك. وإلا لجزم به ولم يعبر بالاحتمال.

وإذا بطل هذا القياس وفسد هذا الاحتمال، وزال هذا التوهم، بقي الحكم في كل باب على ما ثبتت به الرواية فيه.

وقول العلامة الأجهوري: واختلف في (لن نؤمن لك) أي على قراءة المدغم، ومن المعلوم أن هذا لا يتأتى إلا على وجه إظهارها في الساكن، فهو وإن كان صريحا في إجراء الوجهين لا ينبغي اعتباره، لأنه خلاف الصواب، على الصحيح، ولعله أخذه من القياس المذكور فليعلم.

ثم إن قوله: وبعدم الغنة قرأت عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك، وبه آخذ نص في أن الغنة له لم تثبت عنده بطريق الأداء، بل بطريق النص، كبعض من هي لهم على شرط كتابه، فإنه قال: وقد وردت الغنة مع اللام والراء، عن كل من القراء وصحت من طريق كتابنا نصاً وأداء، عن أهل الحجاز، والشام، والبصرة، وحفص.

ثم بين طريق الأداء بقوله: وقرأت بها من رواية قالون، وابن كثير، وهشام، وعيسى بن وردان، وروح، وغيرهم أ.هـ.

ومعلوم ضرورة أن قوله وغيرهم لا يعين شخصاً، فإدخال واحد دون غيره فيه تحكم، وشموله للباقين كلهم باطل، وإلا فما ثمرة التخصيص، بل لو كان ذلك الغير من طريق كتابه لصرح به كما هو اصطلاحه في كل ما رواه أداء. والله أعلم. ا هـ من تعليقات المرحوم الشيخ الضباع على طبقة المشهد الحسيني ص ٣٣ ـ ٣٤.

باب
هاء الكناية

ويسميها البصريون ضميراً، وهي التي يكنى بها عن المفرد الغائب، ولها أحوال أربعة:

الأول : أن تقع بين متحركين، نحو (إنه هو) (له صاحبه) (في ربه أن).

ولا خلاف في صلتها حينئذ، بعد الضم بواو، وبعد الكسر بياء، لأنها حرف خفي، إلا ما يأتي إن شاء الله تعالى.

الثاني : أن تقع بين ساكنين، نحو (فيه القرآن) (آتيناه الإنجيل).

الثالث : أن تقع بين متحرك: فساكن، نحو (له الملك) (على عبده الكتاب).

وهذان لا خلاف في عدم صلتهما، لئلا يجتمع ساكنان، على غير حدهما.

الرابع : أن تقع بين ساكن فمتحرك، نحو (عقلوه وهم) (فيه هدى).

وهذا مختلف فيه:

فابن كثير يصل الهاء بياء، وصلا إذا كان الساكن قبل الهاء ياء، نحو: (فيـه هدى) وبواو إذا كان غير ياء نحو (خذوهفاعتلوه)و (اجتبيه وهديـه) على الأصل وافقه ابن محيصن.

وقرأ حفص (فيه مهاناً) بالفرقان بالصلة[1] وفاقاً له.

---

(١) اتباعاً للأثر، وجمعاً بين اللغتين، وقيل: قصد بها مد الصوت تسميعاً بحال العاصي ا هـ. من تعليقات المرحوم الشيخ الضباع ص ٣٤ طبعة المشهد الحسيني.

والباقون بكسرها بعد الياء وضمها بعد غيرها مع حذف الصلة تخفيفاً[1].

إلا أن حفصاً ضمها في (أنسانيه) بالكهف و (عليه الله) بالفتح، وهذا من القسم الثاني، وافقه ابن محيصن في موضع الفتح، وزاد ضم كل هاء ضمير مكسورة قبلها كسرة، أو ياء ساكنة، إذا وقع بعدها ساكن نحو (به انظر) (به الله).

وقرأ الأصبهاني عن ورش بضم (به انظر) كما يأتي في محله ـ إن شاء الله تعالى ـ.

واستثنوا من القسم الأول حروفاً اختلف فيها، وجملتها اثنا عشر:

١ ـ٤ـ منها: أربعة أحرف في سبعة مواضع، وهي (يؤده إليك) معاً بآل عمران، و (نؤته منها) معاً فيها أيضاً وثالث في الشورى[2] و (نوله) (ونصله) بالنساء:

فسكن الأربعة في المواضع المذكورة، أبو عمرو، وهشام، من طريق الداجوني، وأبو بكر، وحمزة، وكذا ابن وردان، من طريق النهرواني، عن ابن شبيب، ومن طريق أبي بكر، ابن هارون، كلاهما عن الفضل عنه، وابن جماز، من طريق الهاشمي، وافقهم الحسن، والأعمش.

وقرأ قالون، وهشام من طريق الحلواني، بخلف عنه، وابن ذكوان، من أكثر طرق الصوري، وكذا يعقوب، وابن جماز، من طريق الدوري، وابن وردان، من باقي طرقه، باختلاس كسرة الهاء.

والباقون بإشباع الكسر، وافقهم اليزيدي، وابن محيصن، وبه قرأ هشام في أحد أوجهه، من طريق الحلواني، وهو الثاني لابن ذكوان.

فصار لهشام في الأربعة ثلاثة أوجه: الاسكان، والصلة، والاختلاس.

ولابن ذكوان وجهان: القصر، والاشباع ولأبي جعفر وجهان: الإسكان، والقصر.

---

(١) أي: اجتزاء بالكسرة قبلها. ووجهها بعضهم: بأن الهاء لما كانت خفيفة يضعف حجزها، وحذفت صلتها لتوهمَ التقاء الساكنين، وهو قول سيبويه، كما ذكره الجعبري.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها﴾ آية (٢٠).

٥ ـ ومنها : (يأته مؤمناً) بطه :

فقرأه بالإسكان السوسي بخلاف عنه، وافقه اليزيدي بخلفه أيضاً، وقرأه بكسر الهاء، مع حذف الصلة، ومع إثباتها قالون، وكذا ابن وردان، ورويس.

والباقون بإثبات الصلة، وهم: ورش، وابن كثير، والدوري، والسوسي، في وجهه الثاني، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا ابن جماز، وروح، وخلف، وافقهم ابن محيصن، والحسن، والأعمش.

[تنبيه]

بما تقرر علم أن «ابن عامر» من أصحاب الصلة في هذا الحرف، أعني (يأته) قولاً واحداً، وهذا هو الذي في الطيبة كالنشر، وتقريبه، وغيرهما.

لكن كلام الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ يفهم بظاهره ـ جريان الخلاف لهشام عنه ، بين الصلة والاختلاس، وذلك أنه قال ـ بعد ذكره ـ (يأته) مع حروف أخر: وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف.

فأثبت الخلاف لهشام في جميع ما ذكره، من (يؤده) إلى (يأته) ودرج على ذلك شراح كلامه، فيما وقفنا عليه، ولم أر من تنبه لذلك، غير الأمام الحافظ الكبير «أبي شامة» رحمه الله تعالى فقال ـ بعد أن قرر ـ كلامه على ظاهره ـ ما نصه : «وليس لهشام في حرف «طه» إلا الصلة لا غير، وإن كانت عبارته صالحة أن يؤخذ له بالوجهين لقوله أولاً وفي الكل قصر، لكن لم يذكر أحد له القصر، فحمل كلامه على ما يوافق كلام الناس أولى. انتهى بحروفه.

ولم ينبه عليه في النشر، وهو عجيب.

٦ ـ ومنها : (يتقه) بالنور:

فقرأه باختلاس كسرة الهاء قالون، وحفص، وكذا يعقوب.

وقرأه بإسكان الهاء أبو عمرو، وأبو بكر، وافقهما اليزيدي، والحسن، والأعمش، وبه قرأ هشام من طريق الداجوني، وخلاد فيما رواه ابن مهران وغيره، وكذا ابن وردان من طريق الرازي، وهبة الله.

واختلف في الاختلاس عن هشام، وابن ذكوان، وابن جماز.

فتلخص أن لقالون، وحفص، ويعقوب، الاختلاس فقط، ولأبي عمرو، وأبي بكر، الإسكان فقط، وافقهما اليزيدي، والحسن، والأعمش.

ولهشام ثلاثة أوجه: السكون، عن الداجوني عنه، والاشباع، والاختلاس، من طريق الحلواني، ولابن ذكوان، وكذا ابن جماز، الاشباع، والاختلاس، ولخلاد، وكذا ابن وردان، الاسكان، والإشباع.

وللباقين، وهم: ورش، وابن كثير، وخلف، عن حمزة، والكسائي، وكذا خلف، الإشباع فقط، وافقهم ابن محيصن.

وكلهم كسر القاف، إلا حفصاً، فإنه سكنها، تخفيفاً ككتف، وكبد على لغة من قال:

ومــن يتــق الله فــإن الله مــعــه ورزق الله مــن بــادٍ وغــادِ

٧ ـ ومنها: (فألقه إليهم) بالنمل:

فقرأه بالاختلاس قالون، وابن ذكوان، بخلف عنه، وكذا يعقوب.

وقرأ بإسكان الهاء أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والداجوني، عن هشام، وكذا ابن وردان، وابن جماز، بخلف عنهما، وافقهم على الإسكان اليزيدي، والحسن، والأعمش.

واختلف عن الحلواني، عن هشام، في الاختلاس، والإشباع.

فتلخص أن لقالون، وكذا يعقوب، الاختلاس فقط، ولأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، السكون فقط، وافقهم اليزيدي، والحسن، والأعمش.

ولابن ذكوان القصر، والإشباع، وهما لهشام، عن الحلواني، وله الإسكان عن الداجوني، فكمل لهشام ثلاثة، ولأبي جعفر السكونَ، والقصر، والباقون بالإشباع.

٨ ـ ومنها : (يرضه لكم) بالزمر:

فقرأه باختلاس ضمة الهاء نافع، وحفص، وحمزة، وكـذا يعقوب، وافقهم الأعمش.

واختلف فيه عن ابن ذكوان، وكذا ابن وردان، والوجه الثاني لهما الاشباع.

وقرأه بالإسكان السوسي، وافقه الحسن. وقول أبي حاتم : «إنه غلط» تعقبه أبو حيان بأنه لغة «بني عقيل» وغيرهم.

واختلف فيه ـ أعني الإسكان ـ عن الدوري، وهشام، وأبي بكر، وكذا عن ابن جماز، وافقهم اليزيدي.

والوجه الثاني للدوري، وكذا ابن جماز، الإشباع، والوجه الثـاني لهشام، وأبي بكر، الاختلاس.

والباقون وهم: ابن كثيـر،والكسائي، وكـذا خلف، بالاشبـاع، وافقهم ابن محيصن.

فتلخص: أن لنـافـع، وحفص، وكـذا يعقـوب، الاختـلاس فقط، وافقهم الأعمش. ولابـن كثير، والكسائي، وكذاخلف، الإشباع، وافقهم ابن محيصن.

وللدوري،وابن جمـاز، الإسكان والاشبـاع، وافقهم اليزيـدي. وللسـوسي الإسكان فقط، وافقه الحسن.

ولهشام، وأبي بكر، الإسكان والاختلاس فقط.

ولابن ذكوان، وابن وردان، الاختلاس، والاشباع.

ووقع لأبي القاسم النويري أنه ذكر لهشام هنا ثلاثة أوجه، فزاد الإشباع، ولعله سبق قلم.

٩ ـ ومنها : (أرجه) بالأعراف، والشعراء:

فقرأه بكسر الهاء بلا صلة، قالون، وابن ذكـوان، وكذا ابن وردان، بخلف عنه.

وقرأه بالصلة، مـع كسر الهـاء، ورش، والكسائي، وكـذا ابن جماز، وابن وردان، في وجهه الثاني، وخلف.

وقرأ بضم الهاء مع الصلة، ابن كثير، وهشام، من طريق الحلواني، وافقهم ابن محيصن.

وقرأ بضم الهاء بلا صلة أبو عمرو، والداجوني، عن هشام، وأبو بكر، من طريق أبي حمدون، ونفطويه، وكذا يعقوب، وافقهم اليزيدي، والحسن.

وقرأه بإسكان الهاء عاصم، من غير طريق أبي حمدون، ونفطويه، عن أبي بكر، وحمزة، وافقهما الأعمش.

فهذا حكم الهاء، وأما الهمزة: فيأتي حكمها مع الهاء مفصلاً في الأعراف، إن شاء الله تعالى.

١٠ ـ ومنها: (أن لم يره) بالبلد و (خيراً يره) و (شراً يره) بالزلزلة:

فأما موضع البلد: فقرأه بالإسكان هشام، من طريق الحلواني، وكذا ابن وردان، ويعقوب، في وجههما الثاني.

وأما موضعا الزلزلة: فقرأهما بالإسكان هشام، وكذا ابن وردان، من طريق النهرواني، عن ابن شبيب.

وقرأهما بالاختلاس يعقوب، بخلف عنه، وابن وردان، من طريق ابن هرون، وابن العلاف، عن ابن شبيب.

والباقون بالإشباع، وبه قرأ يعقوب، في الوجه الثاني، وابن وردان، من باقي طرقه، في وجهه الثالث.

١١ ـ ومنها: (بيده) موضعي البقرة (بيده عقدة النكاح) (بيده فشربوا منه) وموضع المؤمنين: (قل من بيده ملكوت) وموضع يس (الذي بيده):

فقرأه رويس باختلاس كسرة الهاء في الأربعة.

والباقون بالإشباع فيها.

١٢ ـ ومنها: (ترزقانه) بيوسف:

فقرأه باختلاس كسرة الهاء، قالون، وابن وردان، بخلف عنهما. والباقون بالاشباع، وبه قرأ قالون، وكذا ابن وردان، في وجههما الثاني.

ومما استثنوه من القسم الثاني، وهو ما وقعت فيه الهاء بين ساكنين (عنه تلهى)[1] في رواية تشديد التاء، من (تلهى) عن البزي، ووافقه ابن محيصن، في أحد وجهيهما، فإنهما يقرآنه بواو الصلة بين الهاء والتاء، مع المد لالتقاء الساكنين، كما يأتي إن شاء الله تعالى .

---

(١) سورة عبس الآية (١٠).

باب
المد والقصر

والمراد بالمد: الفرعي، وهو زيادة المد على المد الأصلي، وهو الطبيعي الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به. والقصر ترك تلك الزيادة.

وحد المد مطلقاً طول زمان صوت الحرف، فليس بحرف، ولا حركة، ولا سكون، بل هو شكل دال على صورة غيره كالغنة في الأغن، فهو صفة للحرف.

ولا بد للمد من شرط، وسبب.

[شرط المد]

فشرطه : أحد حروفه الثلاثة، الألف، ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها .

وأما حرفا اللين فهما: الواو، والياء، الساكنتان المفتوح ما قبلهما، ويصدق اللين على حرف المد، فيقال: حرف مد ولين، بخلاف العكس، فلا يوصف اللين بالمد على ما اصطلحوا عليه، فبينهما مباينة حينئذ، وإن تساويا من حيث قبول حرف اللين للمد.

[سببه]

وأما سببه : ويسمى موجبه، فإما لفظي، وإما معنوي، واللفظي همز، أو سكون.

فالهمز يكون بعد حرف المد، وقبله: فإن كان بعده، فهو إما متصل مع حرف المد، في كلمة واحدة، أو منفصل.

[المد المتصل]

فأما المتصل فنحو (جاء) و(سيئت) و(السوء) .

وقد اتفق القراء على مده، لأن حرف المد ضعيف خفي، والهمز قوي صعب، فزيد في المد تقوية للضعيف.

وقيل: ليتمكن من النطق بالهمزة على حقها .

[الأدلة على مشروعيته]

وورد نصاً عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه[1] فلذا أجمعوا عليه، لا يعرف عنهم خلاف في ذلك، حتى أن إمام المتأخرين، محرر الفن الشمس «ابن الجـزري» ـ رحمه الله تعالى ـ قال : «تتبعت قصر المتصل فلم أجده في قـراءة صحيحة، ولا شاذة»[2] انتهى. لكنهم اختلفوا في مقداره:

[مذاهب القراء في مقدار مده]

ذهب أكثر العراقيين، وكثير من المغاربة، إلى مده لكل القراء، قدراً واحداً مشبعاً، من غير إفحاش، ولا خروج عن منهاج العربية، وإليه أشار في الطيبة بقوله :

أو اشبع ما اتصل للكل عن بعض.

وذهب آخرون إلى تفاضل المراتب فيه، كتفاضلها في المنفصل.

ثم اختلفوا في كمية المراتب، فالذي ذهب إليه الداني في جامعه، أنها أربع :

طولى لحمزة، وورش، من طريق الأزرق، وابن ذكوان، من طريق الأخفش، عند العراقيين، وافقهم الشنبوذي، عن الأعمش.

---

(١) ولفظه: عن مسعود بن يزيد الكندي قال: كان ابن مسعود يقرىء رجلاً فقرأ الرجل: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) مرسلة (أي : بدون مد) فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: أقرأنيها: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) فمدها » قال ابن الجزري:

هذا حديث جليل حجة، ونص في هذا الباب، رجال إسناده ثقات، رواه الطبراني في معجمه الكبير. (النشر ٣١٥/١ ـ ٣١٦).

(٢) المرجع السابق.

الثانية : دونها لعاصم.

الثالثة : دونها لابن عامر، من غير طريق الأخفش المذكور، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم المطوعي عن الأعمش.

الرابعة : دونها لقالون، وورش، من طريق الأصبهاني، وابن كثير، وأبي عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، ووافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

وليس دون هذه المرتبة إلا قصر المنفصل.

وذهب آخرون إلى أنها مرتبتان: طولى لحمزة ومن معه، ووسطى للباقين.

وهو الذي استقر عليه رأي الأئمة قديماً، قال بعضهم: وهو الذي ينبغي أن يؤخذ به، ولا يمكن أن يتحقق غيره، ويستوي في معرفته أكثر الناس، ولذا صدر به في الطيبة(١).

وبه كان يقرىء الشاطبي، كما حكاه عنه السخاوي، وعلل عدوله عن المراتب الأربعة بأنها لا تتحقق، ولا يمكن الإتيان بها كل مرة على قدر السابقة، وهو ظاهر، وإن تعقبه الجعبري(٢).

[المد المنفصل]

وأما المنفصل عن حرف المد بأن وقع حرف المد آخر كلمة، والهمز أول

---

(١) قال ابن الجزري في الطيبة:

إن حـرف مـد قـبـل هـمـز طـولا　　جـدفـد مـز خلفـا وعن بـاقي الـمـلا

وسط وقـيـل دونـهـم نـل ثـم كـل　　روى فـبـاقـيـهـم او اشبـع مـا اتـصـل

انظر: شرح ابن الناظم على الطيبة ص ٨٠ وما بعدها.

(٢) هو: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية، ولد سنة ٦٤٠ هـ بقلعة «جعبر» على الفرات، وتعلم ببغداد ودمشق واستقر بالخليل في فلسطين حتى مات سنة ٨٥٨ هـ. من أهم كتبه في القراءات: شرح الشاطبية المسمى «كنز المعاني شرح حرز الأماني» لا يزال مخطوطاً.. و«نزهة البررة في القراءات العشرة».

انظر في ترجمته: الأنس الجليل (٢/٤٩٦)، البداية والنهاية (١٤/١٦٠)، الدرر الكامنة (١/٥٠)، الأعلام (١/٤٩).

التالية، نحو: (بما أنزل) (أمره إلى) (به إلا) ونحو: (عليهم ءأنذرتهم) عند من وصل الميم، (خشي ربه) (إذا زلزلت) عند من وصل:

فاختلف في مده: فقرأه ابن كثير، وكذا أبو جعفر، بالقصر فقط، وافقهما ابن محيصن، والحسن.

واختلف فيه عن قالون، من طريقيه، وورش، من طريق الأصبهاني، وعن أبي عمرو، من روايتيه، وعن هشام من طريق الحلواني، وعن حفص، من طريق عمرو، وكذا يعقوب، وافقهم اليزيدي.

فقطع به - أعني القصر - لقالون ابن مجاهد، وابن مهران، وابن سوار، وأبو العز، من جميع طرقه، وسبط الخياط، من طريقيه، وجمهور العراقيين، وبعض المغاربة، ومن طريق الحلواني ابن بليمة، في كثيرين، وهو أحد الوجهين في الشاطبية، وأصلها.

وقطع به للأصبهاني أكثر المشارقة، والمغاربة، كالداني، وهو أحد الوجهين في الاعلان، وعلى القصر لأبي عمرو، من روايتيه الأكثرون، وهو أحد الوجهين عنه بكماله، عن ابن مجاهد.

وقطع به من رواية السوسي فقط، مكي، والداني، في التيسير، والشاطبي، وسائر المغاربة، وهو أحد الوجهين للدوري في الشاطبية وغيرها.

وأما يعقوب: فقطع له به - أعني القصر - ابن سوار، والمالكي، وجمهور العراقيين، والداني، وابن شريح، وغيرهم.

والقصر لهشام من طريق ابن عبدان، عن الحلواني، وهو المشهور عند العراقيين، عن الحلواني، من سائر طرقه، بل قطع به ابن مهران لهشام بكماله، وكذا في الوجيز.

ولا خلاف عنه في المد من طريق المغاربة، وهو طريق الداجوني عنه.

وهو - أعني القصر - لحفص من طريق زرعان، عن عمرو بن الصباح، وهو المشهور عند العراقيين، من طريق الفيل - أيضاً.

وتقدم أن كل من أخذ بالادغام الكبير لأبي عمرو، يأخذ بالقصر في المنفصل، وجهاً واحداً، والتمثيل بقوله تعالى: (به إلا) و (أمره إلى) للإعلام، بأن حروف الصلة معتبرة هنا، كصلة الميم.

وقرأ الباقون بالمد، وهم متفاوتون فيه، على ما تقرر في المتصل.

واختلفت عباراتهم في تقدير زيادة كل مرتبة عما دونها.

فجعلها بعضهم نصف ألف، وبعضهم ألفاً، وكل ذلك تقريب، تضبطه المشافهة والإدمان، بل يرجع الخلاف فيه إلى أن يكون لفظياً، لأن مرتبة القصر إذا زيدت أقل زيادة صارت ثانية، وهلم جرا إلى أقصى ما قيل منه، فالمقدر غير محقق، والمحقق إنما هو الزيادة.

ثم إن الخلاف المذكور إنما هو في الوصل، وإذا وقف عاد الحرف الى أصله، وسقط المد.

[المد البدل]

وأما إن كان الهمز قبل حرف المد واتصلا، فأجمعوا على قصره، لأنه إنما مد في العكس ليتمكن من لفظ الهمزة كما تقدم، وهنا قد لفظ بها قبل المد، فاستغنى عنه، إلا ورشاً من طريق الأزرق، فإنه اختص بمده، على اختلاف بين أهل الأداء في ذلك على ثلاثة أوجه: المد، والتوسط، والقصر.

سواء كانت الهمزة في ذلك محققة كـ (آتى) (ونأى) (وإيلاف) و (دعائي) و (المستهزئين) و (أوتوا) و (يؤسا) و (رؤوف) و (متكئون).

أو مغيرة بالتسهيل بين بين كـ (آمنتم) في الثلاثة و (آلهتنا) بالزخرف. و (جاء آل لوط) بالحجر، والقمر.

أو بالبدل نحو: (هؤلاء آلهة) (من السماء آية).

أو بالنقل نحو: (الآخرة) (الإيمان) (الآن) (من آمن) (بني آدم) (ألفوا آباءهم) (قل إي) (قد أوتيت).

فروى ابن سفيان، ومكي، والمهدوي، وابن شريح، والهذلي، والخزاعي، وابن بليمة، والأهوازي، والحصري، وغيرهم زيادة المد في ذلك كله.

ثم اختلفوا في قدرها: فذهب جمهور من ذكر إلى التسوية بينه وبين ما تقدم على الهمز.

وذهب الداني، والأهوازي، وابن بليمة، وغلام الهراس، إلى التوسط.

وذهب إلى القصر طاهر بن غلبون، وبه قرأ الداني عليه، وهو في تلخيص ابن بليمة، واختاره الشاطبي، والجعبري، والثلاثة جميعاً في إعلان الصفراوي، والشاطبية.

وما ذكر عن الجمهور القائلين بالمد من التسوية بينه وبين ما تقدم فيه حرف المد، يعارض قول الجعبري: المد هنا دون المتقدم، والمصير إلى قولهم أولى.

ثم إن محل جواز الثلاثة المذكورة ما لم يجتمع مع السبب المذكور سبب أقوى منه، كالهمز المتأخر عن حرف المد، والسكون اللازم نحو (رأى أيـديهم)(وجاؤا أباهم) وصلا، ونحو (آمّين البيت) فيجب المد وجهاً واحداً، مشبعاً عملاً بأقوى السببين، وهو معنى قول الطيبة:

وأقوى السببين يستقل.

فإن وقف على نحو (جاؤا) جازت له الثلاثة.

وخرج بقيد اتصال الهمز بحرف المد نحو: (أولياء أولئك) (جاء أجلهم) (في السماء إله) (ءامنتم من) حالة إبدال الهمزة الثانية حرف مد، فلا يجوز المد، بل يتعين القصر.

وقد استثنى القائلون بالمد، والتوسط، هنا أصلين مطردين، وكلمة اتفاقاً منهم:

أما الأصلان:

فأحدهما: أن يكون قبل الهمز ساكن صحيح، متصل نحو (القرآن)

و (الظمآن) و (مذؤماً) و(مسؤولاً)و (مسؤلـون) لحذف صـورة الهمز رسمـاً فيتعين القصر.

وخرج المعتل سواء كان مداً نحو : (فاؤا) أولينا نحو : (المؤودة) .

الثاني : أن تكون الألف مبدلة من التنوين وقفا نحو (دعاء ونـداء) و (هزؤا) و (ملجأ) فالقصر إجماعاً لأنها غير لازمة.

وأما الكلمة : (فيؤاخذ) كيف وقعت، وهو استثناء من المغير بالبدل، نحو (لا تؤاخذنا) (لا يؤاخذكم الله).

وقول الشاطبي :

وبعضهم يؤاخذكم.

متعقب بأن رواة المد كلهم مجمعون على استثنائـه فلا خـلاف في قصره، واعتذر في النشر عنه بعدم ذكره في التيسير.

واختلفوا في ثلاث كلم، وأصل مطرد :

فأول الكلمات (إسرائيل) حيث وقعت، فاستثناها صاحب التيسير ومن تبعه، كالشاطبي.

ونص على مدها صاحب العنوان، والهادي والهداية، والكافي، وغيرهم.

ثانيها (الآن) المستفهم بها في موضعي «يونس».

فاستثناها الداني في الجامع، وابن شريح، وابن سفيـان، وهو استثنـاء من المغير بالنقل، ولم يستثنها في التيسير.

والوجهان في الشاطبية، والطيبة، وغيرهما.

والمراد الألف الأخيرة، لأن الأولى ليست من هذا الأصل، لأن مدها للساكن اللازم المقدر. وسيأتي بسط ذلك بيونس ـ إن شاء الله تعالى ـ .

وخرج بقيد الاستفهام نحو (الأن جئت) .

ثالثها (عادا الأولى) بالنجم، وهي من المغير بالنقل، استثناهـا مكي، وابن سفيان، والداني، في جامعه، ولم يستثنهـا في التيسير، والـوجهان في الشـاطبية وغيرها .

[تنبيه]

إجراء الطول، والتوسط، في المغير بالنقل، إنما ذلك حالة الوصل.

أما حالة الابتداء إذا وقع بعد لام التعريف، ولم يعتد بالعارض، وهو تحريك اللام، وابتدىء بالهمزة فالوجهان جائزان، (كالأخرة) و (الايمان) و (الأولى) فإن اعتد بالعارض، وابتدىء باللام، فالقصر فقط، نحو: (لأخرة) (ليمان) (لولي) لقوة الاعتداد في ذلك، نص عليه المحققون.

والأصل المطرد حرف المد الواقع بعد همز الوصل في الابتداء نحو (ايت بقرآن) (ايذن لي) (أو تمن) فنص على استثنائه في الشاطبية كالداني، في جميع كتبه، وصححه في النشر، وأشار إليه في طيبته بقوله: أو همز وصل.

أي: لا بعد همز وصل، فلا تمد له في الأصح.

وأجرى الخلاف فيها في التبصرة وغيرها.

[تنبيه]

قال في النشر: وأما الوقف على نحو (رأى) من (رأى القمر) و (رأى الشمس) و (تراءى الجمعان) فإنهم فيه على أصولهم المذكورة، من الاشباع، والتوسط، والقصر عن الأزرق، لأن الألف من نفس الكلمة، وذهابها في الوصل عارض، وهذا مما نصوا عليه.

وأما (ملة آبائي إبراهيم) بيوسف (دعائي إلا) بنوح حالة الوقف، (وتقبل دعائي ربنا) بإبراهيم حالة الوصل، فكذلك هم فيها على أصولهم، ومذاهبهم عن ورش، لأن الأصل في حرف المد من الأولين الإسكان، والفتح فيهما عارض من أجل الهمز، وكذلك حرف المد في الثالثة عار من حالة الوصل، اتباعاً للرسم، والأصل إثباتها فجرت فيها مذاهبهم على الأصل، ولم يعتد فيها بالعارض، وكان حكمها حكم (من وراءي) في الحالين.

قال: وهذا مما لم أجد فيه نصاً لأحد، بل قلته قياساً، وكذلك أخذته أداء عن

الشيوخ في (دعاءي) بابراهيم، وينبغي أن لا يعمل بخلافه. انتهى.

[المد اللازم والعارض]

النوع الثاني: من السبب اللفظي السكون:

وهو إما لازم، وهو الذي لا يتغير وقفاً ولا وصلاً، أو عارض، وهو الذي يعرض للوقف، أو الإدغام، وكل منهما إما مظهر، أو مدغم.

فاللازم المظهر قسمان:

حرفي، وهو ـ كما نقله شيخنا ـ عن التحفة: كل حرف هجاؤه ثلاثة أحرف، أوسطها حرف مد ولين، نحو (ميم) (ص) (ن) عند المظهر.

وكلمي: وهو ما وقع فيه بعد حرف المد ساكن متصل في كلمة، نحو: (الآن) موضعي يونس، على وجه الإبدال، (ومحياي)[1] في قراءة من سكن الياء، و (اللاءي) عند من أبدل الهمزة ياء ساكنة، و (آنذرتهم) (آشفقتم) (جا آمرنا) (هؤلاء إن كنتم) عند من أبدل الهمزة ألفا، أو ياء.

واللازم المدغم قسمان: أيضاً:

حرفي نحو لام من (الم) وكذا نحو (ص) من فاتحة مريم، عند من أدغمها في الذال.

وكلمي نحو: (الضالين) (دابة)(آلذكرين) على الإبدال (اللذان) (هذان) عند من شدد (تأمروني أعبد) (أتعداني) عند المدغم، ونحو (والصافات صفا) عند حمزة، ونحو (أنساب بينهم) عند رويس، (ولا تيمموا) (ولا تعاونوا) عند البزي، وابن محيصن.

وأما الساكن العارض المظهر، فكـ (الرحمن) و (نستعين) و (يوقنون) حالة الوقف بالسكون، أو الاشمام فيما يصح فيه، والعارض المدغم نحو (قال لهم) (الرحيم ملك) (الصافات صفا) عند أبي عمرو، إذا أدغم.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين﴾ الأنعام (١٦٢).

فأما المد للساكن اللازم بأقسامه: فأجمع القراء على مده قدراً واحداً مشبعاً، من غير إفراط.

قال في النشر: لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً، سلفاً ولا خلفاً، إلا ما ذكره في «حلية القراء» عن ابن مهران من اختلاف القراء في مقداره، قال: فالمحققون يمدون قدر أربع ألفات، ومنهم من يمد ثلاثاً، والحادرون[1] يمدون ألفين. ثم قال في النشر: وظاهر عبارة التجريد: أن المراتب تتفاوت، كتفاوتها في المتصل.

وفحوى كلام ابن بليمة تعطيه، والآخذون من الأئمة بالأمصار على خلافه.

ثم اختلفت آراء أهل الأداء في تعيين هذا القدر المجمع عليه.

فالمحققون منهم على أنه الاشباع، والأكثرون على إطلاق تمكين المد فيه.

وعن بعضهم: أنه دون ما للهمز، يعني به ـ كما في النشر ـ أنه دون أعلى المراتب، وفوق التوسط من غير تفاوت في ذلك .

ثم إن الظاهر التسوية في مقدار المد، في كل من المدغم وغيره، من الكلمي والحرفي.

وفي النشر: أنه مذهب الجمهور، إذ الموجب واحد، وهو التقاء الساكنين.

وعن بعضهم : أن المد في المدغم أطول منه في المظهر، وعن بعضهم عكسه .

وأما المد للساكن العارض بقسميه :

فمنهم من أشبعه كاللازم، بجامع السكون.

قال في النشر: واختاره الشاطبي لجميع القراء، واختاره بعضهم لأصحاب التحقيق، كحمزة، ومن معه.

ومنهم من وسطه لاجتماع الساكنين، مع ملاحظة عروضه، واختاره الشاطبي للكل أيضاً[2].

---

(١) أي الذين يسرعون القراءة. في مختار الصحاح: حدر في قراءته، وفي أذانه: أسرع. وبابه «نصر».

(٢) وهو الذي جرى عليه العمل، وبه تلقينا على مشايخنا جميعاً. ا هـ. محققه.

واختير لأصحاب التوسط كابن عامر، ومن معه .

ومنهم من قصره، لعروض السكون، فلا يعتد به، لأن الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقاً، كما تقدم، واختاره الجعبري.

وخصه بعضهم بأصحاب الحدر كأبي عمرو ومن معه .

والصحيح ـ كما في النشر ـ جواز كل من الثلاثة للجميع، لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه، عن الجميع.

ولا فرق ـ عند الجمهور ـ بين سكون الوقف وسكون الادغام عند أبي عمرو، خلافاً لأبي شامة في تعيينه المد حالة الادغام، إلحاقاً له باللازم.

والدليل على أن سكون إدغام «أبي عمرو» عارض، إجراء أحكام الوقف عليه، من الإسكان، والروم، والاشمام، كما تقدم، بخلاف نحو: (الصافات) لحمزة، فإنها ملحقة باللازم كما تقدم في أمثلتنا، فهو عنده كـ(الحاقة) و(دابة) وكذا نحو: (أنساب بينهم) لرويس كما تقدم، أيضاً.

نص على جميع ذلك في النشر. وفرق شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ بين إدغام أبي عمرو، وإدغام غيره ممن ذكر، بأن أباعمرو يجوز عنده كل من الإدغام والاظهار، بخلاف نحو «حمزة» فإن الادغام لازم عنده، فكان المد معه واجباً لذلك.

ثم أورد عليه أن من روى الإدغام لأبي عمرو أوجبه له. انتهى.

ولا يخفى أن قضية الفرق المذكور أن من روى عن يعقوب إدغام جميع ما أدغمه أبو عمرو، كصاحب المصباح، يجري له الأوجه الثلاثة في نحو (الرحيم ملك) بالألف، وهو ظاهر، لكني لم أر من نبه عليه، فلينظر.

[السبب المعنوي]

الثاني من سببي المد السبب المعنوي:

وهو:

قصد المبالغة في النفي، وهو قوي مقصود عند العرب، لكنه أضعف من اللفظي عند القراء، ومنه المد للتعظيم، وبه قال بعضهم لأصحاب قصر المنفصل،

فيما نص عليه الطبري وغيره.

قال ابن الجزري: وبه قرأت، وهو: حسن، وإياه اختار، نحو: : (لاإله إلا أنت).

ويسمى مد التعظيم، ومد المبالغة، لأنه طلب للمبالغة في نفي الألوهية عن سوى الله تعالى.

وقد أشار إليه في الطيبة بقوله:

والبعض للتعظيم عن ذي القصر مد.

ولذا: استحب بعضهم مد الصوت بـ (لا إله إلا الله) لما فيه من التدبر. وفي مسند «الفردوس» وذكره في النشر، من غير عزو وضعفه، عن ابن عمر - رضي الله عنه - مرفوعاً «من قال: لا إله إلا الله، ومد بها صوته أسكنه الله دار الجلال، داراً سمى بها نفسه، فقال: ذو الجلال والإكرام، ورزقه النظر الى وجهه الكريم».

وهو مروي عن حمزة في نحو: (لا ريب فيه) (لا شية) (لا جرم) (لا مرد له).

هكذا اقتصر في ذكر الأمثلة في الأصل كغيره، وهو يفيد تقييد مدخول «لا» بالنكرة المبنية، كما نبه عليه شيخنا - رحمه الله تعالى - وبه يصرح قول النشر لا التي للتبرئة[1].

ويشكل عليه حينئذ تمثيل النويري بـ (لا خوف) فليعلم.

والحكمة فيه المبالغة في النفي، لكنه لا يبلغ به الإشباع، بل يقتصر فيه على

---

(١) حصرها الشيخ الضباع في ثلاثة وأربعين هي: (لا ريب). (لا علم). (لا شية) (لا جناح). (لا عدوان). (فلا رفث). (ولا فسوق). (ولا جدال). (لا طاقة). (لا خلاق). (لا غالب). (لا خير). (فلا كاشف). (لا مبدل). (لا شريك). (فلا هادي). (لا ملجأ). (لا تبديل). (فلا رادّ). (لا جرم). (لا عاصم). (فلا كيل). (لا تثريب). (لا مرد). (لا معقب) (لا قوة). (لا مساس). (لا عوج). (فلا كفران). (لا برهان). (لا بشرى). (لا ضير). (لا قبل). (لا مقام). (فلا فوت). (فلا ممسك). (فلا مرسل). (فلا صريخ). (لا ظلم). (لا حجة). (لا مولى). (فلا ناصر). (لا وزر). وليس منها لا خوف ونحوه، من المنون المرفوع، لأن في المنون المرفوع خلافاً بين النحويين في كونه تبرئة أو مشبهاً لليس، ومذهب حمزة هو الثاني كما هو مذهب الجمهور ا هـ. هامش ص ٤١ طبعة المشهد الحسيني.

التوسط، لضعف سببه عن الهمز.

هذا ما تيسر من ذكر حكم المد في حروفه.

[مد اللين]

وأما حرفا اللين: الياء، والواو، الساكنان المفتوح ما قبلهما:

فاختلف في إلحاقهما بحروف المد، لأن فيهما شيئاً من الخفاء، وشيئاً من المد، وإنما يسوغ الإلحاق بسببيه الهمز مع الاتصال، أو السكون، فإذا وقع بعدهما همزة متصلة بكلمة واحدة، كـ(شيء) كيف وقع، وكـ (هيئة) و (سوءة) و (السوء) ففيه وجهان عن ورش، من طريق الأزرق:

أولهما: الإشباع، وإليه ذهب المهدوي، واختاره الحصري، وهو أحد الوجهين في الهادي، والكافي، والشاطبية، ويحتمل في التجريد.

الثاني: التوسط، وإليه ذهب مكي، والداني، وبه قرأ على أبي القاسم، خلف وفارس بن أحمد، وهو الثاني في الكافي، والشاطبية، وظاهر التجريد، وذكره الحصري أيضاً في قصيدته.

وخرج بقيد الاتصال نحو (خلوا إلى) (ابني آدم).

[تفريع]

إذا اجتمع حرف اللين مع مد البدل حالة الجمع، كقوله تعالى: (وآتيناه من كل شيء سبباً) يحصل للأزرق أربعة أوجه:

القصر في مد البدل، على التوسط في شيء، طريق مكي، وابن بليمة، وطاهر ابن غلبون.

والتوسط على التوسط، طريق مكي، وابن بليمة، والداني.

والطويل في مد البدل، عليه التوسط، والطويل في (شيء).

فالأول طريق مكي، والداني، من قراءته على فارس، وأحد وجهي الهادي، والكافي، والتجريد، والثاني طريق العنوان، وثاني الهادي، والكافي، والتجريد،

وقس على ذلك نحو (إنهم لن يضروا الله شيئاً يـريد الله) إلى قـوله (في الآخـرة) فالتوسط في حرف اللين عليه الثلاثة في مد البدل، في (الآخرة) لما تقدم والطويل في مد البدل، على الطويل في اللين فقط، لما تقدم.

ثم إنهم أجمعوا على استثناء كلمتين وهمـا (موئـلا) بالكهف، و (المؤودة) بالتكوير أي الواو الأولى فيهما لعروض سكونهما، لأنهما من «وأل» و «وأد»

واختلف في واو (سوآتهما) و (سوآتكم).

فلم يستثنهـا الداني في شيء من كتبـه، ولا الأهوازي في كتـابه، الكبيـر، واستثناها صاحب الهداية، والهادي، والكافي، والتبصرة، والجمهور.

ووقع للجعبري فيها حكاية ثلاثة أوجه في الواو، تضرب في ثلاثة الهمز، فتبلغ تسعة.

وتعقبه في النشر بأنه لم يجد أحداً روى إشباع اللين، إلا وهو يستثني (سوآت) قال: فعلى هذا يكون الخلاف دائراً بين التوسط والقصر.

قال: وأيضاً من وسطها مذهبه في الهمز المتقدم التوسط، فيكون فيها أربعة أوجه فقط قصر الواو مع ثلاثة الهمزة والتوسط فيهما ونظمها رحمه الله تعالى في بيت فقال:

وسـوآت قصـر الـواو والهمـز ثلثـاً   ووسـطهما فـالكـل أربعـة فـادر[1]

وذهب آخرون الى زيادة المد عن الأزرق في (شيء) فقط كيف أتى مرفوعاً، ومنصوباً، ومخفـوضاً، وقصـر باقي البـاب (كهيئة) و (سـوأة) و (سوء) كـطاهر بن غلبون، وصاحب العنوان، والطرسوسي، وابن بليمة، والخزاعي، وغيرهم.

واختلف هؤلاء في قدر هذا المد: فابن بليمة، والخزاعي، وابن غلبون، يرونه التوسط، وبه قرأ الداني عليه.

والطرسوسي، وصاحب العنوان يريانه الاشباع.

(١) انظر: النشر جـ ١ ص ٣٤٧ طبعة المكتبة التجارية.

واختلف - أيضاً - بعض الأئمة من المصريين، والمغاربة، في مد (شيء) أتى عن حمزة.

فذهب الى مده أبو الطيب بن غلبون، وابن بليمة، وصاحب العنوان، وغيرهم.

وذهب الآخرون الى أنه السكت، وعليه الداني، ومن تبعه والعراقيون قاطبة.

وبالوجهين السكت والمد، قرأ صاحب الكافي وهما أيضاً في التبصرة، والمراد بالمد هنا: التوسط.

قال في النشر، وبه أي: التوسط قرأت من طرق من روى المد، ولم يروه عنه الا من روى السكت في غيره.

وأما السكون بعد حرفي اللين: فإما لازم، أو عارض، وكل منهما مشدد، وغير مشدد:

فاللازم المشدد في حرفين: (هاتين) بالقصص، (اللذين) بفصلت في قراءة ابن كثير بالتشديد.

واللازم المخفف حرف واحد، وهو (عين) أول مريم، والشورى.

والعارض المشدد نحو: (الليل لباساً) (كيف فعل) (بالخير لقضى) في قراءة الإدغام.

والعارض غير المشدد نحو: «الميت» «والخوف» و«الطول» حالة الوقف بالسكون، أو الاشمام، فيما يسوغ فيه.

فالأول يجوز فيه لابن كثير ثلاثة الوقف، والقصر مذهب الجمهور، كذا في النشر.

وأما الثاني وهو (عين) ففيه الثلاثة أيضاً، كما نص عليه في الطيبة وغيرها، واختار الشاطبي الإشباع، لأجل الساكنين.

وذهب صاحب العنوان، وابن غلبون، إلى التوسط، وهو الثاني في الشاطبية، لفتح ما قبل الحرف.

وهذان الوجهان مختاران لجميع القراء عند المصريين، والمغاربة، ومن تبعهم.

والقصر مذهب ابن سوار، وسبط الخياط، والهمداني، واختيار متأخري العراقيين قاطبة.

لكن قال في النشر: قلت: القصر في (عين) عن ورش من طريق الأزرق، مما انفرد به ابن شريح، وهو مما ينافي أصوله، إلا عند من لا يرى مد اللين قبل الهمز.

وأما الثالث: وهو العارض المشدد، ففيه الأوجه الثلاثةُ، والجمهور على القصر.

وأما الرابع: وهو العارض المخفف، ففيه للكل الأوجه الثلاثة، أيضاً حملاً على حروف المد إلا أنه يمتنع القصر لورش من طريق الأزرق، في متطرف الهمز نحو (شيء).

فالإشباع مذهب من يأخذ بالتحقيق، والتوسط اختيار الداني، وبه كان يقرىء الشاطبي، وهو مذهب أكثر المحققين.

والقصر مذهب الحذاق، وحكى الاجماع عليه، والثلاثة في الشاطبية كالطيبة.

والتحقيق في ذلك ـ كما في النشر ـ أن الأوجه الثلاثة لا تجوز هنا إلا لمن أشبع حروف المد في هذا الباب.

أما القاصرون: فالقصر لهم هنا متعين.

ومن وسّط لا يجوز له هنا إلا التوسط، والقصر، اعتد بالعارض أولاً، ولا يجوز له الإشباع، فلذا كان الأخذ به في هذا النوع قليلاً، كما نص عليه في الطيبة. ولفظه:

وفي اللين يقل طول.

وقد تحصل للأزرق في نحو (شيء) و (سوء) وجهان: المد، والتوسط، وصلا، ووقفا بالإسكان المجرد، ومع الإشمام والروم بشرطهما.

فقول الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ:

بطول وقصر وصل ورش ووقفه.

مراده بالقصر التوسط، لقوله بعد، وعنهم سقوط المد فيه،وصدق القصرعليه بالنسبة للاشباع.

وللباقين فيهما ثلاثة أوجه: المد، والتوسط، والقصر (وقفا][1] على الهمزة المتطرفة بالاسكان المجرد، عن الاشمام ومعه، والقصر فقط وصلا، ووقفا على غير المتطرفة، وعليها بالروم.

تتمة:

متى اجتمع سببان: قوي، وضعيف، عمل بالقوي، وألغي الضعيف إجماعاً، كما مر في نحو (آمين البيت) (وجاؤا أباهم) فلا يجوز توسط، ولا قصر، للأزرق.

وإذا وقفت على نحو (نشاء) (وتفيء) و (السوء) بالسكون لا يجوز فيه القصر عن أحد ممن همز وإن كان ساكناً للوقف، وكذا لا يجوز التوسط لمن مذهبه الإشباع وصلاً، بل يجوز عكسه، وهو الإشباع وقفاً لمن مذهبه التوسط وصلاً، إعمالاً للسبب الأصلي دون السبب العارض.

فلو وقفت لأبي عمرو مثلاً على (السماء) بالسكون، فإن لم تعتد بالعارض كان مثله حالة الوصل، ويكون كمن وقف له على الكتاب بالقصر.

وإن اعتد بالعارض زيد في ذلك الى الاشباع، كأن قرىء له وصلاً بألف ونصف زيد له التوسط بألفين، والاشباع بثلاثة.

• ولو وقف عليه مثلاً للأزرق لم يجز له غير الاشباع، لأن سبب المد لم يتغير، بل ازداد قوة بسكون الوقف.

وإذا وقف له أعني الأزرق على (يستهزءون) و (متكئين) و (مآب) فمن

---

(١) في الأصل (وفقا) تحريف.

روى عنه المد وصلا وقف كذلك، اعتد بالعارض أولاً، ومن روى التوسط وصلاً، وقف به إن لم يعتد بالعارض، وبالمد إن اعتد به، ومن روى القصر كطاهر بن غلبون، وقف كذلك، إن لم يعتد بالعارض، وبالتوسط أو الاشباع، إن اعتد به.

وإذا تغير سبب المد جاز المد والقصر، مراعاة للأصل، ونظراً للفظ، سواء كان السبب همزاً أو سكوناً، وسواء كان التغير بين بين، أو بإبدال أو حذف، أو نقل.

والمد اختيار الداني، وابن شريح، والشاطبي، والجعبري، وغيرهم.

والتحقيق ـ عند صاحب النشر ـ التفصيل بين ما ذهب أثره كالتغير بالحذف، فالقصر نحو (هؤلاء إن) عند من أسقط أولى الهمزتين، وما بقي أثر يدل عليه فالمد ترجيحاً للموجود على المعدوم، كقراءة قالون بتسهيل الهمزة المذكورة بين بين، ونص عليه في طيبته بقوله:

والمد أولى إن تغير السبب وبقي الأثر أو فاقصر أحب

ويأتي التنبيه على جميع ذلك مفصلاً في محاله من الفرش، إن شاء الله تعالى.

ومن فروع هذه القاعدة ما إذا قرىء لأبي عمرو، ومن معه (هؤلاء إن) بإسقاط إحدى الهمزتين، وقدرت الأولى على مذهب الجمهور، فالقصر في المنفصل، وهو (ها) مع وجهي المد، والقصر، في (أولاء) على الاعتداد بالعارض، وهو الإسقاط وعدمه، فإن مدها تعين المد في (أولاء) وجهاً واحداً، لأن (أولاء) إما أن يقدر منفصلاً فيمد مع (ها) أو متصلاً فيمد مطلقاً فلا وجه حينئذ لمدها المتفق على انفصاله، وقصر (أولاء) المختلف في اتصاله فالجائز ثلاثة أوجه فقط.

فإن قرئت بالتسهيل لقالون، ومن معه مثلاً، فالأربعة المذكورة جائزة بناء على ألاعتداد بالعارض وعدمه، في (أولاء) سواء مد الأول أو قصر، إلا أن مدها مع قصر (أولاء) يضعف لأن سبب الاتصال، ولو تغير أقوى من الانفصال، لإجماع من رأى قصر المنفصل على جواز مد المتصل، وإن غير سببه دون العكس.

ومن فروع القاعدة المذكورة ما إذا قرىء للأزرق نحو قوله تعالى: (آمنا بالله

وباليوم الآخر).

فمن قصر (آمنا) قصر (الآخر) مطلقاً، ومن وسط (آمنا) أو أشبعه سوى بينه وبين (الآخر) ان لم يعتد بالعارض، وهو النقل وقصر (الآخـر) ان اعتد به.

باب

الهمزتين المجتمعتين في كلمة

وتأتي الأولى منهما للاستفهام، ولا تكون الا مفتوحة، ولغير الاستفهام.

وتأتي الثانية متحركة، وساكنة.

فالمتحركة همزة قطع، وهمزة وصل، فهمزة القطع بعد همزة الاستفهام تقع مفتوحة ومكسورة، ومضمومة.

فالمفتوحة على ضربين:

ضرب اتفق القراء العشرة علىٰ قراءته بالاستفهام، وضرب اختلفوا فيه.

فالمتفق عليه بعده ساكن صحيح، وحرف مد، ومتحرك.

أما الذي بعده ساكن صحيح، فوقع في عشر كلم في ثمانية عشر موضعاً وهي:
(ءأنذرتهم) بالبقرة. ويس.

و (ءأنتم) بالبقرة، والفرقان، وأربعة بالواقعة، وموضع بالنازعات.

و (ءأسلمتم) بآل عمران.

و (ءأقررتم) بها. و (ءأنت) بالمائدة، والأنبياء.

و (ءأرباب) بيوسف.

و (ءأسجد) بالاسراء.

و (ءأشكر) بالنمل .

و (ءأتخذ) بيس.

و (ءأشفقتم) بالمجادلة.

فقرأ قالون، وأبو عمرو، وهشام، من طريق ابن عبدان وغيره، عن الحلواني، وكذا أبو جعفر، بتسهيل الثانية منهما، بين الهمزة والألف، مع إدخال ألف بينهما، وافقهم اليزيدي.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وابن كثير، وكذا رويس، بالتسهيل من غير إدخال ألف، وهو للأزرق عن ورش، عند صاحب العنوان، والطرسوسي، والأهوازي وغيرهم.

والأكثرون على إبدالها له ألفاً خالصة، مع المد المشبع للساكنين.

وانكار الزمخشري لهذا الوجه رده أبو حيان وغيره.

ووافق ابن محيصن الأصبهاني، إلا في (ءأنذرتهم) معاً فقرأه بهمزة واحدة.

وقرأ هشام من مشهور طرق الداجوني، بالتحقيق، من غير ألف، وبه قرأ الباقون، وهم: ابن ذكوان، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وروح، وافقهم الحسن، والأعمش.

واستثنى الصوري من جميع طرقه عن ابن ذكوان (ءأسجد) بالاسراء فسهل الثانية منهما.

وقرأ هشام من طريق الجمال بالتحقيق، وإدخال ألف.

فتحصل لهشام ثلاثة أوجه: التسهيل مع الادخال، من طريق ابن عبدان، وغيره، عن الحلواني.

والتحقيق مع الإدخال، من طريق الجمال، عن الحلواني.

والتحقيق من غير إدخال، من مشهور طرق الداجوني.

وبقي وجه رابع ممتنع من الطريقين، وهو التسهيل بلا ألف لكن صح هذا الوجه لهشام من طريق الداجوني في (ءأعجمي) بفصلت، (ءأن كان) بـ (ن) (وءأذهبتم) بالأحقاف فقط، كما يأتي قريباً إن شاء الله تعالى.

وتقدم لهشام قصر المنفصل ومده، عن الحلواني، وكذا عن الداجوني، عن

ابن مهران، وصاحب الوجيز.

فتحصل لهشام ستة أوجه: إذا جمع هذا الهمز مع المنفصل، في نحو (ءأنتم أنشأتم شجرتها أم نحن) جمعها النويري في بيت فقال:

وسهل كأنتم بفصل وحققن معاً لهشام كلها امدده واقصرن

وقوله: « معاً » متعلق بحقق فقط، أي: حقق بالفصل وعدمه معاً، وقوله: « كلها » أي: كل هذه الثلاثة مع مد المنفصل، وقصره، وبقي حرف واحد يلتحق بهذا الباب (أئن ذكرتم) بيس قرأه أبو جعفر بفتح الهمزة الثانية، وتسهيلها مع الإدخال، وخرج بهمز القطع نحو (آلذكرين) (آلان) بيونس.

وأما الذي بعده حرف مد، ففي موضع واحد، وهو: (ءآلهتنا) بالزخرف: فقرأه نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، ورويس، بتسهيل الثانية، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

ولم يبدلها أحد عن الأزرق، بل اتفق أصحابه على تسهيلها بين بين، لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، باجتماع الالفين وحذف إحداهما.

والباقون بتحقيقها، وهم: عاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وروح، وافقهم الأعمش.

واتفقوا على عدم الفصل بينهما بألف، كراهة توالي أربع متشابهات.

وبيان ذلك أن آلهة جمع « إله » كعماد وأعمدة، والاصل (أألهة) بهمزتين، الأولى زائدة، والثانية فاء الكلمة، وقعت ساكنة بعد مفتوحة قلبت ألفاً « كآدم » ثم دخلت همزة الاستفهام على الكلمة، فالتقى همزتان في اللفظ، الأولى للاستفهام، والثانية همزة « أفعله » فعاصم، ومن معه أبقوهما على حالهما، وغيرهم خفف الثانية بالتسهيل بين بين، فلو فصلوا بينهما بألف لصارت رابعة، وهم يكرهون توالي أربع متشابهات كما تقدم.

ولم يقرأ أحد هذا الحرف بهمزة واحدة على لفظ الخبر، فيما وصل الينا.

وأما ما جاء عن ورش من رواية الأذفوي من إبدالها فضعيف قياساً ورواية، مصادم لأصوله، كما في النشر فلا يعول عليه.

وأما الذي بعده متحرك فحرفان: (ءألد) بهود و (ءأمنتم) بالملك:

والقراء فيهما على أصولهم المتقدمة في نحو (ءأنذرتهم) لكن لا [يجوز][1] المد للأزرق حالة الابدال على الألف المبدلة لعدم السبب، وهو السكون، فالمد فيها بقدر الف فقط، وهو الأصلي.

ولا يجوز ـ أيضاً ـ أن يجعل من باب (آمن) لعروض حرف المد بالابدال وضعف السبب بتقدمه على الشرط.

وخالف قنبل أصله في حرف « الملك » فأبدل الهمزة الأولى واواً، من غير خلف، وسهل الثانية من طريق ابن مجاهد، من غير ألف، وحققها من طريق ابن شنبوذ، وهذا في الوصل، فإن ابتدأ حقق الأولى، وسهل الثانية على أصله.

وأما الضرب المختلف فيه بين الاستفهام والخبر، ولا يكون بعده إلا ساكن، ويكون صحيحاً، وحرف مد:

فالساكن الصحيح وقع في (ءأنذرتهم) معا و (ءأن يؤتي) بآل عمران، و(ءأعجمي) المرفوع بفصلت[2] و (ءأذهبتم طيباتكم) بالأحقاف و (ءأن كان) بنون.

فأما (ءأنذرتهم) معاً، فعن ابن محيصن بهمزة واحدة، والجمهور بهمزتين.

وأما (ءأن يؤ تى) فقرأه ابن كثير بهمزتين، على الاستفهام الانكاري، أي مع تسهيل الثانية بلا فصل بينهما، وافقه ابن محيصن، والأعمش.

والباقون بهمزة واحدة، على الخبر.

---

(١) في « ش » (وز) تحريف ظاهر.

(٢) إنما قيده بالمرفوع ليخرج قوله تعالى: ﴿ولو جعلناه قرآنا أعجمياً﴾ فإنه لا خلاف فيه بين القراء. اهـ محققه.

وأما (ءأعجمي) المرفوع: فقرأه قنبل، من رواية ابن مجاهد، من طريق صالح بن محمد، وغيره، وهشام من طريق ابن عبدان عن الحلواني، وكذا رويس، من طريق أبي الطيب، بهمزة واحدة، وهو طريق صاحب التجريد عن الجمال، عن الحلواني.

ورواه صاحب المبهج عن [الداجوني][1] عن أصحابه، عن هشام، وافقهم الحسن.

وقرأ قالون، وأبو عمرو، وابن ذكوان، وكذا أبو جعفر، بهمزتين على الاستفهام، وتسهيل الثانية، مع إدخال الألف لكن اختلف عن ابن ذكوان في الإدخال:

فنص له جمهور المغاربة، وبعض العراقيين، على الفصل، ورده الداني، ونص له على ترك الفصل غير واحد.

قال ابن الجزري: وقرأت له بكل من الوجهين، وأشار اليهما في طيبته بقوله:

أعجمي خلف ملياً.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، والأزرق في أحد وجهيه، والبزي، وحفص، بتسهيل الثانية مع عدم الادخال، وبه قرأ قنبل في وجهه الثاني، وكذا رويس في ثانيه أيضاً وافقهم ابن محيصن، والثاني للأزرق إبدالها ألفاً خالصة، مع المد للساكنين.

وقرأ هشام من طريق الداجوني الا من طريق المبهج بالتسهيل والقصر.

وقرأ أبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وروح، بالتحقيق مع القصر.

وقرأ هشام من طريق الجمال عن الحلواني، إلا من طريق التجريد بالتسهيل، والمد.

وخرج بقيد فصلت (ءأعجمي) بالنحل، وبالمرفوع منصوب فصلت[2].

---

(١) في « ش » (الدابواقي) تحريف ظاهر.

(٢) وهو الذي تقدمت الاشارة إليه قريباً.

وتحصل لهشام ثلاثة أوجه: القراءة بهمزة واحدة على الخبر، وبهمزتين محققة فمسهلة مع القصر والمد.

وأما (أذهبتم طيباتكم):

فقرأه بهمزة واحدة على الخبر نافع، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف وافقهم ابن محيصن بخلف عنه، واليزيدي، والأعمش.

وقرأ ابن كثير، والداجوني عن هشام، من طريق النهرواني وكذا رويس، بهمزتين على الاستفهام وتسهيل الثانية مع القصر، وافقهم ابن محيصن في ثانيه.

وقرأ هشام من طريق المفسر، والجمال، بالتحقيق والمد.

وقرأ ابن ذكوان، وكذا روح، بالاستفهام والتحقيق، مع القصر، وافقهما ابن محيصن في ثالثه.

وقرأ هشام من طريق ابن عبدان، عن الحلواني، وكذا أبو جعفر، بالمد والتسهيل.

فصار لهشام ثلاثة أوجه: تسهيل الثانية مع القصر، والمد، وتحقيقهما مع المد.

وعن الحسن إبدال الثانية ألفاً مع المد للساكنين.

وأما (أن كان ذا مال):

فقرأه نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص، والكسائي، وكذا خلف، بهمزة واحدة مفتوحة على الخبر، على أنها (أن) المصدرية في موضع المفعول، مجرورة بلام مقدرة، متعلقة بفعل النهي، أي: « ولا تطع من هذه صفاته لأن كان متمولاً» وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والمطوعي.

وقرأ هشام من طريق الحلواني، وابن ذكوان، من طرق أكثر المغاربة، وكذا أبو العلاء عن الصوري عنه، وكذا أبو جعفر، بهمزتين، محققة فمسهلة، مع المد.

وقرأ هشام من طريق المفسر بالتحقيق والمد، منفرداً به، ولذا أسقطه من الطيبة.

وقرأ هشام من طرق الداجوني الا المفسر، وابن ذكوان، من باقي طرقه، وكذا رويس، وجها واحداً بتسهيل الثانية مع القصر.

والباقون وهم: أبو بكر، وحمزة، وكذا روح، بتحقيقهما مع القصر، وافقهم الشنبوذي، عن الأعمش.

وعن الحسن إبدال الثانية الفاً مع المد للساكنين.

وأما إن كان الساكن حرف مد من المختلف فيه فوقع في كلمة واحدة، في ثلاثة مواضع، وهي: (ءأمنتم) بالأعراف، وطه والشعراء:

فقرأ قالون وورش، من طريق الأزرق والبزي، وأبو عمرو، وابن ذكوان وهشام من طريق الحلواني، والداجوني من طريق زيد، وكذا أبو جعفر، بهمزة محققة، وأخرى مسهلة، ثم ألف بعدها، وافقهم اليزيدي.

ولم يدخل أحد بين الهمزتين في هذه الكلمة ألفاً، لما تقدم في (ءآلهتنا) وكذلك لم يبدل الثانية ألفاً أحد عن الأزرق كما في (ءآلهتنا) أيضاً.

وقول الجعبري: وورش على بدله بهمزة محققة، وألف بدل الثانية، وأخرى عن الثالثة ثم تحذف إحداهما للساكنين إلى آخر ما قـاله، تعقبه في النشر، ونقله عنه في الأصل مقراً له على عادته.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني وحفص، وكذا رويس، بهمزة واحدة محققة، بعدها ألف في الثلاثة، وافقهم ابن محيصن.

وقرأ قنبل حرف الاعراف بابدال الهمزة الأولى واواً خالصة، مفتوحة، حالـة الوصل، كما فعل في (النشور ءأمنتم) بالملك، وحققها في الابتداء.

واختلف عنه في الهمزة الثانية، فسهلها عنه ابن مجاهد، وحققها ابن شنبوذ.

وقرأ حرف طه بهمزة واحدة على الخبر، من طريق ابن مجاهد، وبهمزتين، محققة فمسهلة، من طريق ابن شنبوذ.

وقرأ موضع الشعراء بهمزة محققة، وأخرى مسهلة، وألف بعدها.

والباقون وهم : هشام، فيما رواه عنه الداجوني من طريق الشذائي، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا روح، وخلف، بهمزتين محققتين، وألف بعدهما، وافقهم الحسن، والأعمش.

واتفقوا على إبدال الهمزة الثالثة ألفاً في الثلاثة.

الضرب الثاني من أقسام همزة القطع : الهمزة المكسورة :

ويأتي أيضاً متفقاً عليه بالاستفهام ومختلفاً فيه :

فالمتفق عليه سبعة كلم في ثلاثة عشر موضعاً : (أئنكم) بالأنعام، والنمل، وفصلت. (ائن لنا) بالشعراء (ءإله) خمسة بالنمل (ائنا لتاركوا) (ائنك لمن) (ائفكا) ثلاثتهما بالصافات (ائذا متنا) بقاف.

فقرأها قالون، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بالتسهيل بين الهمزة والياء، والفصل بينهما بألف وافقهم اليزيدي.

وقرأ ورش، وابن كثير، وكذا رويس، بالتسهيل كذلك، لكن من غير فصل بألف، وافقهم ابن محيصن.

وقرأ ابن ذكوان، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا روح، وخلف، بالتحقيق بلا فصل، وبه قرأ الداجوني، عن هشام في الباب كله، عند جمهور العراقيين وغيرهم، وهو الصحيح من طريق زيد عنه، وفي المبهج من طريق الجمال، عن الحلواني. وافقهم الحسن، والأعمش، إلا حرف (ق) (ائذا) عن الأعمش فبهمزة واحدة.

وقرأ هشام من طريق ابن عبدان، عن الحلواني، ومن طريق الجمال، عن الحلواني، في التجريد عنه بالتحقيق والمد في الجميع وهو المشهور عن الحلواني، عند جمهور العراقيين، وطريق الشذائي عن الداجوني، وأحد وجهي الشاطبية.

واختلف عن هشام في (أئنكم لتكفرون) بفصلت :

فجمهور المغاربة على التسهيل، وجهاً واحداً مع الفصل بالألف، وجمهور

العراقيين عنه على التحقيق مع الادخال وعدمه، كما تقدم، والوجهان في الشاطبية كجامع البيان.

وخص جماعة الفصل بالألف عن هشام من طريق الحلواني، في سبعة مواضع بلا خلاف وهي: (ائن لنا) بالشعراء، (أئنك) (أئفكا) بالصافات، (ائنكم) بفصلت.

وهذه الأربعة مما تقدم و (أئنكم) و (ائن لنا) بالأعراف (وأئذا ما مت) بمريم، وتركوا الفصل في غيرها وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون، وابن شريح، ومكي، وابن بليمة، وغيرهم.

وكذا اختلف عن رويس في (ائنكم لتشهدون) بالأنعام.

فحققه من طريق أبي الطيب، خلافاً لأصله، وأجرى له الوجهين التسهيل، والتحقيق، صاحب الغاية، وهو بالقصر على أصله.

تنبيه:

(أئن ذكرتم) بيس أجمعوا على قراءته بالاستفهام، وتقدم فتح همزته الثانية، لأبي جعفر، فهو عنده (كأنذرتهم).

والباقون يكسرونها. فهو عندهم من هذا القسم.

والمختلف فيه من المكسورة بين الاستفهام، والخبر، نوعان: مفرد ومكرر.

فالمفرد في خمسة مواضع: (أئنكم لتأتون الرجال) (أئن لنا لاجراً) كلاهما بالأعراف، (أئنك لأنت يوسف) بسورته، (أئذاً ما مت) بمريم، . (أئنا لمغرمون) بالواقعة.

فأما الأول: (أئنكم لتأتون الرجال) فقرأه نافع، وحفص، وكذا أبو جعفر، بهمزة واحدة على الخبر،

والباقون بهمزتين على الإستفهام ، وهم على أصولهم المتقدمة، تحقيقاً وتسهيلاً وفصلاً.

وأما الثاني: (أئن لنا لأجراً) فقرأه نافع، وابن كثير، وحفص، وكذا أبو جعفر، بهمزة واحدة، وافقهم ابن محيصن.

والباقون بالاستفهام، وهم على أصولهم كذلك، وهما من السبعة التي خصها بعضهم بالمد عن الحلواني، عن هشام.

وأما الثالث: (أئنك لأنت يوسف) فقرأه ابن كثير، وكذا أبو جعفر، بهمزة واحدة على الخبر، وافقهما ابن محيصن.

والباقون بالاستفهام، وهم على أصولهم.

وأما الرابع: (أئذا مامت) بمريم: فقرأه ابن ذكوان، من طريق الصوري ، بهمزة واحدة على الخبر، أو حذف منه أداة الاستفهام للعلم بها، وهو الذي عليه جمهور العراقيين من الطريقين وابن الأخرم عن الأخفش، وافقه الشنبوذي عن الأعمش.

والباقون بهمزتين على الاستفهام ، وهم على أصولهم ، وبه قرأ النقاش وغيره، عن ابن ذكوان والوجهان له في الشاطبية وغيرها.

وأما الخامس: (أئنا لمغرمون):

فقرأه أبو بكر، بالاستفهام، والتحقيق مع القصر، والباقون بالخبر.

النوع الثاني:

الذي تكرر فيه الاستفهام، ووقع في أحد عشر موضعاً في تسع سور:

في الرعد (أءذا كنا تراباً أءنا).

وفي الأسراء موضعان: (أءذا كنا عظاماً ورفاتا أءنا لمبعوثون خلقاً).

وفي المؤمنون (أءذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أءنا لمبعوثون).

وفي النمل (أءذا كنا تراباً أئنا لمخرجون)

وفي العنكبوت (أءنكم لتأتون الفاحشة) (أئنكم لتأتون الرجال).

وفي السجدة (أءذا ضللنا في الأرض أءنا).

وفي الصافات موضعان: (أءذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أءنا لمبعوثون) (اءذا متنا

وكنا تراباً وعظاماً أءنا لمدينون).

وفي الواقعة (أءذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أءنا لمبعوثون)

وفي النازعات (أءنا لمردودون في الحافرة. أءذا كنا عظاماً).

فأما موضع الرعد، وموضعا «سبحان» وموضع المؤمنون، والسجدة، وثاني الصافات، فقرأها نافع، والكسائي وكذا يعقوب بالاستفهام في الأول، وبالإخبار في الثاني.

وقرأها ابن عامر، وكذا أبو جعفر، بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني، والباقون بالاستفهام فيهما.

وأما موضع النمل:

فقرأه نافع، وكذا أبو جعفر، بالاخبار في الأول، والإستفهام في الثاني.

وقرأه ابن عامر، والكسائي، بالاستفهام في الأول، وبالاخبار في الثاني، وبزيادة نون في (أئنا لمخرجون).

والباقون بالاستفهام فيهما.

وأما موضع العنكبوت:

فقرأه نافع، وابن كثير، وابن عامر، وحفص، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بالاخبار في الأول، والاستفهام في الثاني، وافقهم ابن محيصن.

والباقون بالاستفهام فيهما فلا خلاف عنهم في الاستفهام في الثاني منها.

وأما الموضع الأول من الصافات:

فقرأه نافع، والكسائي، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بالاستفهام في الأول، والإخبار في الثاني.

وقرأه ابن عامر بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني.

والباقون بالاستفهام فيهما.

وأما موضع الواقعة:

فقرأه نافع، والكسائي، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بالاستفهام في الأول، والاخبار في الثاني.

والباقون بالاستفهام فيهما، فلا خلاف عنهم في الاستفهام في الأول، كما تقدم في ثاني العنكبوت.

وأما موضع النازعات:

فقرأه نافع، وابن عامر، والكسائي، وكذا يعقوب، بالاستفهام في الأول، والاخبار في الثاني.

وقرأ أبو جعفر وحده، بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني.

والباقون بالاستفهام فيهما، وكل من استفهم فهو على قاعدته المقررة، في (أئنكم) تحقيقاً، وتسهيلاً، وفصلاً إلا أن الجمهور عن هشام على الفصل كما قطع به في الشاطبية كأصلها، وفاقاً لسائر المغاربة وأكثر المشارقة.

وأجرى الخلاف فيه كغيره من المتفق عليه، من هذا الضرب سبط الخياط، والهذلي، والصفراوي، وغيرهم وهو القياس كما في النشر.

الضرب الثالث:

الهمزة المضمومة:

ولا تكون إلا بعد همزة الاستفهام، وجاءت في ثلاثة مواضع متفق عليها وواحد مختلف فيه:

فالثلاث المتفق عليها (قل أؤنبئكم) بآل عمران (أءنزل عليه الذكر) بص، (أءلقى الذكر عليه) بالقمر.

فقرأ قالون، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بتسهيل الثانية، وإدخال الف بينهما، وافقهم اليزيدي.

لكن اختلف في الفصل بالألف عن قالون، وأبى عمرو، فالفصل لقالون طريق أبي نشيط، والحلواني، في جامع البيان، من قراءته على أبي الحسن، وعن أبي نشيط، من قراءته على أبي الفتح، وعليه الجمهور من الطريقين.

وروى عنه القصر من الطريقين ابن الفحام، وهو في الجامع للحلواني.

وأما أبو عمرو: فروى عنه الادخال في الجامع؛ وكذا غيره، وروى عنه القصر جمهور العراقيين، والمغاربة ولم يذكر في التيسير غيره.

والوجهان في الشاطبية وغيرها.

وقرأ ورش، وابن كثير، وكذا رويس، بالتسهيل من غير فصل، وافقهم ابن محيصن.

والباقون بالتحقيق بلا فصل.

واختلف عن هشام في التسهيل، والتحقيق، والفصل، وعدمه، ووقع الخلاف عنه بالنسبة للسور الثلاث، على ثلاثة أوجه:

الأول: التحقيق مع القصر، في الثلاثة كابن ذكوان، وعليه الجمهور، من طرق الداجوني.

الثاني: التحقيق مع المد فيها، وهو في التجريد، من طريق الجمال، عن الحلواني، وأحد وجهي التيسير، وبه قرأ مؤلفه، على فارس، يعني من طريق ابن عبدان، عن الحلواني.

الثالث: التحقيق والقصر في آل عمران، والتسهيل والمد في «ص» و«القمر» وهو الثاني في التيسير، وعليه جمهور المغاربة والثلاثة في الشاطبية كالطيبة.

والموضع المختلف فيه من المضمومة (أأشهدوا خلقهم) بالزخرف فقط:

فقرأه نافع، وكذا أبو جعفر بهمزتين مفتوحة، فمضمومة، مسهلة بين بين، وفصل بالألف أبو جعفر.

واختلف عن قالون في المد[1]، والوجهان عن أبي نشيط في الشاطبية كأصلها.

وعلى المد من الطريقين ابن مهران، وبه قطع أبو العز، وابن سوار للحلواني، من غير طريق الحمامي، وقطع له «أي لقالون» بالقصر أكثر المؤلفين كقراءة ورش من طريقيه.

---

(١) المراد بالمد هنا: الإدخال.

وأما همزة الوصل، الواقعة بعد همزة الاستفهام، فتأتي على قسمين، مفتوحة، ومكسورة، فالمفتوحة ضربان ضرب اتفقوا على قراءته بالاستفهام وضرب اختلفوا فيه.

فالمتفق عليه ثلاث كلمات، في ستة مواضع: (آلذكرين) موضعي الأنعام. (آلآن) معاً بيونس. (آلله أذن لكم) بها، (آلله خير) بالنمل.

فاتفقوا على إثباتها وتسهيلها، لكنهم اختلفوا في كيفية التسهيل:

فذهب كثير إلى إبدالها الفاً خالصة، مع المد للساكنين، وجعلوه لازماً.

ومنهم من رآه جائزاً، وهو في التبصرة، والهادي، والكافي، وغيرها، وعليه جملة المغاربة، والمشارقة.

وأرجح الوجهين في الحرز. وهو المشهور في الأداء القوي عند أهل التصريف، كما قاله الجعبري:

ووجه البدل بأن حذفها يؤدي إلى التباس الاستفهام بالخبر، وتحقيقها يؤدي إلى إثبات همزة الوصل وصلاً، وهو لحن، والتسهيل فيه شيء من لفظ المحققة، فتعين البدل، وكان ألفاً لأنها مفتوحة انتهى.

وذهب آخرون إلى تسهيلها بين بين، قياساً على سائر الهمزات المتحركات بالفتح، إذا وليها همزة الاستفهام، وهو مذهب صاحب العنوان وغيره، والوجهان في الحرز وأصله ولم يفصلوا بينهما بألف لضعفها عن همزة القطع.

والضرب المختلف فيه وقع في حرف واحد، وهو: (به السحر) بيونس.

فقرأه أبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بالاستفهام، فيجوز لكل منهما وجهان: البدل، والتسهيل بلا فصل، كما ذكر، وافقهما اليزيدي، والشنبوذي عن الأعمش.

والباقون بهمزة وصل على الخبر، فتسقط وصلاً، وتحذف ياء الصلة قبلها للساكنين.

وأما همزة الوصل المكسورة بعد همزة الاستفهام، نحو: (أفترى على الله)

(أستغفرت لهم) (أصطفى)[1] (أتخذناهم سخريا).

فاتفقوا على حذفها لعدم اللبس، ويؤتى بهمزة الاستفهام وحدها، على خلاف بين القراء في بعضها يأتي في محله ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وهنا انتهى الكلام على الهمزتين اللتين أولهما للاستفهام.

فإن كانت الأولى لغير استفهام، فإن الثانية تكون متحركة، وساكنة:

فالمتحركة لا تكون إلا بالكسر، وهي في كلمة في خمسة مواضع، وهي: (أئمة) بالتوبة، والأنبياء، وموضعي القصص، ، وموضع السجدة.

فقرأها قالون، وورش، من طريق الأزرق، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا رويس، بالتسهيل والقصر، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

وقرأ ورش، من طريق الأصبهاني، بالتسهيل كذلك، والمد في ثاني القصص، وفي السجدة، كما نص عليه الأصبهاني في كتابه، وهو المأخوذ به من جميع طرقه ، وفي الثلاثة الباقية بالقصر، كالأزرق.

وقرأ أبو جعفر بالتسهيل مع الفصل، في الخمسة بلا خلف.

واختلف عنهم في كيفية التسهيل: فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنه بين بين، وهو في الحرز كأصله.

وذهب آخرون إلى أنه الإبدال ياء خالصة.

وفي الشاطبية كالجامع، وغيره، انه مذهب النحاة، وليس المراد أن كل القراء سهلوا، وكل النحاة أبدلوا ، بل الأكثر من كلٍّ على ما ذكر، ولا يجوز الفصل بينهما عن أحد حالة الإبدال؛ كما نص عليه في النشر كغيره.

وقرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا روح، وخلف، بالتحقيق مع القصر، عن الخمسة، وافقهم الحسن، والأعمش، لكن اختلف عن هشام في المد والقصر، فالمد له من طريق ابن عبدان، وغيره، عن الحلواني ، عند ابي العز،

---

(١) من قوله تعالى: ﴿أصطفى البنات على البنين﴾ الصافات (١٥٣).

وقطع به لهشام من طرقه أبو العلاء، وروى له القصر المهدوي وغيره، وفاقاً لجمهور المغاربة.

وأصل الكلمة «أأممة» على وزن «أفعلة» جمع امام، نقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة قبلها، ليسكن أول المثلين، فيدغم، وكان القياس ابدال الهمزة ألفاً، لسكونها بعد فتح لكن لو قالوا «أمة» لالتبس بجمع «آم» بمعنى: قاصد، فابدلوها باعتبار أصلها، وكان ياء لانكسارها، فطعن الزمخشري في قراءة الإبدال مع صحتها مبالغة منه، كما في النشر.

قال فيه: والصحيح ثبوت كل من الوجوه الثلاثة أعني التحقيق، وبين بين، والياء المحضة، عن العرب، وصحته في الرواية[1].

وأما الهمزة الساكنة بعد المتحركة، لغير استفهام، فاجمعوا على ابدالها بحركة الهمزة قبلها فتبدل ألفاً في نحو (آدم) و (آسى) و (آتي) وواواً في نحو (أوتي) و (أوذينا) و (أوتمن) وياء في نحو (إيمان) و (إيلاف) و (إيت بقرآن) بلا خلاف عنهم، والله أعلم.

---

(١) قال ابن الجزري في الطيبة:

أئـمـة سـهـل أو ابـدل حط غـنـا   حـرم ومـدلاح بـالـخـلف ثـنـا

قال ابن الناظم:

« سهل الهمزة الثانية من (أئمة) أبو عمرو، ورويس، والمدنيان، وابن كثير، وعنهم - أيضاً - إبدالها ياء مكسورة وجعله الشاطبي ثانياً في النحو، فأفهم أنه لا يجوز في القراءة، وكلام الكشاف يؤكد ذلك، مع أنه خلاف المفصل، والصواب ثبوته في القراءة »ا هـ. شرح ابن الناظم ص ٩٧.

باب
الهمزتين المتلاصقتين في كلمتين

ويعنون بهما همزتي القطع المتلاصقتين وصلاً، ليخرج نحو (ما شاء الله) لكون الثانية همزة وصل، ونحو (السوأى أن) لعدم التلاصق، وبقيد الوصل، ما إذا وقف على الأولى.

وهما قسمان: متفقتان، ومختلفتان:

فالمتفقتان إما بالكسر، أو الفتح، أو الضم:

فالمتفقتان بالكسر قسمان: متفق عليه، ووقع في خمسة عشر موضعاً، تأتي في محالها ـ إن شاء الله تعالى ـ من الفرش نحو: ؛ (هؤلاء إن).

ومختلف فيه في ثلاثة مواضع: (للنبيء إن)[2] (بيوت النبيء إلا)[3] في قراءة نافع. من (الشهداء إن)[4] في قراءة حمزة.

والمتفقتان بالفتح في تسعة وعشرين موضعاً: نحو (جاء أحدكم)

والمتفقتان بالضم في موضع فقط: (أولياء أولئك) بالاحقاف.

فقرأ قالون، والبزي، بحذف الأولى منهما وصلاً في المفتوحتين خاصة وبتسهيلها من المكسورتين، بين الهمزة والياء، ومن المضمومتين بين الهمزة والواو.

واختلف عنهما في (بالسوء إلا) بيوسف.

فالجمهور من المغاربة، وسائر العراقيين، بإبدال الاولى منهما واواً مكسورة، وإدغام الواو التي قبلها فيها.

وذهب آخرون إلى تسهيل الاولى منهما طرداً للباب ، وهو من زيادة الحرز على أصله، والإدغام هو المختار لهما.

واختلف أيضاً في (للنبيء إن) و (بيوت النبيء إلا) عن قالون:

فالجمهور على الإدغام، وضعف في النشر جعل الهمزة فيهما بين بين، وافقهما ابن محيصن بخلفه.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وكثير عنه من طريق الأزرق، وقنبل ، فيما رواه الجمهور، عنه، من طريق ابن مجاهد، وكذا رويس، من غير طريق ابي الطيب، بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين، في الأنواع الثلاثة.

وقرأ ورش ، من طريق الأزرق، فيما رواه عنه الجمهور ، من المصريين، ومن أخذ عنهم من المغاربة، وقنبل ـ أيضاً ـ من طريق ابن شنبوذ، فيما رواه عنه عامة المصريين، والمغاربة ، بإبدالها حرف مد خالصاً، من جنس سابقها، ففي الفتح ألفاً، وفي الكسر ياء، وفي الضم واواً، مبالغة في التخفيف، وهو سماعي.

واختلف عن الأزرق في قوله تعالى: (هؤلاء إن كنتم)[٥] و (البغاء إن)[٦].

فروى عنه بعضهم جعل الثانية ياء مختلسة الكسر، مراعاة للأصل، وهو في التيسير في قراءة مؤلفه على «ابن خاقان» عنه وقال: إنه المشهور عنه، في الأداء، لكن عبر عن ذلك في جامعه بياء مكسورة محضة الكسر.

وأكثر من روى عنه هذا الوجه على اطلاق الياء المكسورة ، من غير تقييد بالخفيفة الكسر، أو بالاختلاس، كما يفهم من النشر، ولذا أطلقه في طيبته[٧].

واقتصر في الشاطبية على الأول تبعاً للداني، في بعض كتبه.

فتحصل للأزرق في ذلك ثلاثة أوجه.

وقرأ أبو عمرو، وقنبل، من طريق ابن شنبوذ، من أكثر طرقه، وكذا رويس من طريق ابي الطيب، بحذف الاولى منهما، في الانواع الثلاثة، مبالغة في التخفيف، وافقهم اليزيدي، وابن محيصن، في وجهه الثاني.

وما ذكر من أن المحذوف هو الأولى، هو الذي عليه. الجمهور، من أهل الاداء.

وذهب سيبويه، وأبو الطيب، وابن غلبون، إلى أنها الثانية.

وتظهر فائدة الخلاف ـ كما في النشر ـ في المد: فمن قال بالأول كان المد عنده من قبيل المنفصل، ومن قال بالثاني كان عنده من قبيل المتصل.

وقرأ الباقون وهم ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا روح، وخلف، بتحقيق الهمزتين في الكل، وافقهم الحسن، والأعمش.

تنبيه:

في النشر إذا أبدلت الثانية حرف مد للأزرق، وقنبل، وقع بعده ساكن، نحو (هؤلاء إن) (جاء أمرنا) زيد في حرف المد لأجل الساكن.

وإن وقع بعده متحرك، نحو (في السماء إلٰه) (جاء أحدهم) (أولياء أولئك) لم يزد على مقدار حرف المد.

فإن وقع بعد الثانية من المفتوحتين ألف وذلك في الموضعين (جاء آل لوط) (جاء آل فرعون) فهل تبدل الثانية فيهما، كما في سائر الباب، أم تسهل فقط، من أجل الالف بعدها؟

فقيل: لاتبدل لئلا يجتمع ألفان، واجتماعهما متعذر، بل يتعين التسهيل.

وقيل: تبدل كسائر الباب، ثم فيها بعد البدل وجهان:

أحدهما: أن تحذف للساكنين، والثاني أن لا تحذف، ويزاد في المد، فتفصل تلك الزيادة بين الساكنين، وتمنع من اجتماعهما، كذا نقل الوجهين الداني.

ثم قال في النشر: وقد أجاز بعضهم ـ على وجه الحذف ـ الزيادة في المد، على مذهب من روى عن الأزرق المد، لوقوعه بعد همزثابت، فحكى فيه المد، والتوسط، والقصر، وفي ذلك نظر لا يخفى. انتهى.

وحينئذ فالمعول عليه وجهان فقط للأزرق، حالة البدل: أحدهما: المد على

وجه عدم الحذف، والثاني: القصر على وجه الحذف للألف، ولا وجه للتوسط.

وأما المختلفتان: فعلى خمسة أضرب:

الأول مفتوحة فمكسورة، وينقسم إلى متفق عليه، وهو سبعة عشر موضعاً.

أولها (شهداء إذ) بالبقرة.

ويأتي باقيها في الفرش إن شاء الله تعالى.

ومختلف فيه في موضعين: (زكريا إنا) بمريم، والأنبياء، على قراءة غير حمزة، ومن معه.

الثاني: مفتوحة فمضمومة، في موضع واحد (جاء أمة) بالمؤمنين.

الثالث: مضمومة فمفتوحة، وينقسم إلى متفق عليه في أحد عشر موضعاً، نحو: (السفهاء ألا) بالبقرة.

ومختلف فيه في اثنين (النبيء أولى) (أراد النبيء أن) بالاحزاب على قراءة نافع.

الرابع: مكسورة فمفتوحة وهو أيضاً متفق عليه في خمسة عشر موضعاً نحو: (من خطبة النساء أو) ومختلف فيه في موضع واحد من (الشهداء أن) على قراءة غير حمزة.

الخامس: مضمومة فمكسورة، وهو أيضاً قسمان، متفق عليه في اثنين وعشرين موضعاً، نحو (يشاء إلى صراط) بالبقرة.

ومختلف فيه في ستة مواضع: (زكريا إنا) بمريم، في قراءة من همز (زكرياء) (النبيء إنا) معا بالأحزاب.

(النبيء إذا) بالممتحنة.

(النبيء إذا) بالطلاق.

(أسر النبيء إلى) بالتحريم. على قراءة نافع في الخمسة.

وقد اتفقوا على تحقيق الاولى في الأضرب الخمسة، واختلفوا في الثانية. فقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ورويس، بتسهيلها كالياء

في الضرب الأول، وكالواو في الضرب الثاني، وبإبدالها واواً خالصة مفتوحة في الضرب الثالث، وياء خالصة مفتوحة في الضرب الرابع. وافقهم ابن محيصن. واليزيدي.

واختلف عنهم في كيفية تسهيل الضرب الخامس:

فقال جمهور المتقدمين: تبدل واواً خالصة مكسورة فدبروها بحركتها، وحركة ما قبلها.

قال الداني: وهو مذهب أكثر أهل الاداء.

وقال جمهور المتأخرين: تسهل بين الهمزة والياء، فدبروها بحركتها فقط، وهذا هو الوجه في القياس. والأول آثر في النقل، كما في النشر عن الداني.

وأما من سهلها كالواو فدبرها بحركة ما قبلها، على رأي الاخفش، فتعقبه في النشر بعدم صحته، نقلاً وعدم إمكانه لفظاً، فإنه لا يتمكن منه إلا بعد تحويل كسرة الهمزة ضمة، أو تكلف إشمامها الضم، وكلاهما لا يجوز لا يصح، وأن ابن شريح ابعد وأغرب، حيث حكاه في كافيه، ولم يصب من وافقه.

وقرأ الباقون وهم: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا روح، وخلف، بتحقيقهما في الأقسام الخمسة، على الأصل، وافقهم الحسن، والأعمش، والله أعلم.

بـاب
الهمز المفرد

وهو الذي لم يلاصق مثله، وهو ثلاثة أنواع:

١ ـ ما يبدل.

٢ ـ وما ينقل.

٣ ـ وما يسكت على الساكن قبله.

فالأول: وهو المبوب له ينقسم إلى ساكن ومتحرك، ويقع فاء، وعينا، ولاما.

القسم الاول: الساكن:

ويأتي بعد ضم نحو: (يـؤمنون) (يؤتى) (رؤيـا) (مؤتفكة) (لؤلؤ) (تسؤكم) (يقول ائذن لي).

وبعد كسر نحو (وجئت) و (شئت) و (رئيا) و (هيء) و (الذي اؤتمن).

وبعد فتح نحو (فأتوهن) (فأذنوا) (وأمر)((مأوى) (اقرأ) (إن يشـأ) (الهدى ائتنا).

فقرأ ورش، من طريق الأصبهاني، جميع ذلك بإبدال الهمزة في الحـالين حرف مد، من جنس سابقها في الاسماء، والأفعال، فبعد الضم واواً، وبعد الكسر ياء، وبعد الفتح ألفاً، فدبرها بحركة ما قبلها[1].

واستثنى من ذلك خمسة اسماء وهي:

---

(١) أي: لتعذر تسهيلها، وإخلال حذفها، ولما يترتب على تدبيرها بحركة ما بعدها من اختلاف الأبنية.

(البأس) و (البأساء) و (اللؤلؤ) حيث وقع، و (رئيا) بمريم و(الكأس) و (الرأس) حيث وقعا.

وخمسة أفعال: (جئت) وما جاء منه، نحو (جئناهم) (جئتمونا) و (نبىء) وما جاء منه نحو: (أنبئهم) (ونبئهم) (نبأتكما) (أم لم ينبأ) و (قرأت) حيث جاء نحو (قرأنا) و (اقرأ) و (يهيىء) و (تؤوي) و (تؤويه).

وأما من طريق الأزرق: فخص الإبدال بالهمزة الواقعة فاء من الفعل فقط[1] نحو: (يؤمنون) (يألمون) و (ولقاءنا ائت).

واستثنى من ذلك ما جاء من باب الإيواء[2] نحو (المأوى) و (فأووا) و (تؤوى) و (تؤويه).

ولم يبدل مما وقع عينا من الفعل إلا (بئس) كيف أتى. و (البئر) و (الذئب)، وحقق ما عدا ذلك.

وقرأ أبو عمرو، من روايتيه جميعاً، ووافقه اليزيدي، بخلاف عنهما، بإبدال جميع ما تقدم، إلا ما سكن للجزم أو البناء، وما إبداله أثقل، أو يلتبس بمعنى آخر، أو لغة أخرى.

فأما الأول:

وهو الجزم فوقع في ستة ألفاظ:

الاولى: (ننسأها) بالبقرة، خوف اللبس، فإنها بالهمز، من التأخير، وبتركه من النسيان.

الثانية: (تسؤ) في ثلاثة مواضع: (تسؤهم) بآل عمران، والتوبة، و (تسؤكم) بالمائدة. الثالثة: (يشأ) بالياء في عشرة مواضع: (إن يشأ يذهبكم) بالنساء والانعام، وإبراهيم، وفاطر.

(من يشاءالله يضلله ومن يشأ) بالانعام، (إن يشاء يرحكم أو إن يشأ) بالاسراء،

---

(١) أي: لأنها تجري مجرى المبتدأة، فألحقها بأصلها من النقل.

(٢) أي: لأن التخفيف إذا أدى إلى التثقيل لزم الأصل، وهو محقق في (تؤوي) للواوين والضمة والكسرة. اهـ من تعليقات الشيخ الضباع. طبعة المشهد الحسيني.

(فإن يشأ الله يختم) (إن يشأ يسكن الريح) بالشورى.

الرابعة (نشأ) بالنون في ثلاثة مواضع: (إن نشأ ننزل) بالشعراء، (إن نشأ نخسف) بسبأ، و (إن نشأ نغرقهم) بيس.

الخامسة (يهيء لكم) بالكهف.

السادسة (أم لم ينبأ) بالنجم.

وأما الثاني: وهو ما سكن للبناء، فوقع في إحدى عشرة كلمة: وهي

(أنبئهم) بالبقرة، و (نبئنا) بيوسف، (نبىء عبادي) و (نبئهم عن) بالحجر، (نبئهم أن) بالقمر (أرجئه) بالأعراف، والشعراء، (وهيء لنا) بالكهف، (اقرأ كتابك) بالاسراء، (اقرأ باسم ربك) (اقرأ وربك) بالعلق.

وأما الثالث: وهو النقل: ففي كلمة في موضعين: (تؤوي إليك) بالأحزاب، و(تؤويه) بالمعارج، لأن إبداله أثقل من تحقيقه، لاجتماع الواوين حالة البدل.

وأما الرابع: وهو الالتباس:

ففي موضع واحد، وهو (رئيا) بمريم، لأن المهموز لما يرى من حسن المنظر، والمشدد مصدر روى الماء: امتلأ.

وأما الخامس:

وهو الخروج من لغة إلى أخرى، ففي كلمة في موضعين، (مؤصدة) بالبلد، والهمزة، لأن «آصدت، كآمنت» بمعنى أطبقت، مهموز الفاء، وأوصدت كأوقيت معتلها.

ومؤصدة عند أبي عمرو من المهموز فحقق، لينص على مذهبه، مع الأثر.

واستثنوا ـ أيضاً ـ (بارئكم) موضعي البقرة، حالة قراءته بالسكون، محافظة على ذات حرف الإعراب.

وانفرد أبو الحسن بن غلبون، وتبعه في التيسير، بإبدالها، وحكاه عنه الشاطبي.

قال في النشر: وذلك غير مرضي، لأن إسكان الهمزة عارض فلا يعتد به.

وقرأ «أبو جعفر» جميع هذا الضرب بالإبدال، ولم يستثن من ذلك كله، إلا كلمتين

(أنبئهم) بالبقرة (ونبئهم) بالحجر.

واختلف عنه في (نبئنا) بيوسف، واطلق الخلاف عنه من الروايتين، ابن مهران.

واتفق الرواة عنه على قلب الواو المبدلة من همز (رؤيا) و (الرؤيا) وما جاء منه ياء وإدغامها في الياء التي بعدها، وإذا أبدل (تؤوي) و (تؤويه) جمع بين الواوين مظهراً.

تنبيه:

إذا لقيت الهمزة الساكنة ساكناً، فحركت لأجله، كقوله تعالى: (من يشأ الله يضلله) بالأنعام (فإن يشأ الله) بالشورى، حققت عند من أبدلها في نظيره، قبل متحرك، وهو الأصبهاني عن ورش، وأبو جعفر، فإن فصلت من ذلك الساكن بالوقف أبدلت لسكونها. نقله في النشر عن نص الداني في جامعه، و إذا سكنت المتحركة للوقف نحو (نشأ) و (يستهزىء) و (لكل امرىء) فهي محققة اتفاقاً، عند من يبدل الساكنة، كالأصبهاني وأبي جعفر، أما حمزة فعلى أصله في الوقف.

وههنا حروف وافق بعض القراء فيها المبدلين، وهي سبعة الفاظ:

أحدها (الذئبَ) ثلاثة بيوسف، فقرأها ورش من طريقيه، والكسائي، وكذا خلف، بالإبدال.

ثانيها ـ (يأجوج ومأجوج) بالكهف، والأنبياء، فقرأها بالهمز عاصم، وافقه الأعمش.

والباقون بغير همز.

ثالثها ـ (اللؤلؤ) و (لؤلؤ) قرأه بالإبدال أبو بكر، كأبي عمرو، وأبي جعفر، وافقهم اليزيدي.

رابعها ـ (المؤتفكة) (والمؤتفكات) قرأه بالإبدال فيهما قالون، من طريق أبي

نشيط، عند ابن سوار، وصاحب الكفاية، وأبي العلاء، وغيرهم، وهو الصحيح عن الحلواني.

ورواه الجمهور عن قالون بالهمز، والوجهان صحيحان عنه، كما في النشر.

خامسها ـ (ضيزى) بالنجم قرأه ابن كثير بالهمز، على أنه مصدر كذكرى، وصف به، وافقه ابن محيصن.

والباقون بالإبدال، على انه صفة على وزن «فعلى» بضم الفاء، كسرت لتصح الياء، كما قاله أبو حيان، أي: لأن الصفات إنما جاءت بالضم، أو الفتح، والكسر قليل.

ثم قال: ويجوز أن تكون مصدراً أيضاً ـ وصف به، والضيزى: الجائرة ـ .

سادسها: (رئيا) بمريم، قرأه بتشديد الياء، من غير همز، قالون، وابن ذكوان، وكذا أبو جعفر، والباقون بالهمز.

سابعها ـ: (مؤصدة) معاً قرأهما بالهمز أبو عمرو، وحفص، وحمزة، وكذا يعقوب، وخلف، وافقهم اليزيدي، والحسن، والأعمش.

والباقون بالإبدال.

وعن الأعمش من طريق الشنبوذي، إبدال (سؤلك) بطه.

وعن الحسن إبدال (أنبئهم) و(نبئهم) مع كسر الهاء.

وعن ابن محيصن إبدال نحو (الهدى ائتنا).

القسم الثاني الهمز المتحرك:

وهو ضربان قبله متحرك، وساكن:

أما الأول: فاختلف في تخفيف همزه على سبعة أحوال:

الأول: مفتوحة قبلها مضموم:

فإن كانت فاء من الفعل نحو: (يؤيد) (يؤاخذ) (يؤلف) (مؤجلا) (مؤذن) (فليؤد) (المؤلفة).

فقرأه ورش، وكذا أبو جعفر بالإبدال واواً لكن اختلف عن ورش في (مؤذن)

بالأعراف، ويوسف ، فأبدله من طريق الأزرق على أصله ، وحققه من طريق الاصبهاني .

وكذا اختلف عن ابن وردان في حرف واحد، (يؤيد بنصره) بآل عمران .

فروى ابن شبيب، وابن هارون، كلاهما عن الفضل بن شاذان، وكذا الرهاوي، عن أصحابه ، عن الفضل تحقيق الهمز فيه، وكأنه روعي فيه وقوع الياء مشددة بعد الواو المبدلة، فيجتمع ثلاثة أحرف من حروف العلة، وروى سائر الرواة عنه الإبدال .

وإن كانت عينا من الفعل فقرأه ورش من طريق الأصبهاني بالإبدال في حرف واحد، وهو (الفؤاد) و (فؤاد) بهود، والاسراء، والفرقان، والقصص، والنجم.

والباقون بالتحقيق في ذلك كله.

وإن كانت لاما من الفعل، فقرأ حفص بإبدالها واواً في (هزؤا) المنصوب، وهو في عشرة مواضع :

أولها: (أتتخذنا هزواً) بالبقرة، ويأتي باقيها ـ إن شاء الله تعالى ـ وفي (كفوا) وهو في الإخلاص.

الثاني مفتوحة بعد مكسور:

فقرأها أبو جعفر، بالإبدال ياء في (رئاء الناس) وهو في البقرة، والنساء، والانفال، .

وفي (خاسئا) بالملك..

وفي (ناشئة الليل) بالمزمل.

وفي (شانئك) بالكوثر. .

وفي(استهزىء) بالانعام، والرعد، والانبياء.

وفي (قرىء) بالاعراف، والانشقاق، و (لنبوئنهم) بالنحل، والعنكبوت، و (ليبطئن) بالنساء و(ملئت) بالجن، و(خاطئة)و(الخاطئة) و(مائة) و(فئة) وتثنيتهما.

واختلف عنه في (موطئاً) من روايتيه جميعاً كما يفهم من النشر. ووافقه الأصبهاني عن ورش في (خاسئة) و (ناشئة) و (ملئت).

وزاد (فبأي) و اختلف عنه فيما تجرد عن الفاء نحو (بأي أرض) (بأيكم المفتون) والباقون بالتحقيق في الجميع.

واختص الأزرق عن ورش بإبدال الهمزة ياء مفتوحة في (لئلا) بالبقرة والنساء والحديد، وافقه الأعمش.

الثالث: مضمومة بعد مكسور، وبعدها واو:

فقرأه نافع، بحذف الهمزة في(الصابئون) بالمائدة، وضم ما قبلها لأجل الواو.

وقرأ أبو جعفر جميع: الباب كذلك؛ نحو (الصابؤن) (متكؤن) (مالؤن) (ليواطؤا) (ليطفؤا) (مستهزؤن) (قل استهزوا) لأنه لما ابدل الهمزة ياء استثقل الضمة عليها فحذفها ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين، ثم ضم ما قبلها لاجل الواو.

واختلف عن ابن وردان في (المنشؤن) والوجهان عنه صحيحان كما في النشر.

قال فيه: وقد نص بعض أصحابنا على الالفاظ المتقدمة، ولم يذكر (أنبؤني) و(أتنبؤن) و(نبؤني) و (يتكؤن) و (يستنبؤنك)وظاهر كلام أبي العز، والهذلي ،العموم، على أن الأهوازي وغيره نص عليها، ولا يظهر فرق سوى الرواية، والباقون بالهمز، وكسر ما قبله.

الرابع: مضمومة بعد فتح وبعدها واو:

وهو (ولا يطؤن) (لم تطؤها) (أن تطؤهم) فقط.

فقرأه أبو جعفر بحذف الهمز فيهن، قال في الدر: ابدل همزة (يطأ) الفاً على غير قياس، فلما اسند للواو التقى ساكنان، فحذف أولهما.

وانفرد الحنبلي بتسهيلها بين بين، في (رؤوف) حيث وقع.

الخامس: مكسورة بعد كسر وبعدها ياء:

فقرأه نافع، وكذا أبو جعفر، بحذف الهمزة في (الصابئين) بالبقرة، والحج.

وزاد أبو جعفر حذف الهمزة من (متكئين) و (الخاطئين) و (خاطئين) و (المستهزئين) حيث وقع.

والباقون بالهمز، وتعبير الأصل هنا بالبدل لا يظهر.

السادس: مفتوحة بعد فتح:

فقرأه قالون، وورش، من طريق الأصبهاني ، وكذا أبو جعفر، بالتسهيل بين بين، في (أرأيت) حيث وقع، بعد همزة الاستفهام نحو: (أرأيتم) (أرأيتكم) (أرأيت) (أفرأيت).

واختلف عن ورش من طريق الأزرق: فأبدلها بعضهم عنه الفاً خالصة، مع إشباع المد للساكنين، وهو أحد الوجهين في الشاطبية، والأشهر عنه التسهيل كالأصبهاني، وعليه الجمهور، وهو الأقيس.

وقرأ الكسائي بحذف الهمز في ذلك كله، والباقون بالتحقيق .

وإذاوقف للأزرق في وجه البدل عليه على نحو: (أرأيت) وكذا : (ءأنت) تعين التسهيل بين بين لئلا يجتمع ثلاث سواكن ظواهر، ولا وجود له في كلام عربي ، وليس ذلك كالوقف على المشدد، في نحو: (صوافّ) لوجود الإدغام كما يأتي - إن شاء الله تعالى - آخر الوقف على أواخر الكلم.

وقرأ الأصبهاني عن ورش (رأيت احد عشر كوكباً) و (رأيتهم لي) و (رآه مستقراً) و (رأته حسبته) و (رآها تهتز) و (رأيتهم تعجبك) بالتسهيل في الستة.

وقرأ أيضاً بتسهيل الهمزة الثانية في (أفأصفاكم ربكم) وفي (أفأمن أهل القرى) (أفأمنوا مكر الله) (أفأمنوا أن تأتيهم) (أفأمن الذين مكروا) (أفأمنتم أن يخسف بكم) ولا سادس لها.

وكذلك سهلها في (أفأنت) (أفأنتم).

وكذلك سهل الثانية من (لأملأن) في الاعراف، وهود، والسجدة، وص.

وكذلك في (كأن) حيث أتت، مشددة ومخففة، نحو (كأنهم) (كأنك) (كأنما) (كأنه) و (يكأن) و (يكأنه) (كأن لم يلبثوا).

وكذلك الهمزة في (اطمأنوا بها) في يونس، و (اطمأن به) في الحج.

وكذلك همزة (تأذن ربك) بالأعراف فقط بلا خلاف.

واختلف عن البزي في رواية ابن كثير ، في (لأعنتكم) بالبقرة فالجمهور بالتسهيل عنه، من طريق أبي ربيعة وروى صاحب التجريد عنه التحقيق من قراءته

على الفارسي، وبه قرأ الداني من طريق ابن الحباب، عنه والوجهان صحيحان عن البزي.

وقرأ أبو جعفر بحذف همزة (متكأ) بيوسف، فيصير بوزن «متقي».

وأما السابع: وهو المكسور وقبله فتح.

فلا خلاف فيه من طرق هذا الكتاب، إلا ما انفرد به الحنبلي عن هبة الله، عن ابن وردان، في (تطمئن) و(بئس) حيث وقع، ولم يروه غيره، ولذا لم يذكره في الطيبة.

الضرب الثاني: المتحرك بعد ساكن:

والساكن إما ألف؛ أو ياء، أو زاي.

فأما الألف فاختلف في (اسرائيل) و(كأين)في قراءة المد و (هـأنتم)(اللائي).

فقرأ أبو جعفر بتسهيل (إسرائيل) (وكأين) حيث وقعا، وافقه المطوعي، عن الأعمش في (إسرائيل)

وأما (هـأنتم) في موضعي آل عمران، وفي النساء، وفي القتال:

فقرأ نافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بتسهيل الهمزة بين بين مع الألف، وافقهم اليزيدي، والحسن.

لكن اختلف عن «ورش» فمذهب الجمهور عنه من الطريقين التسهيل مع حذف الألف، بوزن «هعنتم».

وروى آخرون عنه من الطريقين إثبات الألف كقالون، إلا أنه من طريق الأزرق يمد مداً مشبعاً، على أصله.

وروى بعضهم عنه من طريق الأزرق إبدال الهمزة الفاً، فيمد للساكنين، فيصير لقالون وأبي عمرو، إثبات الالف مع المد، والقصر، لكونه منفصلاً عند الجمهور.

ويتحصل لهما في (هـأنتم هؤلاء) من جمع المدين المنفصلين ثلاثة أوجه: قصرهما، ومدهما، وقصر (هـأنتم) ومد (هؤلاء) لكون الأول حرف مد قبل همز مغير.

وللأزرق ثلاثة: حذف الألف، بوزن «هعنتم» وإبدال الهمزة ألفاً، فيمد للساكنين، وإثبات الألف كقالون، لكن مع المد المشبع، وله القصر في هذا الوجه؛ لتغير الهمزة بالتسهيل كما تقدم، فيصير أربعة.

وللأصبهاني وجهان: حذف الألف كالأول للأزرق، وإثباتها مع المد والقصر لتغير الهمزة أيضاً.

ولأبي جعفر وجه واحد،وهو: إثبات الألف مع القصر فقط، والكل مع التسهيل كما مر.

وقرأ الباقون وهم: ابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، بتحقيق الهمزة بعد الألف، مثل «ما أنتم».

وهم على مراتبهم في المنفصل: من المد والقصر، وافقهم الأعمش، وابن محيصن، بخلف عنه في حذف الألف.

واختلف عن قنبل ؛فروى عنه ابن مجاهد حذف الألف، فيصير مثل «سألتم» كالوجه الأول عن ورش، إلا أنه بالتحقيق وروى عنه ابن شنبوذ إثباتها كالبزي.

وأعلم ان ما ذكر في هذا الحرف هنا هو المقروء به من طرق هذا الكتاب، كالنشر الذي من جملة طرقهما، طرق الشاطبية كأصلها، وبه يعلم ان البحث عن كون الهاء بدلاً من همزة أو للتنبيه؛ لا طائل تحته كما نبه عليه في النشر، وتبعه النويري وغيره، لأن قراءة كل قارىء منقولة ثابتة سواء ثبت عنه كونها للتنبيه، أم لا ، والعمدة على نقل القراءة نفسها لا على توجيهها، قال فيه: ويمنع احتمال الوجهين عن كل واحد من القراء، فإنه مصادم للأصول، ومخالف للأداء.

ويأتي لذلك مزيد إيضاح في حرف القتال، إن شاء الله تعالى.

تنبيه:

على قول الجمهور إن (ها) من (هـأنتم) للتنبيه لا يجوز فصلها منه، لاتصالها رسماً، وما وقع في جامع البيان من قوله: إنهما كلمتان منفصلتان، تعقبه في النشر بأنه مشكل، يأتي تحقيقه في الموقف على المرسوم، إن شاء الله تعالى.

وأما (اللائِ) بالأحزاب والمجـادلة، وموضعي الطلاق:

فقرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة، وافقهم الحسن، والأعمش.

والباقون بحذفها، واختلف الذين حذفوا الياء في تحقيق الهمزة، وتسهيلها، وإبدالها: فحققها منهم قالون، وقنبل، وكذا يعقوب.

وقرأ ورش من طريقيه، وكذا أبو جعفر، بتسهيلها بين بين.

واختلف عن أبي عمرو، والبزي، فقطع لهما بالتسهيل في المبهج وغيره، وقرأ به الداني لهما على أبي الفتح، وقطع لهما بالإبدال ياء ساكنة في الهادي وغيره، وفاقاً لسائر المغاربة فيجتمع ساكنان فيمد لهما، والوجهان صحيحان كما في النشر، وهما في الشاطبية، كجامع البيان، وافقهما اليزيدي.

وكل من قرأ بالتسهيل إذا وقف قبلها ياء ساكنة، ووجهه: أنه إذا وقف سكن الهمزة، فيمتنع تسهيلها بين بين، لزوال حركتها فتقلب ياء، كما نقله في النشر، عن نص الداني وغيره، فإن وقف بالروم فكالوصل.

وأما إن كان الساكن ياء قبل الهمزة المتحركة.

فاختلف فيه من ذلك في (النسيء) بالتوبة، وفي (بـريء) و(بريئـون) حيث وقع، و (هنيئاً مريئاً) بالنساء، و (كهيئة) بآل عمران، والمائدة و (ييئس) وبابه، وهو بيوسف (استيأسوا منه) (ولا تيأسوا) (إنه لا ييأس) (استيأس الرسل) وبالرعد (أفلم ييأس الذين آمنوا).

فأما (النسيء) فقرأه ورش من طريق الأزرق، وكذا أبو جعفر، بإبدال الهمزة، ياء، وإدغام الياء قبلها فيها، والباقون بالهمز.

وأما (بريء) و (بريئون) حيث وقع و (هنيئاً) و (مريئاً) فقرأه أبو جعفر بالبدل مع الإدغام، بخلف عنه من الروايتين.

وأما (كهيئة الطير) معاً:

فاختلف فيه كذلك عن أبي جعفر، أيضاً، وقرأ الباقون ذلك بالهمز ووجه

الإدغام في الكل أن قاعدة أبي جعفر فيه الإبدال، فيجتمع مثلان أولاهما ساكن، فيجب الإدغام.

وأما (يايئس) بيوسف، والرعد، فاختلف فيه عن البزي: فأبو ربيعة من عامة طرقه عنه، بتقديم الهمزة إلى موضع الياء مع إبدال الهمزة ألفاً، وتأخير الياء إلى موضع الهمزة، وافقه المطوعي، عن الأعمش في سورة الرعد.

وإنما جاز إبدال الهمزة ألفاً لسكونها بعد فتحه، كرأس وكأس، وإن لم يكن من أصله ذلك. وروى الآخرون عن أبي ربيعة، وابن الحباب كالباقين، بالهمز بعد الياء الساكنة، من غير تأخير على الأصل، فإن الياء من «يئس» فاء والهمزة عين.

وأما إن كان الساكن زايا قبل الهمز المتحرك، فهو حرف واحد، وهو: (جزءاً)(1) بالبقرة، وبالحجر (جزؤ مقسوم) وبالزخرف (من عباده جزءاً).

فقرأه أبو جعفر بحذف الهمز، وتشديد الزاي، وهي لغة، قرأ بها ابن شهاب الزهري وغيره، ويأتي توجيهها في الفرش - إن شاء الله تعالى - وذكر في الأصل في سورة البقرة إن أبا جعفر يقرأ (هزواً) كذلك ولعله سبق قلم.

وبقي من هذا الباب حروف اختلفوا في الهمز وعدمه فيها لغير قصد التخفيف، وهي (النبيء) بابه، و (يضاهئون) و (بادىء) و (ضئاء) و (البريئة) و (مرجئون) و (ترجىء) و (سأل).

فأما (النبيء) وبابه نحو: (النبيئون) و (الأنبئاء) و(النبوءة) فقرأه نافع بالهمز، على الأصل، وقد أنكره قوم لما أخرجه الحاكم عن أبي ذر وصححه، قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال: يانبيء الله. فقال «لست نبيء الله ولكنى نبي الله»

قال أبو عبيد: أنكر عدوله عن الفصحى، أي: فيجوز الوجهان، ولكن الأفصح بغير همز، وبه قرأ قالون في موضعي الأحزاب، وهما (للنبيء إن) و (بيوت النبيء إلا) في الوصل، ويشدد الياء كالجماعة، فإذا وقف همز.

---

(1) وهو قوله تعالى: ﴿... ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً﴾ الآية (٢٦٠).

وأما (يضاهئون) بالتوبة: فقرأه عاصم بكسر الهاء، ثم همزة مضمومة، قبل الواو، وافقه ابن محيصن.

والباقون بضم الهاء، ثم واو من غير همز.

وأما (بادىء) بهود:

فقرأ أبو عمرو بهمزة بعد الدال، وافقه اليزيدي، والحسن.

والباقون بالياء.

وأما (ضئاء) بيونس، والأنبياء، والقصص:

فقرأه قنبل بهمزة مفتوحة بعد الضاد، في الثلاثة على القلب، بتقديم الهمزة على الواو، إن قلنا إنه جمع، أو على الياء، إن قلنا: إنه مصدر «ضاء» وزعم ابن مجاهد أن هذه القراءة غلط، مع اعترافه أنه قرأ كذلك على «قنبل».

وقد خالف الناس ابن مجاهد فرووه عنه بالهمزة بلا خلاف[1].

والباقون بالياء في الثلاثة، مصدر «ضاء» لغة في «أضاء» أو جمع «ضوء» كحوض، وحياض، وأصله «ضواء» قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وسكونها في الواحد.

وأما (البريئة) موضعي (لم يكن):

فقرأهما نافع، وابن ذكوان، بهمزة مفتوحة بعد الياء، لأنه من (برأ الله الخلق) أي: اخترعه، فهي «فعيلة» بمعنى مفعولة.

والباقون بغير همز مع تشديد الياء، تخفيفاً.

---

(١) عبارة ابن مجاهد لا تدل على إنكاره لهذه الرواية، ولم يقل انها غلط كما قال المؤلف، بل نقل ما قاله أصحاب البزي، بعد اثبات أنه قرأ بها. فنص عبارته: قرأ ابن كثير وحده (ضئاءً) بهمزتين في كل القرآن، الهمزة الأولى قبل الألف، والثانية بعدها، كذلك قرأت على قنبل.

وقرأ الباقون بهمزة واحدة في كل القرآن وكان أصحاب البزي، وابن فليح ينكرون هذا ويقرأون مثل قراءة الناس: (ضياء).

وأخبرني الخزاعي عن عبد الوهاب بن فليح، عن أصحابه، عن ابن كثير: أنهم لا يعرفون إلا همزة واحدة بعد الألف في (ضياء) ا هـ. كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٣٢٣ بتحقيق الدكتور شوقي ضيف.

وأما (مرجئون) بالتوبة، و (ترجىء) بالأحزاب:

فقرأهما ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وشعبة، وكذا يعقوب، بالهمز من «أرجأ» بالهمز لغة تميم، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

والباقون بغير همز من «أرجى» المعتل، لغة قيس وأسد.

وأما (سأل) بالمعارج: فقرأه بالهمز ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف وافقهم الأربعة، والباقون بالألف.

باب

نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

هو من أنواع تخفيف الهمز المفرد، لغة لبعض العرب، وأخر عن الساكن لخفته، بناء على أن متحرك الهمز أخف من ساكنها، بخلاف باقي الحروف، فإنها بالعكس، لكن صحح الجعبري أنها كغيرها.

واعلم أن ورشاً من طريقيه اختص بنقل حركة همزة القطع إلى الحرف الساكن الملاصق لها، من آخر الكلمة التي قبلها، فيتحرك الساكن بحركة الهمزة، وتسقط الهمزة، بشرط أن يكون الساكن غير حرف مد، سواء كان تنويناً أو لام تعريف، أو غير ذلك، أصلياً، أو زائداً، نحو: (متاع إلى) (شيء أحصيناه) (خبير إلا تعبدوا)(بعاد ارم) (يوم أجلت) (حامية الهٰيكم) ونحو (الآخرة) (الايمان) (الأولى) (الآن جئت) (فالآن باشروهن) (الا آن وقد) (وقد يستمع الآن) ونحو (من آمن) (ومن أوفى) (آلم. أحسب) (فحدث ألم نشرح) ونحو: (خلوا الى) (ابني آدم) وذلك لقصد التخفيف.

وخرج بهمزة القطع (الم الله)(1) خلافاً لمدعيه.

وبقيد السكون نحو (الكتاب أفلا).

وبغير حرف مد نحو: (يا أيها) (قالوا آمنا) (في أنفسكم) .

ودخل بزائد، تاء التأنيث (قالت أولىٰهم) وأما ميم الجمع فيعلم عدم النقل إليها

---

(1) أول سورة آل عمران.

من مذهب ورش، لأنه يصلها بواو، قبل همز القطع، فلم تقع الهمزة إلا بعد حرف الصلة.

وليعلم أن لام التعريف وإن اشتد اتصالها بمدخولها، حتى رسمت معه هي في حكم المنفصل، وهي عند سيبويه حرف تعريف بنفسها، والهمزة قبلها للوصل، تسقط في الدرج .

وقال الخليل: الهمزة للقطع، وحذفت وصلاً تخفيفاً، لكثرة دورها، والتعريف حصل بهما.

ويتفرع عليه إذا ابتدأت بنحو (الأرض) على مذهب الناقل: فعلى مذهب الخليل تبتدىء بالهمزة، وبعدها اللام متحركة، وعلى مذهب سيبويه إن اعتد بالعارض ابتدأ باللام، وإن لم يعتد به ابتدأ بالهمز.

وهذان الوجهان يجريان في كل لام نقل إليها عند كل ناقل، نص عليهما الداني، والشاطبي، وغيرهما.

قال في النشر: وبهما قرأنا لورش وغيره على وجه التخيير.

واختلف عن ورش في حرف واحد من الساكن الصحيح، وهو: (كتابيه إني) بالحاقة:

فالجمهور عنه بإسكان الهاء، وتحقيق الهمزة، لكونها هاء سكت، ولم يذكر في التيسير غيره، ورجحه في الحرز كالطيبة.

وروى آخرون النقل، طرداً للباب، وضعفه الشاطبي، وغيره، قال في النشر: وترك النقل فيه هو المختار عندنا، والأصح لدينا، والأقوى في العربية، لأن هاء السكت حكمها السكون، فلا تحرك إلا لضرورة الشعر، على ما فيه من قبح[1] .

---

(١) وقال: « وأيضاً ـ فلا تثبت إلا في الوقف، فإذا خولف الأصل، فأثبتت في الوصل، إجراء له مجرى الوقف لأجل إثباتها في رسم المصحف، فلا ينبغي أن يخالف الأصل من وجه آخر، وهو تحريكها، فيجتمع في حرف واحد مخالفتان »ا هـ. النشر (١/ ٤٠٩).

واختلف في (الآن وقد كنتم) (الآن وقد عصيت) موضعي يونس:

فقالون، وكذا ابن وردان، بالنقل فيهما كورش، وافقهم ابن محيصن، بخلف عنه.

واختلف عن ابن وردان في (الآن) في باقي القرآن، فروى النهرواني، وابن هرون، من غير طريق هبة الله، عنه، النقل. وروى هبة الله، وابن مهران، والوزان، وابن العلاف عنه، عدم النقل.

وكذا قرأ رويس بالنقل في (من استبرق) بالرحمن خاصة، كورش، وافقه ابن محيصن، وخرج موضع «هل أتى».

واختلف في (عادا الأولى) بالنجم:

فقرأها نافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بنقل حركة الهمزة المضمومة إلى اللام، وادغام التنوين قبلها فيها حالة الوصل، من غير خلاف، عن واحد منهم.

واختلف عن قالون في همز الواو بعد اللام، همزة ساكنة: فروى عنه همزها من الطريقين جماعة، وروى عنه بغير همز جماعة من طريق أبي نشيط، وصاحب التجريد، عن الحلواني، وعدمه أشهر، عن أبي نشيط.

ووجه الهمز بأن الواو لما ضمت اللام قبلها همزت، لمجاورة الضم، كما همزت في (سؤق) أو على لغة من يقول: «لبأت» في «لبيت»، وذلك لمؤاخاة بين الهمزة وحرف اللين، كما وجه به قراءة (ترؤن) بالهمزة[1].

هذا حكم الوصل.

وأما حكم الابتدا: فيجوز لكل من نقل وجهان:

أحدهما (الولي) باثبات همزة الوصل، وضم اللام بعدها.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿لترون الجحيم﴾ بالتكاثر، وهي قراءة شاذة، رواها الحسن. كما سيأتي.

والثاني (لولي) بضم اللام، وحذف همزة الوصل، اعتداداً بالعارض، على ما تقدم.

ويجوز لغير ورش وجه ثالث، وهو الابتداء بالأصل فتأتي بهمزة الوصل، وإسكان اللام، وتحقيق الهمزة المضمومة، بعدها الواو.

وهذه الأوجه الثلاثة لقالون في وجه همز الواو، أيضاً، إلا أن الوجه الثالث: وهو الابتداء بالأصل لا يجوز همز الواو معه، وافق أبا عمرو اليزيدي، والحسن.

والباقون وهم : ابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بكسر التنوين قبلها، وسكون اللام وتحقيق الهمزة من غير نقل، فكسر التنوين لالتقاء الساكنين حالة الوصل، والابتداء بهمزة الوصل، وافقهم ابن محيصن والأعمش. ويأتي لذلك مزيد في النجم ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وليعلم أنه إذا وقع قبل اللام المنقول اليها ساكن صحيح، أو معتل نحو، يستمع (الأن) (من الأرض) ونحو (وألقى الألواح) (وأولي الأمر) (قالوا الأن) (لا تدركه الأبصار) وجب استصحاب تحريك الصحيح وحذف المعتل، لعروض تحريك اللام، وهذا مما لا خلاف فيه.

وأما الابتداء بالاسم من قوله تعالى (بئس الاسم)[1] فقال الجعبري: إذا ابتدأت (الاسم) فالتي بعد اللام على حذفها للكل.

وأما التي قبلها فقياسها جواز الاتيان، والحذف، وهو الأوجه، لرحجان العارض الدائم على العارض المفارق.

ولكني سألت بعض شيوخي فقال: الابتداء بالهمز، وعليه الرسم ا هـ.

وتعقبه في النشر فقال: والوجهان جائزان مبنيان على ما تقدم، في الكلام على لام التعريف، والأولى الهمز في الوصل، والنقل، ولا اعتبار بعارض دائم، ولا مفارق، بل الرواية، وهي بالأصل الأصل، وكذلك رسمت ا هـ .

---

(١) سورة الحجرات آية (١١).

وقوله وهي بالأصل أي: الأصل في الرواية الابتداء، وهو الهمز وعليه الرسم، والله أعلم.

فإن كان الساكن والهمز في كلمة واحدة:

فجاء النقل في كلمات مخصوصة، وهي (القرآن) و(ردءاً)و (سئل) و (ملء)

فأما (القرآن) كيف وقع منكراً ومعرفاً، فقرأه ابن كثير بالنقل، وافقه ابن محيصن.

والباقون بالهمز من غير نقل.

وأما (ردءاً يصدقني) بالقصص فقرأه بالنقل نافع، وكذا أبو جعفر، إلا أن أبا جعفر أبدل من التنوين ألفاً، في الحالين على وزن (إلى) كأنه أجرى الوصل مجرى الوقف، ووافقه نافع في الوقف، وليس من قاعدة نافع النقل في كلمة إلا هذه، ولذا قيل: إنه ليس نقلاً، وإنما هو من «أردأ» على كذا، أي: زاد وافق على النقل ابن محيصن بخلف عنه.

وأما (سئل) وما جاء من لفظه، إذا كان فعل أمر، وقبل السين واو، أو فاء نحو (وسئلوا الله من فضله) (وسئل القرية) (فسئل الذين) (فسئلوهن) فقرأه بالنقل ابن كثير، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم ابن محيصن.

والباقون بالهمز.

وأما (ملء الأرض) آل عمران: فقرأه ورش من طريق الأصبهاني، وكذا ابن وردان بخلف عنهما، بالنقل والوجهان من النقل وعدمه صحيحان عن كل منهما كما في النشر، والله أعلم.

باب

السكت على الساكن قبل الهمز وغيره

السكت: قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة، من غير تنفس، فلا يجوز معه تنفس، كما حققه في النشر.

بخلاف الوقف، فإنه كما يأتي: قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة، ولا بد من التنفس فيه، ولا يقع في وسط كلمة، ولا فيما اتصل رسماً، بخلاف السكت فيهما.

فقول الأصل هنا هو أي: السكت قطع الصوت آخر الكلمة، تبع فيه النويري، التابع للجعبري وفيه قصور.

ولا يجوز السكت إلا على ساكن، ويقع بعد همز وغيره.

فالأول: إما منفصل، أو متصل، وكل منهما حرف مد، وغيره.

فالمنفصل غير حرف المد نحو (من آمن) (خلوا إلى) (ابني آدم) (حامية ألهٰيكم) ونحو: (الأرض) (الآخرة) (الأيمان) مما اتصل خطا.

والمنفصل بحرف المد: (بما أنزل) (قالوا آمنا) (في آذانهم) (بربه أحداً).

ولو اتصل رسماً كهؤلاء

والمتصل بغير حرف المد نحو (قرآن) و (ظمآن) و (شيء) و (شيئاً) (مسؤولاً) (الخبء) (المرء) (دفء).

والمتصل بحرف المد نحو (أولئك) (إسرائيل) (جاء)(السماء) (بناء) (يضيء) (قروء) (هنيئاً مريئاً).

وقد ورد السكت عن حمزة، وابن ذكوان، وحفص، وإدريس، إلا أن حمزة أشد القراء عناية به، ولذا اختلفت عنه الطرق، واضطربت الرواة، والذي تحصل حسبما صح عنه، وقرأنا به من طرق طيبة النشر التي هي طرق الكتاب سبع طرق:

أولها: السكت عنه من روايتيه، على لام التعريف، و (شيء) كيف جاء، مرفوعة، ومنصوبة، ومجرورة، وهو المعنى بقول الطيبة:

والسكت عن حمزة في شيء وأل .

وبه أخذ صاحب الكافي وغيره، وهو أحد المذهبين في الشاطبية كأصلها، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، إلا أن روايته في التذكرة، وإرشاد أبي الطيب وتلخيص ابن بليمة، هو المد في شيء مع السكت على لام التعريف فقط.

(ثانيهما) السكت عن الروايتين على «أل» و «شيء» أيضاً والساكن المنفصل، غير حرف المد، وهو المراد بقولها[1]: والبعض معهما له فيما انفصل.

وعليه صاحب العنوان، وشيخه، الطرسوسي، ونص عليه في الجامع، ورواه بعضهم من رواية خلف خاصة، وهو الثاني في الشاطبية كأصلها.

(ثالثها) السكت عنه من الروايتين مطلقاً أي: على «أل» و «شيء» والساكن المنفصل، والمتصل، غير حرف المد، وهو مذهب ابن سوار، وابن مهران، وغيرهما، وإليه الاشارة بقولها:

والبعض مطلقاً .

(رابعها) السكت عنه من الروايتين، على جميع ما ذكر، وعلى حرف المد المنفصل، وهذا مذهب الهمداني وغيره .

(خامسها) السكت عنه منهما[2] على جميع ذلك، وعلى المتصل أيضاً، وعليه أبو بكر الشذائي، والهذلي، وغيرهما، وإلى الطريقين الاشارة بقولها:

---

(١) الضمير في (بقولها) عائد على الطيبة.

(٢) قوله: (منهما) أي: من طريقي خلف وخلاد.

وقيل: بعد مد.
لشموله لهما.

(سادسها) ترك السكت مطلقاً عن خلاد، وهو مذهب فارس بن أحمد، ومكي، وابن شريح، وغيرهم، وذكره صاحب التيسير من قراءته على أبي الفتح، وتبعه الشاطبي وغيره، وهو المعني بقولها:

أو ليس عن خلاد السكت اطرد.

(سابعها) عدم السكت مطلقاً عن حمزة، من روايتيه جميعاً، وهو مذهب المهدوي، وشيخه ابن سفيان، وهو المراد بقولها:

قيل ولا عن حمزة.

قال في النشر: وبكل ذلك قرأت من طريق من ذكرت، ثم أختار السكت عن حمزة، في غير حرف المد، للنص الوارد عنه أن المد يجزىء عن السكت.

[تنبيهان]:

[الأول]: في النشر من كان مذهبه عن حمزة السكت أو عدمه، إذا وقف، فإن كان الساكن والهمزة في كلمة، فإن تخفيف الهمز الآتي إن شاء الله تعالى ينسخ السكت، والتحقيق، يعني: فلا يكون له في نحو (مسؤولا) و (مذؤما) و (أفئدة) حالة الوقف سوى النقل، ويضعف جداً التسهيل بين بين[1].

وإن كان الساكن في كلمة والهمز أول أخرى، فإن الذي مذهبه تخفيف المنفصل، ينسخ تخفيفه سكته وعدمه، بحسب ما يقتضيه التخفيف.

وكذلك لا يجوز له في نحو (الأرض) (الانسان) سوى وجهين، وهما: النقل، والسكت، لأن الساكتين عنه على لام التعريف وصلا، منهم من ينقل وقفاً، ومنهم من لا ينقل، بل يسكت في الوقف، أيضاً.

وأما من لم يسكت عنه فإنهم مجمعون على النقل وقفاً، ليس عنهم في ذلك خلاف.

ويجيء في نحو (قد أفلح) (من آمن) (قل أوحى) الثلاثة الأوجه، أعني

---

(١) فالعمل عند الجميع على خلافه، ولم نقرأ به على شيوخنا. ا هـ. محققه.

السكت وعدمه، والنقل، وكذا تجيء الثلاثة في نحو (قالوا آمنا) (وفي أنفسكم) (وما أنزلنا).

وأما (يا أيها) و (هؤلاء) فلا يجيء فيه سوى وجهين، التحقيق والتسهيل، ويمتنع السكت، لأن رواة السكت فيه مجمعون على تخفيفه وقفا فامتنع السكت عليه حينئذ.

[الثاني]

لا يجوز مد (شيء) لحمزة حيث قرىء به إلا مع السكت، إما على لام التعريف فقط، أو على المنفصل كما في النشر.

وتقدم ذلك في باب المد، مع التنبيه على أن المراد بمد (شيء) لحمزة التوسط، لا الاشباع، والله أعلم.

هذا ما يتعلق بسكت حمزة .

وأما «ابن ذكوان» ففي المبهج السكت له بخلف عنه، من جميع الطرق، على ما ذكر مطلقاً، غير المد بقسميه.

وخصه صاحب الإرشاد، والحافظ أبو العلاء بطريق العلوي عن النقاش، عن الأخفش، إلا أن أبا العلاء خصه بالمنفصل، ولام التعريف، و (شيء) و (شيئاً) وجعله دون سكت حمزة، وكذا رواه الهذلي، من طريق الحسين، عن ابن الأخرم، عن الأخفش، وخصه بالكلمتين[1].

وليعلم، أن السكت لابن ذكوان، من هذه الطرق كلها، مع التوسط، إلا من الإرشاد، فمع المد الطويل، والجمهور عنه على ترك السكت من جميع الطرق.

وأما «حفص» فاختلف أصحاب الأشناني عن عبيد الله بن الصباح، في السكت عنه، ففي الروضة، على ما كان منفصلاً، ومتصلاً، سوى المد.

وفي التجريد من قراءته على الفارسي، عن الحمامي عنه، على المنفصل ولام

---

(١) المراد بالكلمتين: «أل» و «شيء».

التعريف وشيء فقط.

قال في النشر: وبكل من السكت، والإدراج يعني عدم السكت قرأت، من طريقه، يعني «الأشناني» والله أعلم.

و لايكون السكت لحفص إلا مع مد المنفصل، لأن راوي السكت، وهو الأشناني ليس له إلا مده.

وأما القصر: فمن طريق الفيل، عن عمرو، عن حفص، كما تقدم، وليس له سكت.

وأما «إدريس» عن خلف في اختياره، فروى الشطي، وابن بويان، عنه السكت في المنفصل، ولام التعريف.

وروى عنه المطوعي، على ما كان من كلمة، وكلمتين، عموماً نص عليه في المبهج واتفقوا عنه عدم السكت في الممدود.

وقد تحصل لكل من «ابن ذكوان» و «حفص» و « ادريس » ثلاث طرق.

الأولى: السكت على ما عدا حرف المد.

الثانية: السكت على ما عدا حرف المد، والساكن المتصل، في كلمة (كالقرآن).

الثالثة: عدم السكت مطلقاً، وعليه الأكثر.

وأما السكت عن رويس، في غير الممدود، فهو مما انفرد به أبو العز القلانسي، من طريق الواسطي، عن النخاس، عن التمار، ولم نقرأ به، وقد أسقطه من الطيبة لكونه انفرد به.

وأما السكت على الساكن، ولا همزة بعده فقسمان: أصل مطرد، وأربع كلمات:

فالأول حروف الهجاء في فواتح السور، (آلم) (آلر) (المر) (كهيعص) (طه) (طسم) (طس) (يس) (ص) (ق) (ن).

فسكت أبو جعفر على كل حرف منها، ويلزم منه إظهار المدغم، والمخفى منها، وقطع همزة الوصل.

بين بهذا السكت أن الحروف كلها ليست للمعاني كالأدوات للأسماء، والأفعال، بل هي مفصولة، وإن اتصلت رسماً، وفي كل واحد منها سر من أسرار الله تعالى، استأثر الله تعالى بعلمه، وأوردت مفردة من غير عامل، ولا عطف، فسكنت كأسماء العدد إذا وردت من غير عامل، ولا عطف، تقول واحد، اثنان، ثلاثة، وهكذا.

وأما الكلمات الأربع: فـ(عوجا) أول الكهف، و (مرقدنا) بيس، و (من راق) بالقيمة، و (بل ران) بالتطفيف. فحفص بخلف عنه من طريقيه، يسكت على الألف المبدلة من التنوين، في (عوجا) ثم يقول (قيما).

وكذا على الألف من (مرقدنا) ثم يقول (هذا).

وكذا على النون من (من) ثم يقول: (راق) وكذا على اللام من (بل) ثم يقول (ران) والسكت هو الذي في الشاطبية كأصلها، وروى عدمه الهذلي، وابن مهران، وغير واحد من العراقيين وغيرهم.

[خاتمة]

الصحيح - كما في النشر - أن السكت مقيد بالسماع والنقل، فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية به، لمعنى مقصود بذاته.

وحكى ابن سعدان عن أبي عمرو، والخزاعي، عن ابن مجاهد، أنه جائز في رؤوس الآي مطلقاً، حالة الوصل لقصد البيان، وحمل بعضهم الحديث الوارد، وهو قول أم سلمة - رضي الله تعالى عنها - «كان النبي ﷺ يقول بسم الله الرحمن الرحيم. ثم يقف» على ذلك.

قال: وإذا صح حمل ذلك جاز، والله أعلم، أي: إن صح الحمل المذكور جاز السكت على ما ذكر.

باب
وقف حمزة وهشام على الهمز

وموافقة الأعمش لهما.

هذا الباب يعم أنواع التخفيف ولذا عُسر ضبطه.

قال أبو شامة: هو من أصعب الأبواب نثراً ونظماً في تمهيد قواعده، وفهم مقاصده.

قال الجعبري: وآكد إشكاله أن الطالب قد لا يقف عند قراءته على شيخه، فيفوته أشياء، فإذا عرض له وقف بعد ذلك، أو سئل عنه لم يجد له أداء، وقد لا يتمكن من إلحاقه بنظرائه، فيتحير، ومن ثم ينبغي للشيخ أن يبالغ في توقيف من يقرأ عليه، عند المرور بالمهموز، صوناً للرواية انتهى.

وقد أفرده غير واحد بالتأليف، واختص به حمزة ليناسب قراءته المشتملة على شدة الترتيل، والمد، والسكت.

وقد وافقه كثيرون، كما في النشر وغيزه، كجعفر بن محمد الصادق، وطلحة ابن مصرف، والأعمش، في أحد وجهيه، وسلام الطويل.

ولغة أكثر العرب ترك الهمزة الساكنة في الدرج، والمتحركة عند الوقف، كما في النشر وغيره.

وأما الحديث المروي عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ «ما همز رسول الله ﷺ، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا الخلفاء، وإنما الهمز بدعة ابتدعوها من بعدهم».

فلا يحتج بمثله، كما قاله أبو شامة، وأقره صاحب النشر وغيره، قالوا: لأن في

سنده موسى بن عبيدة وهو ضعيف[1].

ثم إن لحمزة في تخفيف الهمز مذهبين:

تصريفي وهو الأشهر.

ورسمي، وإليه ذهب الداني في جماعة.

وتكون الهمزة ساكنة، ومتحركة.

والساكنة خمسة أقسام:

الأول ـ المتوسط بنفسه، ويقع بعد الحركات الثلاث نحو (تأتوني) (بئر) (يؤمنون).

الثاني: المتوسط بحرف، ويكون بعد فتح فقط نحو (فأووا).

الثالث: المتوسط بكلمة، ويقع بعد الحركات الثلاث، نحو (الهدى ائتنا) (الذي ائتمن) (قالوا ائتنا).

الرابع: المتطرف اللازم، ويقع بعد فتح نحو (اقرأ) أو بعد كسر نحو (هيىء) وليس في القرآن ما قبله ضم ومثاله (لم يسوء).

الخامس ـ المتطرف، وسكونه عارض للوقف، ويقع بعد الحركات الثلاث نحو (بدأ) (يبدؤا) (إن امرؤ).

فهذه أقسام الهمز الساكن.

وحكمه عنده: أن يخفف بإبداله من جنس حركة سابقه، فيبدل واواً بعد الضم، وألفاً بعد الفتح، وياء بعد الكسر، وهذا محل وفاق عن «حمزة».

إلا ما شذ فيه ابن سفيان، ومن تبعه، من تحقيق المتوسط بكلمة، لانفصاله، وأجروا الوجهين في المتوسط بحرف، لاتصاله.

قال في النشر: وهذا وهم منهم، وخروج عن الصواب، وأطال في بيانه.

واختلف عن هشام في الوقف على الهمز المتطرف فقط.

فروى تسهيله في الباب كله، على نحو ما سهله حمزة، من غير فرق جمهور

---

(١) قال الإمام أحمد «لا تحل الرواية عنه، وفي رواية لا يكتب حديثه».

الشاميين، والمصريين، والمغاربة، قاطبة، عن الحلواني عنه، وهي رواية مكي عن هشام .

وروى العراقيون وغيرهم، عن هشام، من جميع طرقه التحقيق، كسائر القراء، والوجهان صحيحان كما في النشر.

وليعلم أن نحو (شيئاً) المنصوب و (دعاء) و (ملجأ) و (موطأ) من قسم المتوسط ؛ لأن التنوين يقلب ألفاً في الوقف، بخلاف (شيء) المرفوع، والمجرور، فمن قبيل المتطرف، لحذف تنوينه فيه .

وافق حمزة الأعمش بخلف عنه، في المتوسط والمتطرف.

والباقون بالتحقيق فيهما.

وهنا تنبيهات : أولها : إذا وقف لحمزة على (أنبئهم) بالبقرة (ونبئهم) بالحجر، والقمر، بالإبدال ياء على ما تقرر، فاختلف في كسر الهاء وضمها، فكسرها ابن مجاهد، وإبنا غلبون، لمناسبة الياء، وضمها الجمهور للأصل وهو الأصح، والأقيس كما في النشر[1] .

ثانيها إذا وقف على (رئيا) فتبدل الهمزة الساكنة ياء، وحينئذ يجوز الإظهار، مراعاة للأصل، والادغام مراعاة للفظ، والرسم، وكذلك الحكم في (تؤويه) و (تؤوي) كما نص عليه في التيسير، وأهمله الشاطبي[2] لما في (رئيا) من التنبيه عليه .

ثالثها : (الرؤيا) حيث وقع، أجمعوا على إبدال همزه واواً .

واختلفوا في جواز قلب الواو ياء، وإدغامها في الياء بعدها، كقراءة أبي جعفر: فأجازه الهذلي وغيره، وضعفه ابن شريح .

قال في النشر: وهو وإن كان موافقاً للرسم، فإن الاظهار أولى وأقيس، وعليه

---

(١) وقال في الطيبة :

و كسر «ها» كأنبئهم حكي. راجع شرح ابن الناظم ص ١٢٣ .

(٢) أي: لم ينص على (تؤويه، وتؤوي) وانما نص على (رئيا) فقط حيث قال: ورئيا على إظهاره وادغامه. انظر: ابراز المعاني على الشاطبية ص ١٢٦ .

أكثر أهل الأداء، أي وهو الذي في الشاطبية كأصلها.

رابعها : إذا خفف همز (الهدى ائتنا) امتنعت الإمالة في الألف، لأنها حينئذ بدل من الهمزة .

خامسها : إذا ابتدىء بـ (ائتنا) و (اؤتمن) فبالابدال ياء في الأول، وواواً في الثاني ، وجوباً لكل القراء.

النوع الثاني: الهمز المتحرك:

ويكون قبله ساكن، ومتحرك، وكل منهما ينقسم إلى متطرف، ومتوسط.

فأما المتطرف الساكن ما قبله ، فلا يخلو ذلك الساكن من أن يكون ألفاً، أوياء، أو واواً زائدتين، أو غير ذلك.

والمراد بالزائد هنا، ما زاد على الفاء، والعين، واللام، فنحو (هيئة) و(شيء) الياء فيه أصلية، لأن وزن (هيأة) «فعلة» و (شيء) «فعل».

ونحو (هنيئاً) و (خطيئة) الياء فيه زائدة، لأن وزن (هنيئاً) « فعيلاً» و (خطيئة) «فعيلة»

فإن كان الفاً نحو (جاء) و (السفهاء) ومنه (الماء) و (على سواء) فيسكن للوقف، ثم يبدل ألفاً، من جنس ما قبله، فيجتمع ألفان، فيجوز حذف إحداهما للساكنين.

فإن قدر المحذوف الأولى ، وهو القياس، قصر، لأن الألف حينئذ تكون مبدلة من همزة ساكنة، فلا مد كألف «تامر».

وإن قدر الثانية جاز المد والقصر، لأنها حرف مد قبل همز مغير بالبدل، ثم الحذف، ويجوز إبقاؤهما للوقف فيمد لذلك مداً طويلاً، ليفصل بين الألفين .

وقدره «ابن عبد الحق» في شرحه للحرز بثلاث ألفات، ويجوز التوسط كما نص عليه أبو شامة وغيره، من أجل التقاء الساكنين، قياساً على سكون الوقف، فتحصل حينئذ ثلاثة أوجه: المد، والتوسط، والقصر.

وإن كان الساكن قبل الهمز ياء، أو واواً، زائدتين، ولم يأت منه إلا (النسيء) و (بريء) و (قروء) ولا رابع لها إلا (دريء) في قراءة «حمزة» فتخفيفه بالبدل من

جنس الزائد فيبدل ياء بعد الياء، وواواً بعد الواو، ثم يدغم أول المثلين في الآخر.

وإن كان الساكن غير ذلك من سائر الحروف، فإما أن يكون صحيحاً، ووقع في سبعة مواضع: أربعة الهمزة فيها مضمومة، وهي (دفء) و (ملء) (وينظر المرء) و (لكل باب منهم جزء).

واثنان الهمزة فيهما مكسورة، وهما (بين المرء وزوجه) و (المرء وقلبه) وواحد الهمزة فيه مفتوحة وهو (يخرج الخبء).

وإما أن يكون الساكن الواو والياء المديتين، الأصليتين، نحو (المسيء) (لتنوء) أو اللينتين الأصليتين، فالياء في (شيء) لا غير، نحو (شيء عظيم) (على كل شيء).

والواو في نحو مثل (السوء) فتخفف الهمزة في ذلك كله بنقل حركتها الى ذلك الساكن فيحرك بها، ثم تحذف هي ليخف اللفظ.

وقد أجرى بعض النحاة الأصليين مجرى الزائدتين، فأبدل وأدغم وجاء منصوصاً عن حمزة، وهو أحد الوجهين في الشاطبية كأصلها، وقرأ به الداني على أبي الفتح فارس، وذكره أبو محمد في التبصرة، وابن شريح.

وأما المتطرف المتحرك ما قبله وهو الساكن العارض سكونه المتطرف، نحو (بدأ) و (يبدىء) و (إن امرؤا) وقد تقدم حكمه ساكناً، وسيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ حكمه بالروم، واتباع الرسم.

وأما المتوسط الساكن ما قبله، ويكون متوسطاً بنفسه، ومتوسطاً بغيره:

فالمتوسط بنفسه يكون الساكن قبله إما ألفاً، نحو (أولياؤه) (جاءوا) (خائفين) (الملائكة) (جاءنا) (دعاء) (هاؤم). وإما ياء زائدة نحو: (خطيئة) و (هنيئاً مريئاً).

ولم يقع في القرآن العزيز من هذا واو زائدة، وتخفيفه بعد الألف بينه وبين حركته، فالمفتوح بين الهمزة والألف، والمكسور بينه والياء، والمضموم بينه والواو.

ويجوز في الألف حينئذ المد والقصر، لأنه حرف مد قبل همز مغير، وتخفيفه بعد الياء الزائدة، بإبداله ياء، ثم يدغم أحد المثلين في الآخر، على القاعدة.

فإن كان الساكن غير ذلك، فإما أن يكون صحيحاً، ويأتي مضموما نحو (مسؤولاً) (مذءوماً) ومكسوراً في (الأفئدة) لا غير، ومفتوحاً نحو (القرآن)(الظمآن) (شطأه) (يجأرون) (هزؤا) (كفؤا) على قراءة حمزة.

وكذا (النشأة) و (جزءا).

وإما أن يكون ياء أو واواً أصليتين مديتين، فالياء في (سيئت) لا غير، والواو في (السوأى) لا غير، أو لينتين: فالياء نحو (كهيئة) (استيئاس) و (شيئاً) حيث وقع، والواو في (سوأة أخيه) و (سوآتكم) و (موئلا) و (الموءودة) لا غير.

وتخفيفه في كل ذلك بالنقل، كما تقدم في المتطرف، ويجوز في الياء والواو الأصليتين الإدغام أيضاً كما تقدم في المتطرف.

وأما المتوسط بغيره من المتحرك الساكن ما قبله :

فإما أن يكون الساكن متصلاً به رسماً، أو منفصلاً عنه، فالأول يكون في موضعين ياء النداء وهاء التنبيه نحو (يا آدم) (يا أولي) (يا أيها) كيف وقع و (هؤلاء) و (هأنتم).

فتخفيف ذلك بالتسهيل بين بين.

وغير الألف في لام التعريف نحو (الأرض) (الآخرة) (الأولى) وتخفيفها في ذلك بالنقل، وهذا مذهب الجمهور.

وروي منصوصاً عن «حمزة» وكذا الحكم في سائر المتوسط بزائد وهو ما انفصل حكماً، واتصل رسماً.

وذهب جماعة إلى الوقف بالتحقيق في القسمين، والوجهان في الشاطبية كأصلها، لكن وجه التحقيق في لام التعريف لا يكون إلا مع السكت، لما تقدم في باب السكت عن النشر: أن الوقف على نحو (الأرض) بوجهين فقط، النقل، والسكت وتقدم وجهه.

الثاني : المنفصل رسماً، من المتوسط بغيره، الساكن ما قبله، ويكون الساكن قبله صحيحاً، وحرف لين، وحرف مد.

فالصحيح نحو: (من آمن) (قد أفلح) (عذاب أليم) (يؤده إليك) وحرف اللين نحو: (خلوا إلى) (ابني آدم).

واختلفوا في تسهيل ذلك وتحقيقه في النوعين:

فذهب كثير من أهل الأداء إلى تسهيله بالنقل، إلحاقاً له بما هو من كلمة، وهو أحد الوجهين في الحرز.

واستثنوا من ذلك ميم الجمع نحو: (عليكم أنفسكم) فلم يجز أحد منهم النقل إليها، لأن أصلها الضم، فلو تحركت بالنقل لتغيرت عن حركتها، ولذا آثر «ورش» صلتها عند الهمز لتعود إلى أصلها، فلا تغير بغير حركتها.

وذهب الآخرون الى تحقيقه، فلم يفرقوا بين الوصل والوقف.

والوجهان صحيحان كما في النشر، ولا يجوز عنه غيرهما، وما حكاه ابن سوار وغيره، في حرف اللين خاصة، من قلب الهمز فيه من جنس ما قبله، ثم إدغامه فيه، فضعيف لا يقرأ به. وأما حرف المد فيكون ألفاً، ويكون ياء، ويكون واواً فإن كان ألفاً نحو: (بما أنزل) (استوى إلى)[1] فبعضهم ممن سهل الهمز بالنقل بعد الساكن الصحيح سهل هذا بين بين، وإليه ذهب ابن مهران، وابن مجاهد، وغيرهما. وذهب الجمهور الى التحقيق في هذا، وفي كل ما وقع فيه الهمز متحركاً، منفصلاً، قبله ساكن، أو متحرك، والله أعلم.

وإن كان ياء، أو واواً نحو: (تزدري أعينكم) (في أنفسكم) (تاركي آلهتنا) (ظالمي أنفسهم) (نفسي إنّ) ونحو: (أدعوا إلى)[2] (قالوا آمنا) فسهله بالنقل، وبالإدغام من سهل القسم قبله بعد الألف.

قال في النشر: وبمقتضى إطلاقهم يجري الوجهان، يعني النقل، والادغام، في الزائد للصلة، نحو (به أحداً) (أمره إلى) (أهله أجمعين).

والقياس يقتضي الإدغام فقط.

---

(١) أشار بهذا المثال الى ان الإمالة لا تخرج الألف عن حكمها، وإن كانت محضة. ا هـ. من هامش الأصل.

(٢) من قوله تعالى: ﴿قل هذه سبيلي أدعوا إلى الله﴾ يوسف (١٠٨).

ثم قال: ولكني آخذ في الياء، والواو، بالنقل، إلا فيما كان زائداً صريحاً، لمجرد الصلة، فبالإدغام. انتهى.

وأما الهمز المتوسط المتحرك، وقبله متحرك، فهو أيضاً قسمان:

متوسط بنفسه، وبغيره.

فالمتوسط بنفسه تكون الهمزة فيه متحركة بالحركات الثلاث، والمتحرك قبله كذلك، فتحصل تسع صور:

الأولى: نحو (مؤجلًا) و (فؤاد) و (سؤال) و (لؤلؤا).

الثانية: نحو: (مائة) و (فئة) و (ناشئة) و(ننشئكم) و (سيئات) و (ليبطئن)

الثالثة: نحو (شنآن) و (مآرب) و (رأيت).

الرابعة: نحو (سئل) و (سئلوا).

الخامسة: (إلى بارئكم) و (متكئين).

السادسة: نحو (تطمئن) و (جبرئيل)(١).

السابعة (برؤوسكم).

الثامنة نحو (يستهزءون) و (أنبئوني).

التاسعة نحو (رؤف) و (يدرؤن) و (يكلؤكم).

فتخفيف الهمزة في الصورة الأولى وهي المفتوحة بعد ضم، بأن تبدل واواً، وفي الصورة الثانية، وهي المفتوحة بعد كسر بابدالها ياء، وتخفيفها في الصور السبع الباقية بين الهمز وما منه حركتها، فتجعل المفتوحة بين الهمزة والألف، والمكسورة بين الهمزة والياء، في حالاتها الثلاث، والمضمومة بين الهمزة والواو، في أحوالها الثلاث، وهذا مذهب سيبويه.

وجاء عن «حمزة» أنه كان يقف على نحو (مستهزءون) و (متكئون)

---

(١) على قراءة حمزة، والكسائي، وخلف العاشر، وشعبة في أحد وجهيه. حيث يقرءون بفتح الجيم والراء، وهمزة مكسورة وياء ساكنة.

و (الخاطئون) و (مالئون) و (ليواطئوا)، (ويستنبئونك) و (ليطفئوا) مما همزته مضمومة بعد كسر، بغير همز في الكل، مع ضم الزاي، والكاف، والطاء، واللام، والفاء، والباء، وهو صحيح في الأداء والقياس، كما في النشر.

وأما حذف الهمزة، وإبقاء ما قبل الواو مكسوراً، على حاله فغير صحيح قياساً، ورواية، كما في النشر أيضاً، وهو الوجه المخمل المشار إليه بقول الشاطبي.

ومستهزءون الحذف فيه ونحوه وضم وكسر قبل قيل وأخملا

فالضمير المستكن في «أخملا» للكسر فقط، والألف للاطلاق.

ولا يصح جعلها للضم مع الكسر، لما تقدم من صحة الضم مع الحذف أداء وقياساً، فلا يوصف بالاخمال، ولو أراد ذلك لقال «قيلا وأخملا».

وحكى أبو حيان أن الأخفش النحوي أبدل المكسورة بعد الضم واواً، والمضمومة بعد الكسر ياء، خالصتين فيقول في نحو (سئل) (سول) وفي نحو مستهزءون(مستهزيون) فدبروها بحركة ما قبلها، ونسبوه على إطلاقه للأخفش، وذكره في الطيبة بقوله:

ونقل، ياء كيطفؤا واواً كسئل.

وهو ظاهر كلام الشاطبي، والجمهورعلى إلغاء هذا المذهب، والأخذ بالتسهيل بين الهمزة وحركتها.

وذهب آخرون إلى التفصيل: فعملوا بمذهب الأخفش فيما وافق الرسم، نحو (سنقرئك) وبمذهب سيبويه في نحو (سئل) و (مستهزءون) وهو اختيار الداني وغيره، لموافقة الرسم كما يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ.

والمتوسط بغيره من المتحرك:

يكون ـ أيضاً ـ متصلاً رسماً، ومنفصلاً.

فالمتصل يكون بدخول حرف من حروف المعاني عليه، كحروف العطف، وحروف الجر، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام، وغير ذلك، وهو المسمى بالمتوسط بزائد.

وتأتي الهمزة فيه بالحركات الثلاث، وقبل كل منها كسر، أو فتح، فتصير ست صور:

١ ـ مفتوحة بعد كسر نحو (بآية) (ولأبويه) فتبدل في هذه ياء.

٢ ـ ومفتوحة بعد فتح، نحو (فأذن) (كأنه).

٣ ـ ومكسورة بعد كسر نحو: (لبإمام) (لئلاف).

٤ ـ ومكسورة بعد فتح، نحو: (فإنه) (فإنهم)

٥ ـ ومضمومة بعد كسر، نحو: (لأوليٰهم) (لأخريٰهم).

٦ ـ ومضمومة بعد فتح، نحو (وأوحى) (فأُوارى) فتسهل في هذه (الستة)[1] بين بين، وهذا مذهب الجمهور.

وذهب الآخرون الى التحقيق في الستة، والوجهان في الشاطبية وغيرها.

والمنفصل من المتوسط بغيره يكون أيضاً متحركاً بالحركات الثلاث.

ويأتي قبله الحركات الثلاث ـ أيضاً، فتبلغ تسع صور.

١ ـ مفتوحة بعد ضم نحو (يوسف أيها).

٢ ـ ومفتوحة بعد كسر نحو (فيه آيات).

٣ ـ ومفتوحة بعد فتح نجو (أفتطمعون أن).

٤ ـ ومكسورة بعد ضم نحو (يرفع إبراهيم).

٥ ـ ومكسورة بعد كسر نحو (من بعد إكراههن).

٦ ـ ومكسورة بعد فتح نحو: (غير إخراج).

٧ ـ ومضمومة بعد ضم نحو: (الجنة أزلفت).

٨ ـ ومضمومة بعد كسر نحو (عليه أمة).

٩ ـ ومضمومة بعد فتح نحو (كان أمة).

فتبدل المفتوحة بعد الضم واواً، وبعد الكسر ياء، وتسهل بين بين في الصور السبع الباقية، وهذا مذهب من خفف المتوسط المنفصل، الواقع بعد حرف المد من العراقيين.

---

(١) في الأصل (الخمسة) ولعله من خطأ الناسخ.

والجمهور على التحقيق في التسع، والله أعلم.

والمذهب الثاني: التخفيف الرسمي:

أعلم أنه جاء عن «سليم» عن «حمزة» أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف العثماني، وهو خاص بالهمز دون غيره، فلا تحذف الألف التي بعد شين (ما نشاؤا) بهود، ولا يلفظ بالألف التي بعد الواو.

وقد اختلف في الأخذ بتسهيل الهمز على الوجه الرسمي:

فذهب جماعة إلى الأخذ به مطلقاً، فأبدلوا الهمزة بما صورت به، وحذفوها فيما حذفت فيه، وهذا القول بعمومه لا يجوز العمل به، ولا يؤخذ به.

وذهب مكي، وابن شريح، والداني، وشيخه فارس، والشاطبي، ومن تبعهم، من المتأخرين إلى الأخذ به، لكن بشرط صحته في العربية، فإنه ربما يؤدي في الألف إلى اجتماع ثلاث سواكن، مثلاً نحو (رأيت) وربما يتعذر في بعضه، وذلك إذا كان قبل الألف التي هي صورة الهمز ساكن، نحو (السوأى) فهذا ونحوه لا تجوز القراءة به، لمخالفته للغة، وعدم صحته نقلاً.

على أن سائر الأئمة من العراقيين قاطبة، والمشارقة لم يعرجوا على التخفيف الرسمي، ولا ذكروه، ولا أشاروا إليه، لكن لا ينبغي ترك العمل به بشرطه، اتباعاً لخط المصحف، وهذا هو المختار، وعليه سائر المتأخرين.

فتبدل الهمزة بالشرط المذكور بما صورت به فما صور ألفاً أبدله ألفاً، وما صور واواً أبدله واواً، وما صور ياء أبدله ياء، وما لم يصور حذفه.

ثم إنه تارة يوافق الرسم القياسي، ولو بوجه فيتحد المذهبان، وتارة يختلفان، ويتعذر اتباع الرسم كما تقدم، فإن كان في التخفيف القياسي وجه راجح، وهو مخالف ظاهر الرسم، وكان الوجه الموافق ظاهره مرجوحاً قياساً، كان هذا أعني المرجوح هو المختار عندهم، لاعتضاده بموافقة الرسم، ومعرفة ذلك متوقفة على معرفة الرسم، فالأصل أن تكتب صورة الهمزة بما تؤول إليه في التخفيف، أو يقرب منه، فإن خففت ألفاً، أو كالألف فقياسها أن تكتب ألفاً أو ياء، أو كالياء، أن تكتب ياء أو واواً أو كالواو أن تكتب واواً، أو حذفاً بنقل أو ادغام أو غيره، أن تحذف ما لم تكن أولاً،

فتكتب حينئذ ألفاً، سواء اتصل بها زائد نحو (سأصرف) أو لا نحو (آمنوا) إشعاراً بحالة الابتداء.

هذا هو القياس في العربية، وخط المصحف.

وجاءت أحرف في الكتابة خارجة عن القياس، لمعنى مقصود، ووجه مستقيم، يعلمه من قدر للسلف قدرهم، وعرف لهم حقهم .

فمما خرج عن القياس من الهمز الساكن المتطرف.

فمن المكسور ما قبله(هيىء) (ويهيىء لكم) رسم في بعض المصاحف صور الهمز فيهما ألفاً، كراهة اجتماع المثلين، وكذا (مكر السيىء) و (المكر السيىء) وإنكار الداني كتابة ذلك بالألف تعقبه السخاوي، بأنه رآه كذلك في المصحف الشامي، وأيده صاحب النشر بمشاهدته فيه كذلك أيضاً، والوقف على ذلك كله على الوجه القياسي بإبدال الهمزة ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، فلا يجوز بالألف على الرسمي.

ومن المتوسط (رئيا) بمريم كتبوها بياء واحدة، فحذفوا صورة الهمزة، كراهة اجتماع المثلين، لأنها لو صورت لكانت ياء[1] .

ومن المتوسط المضموم ما قبله (تؤي إليك) و (التي تؤيه) كتبوها بواو واحدة، خوف اجتماع المثلين، كما فعلوه في نحو (داود).

فتبدل الهمزة في (تؤي) و (تؤيه) واواً، وفي (رئيا) ياء، مع الإظهار،والإدغام.

وكذلك حذفوها في باب (الرؤيا) المضموم الراء، خوف اشتباه الواو بالراء، لقربهما شكلاً، في الخط القديم، أو لتشمل القراءتين، وهو الأحسن كما في النشر، وتسهيله على الوجه القياسي، بإبدال الهمزة واواً كما تقدم، وعلى الرسمي بياء مشددة كقراءة أبي جعفر.

ونقل في النشر جوازه عن الهذلي وغيره، ثم قال: وهو وإن كان موافقاً للرسم،

---

(١) فترسم هكذا (رءيا) الهمزة على السطر بدون صورة.

فإن الإظهار أولى، وأقيس، وعليه أكثر أهل الأداء، وأما حذف الهمزة والوقف بياء خفيفة فلا يجوز.

ومن المفتوح ما قبله: (فادارأتم) بالبقرة:

لم يثبتوا الألف بعد الراء، وحذفوا الألف بعد الدال تخفيفاً والوقف عليه بوجه واحد، وهو إبدال الهمزة ألفاً على القياسي، ولا يجوز بحذف الألف.

وكذا (امتلأت) حذفوا ألفها في أكثر المصاحف.

و (استأجره) و (استأجرت) و (يستأخرون) غيبة، وخطاباً، للعلم بها، كما في (الصالحات) ولا يجوز الوقف عليها بحذف الألف على الرسم، بل بالبدل فقط، على القياسي.

ومما خرج من المتحرك بعد ساكن، غير الألف (النشأة) في ثلاثة مواضع، و (يسئلون) بالأحزاب، و (موئلاً) بالكهف، و (السوأى) بالروم و (أن تبوأ) بالمائدة، و (ليسوأ) بالاسراء، لأن القياس حذف صورتها، إذ تخفيفها القياسي بالنقل، فرسموا (النشأة) بألف بعد الشين، لتحتمل القراءتين.

وكذا أثبتوها في (يسئلون) في بعض المصاحف، فيجوز الوقف بالألف للرسم، على تقدير النقل.

قال في النشر: وهو وجه مسموع حكاه الحافظ أبو العلاء، وهو قوي في (النشأة) و (يسألون) لرسمهما بالألف انتهى.

وأما (موئلا) فرسم بالياء اتفاقاً، وتخفيفه بالنقل، وبالادغام فقط، كما تقدم.

وأما إبدالها ياء مكسورة على الرسم فضعيف، كما في النشر.

وأما (السوأى) فرسمت بالألف بعد الواو، وبعدها ياء، هي ألف التأنيث، على مراد الإمالة، وتخفيفها بالنقل، وبالإدغام، كما تقدم، وأما بين بين فضعيف.

وأما (أن تبوأ) فرسمت بالألف، ولم تصور متطرفة، بعد ساكن بلا خلاف، سوى هذه، وتخفيفها بالنقل، وبالادغام، على القياسي.

وأما (ليسوأ) فرسمت بالألف ـ أيضاً ـ على قراءة «حمزة» ومن معه.

وأما على قراءة «نافع» ومن معه فالألف زائدة، كألف (قالوا) وحذفت إحدى

الواوين لاجتماع المثلين .

ويلحق بذلك (هزؤا) و (كفؤا) رسمت بالواو، وتخفيفها بالنقل، وبالواو للرسم .

وأما (لتنوأ بالعصبة) فذكره الشاطبي كالداني ، مما صورت الهمزة فيه ألفاً، مع وقوعها متطرفة ،بعد ساكن فتكون مما خرج عن القياس . وتعقب بأن الألف زائدة كما كتبت في (تفتؤا) وصورة الهمزة محذوفة على القياس .

وأما (لا تيأسوا) (إنه لا ييأس) (أفلم ييأس) .

فذكره بعضهم فيما خرج عن القياس ، وتعقب بأن الألف لا تعلق لها بالهمزة بل يحتمل أن تكون أثبتت على قراءة البزي ، أو زيدت للفرق بين هذه الكلمات ، وبين (يئسوا) .

ويخفف بالنقل ، وبالادغام ، على إجراء الأصلي مجرى الزائد .

وحكى الهذلي وجهاً آخر ، وهو الألف على القلب ، كالبزي .

(وأما) (المؤودة) فكتبت بواو واحدة ، خوف اجتماع المثلين ، وحذفت صورة الهمزة فيها على القياس ، وتخفيفها بالنقل ، وبالادغام ، لكن يضعف الإدغام للنقل ، كما في النشر ، وكذا (مسؤولاً) فيخفف بوجه واحد ، وهو النقل .

ومما خرج من المتوسط المتحرك بعد الألف ، ويكون مفتوحاً ، نحو (أبناءنا وأبناءكم ، ونساءنا ونساءكم) ولم يرسم له صورة .

ومضموماً بعد واو نحو (جاءوكم) و (يراءون) .

ومكسوراً بعده ياء نحو (اسرائيل) و (اللائ) على قراءة حمزة ،فرسموا بعد الألف في المضمومة واواً ، واحدة وفي المكسورة ياء واحدة ،

فيحتمل أن تكون المحذوفة صورة الهمزة ، وأن تكون الأخرى .

واختلف في (أولياؤهم الطاغوت) بالبقرة ، و (أولياؤهم من الانس) و (ليوحون إلى أوليائهم) بالأنعام ، (إلى أوليائكم معروفاً) بالأحزاب ، (نحن أولياؤكم) بفصلت .

ففي أكثر العراقية لم تصور ، وأثبتت في سائر المصاحف .

واختلفوا ـ أيضاً ـ في (جزاؤه) بيوسف، فعند الغازي لا صورة لها، والتخفيف في جميع ذلك بين بين فقط.

واتفقوا على رسم (تراءا الجمعان) بألف واحدة.

واختلف في الثابتة هل هي الأولى، أو الثانية، وتخفف بوجه واحد بين بين، مع المد، والقصر، والإمالة للهمزة المسهلة، لإمالة الألف بعدها، المنقلبة عن ياء التي تحذف وصلا للساكنين، وهي لام تفاعل.

وأما المتطرف بعد الألف:

ويكون مضموماً، ومكسوراً، فالمضموم: (فيكم شركـٰؤا) بالأنعام، (أم لهم شركـٰؤا) بالشورى، (في أموالنا ما نشـٰؤا) بهود، (فقال الضعفـٰؤا) بإبراهيم (شفعـٰؤا وكانوا) بالروم (وما دعـٰؤا الكافرين) بالطول، (لهو البلـٰؤ المبين) في الصافات، (بلـٰؤا مبين) بالدخان (إنا برءٰؤا) بالممتحنة (جزٰؤا الظالمين) (إنما جزٰؤا) الأولان بالمائدة، (جزٰؤا سيئة) بالشورى (جزٰؤا الظالمين) بالحشر:

فرسموا صورة الهمز في هذه الثمانية ألفاظ واواً اتفاقاً، وزادوا بعدها ألفاً، ولم يرسموا الألف المتقدمة تخفيفاً، ويأتي في تخفيفها اثنا عشر وجهاً، تذكر في محالها من الفرش ـ إن شاء الله تعالى ـ.

واختلف في (جـزاء المحسنين)(١) بالزمر، و(جزاء من تزكى)(٢) بطه، و(جزاء الحسنى) بالكهف(٣)، و (علمـٰؤا بني إسرائيل)(٤) بالشعراء (من عباده العلمـٰؤا)(٥) بفاطر، و (أنبـٰؤا ما كانوا) بالأنعام، والشعراء(٦).

والمكسور صورة الهمز فيه ياء بعد الألف، في الأربعة، بلا خلاف، وهي: (من تلقاءي نفسي) بيونس، (وإيتاءى ذي القربى) بالنحل، (من آناءى الليل)

---

(١) والعمل على كون الهمزة على السطر لا صورة لها.
(٢) العمل على حذف صورة الهمزة كذلك.
(٣) العمل على حذف صورة الهمزة كذلك.
(٤) العمل على أن الهمزة على الواو.
(٥) العمل على أن الهمزة على الواو.
(٦) العمل على رسمها على الواو في السورتين.

بطه، (من وراءى حجاب) بالشورى، إلا أن الألف قبل الياء حذفت من (تلقاءى) و (ايتاءى) في بعض المصاحف.

واختلف في (بلقاءى ربهم) و (لقاءى الآخرة) كلاهما بالروم: فنص الغازي ابن قيس، على الياء فيهما، وتخفيفها، يأتي في محالها إن شاء الله تعالى.

وأما (اللاءى) في السور الثلاث:

فعلى صورة (إلى) الجارة كما تقدم، لتحتمل القراءات الأربع:

قال في النشر: فالألف حذفت اختصاراً، وبقيت صورة الهمزة عند من حذف الياء، وحقق الهمزة أو سهلها بين بين، وصورة الياء عند من أبدلها ياء ساكنة.

وأما عند حمزة ومن معه، ممن أثبت الهمزة والياء جميعاً، فحذفت إحدى الياءين، لاجتماع الصورتين، والظاهر أن صورة الهمزة محذوفة، والثابت هو الياء، والله تعالى أعلم.

ومما خرج عن القياس من الهمز المتحرك المتطرف، المتحرك ما قبله، بالفتح كلمات، وتكون الهمزة مضمومة، ومكسورة.

فالمضمومة رسمت واواً في عشرة: (تفتؤا) بيوسف، (تتفيؤا) بالنحل، (أتوكؤا) (لا تظمؤا) بطه، (يدرؤا عنها) بالنور، (ما يعبؤا بكم) بالفرقان، (الملؤا) الأول بالمؤمنين، وثلاثة بالنمل، (الملؤا إني) (الملؤا أفتوني) (الملؤا أيكم) (ينشؤا في الحلية) بالزخرف (نبؤا) في غير حرف براءة، وهو بإبراهيم، والتغابن، (نبؤا الذين) وبص (نبؤا عظيم) و (نبؤا الخصم) فيها، إلا أنه كتب بغير واو في بعض المصاحف، و (ينبؤا الانسان) بالقيمة، على اختلاف فيه، وزيدت الألف بعد هذه الواو في المواضع المذكورة كواو (قالوا) فيوقف بالواو على التخفيف الرسمي كما يأتي.

وأما المكسورة فموضع واحد: (من نباءى المرسلين) بالأنعام، كتب بألف بعدها ياء، وصوب في النشر أن الياء صورة الهمزة، وحينئذ يوقف بالياء على الوجه الرسمي.

وخرج عن القياس من المتوسط المتحرك بعد متحرك، نحو (مستهزؤون) و (صابؤن) و (مالؤن) و (يستنبؤنك) و (ليطفؤا) و (برؤسكم) و (يطؤن) و (رؤف) .

ونحو (خاسئين) و (صابئين) و (متكئين) مما وقع بعد الهمز فيه واو أو ياء، فلم يرسم له صورة، كراهة اجتماع المثلين، أو لتحتمل القراءتين إثباتاً وحذفاً، فيوقف على نحو (مستهزؤن) بواو واحدة، مع ضم ما قبلها، وحذف الهمز على الرسمي، وعلى نحو (خاسئين) بياء واحدة مع الحذف.

وخرج من المفتوح بعد كسر (سيئات) في الجمع، نحو (كفر عنهم سيئاتهم) فحذفوا صورة الهمز، لاجتماع المثلين، وعوضوا عنها إثبات الألف، على غير قياسهم في ألفات جمع التأنيث، وأثبتوا صورتها في المفرد نحو (سيئة).

وأما نحو (مائة) و (مائتين) و (ملائه) و (ملائهم) فرسمت بألف قبل الياء، والألف في ذلك زائدة والياء فيه صورة الهمز قطعاً.

قال في النشر: وتعقب الداني، والشاطبي، في نظمهما بزيادة الياء في (ملائه) و (ملائهم) .

وخرج من المضموم بعد كسر نحو (ولا ينبئك) و (سنقرئك) فلم يرسم بواو على مذهب الجادة، بل رسم بياء، على مذهب الأخفش، فيخفف على الوجه الرسمي بإبداله ياء، ورسم عكسه (سئل) و (سئلوا) على مذهب الجادة، ويخفف بوجهين: بين الهمزة والياء، على مذهب سيبويه، وعليه الجمهور، وبإبدالها واواً، على مذهب الأخفش.

واختلف في المفتوح بعد فتح، في (اطمأنوا) وفي (لأملأن) أعني التي قبل النون، وفي (اشمأزت) فرسم في بعض المصاحف بالألف، على القياس، وحذفت في أكثرها تخفيفاً.

واختلف ـ أيضاً ـ في (أرأيت) و (أرأيتم) و (أرأيتكم) في جميع القرآن، فتكتب في بعض المصاحف بالاثبات، وفي بعضها بالحذف.

وأما (رءا) في جميع القرآن فبراء وألف فقط، فالألف صورة الهمز، إلا في موضعين، وهما (ما رأى) (لقد رأى) بالنجم فبألف، بعدها ياء على لغة الامالة.

وأما (ونـئا) بسبحان، وفصلت، فرسم بالنون وألف فقط، ليحتمل القراءتين، فعلى قراءة من قدم المد على الهمز ظاهر، وعلى قراءة الجمهور الألف الثابتة صورة الهمزة، والألف المنقلبة هي المحذوفة، لاجتماع ألفين.

وخرج من الهمز الواقع أولاً (أؤنبئكم) فرسم بواو بعد الألف، وكان القياس رسمها ألفاً، كسائر المبتدآت، ولم ترسم واواً في نظيرها (ءألقى) (ءأنزل) بل كتبت بألف واحدة، لئلا يجتمع ألفان، وكذا سائر الباب مما اجتمع فيه ألفان نحو (ءأنذرتهم) (ءأنتم) وكذا ما اجتمع فيه ثلاث ألفات لفظاً نحو (ءآلهتنا) وكذا (أئذا) (أءنا) إلا مواضع كتبت بالياء على مراد الوصل، ويأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ ما في جميع ذلك من الأوجه.

وكتبوا (يبنؤم) بطه بواو موصولة بنون، (ابن) مع وصل (ابن) بيا النداء المحذوفة الألف، فالألف التي بعد الياء هي ألف (ابن) على الصواب، كما في النشر.

وأما موضع الأعراف فكتبت همزة (أم) ألفاً مفصولة.

قلت: وهذا من المتوسط بغيره، فيوقف عليه بوجهين: التحقيق، والتسهيل كالواو، على القياسي.

وكتبوا (هؤلاء) بواو موصولة بهاء التنبيه، فحذف ألفه كما في (يـأيها) فتخفيفه القياسي كالواو، والرسمي واو، لكنه لا يجوز، كما يأتي في محله.

وأما (هـأنتم) فقال الجعبري: دخل حرف التنبيه على المضمر، والألف صورة الهمزة، فتخفيفه على القياسي كالألف، وعلى الرسمي ألف، فيجتمع ألفان (كجاء) وربما منع، إذ ليس طرفاً، ويضعف على أصله جعلها بدلاً عن همزة الاستفهام، انتهى.

وأما (هاؤم) بالحاقة: فليس من باب (هؤلاء) لأن همزة (هاؤم) متوسطة حقيقة،

لأنها تتمة كلمة (ها) بمعنى «خذ» وليست من قبيل المتوسط بزائد، وهي اسم فعل، بمعنى «خذ» و «تناول» فليس فيها إلا التسهيل كالواو.

وقال مكي: أصلها «ها وموا» بواو، وإنما كتبت على لفظ الوصل، ولا يحسن الوقف عليها، لأنه إن وقف على الأصل بالواو خالف الرسم، وإن وقف بغيرها خالف الأصل.

وتعقب بأن الواو فيه ليست ضميراً، وإنما هي صلة ميم الجمع، وأصل ميم الجمع الضم والصلة، وتسكن وتحذف تخفيفاً، ورسم جميعه بغير واو، وكذلك الوقف عليه، فلا فرق بين (هاؤم اقرؤا) و (أنتم الأعلون) في الرسم والوقف، فتسهل همزة (هاؤم) بين بين بلا خلاف، ويوقف على الميم من غير نظر[1].

وخرج من المضموم بعد فتح (ولأوصلبنكم) بطه، والشعراء، فكتبت في بعضها بالواو بعد الألف، ومثله (سأوريكم) ثم قيل: الواو زائدة، والألف صورة الهمز، وبه قطع الداني كما في النشر، ثم قال فيه: والظاهر أن الزائد في ذلك هو الألف، وأن صورة الهمزة هو الواو.

قال: والدليل على ذلك زيادة الألف في نظير ذلك، وهو (لا أذبحنه) (ولا أوضعوا).

وخرج من المكسور بعد فتح (لئن) و (يومئذ) و (حينئذ) فرسمت صورة الهمزة فيه ياء، موصولة بما قبلها كلمة واحدة، وكذا صورت في (أئنكم) بالأنعام والنمل، وثاني العنكبوت، وفصلت، و (أئن لنا لأجرا) بالشعراء، و (أئنا لمخرجون) بالنمل، و (ائنا لتاركوا) بالصافات و (ءاذا متنا) بالواقعة.

وأما (أئن ذكرتم) بيس و (أئفكا) بالصافات: ففي مصاحف أهل العراق بالياء، موصولة كذلك، وفي غيرها بألف واحدة، وكذا سائر الباب وأما (أفائن مات) بآل

---

(١) هكذا في جميع النسخ ولعل هنا سقطا يتم به الكلام وهو: (إلى الأصل) فكأنه اعتبرها كلمة واحدة ولم يعتبر هاء الضمير حرفاً منفصلاً عن الكلمة ا هـ. محققه.

عمران، (أفائن مت) بالأنبياء، فرسمت بياء بعد الألف أيضاً، وصوب في النشر كون الياء صورة الهمز، والألف زائدة.

وأما (أئمة) فليست من هذا الباب، لأن الهمزة فيه ليست أولاً، وإن كانت فاء.

وخرج من المفتوح بعد لام التعريف (ءالئـن) موضعي يونس، وفي جميع القرآن، فحذفت الهمزة في ذلك إجراء للمبتدأة مجرى المتوسطة.

واختلف في (فمن يستمع الآن) بالجن:

ففي بعضها بالألف، وهي صورة الهمز، لأن الألف التي بعدها محذوفة على الأصل اختصاراً.

ومنه أعني: المفتوح بعد لام التعريف، (ليكة) بالشعراء، وص:

ففي جميعها بغير ألف بعد اللام، وقبلها، لتحتمل القراءتين.

وخرج من المفتوح بعد كسر (بأيّكم المفتون) و (بأئيد) فرسم بألف بعد الباء الموحدة، وياءين بعدها، والألف هي الزائدة كزيادتها في (مائة) والياء بعدها صورة الهمزة، على ما صوبه صاحب النشر.

وأما (بآية) و (بآياتنا) فرسم في بعضها بألف بعد الموحدة، وياءين بعدها، فذهب جماعة إلى زيادة الياء الواحدة، كذا في النشر، أي: فتكون الألف صورة الهمز، ويأتي بيان الوقف على ذلك في محالّه - إن شاء الله تعالى -.

فصل

[فيما يدخله الروم والإشمام من الهمز المخفف]

يجوز الروم والاشمام في الهمز المخفف بأنواع التخفيف المتقدم، ما لم تبدل الهمزة المتطرفة فيه حرف مد، وذلك شامل لأربع صور:

الأولى:

فيما نقل إليه حركة الهمز نحو (المرء) و (دفء) و (سوء) و (شيء) فترام الحركة المنقولة، وتشم بشرطه[1].

الثانية:

فيما خفف بالإبدال ياء، وأدغم فيه ما قبله نحو (بريء) و (النسيء) أو واواً وأدغم فيه ما قبله نحو (قروء) و (سوء) و (شيء) عند من أدغمه، ففيه الروم، والاشمام كذلك.

الثالثة:

ما أبدلت الهمزة المتحركة فيه واواً أو ياء، على التخفيف الرسمي، نحو (الملؤا) و (الضعفـٰؤا): و (من نباءى المرسلين) (وإيتاءى).

الرابعة:

ما أبدل كذلك على مذهب الأخفش، نحو (لؤلؤ) و (يبدىء).

أما المبدل حرف مد، فإنه لا يدخله روم، ولا اشمام، نحو (اقرأ) و (نبي) مما

---

(١) راجع توضيح ذلك في النشر (١/ ٤٦٣) وما بعدها. طبعة المكتبة التجارية.

سكونه لازم، ونحو (يبدىء) و (ان امرؤا) (من شاطىء) (يشاء) (من السماء) مما سكونه عارض، لأن هذه الحروف لا أصل لها في الحركة.

نعم يجوز الروم بالتسهيل في الهمز، إذا كان طرفاً متحركاً، وقبله متحرك، نحو (يبدأ) و (يبدى) و (اللؤلؤ) وكذلك إذا كان طرفاً متحركاً، وقبله ألف، إذا كان مضموماً ومكسوراً نحو (يشاء) و (الماء) و (الدعاء) ومن (السماء) و (من ماء).

فإذا رمت حركة الهمزة في ذلك، تسهلها بين بين، تنزيلاً لنطق ببعض الحركة، وهو الروم منزلة النطق بجميعها، فتسهل، وهو مذهب أبي الفتح فارس، وسبط الخياط، والشاطبي، وكثير من القراء، وبعض النحاة.

وأنكره جمهورهم قالوا: لأن سكون الهمز وقفا يوجب الابدال، حملا على الفتحة قبل الألف فهي تخفف تخفيف الساكن، لا تخفيف المتحرك، فلا يجوز على هذا سوى الابدال.

وقال به صاحب العنوان وغيره وضعفه الشاطبي، ومن تبعه، وعدوه شاذا.

والصواب ـ كما في النشر ـ صحة الوجهين جميعاً، وذهب ابن شريح، ومكي في آخرين، إلى التفصيل: فأجازوه فيما صورت فيه الهمز واو، أو ياء، دون غيره.

وتقدم أن «هشاماً» من طريق الحلواني بخلف عنه، يسهل الهمز المتطرف خاصة، وقفا في جميع الباب، مثل ما يسهله حمزة، من غير فرق، وموافقة الأعمش بخلفه لحمزة في جميع الباب متطرفاً، وغيره.

والباقون بالتحقيق في الحالين.

هذا ما قدر إيراده من هذا الباب، على سبيل الإجمال، وسيأتي معظم مسائله مفصلة بوجوهها في محالها، من الفرش ـ إن شاء الله تعالى ـ.

باب
الفتح والإمالة

الفتح هنا: عبارة عن فتح الفم بلفظ الحرف، لا فتح الحرف، إذا الألف لا تقبل الحركة، ويقال له التفخيم، وربما قيل له النصب.

وينقسم إلى شديد، وهو نهاية فتح الفم بالحرف، ويحرم في القرآن، وإنما يوجد في لغة العجم.

ومتوسط وهو ما بين الشديد والامالة المتوسطة.

والامالة: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً، وهي المحضة، ويقال لها الكبرى، والاضجاع، والبطح، وهي المرادة عند الاطلاق، وقليلاً وهو بين اللفظين، ويقال له التقليل، وبين وبين، والصغرى.

ويجتنب في الامالة المحضة القلب الخالص، والاشباع المبالغ فيه.

ثم إن الفتح والامالة لغتان فصيحتان، صحيحتان نزل بهما القرآن. والفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد، من تميم وأسد وقيس[1].

واختلف في الأولى منهما، واختار الداني التقليل، وهل الإمالة فرع عن الفتح، أو كل منهما أصل؟

ذهب إلى الأول جماعة، وإلى الثاني آخرون، والإمالة في الفعل أقوى منها في الاسم، لتمكنها في التصريف، وهي دخيلة في الحرف، لجموده، ولذا قلّت فيه.

والقراء فيها على أقسام:

منهم من أمال.

ومنهم من لم يمل.

والأول قسمان: مقل، وهم قالون، والأصبهاني، عن ورش، وابن عامر، وعاصم، ومكثر، وهم: الأزرق، عن ورش، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم الأعمش.

واصل حمزة، والكسائي، وكذا خلف، الكبرى، وافقهم الأعمش.

وأصل الأزرق الصغرى.

أما أبو عمرو فمتردد بينهما جمعاً بين اللغتين.

فأما حمزة، والكسائي، وكذا خلف، ووافقهم الأعمش، فأمالوا كل ألف منقلبة عن ياء، تحقيقاً حيث وقعت في اسم، أو فعل، إمالة كبرى، من غير قلب خالص، ولا إشباع مفرط كما تقدم، وصلا ووقفاً.

فالأسماء نحو: (الهدى) و (الهوى) و (الزنا) و (مأواه) و (مثواكم) .

ونحو (أدنى) و (أزكى) و (الأعلى) و (الأتقى) و (موسى) و (يحيى) و (عيسى).

والأفعال نحو: (أتى) و (أبى) و (سعى) و (يخشى) و (يرضى) (فسوى) و (اجتبى) و (استعلى).

وقد خرج بقيد التحقيق نحو (الحياة) و (مناة) للاختلاف في أصلهما.

وبمنقلبة: الزائدة نحو (قائم) وبعن ياء نحو (عصاي) و (دعاء).

وتعـرف ذوات الياء من الاسمـاء بالتثنيـة، ومن الأفعال بـإسنـاد الفعـل إلى المتكلم، أو المخاطب، فإن ظهرت الياء فهي أصل الألف، وإن ظهرت الواو فهي أصلها.

تقول في اليائي من الأسماء في نحو (فتى) (فتيان) وفي (هدى) (هديان) وفي (عـمى): (عميان) وفي (مولى): (موليان) وفي (مأوى): (مأويان) .

وفي الواوي منها في (أب): (أبوان) وفي (أخ): (أخوان) و (صفا): (صفوان) و(سنـا): (سنوان) و (عصا): (عصوان).

وتقـول في اليائي من الأفعال في نحو (رمى): (رميت)و (سعى): (سعيت) و (سقى): (سقيت) و (اشتـرى): (اشتـريت) و (استعلى): (استعليت) و ارتضى): ارتضيت).

وفي الواوي منها في نحـو: (دعا): (دعوت) وفي (عفا): (عفوت و(نجا): (نجوت) و (دنا): (دنوت) و (علا): (علوت) (بـدا): (بدوت) و (خـلا): (خلوت).

فلو زاد الواوي على ثلاثة أحرف فإنه يصير يائياً، وذلك كالزيـادة في الفعل بحروف المضارعة، وآلة التعدية، نحو (يرضى) مثـلاً لأن أصله (يرضـو) فلما وقعت الواو رابعة متطرفة، قلبت ياء، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، و (يدعى) و (يتزكى) و (زكاها) و (تزكى) و (نجانـا) و (أنجاه) و (تتلى) و (تجلى) (فمن اعتدى) (فتعالى الله) (من استعلى) .

وكـذا يميلون « أفعـل » في الأسمـاء نحـو (أدنى) و (أربى) و (أزكى) و (أعلى) لأن لفظ الماضي من ذلك كله يـظهر فيـه الياء، إذا رددت الفعـل إلى نفسك، نحو (أزكيت) و (أنجيت) و (ابتليت)[1].

---

(١) قال في الطيبة:

أمل ذوات اليـــا في الكل شفا ... وثن الاسماء ان ترد أن تعرفا

ورد فعلها إليك كالفتى ... هدى الهوى اشترى مع استعلى أتى

انظر: شرح ابن الناظم ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

وأمـا فيمـا لم يسم فـاعله نحو (يـدعى) فلظهـور اليـاء في (دعيت) و (يدعيان).

فظهر أن الثلاثي المزيد يكون اسماً نحو (أدنى) وفعلاً ماضياً نحو (ابتلى) و (أنجى) ومضارعاً مبنياً للفاعل نحو (يرضى) وللمفعول نحو (يدعى) .

وكذا أمالوا ألفات التأنيث، وهي كل ألف زائدة، رابعة فصاعداً، دالة على مؤنث حقيقي، أو مجازي، وتكون في « فعلى » بضم الفاء، أو كسرها، أو فتحها، نحـو (طـوبى) و (بشـرى) و (قصـوى) و (القـربى) و (الأنثى) و (دنيـا) و (احـدى) و (ذكـرى) و (سيمـا) و (ضيـزى) و (مـوتى) و (يـرضى) و (السلوى) و (التقوى) و (دعوى).

وألحقوا بذلك (موسى) و (عيسى) و (يحيى) إذ هي أعجمية، وإنما يوزن العربي، لكنها مندرجة عند حمزة ومن معه تحت أصل ما رسم بالياء.

إنما الأشكال في تقليلها لأبي عمرو.

ووجهه بعضهم بأنها قد توزن لكونها قربت من العربية بالتعريب، فجرى عليها شيء من أحكامها، وعليه يحمل قول بعض شراح الحـرز انها « فَعلى » و « فُعلى » و « فِعلى ».

وكذا أمالوا ما كان على وزن « فعالى » بضم الفاء، وفتحها، نحو (أسارى) و (سكارى) و (كسالى) و (يتامى) و (نصارى) و (الأيامى) و (الحوايا) .

وكذا كل ألف متطرفة، رسمت في المصاحف ياء في الأسماء، والأفعال، نحو (متى) و (بلى) و (يا أسفي) (يا ويلتي) (يـا حسرتي) و (عسى) و (أنى) الاستفهامية.

وتعرف بصلاحية كيف، أو أين، أو متى، مكانها.

واستثنى من ذلك خمس كلمات فلم تمـل بحال، وهي (لـدى) و (إلى)

و (حتى) و (على) و (ما زكى منكم) .

وكذا أمالوا من الواوي (شديد القوى) و (العلى) (والربـوا) كيف وقع، و (الضحى) كيف جاء، مما أوله مكسور، أو مضموم.

قيل: لأن من العرب من يثني ما كان كذلك بالياء، وإن كان واوياً، فيقول: ربيان، ضحيان، فرارا من الواو إلى الياء لأنها أخف، حيث ثقلت الحركات بخلاف المفتوح[١].

واتفقوا على فتح الثلاثي في غير ذلك نحو (فدعا ربه) (علا في الأرض) (عفا الله) (خلا بعضهم) (إن الصفا)(شفا حفرة)(سنا برقه) (أبا أحد) لكونها واوية ورسمها بالألف.

وكذا أمالوا ألفات فواصل الآي المتطرفة تحقيقاً أو تقديراً واوية أو يائية أصلية أو زائدة، في الأسماء والأفعال.

إلا ما يأتي - إن شاء الله تعالى - تخصيصه بالكسائي، وإلا المبدلة من التنوين مطلقـاً، وذلك في احدى عشرة سـورة: طه، والنجم ، وسأل ، والقيامة، والنازعات، وعبس، وسبح ، والشمس، والليل، والضحى، والعلق.

ولكن هذه السور منها ثلاث عمت الإمالة فواصلها، وهي سبح ، والشمس.

وفي المدني الأول (فعقروها) رأس آية ولا يمـال، والليل، وبـاقي السور أميل منها القابل للإمالة.

فالممال بطه من أولها إلى (طغى)[٢]

---

(١) وقال مكي : مذهب الكوفيين أن يثنوا ما كان من ذوات الواو مضموم الأول ، أو مكسوره بالياء، وقال في النشر: وقوى هذا السبب سبب آخر، وهو الكسرة قبل الألف في (الربا) وكون (الضحى) و (ضحاها) و (القوى) و (العلى) رأس آية، فأميل للتناسب . ا هـ النشر (٢/٣٧).

(٢) وهو قوله تعالى: (اذهب الى فرعون إنه طغى).

قال: إلا (وأقم الصلاة لـذكري) ثم من (يـا موسى) إلى (لتـرضى) إلا (عيني) و (ذكري) و (ما غشيهم) ثم (حتى يـرجع إلينا موسى) ممال.

ثم من (إلا إبليس أبى) إلى آخرها، إلا (بصيراً) .

وفي النجم من أولها إلى (النذر الأولى) إلا (من الحق شيئاً).

وفي سأل من (لظى) إلى (فأوعى).

وفي القيامة من (صلى) إلى آخرها.

وفي النازعات من (حديث موسى) إلى آخرها إلا (لأنعامكم) وفي عبس من أولها إلى (تلهى).

وفي الضحى من أولها إلى (فأغنى) وفي العلق من (ليطغى) إلى (يرى) .

ثم إن كل مميل إنما يعتد بعدد بلده.

فحمزة، والكسائي، وخلف، وافقهم الأعمش، يعتبرون الكوفي.

وأبو عمرو، ومن معه، يعتبرون المدني الأول، لعرضه على أبي جعفر.

فعند الكوفي (طه) رأس آية . (ولقد أوحينا إلى موسى) عدها الشامي فقط، (مني هدى) (زهرة الحياة الدنيا) المدنيان والمكي، والبصري، والشامي. (وإله موسى) المدني الاول، والمكي. (عن من تولى): الشامي. (من طغى) البصري والشامي، والكوفي . (استغنى) و (يسعى) كلاهما رأس آية (الأشقى) كذلك ـ (من اعطى) ليس برأس آية.

بل (واتقى) (واستغنى) و (الاشقى) (والأتقى) (وربه الأعلى) وكذا (والضحى) رأس آية (رأيت الذي ينهى) عدها كلهم، إلا الشامي.

إذا علمت هذا فاعلم أن قـوله في طـه (لتجزي كـل نفس) و (فألقـاها) (وعصى آدم) (وحشرتني أعـمى).

وفي النجم (إذ يغشى)، و(عن من تولى) ، (وأعطى قليلًا)، (وأغنى) (وفغشاها).

وفي القيامة (أولى لك) و (ثم أولى لك).

وفي الليل (من أعطى) و(لا يصليها) يفتح جميع ذلك أبو عمرو ،لأنه ليس

برأس آية، ما عدا (موسى) عند من قلله له.

والأزرق أيضاً يفتح جميعه من طريق أبي الحسن بن غلبون ومكي، وابن بليمة، ومن سيذكر معهم، ويقلله من طريق التيسير، والعنوان وفارس بن أحمد، ومن يذكر معهم، ويترجح له الفتح في (لا يصلاها) لتغليظ اللام، كما يأتي في باب اللامات إن شاء الله تعالى.

فصــل
[في إمـالة ألفاظ خاصة]

اختص الكسائي وحدة ـ مما تقدم ـ بإمالة (أحياكم) (وفأحيا به) (وأحياها) حيث وقع، إذا لم يكن منسوقاً، أو نسق بثم، أو الفاء، فقط.

فإن نسق بالواو: فاتفق حمزة، والكسائي، وكذا خلف، على إمالته، وهو في موضع النجم فقط (أمـات وأحيا) وافقهم الأعمش.

وأمال الكسائي وحده ـ أيضاً ـ الألف الثانية من (خطايا) حيث وقع، نحو: (خطاياكم) (وخطاياهم) (وخطايانا) وهو جمع خطيئة[1] (ومرضاتي) (ومرضات) حيث وقع، وهي مخصصة من ذوات الواو.

و (حق تقاته) بآل عمران.

وخرج (منهم تقاة) (وقد هدان) بالأنعام.

وخرج بقيد (قد) (انني هداني) و (لو أن الله هداني) و (اجتباه وهداه) و (من عصاني) بإبراهيم. وخرج: (وعصى آدم) و (أنسانيه) بالكهف.

---

(١) أي: المهموز: فأصلها في أحد قولي سيبويه «خطايء» فهمزت الياء على حد صحائف، فاجتمع همزتان فقلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها، ثم فتحت الكسرة تخفيفاً، فانقلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت الهمزة ياء.

وقال الفراء: جمع «خطيّة» المبدلة كهدية. وقال الكوفيون: «فعالى» فهي مخصصة من ألف التأنيث ا هـ من تعليقات الشيخ الضباع.

وخرج منه (فأنساه) و (آتاني الكتاب) بمريم (فما آتاني الله) بالنمل وهو مخصص من مزيد الياء .

(وأوصاني بالصلوٰة) بمريم وهو مخصص من ذوات الياء .

وخرج عنه (ووصى بها) و (محياهم) بالجاثية .

وخرج (محياي) و (دحاها) بالنازعات (وتلاها) و (طحاها) بالشمس ، و (اذا سجى) بالضحى .

وأمال الكسائي ـ أيضاً ـ وكذا خلف (الرؤيا) المعرف بأل بيوسف، والصافات، والفتح ، وكذا موضع الاسراء، إذا وقف عليه .

وأمال الكسائي، وكذا إدريس من طريق الشطي، (رؤياي) المضاف إلى ياء المتكلم، وهو موضعان، بيوسف .

وأمال الدوري عن الكسائي، وكذا إدريس، من طريق الشطي، (رؤياك) المضاف للكاف، وهو أول يوسف .

وخرج ذو اللام فخلف إدريس خاص بالمجرد، من أل. واليه الاشارة بقول الطيبة وخلف إدريس برؤيا لا بأل.

وأمال الدوري فقط (هداي) المضاف للياء، وهو بالبقرة، وطه، و (مثواي) المضاف للياء أيضاً، بيوسف .

وخرج عنه (أكرمي مثواه) و (مثواكم) وهو مخصص من ذوات الياء و (محياي) المضاف للياء، آخر الانعام .

وخرج (محياهم)[1] والألف الثانية من (آذانهم) المجرورة، وهو سبع مواضع، بالبقرة، والأنعام، والاسراء، وموضعي الكهف، وبفصلت، ونوح .

و (آذاننا) بفصلت و (طغيانهم) .

وخرج (طغياناً) و (بارئكم) موضعي البقرة، (وسارعوا) بآل عمران فقط .

---

(١) من قوله تعالى: ﴿سواء محياهم ومماتهم﴾ الجاثية (٢١) .

و (نسارع لهم) و (يسارعون) سبعة مواضع ، اثنان بآل عمران ، وثلاثة بالمائدة ، وفي الأنبياء ، والمؤمنين و (الجوار) ثلاث بالشورى ، والرحمن ، والتكوير ، و (كمشكوٰة) بالنور.

وأمال ـ أيضاً ـ لكن بخلف عنه (البارىء المصور) بالحشر ، أجراه مجرى (بارئكم) كذا رواه عنه جمهور المغاربة ، وهو الذي في الشاطبية وغيرها .

ورواه عنه بالفتح منصوصاً أبو عثمان الضرير ، وهو الذي فيه أكثر الكتب ، والوجهان صحيحان عن الدوري كما في النشر .

واختلف عنه ـ أيضاً ـ في (يواري) و (فأواري) كلاهما بالمائدة ، (ويواري) بالأعراف و (فلا تمار) بالكهف ، فروى عنه أبو عثمان الضرير إمالتها نصاً واداء .

وروى عنه الفتح جعفر بن محمد النصيبي وجعفر هذا هو طريق التيسير ، فذكره للإمالة في حرفي المائدة حكاية أراد بها مجرد الفائدة ، على عادته ، لكن تخصيصه لحرفي المائدة دون الأعراف لا وجه له كما في النشر ، ولذا تعقب فيه الشاطبي في ذكره حرفي المائدة ، ثم في تخصيصه لهما كالداني دون حرف الأعراف .

والحاصل أن إمالتهما ليست من طرق الشاطبية كأصلها ، إذ لا تعلق لطريق أبي عثمان الضرير بطريق التيسير كالحرز .

وأمال الدوري ـ أيضاً ـ من طريق أبي عثمان الضرير ، الألف الواقعة بعد عين (فعالى) لأجل إمالة الألف بعد اللام ، فهي إمالة لإمالة ، من (يتامى) و (كسالى) و(أسارى) و (نصارى) و (النصارى) و (سكارى) وفتحها الباقون عن الدوري في الألفاظ الخمسة .

تنبيه :

قولهم هنا : لأجل إمالة الألف الخ يؤخذ منه أنه إذا امتنع إمالة الألف الثانية لعارض ، كالتقاء الساكنين ، نحو (النصارى المسيح) و (يتامى النساء) حال الوصل يمتنع إمالة الألف الأولى بعد العين حينئذ ، لأنها إنما أميلت تبعاً لما بعدها ، وصرح

بذلك في الأصل تبعاً للنشر.

لكن عورض ذلك بإمالة حمزة وخلف الراء من (تراءى الجمعان) وصلا، مع أن إمالتها لأجل إمالة الألف، التي هي لام الكلمة، لانقلابها عن ياء، إذ أصلها(تراءا) كتفاعل، وقد امتنعت الامالة فيها، أعني الألف الثانية لالتقاء الساكنين، ووجهوا إمالة الراء في الوصل، باستصحاب حكم الوقف، فكان قياسه امالة الألف الأولى هنا، عملاً باستصحاب حكم الوقف، أيضاً.

وأجاب عنه شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ بعد صحة الرواية بأن للراء خواص في هذا الباب، ليست لغيرها كما يعلم ذلك من سير كلامهم في الباب، فقوي استصحاب حكم الوقف بها، ولا كذلك ما هنا.

فصـــل

[في امالة ذوات الراء]

وقرأ أبو عمرو، كحمزة، والكسائي، وخلف بإمالة كل ألف بعد راء في فعل، كـ(ماشترى) (وترى) (وأرى) (فأراه) (يفتري) ((تتمارى) (يتوارى) أو اسم للتأنيث (كبشرى) (وذكرى) (وأسرى) (والقرى) و (النصارى) و (سكارى) (وأسارى) إمالة كبرى وافقهم اليزيدي والأعمش.

واختلف عن أبي عمرو، وأبي بكر، في (يا بشرى) بيوسف:

فالفتح عن أبي عمرو، رواية عامة أهل الأداء وبه قطع في التيسير.

ورواه عن أبي بكر، يحيى بن آدم، من أكثر طرقه، والإمالة المحضة عن أبي عمرو، (رواها)[1] عنه جماعة، منهم: ابن مهران، والهذلي، ورواها عن أبي بكر العليمي، من أكثر طرقه، وقلله عن أبي عمرو بعضهم، وهو أحد الوجهين له في التذكرة والتبصرة، والثلاثة لأبي عمرو في الشاطبية، كالطيبة، وفي النشر: الفتح أصح رواية، والامالة أقيس على أصله، وافقه اليزيدي على الثلاثة.

واختلف عن ابن ذكوان في هذا الباب، أعني الراء:

فأماله عنه الصوري، وفتحه عنه الأخفش.

واختلف عن الأخفش، عن ابن ذكوان، في (أدراك) و (أدراكم) حيث وقع،

---

(١) في «ش» (ورواها) والواو الأولى زائدة.

فأماله عنه ابن الأخرم، وهو الذي في الهداية وغيرها، وفتحه عنه النقاش، وهو الذي في التجريد وغيره.

وقرأ أبو بكر بإمالة (أدراكم) بيونس فقط.

واختلف عنه في غيره، فروى عنه العراقيون الفتح، وروى عنه جميع المغاربة الامالة.

ووافقهم « حفص » على إمالة (مجراها) بهود، ولم يمل في القرآن العظيم غيره للأثر.

فصـــل

[في تقليل ذوات الراء للأزرق]

وقرأ ورش من طريق الأزرق بالتقليل في جميع ما ذكر من ذوات الراء.

واختلف عنه في (ولو أراكهم) بالأنفال:

ففتحه عنه بعضهم، لبعد ألفه عن الطرف، وبه قرأ الداني على ابن خاقان، وابن غلبون.

وقال في تميهده: إنه الصواب.

وأطلق الخلاف عنه في الشاطبية، كالطيبة، وصحح في النشر الوجهين عنه.

وقرأ الأزرق ـ أيضاً ـ باتفاق، بالتقليل في ألفات رؤوس الآي، في فواصل السور الإحدى عشرة المتقدمة، سواء كانت من ذوات الياء، نحو (الـهدى) و (يخشى) أو الواو نحو (الضحى) و (القوى) .

واستثنوا من الاتفاق ما اتصل به هاء مؤنث، وذلك في النازعات، والشمس، سواء كان واوياً نحو (دحاها) و (ضحاها) و (تلاها) و (طحاها) أو يائياً نحو: (بناها) و (سواها).

فاختلف فيه: فذهب جماعة كصاحب العنوان، وفارس والخاقاني الى اطلاق التقليل فيها كغيرها، من الفواصل.

وذهب آخرون كالمهدوي، ومكي، وابن شريح، وابن بليمة[1] وابن غلبون وغيرهم الى الفتح، وبه قرأ الداني، على أبي الحسن، وهو الذي عول عليه في التيسير، ولا خلاف عنه في تقليل ما كان من ذلك رائياً، وهو (ذكراها) وإلى جميع ذلك أشار في الطيبة بقوله:

وقلل الرا ورؤوس الآي جف   وما به ها غيري ذي الرا يختلف
مع ذات ياء مع أراكهم

وأما قول السخاوي: إن هذا القسم ينقسم ثلاثة أقسام:

١ ـ ما لا خلاف عنه في إمالته نحو ذكراها.

٢ ـ وما لا خلاف عنه في فتحه نحو (ضحاها) من ذوات الواو.

٣ ـ وما فيه الوجهان وهو ما كان من ذوات الياء، وتبعه على ذلك بعض شراح الحرز، فتعقبه في النشر بأنه تفقه لا يساعده عليه رواية، بل الرواية إطلاق الخلاف في الواوي واليائي كما تقرر.

واختلف ـ أيضاً ـ عن ورش من طريق الأزرق في غير الفواصل من اليائي، وهو كل ألف انقلبت عن الياء، أو ردت إليها، أو رسمت بها، مما أماله حمزة، والكسائي، أو انفرد به الكسائي، أو أحد (راوييه)[2] على أي وزن كان، نحو (هدى) و (الزنا) بالزاي و (نأى) و (أتى) و (رمى) و (هداي) (ومحياي) و (أسفي) و (أعمى) و (خطايا) و (تقاته) و (متى) و (إناه) و (مثواي) و (مثوى) و (المأوى) و (الدنيا) و (طوى) و (الرؤيا) و (موسى) و (عيسى)

---

(١) هذا على ظاهر النشر، والذي وجدته في تلخيصه تقليل ذلك قولاً واحداً، إلا ما كان من ذلك في سورة أواخر آيها (ها) فالفتح، ومذهبه التوسط والقصر في الهمز مطلقاً.

وعلى ذلك فما سيأتي في التفريع من منع التقليل مع القصر، لا داعي إليه على التحقيق. وأيد ذلك العلامة المتولي في روضه فارجع اليه ان شئت . ا هـ. من تعليقات المرحوم الشيخ الضباع على طبعة المشهد الحسيني ص ٧٩.

(٢) في « ش » (رواوية) تحريف.

و (يحيى) و (بلى) و (كسالى) و (يتامى).

فروى عنه التقليل في ذلك كله، صاحب العنوان، والمجتبى، وفارس، وابن خاقان، والداني في التيسير، وغيرهم.

وروى عنه الفتح طاهر بن غلبون، وأبوه أبو الطيب، ومكي، وابن بليمة[1] وصاحب الكافي، والهادي، والهداية، والتجريد، وغيرهم.

وأطلق الوجهين الداني في جامعه، وغيره، والشاطبي، والصفراوي، وغيرهم.

وتقدمت الإشارة إليهما بقول الطيبة.

مع ذات ياء.

وصححهما في النشر.

وأجمعوا له على فتح (مرضاتي) و (مرضات) و (مشكاة) لكونهما واويين.

وأما (الربوا) بالموحدة و (كلاهما) فالجمهور على فتحهما، وجهاً واحداً لكون (الربوا) واوياً، وإنما أميل ما أميل من الواوي لكونه رأس آية، وقد ألحق بعضهم (الربا) و (كلاهما) بنظائرهما من (القوى) و (الضحى) فقللوهما، وهو صريح العنوان، وظاهر جامع البيان، لكن في النشر أن الفتح هو الذي عليه العمل، ولا يوجد نص بخلافه.

وقد اختلف في ألف (كلاهما) فقيل: عن واو، لإبدال الفاء منها في (كلتا) فلهذا رسمت ألفاً، وعللت إمالتها بكسرة الكاف.

وقيل: عن ياء لقول سيبويه: لو سميت بها لقلبت ألفها في التثنية ياء، فالإمالة للدلالة عليها.

---

(١) تقدم أن رواية ابن بليمة على خلاف ذلك.

ويأتي التنبيه عليها في الاسراء.

وأما (كلتا) فسيأتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى في الكهف.

وأجمع من روى الفتح عن الأزرق في اليائي، على تقليل (رأى) وبابه، فيما لم يكن بعده ساكن، وجهاً واحداً، الحاقاً له بذوات الراء، لأجل إمالة الراء قبلها.

والحاصل: أن غير ذوات الراء للأزرق فيه ثلاث طرق:

الأولى: التقليل مطلقاً، رؤوس الآي وغيرها، سواء كان فيها ضمير، أو لم يكن، وهو مذهب صاحب العنوان، وشيخه، وأبي الفتح، وابن خاقان.

الثانية: التقليل في رؤوس الآي فقط، سوى ما فيه ضمير فالفتح، وكذا ما لم يكن رأس آية، وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون، ومكي، وجمهور المغاربة.

الثالثة: التقليل مطلقاً، رؤوس الآي وغيرها، إلا أن يكون رأس آية فيها ضمير تأنيث، وهو مذهب الداني في التيسير، وهو مذهب مركب من مذهبي شيوخه.

وأما الطريق الرابعة، وهي الفتح مطلقاً، رؤوس الآي وغيرها التي ذكرها في الأصل، تبعاً للنشر، فانفرد بها صاحب التجريد، وخالف فيها سائر الرواة عن الأزرق، ولذا لم يعرج عليها في الطيبة، ولم يقرأ بها فلذلك تركناها.

تنبيه:

للأزرق في نحو (آتاهم) كقوله تعالى: (وآتي المال على حبه ذوي القربى) خمس طرق، بالنظر إلى تثليث مد البدل وتقليل الألف المنقلبة عن الياء وفتحها:

الأولى: قصر البدل، والفتح في الألف طريق وجيز الاهوازي، وأحد طريقي تلخيص العبارات، واختاره الشاطبي.

الثانية: التوسط في الهمزة، والفتح في الألف، طريق وجيز الأهوازي، وأحد طريقي تلخيص العبارات.

الثالثة: المد المشبع، مع الفتح، من كافي ابن شريح، وهداية المهدوي، وتجريد ابن الفحام، وتبصرة مكي.

الرابعة: المد المشبع مع التقليل من العنوان.

الخامسة: التوسط مع التقليل، من التيسير، وبه قرأ الداني على ابن خاقان، وأبي الفتح.

وبالطرق الخمس قرأنا من طرق الطيبة، التي هي طرق الكتاب، ومنع شيخنا العلامة المتقن «سلطان»[1] رحمه الله الطريق الثانية من طريق الحرز، وهي التوسط مع الفتح، معللاً لذلك بأن من رواه ليس من طرق الشاطبية، وأيد ذلك بما نقل عن العلامة «عثمان الناشري» قال: أنشدني لنفسه شيخنا العلامة محمد بن الجزري:

كـآتي لـورش افتـح بمـد وقصـره ... وقلل مـع التـوسيط والمـد مكمـلا
لحرز وفي التلخيص فافتح ووسطن ... وقصـر مع التقليـل لم يـك للمـلا

وقوله: وقصر مع التقليل الخ تصريح بامتناع الطريق السادس، وهي قصر البدل مع التقليل، فلا يصح من كلا الطريقين لأن كل من روى القصر في البدل لم يرو التقليل.

وقس على ذلك نظائره كقوله تعالى: (اشتروا الحيوٰة الدنيا بالآخرة)، (فتلقى آدم).

فتأتي بالفتح، مع كل من ثلاثة مد البدل، فهذه ثلاثة، ثم بالتقليل مع التوسط، والطويل، تكملة للخمس طرق.

ويخرج عن طريق الحرز على ما حرره شيخنا المذكور التوسط على الفتح.

وأما قوله تعالى: ﴿يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً﴾ الآية:

---

(١) هو: سلطان بن أحمد بن سلامة المزاحي تقدمت ترجمته في شيوخ البنا.

ففيها القصر في مد البدل، على القصر في حرف اللين، مع الفتح في (التقوى).

والتوسط في مد البدل، مع القصر في حرف اللين، أيضاً، مع تقليل (التقوى).

وكذا مع فتحها، على طرق الطيبة، ثم بالتوسط في حرف اللين على التوسط في مد البدل، مع تقليل (التقوى) وكذا مع فتحها، على ما ذكر، ثم بالطويل في مد البدل، على القصر في حرف اللين، مع الفتح والتقليل في (التقوى) فالكل سبعة من طرق الكتاب، وخمسة من طرق الشاطبية، على ما حرره شيخنا المذكور.

وكذلك قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص) الآية.

فتأتي بالقصر في مد البدل، وهو (آمنوا) على الفتح في (الأنثى بالأنثى) على التوسط في حرف اللين، في (شيء) ثم بالتوسط في البدل، على الفتح والتقليل، على التوسط في حرف اللين، فهذه ثلاثة.

ثم يأتي بالطويل في البدل، على الفتح والتقليل، كلاهما مع التوسط والطويل، في حرف اللين، فالكل سبعة على طرق الطيبة، بناء على ما تقدم في باب المد، حيث اجتمع مد البدل مع اللين.

وقس على ذلك نظائره.

وأما نحو قوله تعالى: (وعسى أن تكرهوا شيئاً) فيجوز التوسط والطويل، في (شيئاً) على كل من الفتح والتقليل، في (عسى) كما نص عليه ابن الجزري نفسه.

تنبيه آخر:

إذا علمت ما تقدم من اتفاقهم عن الأزرق، على تقليل رؤوس الآي، غير ما فيه هاء الضمير، فإذا قرأت قوله تعالى: (وهل أتىٰك حديث موسى) تأتي بالفتح والتقليل، في (أتىٰك) على تقليل (موسى) فقط لأن من يقرأ بالفتح في غير رؤوس

الآي كابن غلبون، ومن معه، يقرأون بالتقليل في رؤوس الآي.

وكذا قوله تعالى: (أعطى كل شيء خلقه ثم هدى) فتأتي بالفتح، والتقليل، في (أعطى) على كل من التوسط والطويل، في (شيء) مع التقليل في (هدى).

كذلك نحو قوله تعالى: (سنعيدها سيرتها الأولى) فتقرأ بثلاثة مد البدل، على التقليل فقط، لما تقدم من الاتفاق على تقليل رؤوس الآي.

ونحو قوله تعالى: (وعصى آدم ربه فغوى) فتأتي بالفتح في (عصى) على ثلاثة البدل في (آدم) مع التقليل في (غوى) ثم بالتقليل في (عصى) مع التوسط والطويل، في (آدم) على التقليل في (غوى).

ويخرج منها على طريق الحرز وجه واحد، وهو الفتح في (عصى) على التوسط في البدل، على ما تقدم، وإنما أطلنا القول في هذا لما يترتب على عدم إتقانه من تخليط الطرق بعضها ببعض.

فصـــل

[في تقليل فواصل السور]

وقرأ أبو عمرو بالتقليل في ألفات فواصل السور، الأحدى عشرة المذكورة، سواء اتصل بها هاء مؤنث ام لا، واويـاً كان، أو يـائياً، مـا عدا ذوات الـراء منها فبالكبرى.

وهذا هو الذي في الشاطبية كأصلها، والتذكرة وغيرها وعليه المغاربة قاطبة، وجمهور المصريين.

واختلف هؤلاء عنه في إمالة ألف تأنيث في « فعلى » كيف جاءت، مما لم يكن رأس آية، ولا من ذوات الراء (كنجوى) و (رؤيا) و (سيمـا) وما ألحق بـه من (يحيى) و (موسى) و (عيسى) فذهب الجمهور منهم إلى تقليله، وهو الذي في الشاطبية وأصلها، والتبصرة، والتذكرة، والارشاد، والتلخيص، وغيرها.

وذهب الآخرون منهم إلى الفتح، وعليه أكثر العراقيين، وهو الذي في العنوان وغيره.

وروى جمهور العراقيين، وبعض المصريين، فتح جميع الفصل لأبي عمرو من الروايتين، من رؤوس الآي وغيرها، ما عـدا الرائي من ذلـك، وهو الـذي في المستنير، وكامل الهذلي، وغيرهما، فظهر أن الخلاف في « فعلى » اليائي مفرع

(١) في « خ » (تنبيه).

على إمالة رؤوس الآي، وبه يعلم أن التقليل عن أبي عمرو في رؤوس الآي أكثر منه في « فعلى » والفتح عنه في « فعلى » أكثر منه في رؤوس الآي، وافقه اليزيدي.

تفريع: إذا قرىء نحو قوله تعالى: (قالوا يا موسى إما أن تلقى وإما أن نكون أول من ألقى) لأبي عمرو، فالفتح في (يا موسى) مع الفتح والتقليل في (ألقى) لكونه رأس آية، والتقليل في (موسى) مع التقليل في (ألقى) وجهاً واحداً، بناء على ما تقدم.

وأفاد بعضهم أن « فُعلى » بضم الفاء في القرآن في مائة واثنين وعشرين موضعاً، وكلها محصورة في سبع عشرة كلمة (موسى) (دنيا) (انثى) (قربى) (وسطى) (وثقى) (حسنى) (أولى) (سفلى) (عليا) (رؤيا) (طوبى) (مثلى) (سوأى) (زلفى) (سقيا) (عقبى).

« وفَعلى » في تسعة وستين موضعاً في إحدى عشرة كلمة (سكرى) (موتى) (قتلى) (تقوى) (مرضى) (نجوى) (دعوى) (شتى) (صرعى) (طغوى)[1] (يحيى) اسماً.

وفِعلى بالكسر في خمسة وثلاثين موضعاً في أربع كلمات (سيما) (احدى) (ضيزى) (عيسى).

واختلف أيضاً هؤلاء المطلقون للتقليل عن أبي عمرو في سبعة ألفاظ: وهي (بلى) (ومتى) (وعسى) (وأنّى) الاستفهامية و (يا ويلتي) و (يا حسرتي) (ويا أسفي).

فأما (بلى) و (متى) فروى تقليلهما عنه من روايتيه ابن شريح والمهدوي، وصاحب الهادي.

وأما (عسى) فقللها له كذلك صاحب الهداية، والهادي، ولكنهما لم يذكرا

(١) هكذا بالأصل ولعله يقصد قوله تعالى: ﴿ بطغواها ﴾ بسورة الشمس.

رواية السوسي من هذه الطرق.

وأما (أنّى) (ويا ويلتي) (ويا حسرتي) فروى تقليلها من رواية الدوري عنه صاحب التيسير، وجماعة وتبعهم الشاطبي.

وأما (يا أسفي) فروى تقليلها عن الدوري، بلا خلاف، صاحب الكافي، والهداية، والهادي، ويحتمله ظاهر كلام الشاطبي.

ونص الداني على فتحها له دون أخواتها.

وروى فتح الألفاظ السبعة عنه من روايتيه سائر أهل الأداء، من المغاربة، وغيرهم، والوجهان صحيحان كما في النشر.

واختلف عنه ـ أيضاً ـ في تمحيض إمالة (الدنيا).

فروى بكر بن شاذان، والنهرواني، عن زيد، عن ابن فرح، عن الدوري، عنه إمالتها محضة حيث وقعت، قال في النشر: وهو صحيح، مأخوذ به من الطرق المذكورة، وإلى كل ذلك الإشارة بقول الطيبة:

وكيف فعلي مع رؤوس الآي حد.

خلف سوى ذي الرا وأنى ويلتي يا حسرتي الخلف طوى قيل متى

بلى عسى وأسفي عنه نقل وعن جماعة له دنيا أمل

غير أنه سوى في الخلاف بين « فعلى » ورؤوس الآي، وتقدم ما فيه.

وظاهر النظم قصر الخلاف في تقليل (بلى) و (متى) على رواية الدوري، لأنه سوى بينهما وبين باقي الألفاظ السبعة، وتقدم نقل تقليلها عن أبي عمرو من روايتيه جميعاً، عن ابن شريح، ومن معه، وهو كذلك في النشر، وتبعه الأصل، خلافاً للنويري التابع لظاهر النظم فليعلم ذلك.

فصـــل

[في إمالة الألف المتطرفة]

اتفق أبو عمرو، والدوري، عن الكسائي، على إمالة كل ألف عين، أو زائدة، بعدها راء متطرفة مكسورة، نحو (الدار) (الغار) (القهار) (الغفار) (النهار) (الديار) (الكفار) (الإبكار) (بقنطار) (أنصار) (وأوبارهـا) و (أشعارهـا) (آثارهـا) (آثارهم) (أبصارهم) (ديارهم) (حمارك) وافقهما اليزيدي.

واختلف عن ابن ذكوان: فروى الصوري عنه، إمالة ذلك كله.

وروى الأخفش عنه الفتح، وعليه المغاربة.

وروى الأزرق عن ورش، تقليل جميع ما ذكر.

وخرج عن هذا الأصل ثمانية أحرف:

أولها (الجار) موضعي النساء:

فقرأه الدوري، عن الكسائي، بالإمالة، مختصاً به، وافقه اليزيدي، وفتحه أبو عمرو للأثر إلا أنه اختلف عنه من رواية الدوري، فروى عنه الجمهور الفتح، وروى جماعة عن ابن فرح عنه، الإمالة.

والباقون بالفتح، إلا أنـه اختلف عن الأزرق - أيضاً - فيـه: فالتقليـل له من الكـافي، والتيسير، والمفـردات، وقطع لـه بالفتـح صاحب الهـداية، والهـادي، والتلخيص، وغيرهم، والوجهان في الشاطبية، وكلاهما صحيح كما في النشر.

وإذا جمع للأزرق قوله تعالى: (اليتامى والمساكين والجار) فالمتحصل من

الطرق المذكورة، مع ما تقدم في ذوات الياء: الفتح والتقليل، في (الجار) على كل من الفتح والتقليل في (اليتامى) فهي أربعة، لكن نقل شيخنا العمدة « سلطان » بعد أن قرر ما ذكر عن ابن الجزري، في أجوبة المسائل التي وردت عليه من « تبريز »[1] أنه يقرأ بالتقليل مع التقليل، وبالفتح مع الفتح، ونظير ذلك (يا موسى إن فيها قوماً جبارين) كما يأتي.

الثاني: (هار) بالتوبة:

فاتفق على إمالته كبرى أبو عمرو، وأبو بكر، والكسائي، وافقهم اليزيدي.

واختلف عن قالون، وابن ذكوان، وبالفتح لقالون قرأ الداني، على أبي الحسن بن غلبون، وبالإمالة على فارس، وعليه المغاربة، وكلاهما صحيح عن قالون، من طريقيه.

وأما ابن ذكوان: فأمال عنه الصوري، وكذا ابن الأخرم، عن الأخفش، وفتحه الأخفش عنه، من طريق النقاش، وهما في الشاطبية كظاهر أصلها.

وقرأه الأزرق عن ورش بالتقليل، والباقون بالفتح.

وأصل (هار) « هاور » عند الأكثر، قلبت قلباً مكانياً، فصار « هارو » ثم أعل إعلال « غاز » بأن قلبت الواو ياء، ثم حذفت حركتها ثم الياء لالتقاء الساكنين، فإعرابه تقديري بكسرة مقدرة على الياء المقدرة.

الثالث: (حمارك) بالبقرة، و (الحمار) بالجمعة:

فاختلف فيهما عن الأخفش، عن ابن ذكوان، فرواه الجمهور بالإمالة من طريق ابن الأخرم، ورواه آخرون بالفتح، من طريق النقاش، وبالإمالة لابن ذكوان بكماله، قطع صاحب المبهج، وصاحب التيسير.

والباقون على أصولهم: فأبو عمرو، والدوري، عن الكسائي، بالإمالة،

---

(١) مدينة مشهورة بأذربيجان بايران. معجم البلدان لياقوت الحموي (١٣/٢).

والأزرق بالتقليل، وباقيهم بالفتح .

الرابع (الغار) بالتوبة :

فاختلف فيه عن الدوري، عن الكسائي، فرواه عنه بالإمالة، جعفر النصيبي، ورواه عنه أبو عثمان الضرير بالفتح، فخالف أصله فيه، والباقون على أصولهم كما تقدم .

الخامس والسادس (البوار) بإبراهيم، و (القهار) حيث وقع :

فاختلف فيهما عن حمزة فقللهما له جميع المغاربة، وهو الذي في التيسير، والشاطبية، والكافي، والهادي، وغيرها .

وروى فتحهما له العراقيون قاطبة، وهو الذي في الارشاد، والغايتين، والتجريد، وغيرها .

والباقون على أصولهم، على ما تقدم آنفاً .

السابع (جبارين) بالمائدة، والشعراء :

فاختص بإمالته الدوري، عن الكسائي، واختلف فيه عن الأزرق، فقلله له في الكافي، والداني، والتيسير، والمفردات، وبه قرأ على الخاقاني، وفارس، وبالفتح قرأ على أبي الحسن بن غلبون، وهو الذي في التذكرة، والتبصرة، والكافي، والهادي، والتجريد، وغيرها، وهما في الشاطبية .

قال في النشر : وبهما قرأت، وآخذ، والباقون بالفتح .

الثامن (أنصاري) بآل عمران، والصف :

اختص بإمالته الدوري عن الكسائي، وفتحه الباقون، وراؤه مكسورة في موضع رفع لا مجرورة .

فصـــل

[في الراءات المكررة]

وما كررت فيه الراء من هذا الباب، بأن وقعت ألف التكسير بين راءين، الأولى مفتوحة، والثانية مجرورة، وهي ثلاثة أسماء: (الأبرار) المجرورة، (من قـرار) (ذات قرار) (دار القرار) (من الأشرار):

فأماله أبو عمرو، وابن ذكوان من طريق الصوري، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم اليزيدي، والأعمش.

وقرأ الأزرق بالتقليل.

واختلف عن حمزة: فروى الإمالة الكبرى عنه، من روايتيه جماعة، وهو الذي في الجامع، والعنوان، والمبهج، وغيرها، ورواها عنه من رواية خلف فقط، جمهور العراقيين، وقطعوا لخلاد بالفتح، وروى التقليل عنه من الروايتين جمهور المغاربة، والمصريين، وهو الذي في التيسير، والشاطبية، وغيرهما.

فحصـل لخلاد الإمـالة المحضـة، والتقليل، والفتـح، ولخلف المحضة، والتقليل فقط.

والباقون بالفتح، ويه قرأ الأخفش، عن ابن ذكوان.

فصل

[فيما خالف فيه بعض القراء أصله]

خالف بعض القراء أصله، فوافق من أمال، على إمالة بعض ذوات الياء، في إحدى عشرة كلمة:

أولها: (بلى) قرأه بالإمالة شعبة، حيث وقع، من طريق أبي حمدون، عن يحيى بن آدم، كحمزة، والكسائي، وخلف وافقهم الأعمش، وفتحه شعيب، والعليمي، عن شعبة.

ثانيها: (رمى) بالانفال: أمالها أبو بكر - أيضاً - من جميع طرق المغاربة، كحمزة، ومن معه، وفتحها عنه جمهور العراقيين، وهو يائي لظهور الياء في (رميت).

ثالثها: (أعمى) موضعي الإسراء، (أعمى فهو في الآخرة أعمى) قرأهما أبو بكر - أيضاً - من جميع طرقه، بالإمالة كحمزة، ومن معه.

وقرأ أبو عمرو، وكذا يعقوب، بإمالة الأول محضه، دون الثاني، للأثر، وفرقا بين الصفة، وأفعل التفضيل، وافقهما اليزيدي.

وخرج بقيد «الاسراء» (حشرتني أعمى)بطه، فهو ممال لحمزة، ومن (أعمى) بطه - أيضاً فبالتقليل للأزرق، وأبي عمرو، بخلفه لكونه رأس آية، وبالكبرى لحمزة، ومن معه، ووقع للنويري، وصاحب الأصل في ذلك ما ينبغي التفطن له ولعله سبق قلم.

رابعها: (مزجاة) بيوسف:

اختلف فيه عن ابن ذكوان، فروى عنه إمالته صاحب التجريد، من جميع طرقه، كحمزة، ومن معه، والهذلي، من طريق الصوري، وكل من الفتح والإمالة صحيح، عن ابن ذكوان، كما في النشر.

خامسها وسادسها: (أتى أمر الله) أول النحل، و (يلقاه منشوراً) بالاسراء:

قرأهما بالإمالة الاكثرون عن ابن ذكوان من طريق الصوري، كحمزة، ومن معه وفتحهما الأكثرون عن الأخفش، والوجهان فيهما صحيحان عن ابن ذكوان، كما في النشر.

سابعها وثامنها: (سوى) بطه و (سدى) بالقيامة:

قرأهما بالإمالة عن شعبة المصريون، والمغاربة قاطبة، في الوقف، مع من أمال، وبالفتح قطع له فيهما أكثر النقلة، وهو طريق العراقيين، وصحح في النشر الوجهين عنه.

تاسعها: (إناه) بالاحزاب:

قرأه بالإمالة كحمزة ومن معه هشام من طريق الحلواني، لا نقلا به عن الياء، ورواه الداجوني، عن أصحابه عنه بالفتح.

عاشرها: (نأى) بالاسراء، وفصلت:

قرأه خلاد بإمالة الهمزة فقط، في الموضعين.

وقرأ الكسائي وخلف، عن حمزة، وكذا في اختياره، بإمالة النون والهمزة معاً في الموضعين، وافقهم المطوعي.

وقرأ ورش من طريق الأزرق، بالفتح والتقليل، في الهمزة، مع فتح النون.

وقرأ أبو بكر بإمالة الهمزة فقط في الاسراء، دون فصلت.

هذا هو المشهور عنه، واختلف عنه في النون من «الاسراء» فروى عنه العليمي، والحمامي، وابن شاذان، عن أبي حمدون، عن يحيى بن آدم عنه إمالتها مع الهمزة.

وروى سائر الرواة عن شعيب، عن يحيى، عنه، فتحها وإمالة الهمزة.

وأما إمالة الهمزة في السورتين عن أبي بكر، وكذا الفتح له في السورتين، فكل منهما انفرادة، ولذا أسقطهما من الطيبة، واقتصر على ما تقدم، وهو الذي قرأنا به، وكذا ما انفرد به فارس بن أحمد، في أحد وجهيه عن السوسي، من إمالة الهمزة في الموضعين، وتبعه الشاطبي، ولذا لم يعول عليه في الطيبة هنا، وإن حكاه بقيل آخر الباب.

قال في النشر: وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح، لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً ولذا لم يذكره في المفردات، ولا عول عليه.

حادي عاشرها: (رأى) فعلاً ماضياً، ويكون بعده متحرك، وساكن.

والأول يكون ظاهراً أو مضمراً:

فالظاهر سبعة مواضع: (رأى كوكباً) بالأنعام، (رأى أيديهم) بهود (رأى قميصه) (رأى برهان ربه) بيوسف، (رأى ناراً) بطه (ما رأى) (لقد رأى) بالنجم.

والمضمر ثلاث كلمات: في تسعة مواضع (رآك الذين كفروا) (رآها تهتز) بالنمل، والقصص، (رآها) معاً بالنمل، وبفاطر، والصافات، والنجم، والتكوير، والعلق.

فقرأ «ورش» من طريق الأزرق بالتقليل في الراء والهمزة معاً، في الكل، بعده ظاهر أو مضمر.

وقرأ أبو عمرو بالإمالة المحضة في الهمزة فقط، مع فتح الراء، في الجميع.

وذكر الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ الخلاف في إمالة الراء عن السوسي، تعقبه في النشر، بأنه ليس من طرقه، ولا من طرق النشر، لان رواية ذلك عن السوسي من طريق ابي بكر القرشي، وليس من طريق هذا الكتاب، ولذا لم يعرج عليه هنا في الطيبة، وإن حكاه بقيل آخر الباب[1].

---

(١) قال في الطيبة:

وقيل قبل ساكن حرفي رأى   عنه وراسواه مع همز نأى

انظر: شرح ابن الناظم على الطيبة ص ١٥٧.

وقرأ «ابن ذكوان» بإمالة الراء والهمزة معاً، في السبعة، التي مع الظـاهر.

واختلف عنه فيما بعده مضمر قالهما معاً جميع المغاربة، وجمهور المصريين، ولم يذكر في التيسير، عن الأخفش، من طريق النقاش سواه وفتحهما عن ابن ذكوان جمهور العراقيين، وهو طريق ابن الاخرم، عن الاخفش، وفتح الراء، وأمال الهمزة الجمهور عن الصوري.

واختلف عن هشام في القسمين معاً: فـروى الجمهور عن الحلواني عنه، الفتح في الراء والهمزة معاً، في الكل، وهو الأصح عنه، وكذا روى الصقلي وغيره، عن الداجوني عنه، وروى الأكثرون عنه إمالتها، والوجهان صحيحان عن هشام، كما في النشر.

واختلف عن أبي بكر فيما عدا الأولىٰ وهي (رأى كوكباً) بالأنعام فلا خلاف عنه في إمالة حرفيهما معاً.

أما الستة الباقية التي مع الظاهر، فأمال الراء والهـمزة معاً يحيى بن آدم، وفتحهما العليمي، وأما فتحهما في السبعة وفتح الراء، وإمـالة الهمـزة في السبعة فإنفرادتان لا يقرأ بهما، ولذا تركهما في الطيبة.

وأما التسعة مع المضمر: ففتح الراء والهمزة معاً في الجميع العليمي عنه، وأمالهما يحيى بن آدم على ما تقدم.

وقرأ حمزة، والكسائي، وكذا خلف، بإمالة الراء والهمزة معاً في الجميع، وافقهم الأعمش.

والباقون بالفتح على الاصل.

واما الذي بعده ساكن، وهو في ستة مواضع:

(رأى القمر) (رأى الشمس) بالانعام، (رأى الذين ظلموا) بالنحل وفيها: (رأى الذين أشركوا) وبالكهف (ورأى المجرمون) وبالأحزاب (رأى المؤمنون الأحزاب) فقرأ بإمـالة الـراء من ذلك وفتـح الهمزة أبـو بكر، وحمـزة، وكذا خلف، وافقهم الأعمش.

والباقون بالفتح فيهما، وحكاية الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ الخلاف في إمالة الهمزة عن أبي بكر، وفي إمالة الراء والهمزة معاً، عن السوسي تعقبها في النشر، بأن ذلك لم يصح عن أبي بكر، ولا عن السوسي من طرق الشاطبية كأصلها ، بل ولا من طرق النشر. .

قال: وبعض اصحابنا ممن يعمل بظاهر الشاطبية يأخذ للسوسي في ذلك بأربعة أوجه: فتحهما، وإمالتهما، وفتح الراء وإمالة الهمزة، وعكسه، ولا يصح منها سوى الاول والله أعلم.

هذا حكم الوصل أما الوقف، فكل من القراء يعود إلى اصله: في الذي بعده متحرك غير مضمر من الفتح، والإمالة والتقليل، .

فصل

في إمالة الألف التي هي فعل ماض ثلاثي

فقرأ بإمالتها حمزة، في عشرة أفعال، وهي (زاد) في خمسة عشر، و(شاء) في مائة وستة، و(جاء) في مائتين وعشرين، و(خاب) بالموحدة في (أربعة) و(ران) بالمطففين فقط، و(خاف) بالفاء في ثمانية، (وطاب) بالنساء فقط (وضاق) خمسة (وحاق) عشرة، و(زاغ) في اثنين، (ما زاغ البصر) (فلما زاغوا).

وأجمعوا على استثناء (زاغت الابصار) بالاحزاب و (زاغت عنهم) بص. وافقه الأعمش.

وخرج بقيد الفعل نحو (ضائق) وبالماضي نحو (يخافون) والمراد بالثلاثي المجرد من الزيادة فيخرج نحو (أزاغ) و (فأجاءها المخاض) لكن أمَاله الأعمش، فخالف القراء.

وهذه الأفعال تسمى «الجوف» جمع أجوف، كحمر، وأحمر، وهو ما عينه حرف علة، وعينات العشرة ياءت مفتوحة إلا (شاء) فياء مكسورة، وإلا (خاف) فواو مكسورة، أعلت كلها بالقلب، لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وقرأ ابن ذكوان ، وكذا خلف، بالإمالة كحمزة في (شاء) و (جاء) كيف وقعا.

واختلف فيهما، وفي (زاد) عن هشام: فأمالها عنه الداجوني ، وفتحها عنه الحلواني.

واختلف عن الداجوني، عن هشام، في (خاب) بالموحدة في مواضعه الأربعة

فأماله عنه صاحب التجريد، والروضة، والمبهج، وغيرهم، وفتحه عنه أبو العز، وابن سوار، وآخرون.

وكذا اختلف فيها عن ابن ذكوان فأمالها عنه الصوري، وفتحها الأخفش.

وأما (زاد) فلا خلاف عن ابن ذكوان، في إمالة الأولى بالبقرة، وهي (فزادهم الله مرضاً) واختلف عنه في باقي القرآن: ففتحه عنه الأخفش، من طريق ابن الأخرم، وأماله الصوري، والنقاش عن الأخفش. واتفق أبو بكر وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، على إمالة (بل ران) بالتطفيف، وافقهم الحسن، والباقون بالفتح، والله أعلم.

فصـل

في إمالة حروف مخصوصة غير ما ذكر

وهي خمسة عشر (التورية) حيث جاء، و (الكافرين) بالياء حيث وقع، و (النـاس) مجرورا حيث جـاء، و (ضعافاً) بـالنسـاء و (آتيك) مـوضعي النمـل و (المحراب) حيث جاء و (عمران) حيث أتى (والاكـرام) و(إكراههـن) و (الحواريين) بالمائدة والصف و (للشاربين) بالنحل، والصافات، والقتال، (ومشارب) بيس و (آنية) بالغاشية و (عابدون) و (عابد) بالكافرين و(تراءا الجمعان) بالشعراء:

١ ـ فأما (التورية): فأماله أبو عمرو، وابن ذكوان، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم اليزيدي، والأعمش، واختلف فيها عن قالون، وورش، وحمزة.

فأما قالون: فروى عنه التقليل المغاربة قاطبة، وجماعة من غيرهم، وهـو الذي في الكفايتين، وغيرهما وذكر الوجهين الشاطبي، والصفراوي، وغيرهما.

وأما ورش: فروى عنه الأمالة المحضة الأصبهاني، ولم يمل غيرها، وروى عنه التقليل الأزرق.

وأما حمزة: فروى عنه الإمالة المحضة من روايتيه العراقيون قاطبة، وجماعة من غيرهم، وهو الذي في المستنير وغيره، وروى عنه التقليل جمهور المغاربة، وغيرهم، ولم يذكر في التيسير والشاطبية غيره.

٢ ـ وأما (الكافرين) بالياء جراً ونصباً، بأل وبدونها، حيث جاء فقرأه ورش،

من طريق الأزرق بالتقليل، وقرأه بالإمالة الكبرى أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، وكذا رويس عن يعقوب.

وافقهم «روح» بالنمل فقط، وهو (من قوم كافرين) وافقهم اليزيدي، والباقون بالفتح.

٣ ـ وأما (الناس) بالجر، حيث وقع، فاختلف فيه عن الدوري، عن أبي عمرو، فروى عنه إمالته كبرى أبو طاهر، عن أبي الزعراء عنه، وهو الذي في التيسير، وبه كان يأخذ الشاطبي ـ رحمه الله تعالى عنه ـ وجهاً واحداً، كما نقله السخاوي عنه.

وروى فتحه عنه سائر أهل الاداء، وأطلق الخلاف فيه لأبي عمرو، في الشاطبية، وكذا في مختصرها لابن مالك[1].

قال في النشر: والوجهان صحيحان عندنا، من رواية الدوري، قرأنا بهما وبهما نأخذ، وافقه اليزيدي، والباقون بالفتح.

ونبه الجعبري، ـ رحمه الله ـ على أن أبا عمرو لم يمل كبرى مع غير الراء إلا (الناس) المجرور، و (من كان في هذه أعمى) والياء والهاء، من فاتحتي مريم، وطه، ولم يمل صغرى مع الراء إلا (يا بشرى) في وجه.

٤ ـ وأما (ضعافاً) فقرأه بالإمالة حمزة، من رواية خلف، وافقه الأعمش.

واختلف عن خلاد: فقطع له بالفتح العراقيون، وجمهور أهل الاداء، وقطع له بالإمالة ابن بليمة، وأطلق الوجهين له في الشاطبية، كأصلها وبهما قرأ الداني على أبي الحسن، والباقون بالفتح.

٥ ـ وأما (آتيك) : موضعي النمل:

---

(١) هو: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أحد الأئمة في علوم العربية، ولد بالأندلس سنة ٦٠٠ هـ وانتقل الى دمشق وأقام بها حتى توفي.

من أشهر مؤلفاته « الألفية » في النحو، و « تسهيل الفوائد » و « الكافية الشافية » توفي سنة ٦٧٢ هـ راجع في ترجمته: فوات الوفيات (٢/ ٢٢٧) غاية النهاية (٢/ ١٨٠)، طبقات السبكي (٥/ ٢٨)، الأعلام (٧/ ١١١).

فقرأه خلف عن حمزة ، وكذا في اختياره، بالإمالة، واختلف عن خلاد:

فروى الإمالة عنه المغاربة قاطبة ، وبعض المصريين.

وروى الفتح جمهور العراقيين، وغيرهم ، وأطلق له الوجهين في الشاطبية كأصلها ، والباقون بالفتح.

٦ ـ وأما (المحراب) المجرور، وهو في موضعين: (يصلي في المحراب) بآل عمران، (من المحراب) بمريم:

فقرأه بالإمالة فيهما ابن ذكوان، من جميع طرقه، واختلف عنه في المنصوب، وهو في موضعين أيضاً (زكريا المحراب) بآل عمران (إذ تسوروا المحراب) بص:

فأمالهما النقاش عن الأخفش عنه، وفتحهما ابن الاخرم عن الأخفش والصوري، ونص على الوجهين لابن ذكوان في الشاطبية كأصلها، والإعلان.

٧ ـ ٩ وأما (عمران) من قوله (آل عمران) (وامرأت عمران) و (ابنت عمزان) (والاكرام) وهو موضعان: بالرحمن، و (اكراههن) بالنور: فاختلف في الثلاث عن ابن ذكوان ، فالإمالة فيهن من طريق هبة الله ، عن الاخفش ، وروى سائر أهل الاداء الفتح عنه، والوجهان صحيحان عنه كما في النشر، وذكرهما الشاطبي والصفراوي.

١٠ ـ وأما (للشاربين) فقرأه ابن ذكوان بالإمالة من طريق الصوري، وبالفتح من طريق الأخفش .

١١ ـ وأما (الحواريين) بالمائدة، والصف، : فقرأه ابن ذكوان بالإمالة فيهما ، من طريق الصوري، على الصحيح خلافاً لمن خصها بالصف، وفتحهما الأخفش عنه.

١٢ ـ وأما (مشارب) بيس: فاختلف فيه، عن ابن عامر، من روايتيه، فروى إمالته عن هشام جمهور المغاربة ، وكذا رواه الصوري ، عن ابن ذكوان، ورواه الأخفش عنه بالفتح ، وكذا رواه الداجوني عن هشام.

١٣ ـ وأما (آنية): بالغاشية: فاختلف فيها عن هشام : فروى الحلواني عنه

إمالتها، ولم تذكر المغاربة عن هشام سواه وسوى فتحه عند الداجوني، ولم يذكر العراقيون عن هشام غيره، والممال فتحة الهمزة، مع الألف بعدها، عكس إمالة الكسائي لها وقفاً فإنه يفتح الهمزة والألف، ويميل فتحة الياء مع الهاء.

١٤ ـ وأما (عابدون) معاً و (عابد) بالكافرون، فأمالهما هشام من طريق الحلواني، وفتحهما من طريق الداجوني، وخرج نحو (لنا عابدون)[١].

١٥ ـ وأما (تراءا الجمعان): بالشعراء فأمال الراء، دون الهمزة حال الوصل حمزة، وكذا خلف، وإذا وقفا أمالا الراء والهمزة معاً، ومعهما الكسائي، في الهمزة فقط، على أصله المتقدم في ذوات الياء، إذا أصله «تراءى» «كتفاعل» وكذا الأزرق عن ورش، بالتقليل للهمزة وقفاً، بخلف عنه على أصله. وافق حمزة الأعمش في الحالتين.

والباقون بفتحهما في الحالين، وتقدم حكم إمالة عين (فعالى) في (يتامى) و (كسالى) و (نصارى) وما ذكر معه لأبي عثمان الضرير عن الدوري عن الكسائي.

---

(١) سورة المؤمنون آية (٤٧).

فصـل

في إمالة أحرف الهجاء في فواتح السور

وهي خمسة في سبع عشرة سورة:

أولها: الراء من (الر) أول يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر، ومن (المر) أول الرعد: فقرأ بإمالتها في الكل أبو عمرو، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم اليزيدي، والأعمش، وبالتقليل ورش من طريق الأزرق.

ثانيها: الهاء من فاتحة مريم، وطه: فأمالهـا مـن فاتحـة مريم، أبو عمرو، وأبـو بكر، والكسائي، وافقهم اليزيدي.

واختلف عن قالون، وورش، فأما قالون: فاتفق العراقيون على الفتح عنه من جميع الطرق، وكذا بعض المغاربة.

وروى عنه التقليل جمهور المغاربة، وهو الذي في الشاطبية كأصلها.

وأما «ورش» فروى عنه الأصبهاني بالفتح، واختلف عن الأزرق: فقطع له بالتقليل في الشاطبية كأصلها، والتلخيص، والكامل، والتذكرة، وبالفتح صاحب الهداية، والهادي، والتجريد، وانفرد الهذلي بالتقليل عن الأصبهاني وهو ظاهر متن الطيبة، فإنه أطلق الخلاف فيها لنافع، المرموز له بالألف في قوله:

وإذهايا اختلف.

لأنه لو أراد حصر الخلاف في الأزرق لرمز له بالجيم، على قاعدته في

الأصول، فيدخل الاصبهاني ، لكنه انفرادة للهذلي كما ترى، على ما في النشر، والله أعلم.

وأما الهاء من (طه) فأمالها أبو عمرو، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم اليزيدي.

واختلف عن الأزرق: فالجمهور على الإمالة المحضة عنه، وهو الذي في الشاطبية كأصلها، والتذكرة، والعنوان، والكامل، وغيرها، ولم يمل الأزرق محضة غيرها. والوجه الثاني له التقليل، وهو الذي في تلخيص أبي معشر، وغيره.

الثالث: الياء من أول مريم، و«يس».

فأمالها من فاتحة مريم، ابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف. وهذا هو المشهور عن هشام، وبه قطع له ابن مجاهد، والهذلي، والداني من جميع طرقه، في جامع البيان وغيره.

وروى عنه جماعة الفتح، وافقهم الأعمش.

واختلف عن «نافع» من روايتيه، فأمالها عنه من أمال الهاء من فاتحة مريم وفتحها عنه من فتح، على الاختلاف المذكور فيها.

واختلف ـ أيضاً ـ عن أبي عمرو، والمشهور عنه فتحها من الروايتين، ولذا قال في الطيبة:

والخلف قل. لثالث.

أي ذكر الخلف في إمالة الياء من فاتحة «مريم» قل من ذكره لثالث القراء، وهو «أبو عمرو».

ووردت إمالتها من طريق ابن فرح، عن الدوري عنه، كما في غاية ابن مهران، وبه قرأ الداني على فارس بن أحمد، وكذا وردت عن السوسي، لكن ليست من طرق كتابنا كالنشر وطيبته.

وما في التيسير من أنه قرأ بها للسوسي، على فارس بن أحمد، فليس من طريق أبي عمران، التي هي طريق التيسير، كما في النشر. قال فيه: وتبعه على ذلك

الشاطبي، وزاد وجه الفتح، فأطلق الخلاف عن السوسي، وهو معذور في ذلك.

وأما الياء من «يس».

فأمالها أبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وروح، وافقهم الأعمش، وهذا هو المشهور عن حمزة، وعليه الجمهور، وروى عنه التقليل جماعة، كما في العنوان وغيره.

واختلف عن «نافع» فالجمهور عنه على الفتح، وقطع بالتقليل ابن بليمة، والهذلي، وغيرهما، فيدخل فيه الأصبهاني.

الرابع: الطاء من (طه) و (طسم) الشعراء، والقصص، و (طس) النمل:

فأمالها من (طه) أبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم الأعمش.

والباقون بالفتح، لكن في كامل الهذلي تقليلها عن قالون، والأزرق، وتبعه الطبري في تلخيصه، ولم يعول عليه في الطيبة.

وأمالها من (طسم) و (طس) أبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، أيضاً وافقهم الأعمش.

الخامس: الحاء من (حم) في السبع:

فأمالها ابن ذكوان، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف وافقهم الأعمش.

وقرأ بالتقليل الأزرق عن ورش، واختلف عن أبي عمرو، فأمالها عنه بين بين صاحب التيسير، والشاطبية، وسائر المغاربة، وفتحها عنه صاحب المبهج، والمستنير، وسائر العراقيين، وافقه اليزيدي بخلفه ـ أيضاً ـ والباقون بالفتح.

فصـــل

[في حكم الوقف على الممال وصلا]

كل ما أميل كبرى، أو صغرى، وصلا فالوقف عليه كذلك؛ بلا خلاف إلا ما أميل من أجل كسرة متطرفة، بعد الألف (كالدار) و (الحمار) و (هار) و (الأبرار) و (الناس) فاختلف فيه:

فـذهب قوم إلى إخـلاص الفتح فيـه، اعتداداً بـالعارض، لـزوال الكسـرة بالسكون.

وذهب الجمهـور إلى الوقف بـالإمالـة كالـوصل، وهـو الذي في الشـاطبية وأصلها، والعنوان.

قال في النشر: وكلا (الوجهين)[1] صحا عن السوسي نصاً وأداء.

وذهب بعضهم إلى التقليل في ذلك، وبذلك تكمل ثلاثة أوجه لمن يمحض الإمالة وصلاً، وهي الفتح ، والتقليل، والكبرى.

وتقدم آخر الادغام الكبير أن ابن الجزري يرجح الإمالة عند من يأخذ بالفتح في قوله تعالى : (في النار لخزنة) لوجود الكسرة حالة الإدغام، ثم الصواب كما في النشر تقييد ذلك بالسكون، فيخرج الروم، والتعميم بحالتي الوقف والإدغام، إذ سكون كل منهما عارض، نحو: (الابرار ربنا) (الغفار لا جرم)(الفجار لفي).

---

(١) في « ش » (أوجهين) تحريف.

تنبيه :

إذا وقع بعد الألف الممالة ساكن، وسقطت الألف لذلك الساكن امتنعت الإمالة من أجل سقوط تلك الألف سواء كان ذلك الساكن تنويناً أو غيره، فإذا زال ذلك الساكن بالوقف عادت الإمالة بنوعيها، لمن هي له على ما تأصل وتقرر.

والتنوين يلحق الاسم المقصور، مرفوعاً، نحو (هدى للمتقين) (وأجل مسمى) ومجرور نحو (في قرى) و (عن مولى) ومنصوباً، نحو (قرى ظاهرة) (كانوا غزى).

وغير التنوين نحو: (موسى الكتاب) و (القتلى الحر)[1] و (جنا الجنتين) و (ذكرى الدار) و (طغا الماء) و (أحيا الناس).

فالوقف بالمحضة أو التقليل، لمن مذهبه ذلك، هو المعمول به، والمعول عليه، وهو الثابت نصاً وأداء.

وذهب الشاطبي - رحمه الله تعالى - إلى حكاية الخلاف في المنون مطلقاً، حيث قال:

وقد فخموا التنوين وقفاً ورققوا.

وتبعه السخاوي فقال: وقد فتح قوم ذلك كله.

قال في النشر: ولا أعلم أحداً من أئمة القراء ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، وإنما هو مذهب نحوي، لا أدائي، دعا إليه القياس لا الرواية، ثم أطال في سوق كلام النحاة وغيرهم، ثم قال: فدل مجموع ما ذكرنا أن الخلاف في الوقف على المنون لا اعتبار به، ولا عمل عليه، وإنما هو خلاف نحوي، لا تعلق للقراءة به، ولذا قال في (الطيبة)[2].

وما بذي التنوين خلف يعتلى　　　بل قبل ساكن بما أصل قف

---

(١) من قوله تعالى: ﴿يأيها الذين، آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر﴾ البقرة (١٧٨).

(٢) في « ش » (الشاطبية) وهو تحريف ظاهر.

وخرج بقيد المقصور نحو (همساً) و (أمتا) و (ذكراً) (عذراً) فالفتح لا غير.

واختلف عن السوسي في ذوات الراء، الواقعة قبل الساكن، غير المنون، نحو: (القرى التي) (ذكرى الدار) (نرى الله) (سيرى الله) (النصارى المسيح).

فروى عنه الإمالة ابن جرير وصلا، وبه قرأ الداني، على أبي الفتح، عن أصحاب ابن جرير، وبه قطع في التيسير.

وروى ابن جمهور وغيره، عن السوسي الفتح، وهو الذي في أكثر الكتب، وبه قرأ الداني على أبي الحسن.

والوجهان في الشاطبية، والطيبة، ويأتي الكلام على ترقيق اللام من (نرى الله) حال الإمالة في باب اللامات، إن شاء الله تعالى.

وقد اختلف في (تترا) بالمؤمنين على قراءة أبي عمرو ومن معه بالتنوين: فأمالها له من جعل ألفها للالحاق (بجعفر) كهي في (أرطى) وفتحها من جعلها بدلاً من التنوين والمقروء به هو الثاني، وإن جعلت للالحاق لرسمها بالألف على مقتضى كلام النشر، ويأتي إيضاحه إن شاء الله تعالى في محله.

وعن الحسن إمالة (ضنكا) بطه من غير تنوين وصلا، ووقفا.

وعن المطوعي عن الأعمش إمالة (بضارين به) بالبقرة، والله الموفق.

باب
إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف

وهي الهاء التي تكون في الوصل تاء، آخر الاسم، نحو (رحمة) و (نعمة) فتبدل في الوقف هاء.

وإمالتها لغة ثابتة واختلفوا هل هي ممالة مع ما قبلها، وإليه ذهب جماعة من المحققين، وعليه الداني، والشاطبي، وغيرهما، أو الممال ما قبلها فقط، وهو مذهب الجمهور، والأول أقيس، والثاني أبين في اللفظ، وأظهر في الصورة.

قال بعضهم: وينبغي أن لا يكون بين القولين خلاف، فباعتبار حد الإمالة وأنه تقريب الفتحة من الكسرة، والالف من الياء، فهذه الهاء لا يمكن أن يدعى تقريبها من الياء ولا فتحة فيها، فتقرب من الكسرة، وهذا لا يخالف فيه الداني ومن معه.

وباعتبار أن الهاء إذا أميلت لابد أن يصحبها حال من الضعف، يخالف حالها إن لم يكن قبلها ممال، فسمي ذلك المقدار إمالة ولا يخالف فيه الآخرون، فالنزاع لفظي.

وقد خرج بقيد التأنيث هاء السكت نحو (كتابيه) و (ماليه) و (يتسنه) والهاء الأصلية نحو (فلما توجه) فلا إمالة في ذلك. واستثنوا مما قبل هاء التأنيث الألف فلا تمال إجماعاً نحو (الصلاة) و (الحياة) و (الزكاة).

وقد اختص الكسائي بإمالة هاء التأنيث سواء رسمت تاء نحو (نعمت الله) أو هاء نحو (رأفة) وتأتي على ثلاثة أقسام:

الأول متفق على إمالته عنه بلا تفصيل:

وهو ما إذا كان قبل الهاء حرف من خمسة عشر حرفاً يجمعها لفظ فجئت زينب لذود شمس:

فالفاء نحو (خليفة) و (رأفة).

والجيم نحو (وليجة) و (بهجة).

والثاء نحو (ثلاثة) (مبثوثة)

والتاء نحو: (ميتة) (بغتة).

والزاي نحر (أعزة) (بارزة) والياء نحو (شية) (خشية).

والنون نحو (سنة) (جنة).

والباء نحو (حبة) (شيبة).

واللام نحو (ليلة) (ثلة).

والذال في (لذة) و (الموقوذة) فقط.

والواو نحو (قوة) و (المروة).

والدال نحو (بلدة) (عدة)

والشين نحو (عيشة) (معيشة).

والميم نحو (رحمة) (نعمة)

والسين نحو (خمسة) و (الخامسة).

فاتفوا على إمالة ذلك كله، مطلقاً لخلوه عن المانع.

والقسم الثاني: يوقف عليه بالفتح، وذلك بعد عشرة أحرف وهي (حاع) وحروف الاستعلاء السبعة (قظ خص ضغط).

فالحاء نحو: (النطيحة) (أشحة).

والألف نحو (الصلاة) (الحياة) ويلحق به (هيهات) و (اللات) و (ذات) (ولات) كما يأتي في مرسوم الخط ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وأما (التورية) و (تقاة) و (مرضاة) فليس من هذا الباب، بل من الباب الذي يمال ألفه في الحالين، كما تقدم.

والعين نحو (سبعة) (طاعة) .
والقاف نحو (طاقة) (ناقة).
والظاء في (غلظة) و (موعظة) و (حفظة) .
والخاء نحو (الصاخة) (نفخة).
والصاد نحو (خالصة) (مخمصة)
والضاد نحو (بعوضة) (روضة) .
والغين نحو (صبغة) (مضغة).
والطاء نحو (حطة) (بسطة).

فاتفقوا على فتحها عند الألف كما تقدم، واتفق جمهورهم على الفتح عند التسعة الباقية أيضاً.

القسم الثالث: فيه تفصيل فيمال في حال، ويفتح في أخرى.

وذلك عند أربعة أحرف يجمعها (أكهر)، فإن كان قبل كل منها ياء ساكنة، أو كسرة متصلة، أو منفصلة بساكن، أميلت، وإلا فتحت، وهذا مذهب الجمهور، - أيضاً - عنه.

وذهب آخرون إلى إمالتها مطلقاً، فالهمزة بعد الياء (كهيئة) و (خطيئة) وبعد الكسرة نحو (مائة) و (فئة) وبعد غير ذلك نحو (امرأة) و (براءة)-.

والكاف بعد الياء (الايكة) وبعد الكسرة نحو (الملائكة) (المؤتفكة).
وغير ذلك نحو (مكة) و (الشوكة).

والهاء بعد الكسرة المتصلة (آلهة) و (فاكهة) وبعد المنفصلة (وجهة) وبعد غير ذلك (سفاهة) ولم تقع بعد ياء ساكنة.

والراء بعد الياء نحو (كبيرة) و (صغيرة) وبعد الكسرة المتصلة نحو (الآخرة) و (كافرة) وبعد المنفصلة نحو (عبرة) و (سدرة) وبعد غير ذلك نحو (حسرة) و (الحجارة) .

ومذهب الجمهور، المتقدم هو اختيار الداني، والشاطبي، وغيرهما، وعليه عمل القراء.

واستثنى جماعة منهم (فطرت) بالروم ففتحوها، من أجل كون الفاصل حرف استعلاء، وإطباق، كابن سوار، وابن شريح، وغيرهما، ولم يستثنه الجمهور.

وذهب جماعة من العراقيين إلى اجراء الهمزة، والهاء، مجرى الأحرف العشرة المتقدمة، فلم يميلوا عندهما، بعد كسر أم لا، لكونها من حروف الحلق.

وذهب آخرون الى اطلاق الامالة عنه في جميع الحروف، ما عدا الالف، كما قدمنا، وهو مذهب الخاقاني، وفارس بن أحمد، وبه قرأ الداني عليه، والمختار ما قدمناه، وعليه العمل، وبه الأخذ كما في النشر.

وذهب جماعة من أهل الاداء إلى الامالة عن حمزة، من روايتيه، ورووا ذلك عنه، كما رووه عن الكسائي، كالهذلي، فإنه لم يحك عنه خلافاً في ذلك.

وآخرون ذكروا الخلاف له كأبي العز، وابن سوار، وغيرهما، من طريق النهرواني، وخصه ابن سوار برواية خلف، وأبي حمدون، عن سليم، عن حمزة.

وما ذكر من ذلك عن « ابن عامر » و « خلف في اختياره » وورش، إمالة محضة، وعن أبي عمرو، وغيره بين بين، فانفرادات لا يقرأ بها، والذي عليه العمل كما في النشر، هو الفتح لجميع القراء، إلا في قراءة الكسائي، وما ذكر عن «حمزة» والله أعلم.

باب
مذاهبهم في ترقيق الراءات وتفخيمها

الترقيق: من الرقـة، ضد السمن. فهـو عبارة عن انحـاف، ذات الحرف، ونحوله.

والتفخيم: من الفخامة، وهي العظمة، والكبر، فهو: عبارة عن ربو الحرف وتسمينه، فهو والتغليظ واحـد، إلا ان المستعمل في الـراء في ضد التـرقيق لفظ التفخيم، وفي اللام التغليظ، وهو أعني التفخيم الأصل في الراء، على ما ذهب إليه الجمهور، لتمكنها في ظهر اللسان.

وقال آخرون : ليس لها أصل في تفخيم، ولا ترقيق، وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها؛ أو مجاورها.

وقـال في النشر: والقـولان محتملان ، والثـاني أظهـر لـورش، من طـرق المصريين.

ثم إن الراء تكون متحركة، وساكنة.

فـالمتحركـة مفتوحـة، ومضمومـة، ومكسورة، وكـل من الثـلاثـة مبتـدأة، ومتوسطة، ومتطرفة:

فأما المفتوحة في أحوالها الثلاثة فيكون قبلها متحرك، وساكن، ويكون الساكن ياء، وغيرها، فالمتحرك نحو (ورزقكم) (وقـال ربكم) (برسـولهم) (لحكم ربك) ونحو: (رسل ربنا) ونحو (فراشا) و (كراما) ونحو (فرقنا) ونحو (غرابا) و (فرادى)

ونحو (سفرا) و (بشرا) و (مختصرا) ونحو (البقر) و (القمر) ونحو (شاكرا) و (منتصرا) ونحو (بصائر) و (ليغفر) ونحو (نشرا) و (نذرا) ونحو (كبر) و (ليفجر) .

والساكن نحو (في ريب) ونحو (بل ران) و (على رجعه) ونحو (حيران) و (الخيرات) ونحو (أغرينا) و (أجرموا) ونحو (الإكرام) و (مدراراً) ونحو (خيراً) ونحو (قديراً) و (خبيراً) ونحو (الخير) و (الطير) ونحو (الفقير) و (الكثير) ونحو (أجراً) و (بداراً) ونحو (فار) (واختار) ونحو (ذكراً) و (سترا) ونحو (عذرا) و (غفورا) ونحو (فمن أضطر) ونحو (الذكر) و (السحر) و (ذكرك) .

فهذه أقسام المفتوحة بجميع أنواعها.

وأجمع القراء على تفخيم الراء في ذلك كله، إلا إذا كانت متطرفة، أو متوسطة، وقبلها ياء ساكنة، أو كسرة متصلة لازمة.

فقرأ الأزرق عن ورش، بترقيقها، إلا أن يكون بعد المتوسطة حرف استعلاء، ووقع ذلك في كلمتين:

(صراط) حيث جاء.

و (فراق) في الكهف، والقيامة.

أو تتكرر الراء، ووقع في ثلاث كلمات (ضراراً) و (فراراً) و (الفرار) فتفخمها في ذلك كسائر القراء.

وخرج بقيد الكسرة نحو (يرون) وبالمتصلة نحو (أبوك امرأ) وباللازمة باء الجر، ولامه، نحو (برشيد) (لربه) وكذا يرققها إذا حال بين الكسرة وبينها ساكن نحو (إكراه) (وإجرامي) و (الذكر) و (السحر) لأنه حاجز غير حصين، لكن بشرط أن لا يكون الساكن حرف استعلاء، ولم يقع إلا في الصاد في (إصراً)[1] بالبقرة، و (إصرهم)[2] بالأعراف، و (مصراً) منوناً بالبقرة، وغير منون بيونس، ويوسف والزخرف.

---

(١) وذلك في قوله تعالى آخر البقرة: ﴿ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا . .﴾.

(٢) وذلك في قوله تعالى: ﴿ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم﴾.

وفي الطاء في (قطرا) بالكهف، و (فطرت الله) بالروم.

وفي القاف (وقرأ) بالذاريات، فيفخمها كسائر القراء للتنافر، وعدم التناسب.

وأما الخاء ففي (إخراج) حيث جاء، فرقق راءه وأجرى الخاء مجرى الحروف المستفلة، لضعفها بالهمس.

وإن وقع بعد الراء حرف استعلاء، فإنه يفخمها أيضاً، وذلك في (إعراضاً) بالنساء، و (إعراضهم) بالأنعام.

واختلف في (الأشراق) كما يأتي قريباً - إن شاء الله تعالى - وكذا يفخمها إذا تكررت ووقع من ذلك بعد الساكن (مدراراً) و (إسراراً) وكذا يفخمها إذا كانت في اسم أعجمي وذلك في ثلاثة (إبراهيم) و (عمران) و (إسرائيل) حيث وقعت.

واختلف الرواة عن الأزرق في ألفاظ مخصوصة، وأصل مطرد: فالألفاظ المخصوصة (إرم) بالفجر، و (سراعاً) و (ذراعاً) و (ذراعيه) و (افتراء على الله) و (افتراء عليه) و (مراء) و (ساحران) و (تنتصران) و (طهراً) و (عشيرتكم) بالتوبة، و (حيران) و (وزرك) و (ذكرك) بألم نشرح، و (وزر أخرى) (وإجرامي) و (حذركم) و (لعبرة) و (كبره) و (الإشراق) بص، و (حصرت صدورهم).

فأما (إرم) فرققها صاحب العنوان، وشيخه، ومكي، وفخمها الآخرون، وهو الذي في الشاطبية كأصلها، والوجهان صحيحان.

وأما (سراعاً) و (ذراعاً) و (ذراعيه) ففخمها طاهر بن غلبون، وابن سريج، وصاحب العنوان، وشيخه، والطبري، ورققها الآخرون وذكر الوجهين ابن بليمة، والداني في جامعه.

وأما (افتراء على الله) و (افتراء عليه) و (مراء) ففخمها ابن غلبون في التذكرة، وابن بليمة، وأبو معشر، ورققها الآخرون والوجهان في الجامع.

وأما (ساحران) و (تنتصران) و (طهرا بيتي) ففخمها من أجل ألف التثنية أبو معشر، وابن بليمة، وأبو الحسن بن غلبون ورققها الآخرون، وهما في جامع البيان.

وأما (عشيرتكم) بالتوبة: ففخمها المهدوي، وابن سفيان، وصاحب [التجريد][(١)] ورققها الآخرون.

وأما (حيران) بالأنعام: ففخمها ابن خاقان، وبه قرأ الداني عليه، وصاحب التجريد، ورققها صاحب العنوان، والتذكرة، وأبو معشر، وقطع به في التيسير، وتعقبه في النشر بأنه خرج بذلك عن طريقه فيه، وهما في الشاطبية، كجامع البيان.

وأما (وزرك) و (ذكرك) بألم نشرح: ففتحهما المهدوي، ومكي، وفارس، وابن سفيان، وغيرهم، ورققهما الآخرون وحكي الوجهين في جامع البيان.

وأما (وزر أخرى) ففخمه مكي، والمهدوي، والصقلي، وابن سفيان، وأبو الفتح، ورققه الآخرون. .

وأما (حذركم) ففخمه ابن سفيان، والمهدوي، ومكي، وابن شريح، ورققه الآخرون.

وأما (لعبرة) و (كبره)[(٢)] ففخمها مكي، والمهدوي، والصقلي، وابن سفيان، ورققهما الآخرون.

وأما (الإشراق) بص، فرققه من أجل كسر حرف الاستعلاء صاحب العنوان، وشيخه الطرسوسي، وهو أحد الوجهين في التذكرة، وجامع البيان، وفخمه الآخرون.

وأما (حصرت صدورهم): ففخمه وصلا، من أجل حرف الاستعلاء بعد، الصقلي، وابن سفيان، والمهدوي، ورققه الجمهور في الحالين، وهو الأصح كما في النشر.

قال: ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعد، لانفصاله، وللاجماع على ترقيق (الذكر صفحاً) و (المدثر قم) ولا خلاف في ترقيقها وقفاً.

---

(١) في «ش» (الجريد) تحريف.

(٢) من قوله تعالى: ﴿والذي تولى كبره﴾ النور آية (١١).

وبقي من أقسام المفتوحة مما اختص الأزرق بترقيقه، والراء الأولى من (بشرر)[1] بالمرسلات: فذهب الجمهور إلى ترقيقه في الحالين من أجل الكسرة المتأخرة، فهو خارج فيها عن أصله المتقدم، وقطع بذلك في الشاطبية كأصلها، وحكيا عليه اتفاق الرواة فهو ترقيق لترقيق، كالإمالة للامالة.

وذهب الآخرون إلى تفخيمه، كابن سفيان، والمهدوي، وصاحب العنوان، وشيخه، وابن بليمة.

ولاخلاف - عند هؤلاء - في تفخيمه وقفاً أيضاً، وكذا الراء التي بعدها، (إذا)[2] وقف بالسكون فإن وقف بالروم رققت عندهم، مع تفخيم الأولى.

قال في النشر: وقياس ترقيقه ترقيق (الضرر)[3] قال ولا أعلم أحداً من اهل الاداء روى ترقيقه.

وأما الأصل المطرد: المنون من الأقسام المتقدمة، وهو على أقسام:

الأول: أن تكون الراء بعد كسرة مجاورة، وهو في ثمانية عشر حرفاً (شاكراً) (صابراً) (ناصراً) (سامراً) (ظاهراً) (حاضراً) (طائراً) (عاقراً) (مدبراً) (مبصراً) (فاجراً) (كافراً) (ذاكراً) (مهاجراً) (مبشراً) (منتصراً) (مغيراً) (خضراً) (مقتدراً).

الثاني: أن يحول بين الراء والكسرة، ساكن صحيح، مظهر، أو مدغم، في ثمانية أحرف: (ذكراً) (ستراً) (حجراً) (وزراً) (إمراً) (صهراً) (سراً) (مستقراً).

الثالث: أن تكون الراء بعد ياء ساكنة، وتكون حرف مد، إما على وزن «فعيل» وهو اثنا عشر حرفاً: (قديراً) (خبيراً) (كثيراً) (كبيراً) (بشيراً) (نذيراً) (بصيراً) (وزيراً) (عسيراً) (صغيراً) (حريراً) (أسيراً).

وإما على غير ذلك، وهو ثلاثة عشر (تقديراً) (تطهيراً) (تبذيراً) (تفجيراً)

---

(١) في الأصل (بشر) وهو تحريف واضح فالآية الكريمة هي ﴿ إنها ترمي بشرر كالقصر﴾ .
(٢) في « ش » (إذ) تحريف.
(٣) من قوله تعالى: ﴿ غير أولي الضرر﴾ النساء (٩٥).

(تكبيراً) (تتبيراً) (تـدميراً) (تفسيـراً) (قواريـراً) (قمطريـراً) (مستطيـراً) (زمهريـراً) (منيراً).

وحرف لين في ثلاثة : (سيراً) (طيراً) (خيراً)

فمنهم من (رقق)[1] الراء له في جميع ما ذكر مطلقاً، في الحالين، على القيـاس، كصاحب التـذكرة، والعنـوان، والتلخيص، وبـه قـرأ الـداني على أبي الحسن.

ومنهم من فخمه مطلقاً في الحالين، لأجل التنوين، كأبي الطيب، والهذلي، وجماعة.

وذهب الجمهـور إلى التفصيل بين (ذكـراً) وبابـه، فيفخم ما عـدا (سراً) و (مستقراً) لـذهاب الفاصل لفظاً بالإدغام.

ومن هؤلاء من استثنى من الكلمات الست (صهراً) فرققه ابن سفيان، وابن شريح، والمهـدوي، ولم يستثنه الشـاطبي كالـداني، وغيره، ففخمـوه وبين غيره فيرقق.

واختلف هؤلاء الجمهور في غير (ذكراً) وبابه، سواء كان ذلك الغير، بعد ياء نحو (تقديراً) و (خبيراً) و (خيراً) أو بعد كسرة نحو (شاكراً) وبابه فرققه بعضهم في الحالين، كالداني، والشاطبي، وابن بليمة، وابن الفحام، وفخمه الآخرون وصلاً، فقط، لأجل التنوين، ورققوه وقفاً ؛ كالمهدوي، وابن سفيان، وأجمع الكل على استثناء (مصراً) و (إصراً) و (قطراً) و (وقراً) لأجل حرف الاستعلاء .

والحاصل: أنه إذا جمع بين المسألتين، وحكى فيهما الخلاف، فيكون فيهما قول بالتفخيم مطلقاً ، وقول بالترقيق مطلقاً، وقول بالفرق بين باب (ذكراً) فيفخم في الحالين، في الألفاظ الست، إلا (صهراً) عند بعض منهم، وبين غيـره فيرقق في الحالين، وقول كذلك يرقق في غير (ذكراً) وبابه، لكن في الوقف، دون الوصل. وفي

---

(١) في « ش » (ن قق) تحريف.

فهم ما ذكر من متن الطيبة خفاء.

والأقرب ـ كما قال شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ أن يراد بقوله:

وجل تفخيم مانون عنه الخ.

إنه عظم التفخيم في الوصل، وقل في الوقف، وذلك لأن التفخيم في الوصل ثابت فيما ذكر، عند القائلين بالتفخيم مطلقاً، وعند من قال به في الوصل، فجلالته لثبوته من الطريقين، وليس المراد أنه جل بالنسبة للترقيق في الحالين، فلا يشكل بأن الترقيق فيهما هو الأشهر انتهى.

تنبيه:

ذهب أبو شامة إلى التسوية في التفخيم بين (ذكراً) وبابه، وبين المضموم الراء نحو: (هذا ذكر) وأخذه الجعبري منه مسلماً، وتمحل لإخراج ذلك من كلام الحرز في قوله:

وتفخيمه ذكراً وستراً وبابه الخ.

فقال: ومثالاً الناظم لا على العموم، فذكر (مبارك) مثال للمضموم، ونصبها لايقاع المصدر عليها، ولو حكاها لاجاد، ثم قال ولو قال:

مثل كذكرا رقيق للأقل وشا كرا خبير الأعيان وسرا تعدلا

لنص على الثلاثة انتهى[1].

وتعقبه في النشر فقال: هذا كلام من لم يطلع على مذاهب القوم، في اختلافهم في ترقيق الراءات، وتخصيصهم المفتوحة بالترقيق، دون المضمومة، وأن من مذهبه ترقيق المضمومة لم يفرق بين (ذكر) و (ساحر) و (قادر) و (مستمر) و (يقدر) و (يغفر) كما يأتي انتهى.

وبقي من قسم المفتوحة ما أميل منها كبرى، أو صغرى نحو (ذكرى) و (بشرى)

---

(١) انظر: ابراز المعاني ص ٩٦.

و (سكارى) وحكمه الترقيق بلا خلاف، والله أعلم.

وأما الراء المكسورة :

فلا خلاف في ترقيقها لجميع القراء سواء كانت كسرتها لازمة، أو عارضة، نحو (رزق) (رجال) (فارض) (الطارق) (إصرى) (بالزبر) و (الفجر) ونحو: (فليحذر الذين يخالفون) (فلينظر الإنسان) ونحو: و (أنحر إن) (وانتظر إنهم) حال النقل.

وأما المضمومة :

فأجمعوا على تفخيمها في كل حال، إلا أن الأزرق يرققها أيضاً إذا كانت بعد ياء ساكنة، أو كسرة، سواء كانت الراء وسطاً، أو آخراً منونة، أو غير منونة، نحو (سيروا) (كبيرهم) (غيره) (كافرون) (ينتصرون) ونحو (قدير) و (خبير) و (حرير) و (خير).

وكذا لو فصل بين الكسرة والراء ساكن نحو (ذكركم) و (عشرون) و (ذكر) و (السحر).

هذا مذهب الجمهور من أهل الاداء من المصريين، والمغاربة، كالداني، وشيخه، أبي الفتح والخاقاني، وابن بليمة، ومكي، وابن الفحام، والشاطبي، وغيرهم، وصححه في النشر، وأشار إليه في طيبته بقوله:

كـذاك ذات الضم رقق في الأصح،

وروى جماعة تفخيمها، ولم يجروها مجرى المفتوحة، وهو مذهب طاهر بن غلبون، وصاحب العنوان، وشيخه، وصاحب المجتبى، وغيرهم.

واختلف الآخذون بالترقيق في كلمتين: (عشرون) و (كبر ما هم ببالغيه) ففخمها فيهما منهم مكي، وابن سفيان، والمهدوي، وغيرهم، ورققها الداني، وشيخاه أبو الفتح، والخاقاني، وابن بليمة، والشاطبي، وغيرهم.

تقريع :

إذاجمع بين ما ذكر في المضمومة، وبين ما تقدم من الخلاف، في (حذركم) في قوله تعالى: (خذوا حذركم فانفروا) حصل ثلاثة أوجه:

١ ـ تفخيم (حذركم) وترقيق (فانفروا) لأن من نقل عنهم تفخيم الأول (لم)[١] ينقل عن أحد منهم تفخيم الثاني.

٢ ـ والترقيق فيهما، من طريق الداني ومن معه.

٣ ـ والترقيق في (حذركم) والتفخيم في (فانفروا) من طريق طاهر بن غلبون، ومن معه.

أما تفخيمهما فلا يعلم للأزرق من الطرق المذكورة، نبه عليه شيخنا رحمه الله تعالى ـ ثم قال: لكن في النشر بعد الذين ذكرهم للتفخيم في المضمومة قولهُ: وغيرهم، ويحتمل أن يكون فيهم من يقول بالتفخيم في (حذركم) فلا يقطع حينئذ بنفي التفخيم فيهما.

وأما الراء الساكنة:

وتكون ـ أيضاً ـ أولاً، ووسطاً، وآخراً.

ويكون قبلها فتح نحو (وارزقنا) (وارحمنا) ونحو (برق) و (العرش) و (صرعى) و (مريم) و (المرء) ونحو (يغفر) و (لاتذر) (لا يسخر) و (لا تقهر)[٢].

وضم نحو (اركض) ونحو (القرآن) و (الفرقان) ونحو: (فانظر) و (أن اشكر) (فلا تكفر)

وكسر نحو (أم ارتابوا) و (يابني اركب) ونحو (فرعون) (شرعة) (مرية) (أحصرتم) و (ينفطرن)[٣] و (قرن)[٤].

وقد أجمع القراء على تفخيمها إذا توسطت بعد فتح ، نحو (العرش) أو ضم (كالقرآن).

واختلف في ثلاث كلمات: وهي (قرية) و (مريم) حيث وقعا، و (المرء وقلبه) بالأنفال مما قبله فتح:

فذهب بعضهم إلى الترقيق لكل القراء في الثلاث، من أجل الياء والكسرة،

---

(١) ما بين القوسين ساقط من « ش ».

(٢) في الأصل (يقهر) تحريف.

(٣) على قراءة من يقرأ بالنون.

(٤) على قراءة الكسر.

كالأهوازي وغيره.

وذهب ابن شريح، ومكي، وجماعة، إلى ترقيق الأولين فقط، من أجل الياء، وغلط الحُصَري من فخمها، فبالغ في ذلك.

وذهب بعضهم إلى ترقيق الثلاث للأزرق فقط، كابن بليمة وغيره.

والصواب - كما في النشر - التفخيم في الثلاث لكل القراء، ولا فرق بين الأزرق وغيره فيها(١).

وإن وقعت الراء الساكنة بعد كسرة: فإن كانت الكسرة عارضة، فلا خلاف في تفخيمها أيضاً، نحو (أم ارتابوا) (رب ارجعون) (لمن ارتضى) وإن كانت لازمة فلا خلاف في ترقيقها نحو (فرعون) (مرية) (أحصرتم) (اصبروا) (لا تصاعر).

أما إذا وقع بعدها حرف استعلاء متصل، فلا خلاف في تفخيمها حينئذ، والواقع منه في القرآن العظيم (قرطاس) بالانعام و (فرقة) و (إرصاداً) بالتوبة و (مرصاداً) بالنبأ و (بالمرصاد) بالفجر.

والمراد بالكسرة اللازمة، التي تكون على حرف أصلي، أو منزل منزلته، يخل اسقاطه بالكلمة، والعارضة بخلاف ذلك، وهو باء الجر، ولامه، وهمزة الوصل.

وقيل: العارضة ما كانت على حرف زائد.

وتظهر فائدة الخلاف في (مرفقا) بالكهف في قراءة كسر الميم، وفتح الفاء، فعلى الأول تكون لازمة، فترقق الراء معها، وهو الصواب كما في النشر، لإجماعهم على ترقيق (إلمحراب) للأزرق، وتفخيم (مرصاد) لأجل حرف الاستعلاء بعد. لا من أجل عروض الكسرة قبل، وعلى الثاني تكون عارضة، فتفخم وعليه الصقلي.

واختلف في (فرق) بالشعراء:

---

(١) وهذا هو الذي عليه العمل، وبه تلقينا على شيوخنا.

فذهب إلى ترقيقه ـ لضعف حرف الاستعلاء بالكسر ـ جمهور المغاربة، والمصريين.

وذهب إلى تفخيمه سائر أهل الاداء.

والوجهان في الشاطبية، وجامع البيان، والإعلان.

قال في النشر: والوجهان صحيحان، إلا أن النصوص متوافرة على الترقيق، وحكى غير واحد الإجماع عليه، ثم قال: والقياس إجراء الوجهين في (فرقة) حال الوقف لمن أمال هاء التأنيث، ولا أعلم فيه نصاً انتهى.

وخرج بقيد الاتصال في حرف الاستعلاء نحو (فاصبر صبراً) (أنذر قومك) (تصاعر خدك) فليس فيه إلا الترقيق.

هذا حكم الراء في الوصل، فإن وقف على الراء المتطرفة بالسكون، أو الاشمام، فإن كان قبلها كسرة، نحو (بعير) أو ساكن بعد كسرة، نحو (الشعر) أو ياء ساكنة نحو (خير) و (لا ضير) أو ألف ممالة بنوعيها، نحو (في الدار) أو راء مرققة نحو (بشرر) عند من رقق الأولى للأزرق، رققت الراء في ذلك كله، إلا إذا كان الساكن بعد الكسرة حرف استعلاء، نحو (مصر) و (عين القطر) فاختلف في ذلك:

فأخذ بالتفخيم جماعة كابن شريح، وهو قياس مذهب الأزرق، من طريق المصريين.

وأخذ آخرون بالترقيق، نص عليه الداني في الجامع، و «كتاب الراءات» له وهو الأشبه بمذهب الجماعة، واختار في النشر التفخيم في (مصر) والترقيق في (القطر) قال: نظراً للوصل، وعملاً بالأصل، أي وهو الوصل.

وإن كان قبلها غير ذلك فخمت، مكسورة في الوصل، أولاً، نحو (الحجر) و (لاوزر) و (ليفجر) و (النذر) (والفجر) و (ليلة القدر).

وجوز بعضهم ترقيق المكسورة من ذلك لعروض الوقف، وخص آخر ذلك بالأزرق والصحيح التفخيم للكل، وإن وقفت عليها بالروم جرت مجراها في الوصل، فإن كانت حركتها كسرة رققت للكل، وإن كانت ضمة فإن كان قبلها كسرة،

أو ساكن قبله كسرة، أو ياء ساكنة رققت للأزرق، وفخمت لغيره، وإن كان قبلها غير ذلك فخمت للكل.

خاتمة :

قوله: (أن أسر) إذا وقف عليه بالسكون في قراءة من وصل، وكسر النون، فإن الراء ترقق، أما على القول بعروض الوقف فظاهر، وأما على القول الآخر فإن الراء قد اكتنفها كسرتان، وإن زالت الثانية وقفاً، فإن الكسرة قبلها توجب الترقيق.

فإن قيل: هي عارضة، فينبغي التفخيم مثل: (أم ارتابوا)؟

فالجواب: أن يقال: كما أن الكسر عارض فالسكون عارض، ولا أولوية لأحدهما فيلغيان معاً، ويرجع إلى كونها في الأصل مكسورة، فترقق.

وأما على قراءة الباقين، وكذا (فأسر) في قراءة من قطع، ومن وصل، فمن لم يعتد بالعارض رقق أيضاً.

وأما على القول الآخر: أي وهو الصحيح، كما تقدم - فيحتمل التفخيم للعروض - ويحتمل الترقيق فرقاً بين كسرة الأعراب، وكسرة البناء، لأن الأصل (أسري) بياء حذفت الياء لبناء الفعل، فيبقى الترقيق دلالة على الأصل، وفرقاً بين ما أصله الترقيق وما عرض له، وكذا الحكم في (والليل إذا يسر) في الوقف بالسكون، على قراءة حذف الياء، فحينئذ يكون الوقف عليه بالترقيق اولى، والوقف على (والفجر) بالتفخيم أولى، قاله في النشر.

وقوله: (والفجر) بالتفخيم أولى، تقدم أن الصحيح فيه التفخيم للكل، ومقابلة الواهي يعتبر عروض الوقف، والله تعالى أعلم.

بـاب
حكم اللامات تغليظاً وترقيقاً

تغليظ الـلام: تسمينها، لا تسمين حـركتهـا، ويـرادفه التفخيم، إلا أن المستعمـل ـ كما مر ـ التغليظ في اللام، والتفخيم في الراء. والترقيق ضدهمـا، وقولهم: الأصل في اللام الترقيق أبين، من قولهم: الأصل في الراء التفخيم.

وذلك أن اللام لا تغلظ إلا لسبب، وهـو مجاورتهـا حرف استعـلاء، وليس تغليظها مع وجوده بلازم، بل ترقيقها إذا لم تجاوره لازم، كذا في النشر.

ثم إن تغليظ اللام متفق عليه، ومختلف، وفيه:

فالمتفق عليه تغليظها من اسم (الله) تعالى، وإن زيد عليه الميم بعد فتحة مخففة،أو ضمة كذلك، نحو (اللهربنا)(شهد الله)(أخذ الله) (قال الله)(سيؤتينا الله) (رسل الله) (قالوا اللهم) قصدا لتعظيم هذا الاسم الأعظم.

فإن كان قبلها كسرة مباشرة محضة فلا خلاف في ترقيقها سواء كانت متصلة أو منفصلة عارضة أو لازمة، نحو (بالله)(أفي الله) (بسم الله) (الحمد لله) (ما يفتح الله) (قل الله) (أحد الله) لكسر التنوين.

واختلف فيما وقع بعد الراء الممالة وذلك في رواية السوسي في (نرى الله) و(سيرى الله).

فيجوز تفخيم اللام، لعدم وجود الكسر الخالص قبلها. وترقيقها لعدم وجود الفتح الخالص قبلها.

والأول اختيار السخاوي، كالشاطبي، ونص على الثاني الداني في جامعه، وقال: إنه القياس.

قال في النشر: قلت: والوجهان صحيحان في النظر ثابتان في الاداء انتهى.

وأما نحو قوله تعالى (أفغير الله) (يبشر الله) إذا رققت راؤه للأزرق فإنه يجب تفخيم اللام من اسم (الله) تعالى بعدها قولاً واحداً، لوجود الموجب، ولا اعتبار بترقيق الراء قبلها.

وأما المختلف فيه:

فكل لام مفتوحة مخففة، أو مشددة، متوسطة، أو متطرفة، قبلها صاد مهملة؛ أو طاء، أو ظاء سواء سكنت هذه الثلاث أو فتحت، خففت، أو شددت.

فأما الصاد المفتوحة، مع اللام المخففة، فوقع منها (الصلاة) و (صلوات) و (صلواتك) و (صلاتهم) و (صلح) و (فصلت) و (ويوصل) و (فصل) و (مفصلاً) و (مفصلات) (وما صلبوه).

ومع اللام المشددة (صلى) و (يصلي) و (تصلي) و (يصلبوا).

ووقع مفصولاً بـألف في موضعين: (يصالحا) و (فصالاً).

وأما الصاد الساكنة: ففي القرآن العزيز منها (يصلى) و (سيصلى) و (يصلاها) و (سيصلون) و (يصلونهـا) و (أصلوهـا) (فيصلب) (من أصـلابـكم) (وأصلح) (وأصلحوا) و (إصلاحاً) و (الإصلاح) (وفصـل الخطاب).

وأما الطاء المفتوحة مع اللام المخففة ففي (الطلاق) و (انطلق) و (انطلقوا) و (اطلع) (فاطلع) و (بطل) و (معطلة) و (له طلباً).

وأما التي مع المشددة: فـ(ـالمطلقات) و (طلقتم) و (طلقكن) و (طلقهن).

وأما الطاء الساكنة: ففي (مطلع الفجر) فقط.

وأما المفصول بينها وبين اللام بألف، ففي: (طال).

وأما الظاء مع اللام الخفيفة، ففي (ظلم) و (ظلموا) و(ما ظلمونا).

ومع المشددة (ظلام) و (ظللنا) و (ظلت) و (ظل وجهه).

وأما الظاء الساكنة: ففي (من أظلم) و (إذا أظلم) و (لا يظلمون) (فيظللن).

و قد خرج بقيد المفتوحة في اللام، المضمومة، والمكسورة، والساكنة، نحو (لأصلبنكم) (صلصال).

وبقيد القبلية نحو (لسلطهم) و (لظى).

وبقيد سكون الثلاثة أو فتحها نحو (الظلة) و (فصلت).

وبالثلاثة الضاد المعجمة نحو: (أضللتم) (أضللنا) فلا تفخم معها، لبعد مخرجها من اللام.

وقرأ ورش من طريق الأزرق بتغليظ اللام التالية لهذه الثلاثة، من ذلك كله، لكون هذه الحروف مطبقة مستعلية، ليعمل اللسان عملاً واحداً.

وخصه بعضهم بالصاد فقط، فروى ترقيقها مع الطاء المهملة صاحب العنوان، والتذكرة، والمجتبى، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون.

وروى ترقيقها مع الظاء المعجمة الصقلي، وهو أحد وجهي الكافي، والأصح التفخيم بعدهما كما في الطيبة[1] كالتقريب.

واختلف فيما إذا حال بينهما ألف وهو في ثلاثة مواضع: موضعان مع الصاد (فصالا) (يصالحا) وموضع مع الطاء وهو (طال) بطه (أفطال) وبالانبياء (حتى طال عليهم) وبالحديد (فطال عليهم الامد) فروى كثير منهم ترقيقها للفاصل، وهو الذي في التيسير والعنوان، والتبصرة، وغيرها.

وروى آخرون تغليظها، وهو الأقوى قياساً كما في النشر.

وقال الداني، في جامعه: إنه الأوجه والوجهان في الشاطبية، والكافي، والجامع، قال في النشر: والوجهان صحيحان، والأرجح التغليظ.

---

(١) قال ابن الجزري في الطيبة:

وإن يحل فيها ألف ... أو إن تمل مع ساكن الوقف اختلف
وقيل عند الطاء والظاء الأصح ... تفخيمها والعكس في الآي رجح

انظر: شرح ابن الناظم ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

واختلف فيما إذا وقع بعد اللام ألف ممالة، نحو (صلى) و (يصلى) و (يصلاها)

فأخذ بالتغليظ صاحب التبصرة، والتجريد ، وغيرهما.

وبالترقيق لأجل الإمالة صاحب المجتبى، وغيره، والوجهان في الشاطبية وغيرها.

وخص بعضهم الترقيق برؤوس الآي للتناسب ، وهو في ثلاث (ولاصلي) بالقيامة (اسم ربه فصلى) بسبح، و (إذا صلى) بالعلق، والتغليظ بغيرها، وهو ستة مواضع:

(مصلى) حالة الوقف بالبقرة، و (يصلاها) بالاسراء، والليل، و (يصلي) بالانشقاق، و (تصلي) بالغاشية و (سيصلى) بالمسد، وهو الذي في التبصرة، والاختيار في التجريد، والأرجح في الشاطبية، والأقيس في أصلها، ورجحه أيضاً في الطيبة.

ولا ريب أن التغليظ والإمالة ضدان، لا يجتمعان، فالتغليظ إنما يكون مع الفتح، أما إذا أميلت الألف في ذلك فلا تكون الإمالة إلا مع الترقيق.

قال في النشر: وهذا مالا خلاف فيه، سواء كان رأس آية أم لا انتهى.

وبذلك ـ مع ما تقدم في باب الإمالة في رؤوس الآي، من تقليلها فقط للأزرق ـ يعمل أنه يقرأ له بوجه واحد في رؤوس الآي الثلاث المتقدمة، وهو التقليل مع الترقيق فقط، والله تعالى أعلم.

واختلف أيضاً ـ في اللام المتطرفة إذا وقف عليها وهي (أن يوصل) بالبقرة، والرعد، (ولما فصل) [بالبقرة قد فصل][1] بالانعام (وبطل) بالأعراف، و (ظل) بالنحل، والزخرف، و (فصل الخطاب) بص:

فرواه بالترقيق وقفاً في الهادي، والكافي، والهداية، والتجريد.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من « ش ».

وبالتغليظ في التذكرة، والعنوان ، وغيرهما ، وهما في الشاطبية كأصلها، صححهما في النشر، ، ورجح التغليظ.

واختلف أيضاً ـ ـ في لام (صلصال) بالحجر، والرحمن، وإن كانت ساكنة، لوقوعها بين صادين، فقطع بالتغليظ صاحب الهادي، والهداية ، وتلخيص العبارات.

وقطع بالترقيق صاحب التيسير، والعنوان، والتذكرة، والمجتبى، وغيرهم، ورجحه في الطيبة[1].

قال في النشر: وهو الأصح رواية ، وقياساً، حملاً على سائر اللامات السواكن.

تنبيه :

اللام المشددة نحو (يصلبون) و (ظل) لا يقال إنه فصل بينها وبين حرف الاستعلاء فاصل، فينبغي جريان الوجهين فيها، لأن الفاصل هنا لام مدغمة في مثلها، فصارا حرفاً، فلم يخرج حرف الاستعلاء عن كونه ملاصقاً لها، فقد شذ بعضهم فاعتبر ذلك فصلاً، نبه عليه في النشر. والله تعالى أعلم.

---

(١) قال في الطيبة:

وإن يحل فيها ألف أو إن تمل مع ساكن الوقف اختلف

إلى أن قال:

كذا صلصال..

بـاب
الوقف على أواخر الكلم من حيث الروم والإشمام

والوقف: عبارة عن قطع النطق على الكلمة الوضعية، زمناً يتنفس فيه عادة، بنية استئناف القراءة. ولا يأتي في وسط كلمة، ولا فيما اتصل رسما، ولابد من التنفس معه، كما حرره صاحب النشر.

والأصل فيه السكون، لأن الواقف في الغالب يطلب الاستراحة، فأعين بالأخف.

وفي النشر مما عزاه لشرح الشافية: الابتداء بالمتحرك ضروري، والوقف على الساكن استحساني انتهى.

قال شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ وهذا قد يدل على أن مرادهم بالخطأ فيما لو وقف على متحرك بالحركة، الخطأ الصناعي، حتى لو وقف بالحركة لم يحرم، وبه أفتى الشهاب الرملي، من متأخري الشافعية.

ثم قال شيخنا: ويمكن أن يراد بالاستحساني ما يقابل الضروري، على معنى أن الابتداء بالساكن متعذر، [فاجتلاب][1] الهمزة ضروري فيه، بخلاف الوقف على المتحرك فإنه لا يتعذر، فكان اختيار السكون فيه، ولو على سبيل الوجوب استحسانياً، إذ الواجب يقال له حسن انتهى.

---

(١) في « ش » (اجتلاب) تحريف.

ويجوز الروم والإشمام بشرطه الآتي، وورد النص بهما عن أبي عمرو، والكوفيين، والمختار الأخذ بهما للجميع.

أما الروم: فهو الإتيان ببعض الحركة وقفاً، فلذا ضعف صوتها، لقصر زمنها، ويسمعها القريب المصغي، وهو معنى قول التيسير، هو: تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها فتسمع لها صوتاً خفياً.

وهو عند القراء غير الاختلاس، وغير الاخفاء، والاختلاس والاخفاء عندهم واحد، ولذا عبروا بكل منهما عن الآخر.

والروم يشارك الاختلاس في تبعيض الحركة، ويخالفه في أنه لا يكون في فتح، ولا نصب، ويكون في الوقف فقط، والثابت فيه من الحركة أقل من الذاهب.

والاختلاس يكون في كل الحركات، كما في (أرنا) و (أمن لا يهدي) و (يأمركم) ولا يختص بالوقف، والثابت من الحركة فيه أكثر من الذاهب، وقدره الأهوازي بثلثي الحركة، ولا يضبطه إلا المشافهة.

ثم إن الروم يكون في المرفوع، والمضموم، والمجرور، والمكسور، نحو: (الله الصمد) و (يخلق) ونحو: (من قبل ومن بعد) و (يا صالح) ونحو: (دفء) و (المرء) وإن وقف بالهمز، أو النقل، ونحو (مالك يوم الدين) و (في الدار) ونحو (هؤلاء) (فارهبون) ونحو: (بين المرء) و (من شيء) و (ظن السوء) وقف بالهمز، أو النقل، كما في وقف حمزة.

وأما الإشمام: فهو حذف حركة المتحرك في الوقف، فضم الشفتين بلا صوت، إشارة إلى الحركة. والفاء في «فضم» للتعقيب، فلو تراخى فإسكان مجرد، لا إشمام.

وهو معنى قول الشاطبي:

والإشمام إطباق الشفاه بعيد ما يسكن.

وهو أتم من تعبير غيره بـ(بعد) لعدم إفادته التعقيب.

والأعمى يدرك الروم بسماعه[1] لا الإشمام لعدم المشاهدة، إلا بمباشرة.

ويكون أولاً، ووسطاً، وآخراً خلافاً لمكي في تخصيصه بالآخر، كما في الجعبري. والإشمام يكون في المرفوع، والمضموم فقط. نحو (الله الصمد) (من قبل ومن بعد) ونحو: (دفء) و (المرء) في وقف حمزة، ولا يكون في كسرة ولا فتحة.

ولا يجوز الإشمام ولا الروم في الهاء المبدلة من تاء التأنيث المحضة، الموقوف عليها بالهاء، نحو (الجنة) و (الملائكة) و (القبلة) و (لعبرة) و(مرة) و(همزة) و (لمزة).

وخرج بقيد التأنيث نحو (نفقه) وبالمحضة لفظ (هذه) لأن مجموع الصيغة للتأنيث لا مجرد الهاء.

وبالموقوف عليها بالهاء ما يوقف عليه بالتاء اتباعاً للرسم، فيما كتب بالتاء نحو (بقيت) و (فطرت) و (مرضات الله) فيجوز الروم، والإشمام، لأن الوقف حينئذ على الحرف الذي كانت الحركة لازمة له، بخلاف الأولى، فإنها بدل من حرف الإعراب.

ويمتنعان - أيضاً - في ميم الجمع، على قراءة الصلة وعدمها نحو (عليهم) و (فيهم) و (منهم) لأنها حركة عارضة، لأجل الصلة، فإذا ذهبت عادت إلى أصلها من السكون.

وكذا يمتنعان في المتحرك بحركة عارضة، نقلاً كان نحو، و(انحر إن) و (من استبرق) أو غيره، نحو (قم الليل)، و (أنذر الناس) (ولقد استهزىء) (لم يكن الذين) (اشتروا الضلالة) لعروضها.

ومنه (يومئذ)و (حينئذ) لأن كسرة الذال إنما عرضت عند إلحاق التنوين، فإذا

---

(١) يعني: لا يدركه من غيره، لما ذكر، ولهن المراد أنه لا يحسنه، فلا يمكنه الإتيان به، كما توهمه بعض الطلبة، بل قد يحسنه أكثر من البصير. اهـ. من هامش الأصل.

زال التنوين وقفاً رجعت الذال إلى أصلها، من السكون، بخلاف «غواش» و «كل» لأن التنوين دخل فيهما على متحرك، فالحركة فيهما أصلية، فكان الوقف عليهما بالروم حسناً.

واختلف في هاء الضمير:

فذهب كثير منهم إلى جواز الإشارة بهما فيها مطلقاً، وهو الذي في التيسير، والتجريد، والتلخيص، وغيرها.

وذهب آخرون إلى المنع مطلقاً، وهو ظاهر كلام الشاطبي، وفاقاً للداني، في غير التيسير.

والمختار ـ كما قاله ابن الجزري ـ منعهما فيها إذا كان قبلها ضم، أو واو ساكنة، أو كسر، أو ياء ساكنة، نحو (يعلمه) و (أمره) (وليرضوه) و (به) و (ربه) و (فيه) و (إليه).

وجوازهما إذا لم يكن قبلها ذلك، بأن انفتح ما قبل الهاء، أووقع قبلها ألف، أو ساكن صحيح، نحو: (لن تخلفه) و (اجتباه) و (هداه) و (منه) و (عنه) و (أرجئه) في قراءة الهمز و (يتقه) عند من سكن القاف. قال في النشر: وهو أعدل المذاهب عندي.[1].

تفريع:

إذا وقع قبل الحرف الموقوف عليه حرف مد، أو حرف لين، ففي المرفوع نحو (نستعين) (فهو خير) والمضموم نحو (حيث) سبعة أوجه:

---

(١) وقال في الطيبة:

وخلف ها الضمير وامنع في الأتم
من بعد يا أو واو أو كسر وضم
وهاء تأنيث وميم الجمع مع
عارض تحريك كلاهما امتنع

راجع: شرح ابن الناظم ص ١٧١ ـ ١٧٢.

ثلاثة منها مع السكون الخالص، وهي المد، والتوسط، والقصر، وثلاثة كذلك مع الإشمام، والسابع الروم مع القصر.

وفي المجرور نحو (للرحمن) و (من خوف) والمكسور كـ(متاب) أربعة: ثلاثة مع السكون الخالص، والرابع الروم مع القصر.

وفي المنصوب نحو (لكم طالوت) والمفتوح كـ(ـالعالمين) و (لا ضير).

ثلاثة: المد، والقصر، والتوسط فقط، مع السكون.

وفي نحو (مصر) الاسكان فقط، ونحو (من الأمر) الإسكان والروم، ونحو (نعبد) الاسكان والروم، والإشمام.

تتمة:

من أحكام الوقف المتفق عليه في القرآن، إبدال التنوين بعد فتح غير هاء التأنيث ألفاً، وحذفه بعد ضم وكسر.

ومنه إبدال نون التوكيد الخفيفة بعد فتح ألفاً، نحو (ليكونا) و (لنسفعا) وكذا نون (إذا لأذقناك) ومنه زيادة ألف في (أنا).

ومن المختلف فيه إبدال تاء التأنيث هاء في الاسم الواحد.

ومنه زيادة هاء السكت في (مم) و (عم) وأخواتهما، وكذا (عليهن) و (اليهن) ونحوه، وكذا نحو (العالمين) كما يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ.

خاتمة:

في النشر: يتعين التحفظ من الحركة في الوقف على المشدد المفتوح، نحو (صوافّ) و (يحق الحق) و (عليهن) وإن أدى ذلك إلى الجمع بين الساكنين، فإنه في الوقف مغتفر مطلقاً.

وكثير ممن لا يعرف يقف بالفتح لاجل الساكن، وهو خطأ.

وإذا وقف على المشدد المتطرف، وكان قبله أحد حروف المد، أو اللين، نحو

(دواب) و (تبشرون) و (اللذين) و (هاتين) وقف بالتشديد، وإن اجتمع في ذلك أكثر من ساكنين، ومد من اجل ذلك وربما زيد في مده لذلك ، خلافاً لما في جامع البيان، من التفرقة بين الألف وغيرها، والله أعلم.

بـاب
الوقف على مرسوم الخط

وهو: أعني الخط كما تقدم ـ تصوير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها، والوقف عليها، ولذا حذفوا صورة التنوين، واثبتوا صورة همزة الوصل، ومرادهم هنا خط المصاحف العثمانية ، التي أجمع عليها الصحابة رضي الله تعالى عنهم .

ثم إن طابق الخط اللفظ فقياسي ، وإن خالفه بـزيادة أو حذف، أو بدل؛ أو فصل، أو وصل، فاصطلاحي .

ثم الوقف إن قصد لذاته فاختياري، وإلا فإن لم يقصد أصلاً ، بل قطع النفس عنـده فاضـطراري، وإن قصد لا لـذاته، بـل لأجل حـال القارىء، فـاختبـاري، بالموحدة .

وقـد أجمعوا على لـزوم اتباع، الـرسم فيما تـدعو الحـاجة إليـه، اختيـاراً واضطراراً، وورد ذلك نصاً عن نافع، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة ، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وخلف، ورواه كذلك نصاً الأهوازي وغيره، عن ابن عامر، واختاره أهل الاداء لبقية القراء . بل رواه أئمة العراقيين نصاً وأداء عن كل القراء .

ثم الوقف على المرسوم متفق عليه، ومختلف فيه:

والمختلف فيه انحصر في خمسة أقسام:

أولها: الإبدال:

وهو إبدال حرف بآخر:

فوقف ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، وكذا يعقوب، وافقهم اليزيدي، وابن محيصن، والحسن، بالهاء على هاء التأنيث المكتوبة بالتاء، وهي لغة قريش، ووقعت في مواضع:

أولها: (رحمت) في المواضع السبعة، بالبقرة، والأعراف، وهود، وأول مريم، وفي الروم، والزخرف معاً.

ثانيها: (نعمت): في أحد عشر موضعاً، ثاني البقرة[1] وفي المائدة[2] وآل عمران، وثاني إبراهيم وثالثها[3] وثاني النحل وثالثها ورابعها[4] وفي لقمان، وفاطر، والطور.

وثالثها: (سنت) في خمسة: بالأنفال وغافر، وثلاثة بفاطر.

ورابعها: (امرأت) سبع: بآل عمران، واحد، واثنان بيوسف وفي القصص واحد، وثلاثة بالتحريم[5].

خامسها: (بقيت الله) بهود.

سادسها: (قرت عين) بالقصص.

سابعها: (فطرت الله) بالروم.

ثامنها: (شجرت الزقوم) بالدخان.

تاسعها: (لعنت) موضعان بآل عمران، وبالنور.

عاشرها: (جنت نعيم) بالواقعة فقط[6].

---

(١) وهو قوله تعالى: ﴿واذكروا نعمت الله عليكم وما أنزل عليكم﴾.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿واذكروا نعمت الله عليكم إذ هم قوم﴾.

(٣) وهما قوله تعالى: ﴿ألم تر إلى الذين بدلوا نعمت الله كفراً﴾. وقوله تعالى: ﴿وإن تعدوا نعمت الله لا تحصوها﴾.

(٤) الصواب: رابع النحل وخامسها وسادسها وهي: قوله تعالى: ﴿أفبالباطل يؤمنون وبنعمت الله هم يكفرون﴾ وقوله تعالى: ﴿يعرفون نعمت الله ثم ينكرونها﴾ وقوله تعالى: ﴿واشكروا نعمت الله..﴾.

(٥) وقد وضع لها العلماء قاعدة عامة هي: كل امرأة أضيفت الى بعلها فهي بالتاء المجرورة، وما عدا ذلك فبالهاء المربوطة مثل قوله تعالى: ﴿وامرأة مؤمنة﴾.

(٦) أما ما عداها فبالهاء مثل قوله تعالى: ﴿أيطمع كل امرىء منهم أن يدخل جنة نعيم﴾.

حادي عاشرها: (ابنت عمران) بالتحريم.
ثاني عاشرها: (معصيت) موضعي المجادلة.
ثالث عاشرها: (كلمت ربك الحسنى) بالاعراف.
ووقف الباقون بالتاء، موافقة لصريح الرسم، وهي لغة طيء.

وكذا الحكم فيما اختلف في إفراده وجمعه، وهو: (كلمت) بالأنعام، ويونس، وغافر.

و (آيـت للسائلين) بيوسف و (غيـابت الجب) معاً فيهـا، و(آيـت من ربه) بالعنكبوت، و (الغرفـت آمنون) بسبأ، و (على بينت منه) بفاطر، و (ما تخرج من ثمرات) بفصلت، و (جمالت صفر) بالمرسلات.

ويأتي جميع ذلك في أماكنه من الفرش؛ إن شاء الله تعالى. فمن قرأه بالافراد فهو في الوقف على اصله المذكور، كما كتب في مصاحفهم.

ومن قرأه بالجمع وقف عليه بالتاء كسائر الجموع.

وقد فهم من تقييد المكتوبة بالتاء أن المرسومة بالهاء لاخلاف فيها، بل هي تاء في الوصل، هاء في الوقف، وهل الأصل التاء، أو الهاء، قال بالأول سيبويه، والثاني ثعلب في آخرين.

ويلحق بهذه الأحرف (حصرت صدورهم) بالنساء (في)[1] قراءة يعقوب بالنصب، منوناً على أنه اسم مؤنث، وقد نص الداني وغيره، على أن الوقف له عليه بالهاء، وذلك على أصله في الباب.

ونص ابن سوار وغيره، على أن الوقف عليه بالتاء لكلهم، وسكت آخرون عنه.

وقال في المبهج: والوقف بالتاء إجماع، لأنه كذلك في المصحف، قال: ويجوز الوقف عليه بالهاء في قراءة يعقوب.

---

(١) في «ش» (وفي) الواو زائدة.

واختلفوا أيضاً في ست كلمات:

وهي (يا ابت) و (هيهات) و (مرضات) (ولات) و (اللات) و (ذات بهجة).

أما (يا أبت) وهو بيوسف ومريم، والقصص، والصافات، فوقف عليه بالهاء ابن كثير، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، لكونها تاء تأنيث لحقت الأب في باب النداء خاصة، وافقهم ابن محيصن، والباقون بالتاء على الرسم.

وأما (هيهات) موضعي المؤمنين، فوقف عليها بالهاء البزي، وقنبل، بخلف عنه، والكسائي، وافقهم ابن محيصن بخلف.

والباقون بالتاء، إلا أن الخلف عن قنبل في العنوان، والتذكرة، والتلخيص، لم يذكر في الأول، وقطع له بالتاء فيهما في الشاطبية كأصلها، وبالهاء فيهما كالبزي، العراقيون قاطبة.

وأما (مرضات) في موضعي البقرة، وفي النساء، والتحريم.

(ولات حين) بص و (ذات بهجة) بالنمل، و (اللات) بالنجم:

فوقف الكسائي، عليها بالهاء، والباقون بالتاء.

وخرج بـ(ـذات بهجة) (ذات بينكم) المتفق على التاء فيه وقفاً.

القسم الثاني في الاثبات:

وهو في هاء السكت، وتسمى الالحاق، وفي حرف العلة المحذوف للساكن.

فأما هاء السكت: فوقف البزي، وكذا يعقوب، بخلاف عنهما، بها في الكلمات الخمس، الاستفهامية المجرورة، وهي (عم) و (فيم) و (بم) و (لم) و (مم) عوضاً عن الألف المحذوفة، لأجل دخول حرف الجر على (ما) الاستفهامية، والخلف للبزي في الشاطبية، وفاقاً للداني، في غير التيسير.

وبغير الهاء قرأ على فارس، وعبد العزيز الفارسي، وهو من المواضع التي خرج فيها في التيسير عن طرقه، فإنه أسند رواية البزي فيه، عن الفارسي.

ووقف «يعقوب» باتفاق بالهاء ـ أيضاً ـ على (هو) و (هي) حيث وقعا.

واختلف عنه في الحاقها للنون المشددة في ضمير جمع المؤنث نحو: (فيهن) و (عليهن) و (حملهن) و (هن) و (لهن).

وخرج بقولنا: في ضمير الخ نحو (ولا يَحْزُنّ) فإن النون وإن كانت مشددة، إلا أنها ليست للنسوة، بل نون النسوة هنا النون المخففة، المدغمة، فيها النون، التي هي لام الفعل، كما نبه عليه شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ.

قال في النشر: وقد أطلقه ، يعني الجمع المؤنث بعضهم، وأحسب أن الصواب تقييده بما كان بعدها، كما مثلوا به ولم أجد أحداً مثل بغير ذلك.

وكذا اختلف عن «يعقوب» ـ أيضاً ـ في المشدد المبني نحو: (تعلوا عليّ) (يوحى إليّ) (بمصرخيّ) (القول لديّ) (خلقت بيديّ).

لكن الأكثر عنه على ترك الهاء فيه.

قال في النشر: وكلا الوجهين ثابت عن يعقوب ، والظاهر ان ذلك مقيد بما إذا كان بالياء، كما مثلنا به.

وكذا قرأ «يعقوب» بإلحاق الهاء ـ أيضاً ـ في الوقف على النون المفتوحة في نحو (العالمين) و (المفلحون) و (الذين) فيما رواه ابن سوار وغيره.

ومقتضى تمثيله ـ أعني ابن سوار ـ بقوله تعالى (ينفقون) شموله للافعال، والصواب كما في النشر تقييده بالاسماء عند من أجازه[1].

والجمهور على عدم إثبات الهاء في هذا الفصل وعليه العمل.

واختلف عن «رويس» في أربع كلمات:

(ياويلتي) (يا حسرتي) (يا أسفي) و (ثم) الظرف المفتوح الثاء:

فقطع له ابن مهران وغيره، بإثبات الهاء ورواه الآخرون بغير هاء كالباقين، والوجهان صحيحان عن «رويس» كما في النشر.

واتفقوا على الوقف بهاء السكت في سبع كلمات للرسم، واختلفوا في إثباتها

---

(١) وهذا هو الذي عليه العمل، وبه قرأنا على شيوخنا اهـ. محققه.

وصلاً كما يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ وهي :

(يتسنه) بالبقرة، فحذفها وصلاً ، حمزة، والكسائي، وكذا خلف، ويعقوب، وافقهم الاعمش، واليزيدي، وابن محيصن.

و (اقتده) بالأنعام، بخلف عن ابن محيصن، وكسر الهاء وصلا ابن عامر، وقصرها هشام، وأشبعها ابن ذكوان بخلف عنه.

و (كتابيه) معاً: بالحاقة، و (حسابيه) فيها، حذف الهاء منهن وصلا يعقوب، وافقه ابن محيصن.

و (ماليه) و (سلطانيه) بالحاقة أيضاً، حذف الهاء منهما وصلا، حمزة، وكذا يعقوب، وافقهما ابن محيصن، و (ماهيه) بالقارعة: حذفها وصلا حمزة، وكذا يعقوب، وافقهما ابن محيصن، والحسن.

وزاد ابن محيصن من رواية البزي ، سكون الياء في الحالين من المفردة.

وأما حروف العلة الثلاثة :

فأما الياء: فمنها ما حذف للساكنين، ومنها ما هو لغير ذلك؛ فأما المحذوف رسماً للتنوين فنحو (تراض) (موص) وجملتها ثلاثون حرفاً في سبعة وأربعين موضعاً.

فقرأ ابن كثير، بالياء في اربعة أحرف منها في عشرة مواضع، وهي: (هاد) في خمسة ، منها اثنان بالرعد، واثنان بالزمر والخامس بالطور.

و(واق) موضعي الرعد، وموضع «غافر».

و(وال) بالرعد، و(باق) بالنحل، وافقه ابن محيصن.

وعنه الوقف كذلك في (فان) بالرحمن، و(راق) بالقيامة.

وأما المحذوفة لغير ذلك فأحد عشر حرفاً، في سبعة عشر موضعاً: وقف عليها «يعقوب» بالياء وهي (ومن يؤت الحكمة) على قراءته بكسر التاء، (وسوف يؤت الله) بالنساء، (واخشون اليوم) بالمائدة، و (يقض الحق) بالانعام[1] و(ننج المؤمنين) بيونس، و (الواد المقدس) بطه، والنازعات، و (واد النمل) بسورة النمل، و (الواد الأيمن)

---

(١) في قراءة (يقض) بالضاد المعجمة.

بالقصص، و (لهاد الذين آمنوا) بالحج و (بهاد العمى) بالروم، و (يردن الرحمن) بيس و (صال الجحيم) بالصافات، و (يناد المناد) بق، و (تغن النذر) بالقمر، و (الجوار المنشئآت) بالرحمن، و (الجوار الكنس) بالتكوير.

هذا هو الصحيح عنه في الجميع.

قال ابن الجزري، وبه قرأت، وبه آخذ.

ولا خلاف في حذف (يا عباد الذين آمنوا اتقوا) أول الزمر في الحالين، إلا ما انفرد به الحافظ: أبو العلاء، عن رويس من إثباتها وقفاً، فخالف سائر الناس.

ووقف الكسائي، كيعقوب، بالياء على (واد النمل) فيما رواه الجمهور عنه.

واختلف عنه في (بهاد العمى) بالروم: فالوقف له بالياء في الشاطبية كأصلها، وعليه أبو الحسن بن غلبون والحذف عند مكي، وابن شريح، وغيرهما، وعليه جمهور العراقيين، والوجهان صحيحان نصاً وأداء، كما في النشر.

واختلف فيه ـ أيضاً ـ عن «حمزة» مع قراءته له (تهدي) وبالياء قطع له الداني، في جميع كتبه، والحافظ أبو العلاء وبحذفها قطع ابن سوار، وغيره، وافقه الشنبوذي بخلفه.

ولا خلاف في الوقف على موضع النمل بالياء في القراءتين، موافقة للرسم.

ووقف ابن كثير على (يناد) من (يناد المناد) بالياء على قول الجمهور، وهو الأصح، وبه ورد النص عنه كما في النشر.

وروى عنه آخرون الحذف، والوجهان في الشاطبية، والإعلان والجامع، وغيرها، وافقه ابن محيصن بلا خلاف.

وأما ما حذف من الواو لساكن رسماً ففي أربعة مواضع:

وقف عليها يعقوب، بالواو، على الأصل، فيما انفرد به أبو عمرو الداني، وهي:

(ويدع الإنسان) بالاسراء (ويمح الله) بالشورى، و (يدع الداع) بالقمر، ، و (سندع الزبانية) بالعلق، والوقف على الأربعة للجميع على الرسم بحذف الواو، وإلا

ما انفرد به الداني من الوقف على الاصل ولم يذكر ذلك في الطيبة، ولا عرج عليه، لكونه انفرادة على عادته، من قراءة الداني على أبي الفتح، وأبي الحسن.

قال في النشر: وقد قرأت به من طريقه.

وأما (نسوا الله) فالوقف، عليها بالواو للجميع، على الرسم، خلافاً لبعضهم.

وأما (وصالح المؤمنين) فليس من هذا الباب، إذ هو مفرد، فاتفق فيه اللفظ والرسم، والأصل.

وحكم (هاؤم) كذلك كما تقدم في وقف حمزة، فيوقف على الميم مع حذف الصلة بلا خلاف، كما يوقف على (أولم ير الذين) بحذف الالف بعد الراء اتفاقاً. وعلى (ومن تق السيئات) و (من يهد الله) بحذف الياء لذلك، نبه عليه في النشر.

وأما ما حذف من الألفات لساكن ففي كلمة واحدة: وهي (أيه).

وقعت في ثلاثة مواضع: بالنور، والزخرف، والرحمن.

فوقف عليها بالألف أبو عمرو، والكسائي، وكذا يعقوب، وافقهم الحسن، واليزيدي.

ووقف الباقون بغير ألف للرسم، إلا أن ابن عامر ضم الهاء وصلاً، تبعاً لضم الياء، وفتحها الباقون.

القسم الثالث الحذف:

وهو في (كأين) في سبعة مواضع، بآل عمران، ويوسف، وموضعي الحج، وبالعنكبوت، والقتال، والطلاق.

فوقف أبو عمرو، وكذا يعقوب، على الياء في السبعة، وافقهما اليزيدي، والحسن، ووقف الباقون على النون.

القسم الرابع: المقطوع رسماً:

وهو في حرفين: (أياما) بالاسراء، و (مال) في أربعة مواضع، بالنساء، والكهف، والفرقان، وسأل:

فوقف حمزة، والكسائي، وكذا رويس على (أيا) دون (ما) كذا نص عليه الداني في التيسير، وجماعة، وذكر هؤلاء الوقف على (ما) دون (أيا) للباقين.

ولم يتعرض الجمهور لذكر ذلـك بوقف، ولا ابتـداء، فالأرجـح، والأقرب للصواب كما في النشر، جواز الوقف على كل من (أيا) و(ما) لكل القراء، اتباعاً للرسم، لكونهما كلمتين انفصلتا رسماً، وإلى ذلك أشار في الطيبة بقوله:

وعن كل كما الرسم أجل.

أي القول باتباع الرسم الذي عليه الجمهور هنا، أجل وأقوى مما قدمه.

و(أيا) هنا شرطية منصوبة بمجزومها، وتنوينها عوض [عن] المضاف أي: الأسمـاء و (ما) مؤكدة على حد قوله تعالى: (فأينما تولـوا) ولا يمكن رسمه موصولاً صورة، لأجل الألف، فيحتمل أن يكون موصولاً في المعنى، على حد (أيما الأجلين) وأن يكون مفصولاً، كـ(حيث ما) وهو الظاهر للتنوين.

وأما (مال) في المواضع الأربعة:

فـوقف أبو عمـرو فيها على (مـا) دون اللام، كمـا نص عليـه الشـاطبي، كالداني، وجمهور المغاربة، وغيرهم، وافقه اليزيدي.

واختلف عن الكسائي في الوقف على (ما) أو على اللام، والوجهان ذكرهما له الشاطبي، كالداني، وابن شريح.

ومقتضى كلام هؤلاء أن الباقين يقفـون على اللام، دون (مـا) وبه صـرح بعضهم.

والأصح جواز الوقف على (ما) لجميع القراء، لأنها كلمة برأسها، منفصلة لفظاً، وحكماً، قال في النشر: وهو الذي اختاره وآخذ به.

وأما اللام: فيحتمل الوقف عليهـا لانفصالها خطاً، وهـو الأظهر قيـاساً، ويحتمل أن لا يوقف عليها، من أجل كونها لام جر، ولام الجر لا تقطع مما بعدها ثم إذا وقف على (ما) اضطراراً أو اختياراً، أو على اللام كذلك، فلا يجوز الابتداء بقوله تعالى: (لهذا) ولا (هذا) .

القسم الخامس قطع الموصول:

في ثلاثة أحرف: (ويكأن الله) (ويكأنه) بالقصص: وقف فيهما الكسائي على الياء، وافقه الحسن، وابن محيصن، من المفردة، والمطوعي.

وعن أبي عمرو الوقف على الكاف فيهما، وافقه اليزيدي، وابن محيصن، من المبهج.

ووقف الباقون على الكلمة برأسها.

والابتداء عند الكسائي، ومن معه بالكاف، وعند أبي عمرو، ومن معه بالهمزة، وما ذكر عن الكسائي، وأبي عمرو، في ذلك من الوقف، والابتداء، حكاه جماعة، وأكثرهم بصيغة التمريض، ولم يذكر ذلك عنهما بصيغة الجزم غير الشاطبي، وابن شريح، والأكثرون لم يذكروا في ذلك شيئاً، فالوقف عندهم على الكلمة بأسرها، لاتصالها رسماً بالاجماع، وهذا هو الأولى والمختار في مذاهب الجميع، اقتداء بالجمهور، وأخذا بالقياس الصحيح، قاله في النشر.

وأما الحرف الثالث: وهو (أن لا يسجدوا) فسيأتي في سورة النمل ـ إن شاء الله تعالى ـ وكذا (آل ياسين) بالصافات.

وأما القسم الثاني: وهو المتفق عليه:

فاعلم أن الأصل في كل كلمة كانت على حرفين فصاعداً، أن تكتب منفصلة من لاحقتها:

ويستثنى من ذلك كل ما دخل عليه حرف من حروف المعاني، وكان على حرف نحو: (بسم الله)، (وبالله)، (ولله) (ولرسوله) و (كمثله)، و (لأنتم)، و (أبالله) (فلقاتلوكم) (ولقد) ولام التعريف، كأنها لكثرة دورها نزلت منزلة الجزء من مدخولها، فوصلت، وياء النداء نحو (يا آدم) (ويبنؤم) وهاء التنبيه في (هؤلاء) (وهذا).

وكذا كل كلمة اتصل بها ضمير متصل، سواء كان على حرف واحد، أو أكثر،

نحـو (ربي) و (ربكم) و (رسله) و (رسلنـا) و (رسلكم) و (منـاسككم) و (ميثاقه) (فأحياكم) (ويميتكم) و (يحييكم).

وكـذا حروف المعجم في فـواتح السـور، نحـو (الم) (الـر) (المص) (كهيعص) (طس) (حم) إلا (حم عسق) فإنه فصل فيها بين الميم، والعين.

وكذا إن كان أول الكلمة الثانية همزة، وصورت على مراد التخفيف واواً أو ياء، نحو (هؤلاء) و (لئلا) و (يومئذ) و (حينئذ) .

وكذا (ما) الاستفهـامية، إذا دخـل عليها أحـد حروف الجـر نحو: (لم) و (بـم) و (فيم) و (عم) و (أم) مـع (مـا) نحـو: (أمـا اشتملت) و (إن) المكسورة المخففة، مع لا نحو (إلا تفعلوه)(إلا تنصروه)و (كـالوهم) و (زنوهم) فكله موصول في جميع القرآن .

وكذا (ألا) المفتوحة في غير العشرة الآتية.

واختلف في الأنبياء: و (أنمـا) في غير الأنعام، نحو: (أنما نملي لهم).

واختلف في النحل، و (أنما) في غير الحج ، ولقمان، نحو (إلا أنما أنا نذير مبين).

واختلف في (أنما غنمتم).

وإما في غير الرعد، نحو (وإما تخافن).

و (أينما) بالبقرة، والنحل.

واختلف في النساء، والشعراء، والأحزاب.

و (فإلم) بهود و (ألن) بالكهف، والقيامة.

و (عما) في غير الأعراف نحو (عما يعملون)[1] (ومما) في غير النساء، والروم، نحو (من ما رزقكم الله) واختلف في المنافقين.

---

(١) في « ش » (يعلمون) تحريف.

و(أمن) في غير النساء، والتوبة، والصافات، وفصلت، نحـو (أمن يملك السمع).

و (كلما) في غير إبراهيم، نحو (كلما دخل عـليها) واختلف في (كلمـا ردوا) بالنساء.

وكذا (كلما دخلت) بالأعراف، (كلما جاء أمة) بالمؤمنين،(كلمـا ألقى) بالملك.

والمشهور الوصل في الثلاث.

و (بئسما اشتروا) بالبقرة (وبئسما خلفتموني) بالأعراف.

واختلف في (قل بئسما يأمركم به)[1] و (فيما) في غير الشعراء نحو (فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف) واختلف في العشرة الآتية .

و (كيلا) بآل عمران، والحج، والحديد، وثاني الأحزاب و(يومهم) في غير غافر، والذاريات، نحو (يومهم الذي يوعدون) فجميع ما كتب موصولاً، مما ذكر وغيره، لا يجوز الوقف فيه إلا على الكلمة الأخيرة منه،لأجل الاتصال الرسمي، ولا يجـوز فصله بوقف، إلا بـرواية صحيحـة، ومن ثم اختير عـدم فصـل (ويكـأن) (ويكأنه) كما تقدم مع وجود الرواية بفصله.

نعم روى « قتيبة » عن الكسائي التوسع في ذلك، والوقف على الأصل، لكن الذي استقر عليه عمل الأئمة، ومشايخ الإقراء، ما تقدم من وجوب الوقف على الكلمة الأخيرة، وهو الأحرى والأولى بالصواب كما في النشر.

وأما المتفق على قطعه فثمانيـة عشر حـرفاً (أن لا) بـالأعراف مـوضعان، والتوبة، وهود، موضعان، والحج ويس، والدخان، والممتحنة، ون.

---

(١) وهو الأول من البقرة. وأما (ولبئس ما شروا به أنفسهم) فمتفق على قطعه.

والخلاصة: أن الأول من البقرة، و (بئسما خلفتموني) موصولان اتفاقاً. و (قل بئسما) بخلاف، وما عدا ذلك مقطوع اتفاقاً.

و (إن ما) المكسورة المشددة بالانعام[١] و (ان ما) المشددة بالحج[٢] ولقمان[٣] .

و (إن ما) المكسورة المخففة بالرعد و (أين ما) في غير البقـرة ، والنحل و (أن لم) المفتوح كل ما في القرآن . و (إن لم) المكسورة في غير هود و (أن لن) في غير الكهف ، والقيامة .

و (عن ما) بالأعـراف و (من ما) بـالنساء ، والتـوبة ، والصـافات ، وفصلت و (عن من) بالنجم ، والنور و (حيث ما) كل ما في القرآن . و (كل ما) بإبراهيم و (بئس ما) أربعة مواضع كلها بالمائدة ، و (في ما) في أحد عشر ، ثاني البقرة ، وبالمائدة ، وفي الأنعام ، موضعان ، والأنبياء ، والنور ، والشعراء ، والروم ، والزمر ، موضعان ، والواقعة .

واختلف فيها الا موضع الشعراء ، فمفصول قطعاً ، والأكثر على الفصل في العشرة الباقية .

و (كي لا) في غير الأربعة السابقة (ويوم هم) بغافـر والذاريـات (ولات حين)[٤] .

وكل ذلك يأتي إن شاء الله تعالى في مواضعه من الفرش ، فجميـع ما كتب مفصولاً اسماً ، أو غيره ، يجوز الوقف فيه على الكلمة الأولى ، والثانية عن كل القراء ؛ والله تعالى أعلم .

وليعلم أنه لا يجوز في الأداء تعمد الوقف على شيء من ذلك اختياراً ، لقبحه ، وإنما يجوز على سبيل الضرورة ، او الامتحان ، أو التعريف ، لا غيـر ، والله تعالى أعلم .

---

(١) وهو قوله تعالى : ﴿إن ما توعدون لآت﴾ الأنعام (١٣٤) .
(٢) وهو قوله تعالى : ﴿وأن ما يدعون من دونه هو الباطل﴾ آية (٦٢) .
(٣) وهو قوله تعالى : ﴿وأن ما يدعون من دونه الباطل﴾ آية (٣٠) .
(٤) من قوله تعالى : ﴿ولات حين مناص﴾ ص آية (٣) .

بـــاب

مذاهبهم في ياءات الإضافة

وهي ياء زائدة آخر الكلمة، فليست بلام الفعل، وتتصل بالاسم، وتكون مجرورة المحل، نحو (نفسي)، (ذكري) وبالفعل منصوبة المحل نحو (فطرني) (ليحزنني) وبالحرف منصوبته، ومجرورته، نحو (إني) و (لي).

فاطلاق هذه التسمية عليها تجوز، حيث جاءت منصوبة المحل، كما ترى.

ويصح أن تحذف، وأن يكون مكانها هاء الغائب، وكاف المخاطب، فتقول في (نفسي) و (فطرني) ونفس، وفطر، ونفسه، وفطره، ونفسك، وفطرك، .

وقد خرج عن ذلك نحو (الداعي) و (أتهتدي) و (إن أدري) و (**ألقي إلي**) و (قل أوحى إلي) .

ثم إن الفتح والاسكان فيها لغتان فاشيتان، في القرآن، وكلام العرب، والإسكان فيها هو الأصل الأول، لأنها مبنية، والأصل في البناء السكون، والفتح أصل ثان، لأنه اسم على حرف غير مرفوع، فقوي بالحركة وكانت فتحة للتخفيف.

وقد انحصر الكلام في هذه الياء في قسمين:

الأول متفق عليه، وهو ضربان:

الأول: مجمع على إسكانه، وهو الأكثر، نحو (إني جاعل) و (اشكروا لي) و (أني فضلتكم) (فمن تبعني فإنه مني) وجملته خمسمائة وست وستون.

الثاني : ما أجمع على فتحه وذلك لموجب ، وهو إما أن يكون بعدها ساكن ، لام تعريف ، أو شبهه ، ووقع في إحدى عشرة كلمة ، في ثمانية عشر موضعاً ، منها (نعمتي التي) (وحسبي الله) (بي الأعداء) أو يكون قبلها ألف نحو (هـداي) ووقع في ست كلمات ، أو ياء نحو (إلي) و (علي) ووقع في تسع .

القسم الثاني : ما اختلف في إسكانه وفتحه :

ووقع في مائتين واثنتي عشرة ياء ، وتنقسم باعتبار ما بعدها ستة أنواع : لأنه إما همز ، أو غيره ، والهمز إما قطع ، وهو ثلاثة باعتبار حركته ، أو وصل ، وهو إما مصاحب للام أو مجرد عنه .

النوع الأول :

وهو همزة القطع المفتوحة ، وقعت في مائـة وثلاث ، اختلف منهـا في تسع وتسعين موضعاً ، تأتي إن شاء الله تعالى مفصلة في محالها ، ثم مجملة آخر السور نحو (إني أعلم) (فاذكروني أذكركم) .

فأصل نافع ، وابن كثير ، وأبي عمرو ، وكذا أبو جعفر ، فتحهن ، وافقهم ابن محيصن ، واليزيدي .

وأصل الباقين تسكينهن ، إلا أنهم اختلفوا في خمسة وثلاثين موضعاً .

فقرأ نافع ، وأبو عمرو ، وكذا أبو جعفر ، بفتح سبع ياءات من ذلك ، وهي : (من دوني أولياء) بالكهف ، و(إني أراني) الأولان بيوسف ، و(يأذن لي أبي) فيها ، و (اجعل لي آية) بآل عمران ، ومريم ، (وضيفي أليس) بهود ، وافقهم اليزيدي .

وقرأ هؤلاء بفتح (يسر لي أمري) بطه ، وافقهم الحسن .

وقرأ ابن كثير ، وورش ، من طريق الأصبهاني ، بفتح (ذروني أقتل) بغافر ، وافقهم ابن محيصن .

وقرأ نافع ، والبزي ، وأبو عمرو ، وكذا أبو جعفر ، (إني أراكم) بهود ، (ولكني أراكم) بها ، والاحقاف ، بالفتح وافقهم اليزيدي .

وقرأ هؤلاء بفتح (تحتي أفلا) بالزخرف، وافقهم ابن محيصن.

وقرأ نافع، وابن كثير، وكذا، أبو جعفر، بفتح (ليحزنني أن) بيوسف، و (حشرتني أعمى) بطه، (تأمروني أعبد) بالزمر، (أتعدانني أن) بالأحقاف، وافقهم ابن محيصن، في غير (تأمروني) .

وقرأ نافع، وكذا أبو جعفر، بالفتح في (سبيلي أدعوا) بيوسف، و (ليبلوني ءأشكر).

وقرأ ابن كثير (ادعوني أستجب لكم) بالطول بالفتح، وقرأ - أيضاً - بالفتح [في] (فاذكروني أذكركم) وافقه ابن محيصن.

وقرأ ورش من طريق الأزرق، والبزي، بفتح (أوزعني أن) بالنمل، والأحقاف، وافقهما ابن محيصن.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بفتح (عندي أولم) بالقصص، وافقهم اليزيدي.

واختلف فيها عن ابن كثير، فروى جمهور المغاربة والمصريين عنه الفتح من روايتيه وقطع جمهور العراقيين للبزي بالإسكان، ولقنبل بالفتح، والاسكان لقنبل من هذه الطرق عزيز، لكن رواه عنه جماعة.

وأطلق الخلاف عن ابن كثير، الشاطبي، والصفراوي، وغيرهما، وكذا في الطيبة.

قال في النشر: وكلاهما صحيح عنه، غير أن الفتح عن البزي ليس من طرق الشاطبية، والتيسير، وكذا الإسكان عن قنبل انتهى.

وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، بفتح (لعلي) بيوسف، وطه، والمؤمنين، وموضعي القصص، وفي غافر. وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

وقرأ هؤلاء، وحفص، بفتح (معي) بالتوبة، والملك، وافقهم الحسن في « الملك » .

وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، بفتح (مالي أدعوكم)، بغافر، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، لكن بخلف عن « ابن ذكوان » فالصوري عنه كذلك، والأخفش بالاسكان.

وقرأ هؤلاء بفتح (أرهطي أعز) بهود، لكن بخلف عن هشام، والوجهان صحيحان عنه، لكن الفتح أشهر وأكثر.

واتفقوا على إسكان الأربع ياءات الباقية، وهي: (أرني أنظر إليك) بالأعراف، (ولا تفتني ألا) بالتوبة، (وترحمني أكن) بهود، (فاتبعني أهدك) بمريم.

وأجمعوا ـ أيضاً ـ على فتح (عصاي أتوكأ) (وإياي أتهلكنا) ونحو: (بيدي أستكبرت) لضرورة الجمع بين الساكنين، نبه عليه في النشر.

النوع الثاني: همزة القطع المكسورة:

والواقع منها إحدى وستون ياء، اختلف منها في اثنين وخمسين ياء تأتي كذلك ـ أيضاً ـ إن شاء الله تعالى ـ في مواضعها نحو (مني إلا) (أنصاري إلى الله).

وأصل فتح هذا النوع نافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وافقهم اليزيدي.

والباقون بالسكون، إلا أنه وقع الخلاف على غير هذا الوجه في خمسة وعشرين ياء منها:

فقرأ ورش من طريق الأزرق، وكذا أبو جعفر، بفتح (إخوتي إن) بيوسف.

وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، بفتح (آبائي إبراهيم) بيوسف، و (دعائي إلا) بنوح، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، بفتح (وما توفيقي إلا بالله) بهود، (وحزني إلى الله) بيوسف، وافقهم اليزيدي.

وقرأ هؤلاء، وحفص، بفتح (أمي إلهين) بالمائدة.

وقرأ نافع، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، بفتح (ورسلي إن الله) بالمجادلة.

وقرأ نافع، وكذا أبو جعفر، بفتح (أنصاري إلى) بآل عمران، والصف (وبعبادي إنكم) بالشعراء، (وستجدني إن) بالكهف، والقصص، والصافات، (وبناتي إن) بالحجر، و (لعنتي إلى) بص.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص، وكذا أبو جعفر، بفتح (أجري إلا) بيونس، وموضعي هود وخمسة في الشعراء، وموضع بسبأ الجملة تسع، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وحفص، وكذا أبو جعفر، بفتح (يدي إليك) بالمائدة.

فهذه خمس وعشرون، والباقي سبع وعشرون، هم فيها على أصولهم، إلا أنه اختلف في (إلى ربي إن) بفصلت عن قالون: فروى الجمهور عنه فتحها على أصله، وروى الآخرون إسكانها، وأطلق الخلاف عنه في الشاطبية، كأصلها، والطيبة، والتذكرة، وغيرها، وصحح الوجهين عنه في النشر. قال: غير أن الفتح أشهر وأكثر، وأقيس.

وأجمعوا على إسكان التسع الباقية، من هذا النوع، وهي (يصدقني) بالقصص، و (أنظرني إلى) بالأعراف، و (فانظرني) بالحجر، ومثلها بص، و (يدعونني إلى) بيوسف، و(تدعونني إليه) و (تدعونني إلى) بالمؤمن، و(ذريتي إني) بالأحقاف. و (أخرتني الى) بالمنافقين.

* واتفقوا ـ أيضاً ـ على فتح (أحسن مثواي إنه) (ورؤياي) ونحو (فعلي إجرامي) كما تقدم.

النوع الثالث: همزة القطع المضمومة:

والواقع منها اثنا عشر، اختلف منها في عشر تأتي مفصلة، وأصل فتحها فيهن وصلاً، نافع، وكذا أبو جعفر، وافقهما ابن محيصن، من المفردة في (إني أريد)

و (إني أعذبه)[1] كلاهما بالمائدة.

والباقون بالسكون.

واختلف عن أبي جعفر في (أني أوف الكيل) بيوسف، وكلا الوجهين صحيح عنه من روايتيه جميعاً كما في النشر.

واتفقوا على إسكان الياءين الباقيتين، وهما (بعهدي أوف) بالبقرة. (وآتوني أفرغ) بالكهف.

النوع الرابع: همزة الوصل المصاحبة للام.

والواقع منها اثنان وثلاثون، اختلف منها في أربعة عشرة تأتي كذلك نحو: (لا ينال عهدي الظالمين) (ربي الذي) فسكنها كلها حمزة، على أصله، وافقه ابن محيصن في كلها، والمطوعي في (مسني الضر) و (عبادي الصالحون) بالأنبياء، و (عبادي الشكور) بسبأ، والحسن، والمطوعي في (ربي الذي) بالبقرة و (حرم ربي الفواحش) بالأعراف، و (آتاني الكتاب) بمريم، والأعمش في (أرادني الله) بالزمر، والأعمش، والحسن، في (مسني الشيطان) بص، و(أهلكني الله) بالملك.

وسكن « ابن عامر » موافقة له أعني: « حمزة » (عن آياتي الذين) بالأعراف، وافقهما المطوعي، والحسن.

وسكن « حفص» كذلك[2] (عهدي الظالمين) بالبقرة، وافقهما الحسن، والمطوعي.

وسكن « ابن عامر » وحمزة، والكسائي، وكذا روح، كذلك (قل لعبادي الذين) بإبراهيم، وافقهم الحسن، والأعمش.

وسكن أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، كذلك (يا

(١) هكذا بالأصل، واللفظ القرآني: ﴿فإني أعذبه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين﴾.
(٢) أي: مع حمزة.

عبادي الذين) بالعنكبوت، والزمر، وافقهم اليزيدي، والحسن، والأعمش.

وعن ابن محيصن، والحسن، إسكان (نعمتـي التي) في المواضع الثلاث بالبقرة، و (جاءني البينات) بالطول.

وعن ابن محيصن، والمطوعي، اسكـان يائي (بلغني الكبر،) بآل عمران، و (أروني الذين) بسبأ.

وعن ابن محيصن وحده، تسكين (حسبي الله) بالتوبة بـلا خلاف، وعنـه بخلف تسكين يائي (شركائي الذين) بالنحل، (وحسبي الله) بالزمـر، والباقـون بفتحها فيهن.

فهذه ثلاث وعشرون، ياء اختلف فيها.

واتفقوا على فتح التسع الباقية، مـن هذا النوع، وهي (بي الأعداء)(مسني الضر) (مسني الكبر) (ولي الله)(شركائي الذين) في الثلاثة غير النحل، (نبأني العليم) (أن يقول ربي الله) .

وعن ابن محيصن تسكين كل ياء اتصلت بآل في جميع القرآن .

النوع الخامس: همزة الوصل العارية عن اللام:

ووقعت في سبعة مواضع، الا عند ابن عامر، ومن معه فستة لقطعه همزة (اخي اشدد) كما يأتي - إن شاء الله تعالى - . وهي: (إني اصطفيتـك) (أخي اشدد) (لنفسي اذهب) (ذكري اذهبا) (يا ليتني اتخذت) (قومي اتخذوا) (من بعدي اسمه أحمد) .

فقرأهن أبو عمرو بالفتح في السبعة، وافقه اليزيدي.

وقرأ ابن كثير كـذلك في (إني اصـطفيتك) و (أخي اشـدد) وافقهما ابن محيصن، بخلف عنه.

وقرأ نافع، وابن كثير، وكـذا أبو جعفـر (لنفسي اذهب) (وذكري اذهبـا) بالفتح - أيضاً - وافقهم ابن محيصن.

وقرأ نافع، والبزي، وكذا أبو جعفر، وروح، (إن قومي اتخذوا) بالفتح .

وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو بكر، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، (بعدي اسمه) بالفتح، وافقهم الحسن، ولم يأت في هذا النوع ياء أجمع على فتحها أو إسكانها.

النوع السادس: في الياء التي بعدها متحرك غير الهمزة:

ووقعت في خمسمائة وستة وتسعين موضعاً: المختلف فيه منها خمسة وثلاثون موضعاً، تأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ في محالها نحو (بيتي للطائفين) (بي لعلهم) (وجهي لله) .

فقرأ نافع، وهشام، وحفص، وكذا أبو جعفر، بفتح (بيتي للطائفين) بالبقرة والحج .

وقرأ هشام، وحفص كذلك بنوح .

وقرأ ورش كذلك (بيْ لعلهم) بالبقرة، و (لي فاعتزلون) بالدخان بالفتح .

وبه قرأ نافع، وكذا أبو جعفر، (مماتي لله) بالأنعام.

وبه قرأ نافع، وابن عامر، وحفص، وكذا أبو جعفر (وجهي لله) بآل عمران، و (وجهـي للذي) بالأنعام.

وقرأ ابن عامر كذلك (صراطي) بالأنعام، و (أرضي واسعة) بالعنكبوت، وافقه الحسن، في (صراطي) .

وبه ـ أيضاً ـ قرأ[1] حفص (معي) بالأعراف، والتوبة، وثلاثة في الكهف، وفي الأنبياء، وموضعي الشعراء، وفي القصص فهي تسعة.

و(لي) بابراهيم، وطه، وموضعي «ص» وفي الكافرين، فهي خمسة.

وجملة ذلك أربعة عشر موضعاً، ووافقه ورش من طريقيه في (ومن معي) بالشعراء، ومن طريق الأزرق في (ولي فيها مآرب) بطه، ووافقه هشام بخلف عنه، في (ولي نعجة).

---

(١) في الأصل: (وقرأ) والواو زائدة.

فقطع له بالإسكان في العنوان، والكافي، والتبصرة، وتلخيص ابن بليمة، والشاطبية، كأصلها، وسائر المغاربة، والمصريين.

وقطع له بالفتح صاحب المبهج، والمفيد، وأبو معشر الطبري، وغيرهم، والوجهان صحيحان عن هشام، كما في النشر.

ووافقه نافع، وهشام، والبزي، بخلف عنه، وفي (ولي دين) بالكافرين، وافقهم الحسن.

والفتح (للبزي)[1] رواه جماعة، كصاحب العنوان، والمجتبى، والكامل، من طريق أبي ربيعة، وابن الحباب، وهي رواية نصر بن محمد عن البزي.

وروى عنه الجمهور الإسكان، وبه قطع العراقيون من طريق أبي ربيعة، وبه قرأ الداني على الفارسي، عن قراءته بذلك عن النقاش، عن أبي ربيعة عنه، وهذا طريق التيسير، وقال فيه: وهو المشهور، وبه آخذ، وقطع به - أيضاً - ابن بليمة، وغيره.

وبالوجهين جميعاً صاحب الهداية، والتبصرة، والتذكرة، والكافي، والشاطبية، وغيرهم، والوجهان صحيحان عنه، والإسكان أكثر، وأشهر، قاله في النشر.

وقرأ ابن كثير بفتح يائي (من ورائي وكانت) بمريم، و (شركائي قالوا) بفصلت، وافقه ابن محيصن.

وقرأ ابن كثير، وهشام، بخلف عنه، وعاصم، والكسائي، وكذا ابن وردان بخلف عنه، بفتح (مالي لا أرى الهدهد) بالنمل، وافقهم ابن محيصن.

والفتح لهشام رواية الجمهور عنه، وهو رواية الحلواني عنه.

وروى الآخرون عنه الاسكان، وهو رواية الداجوني عن أصحابه عنه، ونص على الوجهين جميعاً من الطريقين، جماعة كثيرون، كصاحب الجامع، والمستنير، والكفاية، والصقلي، وغيرهم.

وأما ابن وردان: فالجمهور عنه على الاسكان، والآخرون عنه على الفتح،

---

(١) في « ش » (للنبزي) تحريف.

وهما صحيحان عنه، غير أن (الاسكان)[1] أكثر وأشهر، كما في النشر.

وقرأ هشام بخلف عنه، وحمزة، وكـذا يعقوب، وخلف، بـإسكان (مـالي) بيس، وافقهم الأعمش.

والفتح لهشام من طريق الحلواني، وعليه الجمهور، بل لا تعرف المغاربـة غيره، وقطع له بالإسكان جمهور العراقيين، من طريق الداجوني.

وقرأ قالون، وورش، من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفر، بإسكان (محياي) بالأنعام، وتمد الألف حينئذ مداً مشبعاً، لأجل الساكنين، وكذا إذا وقفوا. أما من فتحها وصلا، فيقف بالأوجه الثلاثة، لعروض السكون عندهم.

واختلف عن «ورش» من طـريق الأزرق: فقطع لـه فيه بـالإسكان صـاحب العنوان، وشيخه عبد الجبار، وطاهر بن غلبون، والأهوازي، والمهـدوي، وابن سفيان، وغيرهم.

وبه قرأ الصقلي، على عبد الباقي، عن والده، وبه قرأ الداني على الخاقاني، وطاهر. قال الداني: وعلى ذلك عامة أهل الأداء، من المصريين وغيرهم، وهو الذي رواه ورش عن نافع أداء وسماعاً، والفتح اختيار منه، لقوته في العربية.

قـال: وبه قـرأت على أبي الفتح في روايـة الأزرق عنه، من قـراءتـه على المصريين.

وبالفتح ـ أيضاً ـ قرأ الصقلي، على ابن نفيس، عن أصحـابه عن الأزرق، وعلى عبد الباقي من قراءته على ابن عراك عن هلال، كما في النشر. قـال فيه: والوجهان صحيحان عن ورش، من طريق الأزرق إلا أن روايته عن نافع الإسكان، والفتح اختياره لنفسه، ثم تعقب من ضعف الإسكان عنه كأبي شامة، وأطال في الرد عليه.

وممن قطع له بالخلاف صاحب التيسير، والشاطبية، والتبصـرة، والكافي، وابن بليمة وغيرهم.

---

(١) في « ش » (الإسكان أن) تحريف.

وأما (يا عبادي لا خوف) بالزخرف:

فاختلفوا في إثبات يائها وحذفها، وفتحها، وإسكانها، لاختلاف المصاحف فيها:

فقرأها نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، ورويس، من غير طريق أبي الطيب، بإثبات الياء ساكنة وصلا ووقفوا عليها كذلك، موافقة لمصحف المدينة، والشام، وافقهم الحسن.

وقرأ باثباتها مفتوحة وصلا، أبو بكر، وكذا رويس، من طريق أبي الطيب، ووقفا بالياء الساكنة. وقرأ الباقون وهم: ابن كثير، وحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وروح، بحذفها في الحالين، موافقة لمصاحفهم، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، فخالف أبا عمرو.

فهذه ثلاثون ياء.

وعن الحسن فتح الخمسة الباقية، وهي (لا أملك إلا نفسي وأخي) و (سوأة أخي) الثلاثة بالمائدة و (اشرح لي صدري) بطه و (قومي ليلاً) بنوح.

واتفقوا على إسكان ما بقي من هذا النوع، وهو خمسمائة وستة وستون ياء نحو (إني جاعل) و(اشكروا لي) (وأني فضلتكم) (فمن تبعني) (ومن عصاني) (الذي خلقني) و (يطعمني) و (يميتني) (لي عملي) (يعبدونني) لا يشركون بي.

باب

مذاهبهم في ياءات الزوائد

وهي هنا ياء متطرفة زائدة في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية.

وتكون في الأسماء نحو (الداع) و (الجوار) وفي الأفعال نحو (يأت) و (يسر).

وهي في هذا وشبهه لام الكلمة، وتكون أيضاً ياء إضافة في موضع الجر، والنصب نحو (دعائي) و (أخرتني) وأصلية، وزائدة، وكل منهما فاصلة، وغير فاصلة.

فأما غير الفاصلة فخمس وثلاثون الأصلية منها ثلاث عشرة، نحو (الداع) بالبقرة و (يأت) بهود.

وغير الأصلية منها اثنان وعشرون، وهي ياء المتكلم الزائدة، نحو (إذا دعانِ) (واتقون يا أولي) (ومن اتبعن وقل).

وأما الفاصلة: فست وثمانون، الأصلية منها خمس، وهي (المتعال) بالرعد، و (التلاق) و (التناد) بالطول، و (يسر) و (بالواد) بالفجر.

وغير الأصلية، هي ياء المتكلم الزائدة، في إحدى وثمانين نحو (فارهبون) (فاتقون) (ولا تكفرون) (فلا تنظرونِ) (ثم لا تنظرون) (فأرسلون) (ولا تقربون) (أن تفندون).

فالجملة مائة وإحدى وعشرون ياء، تأتي - إن شاء الله تعالى - مفصلة في محالها، ثم في آخر السور.

وإذا أضيف اليها (تسئلن) بالكهف تصير مائة واثنين وعشرين.

اختلفوا في إثباتها وحذفها، ولهم في ذلك أصول:

فنافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، يثبتون ما أثبتوه منها في الوصل، دون الوقف، مراعاة للأصل والرسم، وافقهم الأعمش، واليـزيدي، والحسن.

وابن كثير، وهشام بخلف، ويعقوب، يثبتون في الحالين على الأصل، وهي لغة الحجازيين، ويوافق الرسم تقديراً، إذا ما حذف لعـارض كالمـوجود، كـألف (الرحمن) وافقهم ابن محيصن.

وابن ذكوان، وعاصم، وكذا خلف، يحذفون في الحالين تخفيفاً، وهي لغة هذيل.

قال الكسائي: العرب تقول الوال والوالي، والقاض والقاضي.

[تنبيه]

ليس لهشام من الزوائد إلا (كيدون) بالأعراف على خلاف عنه يأتي - إن شاء الله تعالى - وليس إثبات الياء هنا في الحالين، أو في الوصل مما يعد مخالفاً للرسم، خلافاً يدخل به في حكم الشذوذ، بل يوافق الرسم تقديراً، لما تقدم أن ما حذف لعارض في حكم الموجود كألف نحو (الرحمن).

وقد خرج بعض القراء في بعض ذلك عن أصله للأثر:

فأما غير الفاصلة:

فقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بإثبات الياء في عشر:

(يأت) بهود و (أخرتن) بالاسـراء و (يهدين) و (نبـغ) و (تعلمن) و (يؤتين) الأربعة بالكهف، و (ألا تتبعن) بطه و (الجوار) بالشورى، و (المناد) بقاف و (الى

الداع) بالقمر، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

وبذلك قرأ الكسائي في (يأت) بهود، و (نبغ) بالكهف محافظة على حرف الإعراب.

وكل على أصله السابق: فابن كثير، وكذا يعقوب، بإثباتها في الحالين، وافقهما ابن محيصن.

ونافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بإثباتها وصلا فقط، وافقهم اليزيدي والحسن، إلا أن أبا جعفر فتح ياء (ألا تتبعن). بطه وصلا، وأثبتها وقفا ساكنة.

وخرج بتقييد (نبغ) بالكهف (ما نبغي هذه) بيوسف و (يأت) بهود أخرج نحو (يأتي بالشمس) و (إلى الداع) أخرج (الداعي إلى) بالقمر أيضاً.

وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، باثبات ياء (أتمدونن) بالنمل، على أصولهم المتقدمة، إلا أن حمزة خالف أصله، فأثبتها في الحالين.

وتقدم اتفاقه مع يعقوب على إدغام النون في الإدغام الكبير.

وقرأ قالون، وورش، من طريق الأصبهاني، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، (إن ترن أنا) بالكهف و (اتبعون أهدكم) بغافر باثبات الياء فيهما، على أصلهم المقرر، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن، كذلك.

والباقون بالحذف في الحالين.

وقرأ ورش، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا يعقوب، (كالجواب) بسبأ باثبات الياء على أصولهم، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

وقرأ هؤلاء، وكذا أبو جعفر (الباد) بالحج بالإثبات على أصولهم.

والباقون بالحذف في الحالين.

وقرأ ورش، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب (الداعي إذا دعاني) بإثبات الياء فيهما، على أصولهم وافقهم اليزيدي.

واختلف عن قالون: فقطع له بالحذف فيهما جمهور المغاربة، وبعض

العراقيين، وهو الذي في الكافي، والهادي، والهداية، والتيسير، والشاطبية، وغيرها.

لكن قول الشاطبية :

وليسا لقالون عن الغر سبلاً.

يفهم أن له في الوصل وجهين فيهما، إذ معناه: ليس إثبات الياءين منقولاً عن الرواة المشهورين عنه، بل عن رواة دونهم، كما نبه عليه الجعبري.

وقطع بالاثبات فيهما له من طريق أبي نشيط، الحافظ أبو العلاء، في غايته، وأبو محمد في مبهجه، وقطع له بعضهم بالاثبات في (الداع) والحذف في (دعان) وهو الذي في المستنير، والتجريد، وغيرهما، من طريق أبي نشيط.

وعكس آخرون، فقطع له بالحذف في (الداع) والاثبات في (دعان) وهو الذي في التجريد، من طريق الحلواني، وبه قطع ـ أيضاً ـ صاحب العنوان، والوجهان صحيحان عن قالون، كما في النشر.

قال: إلا أن الحذف أكثر وأشهر، والباقون بالحذف فيهما.

وقرأ ورش، والبزي، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب (الداع إلى) وهو الأول بالقمر، بإثبات الياء على أصولهم، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

والباقون بحذفهما في الحالين. وقرأ نافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، (المهتدي) بالإسراء، والكهف، (ومن اتبعني وقل) بآل عمران، بالإثبات في الثلاث، وافقهم اليزيدي، والحسن. وكل على أصله.

وخرج (فهو المهتدي) بالاعراف لأنه من الثوابت[1].

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، (تؤتون موثقاً) بيوسف، بإثبات الياء، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن، وكل على أصله، وحذفها الباقون في الحالين .

(١ : أي: لكل القراء.

وقرأ أبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بإثبات ثمان ياءات وهي (واتقون يا أولي) بالبقرة، (وخافون إن) بآل عمران، (واخشون ولا) بالمائدة (وقد هدان) بالانعام، و (ثم كيدون) بالاعراف، (ولا تخزون) بهودو (مما أشركتمون) بابراهيم، (واتبعون هذا) بالزخرف، وافقهم اليزيدي، والحسن، في الكل، وابن محيصن من المفردة، في (اتبعون) بالزخرف، وكل على أصله.

ووافقهم هشام في (كيدون) بالأعراف بخلف عنه، فقطع له الجمهور بالياء في الحالين، وهو الذي في طرق التيسير، فلا ينبغي أن يقرأ له من التيسير بسواه.

وذكره الخلاف فيه على سبيل الحكاية، كما نبه عليه في النشر.

وروى الآخرون عنه الإثبات في الوصل، دون الوقف، وهو الذي: لم يذكر عنه ابن فارس في الجامع سواه، وبه قطع في المستنير، والكفاية، عن الداجوني، وهو الظاهر من عبارة الداني في المفردات.

وعلى هذا ينبغي أن يحمل الخلاف المذكور في التيسير، إن أخذ به، وبمقتضى هذا يكون الوجه الثاني في الشاطبية هو هذا.

على أن إثبات الخلاف من طريق الشاطبية في غاية البعد، وكأنه تبع فيه ظاهر التيسير فقط، كذا في النشر.

ثم قال: قلت وكلا الوجهين صحيح، نصاً وأداء، حالة الوقف، وأما حالة الوصل فلا آخذ بغير الاثبات، من طرق كتابنا انتهى.

وأما رواية بعضهم الحذف عنه في الحالين، فقال في النشر: لا أعلمه نصاً، من طرق كتابنا لأحد من أئمتنا، ولكنه ظاهر التجريد، من قراءاته على عبد الباقي، يعني من طريق الحلواني، وعن الحلواني قال: رحلت إلى هشام بعد وفاة ابن ذكوان ثلاث مرات، ثم رجعت الى «حلوان» فورد على كتابه: إني أخذت عليك (ثم كيدون) بالأعراف بياء في الوصل، وهي بياء في الحالين.

وقرأ «رويس» بخلف عنه بإثبات الياء في (عبادي) من قوله تعالى (يا عباد فاتقون) لمناسبة ما بعدها، ولم يختلف في غيره من المنادى المحذوف، وهو رواية جمهور العراقيين.

وروى الآخرون عنه الحذف، وهو القياس، فإن الحذف في الحالين قاعدة الاسم المنادى، وهو في مائة وثلاثين منها (يا رب) و (رب) سبعة وستون موضعاً، و (يا قوم) ستة وأربعون، و (يا بني) ستة و (يا أبت) ثمانية، و (يبنؤم) و (ابن أم) و (يا عباد الذين آمنوا) و (يا عباد فاتقون).

والياء في هذا القسم ياء إضافة كلمة برأسها، استغنى عنها بالكسرة، ولم يثبت من ذلك في المصاحف سوى موضعين، بلا خلاف: (يا عبادي الذين آمنوا) بالعنكبوت و (يا عبادي الذين أسرفوا) بالزمر وموضع بخلاف، وهو (يا عبادي لا خوف عليكم) بالزخرف ـ كما يأتي إن شاء الله تعالى ـ.

وقرأ «قنبل» بخلف عنه (نرتع ونلعب) و (يتق ويصبر) بإثبات الياء فيهما في الحالين، وهما فعلان مجزومان، إجراء للفعل المعتل في الجزم مجرى الصحيح، وهي لغة قليلة، أو أشبعت الكسرة، فنشأت عنها الياء وهي لغة لبعض العرب.

والاثبات في (نرتع) له رواية ابن شنبوذ عنه، والحذف رواية ابن مجاهد.

والوجهان في الشاطبية، كالتيسير، إلا أن الإثبات ليس من طريقيهما، كما نبه عليه في النشر.

وأما (يتقي) فأثبتها عنه في الحالين ابن مجاهد، من جميع طرقه، ولم يذكر في الشاطبية كأصلها غيره، وحذفها في الحالين ابن شنبوذ، وافقه ابن محيصن، على الإثبات في (يتقي) بخلف عنه، والباقون بالحذف فيهما.

وقرأ ورش، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، (تسئلن) بهود بإثبات الياء، وافقهم اليزيدي، والحسن، وكل على أصله.

والباقون بالحذف في الحالين، وخرج موضع الكهف الآتي قريباً ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وحفص، وكذا أبو جعفر، ورويس، (فما آتان الله) بالنمل بإثبات الياء مفتوحة في الوصل، وهو قياس ياء الإضافة، وافقهم اليزيدي.

والباقون بالحذف في الوصل، لالتقاء الساكنين.

وأما حكمها في الوقف: فأثبتها فيه وجهاً واحداً يعقوب.

واختلف عن قالون، وأبي عمرو، وحفص، وقنبل، فأما قنبل: فأثبتها عنه ابن شنبوذ، وحذفها ابن مجاهد.

وأما الثلاثة[1] فقطع لهم في الوقف بالياء مكي، وابن بليمة، وطاهر بن غلبون، وغيرهم.

وقطع لهم بالحذف جمهور العراقيين، وهو الذي في الارشادين، والمستنير، والجامع، والعنوان، وغيرها.

وأطلق لهم الخلاف في الشاطبية كأصلها، والتجريد، وغيرها، وافقهم اليزيدي بخلفه ـ أيضاً ـ.

والباقون بحذفها وقفا، وهم: ورش، والبزي، وقنبل، من طريق ابن مجاهد، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وخلف، وافقهم ابن محيصن، والحسن، والأعمش.

وقرأ أبو جعفر (إن يردن الرحمن) بيس، بإثبات الياء مفتوحة في الوصل، ساكنة في الوقف، كوقف يعقوب عليها، والباقون بحذفها فيهما.

وقرأ «السوسي» وحده بخلف عنه ـ (فبشر عبادي الذين) بالزمر، بإثبات الياء مفتوحة في الوصل، ثم اختلف المثبتون عنه:

فأثبتها منهم في الوقف ـ أيضاً ـ ساكنة الجمهور، كأبي الحسن بن فارس، وأبي العز، وسبط الخياط، وغيرهم، ورجحه الداني في المفردات.

وحذفها الآخرون فيه، كصاحب التجريد، والتيسير.

وذهب جماعة عن السوسي إلى حذفها في الحالين، كصاحب العنوان، والتذكرة، والكافي، وغيرهم.

قال في النشر: وهو الذي ينبغي أن يكون في التيسير.

فتحصل للسوسي فيها ثلاثة أوجه: الاثبات في الحالين، والحذف فيهما،

---

(١) أي: قالون، وأبو عمرو، وحفص.

والإثبات وصلا مفتوحة، لاوقفا، والثلاثة في الطيبة[1] .

وهذه الكلمات الثلاث، أعني (آتان الله) و (إن يردن)، (فبشر عباد) مما وقعت فيه الياء قبل ساكن.

فهذا ما وقع من الياءات المختلف فيها، في غير الفواصل.

وأما الفواصل بقسميها، أعني الأصلية، والإضافية، وهي كما سبق أول الباب ستة وثمانون:

فقرأها كلها بإثبات الياء في الحالين «يعقوب» على أصله، ووافقه غيره في سبع عشرة كلمة:

وهي (دعاء) و (التلاق) و (التناد) و (أكرمن) و (أهـانن) و (يسر) و (بـالواد) و (المتعـال) و (وعيد) و (نـذير) و (نكيـر) و (يكـذبـون) و (ينقـذون) و (لتـردين) و (فاعتزلون) و (ترجمون) (ونذر).

وأما (دعائي) بابراهيم فقرأ باثبات الياء فيها وصلا فقط ورش، وأبو عمرو، وحمزة، وكذا أبو جعفر، وافقهم اليزيدي، والأعمش، وابن محيصن بخلفه .

وقرأها بالإثبات في الحالين البزي، ويعقوب.

واختلف عن قنبل: فروى عنه ابن مجاهد الحذف في الحالين، وروى عنه ابن شنبوذ الإثبات في الوصل، والحذف في الوقف، كأبي عمرو، ومن معه. قال في النشر: وبكل من الحذف والإثبات قرأت عن قنبل وصلا، ووقفا، وبه آخذ. والباقون بالحذف فيهما، وهو الثاني لابن محيصن.

وأما (التلاق) و (التناد) بغافر:

فقرأ ورش، وكذا ابن وردان، بإثبات الياء فيهما وصلا فقط، وافقهما الحسن.

---

(١) قال ابن الجزري:

. . . . . بشـــر عبـــاد افتــح يقوا

بالخلف والوقف يلي خلف.

انظر: شرح ابن الناظم ص ١٩٥ .

وقرأ ابن كثير باثباتها في الحالين بلا خلاف، كيعقوب، وافقه ابن محيصن.

وانفرد أبو الفتح فارس، من قراءته على عبد الباقي بن الحسن، عن أصحابه، عن قالون، بالوجهين: الحذف، والاثبات، وأثبته في التيسير، وتبعه الشاطبي، على ذلك.

قال في النشر: وقد خالف عبد الباقي في ذلك سائر الناس، ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق، عن أبي نشيط، ولا عن الحلواني، وأطال في بيان ذلك[1].

وأما (أكرمن) و (أهانن) بالفجر:

فقرأ نافع، وكذا أبو جعفر، بإثبات الياء فيهما وصلا.

واختلف عن أبي عمرو: فالجمهور عنه على التخيير، بين الحذف والاثبات.

والآخرون بالحذف، وعليه عول الداني، والقرطبي.

قال في النشر: والوجهان صحيحان، مشهوران عن أبي عمرو، والتخيير أكثر، والحذف أشهر، وافقه اليزيدي بخلف ـ أيضاً ـ.

وقرأ البزي باثباتهما في الحالين كيعقوب، وافقه ابن محيصن، من المبهج.

وأما (يسر) بالفجر:

فقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، باثبات الياء فيه، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن، وكل على أصله.

وهذا موضع ذكره، لأنه من الفواصل.

وأما (بالواد) بالفجر ـ أيضاً ـ فقرأ ورش، وابن كثير، وكذا يعقوب، بإثبات الياء فيه، وافقهم ابن محيصن، وكل على أصله.

لكن اختلف عن قنبل في الوقف، والاثبات له فيه هو طريق التيسير، إذ هو من قراءة الداني، على فارس بن أحمد، وعنه أسند رواية قنبل في التيسير.

وفي النشر: كلا الوجهين صحيح عن قنبل، حالة الوقف نصاً، وأداء.

والباقون بالحذف في الحالين.

---

(١) راجع النشر (١٩١/٢) طبعة المكتبة التجارية.

وأما (المتعال) بالرعد:

فقرأه ابن كثير، وكذا يعقوب، باثبات الياء في الحالين، من غير خلف وافقهما ابن محيصن والباقون بالحذف فيهما.

وأما (وعيد) بإبراهيم، وموضعي «ق» و (نكير) بالحج، وسبأ، وفاطر، والملك، (ونذر) ستة مواضع بالقمر، و (أن يكذبون) بالقصص (ولا ينقذون) بيس، و (لتردين) بالصافات و (أن ترجمون) و (فاعتزلون) بالدخان و (نذير) بالملك. فقرأ «ورش» باثبات الياء في التسع كلمات وصلا، ويعقوب على أصله باثباتها في الحالين.

فهذه سبع عشرة كلمة، وافق فيها هؤلاء يعقوب على ما تقرر.

و ما بقي من رؤوس الآي اختص باثبات الياء فيه في الحالين يعقوب، كما يأتي مفصلاً، في محله إن شاء الله تعالى ـ والله تعالى المعين.

[خاتمة]

اتفقت المصاحف على إثبات الياء رسماً في مواضع خمسة عشر، وقع نظيرها محذوفاً مختلفاً فيه، فيما سبق هنا، وهي:

(واخشوني ولأتم) (فإن الله يأتي بالشمس) كلاهما بالبقرة، (فاتبعوني) بآل عمران، (فهو المهتدي) بالأعراف (فكيدوني) بهود (ما نبغي) بيوسف، (من اتبعني) فيها (فلا تسئلني) بالكهف(فاتبعوني وأطيعوا) بطه (أن يهديني) بالقصص (يا عبادي الذين آمنوا) بالعنكبوت (وأن اعبدوني) بيس (يا عبادي الذين أسرفوا) بالزمر (أخرتني إلى) بالمنافقين (دعائي إلا) بنوح.

وكذلك أجمع القراء على إثباتها، إلا ما روي عن ابن ذكوان في (تسئلني) بالكهف من الخلف في إثبات يائها مع أن المشهور عنه الاثبات فيها كالباقين، كما يأتي في محله ـ إن شاء الله تعالى ـ من سورة الكهف.

ويلتحق بهذه الياءات (بهادي العمى) بالنمل، لثبوتها في جميع المصاحف كما تقدم، بخلاف التي في الروم، إذ هي محذوفة في جميعها، كما تقدم أيضاً في باب

الوقف على المرسوم.

هذا آخر ما يسر الله تعالى من ذكر أصول القراء العشرة، حسبما تضمنته الكتب المتقدم ذكرها وما ألحق بها، والأربعة الزائدة عليها ويتلوه ذكر الفروع، المسماة عند أهل هذا الشأن « بفرش الحروف » مصدر فرش « نشر » وهو إما أن تتكرر فيه الكلمة، ويقع الخلاف فيها في كل موضع وقعت فيه أو أكثر المواضع، أو لا تتكرر، فالأول يضبط الخلاف فيه في أول موضع وقعت فيه تلك الكلمة، ويضم إليها ما يشبهها ثم تعاد كلها أو أكثرها في محالها للايضاح، وعدم مشقة المراجعة، وتنبيهاً للقارىء لئلا يذهل، ويغتفر التكرار لمزيد الفائدة، وتفصيل المجمل على أن التفصيل بعد الاجمال ليس تكراراً وهذا أعني التكرار إنما هو بالنسبة للقراء العشرة أما الأربعة فاكتفي لهم غالباً بما ذكر في أول موضع ،وبما تأصل لهم في الأصول المتقدمة، والثاني وهو الذي لا يتكرر يورد منشوراً على حسب الترتيب القرآني كالسابق، مع توجيه كل قراءة تتلوها مفتتحاً كل سورة بعدد آيها، مع ذكر الخلاف في ذلك مختتماً بذكر ما فيها من مرسوم خط المصاحف العثمانية، ومن ياءات الاضافة، وياءات الزوائد، بعد ذكرها مفصلة واحدة واحدة في محالها لتتم الفائدة، ويحصل المقصود، إذ الغرض كما تقدم إيصال دقائق هذا الفن مبينة لكل احد على وجه سهل مع الاختصار، ليسهل تحصيله لكل طالب والله تعالى ولي كل نعمة.

فأقول مستعيناً بالله تعالى، وعليه التكلان، مفتتحاً بأم القرآن.

سـورة الفاتحـة

مكية وقيل: مدنية (١)

[الفواصل]

وآيها سبع، متفق الإجمال.

وخلافها اثنان:

(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ) عدها مكي، وكوفي، ولم يعد (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم) وعكسه مدني، وبصري، وشامي(٢). وفيها شبه الفاصلة: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ).

وسبب الاختلاف في الآي، أن النبي ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ كان يقف على رؤوس الآي للتوقيف، فإذا علم محلها وصل للإضافة والتمام، فيحسب السامع

---

(١) الأول قول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ وقتادة، وإلى الثاني ذهب أبو هريرة، ومجاهد، وعطاء، وقيل: نزلت مرتين: مرة بمكة، ومرة بالمدينة.
وقيل: نزل نصفها بمكة، ونصفها بالمدينة، وهو رأي ضعيف، والراجح أنها مكية، لقول الله تعالى: ﴿ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم﴾ وهذا في سورة الحجر، وهي مكية بالإجماع.
تفسير القرطبي (١/ ١١٥) طبعة دار الكتب.

(٢) وخلاصة ذلك أن الفاتحة سبع آيات بلا خلاف لقول الله تعالى: ﴿ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم﴾، روى البخاري ومسلم عن رسول الله ﷺ أنه قال: « هي الفاتحة » فمن عد البسملة آية لم يعد قوله تعالى: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم﴾ آية، ومن لم يعد البسملة آية عد قوله تعالى: ﴿أنعمت عليهم﴾ آية، وبذلك تكون سبع آيات عند علماء العدد بالاتفاق، وإن اختلفوا في الآية السابعة كما تقدم. اهـ. محققه.

أنها ليست فاصلة، وأيضاً البسملة نزلت مع السور في بعض الأحرف السبعة، فمن قرأ بحرف نزلت فيه عدها ومن قرأ بغير ذلك لم يعدها.

[القراءات]

البسملة هي مصدر بسمل إذا قال (بسم الله) كحوقل إذا قال (لا حول ولا قوة إلا بالله) والكلام عليها في مباحث:

الأول لا خلاف أنها بعض آية من النمل، واختلف فيها أول الفاتحة، فذهب إمامنا الشافعي[1] رضي الله تعالى عنه إلى أنها آية مستقلة من أول الفاتحة بلا خلاف عنده، ولا عند أصحابه، لحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها المروي في البيهقي وصحيح ابن خزيمة « أن رسول الله ﷺ قرأ بسم الله الرحمن الرحيم في أول الفاتحة في الصلاة وعدها آية »[2].

وأيضاً فهي آية مستقلة منها في أحد الحروف السبعة المتفق على تواترها،

---

(١) هو: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن يزيد بن هاشم بن عبد المطلب، صاحب المذهب المشهور، وأحد الأئمة الأربعة، الذي قال عنه رسول الله ﷺ « عالم قريش يملأ طباق الأرض علماً » توفي سنة ٢٠٤ هـ.
راجع في ترجمته: تذكرة الحفاظ (١/ ٢٢٩) الوافي بالوفيات (١/ ٤٤٧).

(٢) وفي رواية الشافعي - رضي الله عنه - قال قالت: « قرأ رسول الله ﷺ فاتحة الكتاب، فعد « بسم الله الرحمن الرحيم » آية، « الحمد لله رب العالمين » آية « الرحمن الرحيم » آية، « مٰلك يوم الدين » آية، « إياك نعبد وإياك نستعين » آية، « اهدنا الصراط المستقيم » آية، « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين » آية.
قال القسطلاني: وهذا استدلال جيد، لولا أن يقال إن عدَّها آية من فهم الراوي.
انظر: ص ١١٩ من طبعة المشهد الحسيني.
قال ابن الجزري: « إن الإمام الشافعي - رضي الله عنه - جعل البسملة من القرآن، مع أن روايته عن شيخه « مالك » تقتضي عدم كونها من القرآن، لأنه من أهل مكة، وهم يثبتون البسملة بين السورتين، ويعدونها من اول الفاتحة آية، وهو قرأ قراءة ابن كثير على اسماعيل القسط على ابن كثير، فلم يعتمد على روايته عن مالك، في عدم البسملة، لأنها آحاد، واعتمد على قراءة ابن كثير لأنها متواترة » اهـ منجد المقرئين ص ٦٩ طبعة القدس.

وعليه ثلاثة من القراء السبعة ابن كثير، وعاصم، والكسائي، فيعتقدونها آية منها، بل ومن القرآن أول كل سورة.

وأما غير الفاتحة ففيها ثلاثة أقوال:

أولها: أنها ليست بآية تامة من كل سورة، بل بعض آية.

ثانيها: أنها ليست بقرآن في أوائل السور، خلا الفاتحة.

ثالثها: أنها آية تامة من أول كل سورة سوى براءة.

وليعلم أنه لا خلاف بينهم في إثباتها أول الفاتحة، سواء وصلت بالناس أو ابتدىء بها، لأنها وإن وصلت لفظاً فإنها مبتدأ بها حكماً.

الثاني في حكمها بين السورتين:

فقالون وورش من طريقي الأصبهاني، وابن كثير، وعاصم، والكسائي وكذا أبو جعفر بالفصل بينهما بالبسملة، لأنها عندهم آية لحديث سعيد بن جبير(١).

وافقهم ابن محيصن والمطوعي.

واختلف عن ورش من طريق الأزرق، وأبي عمرو، وابن عامر، وكذا يعقوب في الوصل، والسكت، والبسملة بينهما جمعا بين الدليلين، فالبسملة لورش في التبصرة وهو أحد الثلاثة في الشاطبية، والوصل بلا بسملة له من العنوان، والمفيد، وهو الثاني في الشاطبية، والسكت له في التيسير، وبه قرأ الداني على جميع شيوخه وهو الثالث في الشاطبية(٢) وهو لأبي عمرو في سائر كتب العراقيين لغير ابن حبش عن السوسي، وهو أحد الوجهين في الشاطبية والهداية، واختاره الداني، ولا يؤخذ من التيسير سواه عند التحقيق، وقطع له بالوصل بلا بسملة صاحب العنوان، والوجيز، وهو الثاني في الشاطبية، كجامع البيان، وقطع له بالبسملة في الهادي والهداية في

---

(١) ولفظه: «كان عليه الصلاة والسلام ـ لا يعلم انقضاء السورة حتى ينزل عليه ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ راجع ذلك في: تفسير القرطبي (١/ ٩١ وما بعدها).

(٢) وبه قطع له ابنا غلبون، وابن بليمة.

الوجه الثالث ورواه ابن حبش عن السوسي، وهي لابن عامر في العنوان وفاقاً لسائر العراقيين، والوصل له من الهداية، وهو أحد الوجهين في الشاطبية، والسكت له من التبصرة، واختاره الداني وهو الثاني في الشاطبية، وقطع به ليعقوب صاحب المستنير، كسائر العراقيين، وبالوصل صاحب الغاية، وبالبسملة الداني.

وافقهم اليزيدي.

فالوصل لبيان ما في آخر السورة من إعراب وبناء وهمزات وصل ونحو ذلك، والسكت لأنهما آيتان وسورتان.

واشترط في السكت أن يكون من دون تنفس، واختلفت ألفاظهم في التأدية عن زمن السكت فقيل وقفة تؤذن بإسرار البسملة وقيل سكتة يسيرة، وقيل غير ذلك.

قال في النشر: والصواب حمل دون من قولهم دون تنفس على معنى غير وبه يعلم أن السكت لا يكون الا مع عدم التنفس قل زمنه أم كثر[1].

ثم ما ذكر من الخلاف بين السورتين هو عام بين كل سورتين، سواء كانتا مرتبتين أم لا، فلو وصل آخر الفاتحة بالانعام مثلاً جازت البسملة وعدمها على ما تقدم، أما لو وصلت السورة بأولها كأن كررت كما تكرر سورة الاخلاص فقال محرر الفن « الشمس بن الجزري » لم أجد فيه نصاً والذي يظهر البسملة قطعاً فإن السورة والحالة هذه مبتدأة كما لو وصلت الناس بالفاتحة، انتهى.

وإذا فصل بين السورتين بالبسملة جاز لكل من رويت عنه ثلاثة أوجه: وصلها بالماضية مع [الآتية، لأنه الأصل][2] وفصلها عنهما لأن كلا من الطرفين وقف تام وفصلها عن الماضية ووصلها بالآتية.

قال الجعبري: وهو أحسنها لإشعاره بالمراد، وهو أنها للتبرك، أو من السورة

---

(١) خلاصة هذه الآراء أنها سكتة لطيفة، تؤذن بالفصل بين السورتين، بمقدار قراءة البسملة سراً اهـ محققه.

(٢) ما بين القوسين ساقط من « ش ».

ويمتنع وصلها بالماضية وفصلها عن الآتية، إذ هي لأوائل السور لا لأواخرها، والمراد بالفصل والقطع الوقف.

وقرأ حمزة، وكذا خلف، بوصل آخر السورة بأول التي تليها من غير بسملة، لأن القرآن عندهما كالسورة الواحدة.

وافقهما الشنبوذي والحسن.

وقد اختار كثير من أهل الأداء عمن وصل لمن ذكر من ورش، وأبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، وكذا يعقوب السكت بين المدثر والقيامة، وبين الانفطار والمطففين، وبين الفجر والبلد، وبين العصر والهمزة، كاختيار الآخذين بالسكت لورش، أو أبي عمرو، أو ابن عامر، أو يعقوب الفصل بالبسملة بين السور المذكورة لبشاعة اللفظ « بلا » و« ويل » والأكثرون على عدم التفرقة وهو مذهب المحققين[1].

الثالث: لا خلاف في حذف البسملة إذا ابتدأت براءة، أو وصلتها بالأنفال، على الصحيح، وقد حاول بعضهم جوازها في أولها، وقال السخاوي: أنه القياس، ووجهوا المنع بنزولها بالسيف، قال ابن عباس رضي الله عنه: « بسم الله أمان وليس فيها أمان » ومعناه أن العرب كانت تكتبها أول مراسلاتهم في الصلح، فإذا نبذوا العهد لم يكتبوها. قال السخاوي فيكون مخصوصاً بمن نزلت فيه، ونحن إنما نسمي للتبرك انتهى واحتج للمنع بغير ذلك[2].

---

(١) الراجح هو عدم التفرقة بين السور الأربع، التي تسمى بالأربع الزهر، وغيرها، لأنه ليس هناك دليل صريح، وإنما هو من قبيل التأدب فقط، على أن ما فروا منه قد وقعوا فيه أيضاً، وهو وصل « الرحيم » في آخر البسملة بقوله تعالى: ﴿ويل﴾ وهو نفس المحظور، فالأولى إجراء الأوجه على عمومها. والله أعلم. اهـ محققه.

(٢) وأخرى أن المنع ألزم وأولى، لأن القراءة سنة متبعة، وما دامت سورة « التوبة » لم ينزل في أولها بسملة، فالواجب الاتباع، ولا يأتي هنا القياس ولا الاجتهاد، فالاتباع أولى من الابتداع، وقد أجمعت الأئمة، منذ الصدر الأول على عدم كتابتها في المصحف في أول هذه السورة فلا ينبغي العدول عن ذلك. والله أعلم. اهـ محققه.

أما غير براءة فقد اتفق الكل على الإتيان بالبسملة في أول كل سورة، ابتدؤا بها ولو حكماً، كأول الفاتحة، حيث وصلت بالناس كما تقدم، إلا « الحسن » فإنه يسمي أول الحمد فقط.

الرابع: يجوز البسملة وعدمها في الابتداء بما بعد أوائل السور ولو بكلمة، لكل من القراء تخييراً كذا أطلق الشاطبي كالداني في التيسير، وعلى اختيار البسملة جمهور العراقيين، وعلى اختيار عدمها جمهور المغاربة، ومنهم من خص البسملة بمن فصل بها بين السورتين، كابن كثير ومن معه، وبتركها من لم يفصل بها كحمزة ومن معه.

وأما الابتداء بما بعد أول براءة منها فلا نص للمتقدمين فيه، وظاهر إطلاق كثير كالشاطبي التخيير فيها، واختار السخاوي الجواز، وإلى المنع ذهب الجعبري.

والصواب كما في النشر أن يقال: إن من ذهب إلى ترك البسملة في أوساط غير براءة لا اشكال في تركها عنده في أوساط براءة، وكذا لا إشكال في تركها عند من ذهب إلى التفصيل، إذ البسملة عندهم في وسط السورة تبع لأولها، ولا تجوز البسملة أولها، فكذا وسطها، وأما من ذهب إلى البسملة في الأجزاء مطلقاً فإن اعتبر بقاء أثر العلة التي من أجلها حذفت أولها، وهي نزولها بالسيف كالشاطبي، لم يبسمل، وإن لم يعتبر بقاء أثرها، أو لم يرها علة بسمل بلا نظر والله أعلم.

خاتمة:

يعلم مما تقدم من التخيير في الابتداء بالاجزاء مع ثبوت البسملة بين السور أنه لا يجوز وصل البسملة بجزء من أجزاء السورة، لا مع الوقف ولا مع وصله بما بعده، إذ القراءة سنة متبعة، وليس أجزاء السورة محلاً للبسملة عند أحد، والمنع من ذلك أولى من منع وصلها بآخر السورة والوقف عليها، إذ ذاك محل لها في الجملة، وقد منعت لكون البسملة للأوائل، لا للأواخر(١). قال شيخنا رحمه الله تعالى(٢) هذا ما

(١) في هذا التعليل نظر، لأنه كيف يقاس وصل البسملة. بأول آية من السورة يوصل السورة بالبسملة مع الوقف عليها؟ الفارق بعيد جداً، إلا أن يكون هناك نص في ذلك ولم أطلع عليه، وإلا فكيف نوفق بين =

تيسر من الكلام على البسملة.

وعن الحسن (ٱلْحَمْدُ للهِ) حيث وقع بكسر الدال، اتباعاً لكسرة لام الجر بعدها[1].

والجمهور بالرفع على الابتداء، والخبر ما بعده أي متعلقه.

وقرأ (الرَّحِيم مَّـلِكِ) بادغام الميم الأولى في الثانية أبو عمرو بخلف عنه من روايتيه، وكذا يعقوب من المصباح، مع مد (مالِكِ).

وافقهما ابن محيصن من المفردة، واليزيدي بخلف، والحسن والمطوعي.

وخص الشاطبي في إقرائه الادغام بالسوسي، والاظهار بالدوري، ويجوز المد والقصر والتوسط في حرف المد السابق قبل المدغم ونظائره.

واختلف في (ملك):

فعاصم، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، بالألف مداً على وزن « سامع » اسم فاعل من ملك ملكاً بالكسر وافقهم الحسن والمطوعي.

والباقون بغير ألف على وزن «سمع» صفة مشبهة، أي قاضي يوم الدين[2].

= هذا وبين الحديث المشهور: « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أجزم » أو « ابتـر » ووصل البسملة بالآية لا يغير شيئاً منها، فما قاله المؤلف هنا فيه نظر. والله أعلم اهـ محققه.

(٢) هو: الشيخ علي الشبراملسي، أحد شيوخه الذين تقدمت ترجمتهم.

(١) وهي لغة تميم وبعض غطفان، جعلوا الحرف الأول في حركته، وهو الدال، تابعاً للحرف الثاني، وهو الألم ليكون بينهما تجانس في الحركة، وإنما جاز الإتباع هنا في كلمتين، مع أنه إنما يكون في كلمة واحدة، لتنزل الكلمتين هنا منزلة الكلمة الواحدة لكثرة استعمالهما مقترنين.

كما قرأ بعضهم بضم اللام من « لله » اتباعاً لضم الدال وكلاهما شاذ ـ كما هو معروف (المحتسب لابن جنى جـ ١ ص ٣٧).

(٢) قال أبو عبيد ـ محتجاً لهذه القراءة: كل ملك فهو مالك، وليس كل مالك ملكاً، لأن الرجل قد يملك الدار، والثوب، وغير ذلك، فلا يسمى ملكاً، وهو مالك اهـ.

كما احتج بعض العلماء لهذه القراءة، بأن وصفه بالملك أبلغ من وصفه بالمِلك، وبه وصف نفسه فقال: (لمن الملك اليوم) فامتدح بمُلك ذلك، وانفراده به يومئذ فمدحه بما امتدح به أحق وأولى. =

وعن المطوعي « مالكَ » بفتح الكاف نصباً على القطع، أو منادى مضافاً توطئة (لإِيَّاك نَعْبُدُ)(١) والجمهور بكسرها.

وعن الحسن (يُعْبَدُ) بالياء من تحت مضمومة مبنياً للمفعول، استعار ضمير النصب للرفع والتفت اذ الأصل أنت تعبد.

وعن المطوعي (نِسْتَعِينُ) بكسر حرف المضارعة، وهي لغة مطردة في حرف المضارعة بشرطه(٢).

= (حجة القراءات لأبي زرعة ص ٧٧ ـ ٧٨) بتحقيق الشيخ سعيد الأفغاني وحجة من قرأ (مالك) بالمد، أن المالك يحوي الملك ويشتمل عليه، ويغيِّر الملك مملوكاً، لقوله جل شأنه: ﴿قل اللهم مالك الملك﴾ فقد جعل المُلك للمالك فصار « مالك » أمدح، وإن كان يشتمل على ما يشتمل عليه الملك، وعلى ملكه، سوى ما يتلوه، من زيادة الألف، التي هي حسنة قد ضمن عنها عشر حسنات.
والدليل على هذا الترجيح أن شاعراً جاء إلى رسول الله ﷺ يشكو امرأته فقال:

يا مالك الملك وديّان العرب
إليك أشكو ذِرْبَةً من الذِّرَب

والذربة: الحادة اللسان.
فقال ﷺ: « مه، ذلك الله »
انظر: (حجة القراءات لأبي زرعة ص ٧٨ ـ ٧٩، ومعجم الشعراء للمرزباني ص ١٦ طبعة القدس ١٣٥٤ هـ) وأقول:
ان كل ما قيل في توجيه القراءتين صحيح ومسلم به، وكله ثابت لله تبارك وتعالى، فهو المالك، وهو الملك، وهو الذي بيده كل شيء، فكل قراءة تفيد معنى قد لا تفيده القراءة الأخرى، ولذلك يقول بعض العلماء ان كل قراءة تعتبر حجة مستقلة ومعجزة دالة على صدق رسول الله ﷺ فيما بلغه عن ربه جل وعلا اهـ محققه.

(١) أي على أنه نعت مقطوع، فهو معمول لفعل محذوف تقديره: أمدح، أو أعني، أو على أنه منادى حذف منه حرف النداء، ويكون ذلك تمهيداً لقوله: ﴿إياك نعبد﴾ فكأنه يقول: يا مالكَ يوم الدين إياك نعبد. (القراءات الشاذة للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ٢١).

(٢) وهو أن يكون حرف المضارعة نوناً، أو تاء، مفتوحتين، وكان مفتوح العين، وكان ماضيه ثلاثياً مكسور العين، أو زائداً، على ثلاثة أحرف ومبدوءاً بهمزة الوصل مثل: (تعلمون، تفرح، تعثوا، تبخسوا يعتدون، تستكبرون، تقشعرّ) واختلف عنه في (كي تقرعينها) (ولا تضحى) كلاهما بسورة طه و « الا تطغوا » بالرحمن.

واختلف في (الصراط وصراط) :

فقنبل من طريق ابن مجاهد، وكذا رويس بالسين حيث وقعا على الأصل، لأنه مشتق من السرط وهو البلع، وهي لغة عامة العرب، وافقهما ابن محيصن فيهما، والشنبوذي فيما تجرد عن اللام.

وقرأ خلف عن حمزة باشمام الصاد الزاي في كل القرآن، ومعناه مزج لفظ الصاد بالزاي(١) وافقه المطوعي.

واختلف عن خلاد على أربع طرق:

الأولى الاشمام في الأول من الفاتحة فقط.

الثانية: الاشمام في حرفي الفاتحة فقط.

الثالثة: الاشمام في المعرف باللام خاصة هنا وفي جميع القرآن.

الرابعة: عدم الاشمام في الجميع.

والأربعة مستفادة من قول الطيبة الأول أي بالاشمام قف. وفيه والثاني وذي اللام اختلف، والباقون، بالصاد كابن شنبوذ وباقي الرواة عن قنبل، وهي لغة قريش(٢).

وعن الحسن (اهْدِنا صراطاً مستقيماً) بالنصب والتنوين فيهما من غير أل(٣).

واختلف في ضم الهاء وكسرها من (عليهم، وإليهم، ولديهم، وعليهما،

= وكسر حرف المضارعة بالشروط السابقة لغة تميم، وهذيل، وأسد، وربيعة. (القراءات الشاذة للشيخ عبد الفتاح القاضي ص٢١ ـ ٢٢).

(١) وهي لغة لبعض العرب، كقيس (حجة القراءات ص ٨٠).

(٢) وحجة هذه القراءة أنها كتبت في جميع المصاحف بالصاد قال الكسائي: هما لغتان. (حجة القراءات ص ٨٠).

(٣) أي في سورة الفاتحة فقط، وليس في جميع القرآن ووجهه ـ كما قال ابن جنى ـ أنه أراد التذلل لله تعالى، وإظهار الطاعة له، أي قد رضينا منك يا ربنا بما يقال له: صراط مستقيم ولسنا نريد المبالغة في قول من قرأ: الصراط المستقيم، أي: الصراط الذي قد شاعت استقامته وتعوملت في ذلك حاله وطريقته. (المحتسب جـ ١ ص ٤١).

وإليهما، وفيهما، وعليهن، واليهن، وفيهن، وصياصهن، وبجنتيهم وترميهم، وما نريهم، وبين أيديهن) وما يشبه ذلك من ضمير التثنية والجمع مذكراً أو مؤنثاً.

فحمزة وكذا يعقوب من (عليهم، وإليهم، ولديهم) الثلاثة فقط حيث أتت، بضم الهاء على الأصل، لأن الهاء لما كانت ضعيفة لخفائها خصت بأقوى الحركات، ولذا تضم مبتدأة وبعد الفتح والألف والضمة والواو والسكون في غير الياء نحو (هو، ولهو، ودعاه، ودعوه، ودعه) وهي لغة قريش، والحجازيين.

وافقهما المطوعي في الثلاثة، والشنبوذي في (عليهم) فقط حيث وقع، وزاد يعقوب فقرأ جميع ما ذكر وما شابهه مما قبل الهاء ياء ساكنة بضم الهاء أيضاً.

وافقه الشنبوذي في (عليهما) فقط.

وهذا كله إذا كانت الياء موجودة، فإن زالت لعلة جزم نحو (وإن يأتهم) (ويخزهم) (أو لم يكفهم) أو بناء نحو (فاستفتهم) فرويس وحده بضم الهاء في ذلك كله. إلا قوله تعالى: (ومن يولهم يومئذ) بالأنفال فإنه كسرها من غير خلف، واختلف عنه في (ويلههم الأمل) بالحجر (ويغنهم الله) في النور (وقهم السيئات، وقهم عذاب الجحيم) موضعي غافر.

والباقون بكسر الهاء في ذلك كله في جميع القرآن لمجانسة الكسر لفظ الياء أو الكسر، وهي لغة قيس وتميم وبني سعد.

واختلف في صلة ميم الجمع بواو، وإسكانها إذا وقعت قبل محرك ولو تقديراً نحو (أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا) (ومما رزقناهم ينفقون).

فقالون بخلف عنه، وابن كثير، وكذا أبو جعفر، بضم الميم ووصلها بواو في اللفظ، اتباعاً للأصل، بدليل (دخلتموه) (أنلزمكموها).

وافقهم ابن محيصن.

والاسكان لقالون في الكافي والعنوان والارشاد، وكذا في الهداية من طريق أبي نشيط، ومنها قرأ به الداني على أبي الحسن، ومن طريق الحلوا ني على أبي الفتح،

والصلة له في الهداية للحلواني، وبها قرأ الداني على أبي الفتح من الطريقين عن قراءته على عبد الباقي، وعن قراءته على عبد الله بن الحسين من طريق الجمال عن الحلواني[١].

واشترطوا في الميم أن تكون قبل محرك، ولو تقديراً ليندرج فيه (كنتم تمنون) (وفظلتم تفكهون) على التشديد، وان يكون المحرك منفصلاً، ليخرج عنه المتصل نحو (دخلتموه) و (أنلزمكموها) فإنه مجمع عليه.

وقرأ ورش من طريقيه بالصلة، إذا وقع بعد ميم الجمع همزة قطع، نحو (عليهم ءأنذرتهم) إيثاراً للمد، وعدل عن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها الذي هو مذهبه، لأنه لو أبقى الميم ساكنة لتحركت بسائر الحركات، فرأى تحريكها بحركتها الأصلية أولى[٢].

والباقون بالسكون في جميع القرآن للتخفيف (وأجمعوا) على إسكانها وقفاً لأنه محل تخفيف.

واختلف في ضم ميم الجمع وكسرها وضم ما قبلها وكسره، إذا كان بعد الميم ساكن وقبلها هاء مكسورة ما قبلها كسرة أو ياء ساكنة، نحو (عليهم القتال) و (يؤتيهم الله) و (بهم الأسباب) و (في قلوبهم العجل) .

فنافع وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وكذا أبو جعفر، بضم الميم وكسر الهاء في ذلك كله.

ووجهه، مناسبة الهاء بالياء، وتحريك الميم بالحركة الاصلية، وهي لغة بني

---

(١) وأطلق التخيير له في الشاطبية وفاقاً لجمهور أئمة العراقيين جمعاً بين اللغتين. هامش ص ١٢٤ ط المشهد الحسيني.

(٢) هنا سقط، ولعله عن الحسن قراءتها بالاتباع ـ يعني إن كان قبل الميم كسرة كسرها نحو : (عليهم غير) و (يناديهم أين) و (فيهم رسولاً) وإن كان قبلها ضم ضمها نحو (ءأنذرتهم أم لم) و (فيكم رسولاً) (منهم أميون) هامش ص ١٢٤ ط المشهد الحسيني.

أسد، وأهل الحرمين وافقهم ابن محيصن.

وقرأ أبو عمرو بكسر الهاء لمجاورة الكسرة أو الياء الساكنة، وكسر الميم أيضاً على أصل التقاء الساكنين، وافقه اليزيدي والحسن.

وقرأ حمزة، والكسائي، وكذا خلف، بضمهما لأن الميم حركت للساكن بحركة الاصل، وضم الهاء اتباعاً لها.

وافقهم الأعمش.

وقرأ يعقوب باتباع الميم الهاء على أصله، فضمها حيث ضم الهاء في نحو (يريهم الله)لوجود ضم الهاء، وكسرها في نحو (قلوبهم العجل) لوجود الكسرة.

وأما الوقف فكلهم على إسكان الميم وهم على أصولهم في الهاء، فحمزة بضم الهاء من نحو (عليهم القتال) و (اليهم اثنين) ويعقوب بضم ذلك، ونحو (يريهم الله) و (لا يهديهم الله) ورويس في نحو (يغنهم الله) على أصله بالوجهين.

واتفقوا على ضم الميم المسبوقة، بضم سواء كان في هاء أو كاف أو تاء، نحو (يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون) (عليكم القتال) (وأنتم الأعلون) وإذا وقفوا سكنوا الميم.

وعن ابن محيصن من المبهج (غير المغضوب) بنصب « غير » على الحال قيل من « الذين » وهو ضعيف، وقيل من الضمير في « عليهم » وعنه من المفردة. الخفض كالجمهور على البدل من « الذين » بدل نكرة من معرفة أو من الضمير المجرور في « عليهم » .

[المرسوم]

اتفقوا على كتابة (مـلك) بغير ألف ليحتمل القراءتين، وكذا (مـلك الملك) بآل عمران، كما في المقنع، ولم يذكره في الرائية[1] ومقتضاه: أن ما عداه يكتب

(١) وهي المعروفة بناظمة الزهر في علم الفواصل، وعد آي القرآن العزيز نظم الإمام الشاطبي رحمه الله =

على لفظه، وقد اصطلحوا على حذف ألف فاعل في الاعلام، وقال ابن قتيبة : ما كان من الأسماء، أي الاعلام المنقولة من الصفات على « فاعل » وكثر استعماله نحو « صالح » و « مالك » و « خالد » فحذف ألفه أحسن من إثباتها فإن حليت باللام تعين الاثبات.

واتفقوا أيضاً على كتابة « الصراط » بالصاد معرفاً، ومنكراً، بأي اعراب كان للدلالة على البدل، لأن السين هو الأصل كما تقدم، وكذا (ويبصط)[1] بالبقرة فخرج (يبسط الرزق) فإنه بالسين، وكذا كتبوا بالصاد (أم هم المصيطرون) بالطور (وبمصيطر) بالغاشية .

= تعالى، وعليها عدة شروح، من أحسنها « معالم اليسر شرح ناظمة الزهر » تأليف الشيخ عبد الفتاح القاضي، والشيخ محمود ابراهيم.

(٢) وهو قوله تعالى : ﴿والله يقبض ويبصط واليه ترجعون﴾ البقرة (٢٤٥).

سورة البقــرة

مدنية

[الفواصل]

آيها مائتان وثمانون وخمس حـجازي، وشـامي وسـت كـوفي، وسبع بصري.

اختلافها ثلاث عشرة[1] (ألم) كـوفي (عَذَابٌ أَلِيمٌ) شامي، وترك (إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُـونَ) (إلا خائفين) بصـري، (يا أولي الألبـاب) مـدني أخيـر وعـراقي، وشامي، بخلف عنه (من خلاق) الثاني[2] تركها مدني أخير (وقنا عذاب النار) غير مكي بخلف عنه (ماذا ينفقـون) حجازي (إلا إيـاه)[3] و (لعلكم تتفكرون)[4]

---

(١) المذكور اثنا عشر فقط، ولعل الثالث عشر هو: ﴿ولا يضار كاتب ولا شهيد﴾ على القول بعده للمكي، والصحيح عدم عده آية لأنه ورد النص على آية الدين في كثير من الأحكام، وهذا يرجح أنها آية واحدة كما يضرب بها المثل بأنها أكبر آية في القرآن الكريم.

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿فمن الناس من يقول ربنا آتنا في الدنيا وما له في الآخرة من خلاف﴾ البقرة (٢٠٠).
أما قوله تعالى: ﴿.. ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاف﴾ آية (١٠٢) فالكل متفق على عدم عدها آية اهـ محققه.

(٣) هكذا بالأصل، وصوابه: (إلا المد في الأخير) يبقى أن قوله تعالى: ﴿ويسألونك ماذا ينفقون﴾ الذي بعده ﴿قل العفو﴾ معدود للمكي والمدني الأول (بشير اليسر شرح ناظمة الزهر للشيخ القاضي ص ٦٥).

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون﴾ آية (٢١٩).

الأول مدني أخير، وكوفي وشامي، (قولاً معروفاً) بصري، (الحي القيوم) حجازي إلا الأول، وبصري، وعدها الكل أول آل عمران، وتركها بطه، (من الظلمات إلى النور) مدني أول.

وفيها مشبه الفاصلة اثنا عشر (من خلاق) الأول (وهم يتلون الكتاب) (هم في شقاق) و (الانفس والثمرات) (في بطونهم إلا النار) (طعام مسكين) (من الهدى والفرقان) (والحرمات قصاص) (عند المشعر الحرام) (ماذا ينفقون) الأول. (منه تنفقون) (ولا شهيد) وغلط من عزاها إلى المكي.

وما يشبه الوسط اثنان: (كن فيكون) (ليكتمون الحق وهم يعلمون) .

[القراءات]

(ألم) بالسكت على كل حرف من حروفها الثلاثة أبو جعفر، وكذا ما تكرر من ذلك في فواتح السور نحو (المص) (كهيعص) لأنها ليست حروف المعاني، بل هي مفصولة وإن اتصلت رسماً وفي كل واحد منها سر لله تعالى ، أو كل حرف منها كناية عن اسم الله تعالى، فهو يجري مجرى كلام مستقل، وحذف واو العطف لشدة الارتباط والعلم به[1].

وقرأ (لا ريب فيه) بمد « لا » النافية حمزة بخلفه، لكن لا يبلغ به حد

(١) من دلائل الإعجاز والتحدي في القرآن الكريم افتتاح كثير من سوره ببعض حروف التهجي، بعضها على حرف واحد وبعضها على حرفين، وبعضها على ثلاثة أحرف، أو أربعة أو خمسة أحرف، ومجموع هذه الحروف الواردة في أوائل السور من غير تكرار يساوي أربعة عشر حرفاً، وهي تمثل نصف حروف الهجاء، وهذا يدل دلالة واضحة على أن القرآن الكريم الذي عجز العرب، وهم أهل البلاغة والفصاحة، عن الاتيان بمثل أقل سورة منه، إنما هو من عند الله تعالى، وليس من كلام البشر.
ومن هنا اختلف المفسرون حول هذه الحروف ومعانيها اختلافاً كثيراً، ليس هذا مجال بيانها، وكلها تدل على بلاغة القرآن الكريم، وإعجازه الذي لا نهاية له. انظر في ذلك: تفسير الكشاف (١/ ١٦). تفسير المنار (٨/ ٣٠٢)، الطبري (١١/ ٥٧)، ابن كثير (١/ ٣٦). البرهان في علوم القرآن للزركشي (١: ١٧٠).

الإشباع، بل يقتصر فيه على التوسط كما تقدم(١).

وعن الحسن « لا ريباً فيه » بالتنوين، حيث وقع بفعل مقدر، أي لا أجد ريباً(٢) والجمهور بغير تنوين مع البناء على الفتح.

وقرأ (فيه هدى) بوصل الهاء بالهاء بياء لفظية على الأصل « ابن كثير » وافقه ابن محيصن.

والباقون بالاختلاس.

وأدغم الهاء في الهاء أبو عمرو بخلف عنه، وكذا يعقوب من المصباح، مع المد، والقصر، والتوسط في حروف المد، وافقهما ابن محيصن واليزيدي بخلف عنهما والحسن والمطوعي.

تنبيه: تقدمت الإشارة إلى أن هذه الأوجه الواردة على سبيل التخيير، كالأوجه التي يقرأ بها بين السور وغيرها إنما المقصود منها معرفة جواز القراءة بكل منها، فأي وجه قرىء به جاز، فلا تستوعب الكل في موضع إلا لغرض صحيح وكذا الوقف بالسكون، والاشمام، والروم، وبالمد الطويل، والتوسط، والقصر.

وكان بعض المحققين ـ كما تقدم ـ لا يأخذ إلا بالأقوى، ويجعل الباقي مأذوناً فيه، وبعضهم يرى القراءة بواحد في موضع، وبآخر في آخر، وبعضهم يرى جمعها في أول موضع، أو موضع ما، على وجه التعليم والإعلام، وشمول الرواية، أما الأخذ بالكل في كل موضع فلا يتعمده إلا متكلف، غير عارف بحقيقة الخلاف.

نعم ينبغي أن يجمع بين أوجه تخفيف الهمزة في وقف حمزة، لتدريب المبتدىء، ولا يكلف العالم بجميعها، ومستند أهل هذا الشأن في الأوجه المذكورة، أن أهل الاداء لما كانوا على الأثبت في النقل، بحيث كانوا في الضبط والمحافظة

---

(١) ولعل الحكمة في ذلك هي المبالغة في نفي الشك والريب عن القرآن الكريم.

(٢) قال الشيخ القاضي ـ رحمه الله تعالى: (والذي يظهر لي أن نصبه لكونه شبيهاً بالمضاف، فهو عامل في الظرف بعده، وعليه يكون خبر « لا » محذوفاً تقديره ثابت أو مستقر أو نحو ذلك (القراءات الشاذة ص ٢٣).

على ألفاظ القرآن في الدرجة القصوى، حتى كانوا لا يسامحون بعضهم في حرف واحد، اتفقوا على منع القياس المطلق، الذي ليس له أصل يرجع إليه أما إذا كان القياس على إجماع انعقد، أو أصل يعتمد، فإنه يجوز عند عدم النص، وغموض وجه الأداء، بل لا يسمى ما كان كذلك قياساً على الوجه الاصطلاحي، لأنه في الحقيقة نسبة جُزئي إلى كلي، كما اختير في تخفيف بعض الهمزات لأهل الأداء، وإثبات البسملة وعدمها، وغير ذلك، وحينئذ فيكفي في المستند النقل عن مثل هؤلاء الأئمة المعول عليهم في هذا الفن، وأما كثرة الوجوه بحيث بلغت الألوف فإنما ذلك عند المتأخرين دون المتقدمين، لأنهم كانوا يقرأون القراءات طريقاً طريقاً فلا يقع لهم إلا القليل من الاوجه، وأما المتأخرون فقرأوها رواية رواية، بل قراءة قراءة، بل أكثر حتى صاروا يقرأون الختمة الواحدة للسبعة أو العشرة فتشعبت معهم الطرق، وكثرت الأوجه، وحينئذ يجب على القارىء الاحتراز من التركيب في الطرق والاوجه، وإلا وقع فيما لا يجوز.

وللشيخ العلامة النويري[1] تأليف مفيد نحو كراسة فيما ذكر، وقد لخصه في شرحه لطيبة شيخه[2] رحم الله تعالى الجميع.

وإذا تقرر ذلك فليعلم أن الصحيح جواز كل من ثلاثة الوقف العارض لكل قارىء، وإشمام المضموم ورومه، وروم المسكور ووجهي « الم الله »[3] للاعتبار

---

(١) هو: أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم، شهاب الدين النووي، عالم فاضل، كانت له مكانة مرموقة عند الحكام، من أشهر مؤلفاته « نهاية الأرب في فنون الأدب » وله شرح جليل على الشاطبية لم يطبع بعد.

توفي في القاهرة سنة ٧٣٣ هـ.

راجع في ترجمته: الدرر الكامنة (١٩٧/١)، النجوم الزاهرة (٢٩٩/٩)، الاعلام(١٥٨/١ - ١٥٩).

(٢) يقصد بشيخه هنا: الإمام شمس الدين الجزري.

(٣) أي في مفتتح سورة آل عمران، فإن القارىء إذا وصل(الم) بما بعدها وهو قوله تعالى: ﴿الله لا إله إلا هو﴾ جاز له وجهان: الأول: المد ست حركات، نظراً للأصل وعدم الاعتداد بالعارض وهو تحريك الميم بالفتح. الثاني: القصر اعتداد بهذه الحركة العارضة. وليعلم ان هذين الوجهين لجميع القراء.

انظر: النشر في القراءات العشر جـ ٢ ص ٢٣٨.

بالعارض وعدمه، والمد، وللتوسط، والقصر، مع ادغام نحو (الرحيم ملك) إلى غير ذلك. وكل هذه الأوجه صدق عليها أنها موافقة للرسم من جهة أنها لا تخالفه، لأنها لم ترسم لها في المصحف صورة أصلاً، وموافقة للوجه العربي، لأن النحاة نصوا على ذلك كله، وكلها أيضاً نقلت عن المتأخرين[١].

وأمال (هدى) وقفاً حمزة، والكسائي، وكذا خلف. وافقهم الأعمش، وورش من طريق الأزرق بالفتح، وبين اللفظين. ولا خلاف في فتحه، وصلاً، وإدغام التنوين في لام « للمتقين » بغير غنة إلا ما ذهب إليه كثير من أهل الأداء من إبقاء الغنة في ذلك، وفي النون عند اللام والراء، والتنوين عند الراء نحو (من له) (من ربكم) (غفور رحيم) ورووه عن نافع[٢]، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر وحفص، وكذا أبو جعفر ويعقوب.

ووقف يعقوب بخلاف عنه، بهاء السكت على نحو (المتقين) و (العالمين) و (الذين) و (المفلحون) و (بمؤمنين) وظاهر كلام بعضهم يشمل نون الأفعال كـ (يؤمنون) لكن صوب في النشر تقييده بالأسماء عند من جوزة؛ وهو الذي قرأنا به.

وأبدل همزة (يؤمنون) واواً ورش من طريقيه، وأبو عمرو، بخلف عنه، وأبو جعفر كوقف حمزة، وافقهم اليزيدي بخلفه.

وغلظ ورش من طريق الأزرق لام (الصلاة) .

وقصر المد المنفصل من نحو (بما أنزل) ابن كثير، وكذا أبو جعفر، إلغاء لأثر الهمز لعدم لزومه باعتبار الوقف، وافقهما ابن محيصن والحسن.

واختلف فيه عن قالون من طريقيه، وورش من طريق الأصبهاني، وأبي عمرو، من روايتيه وهشام، وحفص، من طريق عمرو، وكذا يعقوب. وافقهم اليزيدي.

---

(١) في « خ » المتقدمين.

(٢) نقل الإمام ابن الجزري آراء العلماء في إبقاء الغنّة عند اللام والراء في كتابه النشر، ورجح أن الأزرق عن ورش ليس له غنة. انظر: النشر جـ ٢ ص ٢٣ ـ ٢٤ طبعة المكتبة التجارية الكبرى.

والباقون بالمد، وهم متفاوتون فيه، كالمتصل المجمع على مده لكل القراء، وأطولهم فيهما ورش من طريق الأزرق، وابن ذكوان من طريق (النقاش)[1] . وحمزة وافقهم الشنبوذي، ثم التوسط للباقين في المتصل، ولأصحاب المد في المنفصل على المختار.

وإذا وقف لحمزة على (بما أنزل) نحوه ففيه أربعة: تحقيق الهمزة، وتسهيلها، وفيه المد، والقصر، والسكت مع التحقيق[2].

وقرأ (وبالآخرة) بالنقل ورش من طريقيه، ومن طريق الأزرق بترقيق الراء مع المد والقصر والتوسط على الألف المنقول همزها، لعدم الاعتداد بالعارض فإن اعتد به قصر فقط.

وسكت على لام التعريف: حمزة بخلف عنه، وكذا ابن ذكوان، وحفص، وادريس، بخلفهم على ما تقدم.

ويوقف لحمزة عليه ونحوه من المتوسط بزائد اتصل به رسماً ولفظاً نحو (الأرض) (الايمان) (الأولى) (الآزفة) (الاسلام) بوجهين فقط: النقل، والسكت، أما التحقيق من غير سكت الذي أجازه بعض شراح الحرز فقال في النشر لا أعلمه نصاً في كتاب من الكتب ولا في طريق من الطرق.

وأمال فتحة رائها في الوقف محضة الكسائي وحمزة بخلفه.

ويوقف على (أولئك)ونحوه مما وقعت فيه الهمزة متوسطة بعد ألف لحمزة بتهسيل الهمزة بين بين، مع المد والقصر، وأما الابدال[3] فشاذ، وكذا نحو (شركاؤنا) و (أولياؤه) و (أحباؤه) و (إسرائيل) و (خائفين) و (الملائكة) و (جاءنا) و (دعاء) و (نداء) فلا يصح فيه إلا بين بين.

---

(١) في الأصل (الأخفش) ولعله من تحريف الناسخ.
(٢) فالأوجه أربعة: التحقيق مع السكت وعدمه، والتسهيل مع المد والقصر. اهـ محققه.
(٣) أي الابدال ياء خالصة شاذ لا يقرأ به.

وقرأ (ءأنذرتهم) بتسهيل الثانية ،وادخال ألف ، قالون ، وأبو عمرو، وهشام من طريق ابن عبدان وغيره ، عن الحلواني ، وكذا أبو جعفر ، وافقهم اليزيدي .

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني ، وابن كثير ، وكذا رويس بتسهيلها أيضاً من غير ادخال ألف ، وهو أحد الوجهين عن الأزرق ، والثاني له ، ابدالها الفاً خالصة مع المد للساكنين ، وهما صحيحان ، وقرأ ابن ذكوان ، وهشام من مشهور طرق الداجوني عن أصحابه عنه ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وكذا روح ، وخلف ، بتحقيق الهمزتين بلا ألف بينهما ، وافقهم الحسن والأعمش .

وقرأ هشام من طريق الجمال عن الحْلواني ، بتحقيقهما ، وإدخال ألف بينهما ، فصار لهشام ثلاثة أوجه : التسهيل مع الألف ، والتحقيق مع الألف ، وعدمها ، وأما الرابع وهو التسهيل بلا ألف فلا يجوز لهشام من الطريقين إلا في موضع واحد وهو (ءأذهبتم) بالأحقاف كما يأتي في محله إن شاء الله تعالى .

وعن ابن محيصن (أنـذرتهم) بهمـزة واحــدة مقصـورة[1] وإذا وقف على (عليهم ءأنذرتهم) لحمزة فله السكت على الميم وعدمه ، مع تسهيل الهمزة الثانية ، وتحقيقها فهي أربعة ، وأما إبدال الثانية ألفاً فضعيف ، وكذا حذف احدى الهمزتين لاتباع الرسم وافقه الأعمش وتقدم حكم صلة ميم الجمع هنا لورش وغيره .

وأمال (أبصارهم) أبو عمرو، وابن ذكوان ، من طريق الصوري ، والدوري عن الكسائي ، وافقهم اليزيدي ، وقلله الأزرق ، والباقون بالفتح .

---

(١) ويكون معناه الاستفهام أيضاً ، حذفت منه همزة الاستفهام تخفيفاً ، لكراهة اجتماع الهمزتين ، ولأن قوله تعالى : ﴿سواء عليهم﴾ يقتضي أن تكون التسوية بين شيئين فأكثر ، ولمجيء « أم » من بعد ذلك أيضاً ، وكلها تدل على الاستفهام ، لكنها مع ذلك كله قـراءة شاذة ، لأنهـا فقدت ركنين من أركـان القراءة الصحيحة ، وهما التواتر وموافقة الرسم العثماني . انظر : المحتسب لابن جنى (١ / ٥٠ ـ ٥١) .

وعن الحسن (عشاوة) بعين مهملة مضمومة، وعنه أيضاً الضم والفتح مع المعجمة[1].

والجمهور بالغين المعجمة المكسورة.

وأدغم تنوين «غشاوة» في واو و«لهم» بغير غنة خلف عن حمزة، وافقه المطوعي، وكذا حكم (من يقول) ومعهما في هذا الدوري عن الكسائي من طريق أبي عثمان الضرير، وكذا حكم ما شابه ذلك والباقون بالغنة فيهما.

وأمال (الناس) المجرور الدوري عن أبي عمرو، بخلف عنه، وافقه اليزيدي.

والباقون بالفتح.

ويقرأ للأزرق نحو (آمنا بالله وباليوم الآخر) بقصر الآخر مع قصر آمنا مطلقاً فإن وسط آمنا واشبع فكذا الآخر، ان لم يعتد بالعارض، وهو النقل فإن اعتد بالعارض فبالقصر فيه فقط معهما أعني التوسط والاشباع، في (آمنا) نبه عليه في النشر وتقدم آخر باب المد.

واختلف في (وما يخدعون):

فنافع، وابن كثير، وأبو عمرو، بضم الياء وفتح الخاء وألف بعدها، وكسر الدال، لمناسبة الأول، وافقهم اليزيدي.

والباقون بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الدال، والمفاعلة هنا إما بمعنى فعل فيتحدان، وأما بابقاء المفاعلة على بابها فهم يخادعون أنفسهم، أي يمنونها الأباطيل، وأنفسهم تمنيهم ذلك أيضاً، ولا خلاف في الأول أنه بالضم والألف، وكذا حرف النساء لئلا يتوجه إلى الله تعالى بالتصريح بهذا الفعل القبيح فأخرج مخرج المفاعلة.

---

(١) وحاصل ذلك أن الحسن نقل عنه في هذه الكلمة ثلاثة أوجه بالغين المعجمة مضمومة ومفتوحة، وبالعين المهملة مضمومة فالغشاوة بالغين المعجمة مضمومة ومفتوحة، هي الغطاء وبالعين المهملة المفتوحة: سوء البصر بالليل والنهار، ولم يرد في كتب اللغة «غشاوة» بضم العين المهملة انظر : القراءات الشاذة ص ٢٣.

وأمال (فزادهم الله) هنا حمزة، وابن ذكوان، وهشام بخلف عنه، وافقهم الأعمش، وكذا حكم ما جاء من هذا الفعل، وهو في خمسة عشر، إلا أن ابن ذكوان اختلف عنه في غير الأول.

ويوقف لحمزة على نحو (عذاب أليم) و (من آمن) و (قد أفلح) بالوجهين المتقدمين في نحو (الآخرة) وبثالث وهو عدم النقل والسكت[1].

واختلف في (يكذبون) :

فعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بفتح الياء وسكون الكاف، وتخفيف الذال من الكذب، لإخبار الله تعالى عن كذبهم[2] وافقهم الحسن والأعمش.

والباقون بضم الياء، وفتح الكاف، وتشديد الذال من التكذيب لتكذيبهم الرسل.

واختلف في الفعل الثلاثي الذي قلبت عينه ألفاً في الماضي، كقال، إذا بني للمفعول وهو في (قيل) حيث وقع (وغيض الماء) (وجيء بالنبيين) (وجيء يومئذ) (وحيل بينهم) (وسيق) معاً (وسيء بهم) و (سيئت وجوه) : فنافع، وكذا أبو جعفر، باشمام الكسرة الضم، وبياء بعدها نحو واو في (سيء) و (سيئت) فقط اتباعاً للأثر، وجمعاً بين اللغتين وافقهما ابن محيصن من المفردة.

---

(١) فالوجه الثالث لحمزة هو: التحقيق من غير سكت اهـ. محققه.

(٢) وتوجيه ذلك: أن الله تعالى قد أخبر عن هؤلاء بالكذب في هذه الآية، وهو متفق مع ما قبلها وما بعدها، وأما ما قبلها فهو قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين﴾ وما بعدها قوله تعالى: ﴿وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزؤن﴾ فهو دليل على كذبهم في إدعائهم الإيمان.
أما حجة من شدد بالاضافة الى ما قاله المؤلف، المبالغة في الذم، لأن كل مكذّب كاذب، وليس كل كاذب مكذب. راجع: حجة القراءات ص ٨٨ ـ ٨٩.

وقرأ ابن ذكوان كذلك في (حيل) (وسيق) و (سيء) و (سيئت) الأربعة فقط.

وقرأ هشام، والكسائي، وكذا رويس بالاشمام كذلك في الأفعال السبعة، وهو لغة قيس، وعقيل، ومن جاورهم، وافقهم الحسن والشنبوذي وكيفية اللفظ به أن تلفظ بأول الفعل بحركة تامة مركبة من حركتين، افرازاً لا شيوعاً، فجزء الضمة مقدم، وهو الأقل، ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر، ولذا تمحضت الياء.

والباقون باخلاص الكسرة، ولا خلاف في «قيلا» في النساء، (وقيلا سلاماً)، و (أقوم قيلًا) لأنها ليست أفعالاً.

وقرأ (السفهاء ألا) بتحقيق الأولى وابدال الثانية واواً خالصة مفتوحة: نافع، وابن كثير، وأبو عمر، وكذا أبو جعفر ورويس والباقون بالتحقيق.

ويوقف (على السفهاء) لحمزة وهشام بخلفه بابدال الهمزة ألفاً، مع المد، والقصر، والتوسط، ويجوز رومها بالتسهيل مع المد والقصر، فتصير خمسة، وكذا كل همزة متطرفة مضمومة أو مكسورة لم ترسم لها صورة.

ويوقف لحمزة على (قالوا آمنا) بالتحقيق مع عدم السكت، وبالسكت وبالنقل وبالادغام وأما التسهيل بين بين فضعيف.

واتفقوا على أنه لا يجوز مد (خلوا إلي) (وابني آدم) لفقد الشرط باختلاف حركة ما قبله وضعف السبب بالانفصال.

وقرأ (مستهزؤن) بحذف الهمزة وضم الزاي وصلاً ووقفاً أبو جعفر.

ويوقف عليها لحمزة بالتسهيل بين الهمزة والواو، وهو مذهب سيبويه، وبالابدال ياء، وهو مذهب الأخفش، وبالحذف مع ضم ما قبل الواو للرسم، على مختار الداني، فهي ثلاثة، وأما تسهيلها بين الهمزة والياء، وهو المعضل، وابدالها واواً فكلاهما لا يصح، وكذا الوجه الخامس وهو كسر الزاي مع: الحذف.

وإذا وقف عليه للأزرق فمن روى عنه المد وصلاً وقف كذلك، اعتد بالعارض

أم لا ، ومن روى عنه التوسط وصلاً وقف به ، إن لم يعتد بالعارض، وبالمد إن اعتد به، ومن روى القصر وقف كذلك، إن لم يعتد بالعارض، وبالتوسط والاشباع إن اعتد به.

وعن ابن محيصن من المفردة في رواية البزي (يمدهم) بضم الياء وكسر الميم من أمد[1].

وأمال (طغيانهم) الدوري عن الكسائي ، وفتحها الباقون.

وأمال (بالهدى) حمزة والكسائي وكذا خلف وبالفتح والتقليل الأزرق .

ويوقف لحمزة على (فلما أضاءت)*بتحقيق الأولى ، وبتسهيلها مع المد والقصر، وبالسكت، مع التحقيق فأربعة، والكل مع تسهيل الثانية مع المد والقصر. فتصبح ستة لاخراج المد في الأول مع القصر في الثاني وعكسه حال التسهيل للتصادم، وتجري الأربعة في (كلما أضاء) مع ثلاثة الابدال في المتطرفة فتصير اثني عشر وجهاً.

وعن الحسن (ظلمات) بسكون اللام حيث وقع[2].

وأمال الألف الثانية من (آذانهم) الدوري عن الكسائي .

وعن الحسن (الصواقع) بتقديم القاف على العين[3].

وأمال (بالكافرين) الجمع أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، وكذا رويس، وقلله الأزرق، وخرج نحو (أول كافر به) وإن رواه صاحب المبهج عن الدوري عن الكسائي، فإنه ليس من طرقنا، نعم أمالها اليزيدي فيما خالف فيه أبا عمرو .

وعن الحسن (يخطف) بكسر الياء والخاء والطاء المشددة.

---

(١) أي الرباعي، أما قراءة الجمهور فهي من «مد» الثلاثي وكلاهما بمعنى واحد. اهـ محققه.

(٢) وهو من قبيل التخفيف، أما الضم فعلى الأصل. انظر: المحتسب جـ ١ ص ٥٦.

(٣) جمع صاقعة، وهي الصاعقة بلغة تميم وبعض ربيعة.

وعـن المطـوعي يخطف بفتح الياء والخاء وكسر الطاء[1] .

وعـن المطـوعي أمالة (أضاء لهم) .

وأمال (شاء) حمزة، وابن ذكوان، وكذا خلف، واختلف عن هشام، ففتحها عنه الحلواني، وأمالها الداجوني .

ويوقف عليها لحمزة، وهشام بخلفه بالبدل مع المد، والقصر، والتوسط .

وغلظ الأزرق لام (أظلم) بخلف عنه .

وأدغم (لذهب بسمعهم) أبو عمرو، بخلفه، وكذا رويس، وعن يعقوب بكماله في المصباح، وافقهم الأربعة ما عدا الشنبوذي[2] .

وقرأ (شيء) بالمد المشبع، والتوسط، ورش من طريق الأزرق، وجاء التوسط فيه عن حمزة وصلا بخلفه، وإذا وقف عليه فله مع هشام بخلفه، النقل مع الاسكان، والروم، وله الادغام معهما فتصير أربعة، وأما المرفوع فتجري فيه الأربعة، ويجوز الاشمام مع كل من النقل والادغام، فتصير ستة، واتباع الرسم في ذلك متحد في وجه النقل مع الاسكان ونظمها المرادي فقال:

في شيء المـرفـوع ستـة أوجـه ... نـقــل وإدغــام بغيــر منــازع
وكـلاهمـا معــه ثـلاثــة أوجـه ... والحـذف مندرج فليس ببـابـع

وكذا الحكم في «سوء» المجرور بمرفوع .

---

(١) أي مع كسر الطاء مشددة أيضاً .

ووجه قراءة الحسن أن الأصل « يختطف » فأدغمت التاء في الطاء، فالتقى ساكنان، فكسرت الخاء تخلصاً من التقاء الساكنين، ثم كسرت الياء اتباعاً لكسرة الخاء للتناسب، أما قراءة المطوعي فوجهت على أنها «يختطف» أيضاً ـ فأدغمت التاء في الطاء، فالتقى ساكنـان، فحركت الخـاء للتخلص من الساكنين، واختير الفتح لخفته، وبقيت الياء على أصلها، وهو الفتح . كما وجهت بأن التاء لما أدغمت في الطاء ألقيت حركتها على الخاء .

راجع : المحتسب جـ ١ ص ٥٩، القراءات الشاذة للشيخ القاضي ص ٢٣ .

(٢) قال المرحوم الشيخ الضباع : « . . . وفي نسخة : وافقهم ابن محيصن من المفردة واليزيدي، والحسن والمطوعي » هامش ص ١٣١ ط المشهد الحسيني .

وأدغم القاف من (خلقكم) أبو عمرو بخلف، وكذا يعقوب من المصباح، ادغاماً كاملاً تذهب معه صفة الاستعلاء.

[إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما]

وعن ابن محيصن (يستحي) بكسر الحاء وحذف الياء[1].

وغلظ الأزرق لام (يوصل) في الوصل، واختلف عنه في الوقف فروى الترقيق عنه جمع كصاحب الكافي، وروى عنه التغليظ وذكرهما الداني كالشاطبي، وهما صحيحان والتغليظ أرجح.

وأمال (فأحياكم) الكسائي، وبالفتح والتقليل الأزرق.

واختلف في (ثم إليه ترجعون) وبابه ، وهو كل فعل أوله ياء ، أو تاء المضارعة، إذا كان من رجوع الآخرة نحو (إليه ترجعون) و (يرجع الأمر).

فنافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وكذا أبو جعفر، (ترجع الأمور) حيث وقع وهو في ستة مواضع في البقرة، وآل عمران، والأنفال، والحج، وفاطر، والحديد، بضم التاء وفتح الجيم، مبنياً للمفعول، وافقهم اليزيدي والشنبوذي.

وقرأ أبو عمرو (يوماً ترجعون فيه) آخر البقرة[2] بفتح التاء وكسر الجيم مبنياً للفاعل، وقرأ حمزة، والكسائي، وكذا خلف (أنكم إلينا لا ترجعون)[3] بالمؤمنين، بفتح التاء كذلك. وافقهم الحسن.

وقرأ نافع، وحمزة والكسائي، وكذا خلف، بفتح الياء مبنياً للفاعل في أول القصص (أنهم الينا لا يرجعون) وافقهم الحسن. وقرأ نافع، وحفص (يرجع الأمر

---

(١) في سورة البقرة خاصة، وهي لغة تميم وبكر بن وائل، وماضي هذا الفعل « استحى » واسم الفاعل « مستح » انظر: القراءات الشاذة للشيخ القاضي ص ٢٤.

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون﴾ البقرة (٢٨١).

(٣) سورة المؤمنون الآية رقم (١١٥) وهي: ﴿أفحسبتم انما خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون﴾.

كله) آخر هود بضم الياء، وفتح الجيم مبنياً للمفعول.

وقرأ يعقوب جميع الباب بفتح حرف المضارعة، وكسر الجيم في جميع القرآن مبنياً للفاعل، وافقه ابن محيصن والمطوعي.

والباقون بضم الياء، وفتح الجيم مبنياً للمفعول، ووجهه اسناده للفاعل الحقيقي على الأصل من المتعدي، ووجه المبني للفاعل اسناده للمجازي من اللازم، وخرج بالتقييد برجوع الآخرة نحو (أهلكناها أنهم لا يرجعون)[1] (أنهم اليهم لا يرجعون)[2] (عمى فهم لا يرجعون)[3] (ماذا يرجعون)[4] لكن خالف ابن محيصن أصله في (ولا إلى أهلهم يرجعون)[5] في يس فبناه للمفعول، والجمهور بنوه للفاعل[6].

وأمال (استوى) و (فسويٰهن) حمزة، والكسائي، وكذا خلف[7]، وبالفتح والتقليل الأزرق، وكذا كل ما وقع منه و (فاستوى على سوقه) و (سواك) بالكهف و (سويٰه) بالسجدة و (سواك) بالانفطار.

واختلف في هاء ضمير المذكر الغائب المنفصل المرفوع، وكذا المؤنث، إذا وقع بعد واو نحو (وهو بكل شيء عليم) (وهي تجري) أو فاء نحو (فهو خير لكم) (فهي خاوية) أو لام ابتداء نحو (لهي الحيوان) أو ثم نحو (ثم هو) وفي (يمل هو)

---

(١) سورة الأنبياء الآية (٩٥).

(٢) سورة يس الآية رقم (٣١) وهي قوله تعالى: ﴿ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرآن أنهم إليهم لا يرجعون﴾.

(٣) سورة البقرة الآية رقم (١٨).

(٤) سورة النمل الآية رقم (٢٨) وهي قوله تعالى: ﴿اذهب بكتابي هذا فألقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون﴾.

(٥) سورة يس الآية رقم (٥٠).

(٦) لا يفهم من عبارة المؤلف: «بناه للمفعول، والجمهور بنوه للفاعل،» ان القراء لهم دخل في القراءة وانما هي الرواية، فالقراءة سنة متبعة، وليس للقراء فيها سوى النقل الصحيح فقط، فعبارة المؤلف فيها نوع من التسامح والتجاوز اهـ. محققه.

(٧) وكذلك الأعمش.

آخر البقرة، فقالون، وأبو عمرو، والكسائي، وكذا أبو جعفر، باسكانها فيما عدا الآخريين[1] وافقهم الحسن، واليزيدي.

وقرأ الكسائي، وقالون، وكذا أبو جعفر، بخلاف عنهما (ثم هو) بالقصص بالإسكان أيضاً، وقرآ أيضاً، أعني قالون، وأبو جعفر باسكان الهاء في (يمل هو) آخر البقرة بخلف عنهما، والوجهان فيهما صحيحان عن قالون، وأبى جعفر، إلا أن الخلف فيهما عزيز عن أبي نشيط، كما في النشر.

والباقون بالضم في الجميع، ولا خلاف في إسكان (لهو الحديث) إذ ليس بضمير، والتحريك لغة الحجاز، والتسكين لغة النجد.

ووقف يعقوب على (وهو) (وهي) بها السكت، وتقدم قريباً وقف حمزة على بكل شيء.

وفتح ياء (إنّي أعلم) نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وافقهم ابن محيصن واليزيدي، وسكنها الباقون.

وعن الحسن (وعُلِّم) بضم العين وكسر اللام مبنياً للمفعول و (آدم) بالرفع على النيابة عن الفاعل.

وقرأ أبو جعفر (أنبوني)[2] باسقاط الهمزة وضم ما قبل الواو.

وقرأ (هؤلاء إن) بتسهيل الهمزة الأولى بين الهمزة والياء، وتحقيق الثانية، قالون، والبزي، وافقهما ابن محيصن من المبهج.

ولورش ثلاثة أوجه:

أحدها: طريق الأصبهاني عنه، تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين، وهو مروي عن الأزرق أيضاً.

ثانيها: إبدال الثانية حرف مد من جنس ما قبلها أي ياء ساكنة من طريق

---

(١) وهي قوله تعالى: ﴿ثم هم يوم القيامة من المحضرين﴾ القصص (٦١) وقوله تعالى: ﴿.. أولا يستطيع أن يمل هو﴾ البقرة (٢٨٢) فكأن هاتين الكلمتين نزلتا منزلة الكلمة الواحدة.

(٢) من قوله تعالى: ﴿ثم عرضهم على الملائكة فقال انبئوني..﴾ البقرة (٣١).

الجمهور عن الأزرق.

ثالثها: ياء مكسورة للأزرق أيضاً.

ولقنبل ثلاثة أوجه: أحدها: اسقاط الأولى وتحقيق الثانية، من طريق ابن شنبوذ، وثانيها تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين ثالثها، إبدال الثانية ياء ساكنة كورش من طريق الأزرق.

وقرأ أبو عمرو، وكذا رويس من طريق أبي الطيب، باسقاط الأولى وتحقيق الثانية، وافقهما اليزيدي، وابن محيصن من المفردة.

وقرأ أبو جعفر، ورويس، من غير طريق أبي الطيب بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية كالياء.

وقرأ ابن عامر وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا روح، وخلف بتحقيق الهمزتين، وافقهم الحسن، والأعمش، ولا يخفى كما تقدم أن لقالون قصر(ها) من (هؤلاء) مع المد والقصر، في أولاء ثم مد«ها» مع المد في أولا، وأما مد«ها» مع قصر أولاء، فيضعف لما تقدم، أن سبب الاتصال ولو مغيراً أقوى من سبب الانفصال، لاجماع من رأى قصر المنفصل على جواز مد المتصل، وإن تغير سببه دون العكس، وفي «ها» لأبي عمرو، وكذا رويس من طريق أبي الطيب القصر في «ها» لانفصاله، والمد، والقصر في (أولاء) لتغيره بالاسقاط فهما وجهان، والثالث مدهما معاً، ولا يجوز لهما مد الأول وقصر الثاني، قولاً واحداً، لأن الثاني لا يخلو من أن يقدر متصلاً أو منفصلاً، فان قدر منفصلاً مد مع مد الأول، وقصر مع قصره، وأن قدر متصلاً مد مطلقاً، وتجري الثلاثة فيما لو تأخر المنفصل عن المتصل المتغير كقوله تعالى (ويمسك السماء أن تقع على الأرض الا باذنه إن الله)[1] فإذا مددت (السماء أن) فلك في المنفصل وهو (بإذنه إن) المد والقصر، وإذا قصرت (السماء أن) تعين القصر في المنفصل بعد لما ذكر، وهو ظاهر، ولم ينبهوا عليه لظهوره.

وإذا وقف حمزة على (هؤلاء) فله تحقيق الأولى، وتسهيلها بين بين، مع المد

---

(١) سورة الحج الآية رقم (٦٥).

والقصر، لكونه متوسطاً بغيره، وفي الثانية الإبدال ألفاً مع المد، والقصر، والتوسط، والروم مع المد والقصر، فهذه خمسة عشر، حاصلة من ضرب ثلاثة الأولى في خمسة الثانية، لكن يمتنع وجهان في وجه التسهيل بين بين كما نبه عليه في النشر وهما، مد الأول وقصر الثاني، وعكسه، لتصادم المذهبين، وحكى في الأولى الإبدال واو للرسم مع المد والقصر فيكون الحاصل من خمسة الأولى في خمسة الثانية خمسة وعشرين ونظمها ابن أم قاسم[1].

ولا يصح منها سوى ما تقدم. وأما هشام فيسهل المتطرفة بخلفه فله أوجهها[2].

وأما (أنبئهم) فلم يبدل همزتها ورش من طريقيه، ولا غيره، فاتفق كل من القراء على تحقيقها، إلا حمزة في الوقف على قاعدته، واختلف عنه مع إبدالها في ضم الهاء وكسرها، فالجمهور عنه على الضم، وذهب جمع إلى الكسر، ومر تفصيله، وافقه الأعمش بخلفه، والحسن على البدل مع كسر الهاء، إلا أنه عم الوصل والوقف.

وفتح ياء الاضافة من (إني أعلم) نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو

---

(١) هو: الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، مفسر أديب، مولده بمصر واقامته كانت بالمغرب، من اشهر كتبه « تفسير القرآن »، و « اعراب القرآن » و « شرح الشاطبي » توفي بسرياقوس بمصر سنة ٧٤٩ هـ.
راجع في ترجمته غاية النهاية جـ ١ ص ٢٢٧، الدرر الكامنة جـ ٢ ص ٣٢، الاعلام جـ ٢ ص ٢٢٨.
وقد نظم هذه الأوجه بقوله:

في هؤلاء إذا وقفت لحمزة	عشرون وجهاً ثم خمس فاعرف
أولاهما سهل أو بدل معهما	مد وقصر أو فحقق واقتف
وترام بالوجه ثانية وإن	تبدل فتلك ثلاثة لا تختفي
وبضرب خمس قد حوت أولاهما	في خمسة الأخرى تتم لمنصف

(٢) وهي الخمسة التي في الهمزة المتطرفة: الإبدال مع القصر والتوسط والمد، والروم مع التوسط والقصر.

جعفر، وافقهم ابن محيصن واليزيدي(١) .

واختلف في (للملائكة اسجدوا) وهو في خمسة مواضع، هنا والأعراف، والإسراء، والكهف، وطه، فأبو جعفر من رواية ابن جماز، ومن غير طريق هبة الله وغيره، عن ابن وردان، بضم التاء حالة الوصل في الخمسة اتباعاً لضم الجيم، ولم يعتد بالساكن فاصلاً، وافقه الشنبوذي، وروى هبة الله وغيره عن ابن وردان اشمام كسرتها الضم، وصحح في النشر الوجهين عن ابن وردان(٢) .

والباقون بالكسرة الخالصة على الجر بالحروف.

وأمال (أبي) حمزة، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم الأعمش. وبالفتح والتقليل الأزرق.

---

(١) وتوجيه فتح الياء في ذلك وما شابهه: أن ذلك جاء على الأصل، فالياء ضمير المتكلم، وخفها أن تبنى على حركة، وهي هنا مبنية على الفتح، فهذا هو الأصل. أما من سكن الياء، فإنه عدل بها عن أصلها، استثقالاً للحركة عليها، لأن الياء حرف ثقيل فإذا حرك ازداد ثقلاً الى ثقله.

ولذلك يخففها بعض العرب مرة بالإسكان ومرة باثبات الهاء بعد الياء، ومرة بالحذف فيقول في « غلامي » « غلاميه » و « غلام » بقصد التخفيف. (حجة القراءات ص ٩٣ - ٩٤).

(٢) وجه الاشمام: الاشارة الى الضم، تنبيهاً على أن الهمزة المحذوفة التي هي همزة الوصل مضمومة حالة الابتداء. ووجه الضم الخالص: هو ثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة، اجراء للكسرة اللازمة مجرى العارضة، وهي لغة أزد شنوءة.

وعللها أبو البقاء بأنه نوى الوقف على التاء فسكنها، ثم حركها بالضم اتباعاً لضمة الجيم، وهذا من باب اجراء الوصل مجرى الوقف.

وقد رد الإمام ابن الجزري على من طعن في صحة هذه القراءة مثل الزجاج الذي توهم أنها لغة ضعيفة، فقال: « إن أبا جعفر إمام كبير، أخذ قراءته عن مثل ابن عباس، وغيره - كما تقدم - وهو لم ينفرد بهذه القراءة، بل قد قرأ بها غيره من السلف، ورويناها عن قتيبة عن الكسائي من طريق أبي خالد، وقرأ بها - أيضاً - الأعمش وقرأنا له بها من كتاب « المبهج » وغيره، وإذا ثبت مثله في لغة العرب فكيف ينكر» اهـ (النشر جـ ٢ ص ٢١٠ - ٢١١) ط المكتبة التجارية، المحتسب لابن جني جـ ١ ص ٧١ - ٧٣ أضف الى ذلك أن القراءة سنة متبعة، فمتى صح، ونقلت نقلاً صحيحاً، وجب قبولها، ولا عبرة بكونها جاءت على غير ما هو مشهور في لغة العرب، فالقواعد التي أصطلح عليها علماء العربية لا ينبغي أن تكون هي الحكم في القراءة، بل العكس هو الصحيح، والله أعلم. اهـ محققه.

وتقدم قريباً حكم امالة (الكافرين).

وأدغم ثاء (حيث) في شين (شئتما) مع إبدال الهمزة الساكنة، أبو عمرو بخلف عنه من الروايتين، ويمتنع له الادغام مع الهمز، فالجائز حينئذ ثلاثة أوجه، الادغام مع الابدال، والاظهار مع الهمز، ومع الإبدال، وأدغم فقط[1] يعقوب من المصباح والمفردة.

وعن ابن محيصن (هذه الشجرة) وما جاء منه نحو (هذه القرية) بياء من تحت ساكنة، بدل الهاء تحذف للساكنين وصلا، وهي لغة في هذه[2].

واختلف في (فأزلهما).

فحمزة بألف بعد الزاي مخففة اللام، وافقه الأعمش، أي صرفهما، أونحاهما والباقون بغير ألف مشدداً أي أوقعهما في الزلَّة، ويحتمل أن يكون من «زل» عن المكان إذا تنحى فيتحدان في المعنى.

وأمال (فتلقَّى) حمزة، والكسائي، وكذا خلف، وبالفتح والتقليل الأزرق.

واختلف في (آدم من ربه كلمات) فابن كثير، بنصب «آدم» ورفع «كلمات» على إسناد الفعل إلى الكلمات، وإيقاعه على «آدم» فكأنه قال: «فجاءت كلمات» ولم يؤنث الفعل لكونه غير حقيقي، وللفصل[3]. وافقه ابن محيصن.

والباقون برفع «آدم» ونصب «كلمات» بالكسرة إسناداً له إلى «آدم» وإيقاعاً له

---

(١) يعني أن: يعقوب يقرأ بالادغام من غير ابدال.

(٢) قال القرطبي: وهذا هو الأصل، لأن الهاء في « هذه » بدل من ياء، ولذلك انكسر ما قبلها، وليس في الكلام هاء تأنيث قبلها كسرة سواها. وذلك لأن أصلها الياء. ا هـ (الجامع لأحكام القرآن جـ ١) وهذه القاعدة لابن محيصن مطردة في كل ما شابه ذلك بشرط أن يقع بعد اسم الاشارة لام التعريف. واستثنى من ذلك موضوعان:

أحدهما: (أنى يحيى هذا الله بعد موتها﴾ في البقرة. وثانيهما: ﴿و.. جاءك في هذه الحق﴾ في سورة هود فإنه يقرأهما مثل الجماعة. والسبب في ذلك ان ما بعد اسم الإشارة ليس هو المشار اليه، بخلاف غيرهما. (القراءات الشاذة للشيخ القاضي ص ٢٤).

(٣) أي أن الفصل بين الفعل والفاعل من أسباب عدم تأنيث الفعل.

على الكلمات، أي أخذها بالقبول ودعا بها. وأدغم الميم في الميم أبو عمرو وبخلفه، ويعقوب من المصباح وكتاب المطلوب .

وأمال (هداي) الدوري عن الكسائي، وبالفتح والتقليل الأزرق.

واختلف في تنوين (فلا خوف عليهم) وكذا (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال) و (لا بيع ولا خلة ولا شفاعة) من هذه السورة، و(لا بيع ولا خلال) بإبراهيم، و (لا لغو ولا تأثيم) بالطور، فيعقوب (لا خوف) حيث وقع بفتح الفاء وحذف التنوين مبنياً على الفتح على جعل لا للتبرئة. وافقه الحسن، وعن ابن محيصن بالرفع بلا تنوين تخفيفاً.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، كذا أبو جعفر، ويعقوب، (فلا رفث ولا فسوق) بالرفع والتنوين، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

وقرأ أبو جعفر (ولا جدال) كذلك بالرفع والتنوين، وافقه الحسن.

ووجه رفع الأولين مع التنوين، أن الأول اسم «لا» المحمولة على ليس، والثاني عطف على الأول، ولا مكررة للتأكيد، ونفي الاجتماع، وبناء الثالث على الفتح، على معنى الأخبار بانتفاء الخلاف في الحج، لأن قريشاً كانت تقف بالمشعر الحرام، فرفع الخلاف بأن أمروا أن يقفوا كغيرهم بعرفة، وأما الأول فعلى معنى النهي، أي لا يكونن رفث، ولا فسوق.

وقرأ الباقون الثلاثة بالفتح بلا تنوين، على أن «لا» لنفي الجنس، عاملة عمل «إن» مركبة مع اسمها، كما لو انفردت. وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وكذا يعقوب، (لا بيع ولا خلة ولا شفاعة) في هذه السورة و (لا بيع ولا خلال) بإبراهيم و(لا لغو ولا تأثيم) في الطور، بالفتح من غير تنوين. وافقهم ابن محيصن، والحسن، واليزيدي.

والباقون بالرفع والتنوين في الكلمات السبع .

ويوقف لحمزة على (بآياتنا) بوجهين: التحقيق، والتسهيل بابدال الهمزة ياء، لأنه متوسط بغيره، وقس عليه نظائره.

وأمال (النار) أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن

الكسائي، وافقهم اليزيدي، وبالتقليل الأزرق.

وقرأ أبو جعفر بتسهيل همزة (إسرائيل) مع المد، والقصر، لتغير السبب، وإذا قرىء له بالاشباع، على طريق العراقيين كما تقدم كمل له ثلاثة أوجه.

واختلف في مد الياء فيها كنظائره للأزرق، فنص بعضهم على مدها واستثناها الشاطبي، والوجهان في الطيبة.

وعن الحسن حذف الألف والياء، وهي إحدى اللغات فيها[1]. ويوقف لحمزة عليه بتحقيق الأولى من غير سكت، على (بني) وبالسكت، وبالنقل، وبالادغام، وأما التسهيل بين بين فضعيف وفي الثانية التسهيل مع المد، والقصر، فهي ثمانية أوجه.

وروى المطوعي إسرائيل بتسهيل الهمزة التي بعد الألف.

واسكن ياء (نعمتي التي) في الموضعين هنا، والثالث قبيل(وإذا ابتلى)[2] ابن محيصن، والحسن.

وأثبت ياء (فارهبون) و (فاتقون) يعقوب في الحالين، وافقه الحسن وصلا (وغلظ الأزرق) لام (الصلاة)

[أتأمرون الناس بالبر]

ورقق راء (لكبيرة) بلا خلف[3].

واختلف في (ولا تقبل منها شفاعة) فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وكذا يعقوب، بالتأنيث، لإسناده إلى شفاعة وهي مؤنثة لفظاً، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

والباقون بالتذكير، لأن التأنيث غير حقيقي، وحسنه الفصل بالظرف[4].

وعن ابن محيصن (يذبحون) هنا، وإبراهيم، (ويذبّح) بالقصص بفتح ضم الياء، وسكون فتحة الذال، وفتح كسرة الموحدة وتخفيفها.

---

(١) انظر: المحتسب لابن جنى جـ ١ ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم﴾ الآية رقم (١٢٢).

(٣) أي الأزرق.

(٤) راجع: حجة القراءات ص ٩٥.

واختلف في (واعدنا موسى) هنا، والأعراف، وفي طه، (ووعدناكم، جانب الطور) فأبو عمرو وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بغير ألف بعد الواو، لأن الوعد من الله تعالى وحده، وافقهم اليزيدي وابن محيصن. والباقون بالألف من المواعدة، قال في البحر: «فالله وعد موسى الوحي، وموسى وعد الله المجيء»[١].

واتفقوا على قراءة (أفمن وعدناه)[٢] بالقصص بغير ألف، وكذا حرف الزخرف (أو نرينك الذي وعدناهم)[٣] لعدم صحة المفاعلة.

وقرأ (اتخذتم) باظهار الذال على الأصل، ابن كثير، وحفص، وكذا رويس بخلف عنه، والباقون بالادغام.

وأمال (موسى) حمزة، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم الأعمش، وبالفتح والتقليل الأزرق، وأبو عمرو ومن روايتيه.

وعن ابن محيصن من المبهج (يا قوم) بضم كسر الميم، وهو في سبعة وأربعين موضعاً[٤]. وأمال (بارئكم) في الموضعين الدوري عن الكسائي، وفتحها الباقون، وكذا حكم (البارىء) في الحشر. واختلف في اهمز (بارئكم) معاً وراء (يأمركم) المتصل بضمير جمع المخاطب و (تأمرهم) و (يأمرهم) مخاطب أو غائب، متصل بضمير غائب، و (ينصركم) مطلقاً و (يشعركم) حيث وقع ذلك مرفوعاً، فأبو عمرو، من أكثر الطرق باسكان الهمزة والراء، كما ورد عنه، وعن أصحابه منصوصاً، وعليه أكثر المؤلفين، وهي لغة بني أسد، وتميم وبعض نجد، طلباً للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع واحد، كيأمركم، أو نوعين كبارئكم، وإذا جاز اسكان حرف

---

(١) انظر: حجة القراءات ص ٩٦.

(٢) سورة القصص الآية رقم (٦١).

(٣) الزخرف الآية رقم (٤٢).

(٤) وخصها صاحب المفردة بما بعده همزة وصل مثل « يا قوم ادخلوا »،«يا قوم اعبدوا» إلا أن غيره أطلقها مثل: (ويا قوم من ينصرني) قال أبو حيان في البحر المحيط وأجازوا ضمه مع كونه على نية الاضافة. فتقول: يا غلامُ، تريد « يا غلامي » (فيكون كالمفرد العلم) وعلى ذلك قراءة من قرأ: ﴿قل ربُّ احكم بالحق﴾ اهـ تفسير البحر المحيط، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب للشيخ القاضي ص ٢٥.

الإعراب وإذهابه في الادغام للتخفيف، فإسكانه وإبقاؤه أولى، والحكم منوط بالمتحرك في نوعيه، فخرج نحو (إن ينصركم) المجزوم، وبالحركات الثقال نحو (تأمرنا) لخفة الفتحة.

والصواب كما في النشر اختصاص الكلم المذكورة أولاً، إذ النص فيها فخرج نحو (يصوركم) و (يحذركم) و (نحشرهم) و (أنذركم) و (يسيركم) (ويطهركم) خلافاً لمن ذكرها[1].

وروى جماعة عنه من روايتيه الإختلاس فيهما، وعبر عنه بالاتيان بثلثي الحركة، قال الجعبري: معناه بأكثرها، بخلاف الروم، فإنه الاتيان بأقلها، وروى أكثرهم الاختلاس عن الدوري والاسكان عن السوسي، وعكس بعضهم، وروى بعضهم الإتمام عن الدوري وحده، وبه قرأ الباقون. فصار للدوري ثلاثة، وللسوسي الاسكان والاختلاس، ولذا قال في الطيبة بعد ذكر الألفاظ.

[سكن أو اختلس حلا والخلف طب][2]

وافقه ابن محيصن على اختلاس (بارئكم) بخلف[3]، وعنه الاسكان في الكلمات الخمس ونحوهن، مما اجتمع فيه ضمتان أو ثلاث نحو (يصوركم) (ويعلمهم) و (نطعمكم) والاختلاس في ذلك كله من المفردة، وقال بعضهم يختلس ابن محيصن الحركة من كلمة اجتمع فيها ضمتان وهي ستة أحرف إذا لم يكن فيها

---

(١) راجع النشر جـ٢ ص ٢١٣ ـ ٢١٤ الطبعة التجارية. على أنه ينبغي أن يكون في الاعتبار دائماً أن العبرة في ذلك بالنقل الصحيح، فالقراءة سنة متبعة، فالرواية هي المعول عليها، وهذه التوجيهات التي نلتمسها من كلام العرب إنما هي لمجرد تخريج هذه الأوجه على قواعد اللغة العربية، وليس للاستدلال على صحتها. اهـ.

(٢) راجع الطيبة ص ٤٣ ط الحلبي.

(٣) خلاف ابن محيصن دائر بين اتمام الحركة، واختلاسها فالاتمام من المفردة، والاختلاس من المبهج.

تشديد أو ساكن، نحو (يأمركم) و (ينصركم) و (يحشرهم) و (يشعركم) (يذرؤكم) (بكاؤكم) ونحوهن انتهى.

ولا خلاف عن أبي عمرو في عدم إبدال همزة (بارئكم) معاً حال سكونها إلا ما انفرد به ابن غلبون ومن تبعه، من ابدالها ياء ساكنة.

قال في النشر وهو غير مرضي، لأن سكون الهمز عارض فلا يعتد به[1].

ويوقف عليه لحمزة بالتسهيل بين بين، وابدالها ياء على الرسم ضعيف وأدغم أبو عمرو من روايتيه النون في اللام من (نؤمن لك) مع إبدال الهمز الساكن واواً، وله الإظهار مع الهمز وعدمه، فهي ثلاثة أوجه تقدم نظيرها في (حيث شئتما) وافقه يعقوب في الادغام من المصباح.

وأمال (نرى الله) وصلا ونحوه كـ (سيرى الله)[2] وهو في ثلاثين موضعاً، السوسي بخلف عنه، واختلف عنه، أيضاً في ترقيق لام الجلالة من ذلك حال الامالة وتفخيمها، وكلاهما جائز منقول صحيح[3].

وعن ابن محيصن (الصاعقة) حيث جاء بحذف الألف، وسكون العين، واختلف عنه في الذاريات[4].

وغلظ الأزرق لام (وظللنا) (وماظلمونا) بخلف عنه، وأشار الى ترجيح التغليظ في الطيبة بقوله:

---

(١) النشر في القراءات العشر جـ ٢ ص ٢١٤ التجارية.

(٢) من قوله تعالى: ﴿ . . وسيرى الله عملكم ورسوله﴾ التوبة (٩٤) وقوله تعالى: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾ التوبة (١٠٥).

(٣) انظر: النشر جـ ٢ ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

(٤) فقد ورد عنه في الذاريات روايتان: إحداهما كالجمهور بالألف، وكسر العين، والثانية بحذف الألف وسكون العين، (الصعقة) على إرادة الصوت الذي يصحب الصاعقة، وهي قراءة الكسائي في الذاريات. كما سيأتي وهذا يدل على أنه لا قياس في القراءات وإنما العبرة بالتوقيف والرواية. اهـ محققه.

وقيل عند الطاء والظاء والأصح تفخيمها[1].

وأمال (السلوى) حمزة، والكسائي، وكذا خلف.

وقرأ أبو عمرو كالأزرق بالتقليل، والفتح وتقدم حكم (حيث شئتم) إدغاماً وابدالاً.

واختلف في (يغفر) هنا والأعراف، فابن عامر بالتأنيث فيهما، وقرأ نافع، وكذا أبو جعفر، بالتذكير هنا والتأنيث في الأعراف، وكذا يعقوب بالتأنيث في الأعراف.

ووجه الكل لا يخفى، لأن الفعل مسند إلى مجازي التأنيث، واتفق هؤلاء الأربعة على ضم حرف المضارعة وفتح الفاء على البناء للمفعول، والباقون بنون مفتوحة وفاء مكسورة في الموضعين على البناء للفاعل[2].

وقرأ أبو عمرو، بخلف عن الدوري (تغفر لكم) بادغام الراء في اللام، وفي النشر تفريع الخلاف على الادغام الكبير، فإذا أخذ به أدغم هذا بلا خلاف، وإلا فالخلاف متجه في هذا[3]، والأكثرون على الادغام، والباقون بالاظهار.

واتفقوا هنا على (خطايا) (كقضايا)[4] كبقايا وأماله الكسائي وحده، وبالفتح والتقليل الأزرق.

وقرأ (قولاً غير) باخفاء التنوين عند الغين أبو جعفر.

وتقدم حكم ادغام (قيل لهم) لأبي عمرو ويعقوب، واشمام كسرة القاف لهشام، والكسائي، ورويس، وكذا تغليظ الأزرق لام (ظلموا) بخلفه.

وعن ابن محيصن (رجزا) بضم كسر الراء حيث وقع وهو لغة.

وعن الأعمش (يفسقون) بكسر ضم السين حيث جاء وهو لغة أيضاً.

---

(١) طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري ص ٣٤.

(٢) انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص ٩٧.

(٣) راجع: النشر جـ٢ ص ٢١٥.

(٤) في « ش » (كبقايا) وفي هامش « ش » في بعض النسخ بعده: إلا الحسن فإنه قرأه (خطيئاتكم) بجمع السلامة.

[وإذ استسقى]

وأمال (استسقى) حمزة، والكسائي، وكذا خلف، والأعمش وبالفتح والتقليل الأزرق.

وعن المطوعي عن الأعمش (عشرة) بكسر سكون الشين، وعنه أيضاً الاسكان والفتح، وكلها لغات.

وعن الحسن والأعمش (مِصْرَ) بلا تنوين غير منصرف، ووقفا بغير ألف، وهو كذلك في مصحف «أبي بن كعب» و «ابن مسعود»[1] وأما من صرف فإنه يعني «مصراً» من الأمصار غير معين، واستدلوا بالأمر بدخول القرية وبأنهم سكنوا الشام بعد التيه، وقيل أراد بقوله (مصراً) وإن كان غير معين «مصر فرعون» من إطلاق النكرة مراداً بها المعين.

واmال (أدنى) وكذلك (الأدنى) حيث وقعا، حمزة، والكسائي، والأعمش، وكذا خلف، وبالفتح والتقليل الأزرق. وتقدم حكم (عليهم الذلة) من حيث ضم الهاء والميم، وكسرهما في سورة الفاتحة، وكذا مد (باؤا) للأزرق.

وقرأ (النبيين) و (النبيون) و (الأنبياء) و (النبي) و (النبوة) بالهمزة نافع، على الأصل، لأنه من النبأ وهو الخبر[2]. والباقون بياء مشددة في المفرد وجمع السلامة،

---

(١) فيكون ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي. انظر: تفسير القرطبي جـ١ طبعة دار الكتب، القراءات الشاذة للشيخ القاضي ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٢) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿من أنبأك هذا﴾ التحريم رقم (٣) فالنبيﷺ ينبيء، أي: يخبر عن الله تعالى، وعلى غرار ذلك قول عباس بن مرداس:

يا خاتم النُّبَّاء إناك مرسل بالحق خيرَ هدى السبيل هداكا

فجمعه على « فُعَلاَء » لأنه من باب الصحيح المهموز، لا من باب المعتل، والصحيح يجمع كما تجمع النعوت التي على فعيل من غير ذوات الياء والواو مثل « شريك » و « شركاء » و « حكيم » و « حكماء ». (حجة القراءات لأبي زرعة ص ٩٨ ـ ٩٩).

وفي جمع التكسير، بيا مخففة، وفي المصدر بواو مشددة مفتوحة[1] وقرأ به قالون في موضعي الأحزاب في الوصل، لأنه إذا همز على أصله اجتمع همزتان مكسورتان منفصلتان، ومذهبه تخفيف الأولى، فعدل عن التسهيل إلى البدل بعد الياء، توصلا إلى الادغام مبالغة في التخفيف، وإذا وقف عاد الى أصله بالهمز.

وقرأ (الصائبين) هنا، والحج، بحذف الهمزة، نافع، وكذا أبو جعفر، والباقون بالهمز[2].

ويوقف عليه لحمزة بالتسهيل كالياء، وبالحذف، واختاره الآخذون بالتخفيف الرسمي، قيل وبالابدال ياء ذكره الهذلي وضعف وكذا حكم الوقف على (خاسئين) والخاطئين.

وأمال الألف بعد الراء من (النصارى) أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، وحمزة والكسائي، وكذا خلف، وبالتقليل الأزرق.

وأمال الألف بعد الصاد منه الدوري عن الكسائي، من طريق أبي عثمان الضرير، اتباعاً لإمالة الألف بعد الراء كما تقدم. وعن المطوعي (واذكروا)[3] بفتح

---

(١) وهو مأخوذ من « نبا، ينبو » إذا ارتفع، فيكون « فعيلا » من الرفعة، والنبوة: الارتفاع. وإنما قيل للنبي « نبي » لارتفاع منزلته وشرفه، تشبيهاً له بالمكان المرتفع على ما حوله، ويؤيد ذلك أن كل ما في القرآن من جميع ذلك جاء على وزن (أفعلاء) نحو « أنبياء » وهو دليل على أن الواحد منه بغير همز، كما جمع « ولي وأولياء، ووصي وأوصياء» .كما روي أن رجلاً قال للنبي ﷺ (يا نبيء الله) قال: « لست نبيء الله، ولكني نبيّ الله » قال أبو عبيد: كأنه كره الهمز (أخرج هذا الحديث الحاكم عن أبي ذر وصححه، حجة القراءات لأبي زرعة ص ٩٩ ـ ١٠٠ وانظر ص ٥٨ من هذا الكتاب طبعة المشهد الحسيني.

(٢) فقراءة الهمز أصلها من « صبأ » أي خروج من دينه، يقال: صبأ فلان إذا خرج من دينه إلى دين آخر. أما قراءة غير الهمزة فمن « صبا يصبو » إذا مال إلى دينه، ومنه قوله تعالى: ﴿وإلا تصرف عن كيدهن أصب إليهن﴾ ومنه سمي الصبي صبياً، لأن قلبه يميل الى لعب لفراغ قلبه. (حجة القراءات لأبي زرعة ص ١٠٠).

(٣) أي من مثل قوله تعالى: ﴿واذكروا ما فيه لعلكم تتقون﴾ حيث وقع بفتح الذال والكاف مشددتين « واذَّكَّروا » فعل أمر من «اذكر» وأصله « تذكر » قلبت التاء ذالاً، وأدغمت في الذال، وأتى بهمزة الوصل توصلاً للنطق بالساكن. (القراءات الشاذة للشيخ القاضي ص ٢٦).

سكون الذال وفتح ضمة الكاف وتشديدهما.

وقرأ الأزرق بترقيق راء (قردة) وأخفى أبو جعفر تنوينها عند خاء (خاسئين) وذكر هنا في الأصل أن أبا جعفر أبدل همزة (خاسئين) ياء وفيه نظر. والذي سبق له في باب الهمز المفرد تبعا للنشر وغيره أنه لا يحذف من هذا الباب الا (الصائبين) و (متكئين) و (مستهزئين) و (الخاطئين) و (خاطئين) فقط وكذا في النشر وطيبته وتقريبه، غير أنه ذكر فيه أن الهذلي انفرد عن النهرواني عن ابن وردان بالحذف في خاسئين وهو غير معول عليه[١].

ويوقف عليه لحمزة بالتسهيل بين بين، وبحذف الهمزة على اتباع الرسم، وحكى الابدال ياء وضعف.

وقرأ (هزوا) حيث جاء و (كفوا) في سورة الأخلاص، حفص بإبدال الهمزة فيهما واواً في الحالين تخفيفاً وافقه الشنبوذي، وأسكن الزاي من (هزوا) حيث أتى حمزة، وكذا خلف وأسكن الفاء من (كفوا) حمزة، وكذا يعقوب، وخلف[٢] والباقون بضمهما.

وأما قوله هنا في الأصل: وقرأ بحذف الهمزة وتشديد الزاي في (هزوا) أبو جعفر فلعله سبق قلم، فإن ما كان من أقسام الهمز متحركا. وقبله زاي اختص منه (جزأ) فقط منصوباً ومرفوعاً فقرأه أبو جعفر بحذف الهمزة وتشديد الزاي، كما تقدم فليس في (هزوا) ما ذكر لأبي جعفر وغيره.

ويوقف عليهما لحمزة بوجهين، وهما النقل على القياسي، والابدال واواً اتباعاً للرسم وحكي بين بين، وأيضاً تشديد الزاي على الادغام، ولا يقرأ بهما.

وتقدم وقف يعقوب بهاء السكت على (ما هي) قريباً.

---

(١) انظر النشر في القراءات جـ ١ ص ٣٩٧ طبعة المكتبة التجارية.

(٢) أي خلف العاشر.

وعن الحسن (متشابه)[1] بميم وتاء مرفوعة الهاء منونة في الوصل، وتخفيف الشين، وعن المطوعي (يشَّابَهُ علينا) مضارعاً بالياء، وتشديد الشين، مرفوع الهاء، وأصله يتشابه فادغم.

وأمال (شاء) حمزة وابن ذكوان، وهشام من طريق الدجواني، وكذا خلف.

وقرأ الأزرق بترقيق راء (تثير) على الأصح كما تقدم.

وأما (لاشية) فبالياء المثناة التحتية، من غير همز باتفاق، أي لالون فيها يخالف جلدها، وكتبت بالهاء المربوطة.

ونقل همزة (الآن): ورش، وكذا ابن وردان بخلف عنه.

ويوقف على (فادارأتم) لحمزة بابدال الهمزة ألفاً، كأبي عمرو بخلفه، ومن وافقه في الحالين.

وعن المطوعي (لما يتفجر. لما يشقق. لما يهبط) بالتشديد في لما الثلاثة بخلاف في الأخرين، قال ابن عطية وهي قراءة غير متجهة[2].

وعنه (يهبط) بضم الياء والجمهور بكسرها.

واختلف (في عما تعملون * أفتطعمون) فابن كثير بالغيب، وافقه ابن محيصن، والباقون بالخطاب.

[أفتطعمون]

وعن ابن محيصن (أولا يعلمون أن الله) بالخطاب، واختلف عنه في (يسرون ويعلنون)[3]:

واختلف في (إلا أماني) وبابه، فأبو جعفر (إلا أماني) و (أمانيهم) و (ليس

---

(1) من قوله تعالى: ﴿إن البقر تشابه علينا﴾ فالحسن يقرأ « مُتَشابهٌ » على أنه اسم فاعل أما قراءة المطوعي فعلى أنه فعل مضارع، أصله « يتشابه » قلبت التاء شيناً، وأدغمت في الشين فصار « يَشَّابهُ » (القراءات الشاذة ص ٢٦).

(٢) أي عن المطوعي. وهي لغة قليلة في مضارع « هبط ».

(٣) في هامش طبعة المشهد الحسيني: « هنا سقط، ولعله وعن المطوعي عن الأعمش (كلم الله) بغير ألف، وكسر اللام اسم جنس واحده « كلمة » وقد يراد بالكلمة الكلام، فتكون القراءتان بمعنى واحد » ا هـ.

بأمانيكم ولا أماني أهل الكتاب) (في أمنيته) بتخفيف الياء فيهن، مع اسكان الياء المرفوعة والمخفوضة من ذلك، وبكسر الهاء من (أمانيهم) لكونها بعد ياء ساكنة.

والأماني جمع «أمنية» وهي أفعولة، أصلها «أمنوية» اجتمعت ياء وواو، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وهي من «منى» إذا قدَّر. لأن المتمني يقدر في نفسه ويحرز ما يتمناه، وجمعها بتشديد الياء لأنه أفاعيل، وإذا جمعت على أفاعل خففت الياء، والأصل التشديد، لأن الياء الأولى في الجمع هي الواو التي كانت في المفرد التي انقلبت فيه ياء، فوجه قراءة التخفيف جمعه على «أفاعل» ولم يعتد بحرف المد الذي في المفرد، كما يقال في جمع مفتاح مفاتيح، ومفاتح، وافقه الحسن.

والباقون بالتشديد، واظهار الاعراب.

وأدغم (الكتاب بأيديهم) أبو عمرو، وكذا رويس بخلف عنهما، ويعقوب بكماله من المصباح.

وقرأ ابن كثير، وحفص، وكذا رويس بخلف عنه باظهار ذال (اتخذتم).

وأدغم الكل نون (لن) في ياء (يخلف) مع الغنة إلاّ خلفا عن حمزة فأسقط الغنة، ومثله الدوري عن الكسائي بخلف عنه.

وأمال (بلى) حمزة، والكسائي، وكذا خلف، وشعبة من طريق أبي حمدون عن يحيى بن آدم عنه، وبالفتح والتقليل أبو عمرو، وصححها في النشر عنه من الروايتين، لكنه اقتصر في طيبته في نقل الخلاف على الدوري[1]. وبهما قرأ الأزرق، والباقون بالفتح.

ويوقف لحمزة على (سيئة) بإبدال الهمزة ياء مفتوحة.

---

(١) قال ابن الجزري في الطيبة :

.... وأنى ويلتي يا حسرتي الخلف طوى قيل متى

بلى عسى وأسفي عنه نقل (طيبة النشر في القراءات العشر ص ٣٠) وانظر النشر جـ ٢ ص ٥٣ طبعة المكتبة التجارية .

والعمل على أن الخلاف لدوري أبي عمرو فقط، وليس لأبي عمرو كله .

وأمال هاء التأنيث منها الكسائي وقفا وكذا حمزة بخلف عنه.

واختلف في (خطيئته)[1] فنافع، وكذا أبو جعفر (خطيآته) على جمع السلامة، والباقون بالتوحيد. ويوقف عليه لحمزة بإبدال همزته ياء، من جنس الزائدة قبلها، وادغامها فيها وجهاً واحداً وحكى بين بين وضعف.

وتقدم إمالة (النار) وتسهيل همزة (اسرائيل) ومد يائه، والوقف عليه قريباً.

واختلف (في تعبدون)[2] فابن كثير، وحمزة، والكسائي، بالغيب، لأن بنيَّ اسرائيل لفظ غيبة[3] وافقهم ابن محيصن، والحسن، والأعمش.

والباقون بالخطاب، حكاية لما خوطبوا به وليناسب (وقولوا للناس).

ويوقف لحمزة على (إحساناً) بالتحقيق، والتسهيل كالياء، لأنه متوسط بغيره المنفصل.

وأمال (القربى) حمزة، والكسائي، وكذا خلف، وبالفتح والتقليل الأزرق، وأبو عمرو.

وأمال (اليتامى) حمزة، والكسائي، وكذا خلف وبالفتح والتقليل الأزرق.

وأمال فتحة التاء مع الألف بعدها الدوري عن الكسائي، من طريق أبي عثمان الضرير اتباعاً لإمالة ألف التأنيث بعد.

وأمال (للناس) إمالة كبرى كما تقدم، وهي المرادة عند الاطلاق، الدوري

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته . . . ﴾ وتوجيه قراءة نافع وأبي جعفر: أن الإحاطة لا تكون للشيء المنفرد، وإنما تكون لمتعدد، فلا يقال: أحاط زيد بعمرو، وإنما يقال: أحاط الرجال بفلان، فيقال هنا: أحاطت به كبائر ذنوبه. أما قراءة الإفراد فتوجه بأن الخطيئة ليست بشخص فيجوز أن توصف بالإحاطة، أو أن تفسر بالشرك، وهو أعظم الذنوب والكبائر. (حجة القراءات لأبي زرعة ص ١٠٢) .

(٢) من قوله تعالى: ﴿ وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله . . . ﴾ .

(٣) يعني: أن أول الآية وهو قوله تعالى: ﴿ وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل ﴾ إخبار عن غيب في الماضي، فإجراء الكلام على ما ابتدىء به أول الآية أولى وأشبه من الانصراف عنه إلى الخطاب.
أما قراءة الخطاب فهي حكاية لما سبق أن خوطبوا به، فجرى الكلام على لفظ المواجهة (حجة القراءات ص ١٠٢) .

بخلف عنه، وافقه اليزيدي والباقون بالفتح.

واختلف (في حسنا):

فحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، ووافقهم الأعمش، بفتح الحاء والسين صفة لمصدر محذوف، أي «قولا حسناً» والباقون بضم الحاء، وإسكان السين، وظاهره ـ كما قال أبو حيان : أنه مصدر، وإنه كان في الأصل قولاً حسناً، إما على حذف مضاف، أي ذا حسن، وإما على الوصف بالمصدر، لإفراط حسنه[1].

وعن الحسن بغير تنوين بوزن «القربى» و «العقبى» أي كلمة أو مقالة «حسنى».

وأدغم تاء (الزكوة) في ثاء (ثم) أبو عمرو، بخلف عنه، وكذا يعقوب بخلفه، من المصباح، والمفردة.

وأمال (دياركم) و (ديارهم) أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، وقلله الأزرق.

وعن الحسن (تقتلون) هنا وبعده (فلم تقتلون) بضم التاء وفتح القاف وكسر التاء مشددة.

واختلف (في تظاهرون عليهم) و (تظاهرا عليه) بالتحريم، فعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بحذف إحدى التاءين، تاء المضارعة، أو تاء التفاعل، واختاره في البحر[2] وتخفيف الظاء مبالغة في التخفيف، ووافقهم الأعمش.

والباقون بإدغام التاء في الظاء، لشدة قرب المخرج، وعن الحسن هنا تشديد الظاء والهاء مع فتحهما، وحذف الألف ومعناها واحد وهو التعاون والتناصر.

واختلف في (أسارى) فحمزة بفتح الهمزة، وسكون السين، من غير ألف، وبالإمالة على وزن «فعلى» جمع أسير بمعنى مأسور، وافقه الأعمش، وكذا الحسن، لكنه بالفتح.

---

(١) انظر: (البحر المحيط) جـ١ ص٢٨٤.

(٢) المصدر السابق.

وقرأ الباقون بضم الهمزة، وفتح السين وبألف بعدها، على وزن «فعالى» جمع أسرى، كسكرى وسكارى، وقيل جمع أسير أيضاً[1].

وأماله أبو عمرو، والكسائي، وابن ذكوان بخلفه، وكذا خلف، وقلله الأزرق، وأمال فتحة السين مع الألف بعدها الدوري عن الكسائي من طريق أبي عثمان الضرير.

واختلف في (تفدوهم) فنافع، وعاصم، والكسائي، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بضم التاء، وفتح الفاء، وألف بعدها، وهو جواب الشرط، ولذا حذفت النون منه، وافقهم الحسن، والمطوعي.

والباقون بفتح التاء، وسكون الفاء بلا ألف، والقراءتان بمعنى واحد، أو المفاعلة على بابها، يعطي الآسر المال، والأسير الاطلاق[2].

ورقق الأزرق راء (إخراجهم) ولم ينظر إلى حرف الاستعلاء، وهو الخاء، لضعفه بالهمس.

وأمال (الدنيا) حمزة، والكسائي، وكذا خلف، وبالفتح والتقليل الأزرق، وأبو عمرو، وعنه أيضاً تمحيض إمالتها من رواية الدوري، وهو المراد بقول الطيبة :

وعن جماعة له ـ أي الدوري ـ دنيا أمل .

---

(١) قال بعض العلماء: هما لغتان بمعنى واحد، وقال البعض: إن « أسرى » جمع أسير، لأن « فعيل » من نعوت ذوي العاهات إذا جمع، فإنما يجمع على « فعلى » كمريض يجمع على مرضى، وجريح، يجمع على « جرحى » فكذلك « أسير » لأنه قد ناله المكروه والأذى.
انظر: حجة القراءات ص (١٠٤) .

(٢) فتوجيه قراءة المد، أن المفاعلة هنا قائمة، حيث يفدي هؤلاء أسراهم من هؤلاء، وهؤلاء أسراهم من هؤلاء، أو أن المفاعلة تكون بأخذ الأسرى، ودفع الفداء، أما حجة من قرأ «تفدوهم» فعلى معنى: تشتروهم من العدو، وذلك أن في دين اليهود ألا يكون أسير من أهل ملتهم في إسار غيرهم، وأن عليهم أن يفدوهم بكل حال وإن لم يفدوهم القوم الآخرون. كذا قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ (حجة القراءات ص ١٠٥) .

واختلف في (يعملون أولئك)[1] فنافع، وابن كثير، وأبو بكر، وكذا يعقوب، وخلف، بالغيب موافقة لقوله (اشتروا) وافقهم ابن محيصن.

والباقون بالخطاب مناسبة لقوله (أخذنا ميثاقكم).

وإذا قرىء للأزرق (ولقد آتينا موسى) مع (وآتينا عيسى) فالقصر والتوسط والطول في الثاني على قصر الأول، على الاعتداد بالعارض، وهو النقل، فإن لم يعتد به وسطه معه وأشبعه كذلك.

وعن ابن محيصن (آيدناه)[2] كيف جاء، بمد الهمزة وتخفيف الياء نحو «آمن» وبابه.

وعنه أيضاً (غلف) بضم اللام جمع غلاف، والجمهور بإسكانها جمع أغلف.

واختلف في تسكين عين (القدس) و (خطوات) و (اليسر) و (العسر) و (جزءا) و (الأكل) و (الرعب) و (رسلنا) وبابه و (السحت) و (الاذن) و (قربة) و (جرف) و (سبلنا) و (عقبا) و (نكراً) و (رحماً) و (شغل) و (نكر) و (عرباً) (وخشب) و (سحقاً) و (ثلثي الليل) و (عذراً) و (نذراً).

فسكن دال (القدس) حيث جاء، طلباً للتخفيف، ابن كثير، وافقه ابن محيصن، والباقون بالضم، وروح القدس أراد به جبريل، وقيل روح عيسى، ووصفها به لطهارته عن مس الشيطان، أو لكرامته على الله تعالى، ولذا أضافه إلى نفسه، أو لأنه لم تضمه الأصلاب[3].

وأما الطاء من (خطوات) أين أتى، فأسكن طاءه نافع، والبزي، من طريق أبي ربيعة، وأبوعمرو، وأبو بكر، وحمزة، وكذا خلف، وهو لغة تميم، وافقهم ابن

---

(١) وهي ختام الآية رقم (٨٥).

(٢) من قوله تعالى: ﴿وأيدناه بروح القدس﴾ ومثله كل ما جاء منه كقوله تعالى: ﴿وأيدكم، وأيدتك﴾ والتشديد والتخفيف لغتان بمعنى القوة.

(٣) انظر: روح المعاني للألوسي (٣١٧/١).

محيصن، واليزيدي، والأعمش، والباقون بالضم لغة أهل الحجاز.

وأما السين من (اليسر) و (العسر) وبابهما، فأسكنها كل القراء الا أبا جعفر فضمها، واختلف عن ابن وردان عنه في (فالجاريات يسرا) في الذاريات، فأسكنها عنه النهرواني، وضمها غيره.

وأما الزاي من (جزأ) فأسكنها كل القراء، الا شعبة فضمها وهو ثلاثة، منصوبان ومرفوع، (على كل جبل منهن جزأ) في البقرة[1] (من عباده جزأ) بالزخرف[2] (جزؤ مقسموم) بالحجر[3].

وأما الكاف من (أكلها) و (أكله) و (أكل خمط) و (الأكل) و (أكل) المضاف إلى المضمر المؤنث والمذكر، وإلى الظاهر، وغير المضاف، فأسكنها فيها نافع، وابن كثير، وافقهما ابن محيصن، وأسكنها كذلك أبو عمرو من (أكلها) المضاف إلى ضمير المؤ نث خاصة، وضم غيره جمعاً بين اللغتين، وافقه اليزيدي، والحسن، والباقون بالضم.

وأما عين (الرعب) و (رعباً) حيث وقعا، فأسكنها كلهم، إلا ابن عامر، والكسائي، وكذا أبو جعفر، ويعقوب فبالضم.

وأما سين (رسلنا) و (رسلهم) و (رسلكم) مما وقع مضافاً إلى ضمير على حرفين، فأسكنها أبو عمرو، للتخفيف، وافقه اليزيدي، والحسن، وزاد فيما روي عنه نحو (رسله) و (رسلك) فعم المضاف إلى المضمر مطلقاً، (وعن) المطوعي إسكان ما

---

(١) البقرة الآية (٢٦٠) .

(٢) الزخرف الآية (١٥) .

(٣) الحجر الآية (٤٤) .

تجرد عن الضمير، معرفاً ومنكراً ، نحو (رسل الله) و (يا أيها الرسل) والباقون بالضم .

وأما الحاء من (السحت) و (للسحت) بالمائدة، فأسكنها نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، وكذا خلف، وافقهم الأعمش، والباقون بالضم.

وأما ذال (الأذن) و (أذن) كيف وقع نحو (في أذنيه) و (قل أذن) فأسكنها نافع، وضمها الباقون.

وأما راء (قربة) وهي بالتوبة[1] فضمها ورش، وافقه المطوعي، وأسكنها الباقون.

وأما راء (جرف) بالتوبة[2] فأسكنها ابن ذكوان، وهشام من طريق الحلواني، وأبو بكر، وحمزة، وكذا خلف، وافقهم الحسن والأعمش، وضمها الباقون.

وأما باء (سبلنا) بابراهيم، والعنكبوت[3]، فأسكنها أبو عمرو، ووافقه اليزيدي، والحسن، وضمها الباقون.

وأما قاف (عقبا) بالكهف، فأسكنها عاصم، وحمزة، وكذا خلف، وافقهم الحسن، والأعمش، وضمها الباقون.

وأما كاف (نكراً) بالكهف، والطلاق[4] فأسكنها ابن كثير، وأبو عمرو، وهشام، وحفص، وحمزة والكسائي، وكذا خلف، وافقهم الأربعة، وضمها الباقون.

وأما حاء (رحماً)[5] بالكهف فأسكنها كل القراء، إلا ابن عامر، وكذا أبو جعفر، ويعقوب.

---

(١) سورة التوبة الآية رقم (٩٩) .

(٢) الآية رقم (١٠٩).

(٣) إبراهيم رقم (١٢) والعنكبوت رقم (٦٩) .

(٤) الكهف رقم (٧٤) والطلاق رقم (٨) .

(٥) وهي قوله تعالى: ﴿ فأردنا أن يبدلهما ربهما خيراً منه زكاة وأقرب رحماً ﴾ آية (٨١) .

وأما غين (شغل) بيس[1] فأسكنها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن، وضمها الباقون.

وأما كاف (نكر) بالقمر، فأسكنها ابن كثير، وافقه ابن محيصن، والباقون بالضم.

وأما راء (عربا) بالواقعة، فأسكنها أبو بكر[2] وحمزة، وكذا خلف، وضمها الباقون.

وأما شين (خشب) بالمنافقين، فأسكنها قنبل، من طريق ابن مجاهد، وأبو عمرو، والكسائي، وضمها الباقون.

وأما حاء (فسحقاً) بالملك، فأسكنها كلهم، إلا الكسائي، وابن جماز، وابن وردان، بخلف عنه وعن الكسائي.

وأما لام (ثلثي) بالمزمل فأسكنها هشام، وضمها الباقون.

وأما ذال (عذراً) بالمرسلات، فأسكنها كل القراء، غير روح، وافقه الحسن.

وأما ذال (نذرا) بالمرسلات أيضاً، فأسكنها أبو عمرو، وحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم اليزيدي، والأعمش، وضمها الباقون.

وعن الحسن ضم باء (خبراً) في موضعي الكهف، وراء (عرفا) في المرسلات.

وجه اسكان الباب كله، أنه لغة تميم وأسد، وعامة قيس، ووجه الضم، أنه لغة الحجازيين، وقيل الأصل للسكون واتبع، أو الضم وأسكن، تخفيفاً كرسلنا.

وأمال (جاءكم) ابن ذكوان، وحمزة، وكذا خلف، وافقهم الأعمش، واختلف عن هشام، فأمالها الداجوني، وفتحها الحلواني كالباقين، وكذا (جاءهم ما عرفوا) وجميع الباب.

---

(١) وهي قوله تعالى: ﴿ هم وأزواجهم في شغل فاكهون ﴾ يس (٥٦).

(٢) في الأصل « أبو عمرو » وهو تحريف ظاهر.

وأمال (تهوى) حمزة، والكسائي، وكذا خلف، ووافقهم الأعمش، وبالفتح والتقليل الأزرق.

وأمال (الكافرين) أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصورى، والدوري عن الكسائي، وكذا رويس، وقلله الأزرق.

وأبدل همزة (بئسما اشتروا) ياء ورش من طريقيه، وأبو عمرو بخلفه، وأبو جعفر، كوقف حمزة عليه، وهي موصولة بلا خلاف، وتقدم حكم إسقاط غنة النون عند الياء، من نحو (أن ينزل الله) و (من يشاء).

واختلف في (ينزل) وبابه، إذا كان فعلاً مضارعاً، بغير همزة، مضموم الأول، مبنياً للفاعل، أو المفعول، حيث أتى، فابن كثير، وأبوعمرو، وكذا يعقوب، بسكون النون وتخفيف الزاي، من «أنزل» إلا ما وقع الإجماع على تشديده، وهو (وما ننزله إلا بقدر) بالحجر(١) وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

وقرأ حمزة، والكسائي، وكذا خلف، بالتخفيف كذلك في (ينزل الغيث) بلقمان والشورى(٢) كابن كثير، ومن معه، وافقهم الأعمش، وقد خالف أبو عمرو، وكذا يعقوب أصلهما في قوله تعالى (على أن ينزل آية) بالانعام(٣) ولم يخففه سوى ابن كثير، وافقه ابن محيصن.

وخالف ابن كثير أصله في موضعي الاسراء، وهما (وننزل من القرآن) و (حتى تنزل علينا) فشددهما، ولم يخففهما إلا أبو عمرو، ويعقوب، وافقهما اليزيدي.

وخالف يعقوب أصله في الموضع الأخير من النحل، وهو (والله أعلم بما ينزل) فشدده، ولم يخففه سوى ابن كثير، وأبي عمرو، وافقهما ابن محيصن، واليزيدي، والباقون بتشديد الزاي، مع فتح النون، مضارع «نزَّل» المتعدي بالتضعيف.

وخرج بقيد المضارع الماضي نحو (وما أنزل الله) وبغير همزة «سأنزل»

---

(١) الآية رقم (٢١).

(٢) لقمان (٢٤) و الشورى (٢٧).

(٣) الآية رقم (٣٧) فشددا جمعاً بين اللغتين، واتباعاً للرواية.

وبالمضموم الأول، (وما ينزل من السماء).

وأما (منزلها) بالمائدة فيأتي في محله، وكذا (ينزل الملائكة) بأول النحل إن شاء الله تعالى.

وتقدم اشمام (قيل) لهشام والكسائي، وكذا رويس قريباً.

وكذا ادغام لامها في لام (لهم) لأبي عمرو بخلفه، وكذا يعقوب من المصباح.

وكذا وقف البزي، وكذا يعقوب بزيادة هاء السكت على (فلم) بخلف عنهما (وكذا) همز (أنبياء). لنافع.

[ولقد جاءكم موسى]

(وأظهر) الدال من (ولقد جاءكم) نافع، وابن كثير، وابن ذكوان، وعاصم، وكذا أبو جعفر، ويعقوب.

وأمال (جاءكم) ابن ذكوان، وهشام بخلفه، وحمزة، وكذا خلف.

وأمال (موسى) حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والتقليل الأزرق وأبو عمرو.

وقرأ باظهار الذال عند التاء (من اتخذتم) ابن كثير، وحفص ورويس بخلفه.

وذكر آنفاً ابدال (بئسما)، (كيأمركم) والخلاف في تسكين رائه، واختلاس حركتها، لأبي عمرو، وزيادة إتمامها للدوري، (وكذا) إمالة (الناس) له بخلفه، ورقق الأزرق راء (بصير) بخلفه.

واختلف في (بصير بما يعملون) فيعقوب بالخطاب على الالتفات. والباقون بالغيب[1].

واختلف في (جبريل) هنا وفي التحريم، فنافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بكسر الجيم، والراء، وحذف الهمزة، واثبات الياء، وهي لغة الحجازيين، وافقهم اليزيدي.

---

(١) جرياً على نسق الكلام السابق من أول قوله تعالى: ﴿ولن يتمنوه أبدا بما قدمت أيديهم﴾ وقوله تعالى: ﴿ولتجدنهم أحرص الناس على حياة﴾ فكله على طريقة الغيب.

وقرأ ابن كثير بفتح الجيم، وكسر الراء، وياء ساكنة، من غير همز، وافقه ابن محيصن.

وقرأ حمزة، والكسائي، وكذا خلف، بفتح الجيم والراء، وهمزة مكسورة، وياء ساكنة وافقهم الاعمش.

واختلف عن أبي بكر، فالعليمي عنه كحمزة، ومن معه، ويحيى بن آدم عنه كذلك، إلا أنه حذف الياء بعد الهمزة.

وعن الحسن «جبرائل» بألف قبل الهمزة، وحذف الياء[1].

وعن ابن محيصن من المبهج كرواية يحيى بن آدم عن أبي بكر، إلا أن اللام مشددة[2] وكلها لغات.

وأمال (بشرى) أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقلله الأزرق.

واختلف في (ميكال) فنافع، وقنبل، من طريق ابن شنبوذ، وكذا أبو جعفر، بهمزة بعد الألف، من غير ياء، وهي لغة لبعض العرب.

وقرأ أبو عمرو، وحفص، وكذا يعقوب، بحذف الهمزة والياء بعدها كمثقال، وهي لغة الحجازيين، وافقهم اليزيدي، والحسن.

وعن ابن محيصن بالهمز من غير ياء، مع تخفيف اللام، من المفردة، وتشديدها من المبهج.

وقرأ الباقون وهم، البزي، وقنبل، من طريق ابن مجاهد، وابن عامر، وأبو بكر وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بزيادة الهمزة والياء بعد الألف، وافقهم الأعمش[3] ووقف حمزة على (جبريل) بالتسهيل بين بين فقط، وكذا ميكال، مع المد والقصر.

---

(١) فتكون من قبيل المد المتصل.

(٢) أي « جبرئلّ » وكلها لغات في هذه الكلمة .
انظر : المحتسب لابن جنى جـ ١ ص ٩٧ .

(٣) وكذا ابن محيصن من المفردة .

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني بتسهيل همزة (كأنهم) و (كأنك) و (كأن لم) في جميع القرآن .

وعن الحسن (عوهدوا)[1] ببنائه للمفعول، وهي مخالفة للرسم، وعنه أيضاً (الشياطون)[2] وتعقبه .

واختلف في (ولكن الشياطين) وفي الأولين في الأنفال (ولكن الله قتلهم)، و (لكن الله رمى) فابن عامر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بتخفيف النون من (ولكن) كما هو لغة، وكسرها وصلا، ورفع ما بعدها على الابتداء، وافقهم الأعمش عليها والحسن في ثاني الأنفال.

والباقون بالتشديد، ونصب ما بعدها بها، وأما (ولكن البر من آمن) (ولكن البر من اتقى) وحرف يونس فيأتي في محله، إن شاء الله تعالى.

ويوقف لحمزة وهشام بخلفه على (المرء) بالنقل، مع إسكان الراء للوقف على القياس، ويجوز الروم.

وعن المطوعي إمالة (بضارين).

وأمال (اشتريه) أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وابن ذكوان من طريق الصوري، وكذا خلف، وقلله الأزرق.

وأما الخلف في (ينزل) فسبق قريباً،وكذا اخفاء النون عند الخاء لأبي جعفر في (من خلاق) و (من خير) وترقيق الأزرق راء (خير لو) بخلفه.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ أو كلما عاهدوا. . . ﴾ فبناه للمفعول ويكون قوله تعالى: ﴿ عهداً ﴾ منصوباً على المصدرية، بمعنى معاهدة، أو على أنه مفعول ثان، على تضمين « عوهدوا » معنى « أعطوا » ونائب الفاعل وهو الواو في محل المفعول الأول .

(القراءات الشاذة ص ٢٨) .

(٢) أي بواو بدلاً من الياء، وفتح النون، حيث وقع، بشرط أن يكون مرفوعاً. قال أبو حيان: وهو شاذ، قاسه على قول العرب « بستان فلان حوله بساتون رواه الأصمعي، قالوا والصحيح أن هذا لحن فاحش (القراءات الشاذة ص ٢٨).

فهذه القراءات اختل فيها الشروط الثلاثة للقراءة الصحيحة، التواتر، ومخالفة المصاحف، والصحيح من اللغة العربية .اهـ محققه .

وعن ابن محيصن والحسن (راعناً) هنا والنساء، بالتنوين على أنه صفة لمصدر محذوف أي قولاً راعناً[1].

[ما ننسخ]

واختلف في (ننسخ) فابن عامر، من غير طريق الداجوني عن هشام، بضم نون المضارعة، وكسر السين مضارع «انسخ» والباقون بفتحهما، مضارع «نسخ»، وبه قرأ الداجوني عن أصحابه عن هشام.

واختلف في (ننسها) فابن كثير، وأبو عمرو، بفتح النون والسين، وهمزة ساكنة تليها، من «النسأ» وهو التأخير، أي نؤخر نسخها، أي نزولها، أو نمحها لفظاً وحكماً، وافقهما ابن محيصن، واليزيدي.

والباقون بضم النون، وكسر السين، بلا همز، من الترك أي نترك إنزالها.
قال الضحاك:
وعن الحسن بالخطاب[2].

وقرأ (شيء قدير) بالمد المشبع، والتوسط، الأزرق عن ورش، وجاء التوسط فيه عن حمزة بخلف، وإذا وقف عليه فله النقل مع الاسكان، والروم، وله الادغام معهما، فهي أربعة وهي لهشام بخلفه[3].

وإذا وقف على (سئل) فبالتسهيل بين بين كالياء، على مذهب سيبويه، وهو قول الجمهور، وبابدال الهمزة واواً مكسورة، على مذهب الأخفش، ونص عليه

---

(١) أو على أن « راعنا » بمعنى الرعونة، وهو منصوب بالقول قبله، أي لا تقولوا رعونة وهجراً من القول، كما يقول غيركم. (القراءات الشاذة ص ٢٨ ـ ٢٩).

(٢) أي « تنسها » بتاء فوقية مفتوحة، وسين مفتوحة بعدها، من غير همزة من النسيان، والخطاب موجه إلى النبي ﷺ ـ كما في قوله تعالى ـ في سورة الأعلى ـ ﴿ سنقرئك فلا تنسى. إلا ما شاء الله ﴾ ومثل الحسن في هذه القراءة سعد بن أبي وقاص، ويحيى بن يعمر، وهذا لا يخرجها عن كونها قراءة شاذة. انظر المحتسب جـ ١ ص ١٠٣، القراءات الشاذة ص ٢٩.

(٣) ومثله الأعمش.

الهذلي، والقلانسي، كما في النشر، ونظيره (سئلت) و (سئلوا).

وقرأ باظهار دال (فقد) عند الضاد من (ضل) قالون، وابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب. وسبق ذكر (شيء) قريباً، وكذا تغليظ لام (الصلوة) للأزرق، وكذا (من خير) لأبي جعفر، وترقيق راء (بصير) للأزرق بخلفه، وإمالة الألف بعد الصاد من (نصارى) للدوري عن الكسائي، من طريق أبي عثمان الضرير، وإمالة ألف التأنيث بعدها لأبي عمرو، وابن ذكوان بخلفه، وحمزة والكسائي، وخلف وتقليله للأزرق.

وقرأ (أمانيهم) بسكون الياء، وكسر الهاء، أبو جعفر، وافقه الحسن.

وأمال (بلى) حمزة، والكسائي، وخلف، وشعبة، من طريق أبي حمدون عن يحيى بن آدم عنه، وبالفتح والتقليل أبو عمرو وصححهما عنه في النشر من روايتيه لكن قصر الخلاف على الدوري في طيبته[1] وبهما قرأ الأزرق، وتقدم حكم (ولا خوف) ليعقوب، وابن محيصن، وكذا (عليهم).

وأمال (سعى) حمزة، والكسائي وخلف[2] وبالفتح والتقليل الأزرق.

وقرأ أبو عمرو بسكون الميم واخفائها عند الباء بغنة من (يحكم بينهم) بخلفه، وسبق تغليظ اللام (من أظلم) للأزرق بخلفه.

ويوقف لحمزة على (خائفين) بالتسهيل كالياء، مع المد، والقصر.

وأمال (الدنيا) حمزة، والكسائي، وخلف، والدوري عن أبي عمرو، من طريق ابن فرح ، وبالفتح والتقليل الأزرق، وأبو عمرو.

وعن الحسن (فأينما تولوا) بفتح التاء واللام[3] ووقف رويس بخلف عنه،

(١) وهو الذي عليه العمل، وبه قرأنا على شيوخنا. اهـ محققه.

(٢) وافقهم الأعمش، وكذا في كل نظائره.

(٣) وتوجيه ذلك على وجهين: أحدهما: أن يكون فعلاً مضارعاً، والأصل تتولوا، فحذفت إحدى التاءين تخفيفاً، ثانيهما: أن يكون فعلاً ماضياً والواو ضمير الغائبين، وعلى كل منهما فهو من التولية، وهي الإقبال على الشيء، والمعنى: فأي جهة وليتم فيها وجوهكم للعبادة فهي لله، يثيبكم على عبادتكم فيها. (القراءات الشاذة ص ٢٩).

باثبات هاء السكت في «فثم» من (فثم وجه الله).

واختلف في (عليم، وقالوا اتخذ) فابن عامر (عليم. قالوا)[1] بغير واو على الاستئناف، والباقون بالواو عطف جملة على مثلها، واتفق المصاحف والقراء على حذف الواو من موضع يونس[2].

وأمال (قضى) حمزة، والكسائي، وخلف، والأعمش، وبالفتح والصغرى الأزرق.

واختلف في (كن فيكون). وقال هنا، وبآل عمران (فيكون. ونعلمه) وفي النحل (فيكون. والذين) وبمريم (فيكون وأن الله) وفي يس (فيكون. فسبحان) وفي غافر (فيكون. ألم تر) فابن عامر بنصب (فيكون) في الستة.

وقرأ الكسائي كذلك في النحل، ويس، وقد وجهوا النصب بأنه باضمار «أن» بعد الفاء، حملا للفظ الأمر، وهو «كن» على الأمر الحقيقي، وافقهما ابن محيصن في يس.

والباقون بالرفع في الكل، على الاستئناف[3]. واتفقوا على الرفع في قوله تعالى (فيكون الحق) بآل عمران، و (كن فيكون قوله الحق) بالأنعام، لكن عن الحسن نصبه.

واختلفوا في ترقيق راء (بشيراً ونذيراً) ونحوه للأزرق، ففخمها في ذاك ونحوه جماعة من أهل الأداء، ورققها له الجمهور، ثم اختلف هؤلاء الجمهور، فرققها

---

(١) وإنما قيده بالذي قبله (عليم) ليخرج الثاني من هذه السورة وهو قوله تعالى: ﴿ وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى ﴾ فإنها بالواو إتفاقاً.
وهذا يدل على أن القراءة إنما هي بالتوقيف على ما نقل نقلاً صحيحاً عن الرسول ﷺ، وإلا فما الفرق بينهما ؟ اهـ محققه.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿ قالوا اتخذ الله ولداً . . . ﴾ يونس (٦٨).

(٣) وقيل عطفاً على «يقول» انظر: حجة القراءات ص ١١١.

بعض منهم في الحالين، كالداني والشاطبي، وابن بليمة، وفخمها الآخرون، منهم وصلا فقط لأجل التنوين لا وقفا[1].

واختلف في (ولا تسأل) فنافع، وكذا يعقوب، بفتح التاء، وجزم اللام، بلا الناهية، بالبناء للفاعل، والنهي هنا جار على سبيل المجاز، لتفخيم ما وقع فيه أهل الكفر من العذاب، كقولك لمن قال لك: كيف حال فلان، أي لا تسأل عما وقع له أي حل به أمر عظيم غير محصور، وأما جعله على حقيقته جواباً لقوله ﷺ «ما فعل أبواي» فغير مرضي، واستبعده في المنتخب، لأنه ﷺ عالم بما آل إليه أمرهما، من الإيمان الصحيح.

قال العلامة ابن حجر الهيثمي في شرح المشكاة: وحديث «إحيائهما له ﷺ حتى آمنا به ثم توفيا» حديث صحيح، وممن صححه القرطبي، والحافظ ابن ناصر الدين، حافظ الشام، والطعن فيه ليس في محله إذ الكرامات، والخصوصيات، من شأنهما أن تخرق القواعد والعوائد، كنفع الإيمان هنا بعد الموت لمزيد كمالهما، وأطال في ذلك.

وأما الحديث المذكور وهو «ما فعل أبواي» ففي الدر المنثور للسيوطي أنه حديث مرسل ضعيف الاسناد، وقد ألف كتاباً في صحة إحيائهما له ﷺ فليراجع.

والباقون بضم التاء ورفع اللام، على البناء للمفعول بعد «لا» النافية، والجملة مستأنفة.

قال أبو حيان: وهو الأظهر، أي: لا تسأل عن الكفار ما لهم لم يؤمنوا، لأن

---

(١) والخلاصة أن للأزرق في الوصل وجهان: الترقيق والتفخيم، أما في الوقف فليس له سوى الترقيق.
ولذلك يقول ابن الجزري في الطيبة:
وجلَّ... وتفخيم ما نون عنه إن وصل...

ذلك ليس إليك، إن عليك الا البلاغ[١].

وأمال (ترضى) حمزة، والكسائي، وكذا خلف، والأعمش، وبالفتح والتقليل الأزرق.

وكذا (ابتلى) هنا، و (ابتليه) موضعي الفجر، وكذا (الهدى).

وتقدم حكم إمالة الفي (النصارى)، وخلاف الأزرق في ترقيق الراء من (الخاسرون) (وكذا) مده (إسرائيل)، وتسهيل همزه لأبي جعفر، والوقف عليه لحمزة.

واجمعوا على الياء التحتية في (ولا يقبل منها عدل) هنا.

[وإذ ابتلى]

واختلف في (إبراهيم) في ثلاثة وثلاثين موضعاً، وهو كل ما في هذه السورة، وهو خمسة عشر، والثلاثة الأخيرة في النساء وهي (واتَّبع ملة ابراهيم)[٢] (واتخذ الله ابراهيم)[٣] (وأوحينا إلى إبراهيم)[٤] والأخير من الأنعام، (قيما ملَّة ابراهيم)[٥] والأخيران من التوبة (استغفار ابراهيم)[٦] و (ان ابراهيم)[٧] وموضع في سورته، (وإذ قال إبراهيم)[٨] وموضعان في النحل (إبراهيم)[٩] و (ملة إبراهيم)[١٠] وثلاثة

---

(١) وهناك رأي آخر أن الجملة حالية، فيكون المعنى: وأرسلناك غير سائل عن أصحاب الجحيم (حجة القراءات ص ١١٢).

(٢، ٣) سورة النساء آية (١٢٥).

(٤) النساء الآية (١٦٣).

(٥) الأنعام آية (١٦١).

(٦) التوبة آية (١١٣).

(٧) وهو قوله تعالى: ﴿ إن إبراهيم لأواه حليم ﴾ التوبة (١١٤).

(٨) سورة إبراهيم الآية (٣٥).

(٩) وهو قوله تعالى: ﴿ إن إبراهيم كان أمة ﴾ النحل (١٢٠).

(١٠) وهو قوله تعالى: ﴿ ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم ﴾ النحل (١٢٣).

بمريم (في الكتاب ابـراهيم)[١] (عن آلهتي يا إبـراهيم)[٢] (ذرية ابـراهيم)[٣] والموضع الأخير من العنكبوت (رسلنا ابراهيم)[٤] وفي الشورى (به إبراهيم)[٥] وفي الذاريات (ضيف ابراهيم)[٦] وفي النجم (وإبراهيم الذي وفى)[٧] والحديد (ونوحاً وابراهيم)[٨] والأول من الممتحنة (أسوة حسنة في ابراهيم)[٩] .

فابن عامر سوى النقـاش عن الأخفش، عن ابن ذكوان، بـألف بدل اليـاء، والباقون بالياء، وبه قرأ النقاش عن الأخفش، وكذا المطوعي، عن الصوري.

وفصّل بعضهم، فروى الألف في البقـرة خاصـة، وهي رواية كثيـر عن ابن الأخرم عن الأخفش، وهما لغتان، ووجه خصوصية هذه المواضع أنها كتبت في المصاحف الشامية بحذف الياء منها خاصة؛ وأما زيادة موضع آل عمران والأعلى على ما ذكر، فهو وهم كما نبه عليه في النشر[١٠] .

وتقدم امالة (للناس) عن الدوري بخلفه.
وعن المطوعي (ذريتي) حيث جاء بكسر الذال لغة فيها.
واسكن ياء (عهدي الظالمين) حمزة وحفص[١١] .

---

(١) مريم الآية (٤١).
(٢) مريم الآية (٤٦).
(٣) مريم الآية (٥٨) .
(٤) العنكبوت الآية (٣١) .
(٥) الشورى آية (١٣) .
(٦) الذاريات الآية (٢٤) .
(٧) النجم آية (٣٧) .
(٨) الحديد الآية (٢٦) .
(٩) الممتحنة آية (٤) .
(١٠) انظر : النشر جـ ٢ص ٢٢١ ،وهـذا يـدل دلالة واضحة على أن القراءة سنة متبعة، ولا مجال فيهـا للاجتهاد، وإلا فما الفارق بين لفظ « إبراهيم » الذي تقدمت الإشارة إليه وغيره من اللفظ نفسه، وقد يكون في السورة الواحدة عدة ألفاظ، منها ما يقرأ بالوجهين، ومنها ما هو متفق على قراءته بالياء، اللهم إلا أن هذا هو الوحي الإلهي، والتوقيف الصحيح عن رسول الله ـ ﷺ ـاهـ محققه .
(١١) وافقهما ابن محيصن، والحسن، والمطوعي .

وعن المطوعي (مثاباتٍ) بالجمع وكسر التاء.

وقرأ أبو عمرو، وهشام بادغام ذال (إذ) في جيم (جعلنا).

واختلف في (واتخذوا) فنافع، وابن عامر، بفتح الخاء على الخبر عطفاً على ما قبله، إما على مجموع «وإذ جعلنا» فتضمر «إذ» وإما على نفس جعلنا فلا اضمار، وافقهم الحسن.

والباقون بكسرها على الأمر، والمأمور بذلك قيل «إبراهيم» وذريته، وقيل نبينا صلى الله عليهما وأمته، وعليهما فيكون معمولاً لقول محذوف، أي وقال الله لإبراهيم على الأول، وقلنا اتخذوا على الثاني.

وغلظ الأزرق لام (مصلى) وصلا، فإن وقف غلظها مع الفتح، ورققها فقط مع التقليل، وأمالها حمزة، والكسائي، وخلف، والأعمش، وقفا.

ورقق الأزرق راء (طهرا بيتي) بخلف عنه، ومن فخمها عنه راعى ألف التثنية، وهما في جامع البيان.

وفتح بيتي (للطائفين) نافع وهشام، وحفص، وكذا أبو جعفر، وعن ابن محيصن ضم باء (رب) المنادى المضاف الى ياء المتكلم[1].

واختلف في (فأمتعه قليلاً) فابن عامر باسكان الميم، وتخفيف التاء، مضارع أمتع المتعدي بالهمزة، وافقه المطوعي.

والباقون بالفتح والتشديد، مضارع متَّع المعدى بالتضعيف.

وعن المطوعي (ثم اضطره) بوصل الهمزة وفتح الراء[2]

---

(١) وهو في سبعة وستين موضعاً، هذا أولها، وعنه من المفردة بالكسر، إلا « قال رب احكم » بالأنبياء، فبالضم.

(٢) أي على أنه فعل أمر، ويتعين على ذلك أن تكون قراءة المطوعي « فأمتعه » بفتح الهمزة وسكون الميم والعين ـ على الأمر، ولكن علماء القراءات نصوا على أنه يقرأ كابن عامر. والذي يستفاد من قول أبي حيان، والقرطبي والألوسي أن من قرأ « اضطره » بوصل الهمزة قرأ « فأمتعه » على الأمر، إلا أنهم نسبوا القراءة إلى غير المطوعي، ولا يضر ذلك ما دامت القراءة متجهة.

ووجه هذه القراءة: أن إبراهيم عليه ـ السلام ـ دعا للمؤمنين بالرزق من الثمرات، وعلى الكافرين بإمتاعهم =

وعن ابن محيصن ادغام ضاد (اضطر) في طائه.
وعن الحسن (مسلمين لك) على الجمع
وتقدم إبدال همز (بئس) لورش ومن معه.

(واختلف) في راء (أرنا) و (أرني) حيث وقعا، فابن كثير، وأبو عمرو، بخلف عنه، وكذا يعقوب باسكانها للتخفيف، وافقهم ابن محيصن، والوجه الثاني لأبي عمرو من روايتيه هو الاختلاس، جمعا بين التخفيف والدلالة، قال في النشر، وكلاهما ثابت من كل من الروايتين[1] وبعضهم روى الاختلاس عن الدوري، والاسكان عن السوسي، كالشاطبي[2].

وقرأ ابن ذكوان، وهشام من غير طريق الداجوني، وأبو بكر باسكانها في فصلت فقط، وبالكسر الكامل في غيرها، وبه قرأ الباقون في الكل.

وتقدم ضم هاء (فيهم) و (يزكيهم) ليعقوب و (عليهم) لحمزة معه، وكذا إمالة (الدنيا).

واختلف في (ووصّى بها) فنافع، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، بهمزة مفتوحة بين الواوين، وإسكان الثانية، وتخفيف الصاد، وهو موافق لرسم المصحف المدني، والشامي.

والباقون بالتشديد من غير همز، معدًّى بالتضعيف، موافقة لمصاحفهم، وأمالها حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق، وكذا حكم (اصطفى) وهو سبعة مواضع.

= متاعاً قليلاً في الدنيا، وإلجائهم إلى عذاب النار في الآخرة. فيكون الضمير في « قال » عائداً على « إبراهيم » عليه السلام ـ وأعيد لفظ « قال » لطول الكلام، أو لخروجه من الدعاء لقوم، إلى الدعاء على قوم آخرين. (القراءات الشاذة للشيخ القاضي ص ٢٩ ـ ٣٠).

(١) انظر: النشر جـ ٢ ص ٢٢٢ .

(٢) قال الشاطبي :

وأرنا وأرني ساكناً الكسر دم يدا ... وفي فصلت يروى صفا دره كلى
وأخفاهما طلق .

وقرأ (شهداء إذ) بتسهيل الثانية كالياء، نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وافقهم اليزيدي وابن محيصن.

والباقون بتخفيفها.

وعن الحسن (وإله أبيك) بالافراد، فيكون «إبراهيم» بدلاً منه، وعلى قراءة الجمهور «إبراهيم» وما بعده بدل من آبائك بدلاً تفصيلياً، وأجيز أن يكون منصوباً بإضمار «أعني».

وعن ابن محيصن من المفردة إدغام (أتحاجوننا) وعن المطوعي ادغامه أيضاً.

وتقدم حكم إمالة ألفي (نصارى) وكذا (موسى) و (عيسى) وهمز (النبيون).

وتقدم في باب الامالة تفصيل طرق الأزرق حيث اجتمع له مد البدل، والألف المنقلبة عن الياء، نحو (أوتي موسى وعيسى) فلك الفتح في موسى، وعيسى على القصر، في أوتي وما بعده، وكل من الفتح والتقليل، على كل من التوسط والاشباع، في «أوتي» وما بعده، فهي خمسة أوجه، بها قرأنا من طرق الكتاب كالنشر، ومنع بعض مشايخنا من طرق الشاطبية الفتح مع التوسط، فتصير أربعة.

وتقدم ادغام نون (نحن) في لام (له) لأبي عمرو بخلفه، وأن فيه طريقين، وكذا ما أشبهه نحو (شهر رمضان) (العفو وأمر) (زادته هذه) (المهد صبياً)[1].

واختلف في (أم تقولون) فابن عامر، وحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا رويس، وخلف بالخطاب وافقهم الأعمش، والباقون بالغيب.

---

(١) وخلاصة ذلك أنه إذا وقع قبل الحرف الذي يدغم في غيره حرف صحيح ففيه مذهبان لأهل الأداء: مذهب المتقدمين أنه يدغم إدغاماً محضاً كغيره، ومذهب المتأخرين يكون الإدغام عبارة عن إخفاء الحرف واختلاس حركته، المعبر عنه بالروم، نظراً لصعوبة النطق بالساكنين. والوجهان صحيحان. ولذا: قال الإمام الشاطبي:

وإدغام حرف قبله صح ساكن ... عسير وبالإخفاء طبق مفصلا

خذا العفو وامر ثم من بعد ظلمه ... وفي المهد ثم الخلد والعلم فاشملا

وتقدم حكم (ابراهام) لهشام وابن ذكوان، بخلفه، وكذا امالة ألفي (نصارى).

وقرأ (قل ءأنتم) هنا، والفرقان، بتسهيل الثانية بين بين، مع إدخال ألف بينهما، قالون، وأبو عمرو، وهشام، من طريق ابن عبدان وَغيره، عن الحلواني، وكذا أبو جعفر[1].

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وابن كثير، ورويس، بالتسهيل من غير ألف بينهما[2]، وبه قرأ الأزرق، وله - أيضاً - إبدالها ألفاً خالصة، مع المد للساكنين.

والباقون، ومنهم هشام من مشهور طرق الداجوني، بالتحقيق بلا ألف[3].

وقرأ الجمال عن هشام بالتحقيق، مع ادخال الألف، فتحصل لهشام ثلاثة أوجه، وهي التحقيق مع الادخال، وعدمه، والتسهيل، مع الادخال، وتقدم نقل حركة الهمزة الى اللام قبلها لورش.

وإذا وقف عليه لحمزة فبالسكت على اللام، مع تحقيق الهمزة الاولى، وتسهيل الثانية ومع تحقيقها، وبعدم السكت مع الوجهين المذكورين، وبنقل حركة الهمزة الاولى إلى اللام، مع تسهيل الثانية ولا يجوز مع التحقيق، فهذه خمسة، ولا يصح غيرها كما في النشر.

وتقدم تغليظ لام (أظلم) للأزرق بخلفه، واتفقوا على الخطاب في (عما تعملون تلك أمة).

[سيقول السفهاء]

وسبق إمالة (الناس) للدوري بخلفه.

وأمال (ما وليٰهم) حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق وتقدم الخلاف في ضم الهاء مع الميم، وكذا الميم فقط في (قبلتهم التي).

---

(١) وافقهم اليزيدي .

(٢) وافقهم ابن محيصن .

(٣) وافقهم الحسن والأعمش .

وقرأ (يشاء إلى) بتحقيق الأولى، وإبدال الثانية واواً خالصة مكسورة، نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وهذا مذهب أكثر المتقدمين، وأكثر المتأخرين على تسهيلها كالياء، وحكى تسهيلها كالواو، وقد يفهم جوازه من الحرز[1] وأقره عليه الجعبري وغيره، لكن تعقبه في النشر بأنه لا يصح نقلاً، ولا يمكن لفظاً، لأنه لا يتمكن منه إلا بعد تحريك كسر الهمزة، أو تكلف إشمامها الضم وكلاهما لا يجوز ولا يصح[2].

والباقون بالتحقيق.

ويوقف لحمزة على (يشاء إلى) بالثلاثة المذكورة، وهي التحقيق، والتسهيل كالياء، والواو المحضة.

وسبق ذكر عدم غنة نون (من) عند ياء (يشاء).

وكذا سين (صراط) لقنبل من طريق ابن مجاهد ورويس، وإشمام خلف عن حمزة.

وكذا إمالة (الناس) للدوري، بخلفه.

وعن اليزيدي (لكبيرةٌ) بالرفع، فخالف أبا عمرو، وخرّجت على أن (كان) زائدة، أو على أن (كبيرة) خبر لمحذوف، أي: هي كبيرة، والجملة محلها نصب خبر لـ (كان) قال السمين: وهو توجيه ضعيف، ولكن لا توجه الشاذة بأكثر من ذلك.

واختلف في (رؤف) حيث وقع، فأبو بكر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، ويعقوب بقصر الهمزة من غير واو على وزن (ندس) وافقهم اليزيدي، والمطوعي.

والباقون بالمد، (كعطوف) وتسهيل همزه عن أبي جعفر، من رواية ابن وردان، انفرد به الحنبلي، فلا يقرأ به، ولذا أسقطه من الطيبة، على عادته في الانفرادات.

---

(١) يستفاد ذلك من قول الشاطبي:

وقل..... يشاء إلى كالياء أقيس معدلا.

فقوله: أقيس إشارة إلى ثان تسهيلها كالياء أكثر ملائمة للقياس من الوجه الآخر.

(٢) راجع النشر جـ ١ ص ٣٨٨ ـ ٣٨٩ طبعة المكتبة التجارية.

وقول الاصل هنا: وسهل همزه أبو جعفر، كسائر الهمزات المضمومة بعد فتح نحو (يطئون) لا يصح، ولعله سبق قلم، فإن قاعدة أبي جعفر في المضمومة بعد فتح الحذف، لا التسهيل بين بين، على أن الواقع منه (يطؤن) (لم تطؤها) (وان تطؤ هم) فقط كما في النشر وغيره، فالتسهيل في (رؤ ف) إنما هي انفرادة للحنبلي في هذا اللفظ فقط، كما تقرر.

وحمزة في الوقف على أصله، من التسهيل بين بين، وحكى إبدالها واواً على الرسم، ولا يصح.

وأمال (نرى) في أربعة عشر موضعاً، أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، وابن ذكوان، من طريق الصوري[1] وقلله الأزرق.

وأمال (ترضيها) حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والتقليل الأزرق.

واختلف في (وما الله بغافل عما تعملون ولئن):

فابن عامر، وحمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وروح بالخطاب، وافقهم الأعمش، والباقون بالغيب.

واختلف في (موليها):

فإبن عامر بفتح اللام، وألف بعدها، اسم مفعول، وفعله يتعدى إلى مفعولين، فالأول هو الضمير المستتر المرفوع على النيابة عن الفاعل والثاني هو الضمير البارز المتصل به عائد على وجهة.

والباقون بكسر اللام، وياء بعدها، على أنه اسم فاعل، جملة مبتدأ وخبر في محل رفع، صفة لوجهة، ولفظة «هو» تعود على لفظ «كل» لا على معناها، ولذا أفرد والمفعول الثاني محذوف، أي موليها وجهه، أو نفسه، أو هو يعود على الله تعالى، أي الله تعالى مولي القبلة ذلك الفريق.

وسبق ترقيق راء (الخيرات) للأزرق، ومده، وكذا توسطه لحمزة بخلفه.

---

(١) وافقهم اليزيدي والأعمش فيه وفي كل نظائره .

واختلف في (عما تعملون ، ومن حيث خرجت) :
فأبو عمرو بالغيب ، وافقه اليزيدي . والباقون بالخطاب .
وأبدل همزة (لئلا) ياء الأزرق عن ورش ، وافقه الأعمش ، وبذلك وقف حمزة .
وتقدم اتفاقهم على اثبات الياء في (واخشوني ولأتم) .
وفتح ابن كثير ياء (فاذكروني أذكركم) وافقه ابن محيصن ، والباقون بالاسكان .
وأثبت الياء في (ولا تكفرون) يعقوب في الحالين [1] .
وسبق للأزرق تفخيم لام (الصلاة) وكذا (صلوات) .

[إن الصفا]

وأجمعوا على عدم إمالة (الصفا) لكونه واوياً ثلاثياً مرسوماً بالألف كما تقدم .
واختلف في (يطوع خيراً) في الموضعين ، .
فحمزة ، والكسائي ، وكذا خلف ، بالغيب وتشديد الطاء ، وإسكان العين ، مضارعاً مجزوماً (بمن) الشرطية ، وأصله يتطوع ، كقراء (عبد الله) فأدغم ، وقرأ يعقوب كذلك في الموضع الأول فقط ، ووافق أصله في الثاني ، وهو (فمن تطوع خيراً فهو خير له) وافقهم الأعمش في الموضعين .
والباقون بالتاء المثناة ، فوق وتخفيف الطاء ، وفتح العين ، فعلا ماضياً ، موضعه جزم ، ويحتمل أن تكون «من» موصولة فلا موضع له ، ودخلت الفاء لما فيه من العموم ، وخيراً مفعول ، بعد إسقاط حرف الجر ، أي بخير ، وقيل معت لمصدر محذوف ، أي تطوعاً خيراً .

وتقدم ترقيق الراء من نحو (شاكر) للأزرق بخلفه ، وإمالة (للناس) للدوري بخلفه .
وعن ابن محيصن (يلعنهم) معاً بسكون النون بخلفه وذكر تغليظ اللام للازرق في (وأصلحوا) .
وعن الحسن (عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون) بالرفع في الثلاث [2]

(١) وافقه الحسن في الوصل.

(٢) أي : يرفع (والملائكة ، والناس ، وأجمعون) .

على إضمار فعل، أي: وتلعنهم الملائكة، أو عطفاً على «لعنة» على حذف مضاف، أي ولعنة الملائكة، فلما حذف المضاف، أعرب المضاف إليه بإعرابه، أو مبتدأ حذف خبره، أي والملائكة، الخ يلعنونهم.

وأمال (النهار) أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي[1] وبالتقليل الأزرق.

وأمال الكسائي وحده (فأحيا به) وبالفتح والصغرى الأزرق.

واختلف في (الريح) إفراداً وجمعاً، هنا والاعراف، وابراهيم، والحجر، والاسراء، والكهف، والأنبياء، والفرقان، والنمل، وثاني الروم[2] وسبأ، وفاطر، وص، والشورى، والجاثية.

فنافع بالجمع فيما عد الاسراء، والأنبياء وسبأ، وص.

وقرأ ابن كثير كذلك في البقرة، والحجر، والكهف، والجاثية، وافقه ابن محيصن بخلفه.

وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وكذا يعقوب، بالجمع كذلك في البقرة، والاعراف، والحجر، والكهف، والفرقان، والنمل، وثاني الروم، وفاطر، والجاثية.

وقرأ حمزة، وكذا خلف، بالجمع في الفرقان فقط، وافقهما الأعمش.

وقرأ الكسائي بالجمع في الفرقان أيضاً، وفي الحجر.

وقرأ أبو جعفر بالجمع في الخمسة عشر موضعاً، لاختلاف أنواعها جنوباً، ودبوراً وصبا، وغير ذلك[3].

---

(١) وافقه اليزيدي، وهكذا يقال في كل نظائره.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿ الله الذي يرسل الرياح فتثير سحاباً ﴾ الآية (٤٨).

(٣) كما أنها متغايرة من جهة مهابّها، في الشرق والغرب، والحر والبرد. ويؤيد ذلك ما روي عن رسول الله ـ ﷺ ـ أنه كان إذا هاجت ريح جثا على ركبته واستقبلها ثم قال: « اللهم اجعلها رياحاً، ولا تجعلها ريحاً، اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذاباً » (مشكاة المصابيح الحديث رقم ١٥١٩) أما من قرأ بالإفراد فعلى إرادة الجنس، قال الكسائي والعرب تقول: جاءت الريح من كل مكان، فلو كانت ريحاً واحدة جاءت من مكان واحد، فقولهم: من كل مكان، وقد وحدوها يدل على أن المراد بالتوحيد معنى الجمع. (حجة القراءات ص ١١٨).

واختص ابن كثير بالإفراد في الفرقان، وافقه ابن محيصن.
واختلف عن أبي جعفر في الحج.
واتفقوا على الجمع في أول الروم (يرسل الرياح مبشرات) وعلى الافراد في الذاريات (الريح العقيم) لأجل الجمع في مبشرات، والافراد في العقيم.
وعن الحسن الجمع في غير ابراهيم والاسراء، وص، والشورى.
واختلف في (ولو ترى الذين):
فنافع، وابن عامر، وكذا ابن وردان، من طريق النهرواني، عن ابن شبيب، عن الفضل بن شاذان عنه، ويعقوب، بالمثناة من فوق، خطاباً له ﷺ؛ و«يرى» إلى أمته، «والذين» نصب به، و (اذ) ظرف ترى، أو بدل اشتمال من الذين، على حد قوله تعالى (إذ انتبذت) وجواب «لو» محذوف، على القراءتين، أي: لرأيت أمراً فظيعاً، وافقهم الحسن.
والباقون بمثناة من تحت، على إسناد الفعل الى الظالم؛ لأنه المقصود بالوعيد، والذين رفع به، و «إذ» مفعوله.
وأمال (يرى الذين) وصلا السوسي بخلف عنه، ووقفا أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصورى، وحمزة، والكسائي، وخلف، وبالصغرى الأزرق.
واختلف في (يرون العذاب):
فابن عامر بضم الياء، على البناء للمفعول، على حد (يريهم الله).
والباقون بفتحها، على البناء للفاعل، على حد (وإذا رأى الذين).
واختلف في (أن القوة لله جميعاً وأن الله شديد العذاب):
فأبو جعفر، ويعقوب، بكسر الهمزة فيهما، على تقدير أن جواب «لو» إن القوة لله، في قراءة الخطاب، و «لقالوا» في قراءة الغيب، ويحتمل أن تكون على الاستئناف.
والباقون بفتحهما، والتقدير لعلمت، أن القوة لله أو لعلموا(١).

---

(١) راجع: حجة القراءات لأبي زرعة ص ١١٩ - ١٢٠.

وتقدم تفخيم لام (ظلموا) للأزرق بخلفه.

وادغم الذال في التاء من (إذ تبرأ) أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف[1]، والباقون بالاظهار.

ولا خلاف في (الذين اتبعوا من الذين اتبعوا) أن الأول مبني للمفعول، والثاني منبي للفاعل، إلا ما روي شاذاً عن مجاهد[2] بالعكس.

وتقدم حكم الهاء والميم من (بهم الأسباب) و (يريهم الله) وإمالة (النار) وقرأ (خطوات) بإسكان الطاء حيث جاء، نافع والبزي، من طريق أبي ربيعة، وأبو عمرو، وأبو بكر، وحمزة، وخلف[3] والباقون بالضم وعن الحسن فتح الخاء وسكون الطاء[4].

وقرأ (يأمركم) باسكان الراء أبو عمرو، من أكثر طرقه، وله الاختلاس[5].

وروي الإشمام للدوري عنه، كما تقدم، وسبق إبدال همزها لأبي عمر وبخلفه، وورش وأبي جعفر، وكذا إشمام (قيل) وإدغامها.

وقرأ (بل نتبع) بإدغام اللام في النون الكسائي وحده[6]، والباقون بالاظهار.

وما وقع في الأصل هنا من ذكر الخلاف فيها لهشام، وتصويب الإدغام عنه لعله سبق قلم.

وسبق مد (شيئاً) للأزرق، وكذا حمزة وصلا، وأما وقفا فبالنقل، وبالادغام.

ويوقف له على (دعاء ونداء) ونحوهما، مما وقعت فيه الهمزة متوسطة بالتنوين

---

(١) وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

(٢) أي بناء الأول للفاعل، والثاني للمفعول، ومعناه: تبرّأ الأتباع من الرؤساء.
انظر: تفسير القاسمي (٣/٣٦٤).

(٣) وافقهم الأربعة.

(٤) جمع خطوة بفتح فسكون، وهي المرة الواحدة من الخطو، لكن الذي ذكره علماء اللغة أن خطوة بفتح الخاء وسكون الطاء تجمع على خطوات بفتح الخاء والطاء مثل سجدة وسجدات. فالقراءة على هذه الرواية شاذة لغة ورواية. (القراءات الشاذة ص ٣١).

(٥) وافقه ابن محيصن على الإسكان من المبهج.

(٦) وافقه ابن محيصن من المبهج.

بعد ألف، بالتسهيل بين بين، مع المد والقصر، هذا ما عليه الجمهور، واقتصر عليه في الطيبة، وحكى آخران:

أحدهما إسقاط الهمزة، انفرد به صاحب المبهج.

والثاني ابدالها ألفاً، ثم تحذف إجراء للمنصوب، مجرى المرفوع، والمجرور، وليس من هذه الطرق وإن أطال في النشر الكلام عليه[1].

واختلف (في الميتة) هنا، وفي المائدة، والنحل، ويس، و «ميتة» موضعي الأنعام، و «ميتا» فيها، والفرقان، والزخرف، والحجرات، وق، و (الى بلد ميت) بفاطر و (لبلد ميت) بالأعراف، و (الميت) المحلى بأل المنصوب، وهو ثلاثة، والمجرور، وهو خمسة:

فنافع بتشديد الياء مكسورة في الميتة، بيس (وميتاً) بالأنعام، والحجرات، و (لبلد ميت) و (إلى بلد ميت) و (الميت) المنصوب والمجرور.

وقرأ حفص، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بالتشديد كذلك في (لبلد ميت) و (الى بلد ميت) المنكر و (الميت) المعرف حيث وقع، وافقهم الأعمش.

وقرأ كذلك يعقوب (ميتاً) بالأنعام و (الميت) المعرف، وافقه الحسن في الأنعام.

وقرأ رويس بالتشديد في الحجرات، وافقه ابن محيصن.

وقرأ أبو جعفر بالتشديد في جميع ذلك.

والباقون بالسكون مخففاً في ذلك كله، وعلى القراءتين قوله:

ليس من مات فاستراح بميت   إنما الميت ميت الأحياء[2]

---

(١) انظر: النشر جـ ١ ص ٤٦٨.

(٢) البيت من كلام عدي بن الرعلاء وبعده:

إنما الميت من يعيش كئيباً   كاسفاً باله قليل الرجاء

انظر: شرح قطر الندى لابن هشام ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥ بتحقيق المرحوم الشيخ محي الدين عبد الحميد.

واتفقوا على تشديد ما لم يمت نحو (وما هو بميت) (إنك ميت وإنهم ميتون)[1].

واختلف في (فمن اضطر) وبابه، مما التقى فيه ساكنان من كلمتين، ثالث ثانيهما مضموم، ضمة لازمة، ويبدأ الفعل الذي يلي الساكن الاول بالضم، وأول الساكنين أحد حروف (لتنود) والتنوين، فاللام نحو (قل أدعوا) والتاء نحو (قالت أخرج) والنون نحو (فمن اضطر) (ان اغدوا) والواو (أو أدعوا) والدال(ولقد استهزىء) والتنوين (فتيلا انظر):

فأبو عمرو بكسر النون، والتاء، والدال، والتنوين، على أصل التقاء الساكنين، إلا في واو (أو أخرجوا) أو (ادعوا) أو (انقص) ولام (قل) نحو (قل ادعوا) (قل انظروا) فبالضم فيهما، لثقل الكسرة على الواو لضم القاف، وافقه اليزيدي في الواو، واللام.

وقرأ عاصم، وحمزة، بالكسر في الستة على الأصل، وافقهما المطوعي، والحسن.

وقرأ يعقوب بالكسر أيضاً فيها كلها إلا في الواو فقط فضم.

وقرأ الباقون بالضم في الستة، إتباعاً لضم الثالث، إلا أنه اختلف عن قنبل في التنوين، إذا كان عن جر نحو (خبيثة اجتثت) (عيون ادخلوها) فكسره ابن شنبوذ، وضمه ابن مجاهد، كباقي أقسام التنوين.

واختلف ـ أيضاً عن ابن ذكوان في التنوين، فروى النقاش عن الأخفش كسره مطلقاً، وكذا نص أبو العلاء عن الرملي عن الصوري، وكذا روى عن ابن الاخرم عن الأخفش، واستثنى كثير عن ابن الاخرم (برحمة ادخلوا الجنة) بالاعراف و(خبيثة اجتثت) بإبراهيم وروى الصوري من طريقيه الضم مطلقاً، والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان من طريقيه، كما في النشر وخرج بقيد الكلمتين ما فصل بينهما بأخرى نحو

---

(١) قال الإمام الشاطبي:
وما لم يمت للكل جاء مثقلا.

(إن الحكم) (قل الروح) (غلبت الروم) فإنه وإن صدق عليه أن الثالث مضموم ضماً لازماً لكن «أل» المعرفة فصلت بينهما ، وبقيد الضمة اللازمة نحو (أن أمشوا) إذ أصله (أمشيوا) و (إن امرؤ) لأن الضمة منقولة ، أي تابعه لحركة الاعراب ، ومن (ان اتقوا) إذ اصله (اتقيوا) و (غلام اسمه) لأنها حركة إعراب .

وقرأ أبو جعفر «اضطر» بكسر طائها ، حيث وقعت ، لأن الاصل «اضطرر» بكسر الراء الاولى ، فلما ادغمت الراء انتقلت حركتها إلى الطاء بعد سلبها حركتها .

واختلف عن ابن وردان في (إلا ما اضطررتم إليه) .

والباقون بضمها على الاصل وتقدم ذكر خلاف رويس في ادغام (العذاب بالمغفرة) و (الكتاب بالحق) وكذا أبو عمرو ، بل ويعقوب بكماله .

[ليس البر]

واختلف في (ليس البر) : فحمزة ، وحفص ، بنصب «البر» خبر ليس مقدماً ، و (أن تولوا) اسمها في تأويل مصدر ، لأن المصدر المؤول أعرف من المحلى ، لأنه يشبه الضمير ، لكونه لا يوصف ، ولا يوصف به ، وافقهما المطوعي .

والباقون بالرفع ، على أنه اسم «ليس» إذ الأصل أن يلي الفعل مرفوعه قبل منصوبه .

واختلف في (ولكن البر من آمن بالله ، ولكن البر من اتقى) :

فنافع ، وابن عامر ، بتخفيف نون «لكن» مخففة من الثقيلة ، جيء بها لمجرد الاستدراك ، فلا عمل لها وبرفع «البر» فيهما على الابتداء ، وافقهما الحسن .

والباقون بتشديد النون ونصب «البر» فيهما .

واتفقوا على رفع (وليس البر بأن) لتعيين ما بعده بالخبر بدخول الباء عليه .

وتقدم التنبيه على تثليث مد البدل للأزرق في (النبيين) وعلى قصر من آمن (واليوم الآخر) اعتداداً بالعارض ، وهو النقل وتوسطه ، مع توسطهما ومده مع مدهما ، حيث لم يعتد به .

وتقدم له ـ أيضاً ـ حكم مد (وآتى) مع وجهي (القربى) ، وخلاف أبي عمرو في

تقليلها، وإمالتها مع (اليتامى) لحمزة، والكسائي، وخلف، وكذا (اعتدى) مع تقليلهما، وفتحهما للأزرق.

ومر - أيضاً - إمالة فتحة التاء مع الألف بعدها، من (اليتامى) لأبي عثمان الضرير.

وابدل همز (البأساء) الساكنة ألفاً أبو عمرو، بخلفه، وأبو جعفر ولم يبدلها ورش من طريقيه.

وأمال (خاف) حمزة[1] وفتحة الباقون.

واختلف في (موص)[2]: فأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، بفتح الواووتشديدالصاد، وافقهم الحسن، والاعمش.

والباقون بالسكون، والتخفيف، وهما من «وصىًّ»، وأوصى، لغتان.

وتقدم للأزرق تفخيم لام (أصلح) كالصلوات.

واختلف في (فدية طعام مسكين).

فنافع، وابن ذكوان، وكذا أبو جعفر، (فدية) بغير تنوين (طعام) بالخفض، على الاضافة و (مساكين) بالجمع، وفتح النون بلا تنوين، وافقهم الحسن، والمطوعي.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، (فدية) بالتنوين مبتدأ، خبره في المجرور قبله ؛ (طعام) بالرفع بدل من (فدية) و (مسكين) بالتوحيد وكسر النون منونة، وافقهم ابن محصين، واليزيدي.

وقرأ هشام (فدية) بالتنوين، و (طعام) بالرفع و (مساكين) بالجمع وفتح النون[3].

---

(١) وافقه الأعمش.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿ فمن خاف من موص جنفا ﴾.

(٣) في هامش « ش » هنا سقط ولعله: وعن الشنبوذي (فدية) بالتنوين، (طعام) بالرفع، (مسكين) بالتوحيد والخفض منوناً.

وعن الحسن (شهر رمضان) بالنصب، بإضمار فعل أي: صوموا.

وأدغم راء (شهر) في راء (رمضان) أبو عمرو بخلفه، وكذا يعقوب من المصباح، وتقدم آخر الأدغام أنه لا يلتفت إلى من استضعف ذلك، من حيث اجتماع الساكنين على غير حدهما.

ونقل ابن كثير حركة الهمزة من (القرآن) معرفاً، ومنكراً إلى الساكن قبلها، مع حذفها وصلاً ووقفاً، وبه وقف حمزة.

ومرّ حكم إمالة (للناس) (والهدى).

وقرأ (اليسر) و (العسر) بضم السين فيهما: أبو جعفر[1].

واختلف في (ولتكملوا العدة):

فأبو بكر، وكذا يعقوب، بفتح الكاف، وتشديد الميم، وافقهما الحسن، من كمل، والباقون بإسكان الكاف، وتخفيف الميم، من «أكمل».

وتقدم ترقيق الراء المضمومة من نحو (ولتكبروا) للأزرق بخلفه.

وأمال (هداكم) حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والتقليل الأزرق.

وقرأ (الداع، دعان) بإثبات الياء فيهما وصلا فقط، ورش وأبو عمرو، وأبو جعفر[2].

واختلف عن قالون، فأثبتهما له أي وصلا، على قاعدته جماعة، وحذفهما معاً آخرون من طريق أبي نشيط، وقطع بعضهم له بالإثبات في «الداع» والحذف في (دعان) وعكس آخرون، والوجهان صحيحان عن قالون، كما في النشر، قال فيه إلا أن الحذف أكثر وأشهر [3].

وأثبتهما في الحالين يعقوب، والباقون بالحذف في الحالين. وفتح ورش ياء (بي لعلهم).

---

(١) والباقون بالإسكان فيهما، وهما لغتان فيهما.

(٢) وافقهم اليزيدي.

(٣) النشر في القراءات جـ ٢ ص ١٨٣.

وعن الأعمش (في المسجد) بالتوحيد يريد الجنس.

ونقل همز (فالآن باشروهن) ورش من طريقيه، وكذا ابن وردان بخلفه، ووقف يعقوب على (باشروهن) بهاء السكت بخلف عنه.

[يسألونك عن الأهلة]

وعن ابن محيصن من المبهج (عن لهلة) بإدغام النون في اللام، ونقل حركة همزة الأهلة إلى لام التعريف، وأدغم نون (عن) في لام التعريف، لسقوط همزة الوصل في الدرج؛ وكذا أدغم اللام في (علنسان)[1] وكذا (لمن لاثمين) و(بلنسان على نفسه)[2] فهي أربعة (من) و(عن) و(على) و(بل).

وعن الحسن (الحج) بكسر الحاء كيف جاء، وسيأتي ان شاء الله تعالى بآل عمران.

واختلف في (البيوت) و(بيوت) و(عيون) و(العيون) و(الغيوب) و(جيوب) و (شيوخ).

فقرأ قالون وابن كثير، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بكسر ياء(بيوت) و(البيوت) حيث جاء طلباً للتخفيف، وافقهم الأعمش.

وضمها ورش، وأبو عمر، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، على الأصل ككعب، وكعوب، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

وقرأ أبو بكر، وحمزة، بكسر غين (الغيوب) حيث وقع، وافقهما ابن محيصن بخلفه، والأعمش، وضمها الباقون[3].

وقرأ ابن كثير، وابن ذكوان، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، بكسر عين (العيون) و(عيون) حيث وقعا، و(جيوب) في النور، وشين (شيوخ) بغافر، وافقهم ابن محيصن من المبهج، والأعمش، وضمها الباقون.

---

(١) في قوله تعالى: ﴿على الإنسان﴾.

(٢) أي: (بل الإنسان).

(٣) وافقهم ابن محيصن من المفردة.

واختلف عن أبي بكر في (جيوب) فضمها عنه العليمي وشعيب عن يحيى، وكسرها أبو حمدون عن يحيى عنه وذكر قريباً تخفيف (لكن) ورفع (البر) لنافع، وابن عامر.

وأمال (اتقى) حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح الصغرى الأزرق.

واختلف في (ولا تقتلوهم [عند المسجد الحرام] حتى يقتلوكم [فيه] فإن قتلوكم):.

فحمزة، والكسائي، وخلف، بغير ألف في الأفعال الثلاثة، من القتل وافقهم الأعمش.

والباقون بالالف القتال.

وأمال (الكافرين) أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، ورويس، وقلله الأزرق وعن الحسن (والحرمات)[1] بسكون الراء.

وعنه أيضاً (العمرة)[2] بالرفع على الابتداء و (لله) الخبر، أي: متعلقه على أنها جملة مستأنفة وأبدل الهمزة من (رأسه) أبو عمرو بخلفه، وأبو جعفر، كحمزة وقفاً ولم يبدله ورش من طريقيه كالباقين.

وقرأ (فلا رفث ولا فسوق) بالرفع منوناً فيهما ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب[3].

وزاد أبو جعفر وحده فرفع (ولا جدال) كذلك، وافقه الحسن، وتقدم توجيه ذلك عند قوله تعالى (فلا خوف عليهم)[4] والرفث بالفرج الجماع، وباللسان

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ والحرمات قصاص ﴾ والقصد منه التخفيف.

(٢) من قوله تعالى: ﴿ وأتموا الحج والعمرة لله ﴾ وعلى هذه القراءة يكون الوقف على « الحج » واستدل بعض الفقهاء بهذه القراءة على عدم وجوب العمرة، حيث لم تدخل في حيز الأمر بالإتمام في الآية، وإن كان عدم الفرضية مأخوذاً من أدلة أخرى، تراجع في كتب الفقه.

(٣) وافقهم ابن محيصن.

المواعدة للجماع، وبالعين الغمز له، وهو هنا مواعدة الجماع، والتعريض للنساء به[1].

وأمال (التقوى) حمزة،والكسائي، وخلف، وبالفتح والتقليل الأزرق، وأبو عمرو.

وأثبت ياء (اتقون يا أولي) أبو عمرو، وأبو جعفر وصلاً[2] وفي الحالين يعقوب.

وأمال (هداكم) حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق.

وتقدم ترقيق راء (استغفروا) للأزرق بخلفه، وأدغم الكاف في الكاف من (مناسككم) أبو عمرو بخلفه، ويعقوب من المصباح، .

وكذا (يقول ربنا).

وتقدم حكم إمالة (الدنيا) وإخفاء النون عند الخاء في (من خلاق) وكذا إمالة (النار) و [تقدم إمالة] اتقى، وتولى، وسعى.

[واذكروا الله]

وعن ابن محصين والحسن (ويشهد الله) بفتح الياء والهاء و (الله) بالرفع فاعلا، أي ويطلع الله على ما في قلبه من الكفر. وعنهما أيضاً (ويهلك) بفتح الياء ، وكسر اللام، من هلك الثلاثي .و(الحرث) بالرفع فاعل (والنسل) عطف عليه.

والجمهور بضم الياء من «أهلك»«و«الحرث»، و«النسل»، بالنصب.

وتقدم الكلام على إشمام (قيل) وإمالة (الناس).

وأمال (مرضات) الكسائي، حيث جاء ، وفتحها الباقون. ووقف عليه بالهاء الكسائي، وحده، ووقع في الاصل هنا أنه جعل معه خلفاً في اختياره، ولعله سبق قلم، والباقون بالتاء.

وذكر قريباً الخلاف في قصر همز (رؤوف) ومده (وكذا) ضم الطاء من خطوات.

واختلف في (السلم) هنا، والانفال، والقتال:

---

(١) راجع تفسير القاسمي (٣/٤٩٢) .

(٢) وافقهم الحسن .

فنافع، وابن كثير، والكسائي، وأبـو جعفر، بفتـح السين هنا ، وافقهم ابن محصين.

والباقون بالكسر، وقـرأ أبو بكـر بالكسـر في الانفال، وافقـه ابن محصين، والحسن.

وقرأ أبو بكـر، وحمزة، وكـذا خلف بالكسـر ايضاً في القتـال، وافقهم ابن محيصن، والأعمش.

فقيل: هما بمعنى، وهو الصلح وقيل بالكسر الاسلام وبالفتح الصلح.

واتفقوا عن الأزرق على ترقيق لام (ظلل) لضم ما قبلها.

واختلف في (والملائكة):

فأبو جعفر بالخفض، عطفاً على (ظلل)، أو (الغمام) والباقون بالرفع ، عطفاً على اسم الله تعالى.

وقرأ (ترجع الأمور) بفتح حرف المضارعة، على البناء للفاعل ، ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، ويعقوب[1]. والباقون ببنائه للمفعول.

وسبق تسهيل همز (اسرائيل) لأبي جعفر، مع المد، والقصر، والخلاف في مده للأزرق.

ويوقف لحمزة عليه بتحقيق الأولى، من غير سكت على (بني) وبالسكت، وبالنقل، وبالإدغام، وتسهيلها بين بين ضعيف.

وأما الثانية فتسهل كالياء فقط، مع المد، والقصر، فهي ثمانية أوجه..

ومر إمالة (جاءته) لحمزة وخلف، وابن ذكوان وهشام بخلف عنه.

وعن ابن محيصن (زين)[2] مبنياً للفاعل (الحياة) بالنصب، مفعول، والفاعل الله تعـالى، وعنه كـذلك في (زين للنـاس حب) بآل عمـران، والجمهور بـالبنـاء للمفعول، ورفع (الحياة) و (حب).

---

(١) وافقهم ابن محيصن، والمطوعي، والحسن.

(٢) من قوله تعالى: ﴿زين للذين كفروا الحياة الدنيا﴾.

واختلفوا في (ليحكم)[1] هنا وفي آل عمران[2] وموضعي النور[3].

فأبو جعفر بضم الياء، وفتح الكاف، مبنياً للمفعول حذف فاعله لإرادة عموم الحكم، من كل حاكم.

والباقون ببنائه للفاعل، أي: ليحكم كل نبي [وتقدم الخلف] في إمالة (جاءتهم).

وقرأ (يشاء إلى) بتحقيق الأولى، وإبدال الثانية واواً خالصة، مكسورة، نافع، وابن كثير، وأبو عمرو وأبو جعفر، ورويس[4] ولهم في الثانية تسهيلها كالياء، وأما تسهيلها كالواو، فتقدم رده عن النشر[5].

والباقون بتحقيقها.

وتقدم سين (صراط) لقنبل بخلفه، ورويس، وإشمامها لخلف عن حمزة، وإبدال همز (البأساء) لأبي عمرو بخلفه وأبي جعفر، ولم يبدلها ورش من طريقيه.

واختلف في (حتى يقول)[6].

فنافع بالرفع، لأنه ماض بالنسبة إلى زمن الأخبار، أو حال، باعتبار حكاية الحال الماضية، والناصب يخلص للاستقبال فتنافيا.

والباقون بالنصب، لأن «حتى» من حيث هي حرف جر، لا تلي الفعل، إلا مؤولا بالاسم، فاحتيج إلى تقدير مصدر، فأضمرت «إن» وهي مخلصة للاستقبال، فلا تعمل إلا فيه، ويقول حينئذ مستقبل بالنظر إلى زمن الزلزال، فنصبته مقدرة

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس ﴾. البقرة (٢١٣).

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿ ... يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ﴾ آل عمران (٢٣).

(٣) وهما قوله تعالى: ﴿ وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم ﴾ الآية (٤٨) وقوله تعالى: ﴿ إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم ﴾ الآية (٥١).

(٤) وافقهم ابن محيصن، واليزيدي. وكذا كل ما أشبهه.

(٥) انظر: النشر جـ ١ ص ٣٨٨ ـ ٣٨٩.

(٦) من قوله تعالى: ﴿ ... وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله... ﴾ الآية (٢١٤).

وجوبا[1].

وأمال (متى، وعسى) حمزة، والكسائي، وخلف، والأعمش، وبالفتح والتقليل، الأزرق، والدوري عن أبي عمرو، وصريح قول الطيبة . قيل متى بلى عسى وأسفي. عنه أي الدوري ـ نقل الخلاف على الدوري فيهما، لكنه نقل في النشر تقليل (متى) عن أبي عمرو يفيد قصر من روايتيه جميعاً عن ابن شريح وغيره، وأقره[2].

ووقف على (رحمت الله) بالهاء أبو عمرو، وابن كثير، والكسائي، ويعقوب[3].

[يسألونك عن الخمر والميسر]

واختلف في (إثم كبير):

فحمزة ، والكسائي، بالتاء المثلثة، والكثرة باعتبار الآثمين من الشاربين، المقامرين، وافقهما الأعمش.

والباقون بالموحدة أي إثم عظيم، لأنه يقال العظائم الفواحش كبائر.

واختلف في (قل العفو) :

فأبو عمرو، بالرفع على ان «ما» استفهامية و «ذا» موصولة ، فوقع جوابها مرفوعاً، خبر مبتدأ محذوف، أي الذي ينفقونه العفو، وافقه اليزيدي.

والباقون بالنصب، على أن «ماذا» اسم واحد، فيكون مفعولاً مقدماً، أي أي شيء ينفقون فوقع الجواب منصوباً بفعل مقدر، أي: أنفقوا العفو.

وتقدّم حكم إمالة (الدنيا) وكذا (اليتامى)، و(شيئاً)وكذا تغليظ لام (إصلاح) ووقف حمزة على (فإخوانكم) بالتسهيل كالياء ، وبالتحقيق.

---

(١) انظر تخريج هذين القراءتين في حجة القراءات لأبي زرعة ص ١٣١ ـ ١٣٢ .

(٢) وتقدم ـ آنفاً ـ أن العمل على ما في الطيبة، فليحقق .

(٣) وافقهم ابن محيصن، والزيدي، والحسن .

وقرأ (لأعنتكم) بتسهيل الهمزة البزي وصلاً ووقفاً، بخلف عنه، ويوقف لحمزة كذلك، بالتسهيل والتحقيق لأنه متوسط بزائد، أي: ولو شاء الله إعناتكم لأعنتكم، أي كلفكم ما يشق عليكم العنت، وهو المشقة، وعن اليزيدي «لعنتكم» بلام وعين مهملة ونون مفتوحات.

وعن الحسن والمطوعي (والمغفرة)[1] بالرفع مبتدأ أي حاصلة بإذنه، والجمهور بالجر عطفاً على الجنة وبإذنه متعلق بيدعو.

وإذا وقف على (أذى) أميل لحمزة، ومن معه، وقلل للأزرق بخلفه.

واختلف في (يطهرن):

فأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بفتح الطاء، والهاء، مشددتين، مضارع «تطهر» اغتسل، والأصل «يتطهرن» كقراءة «أبّي وابن مسعود» رضي الله عنهما[2].

والباقون بسكون الطاء، وضم الهاء مخففة، مضارع طهرت المرأة شفيت من الحيض، واغتسلت.

قال البيضاوي: ويدل عليه صريحاً قراءة حمزة، والتزاما قوله فإذا (تطهرن)[3].

وأمال (أنى شئتم) حمزة، والكسائي، وخلف، والأعمش، وبالفتح والصغرى الأزرق، والدوري، وهي في ثمانية وعشرين موضعاً للاستفهام، وضابطها: أن يقع

---

(١) من قوله تعالى: ﴿والله يدعوا إلى الجنة والمغفرة بإذنه﴾. (٢٢١).

(٢) في القرطبي: «وفي مصحف أبيّ وعبد الله (يتطهرن) وفي مصحف أنس بن مالك ﴿ولا تقربوا النساء في محيضهنّ واعتزلوهنّ حتى يتطهرن﴾ ورجّح الطبري قراءة تشديد الطاء، وقال: هي بمعنى يغتسلن، لإجماع الجميع على أن حراماً على الرجل أن يقرب امرأته بعد انقطاع الدم حتى تطهر. ثم قال: ورجّح أبو عليّ الفارسي قراءة تخفيف الطاء، إذ هو ثلاثي مضادّ لطمث وهو ثلاثي».

راجع: القرطبي (٣/ ٨٨) ط دار الكتب.

(٣) انظر: تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب (٢/ ٣٠٨)، فقراءة «أبي، وابن مسعود» جاءت على الأصل، بدون إدغام، وعلى ذلك فهي شاذة لفقدها ركني التواتر، وموافقة الرسم العثماني.

بعدها حرف من خمسة أحرف تجمعها (شليته).

وتقدم إبدال (شئتم).

وأبدل الهمزة من (لا يؤاخذكم، ويواخذكم) واواً مفتوحة، ورش من طريقيه، وأبو جعفر، ووقف حمزة كذلك.

ويوقف له مع هشام بخلفه على (قروء) بالإدغام لزيادة الواو بعد البدل واواً مع السكون، ومع الروم، فهما وجهان، واتباع الرسم متحد.

وتقدم سقوط الغنة على النون عند الياء في نحو (أن يكتمن) لخلف عن حمزة، والدوري عن الكسائي، بخلفه، وكذا تغليظ لام (إصلاحاً) للأزرق.

واختلف في (يخافا):

فحمزة، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بضم الياء على البناء للمفعول، فحذف الفاعل، وناب عنه ضمير الزوجين، ثم حذف الجار. فموضع (أن لا يقيما) نصب عند سيبويه، وجر بـ(على) المقدرة عند غيره، ويجوز أن يكون (أن لا يقيما) بدل اشتمال من ضمير الزوجين، لأنه يحل محله، والتقدير: إلا ان يخاف عدم إقامتهما حدود الله، من المعدّى لواحد، وافقهم الأعمش.

والباقون بفتحها، على البناء للفاعل، وإسناده إلى ضمير الزوجين المفهومين من السباق.

وغلظ الأزرق لام (طلقها وطلقهم) في الأصح.

وعن المطوعي (نبينها) بالنون على الالتفات.

وقرأ الأزرق بتفخيم راء (ضراراً) كباقي القراء لتكرارها.

وأدغم لام (يفعل) في ذال (ذلك) الليث، وأظهرها الباقون.

وأمال (أزكى) حمزة، والكسائي، وخلف، لظهور الياء في ماضيه «أزكيت»،

= يعني: أن البيضاوي يرى أن الطهر إنما يكون بانقطاع الدم والغسل، استناداً إلى قراءة التشديد في « يطَّهَّرن » ودلالة الالتزام المفهومة من قوله تعالى: ﴿ فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ﴾.

وبالتقليل الأزرق بخلفه.

[والوالدات يرضعن أولادهن]

وعن ابن محيصن (تتم)[1] بفتح التاء من تم (الرضاعة) بالرفع، أسند الفعل إلى الرضاعة.

واختلف في (لا تضار):

فابن كثير، وأبو عمرو، وكذا يعقوب، برفع الراء مشددة، لأنه مضارع، لم يدخل عليه ناصب، ولا جازم، فرفع فـ(ـلا) نافية، ومعناه النهي للمشاكلة، من حيث إنه عطف جملة خبرية، على مثلها من حيث اللفظ، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

وقرأ أبو جعفر بسكونها مخففة، من رواية عيسى غير طريق ابن مهران، عن ابن شبيب، وابن جماز من طريق الهاشمي، وكذلك (ولا يضار كاتب) آخر السورة. قيل: من «ضار يضير» ويكون السكون لإجراء الوصل مجرى الوقف، وروى ابن جماز من طريق الهاشمي، وعيسى من طريق ابن مهران تشديد الراء، وفتحها فيهما.

ولا خلاف عنهم في مد الالف للساكنين.

وعن الحسن براءين، مفتوحة فساكنة[2].

والباقون بفتحها مشددة على أن (لا) ناهية، فهي جازمة، فسكنت الراء الأخيرة للجزم، وقبلها راء ساكنة مدغمة، فالتقى ساكنان فحركنا الثاني لا الأول، وإن كان الاصل للأول، وكانت فتحة لأجل الألف إذ هي أختها.

وغلظ الأزرق لام (فصالا) بخلف عنه للفصل بالألف.

وضم يعقوب الهاء من (عليهما).

واختلف في (ما آتيتم بالمعروف) هنا. (وما آتيتم من ربا) أول الروم.

فابن كثير بقصر الهمزة فيهما، من باب «المجيء» أي: جئتم وفعلتم.

---

(١) أي: بالتاء بدلاً من الياء، من « تمّ » الثلاثي.

(٢) فتصير: « تضارر » براءين، الأولى مفتوحة، والثانية ساكنة، على أن « لا » ناهية، و« تضارر » مجزوم بها، وفك الإدغام على الأصل من المضارّة (القراءات الشاذة ص ٣٣).

والباقون بالمد من باب الاعطاء ، فهو متعد لاثنين.

واتفقوا على مد ثاني الروم[1].

ويوقف لحمزة على (في أنفسهن، وفي أنفسكم) بالتحقيق مع عدم السكت، ومع السكت على الياء قبل الهمزة، وبالنقل، وبالادغام فهي أربعة، وأما التسهيل بين بين فضعيف.

ومر وقف يعقوب بالهاء على (أنفسهن) بخلفه.

وأبدل الهمزة الثانية ياء خالصة مفتوحة من (خطبة النساء أو) نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس[2].

والباقون بالتخفيف، وبهما وقف حمزة على أو.

وسبق الخلاف للأزرق في ترقيق راء (سرا)، وكـذا وقف حمزة على نحـو (الكتاب أجله) بالتخفيف، وبإبدال الهمزة واواً خالصة مفتوحة.

واختلف في (ما لم تمسوهن) معاً هنا، والأحزاب:

فحمزة، والكسائي، وخلف، بضم التاء وألف بعد الميم من باب المفاعلة، وافقهم الأعمش.

والباقون بفتح التاء بلا ألف في الثلاثة ، ووقف عليها يعقـوب بهاء السكت بخلف عنه.

واختلف في (قدره) في الموضعين:

فابن ذكوان، وحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وأبو جعفـر بفتح الدال فيهما، وافقهم الأعمش.

والباقون بسكونها فيهما، وهما بمعنى واحد، وعليه الأكثر، وقيل بالتسكين

---

(١) وهو قوله تعالى: ﴿ وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله ﴾ لأنها لا تحتمل إلا معنى واحداً، وهو الإعطاء اهـ. محققه.

(٢) وافقهم ابن محيصن واليزيدي.

الطاقة؛ وبالتحريك المقدار[1].

وقرأ (بيده عقدة النكاح) باختلاس كسرة الهاء، رويس، والباقون بالاشباع، وكذا (بيده فشربوا منه) و (بيده ملكوت) بالمؤمنين، ويس.

وأمال (التقوى، والوسطى) حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق، وأبو عمرو. وأخفى النون عند الخاء من (فإن خفتم) أبو جعفر.

وعن ابن محيصن من المبهج (فرجالا) بضم الراء وتشديد الجيم[2].

واختلف في (وصية لأزواجهم):

فنافع، وابن كثير، وأبو بكر، والكسائي، وكذا أبو جعفر، ويعقوب وخلف، بالرفع، على أنه مبتدأ خبره، (لأزواجهم) والمسوغ كونه موضع تخصيص، كـ(سلام عليكم) وافقهم ابن محيصن، والمطوعي.

والباقون بالنصب على انه مفعول مطلق، أي وليوص الذين، أو مفعول به، أي كتب الله عليكم، والذين فاعل على الأول مبتدأ على الثاني.

ورقق راء (غير إخراج) الأزرق، ولم يجعل الساكن، وهو الخاء في (اخراج) حاجزاً، بل أجراه مجرى الحروف المستفلة لما فيه من الهمس.

[ألم تر إلى الذين خرجوا]

وأمال (أحياهم) الكسائي، وحده، وبالفتح والتقليل الأزرق.

وأمال (الناس) الدوري عن أبي عمرو بخلفه.

واختلف في (فيضاعفه) هنا، والحديد:

فابن عامر، وعاصم، ويعقوب، بنصب الفاء فيهما، على إضمار «ان» عطفاً

---

(١) والفراء على أنهما بمعنى واحد، تقول: هذا قدْر هذا وقدره.
(حجة القراءات ص ١٣٧).

(٢) جمع رجل، وهو الذي يمشي على قدميه ولا يركب، ويجمع على رجالاً ـ أيضاً ـ كما أن «رجل» اسم جنس يجمع على رجال. (القراءات الشاذة ص ٣٣).

على المصدر، المفهوم من «يقرض» معنى، فيكون مصدراً معطوفاً على مصدر، تقديره: من ذا الذي يكون منه إقراض، فمضاعفة من الله، أو على جواب الاستفهام في المعنى، لأن الاستفهام وإن وقع عن المقرض لفظاً، فهو عن القرض مغنى، كأنه قال: أيقرض الله أحدٌ، فيضاعفه له. وافقهم الشنبوذي فيهما، والحسن في الحديد.

والباقون بالرفع على الاستئناف، أي فهو يضاعفه.

واختلف في حذف الألف، وتشديد العين منهما، ومن سائر الباب، وجملته عشرة مواضع: موضعي البقرة[1] و (مضاعفة) بآل عمران[2]، و (يضاعفها) بالنساء[3]، و (يضاعف لهم)[4] بهود و (يضاعف) بالفرقان[5]، و (يضاعف لها) بالأحزاب[6] (فيضاعفه له) (يضاعف لهم) بالحديد[7] (يضاعفه) بالتغابن[8]:

فابن كثير، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، ويعقوب بالتشديد مع حذف الألف في جميعها، وافقهم ابن محيصن، من المبهج، في غير الحديد، والنساء.

والباقون بالتخفيف، والمد، وهما لغتان.

واختلف في (ويبسط) هنا، و (في الخلق بصطة) بالاعراف:

فالدوري عن أبي عمرو، وهشام، وخلف عن حمزة، وكذا رويس، وخلف، بالسين فيهما، على الأصل، وافقهم اليزيدي، والحسن.

واختلف عن قنبل، والسوسي، وابن ذكوان، وحفص، وخلاد.

فأما قنبل، فابن مجاهد عنه بالسين، وابن شنبوذ عنه بالصاد.

---

(١) الأول قوله تعالى: ﴿ فيضاعفه له ﴾ الآية (٢٤٥) والثاني قوله تعالى: ﴿ والله يضاعف لمن يشاء ﴾ (٢٦١).

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة﴾ آل عمران (١٣٠).

(٣) وهو قوله تعالى: ﴿ . . . وإن تك حسنة يضاعفها ﴾ النساء (٤٠).

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿ يضاعف لهم العذاب ﴾ هود (٢٠).

(٥) وهو قوله تعالى: ﴿ يضاعف له العذاب يوم القيامة ﴾ الفرقان (٦٩).

(٦) وهو قوله تعالى: ﴿ يضاعف لها العذاب ضعفين ﴾ الأحزاب (٣٠).

(٧) وهو قوله تعالى: ﴿ يضاعف لهم ولهم أجر كريم ﴾ الحديد (١٨).

(٨) وهو قوله تعالى: ﴿إن تقرضوا الله قرضاً حسناً يضاعفه لكم. . . ﴾ التغابن (١٧).

وأما السوسي، فابن حبش، عن ابن جرير عنه، بالصاد فيهما، وكذا روى ابن جمهور عن السوسي، وروى سائر الناس عنه السين فيهما، وهو في الشاطبية وغيرها.

واما ابن ذكوان: فالمطوعي عن الصوري، والشذائي عن الرملي، عن ابن ذكوان، بالسين فيهما، وروى زيد، والقباب، عن الرملي، وسائر أصحاب الأخفش عنه، الصاد فيهما، إلا النقاش، فإنه روى عنه السين هنا، والصاد في الاعراف، وبه قرأ الداني على عبد العزيز بن محمد، وبالصاد فيهما قرأ على سائر شيوخه في رواية ابن ذكوان، ولم يذكر وجه السين فيهما عن الأخفش، إلا فيما ذكر، ولم يقع ذلك للداني تلاوة، كذا في النشر، قال فيه: «والعجب كيف عول عليه، أى على السين الشاطبي، ولم يكن من طرقه، ولا من طرق التيسير، وعدل عن طريق النقاش، الذي لم يذكر في التيسير غيرها، وهذا الموضع مما خرج فيه عن التيسير وطرقه، فليعلم»(١).

وأما حفص: فالولي عن الفيل، وذرعان، كلاهما عن عمرو، عن حفص، بالصاد فيهما، وروى عبيد عنه بالسين فيهما: ونص له على الوجهين المهدوي، وابن شريح، وغيرهما.

وأما خلاد: فابن الهيثم، من طريق ابن ثابت عنه بالصاد فيهما، وروى ابن نصر عن ابن الهيثم، والنقاش عن ابن شاذان كلاهما عن خلاد بالسين، فيهما، وعن ابن محيصن الخلف فيهما، أيضاً.

والباقون بالصاد فيهما قال أبو حاتم: وهما لغتان، ورسمهما بالصاد تنبيهاً على البدل.

واتفق على سين (وزاده بسطة في العلم) بالبقرة للرسم، إلا ما رواه ابن شنبوذ عن قنبل، من جميع الطرق عنه بالصاد وهو المراد من قول الطيبة: ولا إشمام لأحد

---

(١) راجع النشر جـ ٢ ص ٢٢٩ طبعة المكتبة التجارية.

في ذلك ولذا قال الشاطبي : وخلف العلم زر . وبالسين باقيهم[1] .

وقرأ (وإليه ترجعون) بفتح التاء، وكسر الجيم، مبنياً للفاعل، يعقوب. والباقون بالبناء للمفعول.

وتقدم تسهيل همز (إسرائيل) ومده، وإمالة (موسى) وهمز (نبىء).

واختلف (في عسيتم) هنا، والقتال:

فنافع، بكسر السين، وهي لغة، والباقون بالفتح، وهو الأصل، للاجماع عليه في عسى [2].

وسبق امالة (ديارنا)، وضم الهاء، وكذا الميم من (عليهم القتال) وهمزة؛ (نبئهم) وإمالة (أني، واصطفٰيه) ؛ وكذا إمالة (وزاده بسطة) لابن ذكوان، وهشام بخلف عنهما، وحمزة، وفتحها للباقين.

وغلظ الأزرق لام (فَصَلَ) وصلا، واختلف عنه وقفا، والأرجح التغليظ فيه أيضاً.

وفتح ياء (منى إلا) نافع ، وأبو عمرو، وأبو جعفر.

واختلف في (غرفة)[3] :

فنافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بفتح الغين على أنها مصدر للمرة، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي ، والشنبوذي.

---

(١) وقبله قوله :

وصـــية أرفـــع صفـــو حرميّه رضـــا
ويـــبـصط عـــنـهـــم غـــيـــر قـــنـبـــل اعـــتـــلى

وبالسيل باقيهم. . . . . .

وهذا يفيد حصر الخلاف بين الصاد والسين.

(٢) قال أبو عبيد: القراءة عندنا هي الفتح ؛ لأنهـا أعرف اللغتين، ولو كان « عسيتم » لقيل : « عيسى ربنا » وما اختلفوا في هذا الحرف، وقد حكي عن أبي عمرو أنه كان يحتج بهـذه الحجة (حجة القراءات ص ١٣٩ ـ ١٤٠) . وفي هذا القول نظر، فإنه إذا صحت القراءة فهي الحكم في اللغة، وقراءة « نافع » متواترة، ثابتة عن رسول الله ﷺ اهـ محققه .

(٣) من قوله تعالى: ﴿ إلا من اغترف غرفة بيده . . ﴾ (٢٤٩).

والباقون بالضم، اسم للماء المغترف.

وأدغم أبو عمرو بخلفه، ويعقوب، من المصباح هاء (جاوزه) في هاء (هو)، وكذا واو (هو) في واو العطف بعدها.

وأبدل أبو جعفر همز (فئة) ياء مفتوحة في الحالين، كحمزة وقفا.

ومر إمالة (الكافرين) لأبي عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، ورويس، وتقليلها للأزرق، وكذا ادغام الدال في الجيم من (داود جالوت) لأبي عمرو، ويعقوب بخلفهما.

وكذا إمالة (وآتاه) لحمزة، والكسائي، وخلف، وتقليله للأزرق، مع مد البدل، وتوسيطه، وفتحه له مع تثليث مد البدل، فهي خمسة كما تقدم.

ومر لبعض مشايخنا منع الفتح مع التوسط، من طرق الحرز[١].

واختلف في (دفاع الله) هنا، وفي الحج[٢]:

فنافع، وأبو جعفر، ويعقوب، بكسر الدال، وألف بعد الفاء، مصدر «دفع» ثلاثياً، نحو «كتب كتاباً» ويجوز أن يكون مصدر «دافع» كقاتل قتالاً، وافقهم الحسن.

والباقون بفتح الدال، وسكون الفاء، مصدر «دفع» يدفع ثلاثياً.

[تلك الرسل]

وعن المطوعي إسكان سين (الرسل).

واتفق القراء الأربعة عشر على رفع الجلالة من قوله تعالى (منهم من كلم الله) على الفاعلية، والضمير المحذوف العائد على الموصول هو المفعول، وقرىء بالنصب على أن الفاعل ضمير مستكن عائد على الموصول، أيضاً، والجلالة نصب على التعظيم.

وتقدم تسكين دال (القدس) لابن كثير[٣] ومد (أيدناه) لابن محيصن.

---

(١) وهو الذي عليه العمل، وبه قرأنا على شيوخنا.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض﴾ الحج(٤٠).

(٣) وكذا ابن محيصن.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب (لا بيع ولا خلة ولا شفاعة) هنا، بالفتح من غير تنوين، على جعل «لا» جنسية[١]. والباقون بالرفع والتنوين على جعلها ليسية[٢].

وتقدم للأزرق ترقيق راء (الكافرون) بخلفه.

وعن الحسن هنا وفي آل عمران (الحيَّ القيوم) بنصبهما، وعن المطوعي (القيام) كـ(ـديّور، وديَّار)[٣].

وإذا قرىء لحمزة نحو (لا إله [إلا هو] ولا إكراه) عند من وسط له (لا ريب) للمبالغة تعين المد المشبع هنا عملاً بأقوى السببين، كما تقدم.

وإذا قرىء لنحو قالون ممن له خلاف في المنفصل، مع قوله (عنده إلا) فإن قصر الأول، قصر الثاني، وإن مد الأول مد الثاني، وله قصره على مد الأول، للسبب المعنوي، وهو التعظيم.

ومر مد (شيء) وتوسطه للأزرق، وكذا ورد توسطه لحمزة.

وكذا إمالة (شاء) لحمزة، وهشام، بخلف عنه وابن ذكوان، وخلف.

---

(١) أي: نافيه للجنس.

(٢) أي تعمل عمل «ليس». وخلاصة ذلك: أن «لا» إذا وقعت على نكرة جعلت هي والإسم الذي بعدها كاسم واحد، وبني ذلك على الفتح، فإذا كررت جاز الرفع والنصب وإذا لم تكرر فالأرجح الفتح. فمن رفع هنا جعله جواباً لقول القائل: هل فيه بيع، هل فيه خلة؟ ومن نصب جعله جواباً لقول القائل: هل من بيع فيه؟ هلَ من خلة؟ فالجواب: «لا بيعَ فيه ولا خلةَ» لأن «من» لما كانت عاملة، جعلت «لا» عاملة، ولما كانت جواب «هل» لم تعملها، إذ كانت «هل» غير عاملة.
(حجة القراءات ص ١٤١ ـ ١٤٢).

(٣) فقراءة «الحي القيوم» بالنصب على النعت المقطوع، والعامل محذوف تقديره: أمدح أو نحوه. وقراءة المطوعي «القيام» على أنها صيغة مبالغة، ومعناه: المبالغ في القيام بتدبير الخلق وحفظه، قال القرطبي وهو منقول عن القوام إلى «القيام» صرف عن الفعّال إلى الفيعال أي: أن أصله «قوام» بالواو المشذدة المفتوحة، على وزن «فعال» لأنه من «قام يقوم» ثم صرف إلى«قيوام»بزنة «فيعال» ثم قلبت الواو ياء، وأدغم فيها ما قبلها. (تفسير القرطبي جـ ٣ ص ٢٧٢ القراءات الشاذة للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ٣٣).

وكذا ترقيق راء (إكراه) للأزرق.
وأجمعوا على إدغام نحو (قد تبين).
وعن الحسن (الرشد) بضم الشين كالعنق، وعنه إسكان لام (الظلمات).
وتقدم (إبراهام) بألف، لابن عامر من غير طريق النقاش، عن ابن ذكوان.
وأسكن ياء (ربي الذي يحيي) حمزة.
وتقدم قريباً إمالة (آتاه)، وكذا تقليلها مع الفتح[1] للأزرق، وتثليث مد البدل له.

واختلف في إثبات الألف وحذفها من (أنا) في الوصل، إذا أتى بعدها همزة قطع مضمومة، وهو موضعان (أنا أحيي) بالبقرة (أنا أنبئكم)[2] بيوسف أو مفتوحة وهو عشرة، تأتي إن شاء الله تعالى، أو مكسورة وهي ثلاثة (أنا إلا نذير) بالأعراف[3] والشعراء[4]، والأحقاف[5].

فنافع، وأبو جعفر، بإثباتها عند المضمومة والمفتوحة، واختلف عن «قالون» عند المكسورة، والوجهان صحيحان عن قالون، من طريق أبي نشيط، كما في النشر، وأما من طريق الحلواني، فبالحذف فقط، إلا من طريق ابي عون عنه، فالاثبات كما يفهم من النشر.

والباقون بحذف الألف في ذلك كله وصلاً، ولا خلاف في إثباتها وقفاً للرسم، وهو ضمير منفصل، والاسم منه «أن» عند البصريين، والألف زائدة لبيان الحركة في الوقف، وفيه لغتان: لغة تميم إثباتها وصلا، ووقفا وعليها تحمل قراءة المدنيين، والثانية إثباتها وقفاً فقط.

---

(١) أي: الفتح والتقليل. ففي العبارة تسامح، وإلا فكيف يأتي التقليل مع الفتح؟!
(٢) الآية (٤٥).
(٣) الآية (١٨٨).
(٤) الآية (١١٥).
(٥) الآية (٩).

وسبق إمالة (أنى).

وأبدل أبو جعفر همز (مائة) ياء مفتوحة وصلاً ووقفاً، كحمزة.

وأدغم ثاء (لبثت) في تائها أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة والكسائي، وأبو جعفر[1].

وقرأ (يتسنه) بحذف الهاء وصلاً[2] وإثباتها وقفاً على أنها للسكت حمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف[3].

والباقون بإثباتها وقفاً ووصلاً، وهي للسكت أيضاً. وأجرى الوصل مجرى الوقف، ويحتمل ان تكون اصلاً بنفسها[4].

وأمال (حمارك) أبو عمرو، وابن ذكوان ، من أكثر طرقه، والدوري عن الكسائي، وقلله الأزرق.

واختلف في (ننشزها):

فابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، بالزاي من «النشز» وهو الأرتفاع، أي: يرتفع بعضها على بعض للتركيب، وافقهم الأعمش.

والباقون بالراء المهملة، من «أنشر الله الموتى» أحياهم، ومنه (إذا شاء أنشره) [5] وعن الحسن فتح النون، وضم الشين من «نشر».

واختلف في (قال أعلم):

فحمزة، والكسائي، بالوصل، وإسكان الميم، على الأصل، وفاعل (قال) ضمير يعود على «الله» أو «الملك» أي: قال الله، أو الملك لذلك المار «أعلم».

---

(١) وافقهم الأربعة .

(٢) فتكون الهاء زائدة أي لم تتغير السنون.

(٣) وافقهم ابن محيصن، والأعمش، واليزيدي.

(٤) فالهاء لام الفعل، وسكونها علامة الجزم، فإن العرب تقول: سانهت مسانهة، وفي التصغير « سنيهة » فلهذا أثبتوا الهاء في الوصل، لأنها لام الفعل . (حجة القراءات ص ١٤٢ ـ ١٤٣).

(٥) سورة عبس الآية (٢٢) .

ويحتمل عود الضمير على المار نفسه، على سبيل التبكيت، وافقهما الأعمش، وإذا ابتدأوا كسروا همزة الوصل.

والباقون بقطع الهمزة المفتوحة، ورفع الميم خبرا عن المتكلم.

وعن ابن محيصن ضم باء (رب)[1] المنادى.

وقرأ (أَرِنِي) بإسكان رائه أبو عمرو، بخلفه، وابن كثير، ويعقوب[2] والوجه الثاني لأبي عمرو، الاختلاس[3]. وكلاهما ثابت عنه من روايتيه، كما في النشر. قال: وبعضهم روى الاختلاس عن الدوري والاسكان، عن السوسي.

وعن المطوعي (قيل او لم)[4] مبنياً للمفعول، ونائب الفاعل إما ضمير المصدر من الفعل، وإما الجملة التي بعده.

وأما تسهيل همز (ليطمئن) لابن وردان، فهي انفرادة للحنبلي عن هبة الله عنه، ولذا لم يذكرها في الطيبة فلا يقرأ به، ونظيره (بئيس)[5].

وأمال (بلى) حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، من طريق أبي حمدون، عن يحيى بن آدم عنه وبالفتح والصغرى أبو عمرو، من روايتيه، كما في النشر وان اقتصر في طيبته على تخصيص الخلاف بالدوري[6] وبهما قرأ الأزرق.

واختلف في (فصرهن إليك): فحمزة، وأبو جعفر، ورويس، [وخلف][7] بكسر الصاد، وافقهم الأعمش. والباقون بالضم، قيل هما بمعنى واحد، يقال:

---

(١) من قوله تعالى: ﴿رب أرني كيف تحيي الموتى﴾.

(٢) وافقهم ابن محيصن واليزيدي.

(٣) ومعه اليزيدي في وجهه الثاني.

(٤) من قوله تعالى: ﴿ قال أولم تؤمن ﴾ وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى.

(٥) من قوله تعالى: ﴿ وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس بما كانوا يفسقون ﴾ الأعراف (١٦٥).

(٦) وسبق أن قلنا: إن العمل على قصر الخلاف على الدوري فقط كما في الطيبة.

(٧) ما بين القوسين ساقط من «ش».

صاره يصيره، ويصوره بمعنى قطعه، أو أماله، وقيل الكسر بمعنى القطع، والضم بمعنى الإمالة.

وقرأ (جزءاً) بضم الزاي، أبو بكر، وبحذف همزته وتشديد زائه، أبو جعفر، وهي لغة قرأ بها الزهري وغيره، ووجهت بأنه لما حذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الزاي تخفيفاً، وقف على الزاي، ثم ضعفها، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف.

ووقف عليها حمزة بالنقل، وأما الابدال واواً قياساً على (هزواً) فشاذ لا يصح، وبين بين ضعيف.

وأدغم التاء من (أنبتت) في سين (سبع) أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، واختلف عن هشام وابن ذكوان، والادغام لهشام من طريق الداجوني، وابن عبدان عن الحلواني، والاظهار من باقي طرق الحلواني.

وأما ابن ذكوان فأدغمها عنه الصوري، وأظهرها عنه الأخفش، والباقون بالاظهار.

ومر لأبي جعفر إبدال (مائة) وكذا إمالة هاء التأنيث وقفاً في (حبة) للكسائي، وحمزة بخلفه.

وقرأ (يضاعف) بتشديد العين من غير ألف، ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب[1].

[قول معروف]

وأمال (أذى) وقفا حمزة، والكسائي، وخلف، وقللها الأزرق بخلفه.

وقرأ (ولا خوف) بفتح الفاء، وحذف التنوين، يعقوب، وضم الهاء من (عليهم) كحمزة.

---

(١) وافقهم ابن محيصن والحسن.

وأبدل همزة (رئاء الناس) ياء أبو جعفر.

وأمال (مرضات) الكسائي ، وفتحها غيره.

ووقف عليها بالهاء وحده.

ومر ترقيق الراء المضمومة في (لا يقدرون) للأزرق بخلفه، وكذا مد (شيء) وتوسيطه له ، وتوسيطه لحمزة بخلفه.

واختلف في (ربوة) هنا، والمؤمنين[1] فابن عامر، وعاصم، بفتح الراء، على أحد لغاتها الثلاث، وافقهما الحسن[2] وعن المطوعي كسرها.

والباقون بالضم لغة قريش.

وقرأ (أكلها) بسكون الكاف، نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وعن الحسن (له جنات)[3] بالجمع.

واختلف في تشديد (تاء التفعل) و (التفاعل) في الفعل المضارع المرسوم بتاء واحدة، في إحدى وثلاثين موضعاً وهي: (ولا تيمموا الخبيث) هنا، (ولا تفرقوا)[4] بآل عمران، (وتوفاهم)[5] بالنساء، (ولا تعاونوا)[6] ثاني العقود، و (فتفرق) بالانعام[7] و (تلقف)[8] بالأعراف، (ولا تولوا) (ولا تنازعوا)[9]

---

(١) وذلك في قوله تعالى: ﴿ وآويناهما إلى ربوة ذات قرار ومعين ﴾ المؤمنون (٥٠).

(٢) وكذا ابن محيصن واليزيدي.

(٣) من قوله تعالى: ﴿ أيود أحدكم أن تكون له جنة من نخيل ﴾ وهي وإن كان معناها صحيحاً، حيث إنها أبلغ في المقصود من المثل، من زيادة الحسرة على عظم المفقود، إلا أنها شاذة لمخالفتها للتواتر والرسم العثماني. اهـ محققه.

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ﴾ آل عمران (١٠٣).

(٥) وهو قوله تعالى: ﴿ إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم ﴾ النساء (٩٧).

(٦) وهو قوله تعالى: ﴿ ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ المائدة (٢).

(٧) وهو قوله تعالى: ﴿ ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ﴾. الأنعام (١٥٣).

(٨) وهو قوله تعالى: ﴿ فإذا هي تلقف ما يأفكون ﴾ الأعراف (١١٧).

(٩) وهو قوله تعالى: ﴿ ولا تولوا عنه وأنتم تسمعون ﴾ الأنفال (٢٠).

وقوله تعالى: ﴿ ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ﴾ الأنفال (٤٦).

بالأنفال، (وهل تربصون)[١] في براءة و (فإن تولوا) معاً، (ولا تكلم) بهود[٢] (ما تنزل)[٣] بالحجر (يمينك تلقف) بطه[٤] (إذ تلقونه) (فإن تولوا) [٥] بالنور، (هي تلقف) (من تنزل) (الشياطين تنزل) بالشعراء[٦]. (لا تبرجن) (ولا أن تبدل) [٧] بالأحزاب (ولا تناصرون) [٨] بالصافات، (ولا تنابزوا) (ولا تجسسوا) و (لتعارفوا) [٩] بالحجرات، (وأن تولوهم)[١٠] بالممتحنة، (وتكاد تميز)[١١] بالملك، ، (ولما تخيرون)[١٢] بنون و (عنه تلهى)[١٣] بعبس، و (نارا تلظى)[١٤] بالليل، (وشهر تنزل)[١٥] بالقدر، .

---

(١) وهو قوله تعالى: ﴿ قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين ﴾ سورة التوبة (٥٢) .

(٢) في هود ثلاثة مواضع: ﴿ وإن تولوا فإني أخاف عليكم ﴾ آية (٣) . و﴿ فإن تولوا فقد أبلغتكم ما أرسلت به إليكم ﴾ آية (٥٧) ، و﴿ يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه﴾ آية (١٠٥) .

(٣) وهو قوله تعالى: ﴿ ما تنزل الملائكة ﴾ بالحجر على قراءة البزي بالتاء المفتوحة .

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿ وألق ما في يمينك تلقف ما صنعوا ﴾ طه (٦٩) .

(٥) في النور موضعان: ﴿ إذ تلقونه بألسنتكم ﴾ الآية (١٥) و﴿ فإن تولوا فإنما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم ﴾ آية (٥٤) .

(٦) في سورة الشعراء ثلاثة مواضع: ﴿ فإذا هي تلقف ما يأفكون ﴾ آية (٤٥) و﴿ هل أنبئكم على من تنزل الشياطين ﴾ آية (٢٢١)، ﴿ الشياطين تنزل على كل أفاك أثيم ﴾ آية (٢٢٢) وواضح أن شرط التشديد وصلها بما قبلها .

(٧) في سورة الأحزاب موضعان: ﴿ ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى ﴾ آية (٣٣)، ﴿ ولا أن تبدل بهن من أزواج ﴾ آية (٥٢) .

(٨) وهو قوله تعالى: ﴿ مالكم لا تناصرون ﴾ الصافات.

(٩) في سورة الحجرات ثلاثة مواضع. ﴿ ولا تنابزوا بالألقاب ﴾ و﴿ ولا تجسسوا ﴾ و﴿ وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ﴾ .

(١٠) وهو قوله تعالى: ﴿ إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم أن تولوهم ﴾ آية (٩) .

(١١) وهو قوله تعالى: ﴿ تكاد تميز من الغيظ ﴾ الملك (٨) .

(١٢) وهو قوله تعالى: ﴿ إن لكم فيه لما تخيرون ﴾ القلم (٣٨) .

(١٣) وهو قوله تعالى: ﴿ فأنت عنه تلهى ﴾ عبس (١٠) .

(١٤) وهو قوله تعالى: ﴿ فأنذرتكم ناراً تلظى ﴾ الليل (١٤) .

(١٥) وهو قوله تعالى: ﴿ ليلة القدر خير من ألف شهر. تنزل الملائكة والروح فيها ﴾ .

فالبزي من طريقيه، سوى الفحام، والطبري، والحمامي، عن النقاش، عن أبي ربيعة، بتشديد التاء في هذه المواضع كلها وصلا.

قال الجعبري: لأن الأصل تاآن تاء المضارعة،وتاء التفاعل، أو التفعل، وليست كما قيل من نفس الكلمة، واستثقل اجتماع المثلين، وتعذر إدغام الثانية في تاليها، نزل اتصال الأولى بسابقها منزلة اتصالها بكلمتها، فأدغمت في الثانية تخفيفاً مراعاة للأصل والرسم[1] انتهى.

فإن كان قبل التاء حرف مد نحو: (ولا تيمموا) و (عنه تلهى) وجب إثباته واشباعه، كما تقدم في باب المد، وامتنع حذفه، وإن كان قبلها حرف ساكن غير الألف، جمع بينهما لصحة الرواية، واستعماله عن القراء والعرب، فلا يلتفت لطعن الطاعن فيه، سواء كان الساكن تنويناً نحو: (من ألف شهر تنزل) و (ناراً تلظى) أو غير تنوين نحو (هل تربصون) (فإن تولوا) (من تنزل).

وأما ما ذكره الديواني من تحريك التنوين بالكسر، في نحو (ناراً تلظى) وعزاه لقراءته على الجعبري فرده في النشر.

فإن ابتدأ بهن خفف، لامتناع الابتداء بالساكن، وللرواية، وافقه ابن محيصن.

وروى الفحام، والبزي، والحمامي، عن النقاش، عن أبي ربيعة، عن البزي تخفيف التاء في ذلك كله، وبه قرأ الباقون، إلا أن أبا جعفر وافق على تشديد التاء من (لا تناصرون) بالصافات، ورويس كذلك في (ناراً تلظى) بالليل.

وأما تشديد التاء من (كنتم تمنون) بآل عمران، و (فظلتم تفكهون) بالواقعة عن البزي، بخلفه على ما في الشاطبية كالتيسير، فهو وإن كان ثابتاً لكنه من رواية

---

(١) أي على التشديد، بخلف عنه، واستثنى من ذلك ﴿ كنتم تمنون ﴾ و ﴿ فظللتم تفكّهون ﴾ ﴿ وإن تولوا ﴾ بهود .

الزينبي عن أبي ربيعة عن البزي، وليس من طرق الكتاب كالنشر، وانفرد بذلك الداني، من الطريق المذكور فقط كما يفهم من النشر.

وأشار إلى ذلك بقوله في الطيبة، وبعد كنتم ظلمتم وصف.

ثم اعتذر في النشر عن ذكرهما بقوله: ولولا إثباتهما في التيسير، والشاطبية، والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح لما ذكرناهما، لأن طريق الزينبي لم تكن في كتابنا، وذكر الداني لهما اختيار، والشاطبي تبعه إذ لم يكونا من طريق كتابيهما.

وتقدم ذكر تسكين راء (يأمركم) مع الاختلاس، عن أبي عمرو، وزيادة الاتمام عن الدوري عنه.

واختلف في (ومن يؤت الحكمة) فيعقوب بكسر التاء، مبنياً للفاعل، والفاعل ضمير الله تعالى، « ومن » مفعول مقدم، « والحكمة » مفعول ثان.

وإذا وقف وقف بالياء.

والباقون بفتح التاء، مبنياً للمفعول، ونائب الفاعل ضمير « من الشرطية » وهو المفعول الأول، « والحكمة » مفعول ثان، ويقفون عليها بالتاء الساكنة.

ورقق الأزرق الراء من (خيراً) و (كثيراً) بخلف عنه، وله التقليل في (أنصار) وأمالها، أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي.

واختلف في (نعما) هنا، والنساء[1]:

فابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، بفتح النون وكسر العين مشبعة على الأصل كعلم. وافقهم الأعمش.

والباقون بكسر النون، إتباعاً لكسر العين، وهي لغة هذيل.

---

(١) وهو قوله تعالى: ﴿ إن الله نعماً يعظكم به ﴾ النساء.

وقرأ أبو جعفر بإسكان العين، وافقه اليزيدي، والحسن.
واختلف عن أبي عمرو، وقالون، وأبي بكر، فروى عنهم المغاربة اخفاء كسرة العين، يريدون الاختلاس، فراراً من الجمع بين الساكنين.

وروى عنهم الإسكان أكثر أهل الأداء، وهو صحيح رواية، ولغة، وقد اختاره أبو عبيدة[1] أحد ائمة اللغة، وناهيك به، وقال: هو لغة النبي ﷺ كما تقدم، موضحاً آخر باب الادغام.

قال في النشر: والوجهان صحيحان، غير أن النص عنهم بالإسكان، ولا نعرف الاختلاس، إلا من طرق المغاربة ومن تبعهم، كالمهدوي والشاطبي، مع أن الاسكان في التيسير، ولم يذكره الشاطبي[٢].

والباقون بكسر العين، واتفق الكل على تشديد الميم، فليعلم.

و «نعم» فعل ماض جامد، جرد من الزمان لانشاء المدح، ولما لحقتها (ما) اجتمع مثلان، فخفف بالإدغام ورسم متصلاً لأجله، وهي نكرة غير موصوفة و(ما) موصولة، أي فنعم شيئاً إبداؤها.

واختلف في (ونكفر) :
فنافع، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف، بالنون، وجزم الراء على أنه بدل من موضع « فهو خير لكم » وافقهم الشنبوذي، عن الأعمش.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر، ويعقوب، بالنون ورفع الراء على أنه مستأنف، لا موضع له من الإعراب، والواو عاطفة جملة على جملة، وافقهم ابن محيصن واليزيدي.

---

(١) هو: معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري، أبو عبيدة النحوي، من أئمة العلم بالأدب واللغة، مولده ووفاته في البصرة، له نحو من مائتي مؤلف، منها « مجاز القرآن » و « أيام العرب » و « معاني القرآن ». توفي سنة ٢٠٩ هـ انظر: وفيات الأعيان (٢/ ١٠٥) تاريخ بغداد (١٣/ ٢٥٢) الأعلام (٨/ ١٩١).
(٢) انظر: التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص ٨٤ ط استانبول.

وقرأ ابن عامر، وحفص، بالياء ورفع الراء، والفاعل ضمير يعود على الله تعالى، وعن المطوعي بالياء، وعنه في فتح الفاء خلف، فحيث فتحها جزم الراء، وحيث كسرها رفع الراء.

[ليس عليك هداهم]

وأمال (هداهم) حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق.

واختلف في (يحسب) المضارع حيث أتى نحو: (يحسبهم)(ولا تحسبن) (وهم يحسبون) (يحسبه) (أيحسب).

فابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر، بفتح السين على الأصل، كعلم يعلم وهو لغة تميم، وافقهم الحسن والمطوعي.

والباقون بالكسر لغة أهل الحجاز.

وأمال (سيماهم) حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق، وأبو عمرو.

وسبق ترقيق راء (سرا) للأزرق بخلفه.

وكذا فتح فاء (لا خوف) مع حذف تنوينه ليعقوب، وضم هاء (عليهم) له كحمزة.

وأمال (الربوا) حمزة، والكسائي، وخلف، والباقون بالفتح، ومنهم الأزرق وجهاً واحداً ومثله (كلاهما) فالفتح فيهما له هو المختار في النشر.

وعن الحسن (الرباء) بالمد والهمز كيف جاء[1] والجمهور بلا مد ولا همز.

وأمال (فانتهى) حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق.

وتقدم إمالة (جاءه) لحمزة، وخلف، وابن ذكوان، وهشام بخلفه.

وكذا (كفار) لأبي عمرو، وابن ذكوان بخلفه، والدوري عن الكسائي،

---

(١) وهو لغة في الربا (القراءات الشاذة ص ٣٤).

وتقليله للأزرق ومثله (النار) .

وعن الحسن (جاءته) بالتاء[1] قبل الهاء و (بقى من الربوا) بسكون الياء[2] و (نظرة) بسكن الظاء وكلها لغات[3] .

واختلف في (فأذنوا) :

فأبو بكر، وحمزة، بألف بعد الهمزة المقطوعة، وكسر الذال من « آذنه بكذا » أعلمه كقوله تعالى : (آذنتكم على سواء)[4] وافقهم الأعمش.

والباقون بوصل الهمزة، وفتح الذال، أمر من أذن بالشيء إذا علم به.

وقرأ (عسرة) بضم السين أبو جعفر.

واختلف في (ميسرة) :

فنافع بضم السين، وافقه ابن محيصن.

والباقون بالفتح ، وهو الأشهر. لأن مفعلة بالفتح كثير، وبالضم قليل جداً، لأنها لغة أهل الحجاز، وقد جاء منه نحو المقبرة، والمسربة، والمأدبة.

واختلف في (وأن تصدقوا) : فعاصم، بتخفيف الصاد، على حذف احدى التاءين.

والباقون بتشديدها : [5]

ومر للأزرق ترقيق راء (خير) بخلفه.

وأمال (توفى) حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق، ومثلها (مسمى) وقفاً .

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ فمن جاءه موعظة من ربه ﴾ فالتأنيث مراعاة للفظ « موعظة » لأن الفاعل إذا كان مجازي التأنيث جاز تأنيث الفعل وتذكيره .

(٢) للتخفيف كراهة توالي ثلاث متحركات، وهو في اللغة ثقيل .

(٣) والقصد منها التخفيف أيضاً .

(٤) سورة الأنبياء آية (١٠٩) .

(٥) على ادغام التاء في الصاد لقرب مخرجهما (حجة القراءات ص ١٤٩).

وقرأ (ترجعون) مبنياً للفاعل، أبو عمرو، ويعقوب، والباقون بالبناء للمفعول.

وقرأ (يمل هو) بإسكان الهاء، قالون، وأبو جعفر، بخلاف عنهما وتقدم عن النشر تصحيح الوجهين عنهما، غير أن الخلف عزيز من طريق أبي نشيط، عن قالون.

وعن الحسن (فليملل وليتق الله) بكسر اللام فيهما[1].

وتقدم للأزرق مد (شيئاً) وتوسيطه وكذا جاء توسيطه لحمزة وصلاً، أما إذا وقف فبالنقل وبالادغام، وجهان.

واختلف في (أن تضل إحداهما فتذكر):

فقرأ حمزة، بكسر « إنْ » على أنها شرطية، و (تضل) جزم به، وفتحت اللام للإدغام، وجواب الشرط (فتذكر) فإنه يقرأه بتشديد الكاف ورفع الراء، فالفاء في جواب الشرط، ورفع الفعل للتجرد عن الناصب والجازم، وافقه الأعمش.

وقرأ نافع، وابن عامر، وعاصم، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف (أن) بالفتح، على أنها مصدرية ناصبة (لتضل) وفتحته إعراب، و (تذكر) بتشديد الكاف، ونصب الراء عطفاً على (تضل).

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو، ويعقوب، بفتح (أن) كذلك. ونصب (تذكر) لكن بتخفيف الكاف، من « ذكر » كنصر، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

وقرأ (من الشهداء أن) بابدال الهمزة الثانية، ياء مفتوحة، نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر ورويس.

وأبدل هؤلاء الهمزة الثانية من (الشهداء إذا) واواً مكسورة، ولهم فيها التسهيل

---

(١) على الأصل في كسر لام الأمر.

كالياء فقط، وأما كالواو فتقدم رده عن النشر.

وأمال (إحداهما) معاً حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح، والتقليل، الأزرق، وأبو عمرو، وكذا حكم (أدنى) غير أبي عمرو فبالفتح فيها.

وأمال (الأخرى) أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري وحمزة، والكسائي، وخلف، وقللها الأزرق.

وكذا رقق الراء من (صغيراً أو كبيراً) لكن بخلفه.

واختلف في (تجارة حاضرة) فعاصم بنصبهما (فكان) ناقصة، واسمها مضمر، أي إلا أن تكون المعاملة، أو التجارة والمبايعة.

والباقون برفعهما، على أنها تامة، أي الا تحدث او تقع.

وقرأ (لا يضار) بتخفيف الراء، وإسكانها أبو جعفر بخلف عنه، تقدم تفصيله مع توجيهه.

والباقون بالتشديد مع الفتحة كالوجه الثاني له.

وعن ابن محيصن رفع الراء على أنه نفي.

[وإن كنتم على سفر]

وعن الحسن (كتاب)[1] بضم الكاف، وتاء مشددة، بعدها ألف على الجمع[2].

واختلف في (فرهن):

فابن كثير، وأبو عمرو، بضم الراء، والهاء، من غير ألف، جمع (رهن) كسقف وسقف، وافقهما ابن محيصن، واليزيدي.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ ولم تجدوا كاتباًفرهان مقبوضة ﴾ .

(٢) وهذا من مقابلة الجمع بالجمع، فيقتضي القسمة آحادا. أي: ولم يجد كل واحد منكم كاتباً.

والباقون بكسر الراء، وفتح الهاء، وألف بعدها، جمع (رهن) أيضاً ـ نحو كعب، وكعاب.

وأبدل ورش من طريقيه، وأبو جعفر، همز (فليؤد) واواً مفتوحة.

وأبدل همز (الذي ائتمن) وصلاً ياء من جنس سابقها ورش، وأبو عمرو بخلفه، وأبو جعفر، وبه وقف حمزة وجهاً واحداً، والتحقيق ضعيف، وإن علل بأن الهمزة فيه مبتدأة، وأما تجويز أبي شامة زيادة المد على حرف المد المبدل، وبنى عليه جواز الإمالة في (الهدى ائتنا) فتعقبه في النشر وأطال في رده.

وأجمعوا على الابتداء بهمزة مضمومة، بعدها واو ساكنة، لأن الأصل (ائتمن) مثل اقتدر، وقعت الثانية بعد مضمومة، فوجب قلبها واواً، أما في الدرج فتذهب همزة الوصل، فتعود الهمزة الساكنة إلى حالها، لزوال موجب قلبها واواً حينئذ، يبدلها مبدل الساكنة.

واختلف في (فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء):

فنافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، بالجزم فيهما عطفاً على الجزاء المجزوم، وافقهم اليزيدي، والأعمش.

والباقون برفع الراء، والباء، على الاستئناف، أي: فهو يغفر، أو عطف جملة فعلية على مثلها.

وأدغم الراء في اللام السوسي، والدوري، بخلفه، وهو من الادغام الصغير.

وأدغم باء (يعذب) في ميم (من) قالون، وابن كثير، وحمزة بخلف عنهم، وأبو عمرو، والكسائي، وخلف[1].

وتقدم ذلك في الادغام الصغير، فصار قالون، وابن كثير، بالجزم وإظهار الراء، وكذا الباء بخلفهما.

---

(١) وافقهم اليزيدي والأعمش.

وورش كذلك بالجزم، لكن مع إظهارهما.

وأبو عمرو بالجزم، مع إدغامهما بخلف عن الدوري في الراء.

وابن عامر وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب بضمهما بلا ادغام فيهما[1].

وحمزة والكسائي، وخلف بالجزم فيهما، مع إظهار الراء، وإدغام الباء بخلف عن حمزة في الباء.

واختلف في (وكتابه) هنا، وفي التحريم:

فحمزة، والكسائي، وكذا خلف بالتوحيد، هنا على أن المراد القرآن أو الجنس[2] وافقهم الأعمش. والباقون بالجمع.

وقرأ أبو عمرو، وحفص، ويعقوب، موضع التحريم بالجمع، وافقهم اليزيدي، والحسن، والباقون بالتوحيد.

واختلف في (لا نفرق):

فيعقوب وحده، بالياء من تحت، على أن الفعل لكل. .

والباقون بالنون، والمراد نفي الفرق بالتصديق، والجملة على الأول محلها إما نصب على الحال، أو رفع على أنها خبر بعد خبر، وعلى الثاني محلها نصب، بقول محذوف، أي: يقولون لا نفرق الخ. أو يقول: مراعاة للفظ (كل) وهذا القول محله نصب على الحال، أو خبر بعد خبر.

وأبدل ورش من طريقيه، وأبو جعفر همز (لا تؤاخذنا) واواً مفتوحة، وأبدالها الفاً من (أخطأنا) أبو عمرو بخلفه، والأصبهاني عن ورش، وأبو جعفر كوقف حمزة.

ومعنى الآية كما في البيضاوي: لا تؤاخذنا بما أدى بنا إلى نسيان، أو خطأ من

---

(١) وافقهم الحسن.

(٢) قال أبو عبيدة: أراد كل كتاب الله، بدلالة قوله تعالى: ﴿ فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب ﴾ فوحَّد إرادة للجنس، وهذا كما تقول: كثر الدرهم في أيدي الناس، تريد الجنس كله. (حجة القراءات ص ١٥٣).

تفريط، وقلة مبالاة، أو بأنفسهما، إذ لا تمنع المؤاخذة بهما عقلاً، فإن الذنوب كالسموم، فكما أن تناولها يؤدي إلى الهلاك، وإن كان خطأ فتعاطى الذنوب لا يبعد أن يفضي إلى العقاب، وإن لم يكن عزيمة، لكنه تعالى وعد التجاوز عنه، رحمة وتفضلاً، فيجوز أن يدعو الانسان به استدامة واعتداداً بالنعمة فيه، ويؤيد ذلك مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام: « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان »[١].

وأدغم (واغفر لنا) أبو عمرو، بخلف عن الدوري، وتقدم عن النشر أن الخلاف له مفرّع على الإظهار في الكبير، فمن أدغم عنه الكبير، أدغم هذا وجهاً واحداً، ومن أظهر الكبير أجرى لخلاف في هذا.

وأمال لفظ (مولانا) حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق، وأمال (الكافرين) أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، ورويس وقاله الأزرق.

[المرسوم]

اتفقوا على حذف ألف « ذلك » كيف: أتى نحو (ذلكم) و (فذلكن) وعلى كتابة (الصلوة) (والزكوة) بالواو، وغير مضافات، وكذا (الحيوة) ورسم المضاف منها بالألف وحذفت من أقل العراقية، كـ (صلاتي) و (صلاتهم) و (حياتنا) وأكثرها كغيرها على رسمها واواً، في المنكر، نحو (منه زكوة) و (من زكوة) و (على حيوة).

واتفقت على واو المجموع منها مطلقاً .

واختلفت العراقية في (صلوت الرسول) و (إن صلواتك سكن لهم) و (أصلوتك تأمرك) و (على صلوتهم) بالمؤمنين .

واتفقوا على حذف ألف (يخدعون) معاً وألف (لكن) حيث وقع، وألف

---

(١) رواه الطبراني من حديث ثوبان ولفظه: « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »، وانظر: الفتح الكبير (٢/١٣٥) .

(أولئك) و (أولئكم) وألف النداء نحو (يأيها يآدم) وألف التنبيـه نحو (هؤلاء) و (هذا) والألفين الأخيرين في (ادارأتـم) وألف (طعام مسكين) موضع البقرة لا موضع المائدة.

وحذفوا ألف (ولا تقـٰتلوهم حتى يقـٰتلوكم فإن قـٰتلوكم) وألف (وقـٰتلوهم حتى).

وخرج نحو (ولا يزالون يقاتلونكم).

وروى نـافع حـذف ألف « وعدنـا » بالبقـرة، والأعراف، وطـه؛ وكذا الف (فأخذتكم الصـٰعقة) وألف ميكـٰئيل ورسم مكانها ياء بالإمام، وفاقاً لسائرها، وكتبت (مصرا فإن) بألف في الإمام كباقيها.

وروى نـافـع حـذف (تشـٰبـه علينـا) بـالبقــرة، وألف بـه (خطيـٰئتـه)[1] و (تفـٰدوهم).

وحذفت بإبراهيم من الشامي، والكوفي، والبصري، في كل ما في البقرة، وهو خمسة عشر، والألف محذوفة من كلها، وخرج غير البقرة. وكتب في الإمام، والمدني، والشامي، (وأوصى) بألف بين الواوين، وفي الشامي (قالوا اتخذ) بلا واو.

وروى نافع حذف ألف (وتصريف الريـٰح) وكتب (واخشوني ولاتـم) بالياء.
وحذفوا الف (أو كلما عاهدوا) و (دفاع) هنا والحج و (رهـٰن) .

واختلف المصاحف في (فيضاعفه له) و (يضعف لمن) و (يضاعف لهم) بهود و (يضاعف له) بالفرقان و (لها) بالأحزاب[2] (فيضـٰعف) و (يضعـٰف لهم)

---

(١) في هامش « ش »: وفي نسخة (به خطيئته) و (أسرى) فلعلها سقطت من الكاتب اهـ ص ١٦٨ ط المشهدالحسيني. وأقول: إن التمثيل بقوله تعالى: ﴿ خطيئته ﴾ على قراءة نافع وأبي جعفر، والتمثيل بقوله: ﴿ أسرى ﴾ عـلى قراءة غير حمزة. والله أعلم. اهـ محققه.

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿ يضاعف لها العذاب ضعفين ﴾ الأحزاب (٣٠) .

بالحديد، فرسمت بالألف في بعضها، وحذفت في الآخر.

وكتب في العراقية(اولياؤهـم الطاغوت) بلا واو، وبعد الألف، مكان الهمزة، وكتبوا (فإن الله يأتي) بالياء.

واتفق على رسم واو ألف بعد باء (الربوا) أين جاء.

واختلف في (آتيتم من ربا) ففي بعضها بالألف، واختلف في حذف ألف (وكتابه) هنا، وروى نافع الحذف في (وكتبه) بالتحريم.

ووجه الخلاف في الكل موافقة القراءتين رسماً فالماد يوافق الاثبات صريحاً الحذف تقديراً والقاصر يوافق الحذف صريحاً .

[المقطوع والموصول]

اتفق على قطع « في »عـن« ما » في قوله تعالى في الشعراء (في ما ههنا) واختلف في عشرة (فيما فعلن) ثاني البقرة، وموضع المائدة، وموضعي الأنعام، وموضع الأنبياء، والنور، والروم، وموضعي الزمر، وموضع الواقعة.

واتفق على وصل ما عدا ذلك، نحو (فيما فعلن) أول البقرة.

واتفق على وصل (بئسما اشتروا) هنا (وبئسما خلفتموني) بالأعراف.

واختلف في (قل بئسما يأمركم) هنا، واتفق على قطع ما عدا ذلك، وهي (ولبئس ما شروا به) هنا، وأربعة بالمائدة، (لبئس ما كانوا) معاً (لبئس ما قدمت) (فعلوه) (لبئس ما كانوا و) بآل عمران، (فبئس ما يشترون) واتفق على قطع (حيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) موضعي البقرة وعلى وصل (فأينما تولوا فثم وجه الله) (وأينما يوجهه) بالنحل.

واختلف في موضع النساء، والشعراء، والأحزاب، وعلى قطع ما عدا ذلك نحو (الخيرات أين ما تكونوا) (أين ما كنتم) (أين ما كانوا) .

[هاء التأنيث]

التي كتب تاء (مرضات) حيث جاء، (يرجون رحمت الله) هنا (ورحمت)

بالأعراف، وهود، ومريم، والروم، والزخرف، معاً وما عدا السبعة بالهاء (نعمت الله عليكم) وما كان بآل عمران، وثاني المائدة، وموضعي إبـراهيم، وثلاثـة النحل، وموضع لقمان، وفاطر، والطور، وما عداها بالهاء.

[ياءات الإضافة]

ثمان تقدم الكلام عليها اجمالاً في بابها ثم تفصيلاً في محالها، وهي (إني أعلم) معاً (عهدي الظالمين) (بيتي للطائفين) (فاذكروني أذكركم) (وليُؤمنوا بي) (مني الا) (وبي الذي).

[ياءات الزوائد]

ست تقـدمت اجمالاً ثم تفصيـلاً كذلـك، وهي (فـارهبـون) (فـاتقـون) (تكفرون) (الداع اذا دعان) (واتقون يا أولي).

سورة آل عمران

مدنيـــة

[الفواصل]

وآيها مائتان متفق الاجمال.

الاختلاف سبع:

(ألم) كوفي، (وأنزل الفرقان) غيره، (وأنزل التورية والانجيل) غير شامي، (والحكمة والتورية والانجيل) كوفي، ولم يعدوه بالمائدة، والأعراف، والفتح، (ورسولاً إلى بني اسرائل) بصري، وحمصي، ولم يعد أحد (لبني اسرائل)، (مما تحبون) حرمي، ودمشقي، غير أبي جعفر، ولم يعدوا (أراكم ما تحبون) (مقام إبراهيم) شامي، وأبو جعفر.

مشبه الفاصلة اثنا عشر: (لهم عذاب شديد) (عند الله الاسلام) (وحصوراً) (إلا رمزاً)، (يخلق ما يشاء) (في الأميين سبيل) (أفغير دين الله يبغون)، (لهم عذاب أليم)، (إليه سبيلاً) (يوم التقى الجمعان) (أذى كثيراً)، (متاع قليل).

وعكسه ست: بالاسحار، يفعل ما يشاء بقول له كن فيكون، قال له كن فيكون، وليعلم المؤمنين في البلاد.

[القراءات وتوجيهها]

قرأ الكل (آلم الله) باسقاط همزة الجلالة وصلاً، وتحريك الميم بالفتح

للساكنين، وكانت فتحة مراعاة لتفخيم الجلالة، إذ لو كسرت الميم لرققت، ويجوز لكل من القراء في (ميم) المد والقصر، لتغير سبب المد، فيجوز الاعتداد بالعارض وعدمه.

وكذا يجوز لورش، ومن وافقه على النقل في (ألم أحسب الناس)[1] الوجهان، ورجح القصر، من أجل ذهاب السكون بالحركة.

وأما قول بعضهم لو أخذ بالتوسط مراعاة لجانبي اللفظ والحكم لكان وجهاً، فممنوع لما حققه في النشر أنه لا يجوز التوسط فيما تغير فيه سبب المد، (كالم الله) ويجوز فيما تغير فيه سبب القصر، نحو (نستعين) وقفاً، وذلك لأن المد في الأول هو الأصل، ثم عرض تغير السبب، والأصل أن لا يعتد بالعارض، فمد لذلك، وحيث اعتد بالعارض وقصر لكونه ضداً للمد، والقصر لا يتفاوت، وأما الثاني وهو (نستعين) وقفاً فالأصل فيه القصر، لعدم الاعتداد بالعارض، وهو سكون الوقف، فإن اعتد به مد لكونه ضداً للقصر لكنه أعني المد يتفاوت طولاً وتوسطاً، فأمكن التفاوت، واطردت القاعدة المتقدمة.

وسكت أبو جعفر على (ألف) و (لام) و (ميم).

وتقدم عن الحسن (الحي القيوم) بالنصب وعن المطوعي (القيام)، وعنه (نزل عليك) بتخفيف الزاي، (الكتاب) بالرفع على أنها جملة مستأنفة.

وأما على قراءة الجمهور فتكون خبراً آخر للجلالة.

وتقدم مد (لا إله إلا الله) للسبب المعنوي، وهو التعظيم لقاصر المنفصل، ومده لحمزة قولاً واحداً، عند من وسط له (لا ريب) عملاً بأقوى السببين.

وأمال (التوراة) كبرى، ورش من طريق الاصبهاني، وأبو عمرو، وابن ذكوان، وحمزة، في أحد وجهيه، والكسائي، وخلف، وبالصغرى قالون، في أحد وجهيه، والثاني له الفتح، وحمزة في وجهه الثاني، والأزرق، فخلاف حمزة بين

---

(١) مطلع سورة العنكبوت.

الكبرى، والصغرى، وخلاف قالون بين الصغرى، والفتح .

وعن الحسن (الانجيل) بفتح الهمزة حيث وقع[١] .

وأمال (للناس) الدوري عن أبي عمرو بخلفه .

وأمال (لا يخفي) حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق.

ومر للأزرق مد (شيء) وتوسيطه وجاء الثاني لحمزة وصلاً، فإن وقف فبالنقل وبالأدغام، ويجوز الروم والاشمام فيهما فهي ستة .

وتقدم ترقيق راء (يصوركم) للأزرق بخلفه .

ووقف يعقوب على (هن)[٢] بهاء السكت بخلفه وعن الحسن (جامع الناس) بالتنوين ونصب الناس[٣] .

وقرأ (لا ريب فيه) بمد لا النافية حمزة بخلفه، مداً متوسطاً كما تقدم .

وأمال (النار) أبوعمرو، وابن ذكوان من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، وقلله الأزرق.

واختلف في (ستغلبون وتحشرون) :

فحمزة، والكسائي، وخلف، بالغيب فيهما، وافقهم الأعمش.

والضمير[٤] للذين كفروا، والجملة محكية بقول آخر، لا (يقل) أي : قل لهم : قولي سيغلبون الخ . والباقون بالخطاب[٥].

---

(١) قال الزمخشري : وهذا يدل على أنه أعجمي ؛ لأن « فعيلاً » بفتح الهمزة عديم في أوزان العرب . انظر : تفسير الكشاف (١٦١/١) ط دار المصحف .

لكن ابن جنى يقول : أنه عربي مأخوذ من نجلَ ينجلُ، إذا أثار واستخرج، ومنه نجل الرجل لولده، لأنه كأنه استخرجهم من صلبه، وبطن امرأته (المحتسب ١٥٢/١).

(٢) من قوله تعالى : ﴿ هن أم الكتاب ﴾ .

(٣) على المفعولية لاسم الفاعل، واسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز فيه وجهان : التنوين والإضافة .

(٤) أي واو الجماعة في الفعلين .

(٥) أي : قل لهم في خطابك : « ستغلبون وتحشرون » فقد أمره الله تعالى بمخاطبتهم، والمخاطبة تقتضي

وأبدل الهمزة من (بئس) ورش من طريقيه، وأبو عمرو بخلفه، وأبو جعفر.

وأبدلها من (فئتين، وفئة) أبو جعفر وحده، ومن (يؤيد) ورش من طريقيه، وأبو جعفر بخلف عن ابن وردان، ووقف حمزة بالإبدال كذلك في الثلاث.

واختلف في (ترونهم)[1]:

فإبن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة والكسائي، وكذا خلف بالغيب، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والأعمش، والباقون بالخطاب.

وأبدل الهمزة الثانية واواً مكسورة من (يشاء إن) نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ورويس[2] ولهم تسهيلها كالياء، وأما كالواو فتقدم رده.

وعن ابن محيصن (زيّن للناس) مبنياً للفاعل (حب) بالنصب[3].

وأمال (الدنيا) حمزة، والكسائي، وخلف وبالفتح والصغرى الأزرق، وأبو عمرو، وللدوري عنه الكبرى، أيضاً من طريق ابن فرح.

ويوقف لحمزة على (المآب) بالتسهيل بين بين فقط.

[قل أؤنبئكم]

وقرأ (أؤنبئكم) قالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر، بتسهيل الثانية، مع إدخال ألف بينهما، لكن اختلف في الادخال عن قالون، وأبي عمرو.

= أن يقول لهم « ستغلبون وتحشرون » .
(حجة القراءات ص ١٥٤) .

(١) من قوله تعالى: ﴿ قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة يرونهم مثليهم رأى العين ﴾ ووجه الخطاب أنه موجه لليهود، جرياً على نسق أول الآية، فهم الحاضرون الواقعة ببدر.
ووجّهَ الغيبُ على أن المراد بهم المشركونَ، أي أن المشركين كانوا يرون المؤمنين مثليهم، فيؤدي ذلك إلى ضعفهم، وهزيمتهم، أو أن المؤمنين يرون المشركين ضعفهم فيستعدون للقائهم والله أعلم.

(٢) وافقهم ابن محيصن واليزيدي.

(٣) وهي مروية عن « مجاهد » أيضاً ـ على البناء للفاعل وحذف للعلم به، وهو « إبليس » عليه لعنة الله، أي: زين إبليس للناس حب الشهوات. (المحتسب ١/١٥٥).

وقرأ ورش، وابن كثير، ورويس، بالتسهيل بلا فصل.

وقرأ ابن ذكوان، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وروح، وخلف، بالتحقيق بلا فصل.

واختلف عن هشام، فالتحقيق مع القصر عنه من طريق الداجوني، ومع المد من طريق الحلواني، وليس له هنا تسهيل.

وأما وقف حمزة عليها فليعلم أن فيها ثلاث همزات، الأولى بعد ساكن صحيح منفصل رسماً، ففيها التحقيق، والسكت، والنقل، والثانية متوسطة بزائد، وهي مضمومة، بعد فتح، ففيها التحقيق، والتسهيل، كالواو، وإبدالها واواً على الرسم، والثالثة مضمومة بعد كسر، ففيها التسهيل كالواو، مذهب سيبويه، وكالياء وهو المعضل، وياء محضة مذهب الأخفش.

فتضرب ثلاثة الأولى في ثلاثة الثانية، ثم الحاصل في ثلاثة الثالثة، تبلغ سبعة وعشرين كذا ذكره السمين، والجعبري، وغيرهما، لكن ضعف في النشر سبعة عشر، وذلك لأن التسعة مع تسهيل الأخيرة كالياء، وهو الوجه المعضل لا تصح كما تقدم، وابدال الثانية واواً على الرسم في الستة لا يجوز، والنقل في الأولى مع تحقيق الثانية بالوجهين لا يوافق، فالصحيح المقروء به عشرة فقط.

أولها: السكت مع تحقيق الثانية، وتسهيل الثالثة كالواو.

ثانيها: مثله مع ابدال الثالثة ياء على مذهب الأخفش.

ثالثها: عدم السكت، مع تحقيق الأولى والثانية وتسهيل الثالثة كالواو.

رابعها: مثله، مع ابدال الثالثة ياء.

خامسها: السكت مع تسهيل الثانية والثالثة كالواو.

سادسها: مثله، مع إبدال الثالثة ياء.

سابعها: عدم السكت، وتسهيل، الثانية والثالثة، كذلك.

ثامنها: مثله مع إبدال الثالثة، ياء.

تاسعها: النقل مع تسهيل الثانية، والثالثة كذلك.

عاشرها: مثله مع إبدال الثالثة ياء.

والحاصل: أن النقل للأولى فيه وجهان فقط، تسهيل الثانية فقط مع وجهي الثالثة أعني ياء وكالواو، وأن السكت فيه أربعة تسهيل الثانية وتحقيقها، وكلاهما مع وجهي الثالثة، وان عدم النقل والسكت، للأولى فيه أربعة كذلك، أعني تسهيل الثانية، وتحقيقها، مع وجهي الثالثة.

واختلف في (رضوان) حيث وقع:

فأبو بكر بضم الراء، إلا (من اتبع رضوانه) ثاني المائدة[1]، فكسر الراء فيه من طريق العليمي، واختلف فيه عن يحيى بنْ آدم، والوجهان صحيحان عن يحيى، بل عن أبي بكر، كما في النشر.

وعن الحسن الضم في الجميع.

والباقون بالكسر في الكل، وهما لغتان.

وأدغم الراء في اللام من (فاغفر لنا) السوسي، والدوري بخلفه.

وأمال (النار والأسحار) أبو عمرو، وابن ذكوان من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي وبالتقليل الأزرق.

وعن الحسن (شهد الله إنه) بكسر الهمزة، على إجراء (شهد) مجرى القول.

واختلف في (إن الدين عند الله الاسلام):

فالكسائي بفتح الهمزة، على أنه بدل كل من قوله (أنه لا إله إلا هو) أو اشتمال، لأن الإسلام يشتمل على التوحيد، أو عطف عليه بحذف الواو، وافقه الشنبوذي.

والباقون بالكسر، على الاستئناف.

---

(١) الآية (١٦).

وفتح ياء الاضافة من (وجهي لله) نافع، وابن عامر، وحفص، وأبو جعفر، وسكنها الباقون.

وأثبت ياء (من اتبعن) وصلاً نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وفي الحالين يعقوب.

وقرأ (أسلمتم) بتسهيل الثانية، وإدخال ألف، قالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وهشام، بخلفه المتقدم في (ءأنذرتهم).

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، والأزرق في أحد وجهيه، وابن كثير، ورويس، وبالتسهيل، بلا إدخال الف، والثاني للأزرق إبدالها ألفاً مع المد للساكنين.

والباقون ومنهم هشام، في ثانيه بالتحقيق بلا ألف، ولهشام وجه ثالث، وهو التحقيق مع الألف، وتقدم تفصيل طرقه.

واختلف في (ويقتلون الذين يأمرون بالقسط):

فحمزة بضم الياء، وألف بعد القاف، وكسر التاء من المقاتلة، والباقون بفتح الياء وإسكان القاف بغير ألف وضم التاء من القتل.

وتقدم بالبقرة لأبي جعفر ضم ياء (ليحكم) مع فتح الكاف، وكذا مد (لا ريب) متوسطاً لحمزة بخلفه.

وقرأ (الميت) في الموضعين هنا، وحيث جاء، وهو سبعة بتشديد الياء مكسورة، ونافع، وحفص، وحمزة، والكسائي. وأبو جعفر، ويعقوب وخلف[١] والباقون بالتخفيف.

وأمال (الكافرين) أبو عمرو وابن ذكوان، بخلفه والدوري عن الكسائي، ورويس، وقلله الأزرق.

وأدغم أبو الحارث عن الكسائي (يفعل ذلك) وأظهره الباقون.

---

(١) وافقهم الأعمش.

واختلف (في تقاة) :

فيعقوب (تقية) بفتح التاء، وكسر القاف، وتشديد الياء، مفتوحة على وزن « مطية » وكذا رسمت في كل المصاحف، وافقه الحسن. والباقون (تقاة) كرعاة، وكلاهما مصدر، يقال: اتقي، يتقي، اتقاء، وتقوى، وتقاة، وتقيّة، وتاؤها عن واو، وأصله « وقاة» مصدر على فعلة من الوقاية .

وأماله حمزة، والكسائي، وخلف، لأن ألفه منقلبة عن ياء كما ذكر من أن أصله « وقية » وللأزرق فيه الفتح، والتقليل.

وعن ابن محيصن (ويحذركم) معاً بالاسكان، وبالاختلاس.

ويوقف على (من سوء) لحمزة، وهشام، بخلفه، بالنقل، وحكى الادغام أيضاً ويجوز مع كل الاشارة بالروم، فهي أربعة.

وقرأ (رؤف) بقصر الهمزة بلا واوا [أبو عمرو و] أبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، ويعقوب وأبو عمرو والباقون بالمد، كعطوف، وتسهيل همزة عن أبي جعفر من رواية ابن وردان، انفرد به الحنبلي، فلا يقرأ به كما مر بالبقرة، كسائر الهمزات المضمومات بعد فتح، نحو (يطؤن) .

وحمزة في الوقف على أصله بين بين، وحكى إبدالها واواً على الرسم، ولا يصح .

وسبق قريباً (ويغفر لكم) وإمالة (الكافرين) .

[إن الله اصطفى]

[وسبق إمالة] (اصطفى) وإمالة (عمران) حيث جاء، لابن ذكوان من طريق هبة الله ، عن الأخفش، وفتحه من طريق غيره كالباقين وفخم راءه الأزرق كغبرة لكونه أعجمياً، كما تقدم .

وعن المطوعي كسر ذال (ذرية)[1] .

---

(١) وهي مروية عن زيد بن ثابت، رضي الله عنه ـ كما روي عنه بفتحها، وهي تحتمل أربعة معان: أحدها: =

ووقف على (امرأت) بالهاء ابن كثير(١) .

واختلف في (وضعت): فابن عامر، وأبو بكر، ويعقوب، باسكان العين، وضم التاء، للتكلم من كلام أم مريم، والباقون بفتح العين، وبتاء التأنيث الساكنة، من كلام البارىء تعالى .

وأمال (أنثى) حمزة والكسائي ، وخلف، وقللها الأزرق، وأبو عمرو، بخلف عنهما .

واختلف في (وكفلها):

فعاصم، وحمزة، والكسائي ، وكذا خلف، بتشديد الفاء، على أن الفاعل هو الله تعالى ، والهاء لمريم مفعوله الثاني ، و(زكريا) مفعوله الأول، أي : جعله كافلاً لها، وضامناً لمصالحها، وافقهم الأعمش.

والباقون بالتخفيف، من الكفالة، وافقهم الأعمش، على إسناد الفعل إلى (زكريا) والهاء مفعوله، ولا مخالفة بينهما؛ لأن الله تعالى لما كفلّها إياه كفلَها(٢) .

واختلف في (زكريا):

= ذرأ، من قولهم: ذرأ الله الخلق. والثاني: ذَرَرَ مأخوذة من لفظ « الذَّر » كما في الأثر « أن الخلق كان في القديم كالذر » .

والثالث: ذرو بالراء والواو، أو ذري بالياء، وهما مأخوذان من: « ذروت الحب، وذريته » كما في قوله تعالى: ﴿ فأصبح هشيماً تذروه الرياح ﴾ لخفته ولطفه. فالفتح، أو الكسر في هذه الكلمة لغتان وردتا عن العرب، إلا الأشهر فيها الضم، وعلى ذلك جاءت القراءة الصحيحة المتواترة .

انظر: المحتسب لابن جنى جـ ١ ص ١٥٦ - ١٦٠ . فقد أطال في تخريج هذه الكلمة وأصل اشتقاقها .

(١) وباقي القراء يقفون بالتاء .

(٢) وبذلك تكون كل من القراءتين أفادت معنى غير الذي أفادته الأخرى، فقراءة التشديد تفيد أن الله تعالى كلفه بذلك، وقراءة التحقيق تفيد أنه امتثل، ومن هنا يكون اختلاف القراءات نوعاً من أنواع الإعجاز، حيث أفادت الكلمة معنيين مختلفين في وقت واحد، أنه القرآن الكريم الذي لا تنقضي عجائبه. والله أعلم. اهـ محققه .

فحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بالقصر من غير همزة، في جميع القرآن، وافقهم الحسن، والأعمش.

والباقون بالهمز والمد، إلا أن أبا بكر نصبه، هنا على أنه مفعول (لكفلها) كما تقدم، لأنه يشدد، ورفعه الباقون ممن خففه، على الفاعلية، والمد والقصر لغتان فاشيتان عن أهل الحجاز، فصار حفص وحمزة والكسائي وكذا خلف (كفلَّها زكريا) بالتشديد بلا همز، وافقهم الأعمش.

وصار نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، بالتخفيف والهمز والرفع، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي .

وصار شعبة وحده بالتشديد والهمز والنصب، والحسن بالتخفيف والقصر .

ويوقف على (زكريا) لهشام بخلفه بالبدل مع ثلاثته، وبالروم مع وجهيه[1] .

أما حمزة فوقفه عليه كوصله بالقصر فقط .

وأمال (المحراب) المجرور ابن ذكوان، من جميع طرقه، وهو في موضعين (في المحراب) هنا و(من المحراب) بمريم .

وأما المنصوب وهو أيضاً بموضعين (زكريا المحراب)[2] هنا، (تسوروا المحراب) بص[3] فأمالهما عنه النقاش، عن الأخفش، وفتحهما الصوري، وابن الأخرم، عن الأخفش.

ورقق الأزرق راءه حيث وقع .

وأمال (أنَّى) حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق، والدوري عن أبي عمرو .

---

(١) أي القصر والتوسط .

(٢) وهو قوله تعالى : ﴿ كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقاً ﴾ .

(٣) الآية (٢١) .

وسبق اسقاط الغنة من نحـو (من يشاء) لخلف عن حمـزة، والدوري عن الكسائي بخلفه .

واختلف في (فنادته الملائكة) : فحمزة، والكسائي، وكـذا خلف، بألف ممالة بعد الدال، على أصولهم، وافقهم الأعمش .

والباقون بتاء التأنيث ساكنة بعدها والفتح .

والفعل مسند لجمع مكسر[1] فيجوز فيه التذكير بـاعتبار الجمـع، والتأنيث باعتبار الجماعة .

واختلف في (إن الله يبشرك بيحيى) بعد قوله : (فنادته الملائكة) .

فابن عامر، وحمزة، بكسر الهمزة إجراء للنداء مجرى القول، على مذهب الكوفيين، أو إضمار القـول على مذهب البصـريين، وافقهما الأعمش. والبـاقون بالفتح على حذف حرف الجر، أي (بأن) .

واختلف في (يبشرك) و (نبشرك) وما جاء منه :

فحمزة والكسائي، في الموضعين هنا، و (يبشر) بسبحان، والكهف، بفتح اليـاء، وإسكان البـاء، وضم الشين مخففة، من البشـر، وهـو البشـارة، وافقهمـا الأعمش.

وزاد حمزة فخفف (يبشرهم) بالتوبة[2] والأولى من الحجر (إنا نبشرك)[3] وموضعي مريم، ، (إنا نبشرك)[4] و (لتبشر به المتقين)،[5] وافقه المطوعي .

وخفف ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، (ذلك الذي يبشر الله) بالشورى، وافقهم الأربعة .

---

(١) أي : جمع تكسير .

(٢) وهو قوله تعالى : ﴿ يبشرهم ربهم برحمته منه . . . ﴾ التوبة (٢١) .

(٣) وهو قوله تعالى : ﴿ إنا نبشرك بغلام عليم ﴾ الحجر (٥٣) .

(٤) وهو قوله تعالى : ﴿ إنا نبشرك بغلام اسمه يحيى ﴾ الآية (٧) .

(٥) الآية (٩٧) .

والباقون بضم الياء، وفتح الباء، وكسر الشين، مشددة في الجميع ، من « بشَّر » المضعف لغة الحجاز، قال اليزيدي عن أبي عمرو: إنه إنما خفف الشورى لأنها بمعنى ينضّرهم، إذ ليس فيه نكد، أي يحسّن وجوههم معدّى لواحد، فالمختلف فيه تسع كلمات كما ذكر .

واتفقوا على تشديد (فبم تبشرون) بالحجر.

وعن ابن محيصن، والمطوعي، تسكين ياء الإضافة من (بلغني الكبر) وهي زائدة على العدد[1] .

وعن المطوعي (رمزا) بفتح الميم[2] .

ومر قريباً (اجعل لي آية)، وكذا همز (نبياً) .

وأمال (الأبكار) أبو عمرو، وابن، ذكوان، بخلفه والدوري، عن الكسائي، وقلله الأزرق. .

وأمال (اصطفيٰك) معا حمزة، والكسائي، وخلف، وقلله الأزرق بخلفه وسهل الهمزة الثانية كالياء من (يشاء إذا) وأبدلها واواً مكسورة، نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وتسهيلها كالواو لا يصح كما تقدم .

وقرأ (كن فيكون) بنصب (فيكون) ابن عامر، وتقدم توجيهه بالبقرة .

واختلف في (ونعلمه):

فنافع، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، بياء الغيب مناسبة لقوله (قضى) .

والباقون بالنون، على أنه إخبار من الله بنون العظمة، جبرا لقولها (أنى يكون) الخ على الالتفات .

وتقدم إمالة (التورٰية) لأبي عمرو، وابن ذكوان، والأصبهاني، والكسائي،

---

(١) أي عدد ياءات الإضافة التي قبل لام التعريف، وهي أربعة عشر موضعاً ذكرت في مواضعها .

(٢) جمع رامز، كخدم وخادم، وانتصابه على الحال، من فاعل، تكلم، ومفعوله، والتقدير: إلا متزامزين كما يكلم الآخرين الناس ويكلمونه (القراءات الشاذة للشيخ القاضي ص ٣٥).

وخلف، وحمزة بخلفه، والثاني له التقليل، كالأزرق، وعن قالون التقليل أيضاً والفتح .

وسهل ، أبو جعفر همز (إسرائل) منع المد، والقصر، وإن قرىء له بالاشباع على طريق العراقيين كمل له ثلاثة أوجه .

وتقدم الخلاف للأزرق في مد يائه.

ويوقف، عليه لحمزة بتخفيف الأولى بلا سكت على (بني) وبالسكت، وبالنقل، وبالادغام، وأما التسهيل بين بين فضعيف، والأربعة على تسهيل الثانية، مع المد، والقصر، فهي ثمانية .

واختلف في (أنى أخلق): فنافع، وأبو جعفر، بكسر الهمزة على إضمار القول، أي : فقلت (إني) أو الاستئناف .

والباقون بالفتح، بدل من (إني قد جئتكم) .

وفتح ياء الإضافة من (أني أخلق) نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر .

وقرأ (كهيئة) بالمد، والتوسط، الأزرق، وأبدل همزه ياء وأدغمها في الياء قبلها، أبو جعفر بخلف عنه .

ووقف عليها حمزة بالنقل، وبالادغام، تنزيلاً للياء الأصلية منزلة الزائدة .

واختلف في (الطير فانفخ فيه فيكون طيراً) هنا، وفي المائدة (الطير فيكون طيراً بإذني) .

فنافع، وأبو جعفر، ويعقوب، بألف بعدها همزة مكسورة في (طيرا) المنكر من السورتين، على إرادة الواحد، قيل لأنه لم يخلق إلا الخفاش، وافقهما الحسن .

وقرأ أبو جعفر المعرفين من السورتين كذلك، أيضاً على الإفراد. والباقون بغير ألف ولا همز، في انسورتين، فيحتمل أن يراد به اسم الجنس، أي جنس الطير، ويحتمل عليه أن يراد الواحد فما فوقه، ويحتمل أن يراد به الجمع، وخرج بتخصيص السورتين (ولا طائر) و (الطير وألنا) . (ورقق) الأزرق بخلف عنه راء (تدخرون) .

وقرأ (بيوتكم) بضم أوله ورش، وأبو عمرو، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، وكسره الباقون . وأبدل همز (جئتكم) أبو عمرو بخلفه، وأبو جعفر وحققها الباقون، ومنهم ورش من طريقيه.

وأثبت الياء في الحالين من (وأطيعون) يعقوب .

وتقدم سين (صراط) لقنبل من طريق ابن مجاهد ورويس، والإشمام فيه لخلف عن حمزة.

[فلما أحس عيسى منهم الكفر]

وأمال (أنصاري) الدوري عن الكسائي، وفتحه الباقون .
وفتح ياء الإضافة منه نافع وأبو جعفر وسكنها الباقون .
ووقف يعقوب بخلفه على (رافعك إلى) و (ثم إلى) بهاء السكت .

واختلف في (فيوفيهم)[1]:
فحفص، ورويس، بياء الغيبة على الالتفات، وافقهما الحسن. والباقون بالنون، جرياً على ما تقدم .

واتفقوا على الرفع في قوله تعالى (فيكون. الحق).

وأمال(جاءك)حمزة، وابن ذكوان، وهشام بخلفه، وخلف.

وتقدم الخلاف في تسكين هاء (لهو) ووقف يعقوب، عليها بهاء السكت باتفاق عنه. وأما (هأنتم): فالقراء فيها على أربع مراتب :

(الأولى) لقالون ، وأبي عمرو، بألف بعد الهاء، وهمزة مسهلة، بين بين، مع المد والقصر، وكذا قرأ أبو جعفر، إلا أنه مع القصر قولاً واحداً، لأنه لا يمد المنفصل .

---

(١) أي : فيوفيهم الله أجورهم، على نسق ما قبله في قوله تعالى : ﴿ والله لا يحب الظالمين ﴾ .

(الثانية) للأزرق، بهمزة مسهلة كذلك، من غير ألف، بوزن (هعنتم) وله وجه آخر، وهو إبدال الهمزة ألفاً بعد الهاء مع المد للساكنين، ويوافقنا في هذين الشاطبي.

وللأزرق ثالث من طرق الكتاب، وهو إثبات الألف، كقالون، إلا أنه مع المد المشبع، وله القصر في هذا الوجه، لتغير الهمز بالتسهيل.

وأما الأصبهاني، فله وجهان: الأول مثل (هعنتم) كالأول للأزرق، والثاني إثبات الألف كقالون، مع المد والقصر، والكل مع التسهيل.

(الثالثة): تحقيق الهمزة مع حذف الألف، على وزن (فعلتم) لقنبل، من طريق ابن مجاهد.

(الرابعة): بهمزة محققة، وألف بعد الهاء، لقنبل من طريق ابن شنبوذ، والبزي، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف.

وهم على مراتبهم في المنفصل مع المد، والقصر، وهذا الوجه لقنبل ليس من طرق الشاطبية.

ويتحصل من جمع (هأنتم مع هؤلاء) لقالون ومن معه ثلاثة أوجه: قصرهما، ثم قصر (هأنتم) مع مد (هؤلاء) لتغير الهمز في الأول، ثم مدهما، على إجراء المسهلة مجرى المحققة.

واعلم أن ما ذكر هو المقروء به فقط من طرق هذا الكتاب، كالنشر، ومن جملة طرقهما طرق الشاطبية.

وأما ما زاده الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ بناء على احتمال أن الهاء مبدلة من همزة لابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، من جواز القصر، لأن الألف حينئذ للفصل فيصير عنده في (هٰأنتم هؤلاء) لمن ذكر القصر في (هٰأنتم) مع المد على مراتبهم في (هؤلاء) ثم المد فيهما كذلك، فتعقبه في النشر بأنه مصادم للأصول مخالف للأداء.

ويوقف لحمزة على (هٰأنتم) بالتحقيق، والتسهيل، بين بين مع المد،

والقصر، لأنه متوسط بزائد، وهي هنا مبتدأ، و (هؤلاء) خبره، وجملة (حاججتم) مستأنفة، مبينة للجملة قبلها، أي: أنتم هؤلاء الحمقى، وبيان حماقتكم أنكم الخ .

ووقف البزي، ويعقوب بخلف عنهما على (فلم) بهاء السكت .

وقرأ ابن كثير (أن يؤتى) بهمزتين، ثانيتهما مسهلة بلا فصل، لقصد التوبيخ، وعن الأعمش (إن) بكسر الهمزة على أنها نافية، والباقون بهمزة واحدة مفتوحة .

[ومن أهل الكتاب]

وأمال (قنطار)، وكذا (دينار) أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، وبالصغرى الأزرق .

وأبدل همزة (يؤده إليك) و (لا يؤده) واو لورش من طريقيه، وأبو جعفر، وكذا وقف عليه حمزة .

وقرأ بإسكان الهاء منهما أبو عمرو، وهشام من طريق الداجوني، وأبو بكر، وحمزة، وابن وردان، من طريق النهرواني، وابن جماز من طريق الهاشمي .

وقرأ قالون، ويعقوب، باختلاس الكسرة فيهما. واختلف عن هشام، وابن ذكوان .

والحاصل كما تقدم: أن لابن ذكوان القصر، والاتمام، وهما لهشام من طريق الحلواني، والاسكان من طريق الداجوني، فله ثلاثة ولأبي جعفر السكون، والقصر، ولأبي عمرو، وأبي بكر، وحمزة السكون فقط.

ولقالون، ويعقوب، الاختلاس فقط.

والباقون بالاشباع على الأصل، ووجه القصر التخفيف بحذف المد، وأما الإسكان فهو لغة ثابتة، ولا نظر لمن طعن فيه .

وعن المطوعي (دمت) بكسر الدال[1] .

---

(١) وكذا (دمتم) حيثما وقع، وهو لغة بني تميم، ومضارعه يدوم - أيضاً - قال بعضهم: يقولون: دمت =

وأمال (بلى) حمزة، والكسائي ، وخلف وشعبة ، من طريق أبي حمدون ، عن يحيى بن آدم عنه ، وبالفتح والتقليل للأزرق ، وأبو عمرو ، وصححهما في النشر عنه ، من روايتيه ، ولكنه اقتصر في طيبته على نقل الخلاف عن الدوري .

وتقدم ليعقوب ضم الهاء في (يزكيهم)، وكذا الخلاف في (لتحسبوه)، وهمزة (النبوة) وإدغام تائها في ثاء (ثم) .

واختلف في (تعلّمون الكتاب) : فابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي ، وكذا خلف، ويعقوب، بضم حرف المضارعة وفتح العين وكسر اللام، مشددة من « علّم » فيتعدى الاثنين، أولهما محذوف، أي : تعلمون الناس، أو الطالبين الكتاب، وافقهم الأعمش.

والباقون بفتح حرف المضارعة، وتسكين العين، وفتح اللام، من « علم، يعلم » فيتعدى لواحد .

واختلف في (ولا يأمركم) :

فابن عامر، وعاصم، وحمزة، وكذا يعقوب، وخلف، بنصب الراء، أي : « ولا له أن يأمركم » فـ (إن) مضمرة، أو منصوب بالعطف على (يؤتيه) والفاعل ضمير(بشر) وافقهم الحسن، واليزيدي ، والأعمش .

والباقون بالرفع على الاستئناف، وفاعله ضمير اسم الله تعالى ، أو (بشر) .
وسكن أبو عمرو راءه، كالذي بعده، واختلس ضمتها، وللدوري عنه ثالث وهو الإتمام كالباقين .

واختلف في (لما آتيتكم) : فحمزة، بكسر اللام وتخفيف الميم، على أنها لام الجر، متعلقة بأخذ، و« ما » مصدرية، أي لأجل إيتاي إياكم بعض الكتاب، والحكمة، ثم مجيء رسول الخ . وافقه الحسن، والأعمش.

= تدام ، مثل نمت تنام ، فعلى هذا يكون وزن « دام » فعل بالكسر ، مثل خاف يخاف . (القراءات الشاذة ص ٣٥) .

والباقون بالفتح، على أنها لام الابتداء، ويحتمل أن تكون للقسم، لأن أخذ الميثاق في معنى الاستحلاف، و« ما » شرطية منصوبة بـ (آتيتكم) وهو ومعطوفه بـ (ثم) جزم بها، على ما اختاره سيبويه .

واختلف في (آتيتكم) :

فنافع، وكذا أبو جعفر، بالنون والألف بعدها، بضمير المعظم نفسه، وافقهما الحسن. والباقون بتاء مضمومة بلا ألف .

وقرأ (ءأقررتم) بتسهيل الثانية، مع إدخال ألف، قالون، وأبو عمرو، وهشام من بعض طرقه، وأبو جعفر[1] .

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وكذا من طريق الأزرق، في أحد وجهيه، وابن كثير، ورويس بالتسهيل بلا ألف[2] .

وأبدلها الأزرق ألفا في وجهه الثاني، ومد مشبعاً، ولهشام وجه ثان، وهو التحقيق والإدخال، وله ثالث، وهو التحقيق بلا ألف، وبه قرأ الباقون.

وتقدم تفصيل ذلك في بابه، وعند (ءأنذرتهم) .

ويوقف على (قال ءأقررتم) لحمزة بتحقيق الهمزتين، ثم بتسهيل الثانية، مع تحقيق الأولى لتوسطها، بزائد منفصل، ثم بتسهيلهما. لأن كلا متوسط بغيره .

وأظهر ذال (أخذتم) ابن كثير، وحفص، ورويس بخلفه، وأدغمه الباقون .

واختلف في (يبغون) :

فأبو عمرو، وحفص، وكذا يعقوب، بالغيب، وافقهم اليزيدي، والحسن. والباقون بتاء الخطاب، على الالتفات .

واختلف في (يرجعون) : فحفص، وكذا يعقوب، بالغيب، ويعقوب على أصله في فتح الياء، وكسر الجيم، والباقون بالخطاب على الالتفات .

---

(١) وافقهم اليزيدي .

(٢) وافقهما ابن محيصن .

وتقدم إمالة (موسى، وعيسى) وهمز (النبيئون)، وخلاف أبي عمرو في إدغام (يبتغ غيره) لجزمه.

وأمال (جاءهم) حمزة، وخلف، وابن ذكوان، وهشام بخلفه .

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وابن وردان بخلفه عنهما، بنقل حركة همز (ملء) إلى اللام. وعن المطوعي (ولو افتدى) بضم الواو، وكذا (لو اطلعت) و (لو استقاموا) ونحوه[1] كل الطعام .

ومر تسهيل (اسرائل) لأبي جعفر، والخلاف في مده للأزرق، ووقف حمزة عليه قريباً، وكذا تخفيف (تنزل) لابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب، وإمالة (التورية) أول السورة وكذا إمالة (الناس).

واختلف في (حج البيت):

فحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وخلف، بكسر الحاء لغة نجد، وافقهم الأعمش.

وعن الحسن كسره، كيف أتى.

والباقون بالفتح لغة أهل العالية، والحجاز، وأسد.

وأمال (حق تقاته) الكسائي، وللأزرق الفتح والصغرى .

وشدد البزي بخلفه تاء (ولا تفرقوا) ومد الألف قبلها للساكنين[2] وتقدم اتفاقهم على فتح (شفا حفرة) لكونه واوياً، مرسوماً بالألف.

وقرأ (ترجع الأمور) بفتح التاء، وكسر الجيم، مبنياً للفاعل، ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب وخلف[3].

ومر للأزرق خلاف في ترقيق راء(خيراً) وترقيقه (خير أمة) وجهاً واحداً.

---

(١) وهو كل واو ساكنة وقع بعدها ساكن، لأن الضمة تناسب الواو، فيحسن التخلص بها من التقاء الساكنين (القراءات الشاذة ص ٣٥).

(٢) أي يصير مدا لازماً، يمد ست حركات .

(٣) وافقهم المطوعي، والحسن، وابن محيصن .

وإمالة (أذى) وقفا، والخلاف في ضم الهاء والميم من (عليهم الذلة) و (عليهم المسكنة)، وهمز (الأنبياء).

وعن المطوعي (لن يضروكم) بكسر الضاد، وكذا (فلن يضر الله) ونحوه، أسند إلى ظاهر، أو مضمر مفرداً، أو غيره .

[ليسوا سواءاً]

وأمال (ويسارعون) (وسارعوا) الدوري عن الكسائي .

واختلف في (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) :

فحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بالغيب فيهما، مراعاة لقوله تعالى (من أهل [الكتاب]. . .). وافقهم الأعمش.

والباقون بالخطاب، على الرجوع إلى خطاب أمة محمد ﷺ في قوله تعالى : (كنتم خير أمة) .

واختلف عن الدوري، عن أبي عمرو، فروى عنه من طريق ابن فرح بالغيب، وروى عنه من طريق ابن مجاهد عن أبي الزعراء التخيير، بين الغيب، والخطاب، فيهما.

وصحح الوجهين عنه في النشر، قال: إلا أن الخطاب أكثر وأشهر[1] .

وسبق إمالة (الدنيا) وكذا (ها أنتم) (وأبدل) همز (تسؤهم) أبو جعفر، والأصبهاني.

واختلف في (يضركم) :

فنافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا يعقوب، بكسر الضاد، وجزم الراء، جواباً للشرط، من «ضاره، يضيره» والأصل يضيركم، كيغلبكم، نقلت كسرة الياء إلى الضاد، فحذفت الياء للساكنين، والكسرة دالة عليها، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

والباقون بضم الضاد، ورفع الراء، مشددة، على أن الفعل مرفوع لوقوعه بعد

---

(١) النشر جـ ٢ ص ٢٤١ ط التجارية .

فاء مقدرة، والجملة جواب الشرط على حد من يفعل الحسنات الله يشكرها.

أي: فالله، وجعله الجعبري، وتبعه النويري، مجزوماً والضمة ليست إعراباً كـ(لم يرد) إذ الأصل يضرركم، كينصركم نقلت ضمة الراء الأولى إلى الضاد ليصح الإدغام، ثم سكنت للجزم، فالتقى ساكنان، فحركت الثانية له لكونها طرفاً، وكانت ضمة للاتباع.

وعن الحسن والمطوعي (بما يعملون محيط) بالخطاب، التفاتاً، أو التقدير قل لهم.

وعن الحسن وحده (ألف)(1) في الموضعين على الإفراد.

واختلف في (منزلين) هنا، و (منزلون)، بالعنكبوت :

فابن عامر بتشديد الزاي، مع فتح النون.

والباقون بالتخفيف، مع سكون النون، وهما لغتان، أو الأول من « نزل » والثاني من « أنزل ».

ولا خلاف في فتح الزاي هنا، وكسرها في العنكبوت، إلا عن الحسن فإنه يكسرها هنا مخففة.

وتقدم إمالة (بلى) قريباً.

واختلف في (مسومين):

فابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وكذا يعقوب، بكسر الواو، اسم فاعل من «سوّم» أي مسومين، أنفسهم، أو خيلهم، وكانوا بعمائم صفر مرخيات على أكتافهم، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

والباقون بالفتح، اسم مفعول، والفاعل الله تعالى.

وأمال (الربوا) حمزة، والكسائي، وخلف، وفتحه الباقون ومنهم الأزرق.

وقرأ (مضعفة) بالتشديد بلا ألف، ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب

(1) أي قرأ قوله تعالى: ﴿ بثلاثة ألاف ﴾ و ﴿ بخمسة ألاف ﴾ بالإفراد فيهما فيقرأهما (ألف) مثل ما تقع المائة تمييزاً للثلاثة والتسعة، ولكن الأفصح في اللغة جمع الألف، وإفراد المائة. (القراءات الشاذة ص ٣٥).

وتقدم إمالة (الكافرين) لأبي عمرو، وابن ذكوان بخلفه، والدوري عن الكسائي، ورويس، وتقليلها للأزرق.

[وسارعوا إلى مغفرة من ربكم]

واختلف في (وسارعوا): فنافع، وابن عامر، وأبو جعفر، بغير واو قبل السين، على الاستئناف.

والباقون بالواو عطف أمرية على مثلها[١].

وأمال (وسارعوا) الدوري عن الكسائي فقط.

واختلف في (إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح) [ومثله: من بعدما] أصابهم القرح).

فأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، بضم القاف في الثلاث، وافقهم الأعمش. والباقون بالفتح فيها، وهما لغتان كالضعف، والضعف ومعناه الجرح، وقيل المفتوح الجرح، والمضموم ألمه.

وعن الحسن (ويعلم الصابرين) بكسر الميم، عطفاً على (يعلم) المجزوم[٢] بلما، وهي قراءة يحيى بن يعمر أيضاً.

وأبدل همزة (مؤجلاً) واواً مفتوحة ورش، من طريقيه، وأبو جعفر، وبه وقف حمزة.

وأدغم (يرد ثواب) معاً، هنا أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي وخلف[٣].

وعن المطوعي (يؤته، وسيجزي) بياء الغيبة فيهما، والضمير لله تعالى.

وأسكن هاء (نؤته) معاً هنا، وفي الشورى، أبو عمرو، وهشام، من طريق

---

(١) أي: عطف جملة فعلية على مثلها وهو قوله تعالى: ﴿ وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون ﴾ .

(٢) من قوله تعالى: ﴿ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم . . . ﴾ وقد كسرت الميم تخلصاً من التقاء الساكنين .

(٣) وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن، والأعمش .

الداجوني، وأبو بكر، وحمزة، وابن وردان، من طريق النهرواني، وابن جماز، من طريق الهاشمي.

وقرأ قالون، ويعقوب، بكسر الهاء بلا صلة، واختلف عن ابن ذكوان، وهشام من طريق الحلواني، وأبي جعفر.

وحاصله: أن لهشام ثلاثة أوجه: السكون، وإشباع كسرة الهاء، وقصرها.

ولابن ذكوان وجهين، القصر، والاشباع، ولأبي جعفر وجهين السكون، والقصر، والباقون بالاشباع.

واختلف في (كأين) حيث وقع، وهو في سبعة:

فابن كثير، وأبو جعفر، بألف ممدودة بعد الكاف، بعدها همزة مكسورة، وهو إحدى لغاتها، وافقهما الحسن فيما عدا الحج.

وتقدم تسهيل همزها لأبي جعفر.

ووقف أبو عمرو، ويعقوب على الياء والباقون[1] على النون.

وعن ابن محيصن (كأن) بهمزة واحدة، مفتوحة بوزن كـ (من) في السبعة وافقه الحسن في الحج.

واختلف في (قتل معه):

فنافع، وابن كثير، وأبو عمر، وكذا يعقوب، بضم القاف، وكسر التاء، بلا

---

(١) والقراءتان جيدتان في اللغة العربية:

فمن الأول قول جرير في مدح الحجاج:

وكاين بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا

ومن الثاني قول بعضهم:

كأين في المعاشر من أناس أخوهم فوقهم وهمُ كرام

وتوجيه قراءة أبي عمرو ويعقوب: أن أصلها (أي) المشددة زيدت عليها الكاف فوقف على الأصل.

أما توجيه قراءة الجمهور: فعلى أن النون أثبتت في المصاحف بدلاً من التنوين الذي في (أي) ونون التنوين لم تثبت في القرآن إلا في هذه الكلمة.

انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص (١٧٤ ـ ١٧٥).

ألف، مبنياً للمفعول[١] وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

والباقون (قاتل) بفتح القاف، والتاء، وألف بينهما، بوزن فاعل.

وعن الحسن (ربيون) بضم الراء، فيكون من تغيير النسب، إن كان منسوباً إلى الرب، فإن كان منسوباً إلى الربة، وهي الجماعة، فلا تغيير، وفيها لغتان، الكسر، والضم كما في الدر.

وعن الحسن أيضاً (وهنوا) بكسر الهاء، وهي لغة كالفتح، (وهن يهن) كـ (وعد يعد) (وهن يوهن) كـ (وجل) (يوجل) .

وعن الشنبوذي (إلى ما أصابهم) إلى موضع اللام[٢]. وعن الحسن (وما كان قولهم) بالرفع، على أنه اسم «كان» والخبر «إن» وما في حيزها، وقراءة الجمهور بالنصب أولى، لأن «إن» وما في حيزها أعرف، لما تقدم أنها أشبهت المضمر، من حيث إنها لا توصف، ولا يوصف بها، فيكون اسمها.

وأدغم (اغفر لنا) أبو عمرو، بخلف عن الدوري.

وأمال (الدنيا، ومولاكم، ومأواهم) حمزة، والكسائي، وخلف، وقللها الأزرق بخلفه، ووافقه أبو عمرو في (الدنيا) وله الكبرى أيضاً من طريق ابن فرح عن الدوري عنه.

وقرأ (الرعب) حيث جاء معرفاً، ومنكراً بضم العين ابن عامر، والكسائي، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، والباقون بإسكانها لغتان فصيحتان.

وتقدم الخلاف في تخفيف (ينزل) كابدال همز (بئس) لأبي عمرو، وورش من

---

(١) ومعنى هذه القراءة: (وكم من نبي قُتل قبل محمد ﷺ وقتل معه ربيون كثير) ويؤيد ذلك أن هذه الآية نزلت معانيه لمن أدبر عن القتال يوم أحد، إذ صاح الصائح، قتل محمد ﷺ، فلما تراجعوا كان اعتذارهم أن قالوا: سمعنا: (قتل محمد ﷺ) . فأنزل الله تعالى: ﴿ وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ﴾ . . . إلى قوله سبحانه ﴿ وكأين من نبي قتل معه ربيون كثير . . . ﴾ أي جموع كثيرة، لكنهم لم يضعفوا، ولم يهنوا، فكذلك أنتم، كان يجب عليكم ألا تهنوا، لو قتل نبيكم، فكيف ولم يقتل ؟ انظر: حجة القراءات ص (١٧٥) .

(٢) من قوله تعالى: ﴿ فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله ﴾ .

طريقيه، وأبي جعفر وأدغم دال (قد) في صاد (صدقكم) أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف.

وأظهر ذال (إذ) من (إذ تحسونهم) و (إذ تصعدون) نافع، وابن كثير، وابن ذكوان، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب.

وأمال (أراكم) أبو عمرو، وابن ذكوان بخلفه، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقلله الأزرق.

واتفقوا على فتح (عفا عنكم) لكونه واوياً مرسوماً بالألف

[إذ تصعدون]

وعن الحسن (تصعدون) بفتح التاء، والعين، من (صعد في الجبل) إذا رقي، والجمهور بضم التاء، وكسر العين، من (أصعد في الأرض) ذهب.

وعنه أيضاً (ولا تلون) بضم اللام، وواو ساكنة[1] وعن ابن محيصن بالغيب في الفعلين، وبفتح الياء والعين، من الأول.

وعنه أيضاً (أمنة) هنا، والأنفال بسكون الميم.

واختلف في (يغشى طائفة): فحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بالإمالة والتاء المثناة من فوق، إسناداً إلى ضمير (أمنة) وافقهم الأعمش.

والباقون بالتذكير، إسناداً إلى ضمير (النعاس) وقلله الأزرق، وله الفتح كالباقين، والجملة مستأنفة على الأولى على ما في الدر، جواباً لسؤال مقدر، كأنه قيل: ما حكم هذه الأمنة؟ فأخبر بقوله: (تغشى) الخ صفة لنعاس، على الثانية.

واختلف في (كله لله): فأبو عمرو، وكذا يعقوب، بالرفع على الابتداء، ومتعلق (لله) خبره، والجملة خبر (إن) نحو «إن مالك كله عندي» وافقهما اليزيدي

---

(١) وأصلها ﴿تلوون﴾ كقراءة الجماعة، فاستثقلت الضمة على الواو لأنها بمثابة الواو، فيجتمع في الكلمة ثلاث واوات، فنقلت إلى اللام، فالتقى ساكنان، وهما الواوان، فحذفت الأولى للتخلص منهما، وعلى هذا يكون مضارع (ولي) من الولاية، والتعدية بعلى لتضمينه معنى الانعطاف. (القراءات الشاذة ص ٣٦).

والباقون بالنصب تأكيداً لاسم «إن».

وقرأ (بيوتكم) بكسر الباء، قالون، وابن كثير، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف وضمها الباقون.

وتقدم الخلاف في ضم الهاء والميم من (عليهم القتال).

وعن الحسن (كانوا غزى) بتخفيف الزاي، قيل: أصله (غزاة) كقضاة، حذفت التاء للاستغناء عنها، لأن نفس الصيغة دالة على الجمع.

والجمهور على التشديد جمع (غاز) وقياسه غزاة، ككرام، ورماة، ولكنهم حملوا المعتل على الصحيح في نحو (ضارب) و (ضرب) و (صائم) و (صوم).

وأماله وقفا حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق، وهذا هو المعول عليه، كما في النشر. ونقل الشاطبي رحمه الله تعالى الخلاف فيه وفي نظائره.

واختلف في (والله بما تعملون بصير):

فابن كثير، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بالغيب رداً على الذين كفروا، وافقهم ابن محيصن، والحسن، والأعمش.

والباقون بالخطاب، رداً على قوله (ولا تكونوا) خطاباً للمؤمنين .

واختلف في (متم) و (متنا) و (مت) الماضى المتصل بضمير التاء، أو النون، أو الميم، حيث جاء:

فنافع، وحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بكسر الميم في ذلك كله، إلا أن «حفصاً» ضم الميم هنا في الموضعين فقط، وافقهم الأعمش، وابن محيصن، بخلفه.

والباقون بالضم في الجميع، وبه قرأ (حفص) هنا.

وجه الكسر: أنه من لغة من يقول مات يمات، كخاف يخاف، والأصل موت، بكسر عينه كخوف فمضارعه بفتح العين، فإذا أسند إلى التاء أو إحدى أخواتها قيل مت بالكسر ليس إلا، وهو أنا نقلنا حركة الواو إلى الميم بعد سلب حركتها، دلالة على الأصل، ثم حذفت الواو للساكنين.

ووجه الضم: أنه من «فعل» بفتح العين، من ذوات الواو، وقياسه الضم للفاء، إذا أسند إلى تاء المتكلم وأخواتها، إما من أول وهلة، أو بأن تبدل الفتحة ضمة، ثم تنقل إلى الفاء نحو «قلت» أصله قولت، بضم عينه نقلت ضمة العين، إلى الفاء فبقيت ساكنة وبعدها ساكن، فحذفت وحفص جمع بين اللغتين.

واختلف في (مما تجمعون):

فحفص بالغيب، التفاتاً، أو راجعاً للكفار.

والباقون بالخطاب، جرياً على قتلتم.

وأدغم (واستغفر لهم) السوسي والدوري بخلفه .

وأسكن راء (ينصركم من بعده) أبو عمرو، واختلس حركتها، وللدوري عنه الإتمام أيضاً كالباقين.

واختلف في (يغل): فابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، بفتح الياء، وضم الغين، من (غَلَّ) مبنياً للفاعل، أي لا يصح أن يقع من نبي - ﷺ - غلول[1] البتة وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

والباقون بضم الياء، وفتح الغين، مبنياً للمفعول، إما من «غل» ثلاثياً، أي ما صح لنبي أن يخونه غيره، فهو نفي في معنى النهي، أي لا يغله أحد، أو من «أغل» رباعياً، إما من «أغله» أي نسبه، للغلول كأكذبته، نسبته للكذب، فيكون نفياً في معنى النهي كالأول، أو من «أغله» أي وجده غالاً كأحمدته، أي وجدته محموداً.

وأمال (توفى كل) حمزة، والكسائي، وخلف، وقلله الأزرق بخلفه، وكذا حكم (أنى هذا)، غير أن الدوري عن أبي عمرو كالأزرق فيه.

وقرأ (رضوان) بضم الراء أبو بكر ويوقف لحمزة على نحو (من عند أنفسكم) بوجهين: التحقيق، وإبدال الهمزة ياء مفتوحة، لأنه متوسط بغير المنفصل، وسبق ذكر الاشمام في (قيل لهم).

واختلف في (لو أطاعونا ما قتلوا) وبعده (قتلوا في سبيل الله)، وآخر السورة

---

(١) والغلول: هو الخيانة، وأغله: نسبه للخيانة. انظر: مختار الصحاح مادة (غ ل ل).

(وقاتلوا وقتلوا) وفي الأنعام (قتلوا أولادهم)[١] وفي الحج (ثم قتلوا أو ماتوا)[٢].

فهشام من طريق الداجوني، شدد التاء من الأول، واختلف عنه فيه من طريق الحلواني، فالتشديد طريق المغاربة عنه، والتخفيف طريق المشارقة عنه، وبه قرأ الباقون.

وأما الحرف الثاني[٣] وحرف الحج، فشدد التاء فيهما ابن عامر.

وأما آخر السورة[٤] وحرف الأنعام، فشددهما ابن كثير، وابن عامر، وافقهما ابن محيصن.

والباقون بالتخفيف على الأصل، وأما التشديد. فللتكثير، ولا خلاف في تخفيف الأول هنا، وهو (ما ماتوا وما قتلوا).

واختلف في (تحسبن)[٥]: فهشام من طريق الداجوني بالغيب، واختلف عنه من طريق الحلواني، وبفتح السين على أصله، والفاعل على الغيب ضمير الرسول، أو من يصلح للحسبان، فـ (الذين) مفعول أوّل، و (أمواتاً) ثان أو فاعله (الذين) والمفعول الأول محذوف، أي: ولا يحسبن الشهداء أنفسهم أمواتاً، وافقه ابن محيصن. والباقون بالخطاب، أي يا محمد أو يا مخاطب وفتح سينه ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر.

وسبق فتح (لا خوف) ليعقوب، مع ضمه كحمزة ها (عليهم).

[يستبشرون بنعمة من الله]

واختلف في (وأن الله لا يضيع):

فالكسائي بكسر الهمزة، على الاستئناف، والباقون بالفتح، عطفاً على (نعمة)

---

(١) الآية (١٤٠).

(٢) الآية (٥٨).

(٣) وهو قوله تعالى: ﴿ ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً ﴾.

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿ فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي وقاتلوا وقتلوا ﴾.

(٥) أي من قوله تعالى: ﴿ ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً ﴾.

أي وعدم إضاعة الله أجر المؤمنين.

وتقدم ذكر (القرح) قريباً.

وأظهر دال (قد جمعوا) نافع، وابن كثير، وابن ذكوان، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب.

وأمال (فزادهم) حمزة، وخلف، وهشام، وابن ذكوان، بخلفهما، وفتحها الباقون.

ويوقف على (سوء) لحمزة وهشام بخلفه، بالنقل على القياس، وبالادغام، وتجوز الاشارة فيهما بالروم، والاشمام، فهي ستة، ولا يصح غيرها.

وأثبت ياء (وخافون إن) أبو عمرو، وأبو جعفر، وصلا، وفي الحالين يعقوب.

ومر ضم راء (رضوان) لشعبة.

ويوقف لحمزة على (يخوّف أولياءه) بتسهيل الثانية، مع المد والقصر، كلاهما مع تخفيف الأولى، وإبدالها واواً مفتوحة.

واختلف في (يحزنك) و (يحزنهم) و (يحزنك الذين) و (يحزنني) حيث وقع:

فنافع بضم حرف المضارعة، وكسر الزاي، من «أحزن» رباعياً، إلا حرف الأنبياء (لا يحزنهم) ففتحه، وضم الزاي كقراءة الباقين في الكل، من (حزن) ثلاثياً، إلا أبا جعفر وحده، في حرف الأنبياء فقط، فضم وكسر، وعن ابن محيصن الضم في الكل.

وأمال (يسارعون) الدوري عن الكسائي.

واختلف في (ولا يحسبن الذين كفروا، ولا يحسبن الذين يبخلون): فحمزة بالخطاب فيهما وافقه المطوعي.

والخطاب له ﷺ أو لكل أحد، و (الذين كفروا) مفعول أول، (إنما نملي) بدل منه، سد مسد المفعولين، ولا يلزم منه أن تكون عملت في ثلاثة، إذ المبدل منه في نية الطرح، و «ما» موصولة، أو مصدرية، أي: لا تحسبن أن الذي نمليه للكفار، أو

إملأنا لهم خيراً لهم، وأما الثاني فيقدر فيه مضاف، أي: «لا تحسبن بخل الذين يبخلون خيراً» فبخل، وخيراً، مفعولاً.

والباقون بالغيب فيهما، مسنداً إلى (الذين) فيهما، و«إنما» في الأول، سدت مسد المفعولين، ويقدر في الثاني مفعول دل عليه (يبخلون) أي: لا يحسبن الباخلون بخلهم خيراً لهم.

واختلف في (حتى يميز) هنا، وفي الانفال (ليميز الله[الخبيث من الطيب]):

فحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، بضم الياء، وفتح الميم، وكسر الياء، الثانية مشددة، فيهما، من «ميز» وافقهما الحسن، والأعمش.

والباقون بفتح الياء، وكسر الميم، وسكون الياء، بعدها من «ماز» «يميز» وهما لغتان.

واختلف في (والله بما يعملون خبير):

فابن كثير، وأبو عمرو، وكذا يعقوب، بالغيب جرياً على (يبخلون) وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

والباقون بالخطاب على الالتفات.

وأظهر دال (قد) من (قد سمع) نافع، وابن كثير، وابن ذكوان، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب.

واختلف في (سنكتب أو قتلهم) ونقول[1]:

فحمزة بياء مضمومة، وفتح تائه، مبنياً للمفعول، ورفع لام (قتل) عطفاً على (ما) الموصولة، النائبة عن الفاعل، (ويقول) بياء الغيبة، وافقه الشنبوذي.

والباقون بالنون المفتوحة، وضم التاء، بالبناء للفاعل، ونصب (قتل) بالعطف على (ما) المنصوبة المحل، على المفعولية.

وعن المطوعي كذلك، إلا أنه بالياء في (نكتب) (ونقول).

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ سنكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق وتقول ذوقوا عذاب الحريق ﴾.

وأظهر دال (قد) من (قد جاءكم) نافع، وابن كثير، وابن ذكوان، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب.

وأمال (جاءكم) حمزة، وخلف، وابن ذكوان، وهشام بخلفه.

ووقف على (فلم) بهاء السكت البزي، ويعقوب بخلف عنهما.

واختلف في (والزبر والكتاب):

فابن عامر في (والزبر) بزيادة (باء) موحدة بعد الواو، كرسمه في الشامية، وهشام بخلف عنه، بزيادتها أيضاً في (وبالكتاب) والباء ثابتة في مصحف المدينة في الأولى، محذوفة في الثانية، والحذف عن هشام من جميع طرق الداجوني، إلا من شذ، والاثبات عنه من جميع طرق الحلواني، الا من شذ، وهو الأصح، عن هشام كما في النشر.

وعن المطوعي (ذائقة) بالتنوين (الموت) بالنصب، وعنه حذف التنوين مع نصب الموت، وحذفه لالتقاء الساكنين مع إرادته .

وتقدم الخلف عن أبي عمرو في ادغام (زحزح عن)، وكذا يعقوب من المصباح، وكذا إمالة (الدنيا).

[لتبلون في أموالكم وأنفسكم]

واختلف في (لتبيننه للناس ولا تكتمونه):

فابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر، بالغيب فيهما، إسناداً لأهل الكتاب، وافقهم ابن محيصن.

والباقون بالخطاب على الحكاية أي: وقلنا لهم، ونظيره (وإذ أخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون إلا الله).

واختلف في (لا يحسبن الذين يفرحون، فلا يحسبنهم):

فابن كثير، وأبو عمرو، بالغيب فيهما، وفتح الباء في الأولى، وضمها في الثاني، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والفعل الأول مسند إليه ﷺ أو غيره، و (الذين) مفعول أول، والثاني (بمفازة) أي: لا يحسبن الرسول الفرحين ناجين،

والفعل الثاني مسند إلى ضمير (الذين) ومن ثمة ضمت الباء لتدل على واو الضمير المحذوفة، لسكون النون بعدها، فمفعوله الأول والثاني محذوف، تقديره كذلك أي: فلا يحسبن الفرحون أنفسهم ناجية، والفاء عاطفة.

وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف، بتاء الخطاب فيهما، وفتح الباء فيهما معاً، وافقهم الأعمش، إسناد فيها للمخاطب، والثاني تأكيد للأول، والفاء زائدة، أي: لا تحسبن الفرحين ناجين، لا تحسبنهم كذلك.

وقرأ نافع، وابن عامر، وأبو جعفر بياء الغيب في الأول، وتاء الخطاب في الثاني، وفتح الموحدة فيهما، إسناد للأول، إلى الذين، والثاني الى المخاطب، وافقهم الحسن.

وفتح السين في الفعلين ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر وأدغم أبو عمرو (فاغفر لنا) بخلف عن الدوري ويوقف لحمزة على نحو (سيئاتنا) بإبدال الهمزة ياء مفتوحة فقط.

وأمال (مع الأبرار) و (للأبرار) أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والكسائي، وخلف، وقلله الأزرق.

واختلف عن حمزة، فروى الكبرى عنه من روايتيه جماعة، ورواها عن خلف جمهور العراقيين، وقطعوا لخلاد بالفتح، وروى التقليل عنه من الروايتين جمهور المغاربة، والمصريين، وهو الذي في الشاطبية وغيرها.

فحصل لخلاد ثلاثة: الكبرى ، والصغرى، والفتح .

ولخلف الكبرى، والصغرى. فقط.

والباقون بالفتح .

وكذا حكم (الأشرار) بص و (قرار) بابراهيم، وقد أفلح ، وغافر، والمرسلات.

واختلف في (وقاتلوا وقتلوا) وفي التوبة (فيقتلون ويقتلون):

فحمزة، والكسائي، وخلف، ببناء الأول للمفعول، والثاني للفاعل فيهما أما

لأن الواو لا تفيد الترتيب، أو يحمل ذلك على التوزيع، أي منهم من قتل، ومنهم من قاتل، وافقهم المطوعي.

والباقون ببناء الأول للفاعل، والثاني للمفعول، لأن القتال قبل القتل ويقال قتل ثم قُتل.

ومر قريباً تشديد (قتلوا) لابن كثير، وابن عامر.

واختلف في (لا يغرنك) هنا، و (يحطمنكم) بالنمل، و (يستخفنك) بالروم، (فإما نذهبن بك) (أو نرينك): فرويس بتخفيف النون، مع سكونها في الخمسة.

واتفق على الوقف له على (نذهبن) بالألف بعد الباء، على أصل نون التأكيد الخفيفة، وافقه الأعمش في رواية الشنبوذي على (لا يحطمنكم) فقط.

والباقون بالتشديد في الكل.

واختلف في (لكن الذين اتقوا) هنا، وفي الزمر:

فأبو جعفر بتشديد النون فيهما، فالموصول محله نصب.

والباقون بالتخفيف، فالموصول رفع بالابتداء، وعند يونس يجوز إعمالها مخففة.

وتقدم إمالة (مأواهم) لحمزة، والكسائي، وخلف، وتقليلها للأزرق بخلفه، وكذا إبدال همزها لأبي عمرو بخلفه، والأصبهاني، وأبي جعفر، ومثلها (بئس) ويوافقهم على إبدالها الأزرق، كصاحبه الأصبهاني وعن الحسن والمطوعي (نزلا) بسكون الزاي لغة.

[المرسوم]

اتفقوا على رسم الهمزة الثانية واواً في (أؤنبئكم) وكتب (ويقاتلون الذين يأمرون بالقسط) بألف بعد القاف، في بعض المصاحف[1].

وخرج بالقيد (يقتلون النبيين) المتفق على حذفه. (فاتبعوني يحببكم الله) بالياء.

---

(١) وفي البعض الآخر بالحذف، ولعل ذلك بقصد موافقة كل قراءة رسماً صحيحاً.

روى نافع (فيكون طيراً) هنا وبالمائدة بحذف ألفه في المدني.

وخرج بـ (فيكون) (كهيئة الطير) المتفق على حذفه، (منهم تقيْة) بياء بدل الألف.

واختلفت العراقية في (اتقوا الله حق تقاته) ففي بعضها بالألف، وبعضها بالحذف، (سارعوا إلى مغفرة) بواو قبل السين في المكي، والكوفي، والبصري، وبحذفها في المدني، والشامي، والامام (أفائن مات) بياء بين الألف والنون (بالزبر) بياء الجر في (الزبر) في الشامي، (وبالكتاب) في بعض الشامية بالباء، وبلا باء فيهما في الخمس المصاحف.

روى نافع (وقاتلوا) آخر السورة بالألف، وكتبوا في بعضها (لا إلى الله تحشرون) بزيادة ألف بين الألف المعانقة للام واللام[1].

المقطوع والموصول

اتفق على وصل (لكيلا تحزنوا) كالحج، والأحزاب، والحديد، وما عداها مقطوع نحو (كي لا يكون دولة).

هاء التأنيث:

(نعمت الله عليكم إذ) بالتاء، وكذا (أمرأت عمران) وكذا كل امرأة مع زوجها، وكذا لعنت الله هنا[2] وبالنور.

ياءات الإضافة ست

(وجهي لله) (مني إنك)، و(لي آية)، (إني أعيذها) (نصارى إلى الله)، (أني أخلق)، وتقدم عن ابن محيصن والمطوعي تسكين ياء الاضافة من (بلغني الكبر) فتكون سابعة.

الزوائد ثلاث (من اتبعن)، و(أطيعون)، (وخافون).

---

(١) إلا أن العمل حالياً على حذفها، حتى لا تؤدي إلى الخطأ في النطق.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿فنجعل لعنة الله على الكاذبين﴾ آل عمران (٦١) أما قوله تعالى: ﴿أولئك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين﴾ آل عمران الآية (٨٧) فمتفق على رسمه بالهاء.

سورة النساء

مدنية

[الفواصل]

آيها مائة وسبعون وخمس حجازي، وبصري، وست كوفي، وسبع شامي.

اختلافها آيتان: (أن تضلوا السبيل) كوفي، وشامي، (عذاباً أليماً) شامي.

مشبه الفاصلة ثمانية. (احديٰهن قنطاراً)، (عليهن سبيلًا)، (أجل قريب)، (للناس رسولاً)، (لمن ليبطئن)، (يكتب ما يبيتون)، (ملة إبراهيم حنيفاً)، (المقربون).

وعكسه أربعة: (الا تعولوا)، (مريئاً)، (أجراً عظيماً) (ليهديهم طريقاً).

القراءات:

تقدم الإدغام، مع ذهاب صفة الاستعلاء في (خلقكم) لأبي عمرو بخلفه، وكذا يعقوب، واسقاط الغنة لخلف عن حمزة (في نفس واحدة) وترقيق راء (كثيراً) للأزرق بخلفه.

واختلف في (تساءلون):

فعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بتخفيف السين، على حذف إحدى التاءين، الاولى أو الثانية على الخلاف، وافقهم الحسن، والأعمش.

والباقون بالتشديد على إدغام تاء التفاعل في السين.

واختلف في (والأرحام): فحمزة بخفض الميم، عطفاً على الضمير المجرور

في (به) على مذهب الكوفيين، أو أعيد الجار، وحذف للعلم به، وجر على القسم تعظيماً للأرحام، حثاً على صلتها، وجوابه (الله) الخ، وافقه المطوعي.

والباقون بالنصب، عطفاً على لفظ الجلالة، أو على محل (به) كقولك: مررت به، وزيداً، وهو من عطف الخاص على العام إذ المعنى: اتقوا مخالفته، وقطع الأرحام مندرج فيها، فنبه سبحانه وتعالى، بذلك وبقرنها باسمه تعالى على أن صلتها بمكان منه.

وأمال (اليتامى) حمزة، والكسائي، وخلف، وقلله [الأزرق][1] بخلفه.

وأمال فتحة التاء مع الألف بعدها، الدوري عن الكسائي، من طريق أبي عثمان الضرير، اتباعاً لامالة التأنيث.

وعن ابن محيصن (تبدلوا)[2] بتاء واحدة مشددة، كالبزي في (ولاتيمموا) وعنه تخفيفها، وعنه بتاءين كالباقين[3].

وعن الحسن (حوباً) بفتح الحاء، لغة تميم في المصدر، يقال: حاب حُوباً وحَوَبَا، وحابا، وحوْبة وحبابة. وقيل المفتوح مصدر، والمضموم اسم، وأصله من حوب الأبل، أي: زجرها، سمي به الإثم، لأنه يزجر به، ويطلق على الذئب لأنه يزجر عنه.

وأخفى أبو جعفر النون عند الخاء من (وأن خفتم).

وأمال (طاب) حمزة، وفتحه الباقون وأمال (مثنى) و (أدنى) حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق.

واختلف في (فواحدة):

فأبو جعفر بالرفع على الابتداء، والمسوغ اعتمادها على فاء الجزاء، والخبر

---

(١) في الأصل: (وقلله بخلفه ورش) ولعله سهو من المؤلف، أو خطأ من الناقل.

(٢) من قوله تعالى: ﴿ ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب ﴾.

(٣) فيكون له ثلاثة أوجه: التشديد على إدغام التاء الأولى في الثانية والتخفيف على حذف إحدى التاءين والثالث كالجمهور، على الأصل.

محذوف، أي كافية ، أو خبر لمحذوف أي فالمقنع واحدة، أو فاعل بمحذوف، أي : فيكفي واحدة.

والباقون بالنصب ، أي فاختاروا أو أنكحوا .

ويوقف لحمزة على (هنيئاً) و (مريئاً) بالابدال ياء، مع الإدغام، لزيادة الياء .

وقرأهما أبو جعفر كذلك في الحالين بخلف عنه من روايتيه .

وأسقط الهمزة الاولى من (السفهاء أموالكم) قالون، والبزي، وأبـو عمرو، ورويس، من طريق ابي الطيب، وسهل الثانية الأصبهاني عن ورش، وأبو جعفر، ورويس، من غير طريق أبي الطيب، وبه قرأ الأزرق في أحد وجهيه. والثاني عنه إبدالها ألفاً، مع اشباع المد للساكنين.

وقرأ قنبل بإسقاط الأولى كالبزي من طريق ابن شنبوذ، ومن غير طريقه بتسهيل الثانية وبإبدالها ألفاً كالأزرق، والباقون بتحقيقها .

وعن الحسن (اللاتي) [١]مطابقة للفظ الجمع .

واختلف في (لكم قياماً) :

فنافع، وابن عامر، بغير ألف هنا، وبه قرأ ابن عامر وحده في المائدة، وهو (قياماً للناس) على أن «قيما» مصدر كالقيام، وليس مقصوراً منه .

والباقون بالألف فيهما، مصدر «قام» أي التي جعلهـا الله تعالى سبب قيـام أبدانكم، أي : بقاءها .

وسبق إمالة ألفي (اليتامى)، ونحو (كفى) وضم هاء (عليهم وإليهم). وعن الحسن (وليخش) و (فليتقوا، وليقولوا) بكسر اللام في الثلاثة[٢].

وعن ابن محيصن بخلف (ضعفاً)[٣] بضم الضاد، والعين، والتنوين، وعنه

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي ﴾ فيقرأها (اللاتي) بالجمع ليتناسب مع لفظ « أموالكم » .

(٢) على الأصل في لام الأمر، أما قراءة الجمهور فعلى التخفيف .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً ﴾ .

ضم الضاد، وفتح العين والمد والهمز بلا تنوين.

وأمال (ضعافاً) حمزة وكذا (خافوا) بخلف عن خلاد في الأول، وفتحهما الباقون.

واختلف في (وسيصلون): فابن عامر، وأبو بكر، بضم الياء مبنياً للمفعول، من الثلاثي، وافقهما الحسن. والباقون بالفتح من «صلى النار» لازمها.

واختلف في (وإن كانت واحدة):

فنافع، وأبو جعفر، بالرفع، على أن «كان» تامة، والباقون بالنصب على أنها ناقصة(١).

واختلف في (أم) المضاف للمفرد من: (فلأمه) معاً، (في أمها) بالقصص، (في أم الكتاب) بالزخرف:

فحمزة، والكسائي، بكسر الهمزة في الأربعة، لمناسبة الكسرة أو الياء، ولذلك لا يكسرانها في الأخيرين إلا وصلاً فإذا ابتدآ ضماها، وافقهم الأعمش.

والباقون بضمها في الحالين.

وأما المضاف للجمع، وذلك في أربعة مواضع، (في بطون أمهاتكم) بالنحل، والزمر، (بيوت أمهاتكم) بالنور، (بطون أمهاتكم) بالنجم، فكسر الهمزة والميم معاً في الأربعة، حمزة، اتبع حركة الميم حركة الهمزة، فكسرة الميم تبع التبع، كالإمالة للإمالة، ولذا إذا ابتدأ بها ضم الهمزة، وفتح الميم، وافقه الاعمش.

وكسر الكسائي الهمزة وحدها.

والباقون بضم الهمزة، وفتح الميم في الأربعة، على الأصل، وهذا في الدرج؛ أما في الابتداء بهمزة (أم) و (أمهات) فلا خلاف في ضمها، وخرج بقيد الحصر نحو (وعنده أم الكتاب) (فؤاد أم موسى) (وأمهاتكم اللاتي) فلا خلاف في ضمه.

واختلف في (يوصي) في الموضعين:

---

(١) فيكون قوله تعالى: ﴿ واحدة ﴾ خبرها، واسمها ضمير يعود على البنت.

فابن كثير، وابن عامر، وأبو بكر، بفتح الصاد فيهما على البناء للمفعول، و (بها) في محل رفع نائب الفاعل.

وقرأ حفص بالفتح في الأخيرة فقط، لاتباع الأثر، وافقهم ابن محيصن فيهما.

والباقون بالكسر فيهما، على البناءللفاعل اي: يوصي المذكور، أو الموروث، و (بها) في محل نصب.

وعن الحسن (يوصِّي) بفتح الواو، وكسر الصاد مشددة فيهما.

[ولكم نصف ما ترك أزواجكم]

وعنه والمطوعي (يورث) بفتح الواو، وكسر الراء مشددة، مبنياً للفاعل و (كلالة) نصب على الحال، إن أريد بها الميت، والمفعولان محذوفان، أي يورث وارثاً ماله ، حال كونه كلالة.

وعن الحسن أيضاً (مضار) بغير تنوين (وصية) بالخفض بالاضافة(1).

وقرأه الجمهور بالنصب، مصدراً مؤكداً أي: يوصيكم الله بذلك وصية.

واختلف في (يدخله جنات) و (يدخله ناراً) و (ندخله) و (نعذبه) في الفتح، و (نكفر عنه) و (ندخله) في التغابن، و (ندخله) في الطلاق:

فنافع، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، بنون العظمة في السبعة وافقهم الحسن هنا والفتح، ووافقهم المطوعي، في الطلاق، والتغابن، والباقون بالياء فيهن. وأخفى التنوين عند الخاء من (ناراً خالداً) أبو جعفر.

وأمال (يتوفيٰهن) حيث جاء وكذا (أفضى) حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق.

---

(1) أي بإضافة اسم الفاعل إلى وصية، والمضارة وإن كانت، لا تقع إلا على الورثة، ولكن للمبالغة في التوصية بهم، جعل الضرر الواقع عليهم كأنه واقع على الوصية نفسها.
(القراءات الشاذة للشيخ القاضي ص ٣٨).

واختلف في (اللذان يأتيانها) هنا، و (إن هذان)[1] بطه، و (هذان خصمان) بالحج، (ابنتي هاتين) و (فذانك) كلاهما بالقصص، و (أرنا اللذين) بفصلت:

فابن كثير بتشديد النون فيها كلها، وقرأ أبو عمرو، ورويس، بالتشديد في (فذانك) وافقهما الحسن، واليزيدي، والشنبوذي.

وتسمى هذه الأسماء مبهمات مبنية للافتقار، فالتشديد في الموصول على جعل إحدى النونين عوضاً عن الياء المحذوفة، التي كان ينبغي أن تبقى، وذلك ان «الذي» مثل «القاضي» تثبت ياؤه في التثنية فكان حق ياء «الذي» و «التي» كذلك، ولكنهم حذفوها إما لأن هذه تثنية على غير قياس، وإما لطول الكلام بالصلة.

ووجه تشديد (فذانك) أن إحدى النونين للتثنية، والأخرى خلف عن لام (ذلك) أو بدل منها.

والباقون بالتخفيف فيهن.

وغلظ الأزرق لام (وأصلحا) (ونقل) حركة همز (الآن) ورش من طريقيه، وابن وردان بخلف عنه.

واختلف في (كرها) هنا، والتوبة، والأحقاف:

فحمزة والكسائي، وكذا خلف، بضم الكاف فيهن.

وقرأ ابن ذكوان، وعاصم ويعقوب كذلك في الأحقاف، واختلف فيه عن هشام، وافقهم على الثلاث الحسن، والأعمش. والباقون بالفتح وهما لغتان.

وعن الفراء[2]. الفتح بمعنى الإكراه، والضم ما يفعله الانسان كارهاً من غير

---

(١) وهو قوله تعالى: ﴿ إن هذان لساحران ﴾ طه (٦٣).

(٢) هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، توفي سنة ٢٠٧ هـ.
وفيات الأعيان (٢/٢٢٨)، الأعلام (١٧٨/٩).
وهذا الرأي منقول عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ حيث يرى أن الضم من فعل الإنسان، والفتح ما يكره عليه من غيره، ويؤيده قوله تعالى: ﴿ كتب عليكم القتال وهو كره لكم ﴾ وقال الأخفش: هما لغتان مثل الضَّعف والضُّعف، وقال البعض: الكره بالفتح هو المصدر، والكره بالضم اسم لذلك الشي. (حجة القراءات ص ١٩٥ ـ ١٩٦).

إكراه، مما هو فيه مشقة.

واختلف في (بفاحشة مبينة) هنا، والأحزاب، والطلاق، و (مبينات ومثلاً) و (مبينات والله يهدي) بالنور، (آيات الله مبينات) بالطلاق:

فنافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بكسر الياء في (مبينة) الواحد، وفتحها في (مبينات) الجمع، وافقهم اليزيدي.

وقرأ ابن كثير، وشعبة، بفتح الياء في الستة، وافقهما ابن محيصن بخلف في الجمع.

وقرأ ابن عامر، وحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بالكسر فيها كلها، وافقهم الأعمش.

وعن الحسن الفتح في المفرد، والكسر في الجمع، عكس نافع.

فالفتح فيهما على انه اسم مفعول، من المتعدي فمعنى الواحد بينها من يدعيها، ومعنى الجمع ان الله بينها، والكسر اسم فاعل إما من (بين) المتعدي، والمفعول محذوف، أي: مبينة حال مرتكبها، أو من اللازم يقال: بان الشيء، وأبان واستبان، وبين وتبين، بمعنى واحد، أي: ظهر.

وأمال (عسى) حمزة، والكسائي، وخلف، وقللها الأزرق، والدوري عن أبي عمر، وبخلف عنهما، وعن ابن محيصن (وآتيتم إحديهن) بكسر الميم بنقل حركة الهمزة إليها، وكذا همزة إحدى، و (إنها لاحدى)[1] بوصل همزة (إحدى) تخفيفاً.

وسهل الهمزة الاولى كالياء (من النساء إلا) موضعي هذه السورة، ونحوه قالون والبزي، مع المد والقصر، وسهل الثانية كالياء، ورش من طريقيه، وأبو جعفر،

---

(١) أي من قوله تعالى: ﴿ إنها لاحدى الكبر ﴾ المدثر وكذا كل لفظ (إحدى) حيث وقع، ينقل حركة الهمزة إلى ما قبلها تخفيفاً.

قال ابن جنى: وهذا حذف صريح، واعتباط مريح ومنه قول أبي الحسن:

يَضبُّ لثاث الخيل في حَجَراتها ... وتسمع من تحت العجاج لهزملا

أصلها «لها أزملا» فنقل حركة الهاء إلى الزاي. ومعنى تغيب لثاث الخيل، أي تسيل بالدم، وحجراتها نواحيها والعجاج: الغبار، والأزمل: الصوت.

انظر: الخصائص (١٥١/٣)، المحتسب (١٢٠/١، ١٨٤).

ورويس، من غير طريق أبي الطيب، وللأزرق إبدالها أيضاً ياء ساكنة، فيشبع المد للساكنين.

وأسقط الاولى مع المد، والقصر[1] أبو عمرو، ورويس، من طريق أبي الطيب، وقنبل ، من طريق ابن شنبوذ، ولقنبل وجهان آخران، وهما تسهيل الثانية؛ كالباء وإبدالها ياء، كالأزرق فيهما.

والباقون بتحقيقهما.

وأظهر دال (قد سلف) نافع، وابن كثير، وابن ذكوان، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب.

[والمحصنات من النساء]

واختلف في (المحصنات) و (محصنات) معرفاً، ومنكراً حيث جاء:

فالكسائي بكسر الصاد، لأنهن يحصن انفسهن بالعفاف، أو فروجهن بالحفظ، إلا الأول هنا فقرأه بالفتح، لأن المراد به المزوجات.

وعن الحسن الكسر في الكل.

والباقون بالفتح، أسند الإحصان إلى غيرهن، من زوج، أو ولي أو الله تعالى.

واختلف في (وأحل لكم): فحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وخلف، بضم الهمزة، وكسر الحاء، مبنياً للمفعول، وافقهم الحسن، والمطوعي.

والباقون بالفتح فيهما، مبنياً للفاعل.

واتفق على كسر صاد (محصنين).

ويوقف لحمزة على نحو (متخذات أخدان) بوجهين: التخفيف وإبدال الهمزة ياء مفتوحة.

وأخدان بدال مهملة اتفاقاً أي أخلاء في السر[2].

---

(١) كان الأولى أن يقول: مع القصر والمد، لأن الهمزة لم يبق لها أثر، فيكون القصر أرجح من المد، بخلاف وجه التسهيل، فبالعكس . اهـ محققه. تراجع ص ١٩ من الأصل .

(٢) انظر: المفردات في غريب القرآن للراغب الأصبهاني ص ٢٠٧ مادة (خدن) .

واختلف في (أُحصنَّ):

فأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، بفتح الهمزة. والصاد، مبنياً للفاعل أي: أحصن فروجهن، وأزواجهن. وافقهم الحسن، والأعمش.

والباقون بضم الهمزة وكسر الصاد، على البناءللمفعولعلى أن المحصن لهن الزوج.

وضم الهاء من (عليهن) يعقوب، ووقف بخلفه بهاء السكت.

واختلف في (تجارة عن تراض): فعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بنصب (تجارة) على ان (كان) ناقصة، واسمها ضمير الأموال، وافقهم الحسن، والأعمش.

والباقون بالرفع، على أنها تامة، و (عن تراض) صفة لتجارة فموضعه رفع أو نصب.

وعن الحسن والمطوعي (ولا تقتلوا) بضم التاء الاولى وفتح القاف وكسر الثانية مشددة على التكثير.

وأدغم لام (يفعل) في ذال (ذلك) أبو الحارث، عن الكسائي.

وعن المطوعي (نصليه) بفتح النون، من «صليه يصليه» ومنه شاة مصلية. و (يكفر عنكم [سيئاتكم] ويدخلكم) بياء الغيبة لله تعالى.

واختلف في (مدخلا) هنا.

[والحج]

فنافع وأبو جعفر، بفتح الميم فيهما، فيقدر له فعل ثلاثي، مطاوع (ليدخلكم) أي: ويدخلكم فتدخلون مدخلاً، وخرج (رب ادخلني مدخل صدق) المتفق على ضمه.

والباقون بالضم، اسم مصدر من الرباعي، كاسم المفعول، والمدخول فيه حينئذ محذوف، اي: ويدخلكم الجنة إدخالاً، أو اسم مكان، أي: ندخلكم مكاناً كريماً، فنصبه إما على الظرف، وعليه سيبويه، أو أنه مفعول به، وعليه الأخفش.

وهكذا كل مكان بعد «دخل» وهي قراءة واضحة، لأن اسم المصدر،

والمكان، جاريان على فعليهما.

وقرأ (واسئلوا) أمر المخاطب، إذا تقدمه واو أو فاء، بنقل حركة الهمزة إلى السين، ابن كثير، والكسائي، وخلف، فإن لم يتقدمه ذلك فالكل على النقل، نحو (سل بني إسرائيل)[1] وإن كان لغائب فالكل بالهمز نحو (وليسئلوا ما انفقوا)[2] إلا حمزة وقفاً[3].

واختلف في (عاقدت)[4]: فعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بغير ألف، وافقهم الأعمش، أسند الفعل إلى الإيمان، وحذف المفعول، أي: عهودهم.

والباقون بالألف، من باب المفاعلة، اي: ذوو أيمانكم، ذوي أيمانهم، أو تجعل الإيمان معاقدة، ومعاقدة، والمعنى عاقدتهم، وماسحتهم أيديكم.

كان الحليف يضع يمينه من يمين صاحبه، ويقول: دمي دمك، وثأري ثأرك، وحربي حربك، وترثني وأرثك، فكان يرث السدس من مال حليفه، فنسخ بقوله تعالى (وأولو الأرحام)[5] الخ.

وعن المطوعي تشديد القاف[6].

واختلف في (بما حفظ الله): فأبو جعفر، بفتح هاء الجلالة «وما» موصولة، أو نكرة موصوفة، وفي (حفظ) ضمير يعود إليها على تقدير مضاف، إذ الذات المقدسة لا يحفظها أحد، أي: بالبر الذي، او بشيء حفظ. حق الله، أو دينه، أو أمره، ومنه الحديث: «أحفظ الله يحفظك»[7].

---

(١) سورة البقرة آية (٢١١).

(٢) سورة الممتحنة آية (١٠).

(٣) أي له النقل وقفا، لتوسط الهمزة.

(٤) من قوله تعالى: ﴿ والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم ﴾.

(٥) انظر: القرطبي (١٦٦/٥) ط دار الكتب.

(٦) أي: بالقصر والتشديد لقصد المبالغة في العقد.

(٧) وهو الحديث المشهور المروي عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: «كنت راكباً خلف رسول الله ﷺ فقال: «يا غلام: إني أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك احفظ الله تجده تجاهك، تعرّف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على =

والباقون بالرفع «وما» إما مصدرية، أو موصولة، أي: بحفظ الله إياهن، أو بالذي حفظه الله لهن.

وعن المطوعي (في المضجع) بلا ألف.

[واعبدوا الله]

وعنه ـ ـ أيضاً ـ (والجار الجنب) بفتح الجيم، وسكون النون، كرجل عدل.

وأمال (الجار) معاً الدوري عن الكسائي، وعن أبي عمرو من طريق ابن فرح، وقلله الأزرق بخلفه.

وتقدم له الخلف في تقليل (القربى، واليتامى) وأنه إذا جمع له هـذان مع الجار، فله الفتح والصغرى فيهما، على كل من الفتح والصغرى، في (الجار) فهي أربعة.

لكن نقل شيخنا العمدة سلطان[1] عن ابن الجزري أنه يقرأ بـالصغرى مـع الصغرى، وبالفتح مع الفتح فقط، ونظيره (يا موسى إن فيها قوماً جبارين)[2] وتقدم ذكر إمالة ألف (القربى) وألفي (اليتامى) .

وتقدم إدغام يعقوب (بالصاحب بالجنب) كأبي عمرو بخلفه.

واختلف في (البخل) هنا، والحديد:

فحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بفتح الباء، والخاء على إحدى لغاته وافقهم الأعمش، وكذا ابن محيصن بخلف في الحديد.

والباقون بالضم، والسكون، كالحزن، والحَزَن والعُزب والعَزَب.

وأمال (للكافرين) أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي ورويس، وقلله الأزرق.

وأبدل أبو جعفر همز (رئاء الناس) ياء مفتوحة في الحالين.

واختلف في (تك حسنة): فنافع، وابن كثير، وابو جعفر، برفعها على ان «كان» تامة، وافقهم ابن محيصن، والشنبوذي.

= أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبهُ الله عليك، رفعت الأقلام، وجفت الصحف».

(١) هو الشيخ سلطان بن أحمد. تقدمت ترجمته في شيوخ المؤلف.

(٢) المائدة آية (٢٢) .

والباقون بالنصب خبر «كان» الناقصة، واسمها يعود على (مثقال) وأنث حملاً على المعنى، أي: زنة ذرة أو لإضافته إلى مؤنث.

وقرأ (يضعفها) بالقصر والتشديد، ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب.

وعن الحسن القصر، والخف[1].

واختلف في (تسوى): فحمزة، والكسائي، وخلف، بفتح التاء، وتخفيف السين، مع الإمالة، وافقهم الأعمش.

وقرأ نافع، وابن عامر، وأبو جعفر، بفتح التاء وتشديد السين بلا إمالة إلا الأزرق فبالفتح [والتقليل][2] وافقهم الحسن.

والباقون بضم التاء، بلا إمالة وتخفيف السين مبنياً للمفعول[3].

وامال (سكارى) حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو عمرو، وابن ذكوان بخلفه، وأمال فتحة الكاف مع الألف بعدها الدوري عن الكسائي، من طريق ابي عثمان الضرير، وقلله الأزرق.

وعن المطوعي (سكرى) بضم السين وسكون الكاف أي: جماعة سكرى[4].

وتقدم إمالة (مرضى).

وقرأ (جاء أحد) بإسقاط الأولى، مع المد، والقصر، وهو اولى لزوال الأثر، قالون والبزي، وأبو عمرو، ورويس بخلفه.

---

(١) أي: بسكون الضاد وحذف الألف، من الإضعاف، يقال أضعف الشيء، جعله ضعفين، مثل ضعَّفه، وضاعفه.

(٢) في « ش » (كالتقليل) تحريف.

(٣) أي: يود الذين كفروا لو يجعلهم الله تراباً، فيسوي بينهم وبين الأرض، كما فعل بالبهائم.
أما قراءة نافع ومن معه فعلى أنها « تتسوى » أدغمت التاء في السين أما قراءة حمزة ومن معه فعلى حذف إحدى التاءين تخفيفاً، مثل « تذكّرون » أصلها « تتذكرون ».
(حجة القراءات لأبي زرعة ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤).

(٤) على وزن « حبلى » على أنه صفة لجماعة، أي: وأنتم جماعة سكرى.

وقرأ ورش، من طريقيه، وأبو جعفر، ورويس، في ثانيه بتسهيل الثانية بين بين، وللأزرق ـ أيضاً ـ إبدالها الفاً بلا مد مشبع، لعدم الساكن بعد، ولقنبل ثلاثة أوجه: إسقاط الأولى، كالبزي، وتسهيل الثانية، وإبدالها الفاً كالأزرق فيهما.

واختلف في (لـمستم): هنا، والمائدة:

فحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بغير ألف فيهما، وافقهم الأعمش.

والباقون بالألف فيهما، أي: ماسستم بشرة النساء ببشرتكم، وقيل جامعتموهن، وقيل لمس جامع، ولامس لما دون الجماع.

وقال البيضاوي: واستعماله أي: «لمستم» كناية عن الجماع اقل من الملامسة[1].

وعن الحسن (أن يضلوا)[2] بالغيب من (أضل).

وعن ابن محيصن من المبهج (يحرفون الكلم) بفتح اللام، وبالألف هنا وموضعي المائدة، ومن المفردة في المائدة كذلك، وفي النساء بالكسر بلا ألف كالجمهور في الثلاثة.

وعن الحسن، وابن محيصن بخلفه (راعناً) بالتنوين.

وأمال (أدبارها) أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي،[3] وقللة الأزرق.

وقرأ (فتيلا انظر) بكسر التنوين وصلا، أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، واختلف عن ابن ذكوان، والوجهان صحيحان عنه كما تقدم عن النشر. والباقون بالضم.

وقرأ (هؤلاء أهدى) بإبدال الهمزة الثانية ياء مفتوحة، نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس.

---

(١) انظر: تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب جـ ٣ ص ١٤١ .

(٢) من قوله تعالى: ﴿ . . . أن تضلوا السبيل ﴾ على أن الواو تعود على ﴿ الذين أوتوا نصيباً من الكتاب ﴾ .

(٣) وافقهم اليزيدي .

وأمـال (أهدى) حمـزة، والكسـائي، وخلف، وقلله الأزرق بخلفـه، وكـذا (وكفى) و (ألقى) ونحوه كـ(آتاهم).

وتقـدم فـي الإمـالة قراءته للأزرق مع مـد البدل وأدغم تاء(نضجت جلودهم) أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، واختلف عن هشام.

وأظهرها نافع، وابن كثير، وعاصم، وابن ذكوان، وأبو جعفر ويعقوب.

[إن الله يأمركم]

وقرأ (يأمركم) أبو عمرو باسكان الراء، واختلاس ضمتها، وللدوري إتمـام الحركة كالباقين.

وأبدل همزتها ألفاً ورش، وأبو عمرو، بخلفه، وأبو جعفر.
وأبدل الهمزة من (تؤدوا) واواً مفتوحة ورش من طريقيه، وأبو جعفر.

وقـرأ (نعماً) بفتـح النون، وكسـر العين، كسرة تـامـة ابن عـامـر وحمـزة، والكسائي، وكذا خلف[1] والباقون بكسر النون.

وقرأ أبو جعفر بإسكان العين، واختلف عن أبي عمرو، وقالون، وأبي بكـر فـروى عنهـم المغاربة إخفاء كسرة العين، يريدون الاختلاس، فراراً من الجمع بين ساكنين.

وروى أكثر أهل الأداء عنهم الإسكان[2].

---

(١) وافقهم الأعمش.

(٢) وافقهم اليزيدي والحسن. ولا يبالون من الجمع بين الساكنين؛لصحته رواية، وورود لغة، وقد اختاره الإمام أبو عبيدة ـ أحد أئمة اللغة العربية ـ وقال: هو لغة النبي ﷺ فيما يروى: « نعما المال الصالح للرجل الصالح ».
قال أبو عمرو الداني: الإسكان آثر، والإخفاء أقيس.
انظر: النشر في القراءات العشر جـ ٢ ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

وهما صحيحان عنهم، كما في النشر، قال: غير ان النص عنهم الاسكان، ولا نعرف الاختلاس إلا من طرق المغاربة ومن تبعهم(١).

والباقون بكسر النون والعين، واتفقوا على تشديد الميم.

ومر ذكر (شيء) للأزرق، وحمزة، وترقيق، نحو (خير) للأزرق بخلفه، وإشمام (قيل) لهشام، والكسائي، ورويس.

وإمالة (جاؤك) لحمزة، وخلف، وابن ذكوان، وهشام بخلفه.

وقرأ (أن اقتلوا) بكسر النون وصلا أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وضمها الباقون. وكسر الواو من (أو اخرجوا) عاصم، وحمزة، فقط، وضمها الباقون.

واختلف في (إلا قليل):

فابن عامر بالنصب، على الاستثناء، والباقون بالرفع، بدل من فاعل فعلوه، وهو المختار، والكوفيون يجعلونه عطفاً على الضمير بـ(إلا) لأنها تعطف عندهم.

وأشم صاد (صراطاً) خلف عن حمزة، وبالسين قرأ قنبل بخلفه، ورويس، وأثبت في الأصل هنا الخلف فيها لخلاد، وفيه نظر، وكذا في قطعه لقنبل بالسين فليعلم.

وقرأ (النبيين) بالهمز نافع وأبدل همز (ليبطئن) ياء مفتوحة أبو جعفر، كوقف حمزة،

ورقق الأزرق رائي (حذركم)، و(انفروا) بخلف عنه فيهما، فإن جمع بينهما

---

(١) في بعض النسخ وعن ابن محيصن حذف هاء (هذه القرية).

تحصل له بحسب الطرق ثلاثة اوجه: تفخيم الأول وترقيق الثاني، وعكسه، وترقيقهما، أما تفخيمهما فلا يعلم له طريق عنه، حرره شيخنا رحمه الله تعالى.

واختلف في (كأن لم تكن):

فابن كثير، وحفص، ورويس، بالتاء، وافقهم ابن محيصن، والشنبوذي، والباقون بالتذكير.

[فليقاتل في سبيل الله]

وأدغم باء (يغلب فسوف) أبو عمرو، ، وهشام، وخلاد بخلف عنهما، والكسائي.

وعن الشنبوذي (يؤتيه) بالياء والجمهور بالنون[1].

واختلف في (ولا تظلمون فتيلاً. أينما):

فابن كثير، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وروح من طريق أبي الطيب، وخلف، بالغيب، وافقهم ابن محصين، والأعمش. والباقون بالخطاب.

واتفق على غيب الأول وهو قوله تعالى (يزكي من يشاء ولا يظلمون)

ووقف على (ما) من (مال)في مواضعه الأربعة[2] أبو عمرو، دون اللام، على ما نص عليه الشاطبي، وجمهور المغاربة.

واختلف فيه عن الكسائي.

فيقف على اللام، أو «ما» ومقتضى كلام هؤلاء أن الباقين يقفون على اللام، دون «ما» وبه صرح بعضهم.

والأصح جواز الوقف على «ما» لجميع القراء لأنها كلمة برأسها منفصلة لفظاً

---

(١) وتوجيه قراءة الغيب: إجراء الكلام على نسق ما قبله وهو غيب. ﴿ ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم . . . ﴾ أما قراءة الخطاب فعلى الالتفات، وهي متفقة مع ما بعدها وهو قوله تعالى: ﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت. . . ﴾ .

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿ فمال هؤلاء القوم ﴾ النساء (٧٨)، ﴿ مال هذا الكتاب ﴾ الكهف (٤٩) . ﴿ مال هذا الرسول ﴾ الفرقان (٧) ﴿ فمال الذين كفروا ﴾ المعارج (٣٦) .

وحكماً كما اختاره في النشر.

وأما اللام فيحتمل الوقف عليها لانفصالها خطا، وهو الأظهر قياساً، ويحتمل ان لا يوقف عليها لكونها لام جر، كما في النشر.

ثم إذا وقف على «ما» أو اللام اضطراراً أو اختباراً بالموحدة ؛ امتنع الابتداء بقوله تعالى: (لهذا) و (هذا) وإنما يبتدأ (فمال هؤلاء).

وأمال (تولى) حمزة والكسائي، وخلف، وقلله الأزرق، بخلفه وكذا (كفى).

وأدغم تاء (بيت طائفة) أبو عمرو، وحمزة، والباقون بفتح التاء، مع الاظهار، وقطع أبو عمرو بإدغامه، مع انه من الكبير، لأن قياسه بيتت لإسناده لمؤنث، فلما حذفت التاء لكونه مجازياً صارت اللام مكان تاء تأنيث، فسكنت لضرب من النيابة، ولذا وافقه حمزة.

وعن ابن محيصن إدغام (يكتب ما يبيتون).
ونقل (القرآن) ابن كثير.
وتقدم مد (لا ريب فيه) مداً متوسطاً لحمزة بخلفه.

واختلف في (أصدق) وبابه، وهو كل صاد ساكنة، بعدها دال، وهو في اثني عشر موضعاً: (ومن أصدق) معاً هنا (هم يصدفون) (الذين يصدفون) (كانوا يصدفون) بالأنعام، (وتصدية) بالانفال، (ولكن تصديق) بيونس ويوسف (فاصدع) بالحجر، (قصد السبيل) بالنحل، (يصدر الرعاء) بالقصص، (يصدر الناس) بالزلزلة:

فحمزة والكسائي وخلف ورويس بخلف عنه بإشمام الصاد الزاي للمجانسة والخفة، ولا خلاف عن رويس في إشمام (يصدر) معاً، وافقهم الاعمش.

والباقون بالصاد الخالصة على الاصل، وهي رواية أبي الطيب، وابن مقسم، عن رويس، والإشمام طريق الجوهري والنخاس عنه.

[فما لكم في المنافقين فئتين]

وابدل أبو جعفر همز (فئتين) بياء مفتوحة، كوقف حمزة.

واختلف في (حصرت صدورهم):

فيعقوب بنصب التاء منونة على الحال، بوزن تبعة، وافقه الحسن.

والباقون بسكون التاء فعلاً ماضياً.

ويعقوب على أصله في الوقف بالهاء، فيما رسم بالتاء وافقه الحسن.

ورقق راءها الأزرق.

وأدغم التاء في الصاد أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأظهرها الباقون.

وعن الحسن (فلقتلوكم) بغير ألف[1].

وعن المطوعي[2] (خطاء) معاً بوزن «سماءً» ولا خلاف في فتح الخاء والطاء.

واختلف في (فتبينوا) في الموضعين هنا، وفي الحجرات:

فحمزة، والكسائي، وخلف، بثاء مثلثة بعدها باء موحْدة، بعدها تاء مثناة، فوقية، من الثبت أو التثبت، وافقهم الحسن، والأعمش.

والباقون بباء موحدة، وياء مثناة تحت، ونون من التبين، وهما متقاربان يقال تثبت في الشيء تبينه.

وأمال (ألقى) حمزة، والكسائي، وخلف، وقلله الأزرق، بخلفه، وكذا (ألقاها) و (ألقيـه). و (توفيـهم) و كذا (الدنيا) وبوجهي الأزرق، قرأ أبو عمرو فيها، وجاء عن الدوري عنه فيها الإمالة المحضة أيضاً.

واختلف في (اليكم السلم لست [مؤمناً]. .).

فنافع، وابن عامر، وحمزة، وأبو جعفر، وخلف، بفتح اللام من غير ألف بعدها من الانقياد فقط.

---

(١) من القّتل، أما قراءة الجمهور فمن المقاتلة .

(٢) ومثله الحسن. وهو لغة في الخطأ (القراءات الشاذة ص ٣٩).

والباقون بالألف ، والظاهر انه التحية ، وقيل الانقياد.

واختلف في (لست مؤمناً) : فأبو جعفر، بخلف عنه من روايتيه، بفتح الميم الثانية اسم مفعول، اي لانؤمنك في نفسك.

والباقون بكسرها ، اسم فاعل، أي: إنما فعلت ذلك متعوذاً[1].

واختلف في (غير أولي الضرر): فابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، برفع الراء، على البدل من (القاعدون) أو الصفة له، وافقهم اليزيدي، والحسن، والأعمش.

والباقون بنصبها على الاستثناء أو الحال من (القاعدون).

وقرأ (الذين توفاهم الملائكة ظالمي) بتشديد التاء البزي بخلفه[2] (وأدغم) تاء (الملائكة) في الظاء أبو عمرو بخلفه ومثله يعقوب من المصباح.

ووقف اليزيدي، ويعقوب، بخلف عنهما، بهاء السكت على (فيم كنتم).

[ومن يهاجر]

وعن الحسن (فلتقم) بكسر اللام[3].

وأدغم أبو عمرو بخلفه (ولتأت طائفة). ومثله يعقوب كذلك.

وتقدم ترقيق راء (حذرهم) للأزرق، وإمالة (مرضى) و (يرضى) و (للكافرين) و (الناس)، وتغليظ لام (الصلاة) و (إصلاح).

وتقدم اختلافهم في (ها أنتم) قريباً بآل عمران.

وأمال (نجويهم) حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق،

---

(١) يوضح ذلك ما جاء في سبب نزول الآية وهو: ما رواه البخاري وغيره عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: مر رجل من بني سليم بنفر من أصحاب النبي ﷺ وهو يسوق غنماً له، فسلم عليهم، فقالوا ما سلم علينا إلا ليتعوذ منا، فعمدوا إليه فقتلوه، وأتوا بغنمه إلى النبي ﷺ فنزلت ﴿ يـأيها الـذين آمنوا إذا ضربتم . . . ﴾ الآية أسباب النزول للسيوطي ص ٨٦ ط نصير .

(٢) أي في لفظ (توفاهم) حالة وصلها بما قبلها.

(٣) على الأصل في لام الأمر .

وأبو عمرو.

وأدغم لام (يفعل ذلك) أبو الحارث وأظهرها الباقون.

[لا خير في كثير من نجواهم]

وأمال (مرضات) الكسائي، ووقف عليها بالهاء على أصله، وبالتاء وقف الباقون.

واختلف في (فسوف يؤتيه أجراً عظيماً . ومن):

فأبو عمرو، وحمزة، وخلف، (يؤتيه) بالياء المثناة تحت، وافقهم اليزيدي، والشنبوذي والباقون بنون العظمة.

وقرأ (نوله، ونصله) بإسكان الهاء فيهما أبو عمرو، وأبو بكر، وحمزة، واختلف عن هشام، وابن وردان، وابن جماز.

وقرأ قالون، ويعقوب، وأبو جعفر، في وجهه الثاني بكسر الهاء بلا صلة.

والباقون بالصلة بخلف عن ابن ذكوان، وعن هشام أيضاً.

فتحصل لهشام ثلاثة أوجه: الاسكان ، والقصر، ، والاشباع، ولابن ذكوان وجهان: القصر، والاشباع، ولأبي جعفر الاسكان والقصر.

وعن الحسن (إلا أنثى)[1] بالافراد على ارادة الجنس.

وعن الأعمش (يعدهم) بسكون الدال تخفيفاً.

وأدغم دال (فقد ضل) ورش، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف.

وتقدم إشمام (أصدق) قريباً.

وقرأ (بأمانيكم) و (إلا أماني) بتخفيف الياء مع تسكينها، أبو جعفر كأنه جمع على « فعالل » دون « فعاليل » كما قالوا في « قرقور » « قراقر » و « قراقير ».

واختلف في (يدخلون) هنا، ومريم، وطه، وفاطر، وموضعي غافر:

---

(١) أي: من قوله تعالى: ﴿ إن يدعون من دونه إلا إناثاً . . . ﴾ .

فابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر، وأبو جعفر، وروح بضم حرف المضارعة ، وفتح الخاء مبنياً للمفعول، في هذه السورة ومريم، وأول غافر، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

وقرأ ابو عمرو كذلك في فاطر فقط ، وافقه اليزيدي ، والحسن، وكذا قرأ رويس في مريم، والأول من غافر.

وقرأ كذلك في ثاني غافر، وهو (سيدخلون جهنم) ابن كثير ، وأبو بكر، بخلاف عنه، وكذا أبو جعفر، ورويس، وافقهم ابن محيصن.

والباقون بفتح حرف المضارعة ، وضم الخاء مبنياً للفاعل في الخمسة.

وقرأ (إبراهام) الثلاثة الأواخر، من هذه السورة وهي (واتبع ملة إبراهيم) (واتخذ الله إبراهيم) (وأوحينا إلى إبراهيم) بألف بدل الياء، ابن عامر بخلف عن ابن ذكوان.

وأمال (يتلى) حمزة، والكسائي، وخلف، وقلله الأزرق بخلفه وكذا حكم (لليتامى) وكذا (يتامى) وقفاً وزاد الدوري عن الكسائي، من طريق أبي عثمان الضرير فأمال فتحة التاء مع الألف بعدها.

وفخم الأزرق كغيره راء (إعراضاً) من أجل حرف الاستعلاء بعد، وكذا (إعراضهم) بالأنعام، وضم يعقوب هاء (عليهما).

واختلف في (أن يصلحا): فعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، بضم الياء، وإسكان الصاد، وكسر اللام من غير ألف من «أصلح» وافقهم الأعمش.

والباقون بفتح الياء، والصاد، مشددة وبألف بعدهما، وفتح اللام، على أن أصلها يتصالحا، فأبدلت التاء صاداً وأدغمت.

وغلظ الأزرق لامها، لكن بخلف عنه لفصلها عن الصاد بالألف، وكذا (طال) و (فصالًا) كما تقدم.

[يـٰأيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط]

وأمال (أولى بهما) حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق، وكذا (الهوى) و (هـواه) بالكهف، والفـرقان، والقصص، والجاثيـة، وكـذا حكم (كسالى) وزاد الدوري عن الكسائي من طريق أبي عثمان الضرير، فأمال فتحة السين مع الألف بعدها.

واختلف في (وإن تلووا) :

فابن عامر، وحمزة، (تلوا) بضم اللام وواو ساكنة بعدها على وزن (تفوا) قيل: من الولاية أي: وإن وليتم إقامة الشهادة، أو تعرضوا عنها، وافقهما الأعمش.

ولا عبرة بطعن الطاعن فيها مع تواترها وصحة معناها.

والباقون بإسكان اللام، وإثبات الواو المضمومة قبل الساكنة، من (لوى يلوي) والأصل،(تلويوا)،حذفت الضمة على الياء لثقلها ثم الياء لالتقاء الساكنين، وضمت الواو لأجل واو الضمير.

واختلف في (والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل) :

فابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، بضم النون والهمز، وكسر الـزاي فيهما على بنائهما للمفعول، والنائب ضمير الكتاب، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

والباقون بفتح النون، والهمز، والزاي فيهما، على بنائهما للفاعـل وهو الله تعالى.

واختلف في (وقد نزّل عليكم) :

فعاصم، ويعقوب، بفتح النون، والهمز، والزاي، على بنائه للفاعل، وأن ما بعدها نصب بـ(ـنزل) والفاعل ضمير الله تعالى.

والباقون بضم النون، وكسر الزاي، مبنياً للمفعول ، والنائب «ان» ومـا في حيزها أي نزل عليكم المنع من مجالستهم عند سماعكم الكفر بالآيات والاستهزاء بها.

ومر قريباً إمالة (كسالى) مع إمالة فتحة السين للضرير، عن الدوري عن الكسائي.

واختلف في (الدرك): فعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، باسكان الراء، وافقهم الأعمش، والباقون بفتحها.

وهما لغتان، وقيل بالفتح جمع (دركة) كبقر، وبقرة، وبالسكون مصدر، ولا خلاف في قوله تعالى (لا تخاف دركاً) في طه أنه بفتح الراء إلا ما روي من سكونه عن أبي حيوة.

ووقف يعقوب على (يؤت الله) بالياء، والباقون بالحذف تبعاً للرسم.

قال أبو عمرو: ينبغي أن لا يوقف عليها، لأنه إن وقف بالحذف خالف النحويين، وإن وقف بالياء خالف المصحف انتهى.

قال السمين: ولا بأس بما قال، فإن اضطر تابع الرسم، لأن الاطراف قد كثر حذفها ويشبه ذلك (ومن تق السيآت)[1] لأنه ان وقف بغير هاء السكت خالف الصناعة النحوية، لان الفعل عندهم إذا بقي على حرف واحد ووقف عليه ألحق هاء السكت وجوباً، نحو (قه) و (عه) و (لم يقه) و (لم يعه) ولا يعتد بحرف المضارعة لزيادته، وإن وقف بهاء السكت خالف المصحف انتهى ملخصاً.

[لا يحب الله الجهر بالسوء]

وعن الحسن (من ظلم) ببنائه للفاعل، استثناء منقطع، أي: لكن الظالم يجهر به، أو لكن الظالم يجهر له به، أي: يذكر ما فيه من المساوىء في وجهه ليرتدع[2].

وعنه إسكان سين (رسله).

واختلف في (سوف نؤتيهم أجورهم):

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته ﴾ غافر (٩).

(٢) ومعنى الآية على ذلك: لا يحب الله أن يجهر أحد بالسوء من القول، لكن من ظلم يجوز له الجهر بالسوء زجراً له عن ظلمه.

فحفص بالياء، والضمير لله تعالى في قوله تعالى، (والذين آمنوا بالله) والباقون بنون العظمة التفاتاً.

وتقدم تخفيف (تنزل) لابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب. وأدغم دال (قد سألوا) أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأظهرها الباقون.

وضم الهاء من (نؤتيهم) و (سنؤتيهم) يعقوب.

وسكن راء (أرنا) ابن كثير وأبو عمرو، بخلفه ويعقوب، والثاني لأبي عمرو الاختلاس من روايتيه، والباقون بالكسرة الكاملة كما مر بالبقرة.

وعن ابن محيصن (الصعقة) بلا ألف مع سكون العين[(١)].

واختلف في (تعدوا)[(٢)]:

فقالون بخلف عنه، وأبو جعفر، بإسكان العين، مع تشديد الدال، وهو رواية العراقيين عن قالون، من طريقيه، وتقدم آخر الإدغام الجواب عنه من حيث الجمع فيه بين ساكنين على غير حدّهما.

والوجه الثاني لقالون، اختلاس حركة العين، مع التشديد للدال ـ أيضاً ـ وعبر عنه بالإخفاء فراراً من ذلك، وهي رواية المغاربة عنه، ولم يذكروا غيره، وروى الوجهين عنه الداني، وقال: إن الاخفاء أقيس والاسكان آثر[(٣)].

وقرأ ورش بفتح العين، وتشديد الدال، وأصلها على هذا (تعتدوا) نقلت حركة تاء الافتعال إلى العين، لأجل الإدغام، وقلبت دالاً، وأدغمت.

والباقون بإسكان العين، وتخفيف الدال، من (عدا، يعدو) كـ(ـغزا، يغزو) والأصل (تَعْدُوُوا) حذفت ضمة الواو الأولى التي هي لام الكلمة، ثم حذفت هي لالتقاء الساكنين، فوزنه (تفعوا).

---

(١) وتقدم توجيهه في سورة البقرة.

(٢) من قوله تعالى: ﴿ وقلنا لهم لا تعدوا في السبت ﴾.

(٣) النشر في القراءات العشر جـ ٢ ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

ولا خلاف في تخفيف موضع الاعـراف[1].

وتقدم همز (الأنبياء) لنافع.

وأدغم لام (بل طبع) هشام، وحمزة، بخلف عنهما، والكسائي، وصوب في النشر الإدغام عن هشام، وخص الشاطبي الخلاف بخلاد، والمشهـور عن حمزة الإظهار من روايتيه.

وغلظ الأزرق لام (صلبوه).

وتقدم ضم الميم وحدها، أو مع الهاء من (وأخذهم الربوا).

وأماله ـ أعني ـ الربوا ـ حمزة، والكسائي، وخلف، وفتحه الباقون، ومنهم الأزرق وجهاً واحداً، على المختار له، وكذا (كلاهما) كما في النشر[2].

واتفق الجمهور على قراءة (والمقيمين) بالياء، منصوباً على القطع، المفيد للمدح، كما في قطع النعوت إشعاراً بفضل الصلاة، أو مجروراً عطفاً على ضمير (منهم)، أو على الكاف في (إليك) وقيل غير ذلك.

وقد روى بالواو في قراءة جماعة منهم أبو عمرو، في رواية يونس وهـارون عنه[3].

واختلف في (سنؤتيهم): فحمزة، وخلف، بالياء وافقهما المطوعي، والباقون بالنون.

وضم الهاء يعقوب.

---

(١) وهو قوله تعالى: ﴿ وسئلهم عن القرية كانت حاضرة البحر إذ يعـدون في السبت . . . ﴾ الأعراف (١٦٣).

(٢) قال ابن القاصح ـ على الشاطبية: « وأما » « أو كلاهما » فالخلاف الواقع في لفـظه يقتضي احتمال الوجهين، أعني الفتح والإمالة، بين بين، وقيل فيه عن ورش بالفتح لا غير » اهـ. سراج القارىء ص ١١١ طبعة مصطفى الحلبي.

(٣) وهي رواية شاذة، رواها مالك بن دينار، وعيسى الثقفي، وعاصم الجحدري، وهي من حيث الظاهر صحيحة لغة، لكنها فقدت ركنين من أركان القراءة المقبولة، وهما التواتر، أو صحة السند، وموافقة الرسم العثماني. انظر: المحتسب لابن جنى (١/٢٠٣ ـ ٢٠٤).

وتقدم همز (النبيين) لنافع، وكذا (إبراهام) لابن عامر بخلف عن ابن ذكوان.

وأمال (عيسى) كـ (موسى) حمزة، والكسائي، وخلف، وقلله الأزرق، وأبو عمرو بخلفهما .

واختلف في (زبورا)هنـا، والاسراء، والزبور بالأنبياء:

فحمزة، وخلف، بضم الزاي جمع « زَبْر » نحو « فلس » و « فلوس ».

والباقون بفتحها على الافراد، كالحلوب اسم مفعول . وأُبدل همز (لئلا) ياء الأزرق فقط. وتقدم إمالة (الناس)، وكذا (كفى) .

وعن الحسن (أنزل إليك) بالبناء للمفعول، وعنه (فسنحشرهم) بالنون.

وأظهر دال (قد ضلوا) قالون، وابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقـوب، وكذا من (قد جاءكم) ومعهم ورش، وابن ذكوان.

وتقدم إمالة (جاءكم) لحمزة، وابن ذكوان، وهشام بخلف، وكذا خلف:

ووقف حمزة بالتسهيل، بين بين، مع المد، والقصر.

وسبق إمالة (ألقاها) قريباً، وكذا (كفى) وضم الهاء من (فيوفيهم) يعقوب، وكذا (يهديهم) ونحوه.

ووقف على (ان امرؤا) حمزة، وهشام بخلفه، بتخفيف الهمزة بحركة ما قبلها فتبدل واواً ساكنة وبحركةنفسها فتبدل واواً مضمومة، فإذا سكنت للوقف اتحـد مع الوجه الأول، ويتحد معهما وجـه اتباع الـرسم، وإن وقف بالاشـارة جاز الـروم، والاشمام فهذه ثلاثة أوجه ، والرابع تسهيلها بين بين، على تقدير روم حركة الهمزة، وكذا (تفتؤ) و (أتوكؤ) كما في النشر.

وسبق ذكر (شيء) مداً وتوسطاً للأزرق، وتوسطاً لحمزة بخلفه، وصلاً، فإن وقف فبالنقل ، والإدغام، مع الاسكان والروم، ومثله هشام بخلفه.

المرسوم

في الامـام الخاص (مـا طاب لكم) بيـاء موضـع الألف، وباقي المـدني،

والعراقي، كلها بالألف.

نافع حذف ألف (ثلـث ورابع وذرية وضعـفـا، وكتـب الله عليكم، والـذين عـقدت أيمانكم).

وخرج عنه (أجنحة مثنى) و (ثلاث ورباع) بفاطر على نقل نافع، وإلا فهما محذوفان من قاعدة «كل ذي عدد».

وكذا خرج (عاقدتم) بالمائدة، في نقل نافع.

واتفق على رسم واو وألف بعد راء (إن امرؤا هلك).

روى نافع حذف ألف (لمستم النساء) هنا وبالمائدة، و (فلقاتلوكم) و (مراغما).

ونقل بعضهم عن مصاحف الكوفة أن (الجار ذي القربى) بالألف، وأنكره الداني، لكن تعقبه الجعبري، وفي الشامي (إلا قليلاً بالألف) وبلا ألف في الخمسة.

[المقطوع والموصول]

اتفق على قطع (أم) من (أم من يكون) هنـا، وفي التـوبـة، والصـافـات، وفصلت.

وعلى قطع (من) في قوله تعالى: (فمن مـا ملكت أيمانكم) هنـا، و(من ما ملكت) بالروم، واختلف في المنافقين، واختلف في قطع لام (كل) في (كل ما ردوا) هنا، والاعراف والملك؛ والمؤمنين.

واتفقوا على قطع موضع إبراهيم[1] واختلفوا في (أينما تكونوا يدرككم الموت) والأكثر على القطع.

واتفقوا على قطع لام الجر من (فمال هؤلاء) الكهف والفرقان، وسأل[2].

---

(١) وهو قوله تعالى: ﴿ وآتاكم من كل ما سألتموه ﴾ سورة إبراهيم آية (٣٤).

(٢) وتقدم توضيحها قريباً.

سورة المائدة

مدنية إلّا (اليوم أكملت لكم دينكم . .) فبعرفة عشيتها .

[الفواصل]

آيها مائة وعشرون كوفي، واثنان حرمي وشامي، وثلاث بصري. اختلافها: (بالعقود) و (عن كثير) غير كوفي، (فإنكم غالبون) بصري.

مشبة الفاصلة سبعة، (نقيباً) (جبارين) (لقوم آخرين) (شرعة ومنهاجاً). (الجاهلية يبغون). (عليهم الأوليٰن)

[القراءات]

أمال (يتلى) حمزة، والكسائي، وخلف، وقلله الأزرق، بخلفه.

وعن الحسن (وأنتم حرم) بسكون الراء، لغة تميم[1].

ويجب إشباع مد (آمين) للكل لأجل السكون اللازم بعد الألف، ويمتنع قصره وتوسطه للأزرق عملاً بأقوى السببين كما تقدم.

---

(١) وهو جمع حرام ـ أيضاً ـ قال ابن جني: هذه اللغة تميمية، يقولون في رُسُل: رُسْل، وفي كتُب: كتْب. ثم قال: واعلم من بعد هذا أن إسكان (حرم) كأن له مزية على إسكان كتب، وذلك أن في الراء تكريراً، فكادت تكون الراء الساكنة ـ لما فيها من تكرير ـ في حكم المتحركة، لزيادة الصوت بالتكرير نحواً من زيادته بالحركة . اهـ .
انظر: المحتسب (١/ ٢٠٥).

وعن المطوعي (ولا آمي البيت الحرام) بحذف النون، وجر البيت، والحرام؛ بالإضافة[1].

وقرأ (رضواناً) بضم الراء حيث جاء، أبو بكر، إلا أنه اختلف عنه في الثاني من هذه السورة[2].

وعن الأعمش (يجرمنكم) معاً هنا، وفي هود، بضم الياء من أجرم.

واختلف في (شنآن) في الموضعين:

فابن عامر، وأبو بكر، وابن وردان، وابن جماز، بخلف، عنه بإسكان النون وهي رواية الهاشمي وغيره عن ابن جماز، وافقهم الحسن.

والباقون بفتحها ، وهي رواية سائر الرواة عن ابن جماز، وهما بمعنى واحد مصدر (شنأه) بالغ في بغضه، أو الساكن مخفف من المفتوح ، وقيل الساكن صفة كبغضان بمعنى «بغيض قوم» و «فعلان» أكثر في النعت.

واختلف في (أن صدوكم):

فابن كثير، وأبو عمرو، بكسر الهمزة، على أنها شرطية وافقهما ابن محيصن ، واليزيدي.

والباقون بالفتح على أنها علة للشنآن[3].

وأمال (التقوى) حمزة والكسائي، وخلف، وقللها الأزرق، وأبو عمرو بخلفهما.

وشدد تاء (ولا تعاونوا) البزي بخلفه، وعليه يجب إشباع المد للساكنين.

وشدد أبو جعفر ياء (الميتة) بلا خلاف، وأخفى نون (المنخنقة) بخلف عنه.

وعن الحسن (على النصب)[4] بفتح النون، وسكون الصاد.

---

(١) والقصد منه التخفيف، وهو جائز لغة .

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿ يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ﴾ آية (١٦) .

(٣) أي: لأجل أن صدوكم. قال اليزيدي: معناه « لا يحملنكم بغض قوم أن تعتدوا يقول: إن صدوكم فلا يحملنكم بغضهم على أن تعتدوا. حجة القراءات ص ٢٢ .

(٤) أي: من قوله تعالى: ﴿ وما ذبح على النصب ﴾ وهو الحجر الذي ينصب ويعبد، وتصب عليه دماء الذبائح. (القراءات الشاذة ص ٤٠).

ووقف يعقوب، على (واخشون اليوم) بزيادة ياء بعد النون، وحذفها الباقون في الحالين.

وضم نون (فمن اضطر) نافع، وابن كثير، وابن عامر، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وخلف .

وسبق عن ابن محيصن إدغام الضاد في الطاء.

وكسر طاء (اضطر) أبو جعفر، وسبق توجيهه في البقرة.

وعن الحسن (مكلبين) بسكون الكاف وتخفيف اللام[١].

وعن المطوعي (محصنين) بفتح الصاد.

وقرأ الكسائي، (والمحصنات) بكسر الصاد، والباقون بالفتح.

ويوقف على (برؤوسكم) لحمزة بوجهين: بالتسهيل بين بين، وبالحذف.

قال في النشر: «وهو الأولى، عند الآخذين باتباع الرسم، وقد نص عليه.».

واختلف في (وأرجلكم): .

فنافع، وابن عامر، وحفص، والكسائي، ويعقوب، بنصب اللام، عطفاً على (أيديكم) فإن حكمها الغسل كالوجه.

وعن الحسن بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف، أي مغسولة، وعلى الأول يكون (وامسحوا) جملة معترضة بين المتعاطفين، وهو كثير في القرآن، وكلام العرب[٢].

---

(١) ومعناه: أصحاب كلاب، يقال: أكلب الرجل: صار ذا كلاب، كما يقال: أثرى، صار ذا ثراء، وأمشى، صارت له ماشية، فهمزته للصيرورة (القراءات الشاذة ص ٤٠).

(٢) من ذلك قوله تعالى: ﴿ اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ﴾ ثم قال تعالى: ﴿ والمحصنات من المؤمنات ﴾ فعطف ﴿ المحصنات ﴾ على الطيبات، وبينهما جملة معترضة.
ومثله قوله تعالى: ﴿ ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لزاماً وأجل مسمى ﴾ فعطف قوله تعالى: ﴿ وأجل ﴾ على قوله تعالى: ﴿ كلمة ﴾ فكذلك هنا عطف قوله تعالى: و ﴿ وأرجلكم ﴾ على قوله تعالى: ﴿ وجوهكم ﴾ مع ما بينهما من الفصل.
(حجة القراءات ص ٢٢١ ـ ٢٢٢).

والباقون بالخفض عطفاً على رؤوسكم لفظاً، ومعنى، ثم نسخ بوجوب الغسل، أو بحمل المسح على بعض الأحوال، وهو لبس الخف، وللتنبيه على عدم الإسراف في الماء لأنها مظنة لصب الماء كثيراً، فعطفت على الممسوح والمراد الغسل، وخفض على الجوار.

قال القاضي: ونظيره كثير، لكن قال بعضهم لا ينبغي التخريج على الجوار، لأنه لم يرد إلا في النعت، أو ما شذ من غيره.

وأمال (مرضى) حمزة، والكسائي، وخلف، وقلله الأزرق، وأبو عمرو بخلفهما.

ومر قريباً حكم همزتي (جاء أحد منكم) بالنساء.

وقصر (لمستم) حمزة والكسائي، وخلف.

وعن المطوعي (اذّكروا) بفتح الذال. [والكاف]. مشددتين.

ووقف (على نعمت الله عليكم إذ هم) بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، ويعقوب.

[ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل]

وسهل همز(إسرائيل) أبو جعفر مع المد والقصر، والخلاف في مده للأزرق، ووقف حمزة عليه مرَّ أول البقرة كتغليظ لام (الصلاة) للأزرق.

وأدغم دال قد من (فقد ضل) ورش، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف.

واختلف في (قاسية):

فحمزة، والكسائي، بحذف الألف، وتشديد الياء وافقهما الأعمش، إما مبالغة، أو بمعنى ردية من قولهم: درهم قسى، مغشوش.

والباقون بالألف، والتخفيف، اسم فاعل من «قسى يقسو».

وعن ابن محيصن (على خائنة) بكسر الخاء وزيادة ياء مفتوحة قبل الألف

وحذف الهمزة[1].

وتقدم إمالة ألفي (النصارى).

وقرأ (البغضاء إلى) بتسهيل الثانية كالياء، نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وكذا وقف حمزة، وبالتحقيق.

وأدغم الدال من (قد جاءكم) أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف.

وأمال (جاء) حمزة، وخلف، وابن ذكوان، وهشام بخلفه.

ومر للأزرق ترقيق راء (كثيراً) بخلفه .

وعن ابن محيصن (به الله) بضم الهاء، وكذا (به انظر) و (عليه الله) و (عليه الذكر).

وقرأ الأصبهاني (به أنظر) كذلك، وحفص (عليه الله) بالفتح و (أنسانيه) بالكهف منفرداً بها، وحمزة (لأهله امكثوا) بطه، والقصص كذلك[2] .

وضم الهاء من (يهديهم) يعقوب .

وقرأ (صراط) بالسين على الأصل، قنبل بخلفه، ورويس.

وأشم الصاد زايا خلف عن حمزة، وحكى في الأصل الخلاف عن خلاد هنا، وفيه نظر.

ويوقف لحمزة على (وأحباؤه) بتسهيل الثانية كالواو، مع المد والقصر، وكلاهما مع تحقيق الأولى وتسهيلها، بين بين، لتوسطها بزائد، فهي أربعة.

وتقدم إمالة ألفي (النصارى).

ووقف على (قل فلم) بهاء السكت البزي، ويعقوب بخلفهما.

ومر حكم (قد جاءكم) إدغاماً، وإمالة.

---

(١) أي: (خيانة) مصدر خان.

(٢) وتوجيه قراءة الضم أنه الأصل في هاء الضمير، أما من قرأ بالكسر فلمجاورة الياء، أو الكسر السابق .

وأدغم ذال (إذ جعل) أبو عمرو، وهشام .

وأمال، (وآتاكم) حمزة، والكسائي، وخلف، وقللها الأزرق، مع إشباع البدل، وتوسطه، وله الفتح مع ثلاثة البدل، فهي خمسة. ومنع بعض شيوخنا من طرق الحرز الفتح مع التوسط، وتقدم إيضاحه في باب الإمالة بما لا نظير له في كتب الخلاف.

وأمال (جبارين) هنا، والشعراء، الدوري عن الكسائي، وقلله الأزرق بخلف عنه.

وإذا جمع له بين (يا موسى) وبين (جبارين) فالفتح على الفتح، والتقليل على التقليل، على ما ذكره ابن الجزري، في أجوبة المسائل التي وردت عليه من تبريز.

وضم هاء (عليهما) و (عليهم) يعقوب، ومعه حمزة في الثانية في الحالين .

وكسر الهاء والميم من (عليهم الباب) وصلا أبو عمرو، وضمهما حمزة، والكسائي، وخلف، ويعقوب، وضم الميم فقط الباقون.

وعن الحسن فتح ياء الإضافة من (نفسي وأخي) و (سوأة أخي) وسكنها الجمهور[1].

ويوقف لحمزة على (وأخي) بتسهيل الهمزة بين بين، وبالتحقيق لتوسطه بزائد، واتباع الرسم متحد مع القياس.

[واتل عليهم نبأ ابني آدم]

وعن الحسن (فتقبل) بالياء المثناة التحتية، موضع الفوقية، وفتح الموحدة، مخففة ورفع اللام[2].

---

(١) يعني الياء من لفظ (أخي) في الاثنين .

(٢) أي: أن الحسن يقرأ (فَيَقْبَلُ) مضارع « قبل » المجرد، والتعبير به لاستحضار الصورة العجيبة في ذهن المخاطب (القراءات الشاذة ص ٤٠).

وفتح ياء الإضافة من (يدي إليك) نافع، وأبو عمرو، وحفص، وأبو جعفر.
وياء (إني أخاف) نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر .
(إني أريد) نافع، وأبو جعفر.

ويوقف لحمزة، وهشام، بخلفه على (أن تبوء) بالنقل على القياس، وبالإدغام المحكي عن بعضهم.

ويوقف لهما على (جزاؤا)[1] [وقوله تعالى]: (إنما جزؤا)[2] ونحوه، مما رسم بواو باثني عشر وجهاً خمسة على القياس، إبدالها ألفاً، مع المد والقصر، والتوسط، وبين بين، مع المد والقصر، وسبعة على الرسم، وهي المد والقصر، والتوسط، ومع سكون الواو، مع إشمامها، والسابع روم حركتها مع القصر.

وأمال (يواري) و (فأواري) الدوري عن الكسائي، من طريق أبي عثمان الضرير، وفتحه من طريق جعفر التي هي طريق الشاطبية كأصلها[3] فحكاية الشاطبي للإمالة تعقبها في النشر بأنها ليست من طرقه، ومثله (يواري) بالأعراف و (تمار) بالكهف.

وعن الحسن (يا ويلتي) حيث جاء بكسر التاء، وبياء بعدها.

ووقف على (ويلتي) بهاء السكت بعد الألف، رويس بخلف عنه.

وأمالها حمزة، والكسائي، وخلف، وقللها الأزرق، والدوري عن أبي عمرو بخلفهما وكذا حكم (يا حسرتي)[4].

وعن الحسن (أعجزت) بكسر الجيم وهي لغة شاذة.

واتفق على فتح ياء (فأواري) عطفاً على (أكون) .

وقرأ الأزرق (سوءة) بالتوسط والاشباع على قاعدته.

ووقف حمزة بالنقل على القياس، وبالادغام إلحاقاً للأصلي بالزائد .

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ وذلك جزاؤ الظالمين ﴾ .
(٢) وهو قوله تعالى: ﴿ إنما جزاؤ الذين يحاربون الله ورسوله . . . ﴾ .
(٣) وهو « التيسير » في القراءات السبع للإمام أبي عمرو الداني، المتوفى سنة ٤٤٤هـ .
(٤) قرأها الحسن بالكسر مثل (يا ويلتي) ومثلهما (يا أسفي).

واختلف في (من أجل ذلك): فأبو جعفر، بكسر الهمزة، ونقل حركتها إلى النون، وافقه الحسن .

والباقون بفتحها، وهما لغتان. وورش على قاعدته بنقل حركة الهمزة المفتوحة إلى النون[١].

وسهل همزة (إسرائيل) أبو جعفر.

وأمال (أحياها) الكسائي، وقلله الأزرق، بخلفه .

ومر قريباً حكم (ولقد جاءتهم).

وأسكن سين (رسلنا) و (رسلكم) و (رسلهم) أبو عمرو، وضمها الباقون.

وعن ابن محيصن، والحسن (أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع) بالسكون، والتخفيف[٢].

ويوقف لحمزة على (يشاء) بالبدل، مع ثلاثة البدل، وبروم حركة الهمزة، مع المد والقصر، ويندرج معه هشام بخلفه، في الخمسة، غير أن مد حمزة حالة الروم أطول .

[يٰأيها الرسول لا يحزنك. . .]

وقرأ (لا يحزنك) بضم الياء، وكسر الزاي نافع .

وأمال (يسارعون) الدوري عن الكسائي.

وأمال (الدنيا) حمزة، والكسائي، وخلف، وقللها الأزرق، وأبو عمرو بخلفهما، وللدوري عن أبي عمرو إمالتها كبرى أيضاً .

واسكن حاء (السحت) نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، وخلف.

وتقدم الخلاف في إمالة (التورٰية) غير مرة.

وأثبت ياء (واخشون ولا) وصلا أبو عمرو، وأبو جعفر، وفي الحالين يعقوب،

---

(١) فالفرق بين قراءة ورش، وقراءة أبي جعفر، أن « ورشاً » يقرأ بالنقل مع الفتح، أما « أبو جعفر » فيقرأ بالنقل مع الكسر. اهـ محققه .

(٢) من « قَطَعَ » الثلاثي المخفف .

وحذفها الباقون فيهما .

واختلف في (والعين، والأنف، والسن، والأذن، والجروح) .

فالكسائي بالرفع في الخمسة، فالواو عاطفة جملاً إسمية، على « أنّ » وما في حيّزها باعتبار المعنى، فالمحل مرفوع، كأنه قيل: (كتبنا عليهم النفس بالنفس، والعين بالعين)، الخ فإن الكتابة والقراءة يقعان على الجمل كالقول .

وقال الزجاج عطف على الضمير في الخبر، يعني (بالنفس) وحينئذ يكون الجار والمجرور حالاً مبينة للمعنى .

وقرأ أبو عمرو، وابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، بالنصب فيما عدا (الجروح) فإنهم يرفعونها، قطعاً لها عما قبلها، مبتدأ وخبره (قصاص) .

وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والشنبوذي .

والباقون بنصب الكل عطفاً على اسم (أن)لفظاً، والجار بعده خبر و (قصاص) ـ وهو من عطف الجمل ـ عطف الإسم على الإسم، والخبر على الخبر، نحو: إنَّ زيداً قائم، وعمراً قاعد .

وسكن ذال (الأذن) حيث جاء نافع .

وأمال (آثارهم) أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، وقلله الأزرق .

وتقدم حكم (التوراة) وكذا (جاءك) و (آتيكم) .

واختلف في (وليحكم)[1] :

فحمزة بكسر اللام، ونصب الميم، جعلها لام كي، فأضمر « ان » بعدها، وافقه الأعمش .

والباقون بالسكون والجزم، على أنها لام الأمر، سكنت، ككتف، وأصلها الكسر، وقرىء به كما مر .

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه ﴾ .

وعن ابن محيصن (ومهيمنا) بفتح الميم الثانية، و (عليه) في موضع رفع، على النيابة[1] إن كان حالاً من الكتاب، فإن كان حالاً من كـاف (إليك) فنـائب الفاعل ضمير مستتر يعود إليه ﷺ، والجمهور على كسرها اسم فاعل .

وعن المطوعي (أفحكم) بفتح الحاء والكاف والميـم يراد به الجنس[2] .

واختلف في (يبغون)[3]:

فابن عامر بتاء الخطاب، والباقون بياء الغيب[4].

وأسقط الغنة من النون عند الياء في نحو (لقوم يوقنون) خلف عن حمزة، والدوري عن الكسائي بخلفه .

[يأيها الذين آمنوا لا تتخذوا . . . .]

وتقدم إمالة ألفي (النصارى).

وأمال (فترى الذين) وصلا السوسي بخلفه، وفتحه الباقون.

وأمال (يسارعون) الدوري عن الكسائي.

وأمال (نخشى) حمزة، والكسائي، وخلف، وقلله الأزرق بخلفه .

واختلف في (ويقول الذين):

فنافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، (يقول) بغير واو قبل الياء، ورفع

---

(١) أي أن الجار والمجرور نائب فاعل. والمعنى على هذه القراءة أن الله تعالى جعل القرآن الكريم محفوظاً من التحريف والتبديل والزيادة والنقصان (القراءات الشاذة ص ٤١).

(٢) أي واحد الحكام، وليس واحداً بعينه، بل المراد الجنس، فكأنه قيل: أفحاكماً ما من حكام الجاهلية يتبعون، وفيه إشارة إلى الكهان، الذين كانوا يأخذون الرشـا، ويحكمون للنـاس حسب شهواتهم. (القراءات الشاذة للمرحوم الشيخ القاضي ص ٤١).

(٣) من قوله تعالى: ﴿ أفحكم الجاهلية يبغون. . . ﴾ ؟

(٤) فقراءة الخطاب على أن التقدير: قل لهم يا محمد : « أفحكم الجاهلية تبغون » يا كفرة .
وقراءة الغيب على الإخبار عنهم، أي: أيطلب هؤلاء اليهود حكم عبدة الأوثان ؟
انظر : حجة القراءات لأبي زرعة (ص/٢٢٨).

اللام، جملة مستأنفة، على أنه جواب قائل يقول: فماذا يقول المؤمنون، وافقهم ابن محيصن.

وقرأ أبو عمرو، ويعقوب بإثبات الواو، ونصب اللام، عطفاً على « أن يأتي » باعتبار المعنى، فكأنه قال: « عسى أن يأتي بالفتح ، ويقول » أو عطفاً على (فيصبحوا) على جعله منصوباً بـ (أن) في جواب الترجي، على مذهب الكوفيين، وافقهما اليزيدي بالواو، والباقون بالواو، والرفع، وهي واضحة(١) .

واختلف في (من يرتد)(٢):

فنافع، وابن عامر، وأبو جعفر، بدالين؛ مكسورة فمجزومة، بفك الإدغام، على الأصل لأجل الجزم، وعليها الرسم المدني، والشامي، والإمام(٣) .

والباقون بدال واحدة مفتوحة مشددة، بالإدغام، لغة تميم للتخفيف، والأولى لغة الحجاز.

واتفق على حرف البقرة (ومن يرتدد)(٤) أنه بدالين، لإجماع المصاحف عليه كذلك .

وقرأ (هزوا) حفص، بإبدال الهمزة واواً في الحالين، وأسكن الزاي حمزة، وخلف، وضمها الباقون. وتقدم بالبقرة التنبيه على ما وقع في الأصل من نسبة التشديد لأبي جعفر.

ووقف حمزة بوجهين: النقل على القياس، والإبدال واواً اتباعاً للرسم، وأما بين بين وتشديد الزاي فلا يقرأ به .

واختلف في (والكفار)(٥) :

---

(١) أي: على القطع والاستئناف .

(٢) من قوله تعالى: ﴿ يأيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه . . . ﴾ .

(٣) في ش « والشام » وما أثبتناه من ب، خ .

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر﴾ البقرة (٢١٧).

(٥) من قوله تعالى: ﴿ يأيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزواً ولعباً من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم والكفار أولياء ﴾ .

فأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، بخفض الراء، عطفاً على الموصول المجرور بـ (ـمن).

وأمالها أبو عمرو، والدوري، عن الكسائي، وافقهما اليزيدي.

والباقون بالنصب بلا إمالة، عطفاً على الموصول الأول المفعول، لـ (ـتتحذوا).

وعن المطوعي (تنقمون) حيث جاء بفتح القاف، لغة حكاها الكسائي، (نقم ينقم) كـ (ـعلم يعلم).

والجمهور على الفصحى (نقم ينقم) كـ (ـضرب يضرب)، ولذا أجمعوا على الفتح في (وما نقموا منهم)[1].

وعن الحسن (مثوبة) بسكون الثاء، وفتح الواو[2].

والجمهور بضم الثاء وسكون الواو.

واختلف في (عبد الطاغوت): فحمزة، بضم الباء وفتح الدال، وخفض (الطاغوت) على أن (عبد) واحد يراد به الكثرة، على حد (وإن تعدوا نعمت الله لا تحصوها) وليس بجمع (عبد) إذ ليس من صيغ التكثير، و (الطاغوت) مجرور بإضافته إليه، أي وجعل منهم عبد الطاغوت، أي خدمه، وافقه المطوعي.

وعن الحسن فتح العين، والدال، وسكون الباء، وخفض (**الطاغوت**).

وعن الشنبوذي ضم العين، والباء، وفتح الدال، وخفض (**الطاغوت**) جمع عبيد.

والباقون بفتح العين والباء، على أنه فعل ماض، ونصب (الطاغوت) مفعولاً به.

وكسر الهاء، والميم، من (قولهم الاثم وأكلهم السحت) أبو عمرو، ويعقوب، وضمها حمزة، والكسائي، وخلف، وكسر الهاء وضم الميم الباقون.

---

(١) البروج آية (٨).

(٢) ومعناها الجزاء ـ أيضاً ـ إلا أن تصحيح الواو شاذ، والقياس مثابة.

وتقدم تسكين حاء (السحت) قريباً.

وأمال (ينهيهم) حمزة، والكسائي، وخلف، وقلله الأزرق بخلفه، وكذا (ينهي) و (تنهانا).

إرشاد: من الأدب ـ كما تقدم ـ خفض الصوت قليلاً بقوله تعالى: (وقالت اليهود) إلى قوله (مغلولة) ثم رفعه عند قوله تعالى: (غلت) على سنن القراءة السابقة، ونقل عن فعل إبراهيم النخعي[1] رحمه الله تعالى.

وسهل الثانية من (البغضاء إلى) بين بين، نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس وسبق إمالة (التوراة).

[يأيها الرسول بلغ]

واختلف في (رسالته)[2]:

فنافع، وابن عامر، وأبو بكر، وأبو جعفر، ويعقوب، بالألف وكسر التاء، على الجمع، وافقهم الحسن.

والباقون بغير ألف، ونصب التاء على التوحيد[3].

ومر إمالة (الناس) للدوري عن أبي عمرو، بخلفه.

وإمالة (الكافرين) لأبي عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، ورويس، وتقليله للأزرق.

---

(١) هو: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، من أكابر التابعين صلاحاً، ومن كبار حفاظ الحديث، من أهل الكوفة، وله مذهب معروف ينسب إليه، مات مختفياً من الحجاج سنة ٩٦هـ.
راجع: طبقات ابن سعد (١٨٨/٦ ـ ١٩٩) الأعلام (٦٧/١).

(٢) من قوله تعالى: ﴿ يأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ﴾.

(٣) وتوجيه قراءة الجمع على اعتبار أن الشرائع كلها قد اجتمعت، وختمت برسالة سيدنا محمد ﷺ فإذا لم يبلغها ـ فرضاً ـ فكأنه قصّر في تبليغ رسالات الله كلها.
أما قراءة الإفراد فعلى اعتبار النظر إلى الرسالة المحمدية، وجاء في هذا المعنى قوله ﷺ: « إن الله ـ عز وجل ـ أرسلني برسالة وأمرني أن أبلغها » ثم تلا الآية الكريمة ﴿ يأيها الرسول بلغ . . . ﴾ انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٦٠٨/٢ وما بعدها)، حجة القراءات ص ٢٣٢.

وعن ابن محيصن (والصابئين) بالياء بدل الواو، عطفاً على لفظ اسم « إن » قبل، ومخالفتها للرسم يسيرة لها نظائر.

والجمهور بالواو كما في المصاحف، رفع بالابتداء، وخبره محذوف، أي: كذلك، لدلالة الأول عليه، نحو « إن زيداً، وعمرو قائم » والنية به التأخير عما في خبر « إن ».

وتقدم ضم بائه، مع حذف همزه لنافع، وأبي جعفر.

وقرأ (فلا خوف عليهم) بفتح الفاء بلا تنوين، يعقوب، وضم هاء (عليهم) كحمزة، وكذا (إليهم) وتقدم تسهيل (إسرائيل): ومد همزه والوقف عليه وسبق إمالة (تهوى) و (جاءهم).

واختلف في (أن لا تكون):

فأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف، برفع النون على أن « أن » مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، أي « أنه » و « لا » نافية، و (تكون) تامة و (فتنة) فاعلها، والجملة خبر « إن » وهي مفسرة لضمير الشأن، و (حسب) حينئذ للتيقن، لا للشك، . لأن « أن » المخففة لا تقع إلا بعد تيقن، وافقه اليزيدي، والأعمش.

والباقون بالنصب، على « أن » الناصبة للمضارع، دخلت على فعل منفي بلا و « لا » لا تمنع أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، من ناصب، وجازم، وجار، و (حسب) حينئذ على بابها من الظن، لأن الناصبة لا تقع بعد علم، والمخففة لا تقع بعد غيره.

وأمال (أنى يؤفكون) حمزة، والكسائي، وخلف، وقلله الأزرق، والدوري عن أبي عمرو، بخلفهما.

وأدغم دال (قد ضلوا) أبو عمرو، وورش، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف.

[وتقدم] إمالة ألفي نصارى، وكذا (جاءنا).

وأبدل هَمزَ (لا يؤاخذكم) واواً ورش من طريقيه، وأبو جعفر .

واختلف في (عقدّتم)[1]:

فابن ذكوان بالألف، وتخفيف القاف، على وزن (قاتلتم) قيل: وهو بمعنى فعل. وقرأ أبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف (عقدتم) بالقصر والتخفيف، على الأصل، وافقهم الأعمش. وقرأ الباقون بالقصر والتشديد، على التكثير .

واختلف في (فجزاء مثل):

فعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف،(فجزاءٌ) بالتنوين والرفع، على الابتداء، والخبر محذوف، أي: (فعليه جزاء) أو على أنه خبر لمحذوف، أي فالواجب جزاء، أو فاعل لفعل محذوف، أي: (فيلزمه جزاء) و (مثل) برفع اللام صفة لـ (جزاء) وافقهم الأعمش، والحسن.

والباقون برفع (جزاء) من غير تنوين، (مثل) بخفض اللام، فـ (جزاء) مصدر مضاف لمفعوله، أي فعليه أن يجزي المقتول من الصيد مثله من النعم، ثم حذف المفعول الأول لدلالة الكلام عليه، وأضيف المصدر إلى ثانيها، أو (مثل) مقحمة كقولك (مثلي لا يقول كذا) أي: أني لا أقول. والمعنى « فعليه أن يجزي مثل ما قتل، أي يجزي ما قتل » فلا يرد أن الجزاء للمقتول، لا لمثله.

واختلف في (كفارة طعام):

فنافع، وابن عامر، وأبو جعفر، (كفارة) بغير تنوين، (طعام) بالخفض على الإضافة، للتبيين، كخاتم فضة.

والباقون بالتنوين، ورفع (طعام) بدل من (كفارة) أو عطف بيان لها، أو خبر لمحذوف، أي: هي طعام، واتفقوا على الجمع في (مساكين) هنا.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ . . . ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ﴾ .

وعن الحسن(طعم) بضم الطاء وسكون العين بلا ألف. واتفقوا على فتح ﴿ عفا الله ﴾ وقفا، وكذا (عاد) لكونهما [واويين][1] لم يرسما بالياء.

وعن المطوعي كسر دال (دمتم) لغة من يقول دام يدام، كخاف يخاف .

[جعل الله الكعبة . . .]

وقرأ (قيما) بالقصر بوزن عنب ابن عامر، ومر بالنساء .

ويوقف لحمزة على (والقلائد) بين بين، مع المد والقصر، فقط، وإبدالها ياء على الرسم شاذ لا يؤخذ به .

وسهل الثانية كالياء من (أشياء إن) نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس.

وأبدل همزة (تسؤكم) الأصبهاني، وأبو جعفر، كحمزة وقفاً وأسكن نون (ينزل) مع تخفيف الزاي، ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب.

وأدغم دال (قد سألها) أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف.

وتقدم إمالة (كافرين) وكذا، إشمام (قيل) لهشام والكسائي، ورويس، .

وعن الحسن (لا يضركم) بكسر الضاد، وجزم الراء، مخففة، قيل على جواب الأمر في (عليكم) .

واختلف في (استحق):

فحفص، بفتح التاء والحاء، مبنياً للفاعل، وإذا ابتدأ كسر الهمزة، وافقه الحسن. والباقون بضم الطاء، وكسر الحاء، مبنياً للمفعول، وإذا ابتدأوا ضموا الهمزة .

واختلف في (الأولين):

فأبو بكر، وحمزة، ويعقوب، وخلف، بتشديد الواو وكسر اللام بعدها، وفتح النون جمع « أول » المقابل لآخر، مجرور صفة (للذين) أو بدل منه ، أو من الضمير

---

(١) في الأصل « واوياً » ولعلها محرفة، لأن الخبر لا يصح أن يكون مفرداً والمبتدأ مثنى .

في (عليهم) وافقهم الأعمش.

وعن الحسن (أوّلان) بتشديد الواو، وفتح اللام، مثنى « أول » مرفوع بـ(استحق).

والباقون (الأوليان) باسكان الواو، وفتح اللام، وكسر النون، مثنى « أولى » أي: الأحقان بالشهادة لقرابتهما، ومعرفتهما، هو خبر محذوف، أي: وهما الأوليان، أو خبر (آخران) أو بدل منهما، أو من الضمير في (يقومان)[1] .

وتقدم حكم ضم هاء (عليهم)، وكذا الميم إذا وصلت بالأوليان.

وأمال (أدنى) حمزة، والكسائي، وخلف وقلله الأزرق بخلفه .

[يوم يجمع الله الرسل . . .]

وكسر غين (الغيوب) أبو بكر، وحمزة.

ومر تسهيل (إسرائيل) لأبي جعفر، كخلاف الأزرق في مده، وكذا إمالة (التوراة)، وتسكين دال (القدس).

وأدغم ذال (وإذ تخلق) أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف، والأزرق على أصله في وجهي (كهيئة)[2] .

وأما حمزة وقفا فبالنقل، وله الإدغام، وإن كانت الياء أصلية.

وقرأ (فيكون طيراً بإذني) بألف بعد الطاء، ثم همزة مكسورة، نافع، وأبو جعفر، ويعقوب .

---

(١) وخلاصة ذلك أن في هاتين الكلمتين ثلاث قراءات الأولى لحفص: (مِن الذين استحق عليهم الأوليان) بفتح تاء (استحق) وتثنية (الأوليان).
الثانية: قراءة شعبة، وحمزة، ويعقوب، وخلف (استُحِقَّ عليهم الأولين) بضم تاء (استحق) وجمع (الأولين).
الثالثة: (استُحِقَّ عليهم الأوليان) بضم تاء (استحق) وتثنية(الأوليان) لباقي القراء. اهـ محققه .

(٢) وهما: المد والتوسط .

وزاد أبو جعفر فقرأ الأول كذلك بالافراد كما مر .

وأدغم ذال (وإذ تخرج) أبو عمرو ، وهشام ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف .

وأدغمها من (إذ جئتهم) أبو عمرو ، وهشام .

واختلف في (إلا سحر مبين) . هنا ، وأول يونس ، وهود ، والصف .

فحمزة ، والكسائي ، وخلف ، بالألف بعد السين ، وكسر الحاء في الأربعة ، اسم فاعل .

وقرأ ابن كثير ، وعاصم ، كذلك في يونس .

والباقون بكسر السين ، وإسكان الحاء ، من غير ألف في الأربعة ، على المصدر ، أي : « ما هذا الخارق إلا سحر » ، أو بمعنى : ذو سحر ، أو جعلوه نفس السحر ، كرجل عدل .

واختلف في (هل يستطيع ربك) :

فالكسائي بتاء الخطاب ، لعيسى مع إدغام اللام من (هل) في التاء على قاعدته ، و (ربك) بالنصب على التعظيم ، أي هل تستطيع سؤال ربك .

والباقون بياء الغيب ، (ربك) بالرفع على الفاعلية ، أي : (هل يفعل بمسألتك) أو (هل يطيع ربك) أي : (هل يجيبك) ، واستطاع بمعنى « أطاع » ويجوز أن يكونوا سألوه سؤال مستخبر ، هل ينزل أم لا ، وذلك لأنهم لا يشكون في قدرة الله تعالى ، لأنهم مؤمنون ، خلافاً للزمخشري[١] .

وتقدم تخفيف (ينزل) قريباً .

ويوقف لحمزة على (تطمئن) بالتسهيل كالياء فقط .

وعن المطوعي (وتعلم أن) بالتاء من فوق ، والفاعل ضمير القلوب[٢] .

---

(١) قال في الكشاف عند تفسير هذه الآية : « . . كلام لا يرد مثله عن مؤمنين معظمين لربهم . . . » .
انظر : تفسير الكشاف جـ ٢ ص ٥٤ ط دار المصحف .

(٢) كما أنه يقرأ بكسر التاء على قاعدته .

وعنه أيضاً (تكون لنا) بحذف الواو، وسكون النون، جزماً جواباً لأنزل[1].

وعن ابن محيصن (لأولٰينا وأخرانا) مؤنث « أول » و « آخر »[2] (وإنه منك)[3] بهمزة مكسورة مقصورة، ونون مفتوحة مشددة، وهاء مضمومة، راجعة للعبد، أو للإنزال.

وأدغم دال (أن قد صدقتنا) أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف .

وقرأ (منزلها) بفتح النون، وتشديد الزاي، نافع، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، وافقهم الحسن. والباقون بالتخفيف، فقيل: هما بمعنى، وقيل الأول للتكثير، لما قيل إنها نزلت مرات متعددة .

وقرأ بفتح ياء الإضافة من (فإني أعذبه) نافع، وأبو جعفر .

وتقدم الخلاف في همز (أأنت) [من][4] (أأنذرتهم) أول البقرة، وكذا إمالة (للناس) .

وفتح ياء الإضافة من (أمي إلٰهين) نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص، وأبو جعفر.

وفتحها من (ما يكون لي أن) نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر .

وكسر غين (الغيوب) أبو بكر، وحمزة .

وقرأ بكسر نون (أن اعبدوا) أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب .

وسبق ضم الهاء من(عليهم)، وكذا إدغام راء (تغفر لهم) .

واختلف في (هذا يوم):

---

(١) أي أنه مجزوم في جواب الأمر وهو قوله تعالى: ﴿ أنزل علينا مائدة من السماء ﴾ .

(٢) والتأنيث هنا باعتبار الأمة، أو الطائفة . (القراءات الشاذة ص ٤٢).

(٣) بدلاً من قوله تعالى: ﴿ وآية منك ﴾ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من « ش » .

فنافع بالنصب، على الظرف، وهذا إشارة لقول الله تعالى: (أأنت) مبتدأ خبره متعلق الظرف، أي: « هذا القول واقع يوم ينفع » فهو معمول الخبر، فالفتحة إعراب.

والكوفيون يجعلون (يوم) خبراً لمبتدأ ، وبني على الفتح لإضافته لجملة فعلية، وإن كانت معربة.

والبصريون يشترطون في البناء تصدير الجملة بفعل ماض، و(ينفع) محله خفض بالإضافة، وافقه ابن محيصن.

والباقون بالرفع على المبتدأ والخبر، أي: « هذا اليوم يوم ينفع » والجملة محلها نصب بالقول.

وضم يعقوب الهاء من (فيهن) بلا خلاف.

ووقف عليها بهاء السكت بخلف عنه.

وتقدم الخلاف في هاء (وهو) وكذا مد (شيء) وتوسيطه للأزرق، وكذا توسيطه لحمزة، ووقفه عليه لهشام بخلفه، وترقيق راء (قدير) للأزرق بخلفه، والأصح الترقيق .

[المرسوم]

اتفقوا على رسم (أن تبوأ) بألف بعد الواو، وروى نافع حذف ألف (سبل السلم) هنا والأنعام. وحذف ألف (بلغت رسالته) و (**يجعل رسالته**).

والمراد الألف الثانية، وكذا ألف (أكلون للسحت) و (هدياً بلغ الكعبة) و (قيما) و (عليهم الأولين).

وكتب في الإمام، والمدني، والشامي (يرتدد) بدالين، وفي غيرها بدال واحدة .

وكتب (طعام مسكين) في بعضها بألف .

وخرج (عشرة مسكين) المتفق على حذفه .

وكتب (سحر) هنا، ويونس، وهود في بعضها بألف .

(ويقول الذين) بواو العطف، في الكوفي والبصري، واتفقوا على كتابة (إنما جزاؤا) (وذلك جزاؤا الظالمين) (وذلك جزاؤا المحسنين) بواو بعد الزاي، صورة الهمزة المتطرفة، وزيادة ألف بعدها، وحذف التي قبلها .

[المقطوع والموصول]

اختلفوا في قطع (في) عن (ما) في قوله تعالى : (ليبلوكم في ما آتاكم) وهو ثاني المواضع العشرة المختلف فيها.

واتفقوا على كتابة (نعمت الله عليكم إذ هم) بالتاء .

[ياءات الإضافة]

للجماعة ست (يدي إليك) (إني أخاف) (لي أن أقول) (إني أريد) (فإني أعذبه) (أمي إلٰهين) .

وللحسن وحده ثلاث: (نفسي) (وأخي) و (سوءة أخي) وتقدمت في محالها مفصلة .

وفيها ياء واحدة زائدة (واخشون ولا) .

انتهى الجزء الأول

ويليه

الجزء الثاني

وأوله « سورة الأنعام »

فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة